

Ah.Asfar@yaoo.fr

منشورات جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم علم الاجتماع

علم اجتماع التنظيم
ومشكلات العمل

أ. د.أحمد الأصفر
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة دمشق

د. أديب عقيل
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة دمشق

١٤٢٢ / ١٤٢٣ هـ

٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ م

السنة الرابعة– مقرر علم الاجتماع والعمل



علم اجتماع التنظيم ومشكلات العمل

محتويات الكتاب

الباب الأول

الأصول النظرية لدراسات علم اجتماع التنظيم

الباب الثاني

علم الاجتماع ودراسة الأداء التنظيمي لمؤسسات الدولة

الباب الثالث

التنظيم الاجتماعية وقضايا العمل

الباب الرابع

الأخصائي الاجتماعي والعمل مع الجماعات في التنظيمات الاجتماعية

ملاحق الكتاب

المقدمة

يعد التطور التنظيمي للمؤسسات العامة ومراكز العمل المختلفة من السمات الرئيسية المميزة للمجتمع المعاصر، وهو معيار أساسي من معايير تنميته في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لما يؤديه التنظيم من دور تتعاظم أهميته مع الاتساع الكبير في الوظائف المنوطة بهذه المؤسسات التي أصبحت معنية بالأداء الإنساني وتلبية الحاجات المختلفة للمجتمع على نطاق واسع. فلقد بات الأداء الإنساني في مجالات السياسة والقضاء والتعليم والصحة والزراعة والصناعة والتجارة، ومختلف ألوان النشاط الإنساني رهن بتطور الطابع التنظيمي فيها، ورهن بتطور البعد المؤسسي في جوانبها المختلفة.

ويستمد التطور التنظيمي للمؤسسات أبعاده وخصائصه من السمات الكلية والعامة التي تصف المجتمع الأوسع، فالتنظيم المؤسسي جزء لا يتجزأ من التنظيم الاجتماعي العام ويحمل خصائصه، مما يجعل التطوير التنظيمي للمؤسسات بمعزل عن التنظيم الاجتماعي العام عاملاً من عوامل الاضطراب. ويؤدي إلى انتشار مظاهر الخلل وضعف الأداء في المؤسسات حتى مع اتصافها بخصائص التنظيم النموذجي الذي تنتشر ملامحه في المجتمعات الأخرى.

ويسهم التحليل الاجتماعي للنظم في دراسة المعايير التي تشاد عليها المؤسسات الفاعلة في المجتمع، وفي توضيح مقدار توافق أهدافها وغاياتها مع المعايير الاجتماعية والقيم الأخلاقية السائدة في التنظيم الاجتماعي العام، ذلك أن الأداء الإنساني في التنظيمات الاجتماعية إنما يرتبط بمقدار التوافق بين الأسس المعيارية التي تشاد عليه هذه التنظيمات مع المعايير الأخلاقية والاجتماعية السائدة في المجتمع بصورة عامة.

وتحفل دراسات علم اجتماع التنظيم بتراث نظري غني وواسع، يقدم الباحثون الاجتماعيون فيه تصورات نظرية متعددة لأسس تحليل النظم الاجتماعية وكيفية معالجة المشكلات التي تعاني منها المؤسسات بصورة عامة، ومشكلات العمل بصورة خاصة.

ويأخذ الباحثون الاجتماعيون في تحليلاتهم لقضايا التنظيم والأداء التنظيمي مذاهب عدّة، منها ما يرتبط بالاتجاهات النظرية التقليدية في علم الاجتماع، ومنها ما يتعلق بالتطور اللاحق للدراسات الاجتماعية التي أخذت بالنمو المطرد منذ بدايات القرن العشرين، والتي استفادت كثيراً من تطور التنظيمات الاجتماعية نفسها، وخاصة التنظيمات السياسية المتمثلة بالأحزاب والقوى السياسية التي أخذت تنمو منذ ذلك الحين من خلال نمو النظم بالدرجة الأولى. كما استفاد علماء اجتماع التنظيم من النمو الملاحظ في تطور المؤسسات العسكرية، وبنية السلطة، والمؤسسات الأمنية التي وجدت نفسها معنية بالمحافظة على أمن المجتمع بمستوياته المتعددة، ووجدت نفسها مدفوعة إلى تطوير دراسات تحليل النظم لهذه الغاية.

ويضاف إلى ذلك أن علماء اجتماع التنظيم وجدوا في تطور تنظيمات العمل، وخاصة في مجالات الإنتاج الصناعي والتجاري وفي المؤسسات الإدارية مجالاً خصباً لدراساتهم، وجعلوا منها مختبرات لتحليل فرضياتهم وإغناء نظرياتهم، كما وجد المعنيون بهذه التنظيمات في تحليل النظم ما يساعدهم على تجاوز مشكلاتهم، ومشكلات الإداريين والعاملين في مؤسساتهم، مع ما يترتب على ذلك من أرباح مادية تعود عليهم من جراء تطوير هذه المؤسسات.

وتنمو أهمية دراسات علم اجتماع التنظيم في الوقت الراهن مع النمو الواسع في الطابع التنظيمي للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي أصبحت تجاوز الحدود السياسية للدول والمجتمعات، وبخاصة مع انتشار الشركات الكبرى، وانتشار وسائل الاتصال التي جعلت من عمليات التواصل بين أجزاء العالم المتباعدة الأطراف

متاحة بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ، الأمر الذي يجعل التنظيمات الاجتماعية المحلية عرضة للتأثيرات الثقافية الممتدة في أنحاء العالم المختلفة، ويجعل معاييرها مناقضة في كثير من الأحيان للمنظومات الثقافية والحضارية المحلية. وغالباً ما يؤثر ذلك في بنية هذه التنظيمات، ويجعل أداءها مضطرباً وغير مستقر، وقد تمتد آثار ذلك على بنية المجتمع بمجمله.

وفي ذلك تكمن أهمية دراسات علم اجتماع التنظيم ومشكلات العمل في المجتمعات الإنسانية كافة، وفي المجتمع العربي بشكل خاص، ففي الوقت الذي امتد فيه الطابع التنظيمي للفعاليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وفي الوقت الذي يزداد فيه الانفتاح نحو الثقافات المتنوعة في العالم، تصبح التنظيمات الاجتماعية الفاعلة في المجتمع العربي خاضعة لتأثير بنى ثقافية وحضارية متباينة في اتجاهاتها ومعاييرها وقيمها، مما يجعل المعاني والدلالات الاجتماعية لأنماط السلوك الاجتماعي بصورة عامة، ولأنماط السلوك التنظيمي متباينة أيضاً ومضطربة تسهم في اضطراب التنظيم نفسه، وتحول دون قدرته على تحقيق أهدافه وغاياته التي أسس عليها.

إن عمليات التطوير والتحديث في المجتمع العربي بصورة عامة تتطلب العمل على تحليل الأداء التنظيمي للمؤسسات على اختلاف أشكالها، في مجالات الإدارة العامة، ومجالات العمل والإنتاج، ومجال الخدمات الاجتماعية، ومختلف المجالات المبنية على أشكال التنظيم الاجتماعي. فالتطوير الاقتصادي مرتبط اشد الارتباط بتطوير المؤسسات المعنية به، والتطوير الصناعي معني بتطوير مؤسساته، وتطوير مؤسسات الإدارة العامة معني بتطوير التنظيمات الفاعلة فيها. ويدل ذلك على أن عملية التطوير في القطاعات المختلفة لا تنفصل عن عمليات تطوير التنظيمات الفاعلة في هذه القطاعات.

وفي ضوء الأهمية المتزايدة لدراسات علم اجتماع التنظيم في المجتمع العربي الراهن، يأخذ الكتاب بمعالجة موضوعاته في أربعة أبواب رئيسية يبحث أولها في الأصول النظرية

لدراسات علم اجتماع التنظيم، وذلك في أربعة فصول تعالج موضوعات التعريف بعلم اجتماع التنظيم وموضوعاته وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى، والتعريف بمفهوم التنظيم ومعاييره وآلياته ومكوناته، ثم قضايا التنظيم ومشكلات العمل في الدراسات المبكرة لعلم الاجتماع، وأخيراً قضايا التنظيم ومشكلات العمل في دراسات علم الاجتماع المعاصر.

ويأخذ الباب الثاني بتحليل القضايا المتعلقة بالأداء التنظيمي لمؤسسات الدولة، فيبحث الفصل الأول منه في مشكلات الأداء التنظيمي لمؤسسات الدولة المعاصرة في المجتمع العربي، ويعالج الفصل الثاني موضوع أثر جماعات المصالح الخاصة وآليات عملها في المؤسسات العامة وكيفية سعيها لاحتواء عملية اتخاذ القرار فيها، وأخيراً يقدم الفصل الثالث تحليلاً اجتماعياً لمظاهر الفساد الإداري في مؤسسات الدولة، وهي الظاهرة الآخذة بالانتشار في المجتمعات الحديثة بصورة عامة، بما في ذلك الدول العربية.

ويتناول الباب الثالث موضوع التنظيم الاجتماعي وقضايا العمل في المجتمع الحديث، فيبحث الفصل الأول منه في أثر العوامل الشخصية والأسرية والاجتماعية في مستوى الأداء المهني للعاملين في المؤسسات الإنتاجية للقطاع العام بوصفه تنظيماً اجتماعيا إنتاجيا. ويعالج الفصل الثاني موضوع أثر المستوى العوامل الذاتية والأسرية في الأداء المهني للمرأة العاملة في المؤسسات التنظيمية الإنتاجية. كما يتناول الفصل الثالث موضوع الدلالات الاجتماعية لعمل المرأة واختلافها باختلاف المستويات المعيشة للأسرة.

أما الباب الرابع فيبحث في المهام المنوطة بالأخصائي الاجتماعي للتعامل مع الجماعات الإنسانية في تنظيمات العمل، ويضم خمسة فصول، تتناول التعريف بمفهوم الجماعات الإنسانية ومعاييرها، والمهام الرئيسية المنوطة به، ومجالات عمله، وأسس إعداده للتقارير العلمية المطلوبة منه في التنظيمات الاجتماعية المختلفة.

وينتهي الكتاب بقائمة المصطلحات الأساسية المستخدمة في علم اجتماع التنظيم، مرتبة بحسب أحرف اللغة العربية، وأحرف اللغة الفرنسية، ثم قائمة المراجع الرئيسية المستخدمة في الكتاب.

دمشق في ٣ / ١ / ٢٠٠٣

أ. د. أحمد عبد العزيز الأصفر د. أديب زيد عقيل

الباب الأول
الأصول النظرية لدراسات علم اجتماع التنظيم

الفصل الأول

التعريف بعلم اجتماع التنظيم وموضوعاته وطرائقه وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى

يعد علم اجتماع التنظيم واحداً من ميادين علم الاجتماع الأكثر حداثة لاتصال موضوعاته اتصالاً مباشراً بقضايا علم الاجتماع المعاصر على الرغم من أنه يمكن تلمس بوادر التحليل الاجتماعي لقضايا التنظيم بمعناه العام في دراسات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، في أعمال الرواد الأوائل لعلم الاجتماع، وبخاصة في أعمال كل من هربرت سبنسر، و أوغست كونت، وكارل ماركس، وحتى دركهايم.

ويلاحظ أن دراسات علم الاجتماع التنظيم قد نمت بصورة مطردة مع الانتشار الواسع لاستخدام مفهوم "التنظيم" في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة، ذلك أن هذا المفهوم بات يشكل الأساس الذي تشاد عليه الدراسات العلمية في المجالات المختلفة، نظراً لما يتيحه من إمكانية تنظيم تصور الإنسان للأشياء المحيطة به، وللظواهر التي يرغب بتحليلها ومعرفة العوامل المكونة لها، والعوامل المؤدية إليها.

لقد أخذت دراسات علم اجتماع التنظيم بالنمو والتطور مع تطور مفهوم التنظيم ذاته، ففي حين كانت الدراسات المبكرة لعلم الاجتماع تعالج القضايا الاجتماعية برؤية تنظيمية عامة، أصبحت دراسات علم الاجتماع المعاصر تعالج قضاياها برؤية تنظيمية أكثر دقة، وتستخدم في ذلك أدوات متطورة تتيح لها إمكانية تحليل أنماط السلوك الاجتماعي ضمن التنظيم بمستوياته المتعددة بصورة تختلف عما كانت عليه في الماضي.

أولاً– التعريف بعلم اجتماع التنظيم:

علم اجتماع التنظيم بالتعريف هو الدراسة العلمية لمختلف أشكال التنظيم الاجتماعي من مؤسسات وتنظيمات واتحادات في ضوء آلياته التي تعزز وحدته وتماسكه من جهة، وفي ضوء القيم الأخلاقية والمعايير الاجتماعية الضابطة لهذه الآليات في المجتمع الأوسع من جهة ثانية. والتي من شأنها أن تحدد أشكال التفاعل بين مكونات التنظيم ضمن بنيته العامة، وفي سياق علاقته مع المجتمع المحيط.

وينطوي هذا التعريف على قضيتين أساسيتين ترتبط الأولى بموضوعه والثانية بمنهجية أبحاثه.

أ– موضوع علم اجتماع التنظيم:

يتمثل موضوع البحث في هذا الميدان من ميادين علم الاجتماع في أشكال التنظيم الاجتماعي من مؤسسات وتنظيمات واتحادات مختلفة، الرسمية منها وغير الرسمية، فالطابع التنظيمي للأداء الإنساني بات منتشراً في المجتمع الحديث بقوة، حتى أخذ يشمل مجمل النشاطات والفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبات من الواضح أن الفعاليات ذات الطابع الفردي آخذة بالتناقص التدريجي، حتى غاب العدد الكبير منها، ولم يعد له أية فعالية تذكر.

ففي المجال السياسي لم يعد دور الأفراد في العمل السياسي قائماً كما كان في الماضي، إذ أخذت تنتشر بقوة معايير العمل التنظيمي للأحزاب والجمعيات السياسية، والنوادي. وبات كل فاعل في النشاط السياسي لا يخرج عن كونه عضواً في تنظيم، أو اتحاد. وكل فاعل سياسي بوصف فرداً يمكن أن يتعرض للإزاحة والإبعاد كلياً لضعف حيلته أمام قوة الأحزاب والقوى المنظمة، والتي تجند لصالحها الرأي العام، وتستخدم وسائل الإعلام المتطورة.

وفي المجال الاقتصادي والإنتاجي، لم يعد للتنظيم الحرفي أو الأعمال ذات الطابع الفردي أي دور فاعل في الحياة الاقتصادية، ذلك أن الشركات الكبرى أخذت تستوعب الإنتاج والسوق بقوة، ولا تستطيع القوى الأخرى منافستها ما لم تكن على درجات عالية من التنظيم الذي يجمع الجهود، ويؤلف بينها، ويجعل منها كلاً موحداً تمتد نشاطاته وفعالياته إلى خارج حدود الدولة الواحدة.

وفي مجال التعليم والبحث العلمي أصبحت المؤسسات المنتجة للمعرفة على مستوى الأبحاث والدراسات، والتعليم، أكبر من أن تقوى على منافستها جهود الأفراد، وإن تعددت واتسعت، بل أن قوة العلماء وقدرتهم على العطاء العلمي، وإنتاج المعلومات أصبحت وقفاً على مقدار تفاعلهم مع المؤسسات العلمية التي تمد نشاطاتها وتجاربها إلى خارج حدود بلدانها، وبات العالم المنفرد المستقل عن المؤسسات عاجزاً عن المشاركة في إنتاج المعارف والمعلومات، وإن علت به معارفه، واتسعت تجاربه.

ويمتد الأمر إلى قضايا الصحة والخدمات والتعليم، ومختلف أشكال النشاط الإنساني التي أصبحت بمجموعها خاضعة للتنظيم، وتستمد قوتها بمقدار اعتمادها على تنظيم مواردها، وجمع قدراتها. مما يجعل لعلم اجتماع التنظيم مجالاً واسعاً يمتد من الصناعة إلى الزراعة، والسياسة، والسياحة، والتعليم والصحة والخدمات ومختلف أشكال النشاط الإنساني.

فالتنظيم الاجتماعي بأشكاله المختلفة، ومظاهره المتنوعة، وفق هذا التصور يشكل موضوع علم اجتماع التنظيم، بما ينطوي عليه من مشكلات وقضايا تخص أدائه بصورة عامة، وأداء العاملين فيه بصورة خاصة، مما يجعل لعلم اجتماع التنظيم ارتباطاً وثيقاً بموضوع العمل الإنساني الذي يرتبط بأنماط السلوك المهني والتنظيمي ضمن المؤسسات. وتبعاً لهذا التصور يمكن توصيف موضوعات علم اجتماع التنظيم بالقضايا التالية:

- بنية التنظيم ومكوناته الأساسية، وطبيعة العلاقة بين هذه المكونات.

- قضايا التنظيم من حيث الأهداف، والمعايير، ومشكلات الاتصال، وكيفية اتخاذ القرار.
- السلوك الاجتماعي التنظيمي والعوامل المؤثرة فيه.

ب- منهجية الأبحاث في دراسات علم اجتماع التنظيم:

يأخذ علم اجتماع التنظيم بدراسة موضوعاته وتحليلها في ضوء آليات التنظيم ذاته، والتي من شأنها أن تعزز وحدته وتماسكه من جهة، وفي ضوء القيم الأخلاقية والمعايير الاجتماعية الضابطة لهذه الآليات في المجتمع الأوسع من جهة ثانية. فالأداء التنظيمي للمؤسسات، وفق هذا التصور لا يرتبط بمكوناتها التنظيمية أو بقدراتها الذاتية فحسب، إنما بطبيعة العلاقة بين هذه المؤسسات والمجتمع المحيط بها أيضاً. كما أن الأداء التنظيمي لكل مكون من مكونات التنظيم إنما يرتبط أيضاً بطبيعة علاقته بالمكونات الأخرى. ويندرج الأمر ذاته على السلوك التنظيمي للأفراد والجماعات الذي يتأثر بالاعتبارات التنظيمية والآليات التي تحدد مستوى التفاعل الاجتماعي والمهني ضمن التنظيم.

وتظهر خصوصية البحث في علم اجتماع التنظيم بمنحيين أساسيين يرتبط الأول بالفرضيات التي تفسر قضايا التنظيم، ويتعلق الثاني بمنهجية البحث وطرائقه في التفسير والتحليل.

أما فرضيات الأبحاث فلا بد من أن تُستمد من البيئة التنظيمية ذاتها، ومن البنية الاجتماعية لهذه البيئة، ذلك أن ما يميز علم اجتماع التنظيم عن العلوم الاجتماعية الأخرى في معالجته لقضايا التنظيم لا يكمن في موضوع البحث، نظراً لاشتراك علوم أخرى في دراسة القضايا نفسها، إنما بالمقولات النظرية المفسِّرة لهذه القضايا. فعلم النفس (مثلاً) يعيد أشكال السلوك التنظيمي إلى الاعتبارات النفسية المتصلة ببنية الشخصية، ومكوناتها، وطبيعتها. بينما يأخذ علم الاجتماع العام بتفسير السلوك التنظيمي بعوامل

اجتماعية عامة، كالجنس ومستوى التعليم، ومكان الإقامة، والاتجاهات الثقافية وغيرها. أما علم اجتماع التنظيم فيأخذ بتحليل أنماط السلوك التنظيمي بصورة عامة، ويسعى للكشف عن تأثير العوامل التنظيمية، وبيئة التنظيم، في تلك الأنماط ودرجة انتشارها بين التنظيمات المختلفة في المجتمع الواحد، والمجتمعات المتعددة.

كما أن علم اجتماع التنظيم يستخدم في دراسة موضوعاته الطرائق والأدوات والوسائل التي يستخدمها علم الاجتماع العام، أو تستخدمها ميادين علم الاجتماع الأخرى، كعلم اجتماع العائلة، وعلم الاجتماع الريفي، وعلم اجتماع التنظيم وغيرها، وتتمثل هذه الطرق بالطريقة التاريخية، وطريقة المسح الاجتماعي، وطريقة المقارنة، والطريقة التجريبية وغيرها.

ثانياً– مجالات الدراسة في علم اجتماع التنظيم وموضوعاته:

بالنظر إلى تعدد مجالات التنظيم في الحياة الاجتماعية بصورة عامة، يأخذ علم اجتماع التنظيم بدراسة مختلف أشكال التنظيم المنتشرة في المؤسسات على اختلاف أنواعها في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية وخلافها. وفي كل مجال من مجالات البحث يتناول علم اجتماع التنظيم موضوعات مختلفة تتعلق بطبيعة المجال، وخصوصياته.

أ– مجالات البحث في علم اجتماع التنظيم:

تنتشر مجالات البحث في علم اجتماع التنظيم بانتشار مجالات العمل الإنساني، فحيث يوجد العمل، يوجد مجال من مجالات البحث، وتأتي المؤسسات الاجتماعية التالية في مقدمة التنظيمات التي يتناولها علم اجتماع التنظيم، بالإضافة إلى مؤسسات عديدة أخرى يصعب حصرها:

- المؤسسات الإنتاجية كالشركات الزراعية والصناعية والتجارية، وشركات النقل، والسياحة، والمصارف وشركات التأمين، وغير من التنظيمات التي تهدف إلى تحقيق الأرباح المادية، سواء اتصفت بتبعيتها للدولة والقطاع العام، أو للقطاع الخاص.
- المؤسسات المعنية بالخدمات الاجتماعية، كمؤسسات التربية والتعليم والبحث العلمي (الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث وغيرها)، ومؤسسات الرعاية الصحية، (المستشفيات، والمصحات، ..) ومؤسسات الخدمات الاجتماعية الخيرية، (الجمعيات الخيرية والتعاونية والاتحادات التي لا تستهدف الربح المادي).
- المؤسسات الثقافية والإعلامية التي تهدف إلى التأثير في الرأي العام، وتوجيهه، ونشر المعارف، والعلوم وتحقيق عمليات التواصل مع المجتمعات الأخرى، تبعاً لحاجات المجتمع ومعاييره ونظمه الثقافية والحضارية، وغالباً ما تشمل هذه المؤسسات (الإذاعة والتلفاز والصحافة، ودور النشر..) بالإضافة إلى المؤسسات المنتجة للثقافة، وبخاصة في مجالات الفنون والآداب والسينما وغيرها.
- المؤسسات السياسية كالأحزاب والتنظيمات والاتحادات ذات الأغراض السياسية، والتي تهدف إلى المشاركة في القرار السياسي بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر كجماعات الضغط، وجماعات المصلحة، وقوى المعارضة وغيرها من التنظيمات الاجتماعية المعنية بالمشاركة السياسية على اختلاف أشكالها.
- المؤسسات الأمنية المعنية بالمحافظة على أمن المواطن وأمن الدولة من المخاطر الثقافية والحضارية التي تهدد أمنها، وتجعلها عرضة للخطر. وتشمل هذه المؤسسات مؤسسة الجيش المعني بحماية المجتمع من أي عدوان خارجي يهدده، وكذلك المؤسسات المعنية بالمحافظة على أمن المواطن وحمايته من الجرائم التي يمكن أن تهدده. وكذلك المؤسسات المعنية بحماية الدولة، ومؤسساتها ومنجزاتها.

- التنظيمات الاجتماعية ذات الأهداف الخاصة كاتحادات العمال والفلاحين ومنظمات الشبيبة والطلبة والحرفيين وغير ذلك من التنظيمات التي باتت تشغل موقعاً أساسياً وهاماً في بنية الانتاج بأشكاله المتنوعة الفكري منه والمادي والاقتصادي والتجاري وغيره.
- التنظيمات الاجتماعية غير الرسمية ذات الأهداف الخاصة، والأهداف غير المشروعة في كثير من الأحيان، كالتنظيمات الكبرى المعنية بإنتاج الفساد، والدعارة والمخدرات والتي باتت تشكل مصدر خطر على المجتمعات في معظم دول العالم، حتى القوية منها، وغالباً ماتحمل هذه التنظيمات في مضمونها أبعاداً سياسية تفوق في أهميتها الأبعاد الربحية التي تسعى إليها، إذ تهدف هذه التنظيمات إلى تقويض دعائم الدولة، وجعلها خاضعة لتأثير جماعات المصلحة التي اصبحت بمثابة الأدوات الجديدة التي تستخدمها الدول الكبرى في السيطرة على الدول الأضعف، من خلال ما تمارسه من تفكيك أواصر الارتباط بين مكوناتها الثقافية والحضارية.

ب- موضوعات البحث في علم اجتماع التنظيم:

يأخذ علم اجتماع التنظيم بدراسة موضوعاته في كل مجال من مجالات بحثه بالنظر إلى المؤسسة المعنية بمجال العمل على أنها تنظيم اجتماعي يتصف بجملة من المقومات التي تميزه عن غيره وتجعله قادراً على أداء مهامه بالصورة الأفضل. ولهذا يعد تحليل النظم الأساس الذي تبنى عليه موضوعات البحث في علم اجتماع التنظيم، وتشمل هذه الموضوعات عادة القضايا الرئيسية التالية:

- التحليل الاجتماعي للأداء المؤسسي:

يعد الأداء المؤسسي واحداً من أهم موضوعات علم اجتماع التنظيم، ذلك أن المؤسسات العامة والخاصة إنما يتم إنشاؤها لتحقيق غايات محددة، وأهداف واضحة بالنسبة إلى المعنيين بهذا التأسيس وبهذا الإنشاء. وغالباً ما تنفق لهذا الغرض أموال كبيرة،

وتجند لها أعداد غفيرة من العاملين، فإذا لم يأت الأداء المؤسسي لها مكافئاً للقدرات الموظفة فيها ففي ذلك ما يدل على أن قدراً كبيراً من الهدر في الإمكانات والطاقات، والخسارة المادية والمعنوية التي تصيب المجتمع برمته، دون أن تعود المنافع إلى أي من المؤسسات الأخرى.

وتصبح دراسة الأداء المؤسسي للتنظيمات أكثر أهمية عندما تأخذ مجموعة كبيرة من العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية تؤثر في الأداء المؤسسي، وتجعله ينحرف عن أهدافه وغاياته الأساسية، ليصبح منتجاً لأهداف وغايات ليست غاياته، وأهداف ليست أهدافه، وقد يصل مستوى الخلل حداً يجعل هذه المؤسسات تؤدي نتائج مناقضة لما هو مطلوب منها، كأن تصبح المؤسسات الثقافية مثلاً منتجة لثقافة الآخرين، ومساعدة على الاختراق الثقافي الذي يهدد وحدة الأمة، وتماسكها. مما يجعل تحليل الأداء التنظيمي للمؤسسات الثقافية ضرورة من ضرورات المحافظة على أهدافها، وضرورة من ضرورات المحافظة على الموارد التي يملكها المجتمع وعدم بعثرتها.

- التحليل الاجتماعي لأنماط القيادة في التنظيم:

تسهم أنماط القيادة في التنظيم الاجتماعي بتحديد جملة من القضايا المتنوعة، فهي تسهم في تحديد مستوى الأداء التنظيمي للمؤسسة، وفي اتجاه هذا الأداء، ودرجة توافقه مع الغايات الأساسية التي يسعى إليها التنظيم، أو تسعى إليها المؤسسة. فقد ينحرف التنظيم بكليته عن أهدافه بفعل انحراف قيادته، أو اضطرابها في إدارتها للمؤسسة. كما تسهم أنماط القيادة في تحقيق عملية التوافق بين مكونات التنظيم وتجعله أميل إلى التماسك والارتباط، أو أكثر ميلاً إلى التشتت والبعثرة مما يضعف المؤسسة، ويجعلها غير قادرة على أن تؤدي وظائفها بالشكل المخطط لها.

- التحليل الاجتماعي لوسائل الاتصال وقنواته في التنظيم:

ترتبط آليات الاتصال ضمن التنظيم في جزء كبير منها بأنماط الإدارة التي تقوده، فالطرق المتاحة للفاعلين لتحقيق عملية التواصل بينهم قد تسهم في تعزيز الترابط بين مكونات التنظيم وتجعله قادراً على الأداء الأفضل لوظائفه. وقد تؤدي صعوبات التواصل بين المكونات إلى جعلها أكثر بعثرة وتشتتاً، مما يفقد التنظيم عاملاً أساسياً من عوامل قوته. وإلى جانب ذلك قد تؤدي عمليات التواصل السهلة أيضاً إلى تعزيز أنماط سلوكية تبعد التنظيم عن غاياته وأهدافه. ولهذا فإن قنوات الاتصال تعد بحق بمثابة سلاح ذو حدين، فإذا لم يُحسن استخدامه يؤدي إلى ضعف التنظيم وفشله في أداء المهام الموكولة إليه، في الوقت الذي يأخذ فيه المعنيون بالتنظيم بالبحث عن أسباب المشكلة خارج العوامل المؤدية إليها.

- التحليل الاجتماعي لآليات اتخاذ القرار:

تشكل عملية اتخاذ القرار واحدة من العوامل الأساسية التي يبنى عليها الأداء التنظيمي، ففي حين يجتهد عدد كبير من الإداريين في صياغة معايير لاتخاذ القرار من تجاربهم التي تتفاوت في مستوى عمقها، إلا أن العدد القليل منهم يعيد مظاهر الفشل إلى الأسس التي اعتمدها؛ ظناً منه أن عوامل الفشل إنما تعود إلى اعتبارات أخرى خارجة عن إدارته.

وللآليات اتخاذ القرار أشكال عدّة تختلف باختلاف طبيعة التنظيم، ومجالات عمله، وليس من اليسير تطبيق أشكال محددة في المؤسسات المختلفة. ذلك أن ما يناسب تنظيم اجتماعي محدد لا يناسب بالضرورة تنظيم اجتماعي آخر، والطرق المعتمدة لاتخاذ القرار في مؤسسة إدارية محددة قد لا تناسب مؤسسات إدارية أخرى برغم وجوه التقارب بين هذه المؤسسات.

- التحليل الاجتماعي لمشكلات التنظيم:

يجابه التنظيم في معظم الأحيان مشكلات عديدة لا تتصل بطبيعة القيادة، ولا بأشكال اتخاذ القرار فحسب، إنما بطبيعة تفاعل التنظيم مع البيئة المحيطة به، وبطبيعة القيم والاتجاهات الاجتماعية خارج التنظيم. وبطبيعة الموازنات التي تقيمها المؤسسات الأكبر بين اعتبارات كثيرة. فقد تحول الاعتبارات السياسية في كثير من الدول دون تحقيق التنظيم لأهدافه الاقتصادية، بينما تعيق الاعتبارات الاقتصادية الأداء التنظيمي للمؤسسات السياسية في دول أخرى. وقد تؤدي الاعتبارات الاقتصادية إلى تعطيل الأداء المؤسسي لتنظيمات الرعاية الاجتماعية، كما تشكل المنافسة الاقتصادية عاملاً أساسياً من العوامل التي تؤدي إلى انتشار مشكلات لا يستطيع التنظيم تجاوزها بمفرده، وكل ذلك يشير إلى أن عدداً من مشكلات التنظيم يمكن أن يعود إلى قضايا خارجة عن التنظيم كلياً.

وقد تنتشر في بنية التنظيم مشكلات من نوع آخر تؤدي إلى تعطيل وظائفه، والحيلولة دون تحقيق أهدافه، ومن ذلك مظاهر الصراع الاجتماعي داخل التنظيم، وبخاصة بين القوى الفاعلة فيه، حيث يصبح الصراع حول السلطة وإدارة المؤسسة موضوعاً أساسياً من مواضيع الصراع تارة، أو تحقيق أكبر قدر من المنافع والمصالح الشخصية على حساب الأداء التنظيمي تارة أخرى. وقد تنتشر مظاهر الصراع الاجتماعي ضمن المؤسسة لاعتبارات اجتماعية وثقافية وسياسية. وفي الحالات المختلفة يؤدي الصراع المؤسسي إلى فشل المؤسسة، وغالباً ما يأخذ الإداريون بتفسير ذلك بعوامل كثيرة أخرى قد تكون بعيدة عن العامل الحقيقي.

- التحليل الاجتماعي لأنماط السلوك التنظيمي:

تنتشر في التنظيم الاجتماعي عادة مجموعة كبيرة من أنماط السلوك، يقترب بعضها من بعضها الآخر تارة، ويبتعد بعضها عن بعضها الآخر تارة أخرى، وقد تتوافق في

مجملها مع أهداف التنظيم، الأمر الذي يعزز وحدة التنظيم وفعاليته، وقد تأتي هذه الأنماط السلوكية بعيدة عن أهداف التنظيم مما يسبب قدراً كبيراً من الهدر، وتظهر هذه الأشكال في اللامبالاة، وغياب الإحساس بالمسؤولية، والتسيب وغير ذلك. وقد تأتي الأنماط السلوكية أيضاً مناقضة تماماً لأهداف التنظيم وغاياته، الأمر الذي يؤدي إلى جعل المؤسسة تفشل في أداء وظائفها فشلاً واضحاً، وقد تجعلها تؤدي الوظائف المناقضة لما هو مطلوب منها. ومثال ذلك أن تظهر أنماط سلوكية يصبح هدف الأفراد من خلالها تأمين حاجاتهم الخاصة، بصرف النظر عما يترتب على ذلك من نتائج تمس المؤسسة برمتها.

- التحليل الاجتماعي لأداء العاملين

يشكل الأداء المهني للعاملين الأساس الذي يتحقق من خلاله الأداء التنظيمي للمؤسسة، وقد تؤدي مجموعة كبيرة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلى جعل الأداء المهني للعاملين ضعيفاً دون أن يكون للعوامل التنظيمية تأثير كبير، فقد يعود ضعف الأداء المهني للعاملين إلى طبيعة الظروف الاجتماعية التي يعيشونها خارج مؤسساتهم، أو إلى ضعف مستويات تعليمهم، أو عدم توافق اتجاهاتهم وميولهم، وتخصصاتهم مع طبيعة الأعمال المطلوبة منهم في المؤسسة. فإذا جاءت هذه الأعمال على درجة كبيرة من التوافق مع أهدافهم وغاياتهم، فإن احتمالات الأداء تكون عالية، وفي حال جاءت هذه الأعمال المنوطة بهم غير متوافقة مع طموحاتهم، وتخصصاتهم، فمن الطبيعي أن يشكل ذلك عاملاً أساسياً من عوامل ضعف الأداء المهني، وقد ينتهي الأمر إلى فشل التنظيم فشلاً كلياً.

ثالثاً: طرائق البحث في علم اجتماع التنظيم:

يستخدم الباحثون في علم الاجتماع طرقاً متعددة في البحث، تختلف باختلاف موضوعاته، ومجالات دراسته. وتتميز هذه الطرق عن بعضها بعضاً بجملة من السمات

والخصائص التي تجعل هذه الطرق مناسبة للأغراض المختلفة التي يتطلبها البحث من موضوعات كمية، أو كيفية. ويميز الباحثون في هذا المجال بين طريقة دراسة الحالة، وطريقة تحليل المضمون، وطريقة المسح الاجتماعي، وطريقة المقارنة، والطريقة التجريبية. ويستخدم علم اجتماع التنظيم هذه الطرق بأشكال مختلفة تبعاً لغاياته، ولخصوصيات موضوع دراسته.

أ. طريقة دراسة الحالة:

تستخدم هذه الطريقة عند اهتمام الباحث بدراسة المؤسسات بوصفها نسقاً متكامل العناصر مترابط الأجزاء. ففي دراسة هذه المؤسسات يجد الباحث نفسه مضطراً لاستخدام هذه الطريقة لكونها تساعد في تحليل واقع المؤسسة وأبعادها، فيسعى إلى تحليل العناصر الأساسية التي يتكون منها التنظيم والوظائف المنوطة بكل عنصر من عناصره، وفي أشكال العلاقات التي تربط هذه العناصر بين بعضها بعضاً.

فالمؤسسة وفق هذا التصور تشكل وحدة متكاملة، وعند البحث في عوامل نموها أو في العوامل التي تعيق عملية الأداء فيها، غالباً ما تُستخدم طريقة دراسة الحالة للتعرف على أوجه القصور الوظيفي في أي نشاط من نشاطات المؤسسة أو في أي عنصر من عناصرها، حيث يتم التمييز في إطار المؤسسة بين الأقسام والفروع المكوّنة لها تبعاً لمهام تقسيم العمل وتوزيع الوظائف، فإذا ما تبين وجود عقبات مهنية في هذا القسم أو ذاك اتجه البحث إلى موضع الخلل ليتعامل معه في مستوى آخر من البحث كوحدة تحليل أيضاً، ويعتمد في ذلك على دراسة الحالة. ومن الملاحظ أن هذه الطريقة تستخدم في الحالات التي تغيب فيها الرؤية العامة للأشياء، في الوقت الذي تزداد فيه الدراسة التفصيلية الجزئية التي تعيق الرؤية الكلية.

ج. طريقة المسح الاجتماعي:

تستخدم هذه الطريقة حيث يكون في مقدور الباحث أن يعبر عن آرائه وأفكاره دون خوف أو تردد، وحيث يكون في مقدوره أن يتحدث عن بحثه وأهدافه مع المعنيين به سواء أكانوا أفراداً أو جماعات أو مؤسسات. كأن يهدف مثلاً إلى التعرف على واقع العمال في قطاع صناعي معين، للكشف عن عوامل اللامبالاة والتهرب من العمل وغيرها من الظواهر. عندئذ يستطيع الباحث أن يقوم ببحثه بالتعاون مع الأشخاص المعنيين بعملية الإنتاج ويرغبون في تحسينه، كما أنه يستطيع ذلك بالتعاون مع العاملين أنفسهم للكشف عن مواطن تذمرهم، والأسباب التي تدعوهم إلى إهمال واجباتهم المهنية نحو المؤسسات التي يعملون فيها.

وفي هذا السياق يستطيع الباحث اختيار عينة من العمال الذين يمثلون زملائهم في العمل، ويجري المقابلات معهم ويتعرف على آرائهم ومشكلاتهم من خلال قائمة استبيان يكون قد أعدها مسبقاً لهذا الغرض. ومن ثم يقوم الباحث بعد ذلك بتحليل البيانات التي تم الحصول عليها ليخلص إلى تقرير النتائج المرغوب فيها.

وتستخدم هذه الطريقة أيضاً في مجالات أخرى، مثل التعرف على كمية الإنتاج الذي تحققه مجموعة كبيرة من المؤسسات الإنتاجية، حيث يتم توزيع قائمة استبيان تتضمن المعلومات المرغوب فيها من المؤسسة على تدوين إجاباتهم بالطريقة التي تنص عليها قائمة الاستبيان. وقد تنتشر مثل هذه البحوث بمسميات مختلفة كالمسح الزراعي والمسح الصناعي، والمسح التجاري وغيرها، حيث يتم رصد كل الفعاليات الاقتصادية المرتبطة بهذا القطاع الإنتاجي أو ذاك.

د. طريقة المقارنة:

تقضي ضرورات البحث الاجتماعي في مجال التنظيم التعرف على مواطن القوة والضعف في المؤسسات المختلفة، أو النشاطات الاقتصادية المتعددة. فقد يرغب الباحث

في معرفة الفعالية الاقتصادية التي يؤديها قطاع الزراعة بالمقارنة مع الفعالية الاقتصادية التي يؤديها قطاع الصناعة مثلاً، في هذه الحالة يعتمد الباحث على ما يسمى بطريقة المقارنة، حيث يقوم بمقارنة مستلزمات الإنتاج في هذا القطاع، ومستلزماته في القطاع الآخر، من حيث رأس المال المستخدم، وقوة العمل القائمة على عملها، والإمكانات المادية والتقنية التي يتصف بها كل قطاع، لتصل المقارنة أخيراً بين نسبة الإنتاج الفعلي إلى حجم ما هو مستثمر في القطاعين وتقرير درجة الفعالية الاقتصادية بين كل منهما.

وتستخدم هذه الطريقة في الغالب عندما يراد اتخاذ قرار اقتصادي ليكون في مقدور المخطط أن يختار بين مجموعة من القرارات التي تحدد مسارات التنمية الاقتصادية في هذا البلد أو ذاك، فعملية اتخاذ القرار جزء أساسي لا يتجزأ من العمل الاقتصادي، ولا يتاح للمعنيين بأمور التنظيم اتخاذ القرارات الصحيحة إلا من خلال المقارنة الصحيحة بين فعاليات النشاطات الاقتصادية، أو من خلال المقارنات بين الضروري من الاستهلاك وغير الضروري بالنسبة إلى مرحلة دون غيرها. وفي ضوء ذلك تبرز أهمية طريقة المقارنة التي تمكن المخطط من اتخاذ القرار الصحيح في الظروف المناسبة له.

هـ ـ الطريقة التجريبية:

تبرز أهمية هذه الطريقة في الأعمال التي تكتسب طابعاً علمياً بالدرجة الأولى، فعندما يرغب الباحث بالتعرف على فعالية طريقة جديدة من طرق الإنتاج يستطيع أن يضع هذه الطريقة موضع التطبيق الفعلي في إطار مؤسسة إنتاجية معينة، يقرر بعد ذلك صلاحية هذه الطريقة لأن تكون شاملة لفروع الصناعة الأخرى أو للنشاطات الأخرى.

غير أن هذا الاستخدام غالباً ما يكون مكلفاً للغاية، فقد تتوقف مؤسسة من المؤسسات عن الإنتاج لفترة من الزمن تطول أو تقصر تبعاً للفترة التي تتطلبها التجربة، الأمر الذي يجعل هذه الطريقة وبهذا الشكل، مناسبة لنوع محدد من التجارب، دون غيره من الأنواع بحكم ما تتطلبه من تكاليف لا يسوّغها أحياناً المتوقع من نجاحها. وقد

استخدمت هذه الطريقة دراسات اقتصادية واجتماعية عديدة من أبرزها الدراسات المرتبطة بالإدارة العملية (تايلور)، وتجارب مدرسة العلاقات الإنسانية مع بدايات القرن العشرين.

كما أن الباحثين في علم اجتماع التنظيم، وكذلك الباحثين في العلوم الاجتماعية والاقتصادية يستفيدون عادة من استخدام المنطق التجريبي، دون الاعتماد على طريقة التجريب كما هي في العلوم الطبيعية، فقد أتاح استخدام النماذج الرياضية في علم الاجتماع إمكانية التمييز بين المتغيرات التي تدخل في تفسير الظواهر لبيان الأهم منها، ويعد هذا التمييز بمثابة الأساس الذي يقوم عليه المنطق التجريبي في العلوم كافة.

ومن الملاحظ أن استخدام أي من الطرق المشار إليها لا يعد كافياً بمفرده في أي من البحوث المرتبطة بعلم اجتماع التنظيم، فقد يعتمد الباحث على طرق مختلفة، تتباين بينها بتباين البيانات والمعلومات التي يرغب الباحث في الحصول عليها، فقد يستخدم طريقة واحدة فقط إذا ما كان البحث المرغوب فيه بسيطاً ومحدوداً بدقة، ولا تتجاوز أسئلته عدداً قليلاً، ومن الطبيعي أن تزداد حاجة الباحث إلى طرق أكثر دقة كلما اتصف بحثه بالتعقيد، وقد يضطر الباحث إلى استخدام طرق البحث المختلفة في آن واحد.

رابعاً: علم اجتماع التنظيم والعلوم الاجتماعية الأخرى:

يشترك علم اجتماع التنظيم مع العلوم الأخرى في جملة من الموضوعات التي يهتم بها، ويتناولها بالتحليل والدراسة. وتعد علوم الاجتماع والاقتصاد، والنفس، والنفس الاجتماعي، والخدمة الاجتماعية من أكثر هذه العلوم ارتباطاً بهذا الميدان من ميادين علم الاجتماع.

وتتميز العلوم الاجتماعية في معالجتها لموضوعاتها بالافتراضات الرئيسية التي تعتمد عليها في تفسير الظواهر والمشكلات الأساسية التي تهتم بها. فالسلوك الإنساني موضوع

يهتم به كل من علم النفس وعلم اجتماع التنظيم، غير أن كلا منهما يعتمد افتراضات نظرية مختلفة لتفسير مظاهر السلوك، ففي حين يعتمد علم النفس في تفسيره لمظاهر السلوك على الافتراضات التي تميز بين أشكال السلوك باختلاف الخصائص النفسية الذاتية للفاعلين، نجد أن علم اجتماع التنظيم يهتم بالظروف الاجتماعية المتعلقة بظروف العمل ليفسر من خلالها تباين أشكال السلوك الإنساني. كما يعتمد علم الاقتصاد على الافتراضات التي تفسر أشكال السلوك باختلاف العوامل الاقتصادية المرتبطة بمسائل العرض والطلب، والسوق والعوامل التجارية وغيرها.

أ – علم اجتماع التنظيم وميادين علم الاجتماع:

يعتمد علم اجتماع التنظيم في دراسته للمشكلات الاجتماعية ضمن الحياة التنظيمية على مبادئ وأسس علم الاجتماع العام، لذلك من الطبيعي أن تأتي ارتباطاته بعلم الاجتماع العام، وميادين علم الاجتماع الأخرى وثيقة، ومتكاملة. ومن الملاحظ أنه من الصعوبة تحليل الظواهر الاجتماعية وكأنها أجزاء منفصلة ومستقلة عن المحيط الاجتماعي العام.

يبرز ارتباط علم اجتماع التنظيم بعلم الاجتماع العام من خلال اعتماده على المبادئ الأساسية التي يعتمدها علم الاجتماع سواء من حيث الأصول النظرية في دراسته لموضوعاته، أو من حيث الأصول المنهجية التي يعتمدها، أو من حيث الأدوات والتقنيات التي يستخدمها، لذلك فإن ارتباطه بعلم الاجتماع العام ارتباط وثيقاً، فيستمد منه الأصول النظرية، والأسس المنهجية، في الوقت الذي يستفيد علم الاجتماع من نتائج البحوث والدراسات التي يخلص إليها علم اجتماع التنظيم، ويستفيد من ذلك في تطوير النظرية الاجتماعية، وتعزيز قدرتها على فهم الواقع بنوعياته المختلفة.

وهو على درجة عالية من الارتباط بعلم الاجتماع الريفي الذي يشترك مع علم اجتماع التنظيم في دراسة العدد الكبير من الظواهر الاجتماعية، وخاصة تلك المرتبطة

بمظاهر الهجرة والتحضر وانتقال السكان من الأرياف إلى المدن وبالعكس. فالاستقرار في المدن، وفي المراكز الصناعية الكبيرة، وقدوم السكان الريفيين إليها لا يعد موضوعاً خاصاً بعلم اجتماع التنظيم فحسب، بل هو موضوع مشترك يتناوله كل ميدان من ميادين علم الاجتماع من زوايا مختلفة. فعلم اجتماع التنظيم يولي اهتمامه بعوامل الجذب والاستقرار، والإقامة في المدن والمراكز الصناعية الكبيرة، بينما يهتم علم الاجتماع الريفي بعوامل الدفع، ويسعى إلى تحسين ظروف الاستقرار في الريف في ضوء ما يحدث من تطورات كبيرة في المدن ومراكز الصناعات الحديثة.

ويظهر ارتباط علم اجتماع التنظيم مع علم اجتماع العائلة من خلال الدراسة الاجتماعية التي يمكن أن يقوم بها كل منهما حول تركيب العائلة ووظائفها في المجتمعات الصناعية الحديثة، وخاصة في إطار الأسرة العمالية التي تتعرض في ظروف التطور المؤسسي إلى تغيرات كبيرة في بنيتها ووظائفها الأساسية، فتميل إلى انخفاض حجمها، وتراجع عدد الأطفال، ودخول المرأة ميدان العمل المستقل عن عمل الزوج، ويصبح عملها خارج المنزل، مما يمكنها من تحقيق بعض مظاهر الاستقلال الاقتصادي. ومع ذلك لا تعد هذه المظاهر ثابتة، أو دائمة، فقد تختلف اختلافاً جوهرياً بين الأسر، بحسب درجة اعتمادها النظم القرابية، ودرجة ارتباطها بالمجتمعات الأصلية لها. فقد نجد في المدينة الواحدة من الأسر ما يتصف بالاستقلال وعدم الارتباط القوي بالمجتمعات الأصلية، إلى جانب أسر أخرى تتصف بقوة الارتباط وشدة التماسك الاجتماعي، ويعد هذا التباين واحداً من الموضوعات التي يهتم بها علم اجتماع التنظيم، ويشترك في دراستها مع علم اجتماع العائلة.

كما يهتم علم اجتماع التنظيم بالموضوعات المتصلة بالتعليم الفني، ورعاية الإبداع، والدور الذي يمكن أن يؤديه نظام التعليم عموماً في تعزيز النشاط الصناعي، وتوفير الأطر الفنية والمهنية المتخصصة للمنشآت الإنتاجية المختلفة، فالتطبيقات المختلفة

للعلم والتكنولوجية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بواقع التعليم ومستوياته، ومشكلاته من جهة، وبواقع البعد المؤسسي ومستويات تطوره، وقدرته على تلبية حاجات التطور المجتمعي المتعدد الجوانب. الأمر الذي يجعل لعلم اجتماع التنظيم ارتباطاً وثيقاً بعلم الاجتماع التربوي والأسس التي تقوم عليها مسارات التعليم وخططه، ومدى ارتباطها بالواقع الاجتماعي في البلد المعني.

ويقال الأمر ذاته تقريباً في ميادين علم الاجتماع الأخرى، كعلم الاجتماع الاقتصادي، وعلم الاجتماع الثقافي وغيرهما.

ب – علم اجتماع التنظيم والعلوم الأخرى:

يشكل السلوك الإنساني مع العوامل المؤدية إليه، وما ينجم عنه من آثار تتصل بأشكال الصلات الاجتماعية والروابط القائمة بين الأفراد الموضوع الرئيسي المشترك بين علم اجتماع التنظيم والعلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى. وتبرز في مقدمة العلوم التي تقترب في موضوعاتها من هذا الميدان من ميادين العلم وتشاركه اهتماماته كل من علوم الاقتصاد والنفس الاجتماعي، والخدمة الاجتماعية.

ففي مجال العلوم الاقتصادية نجد موضوعات عديدة تستحوذ على اهتمام كل من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع في مجال التنظيمات، مثل موضوعات الإنتاجية، وتنظيم العمل، والتسويق، والموارد البشرية، وإدارة الأفراد، وغيرها. غير أن ما يميز معالجة علم اجتماع التنظيم عن معالجة العلوم الاقتصادية للموضوعات المشار إليها يكمن في المتغيرات الأساسية التي يلجأ إليها علم الاجتماع لتفسير الظواهر المتعددة، والمتنوعة، ففي حين تتجه دراسات علم اجتماع التنظيم إلى تفسير الظواهر المرتبط بقضايا الإنتاج، والتسويق، والتخطيط لقوة العمل بالعودة إلى طبيعة البنى الاجتماعية والنظم التي تحدد أشكال التفاعل الاجتماعي ضمن التنظيم، وصيغ العلاقات القائمة بين الأفراد. يلجأ الباحثون في العلوم الاقتصادية إلى تفسير المشكلات والقضايا المعنية بالدراسة بالعودة إلى

جملة من القوانين ذات الطابع الاقتصادي، والتي تقوم في مجملها على مبدأ التوازن بين العرض والطلب. أو بين الأجر والإنتاج، أو بين الكفاءة والأداء وغير ذلك من الاعتبارات. مما يشير إلى أن الاختلاف بين علم اجتماع التنظيم والعلوم الاقتصادية لا يكمن في الموضوعات المطروحة للدراسة إنما في طريقة المعالجة، وأساليبها، والمتغيرات المفسِّرة للمشكلات والقضايا.

كما يشترك علم اجتماع التنظيم مع علم النفس الاجتماعي في الكثير من القضايا والموضوعات التي يهتم بها هذا الميدان من ميادين العلم. فمشكلات الإدارة، والقيادة، والرأي العام، ومستويات الأداء تستحوذ أيضاً على اهتمام الباحثين والمفكرين في كلا الميدانين، وتأتي طريقة معالجتهما، وأسلوب تحليلهما متباينة نسبياً، ويكمن وجه الاختلاف أيضاً في طبيعة الافتراضات التي تفسر واقع المشكلات. فعلم اجتماع التنظيم يميل إلى تفسير الظواهر المعنية بطبيعة النظم الاجتماعية المحددة لأشكال التفاعل بين الأفراد، بالإضافة إلى استعانته بالظواهر الاجتماعية المحيطة بالظواهر المدروسة وتتصل بها على نحو من الأنحاء. بينما تميل دراسات علم النفس الاجتماعي إلى تحليل الظواهر بالعودة إلى المتغيرات النفسية الاجتماعية المتعلقة بحياة الأفراد وظروفهم، مثل عوامل التنشئة، وأنماط الجماعات، وقضايا الاتصال وغيرها من المتغيرات التي تنجم عن تفاعل الذات مع الموضوع.

وأخيراً نلاحظ أن علم اجتماع التنظيم يشترك مع الخدمة الاجتماعية في عدد كبير من الموضوعات، وخاصة المتصلة منها بالخدمات المقدمة للعاملين، حيث يهتم الباحث الاجتماعي في مجال الخدمة لتوفير الحاجات الأساسية للعاملين من مسكن، وظروف عمل مناسبة، وأجور مرتفعة، وخدمات صحية وتعليمية مناسبة بغية تقديم ما يجب تقديمه للعاملين على اعتبار أن ذلك يعد حقاً من حقوقهم، وواجباً على المؤسسات يجب أن توفره للعاملين بصرف النظر عن طبيعة الإنتاج، وكفايته، ومقداره. أما علم اجتماع

التنظيم فيضيف إلى العناصر المشار إليها بعداً تفسيراً للمشكلات فيربط بين إنتاجية العمل مثلاً، ومشكلات السكن، أو الصحة، أو طبيعة الخدمات الأساسية المنتشرة بين العاملين.

الفصل الثاني

التنظيم الاجتماعي: آلياته ومكوناته

يتصف التنظيم الاجتماعي بجملة من الخصائص والمكونات التي تميزه عن الأشكال الاجتماعية الأخرى للتجمعات البشرية التي تشترك مع التنظيم بصفات عديدة، وتختلف عنه بصفات أخرى. مع الإشارة إلى أن أي شكل من أشكال التفاعل الاجتماعي لابد أن ينطوي على قدر ما من التنظيم يختلف باختلاف طبيعة التجمع وأهدافه وغاياته.

أولاً – التنظيم الاجتماعي ومكوناته:

يولي علم اجتماع التنظيم اهتماماً خاصاً بأبعاد البناء الاجتماعي في التنظيم، التي تعد بمثابة الأطر التي تحيط بالعاملين وتؤثر في سلوكهم وأنماط الفعل التي يمارسونها في سياق علاقاتهم الرسمية مع التنظيم البيروقراطي. وتدل الدراسات الاجتماعية في هذا الإطار عن اهتمام الباحثين بالجماعات التي تنمي أشكال من التفاعل تختلف عن بعضها كثيراً باختلاف طبيعة هذه الجماعات والعوامل المؤثرة فيها، من حيث تكوينها، وأهدافها، والطرق التي تعتمدها في تلبية حاجات أعضائها، ومن حيث الأدوار المنوطة بكل عضو، ومن حيث درجة توافق أهداف الجماعات ضمن التنظيم مع أهداف التنظيم بصورة عامة.

كما تولي الدراسات الاجتماعية اهتمامات واسعة أيضاً بالمشكلات التي تحدث بين الأفراد والجماعات، ومدى تأثيرها في سلوك العاملين، والمشاكل التي تعترض عملهم وتأثير ذلك في بنية التنظيم، كما تشكل طبيعة العلاقة بين إدارة التنظيم الصناعي مع عمالها موضع اهتمام وتحليل، وكذلك القيم الاجتماعية الموروثة، وكيفية اتخاذ القرارات،

وفعالية قنوات الاتصال، وطبيعة الإشراف والمراقبة والتوجيه، إضافة إلى تحليل أثر العلاقات القرابية والعشائرية والدينية والطائفية في البناء التنظيمي، وغيرها من القضايا التي تنعكس بشكل مباشر على مستويات الأداء والإنتاجية.

أ- التعريف بمفهوم التنظيم:

يستخدم مفهوم "التنظيم" بمعان عديدة في وقت واحد، فهو يدل تارة على نوع محدد من أنواع التنظيم، كتنظيم المصنع، والمشفى، والمؤسسات الأخرى، ويشير تارة أخرى إلى معنى قريب من معنى البناء الاجتماعي أو التركيب الاجتماعي، أما التنظيم بمعناه الدقيق فيشير إلى نوع محدد للجماعة هي الجماعة البيروقراطية (الجوهري، ١٩٨٣، ٧٢). ويتضمن كتاب (علم الاجتماع) لمؤلفيه بروم وسيلينزيك (L.Broam &P.Selsnick) عام (١٩٦٣) تحليلاً لمفهوم التنظيم الاجتماعي الذي يعني بالنسبة إليهما العلاقات المنمطة للأفراد والجماعات، وهو يشكل مع القيم والمعايير المصدرين الأساسيين للنظام العام في الحياة الاجتماعية (الجوهري، ١٩٨٣، ٧٣). وقد تطرق الباحثان في دراستهما لثلاثة مفاصل أساسية في مفهوم التنظيم هي: العلاقات الموجودة بين الأفراد المكونين للتنظيم بمعناه البيروقراطي (أي المؤسسات). والعلاقات السائدة في الجماعات والهيئات والمؤسسات والمجتمعات المحلية، ثم العلاقات المنتشرة في التجمعات الأكبر في المجتمع. كما أنهما ناقشا الجماعات الأولية والأسرة والدين والتربية .. إلخ (الجوهري، ١٩٨٣، ٧٣).

ويتصف التنظيم الاجتماعي بجملة من الخصائص التي تميزه عن التجمعات الإنسانية والاجتماعية الأخرى، وتأتي أهمية البحث في خصائص التنظيم الاجتماعي من التنوع الذي قد يلاحظه الباحث في تعريف التنظيم ووصف أبعاده البنائية والوظيفية. ذلك أن تحديد الخصائص يسهم في توضيح ماهية التنظيم، ووظائفه بشكل أفضل، ويساعد في تحليل السبل الكفيلة بتحقيق غاياته، فقد ترتب على اختلاف المجتمعات،

وخاصة فيما يتعلق بمستويات تطور التنظيم نفسه ظهور تباينات واسعة في التوجهات النظرية لفهم التنظيم، وتباين في وجهات النظر حول عناصره الأساسية. وبرغم ذلك ساد الاتفاق بين معظم الدراسات على جملة من المسائل المتعلقة بالخصائص البنائية والوظيفية للتنظيم، والتي تأتي في مقدمتها مسائل التخصص، وتقسيم العمل، والاتصال، ونسق السلطة، وتدرج الأدوار والعلاقات القائمة فيما بينها (شتا، د.ت، ٧٢). ويوجز الباحثون في علم الاجتماع أبرز خصائص التنظيم في النقاط التالية (حسن، ١٩٨٢، ١٣٥):

١- تقسيم العمل، ومراكز للسلطة، ونظام للاتصال بين مختلف أجزاء المنظمة، وذلك وفق سياسة متعمدة ودراسة مخططة من أجل تحقيق أهداف المنظمة.

٢- تتحقق الأهداف المخطط لها عن طريق التوجيه والإرشاد والأنشطة القائمة، وتقويم الجهود المبذولة، ومعالجة جوانب القصور من خلال إعادة بناء الهيكل التنظيمي.

٣- رفض العناصر غير المناسبة، واستبدالها بأشخاص وأفراد جدد، وبذلك تصبح عملية تجديد القوى البشرية عملية دائمة، ويمكن إعطاء الفرص الكافية لكل الأفراد ضمن التنظيم الاجتماعي من أجل الرقي في السلم الوظيفي والنقل والمكافأة لمن يستحقها.

ب- أهداف التنظيم:

تشكل أهداف التنظيم المسوِّغ الاجتماعي لبنيته بشكل عام، وغالباً ما يصبح التنظيم خالياً من مقوماته الأساسية مع غياب الأهداف التي يسعى إليها، وتظهر دراسات كل من (فيبر) و(بارسونز) و(ميرتون) و(جولدنر) وغيرهم أن الأهداف الواضحة هي المعيار الذي تقاس به صحة التنظيم الاجتماعي وقوته. ولهذا يجد الباحثون أن فاعلية التنظيم تتصل بالدرجة الأولى بقدرته على إنجاز أهدافه بأدنى تكلفة وإنفاق للموارد، ودعم السلوك التنظيمي بربط معاييره بقيم المجتمع، ودعم محفزات السلوك، وتوفير

الإرضاءات الاجتماعية، التي تكفل تحقيق الأهداف الكامنة المتعلقة بتطلعات أعضاء التنظيم ليزداد حرصهم على تحقيق أهداف التنظيم المعلنة (شتا، د.ت، ٢٠).

وبالنظر إلى أهمية الأهداف بالنسبة إلى التنظيم بصورة عامة، فقد وجد الباحثون أن استمرار التنظيم أمر مرتبط بالمحافظة على تلك الأهداف، وبتطويرها وتوسيعها لأن استمرار أي منظمة إنما رهن بقدرتها على النمو والتطور المستمرين، وحتى تستطيع المنظمة الاستمرار في التطور يجب عليها الاعتماد على التخطيط الفعال والحيوي الذي يضمن لها مزيداً من التقدم.

ج- أهمية التنظيم الاجتماعي:

تكمن أهمية البحث في دراسة التنظيمات الاجتماعية، لما لها من انتشار واسع في جوانب الحياة المختلفة، الاجتماعية منها والاقتصادية والسياسية، في الوقت الذي يلاحظ فيه تراجع الفعاليات الفردية على الأصعدة المختلفة. لقد نمت الدراسات العلمية المختلفة للتنظيمات الاجتماعية بشكل هائل منذ بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى سرعة التقدم التكنولوجي الذي أخذ بالتوسع منذ ذلك الحين، بالإضافة إلى الاهتمام بالإنسان واحتياجاته المتعددة بوصفه الأساس الذي تقوم عليه الفعاليات التنظيمية. ولهذا بات من الضروري معرفة بنية هذه التنظيمات بما هي عليه من أهداف تسعى إليها، وبما يشغله الإنسان من موقع في بنيتها العامة.

د- مكونات التنظيم الاجتماعي:

يمكن التمييز بين العناصر المكونة للتنظيم بحسب الرؤية التي يأخذ بها الباحث، فيلاحظ ناصر العديلي أن التنظيم بصورة عامة يتألف من الأفراد الذي يشكلون مادته الأساسية، إذ تغيب إمكانية وجود التنظيم الاجتماعي بمعزل عن الأفراد الذي يجتمعون، وينتظمون في أشكال من العلاقات، يمكن تسميتها بالهياكل، فلكل تنظيم هيكل يتوزع الأفراد من خلاله على مواقع متباينة، ومتفاوتة في مقدار الأعمال المنوطة بها، وفي حجم

هذه الأعمال. ويضيف العديلي أيضاً عنصر المهام المنوطة بالأفراد بحسب المواقع التي يشغلونها في هيكلية التنظيم. فما هو مطلوب من شريحة محددة من الشرائح المكونة للتنظيم، لا يعد مطلوباً بالضرورة من شريحة أخرى. ويضاف إلى العناصر الثلاثة السابقة عنصر رابع يتمثل في الأدوات والتقانات المستخدمة في التنظيم، والتي تساعد الأفراد والجماعات على تحقيق غاياتهم التنظيمية وعلى هذا يجد العديلي أن مكونات التنظيم تتمثل في أربعة مكونات أساسية هي (العديلي، ، ٣٩٧):

١- المهام: وهي الإنجازات التي يسعى التنظيم للوصول إليها، إضافة إلى الخدمات المرتبطة بأهداف التنظيم.

٢- الهيكل: وهو الشكل التركيبي الذي ينظم الأنشطة والوظائف التي يؤديها التنظيم من أجل تحقيق الأهداف.

٣- الأفراد أو الأشخاص: وهو العنصر الحاسم لكل تنظيم، فعلى أكتافهم يقوم التنظيم وعن طريق سواعدهم وعقولهم يحقق التنظيم مهامه وأهدافه.

٤- الأدوات والأجهزة: وهي الأدوات والأجهزة التي عن طريقها يسعى التنظيم لتحقيق أهدافه ووظائفه، فهي الوسيلة الضرورية والكفيلة بتحقيق أداء جيد لجميع الأنشطة والمهام المناطة بالتنظيم كلياً، ويسعى الأفراد الذين ينتسبون لتلك التنظيمات بكل جهدهم مستخدمين تلك الأدوات والأجهزة من أجل تحقيق أهداف التنظيم المرسومة.

غير أن التحليل البنيوي الوظيفي يأخذ بدراسة مكونات التنظيم بناء على توصيف مختلف نسبياً، فيجد (تالكوت بارسونز) أن الأداء التنظيمي لكل مؤسسة يرتبط بأربعة عناصر أساسية هي الجماعات الإنسانية، والأدوار، والمعايير، والقيم (Rocher,1968,10)

(١) **الجماعات** (Les Collectives):

يصعب على أي فرد من أفراد المجتمع تحقيق أهدافه وممارسة سلوكه، بمعزل عن الجماعات الإنسانية التي يتفاعل معها، أو ينضم إليها، فهو يمارس سلوكه في وسط اجتماعي، ويحمل كل سلوك بالنسبة إليه معنى يستمده من الجماعة نفسها. ويعرف (سميث) الجماعة بأنها الوحدة التي تتكون من عدد من الأشخاص الذين يتوفر لديهم الإدراك الحسي الكلي بوحدتهم ولديهم القدرة على التفاعل، ويضع (ماكدوجل) الشروط الرئيسية للجماعة والتي يجدها في استمرارية بعض العناصر المكونة لها، ووعي الأعضاء بطبيعة الجماعة وأغراضها، وتفاعلها مع غيرها، مع وجود القواعد التي تحدد العلاقات بين الأعضاء بالإضافة إلى البناء الذي يدل على تنوع الوظائف وتوزعها بينهم (بهجت، د.ت، ١٣).

(٢) **الأدوار** (Les Roles):

الدور الاجتماعي هو مجموعة الأنماط السلوكية التي يتوقع الأفراد أن يمارسها شخص محدد وهو يشغل موقعاً محدداً في بنية الجماعة. فالأفراد يأخذون مواقعهم ضمن الجماعات الإنسانية بحسب كفاءاتهم النفسية وروابطهم الاجتماعية وإمكاناتهم الاقتصادية المختلفة، وعادة يشغل الفرد مواقع اجتماعية واقتصادية متنوعة، فقد يكون رب أسرة، وعامل في المصنع، وراكب في حافلة القطار، غير أن مجموعة الأعمال المنوطة به وهو في موقع محدد تختلف عن مجموعة الأعمال المنوطة به وهو في موقع آخر. ولهذا فإن الدور المتوقع من الأب يختلف عن الدور المتوقع من مدير المدرسة أو معلم الصف، أو راكب حافلة القطار، مع أن الشخص الواحد قد يشغل هذه المواقع المختلفة.

وقد أخذ علماء الاجتماعي باستخدام تعبير "الدور" بعد أن شاع استخدامه في الحياة المسرحية، غير أن الفارق يكمن في أن أحداث الدور بمعناه الاجتماعي وأفعاله تجري باتجاه واحد لا يمكن إعادته لذلك فهي صادقة، ولا تحصل إلا مرة واحدة، أما في الحياة المسرحية فيمكن إعادة الأحداث وتطويعها بأي شكل مطلوب، ولهذا يميز

الباحثون بين ثلاثة معانٍ للدور: معنى مسرحي تمثيلي، ومعنى شخصي، ومعنى اجتماعي (اليافي، ١٩٨٨، ١).

إن كل فرد يعمل وكأنه يقرأ دوره مكتوباً في ثقافة مجتمعه أو يخيل إليه أنه يقرؤه بحسب فهمه له، الأمر الذي يشير إلى أن الفرد يمارس دوره في التنظيم ليس في ضوء ما يتوقعه الناس، إنما بمقدار بمدى إدراكه لطبيعة الحقوق والواجبات المترتبة عليه وهو في موقعه الاجتماعي، كما أن حدود هذا الدور تتضمن الأفعال التي تتقبلها الجماعة في ضوء معايير النظام الاجتماعي السائد (اليافي، ١٩٨٨، ٢).

وفي ضوء كل دور تتحدد الحقوق والواجبات التي تلائم المركز المناسب له فنواحي النشاط التي يتطلبها العمل تعتبر واجبات يقوم بها الفرد، أما الامتيازات التي يتمتع بها القائم بالعمل فتعتبر حقوقاً له، وكلما ارتفعت مكانة الفرد زادت الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها، والتي تميزه من غيره من الأفراد (حسن، ، ١٣٩).

(٣) **المعايير الاجتماعية** (Les Normes):

المعايير الاجتماعية هي مجموعة من الأسس والمبادئ التي يوازن من خلالها الأفراد بين الأنماط السلوكية، ويحكمون بصلاحية بعضها دون بعضها الآخر، أو تفضيل بعضها على بعضها الآخر تبعاً للقيم الاجتماعية السائدة، وتبعاً للمواقع والأدوار التي يشغلونها في بنية التنظيم، أو الجماعات ضمن التنظيم. وتوصف المعايير الاجتماعية في التنظيمات بجملة من السمات والخصائص التي تأتي في مقدمتها(القريوتي، ١٩٨٩، ٩٩):

١- تحديد ما يجب عمله وما لا يجب عمله في مختلف المواقف والظروف لسلوك الأفراد وأدائهم.

٢- تتميز بالثبات والسكون النسبي، بحيث توفر للأفراد معايير السلوك في الحاضر والمستقبل.

٣- يتم الوصول إليها بالإجماع، مما لا يستدعي رقابة محكمة على مدى التقيد بها، وتتوزع مثل تلك المسؤولية على مختلف أعضاء التنظيم.

٤- يتم الاعتماد في تطبيق مثل هذه المعايير على وسائل جماعية لا فردية لأن ذلك يبعد الحرج أو التأثر عن شخص أو جماعة صغيرة فيما لو كانت تلك مسؤوليتها لوحدها.

٥- يعتبر التزامها مصدر الرضا للعاملين، وذلك لأنها ذات أهمية بالغة لأعضاء التنظيم.

وهناك مجموعة من الأسباب تدعو الأفراد في التنظيم الاجتماعي للانصياع والتزام المعايير الاجتماعية، التي تحقق التلاؤم والتناغم بين أعضاء التنظيم الاجتماعي الواحد، ويمكن شرح أهمها (قسم الدراسات الفلسفية، د.ت، ١٠٧):

١- تحدد عضوية الفرد في جماعة ما المثيرات التي يتأثر بها، فهي تحدد له كثيراً من الأشياء التي يراها ويفكر فيها ويتعلمها ويعقلها.

٢- قد يسلك الفرد مسلكاً مشابهاً لسلوك غيره من أفراد جماعته، لأنه يريد أن يتأكد من أن فهمه للأمور والأحداث فهم سليم.

٣- يتعرض الأفراد لضغوط تدفعهم إلى توحيد سلوكهم بما يناسب المعايير الاجتماعية، وتنشأ من الصراع الذي يعانيه الفرد نفسه نظراً لوجود أفراد يخالفونه في آرائهم وأفكارهم ومعاييرهم الاجتماعية، وضغوط من الأفراد الآخرين تشككه وتؤثر في معتقداته وسلوكه ومعاييره الاجتماعية.

(٤) **القيم** (Les Valeures):

تعد القيم مصدر وحدة الجماعة والأساس الذي تشاد عليه نشاطاتها، وتكامل فعالياتها. فكل الأشياء المحيطة بالفرد والمجتمع تحمل بالنسبة إلى الأفراد والجماعات قيم

تتفاضل في مستواها، وتتباين في درجاتها، وعندما يوازن الشخص بين مجموعة من الأشياء، أو بين مجموعة من أنماط السلوك، فهو يوازن القيم المعطاة لهذه الأشياء، أو لهذه الأنماط السلوكية. ويدل ذلك على لكل فرد موقف من الأشياء المحيطة به، أو اتجاه نحوها يجعلها مفضلة بالنسبة إليه أو مستبعدة. ويؤكد (بوكاردس– Bogardus) في هذا السياق أن كل اتجاه لا بد أن يكون مصحوباً بقيمة، وأن الاتجاه والقيمة برأيه وجهان لحقيقة واحدة ولا معنى لأحدهما دون الآخر، فحياة الإنسان خاضعة للاتجاهات والقيم معاً (دياب، ١٩٨٠، ٢٤).

كما يميز الباحثون في علم اجتماع التنظيم بين ثلاثة مفاهيم متشابهة في دلالاتها، لكنها مختلفة في مضمونها، وهي تعبر عن مكونات التنظيم المتعددة، وهذه المفاهيم هي (الأخرس، ١٩٩٠، ٤١):

١- التنظيم الوظيفي: ويتأسس على تقسيم العمل بحسب الإمكانيات والمؤهلات والاختصاصات العلمية (كالمحاسبة والتخطيط والتسويق ...إلخ) وبالتالي تحدد الوظائف والمهمات.

٢- التنظيم الرئاسي: ويقصد به سلم المسؤوليات من القمة إلى القاعدة بحسب التسلسل، يبدأ بالرئيس العام في قمة الهرم. ومن خلال ذلك التنظيم تتحدد قنوات الاتصال التي يتم عبرها نقل الأوامر والمعلومات الرسمية من الأعلى إلى الأدنى.

٣- التنظيم الإداري: ويهتم بالحركة والعمل في التنظيم الاجتماعي، ويقوم بوضع السياسة المخططة للتنفيذ في مواضعها، أي نقل الأوامر والخطط النظرية إلى حيز الواقع والتنفيذ عبر سلسلة من الخطوات وخلال فترات زمنية محددة.

هـ- أنماط التنظيم الاجتماعي:

يميز (وارن بنس- Warron Bonnis) بين ثلاثة نماذج مختلفة من التنظيمات الاجتماعية هي (صديق، ١٩٩٨،):

١- النموذج التعادلي: وفيه تضعف حالات القلق والتوتر التي تسود العلاقات الاجتماعية ضمن التنظيم، وتغيب مظاهر التضارب والتنافر بين الجماعات والأفراد، وغالباً ما يستخدم أسلوب المناقشات الجماعية وتوضيح طبيعة المشاكل التي يواجهها التنظيم الاجتماعي.

٢- النموذج التنموي: وتنشر فيه علاقات واضحة بين أفراد التنظيم وتنمو من خلال ذلك العلاقات والقيم التي تساعد على بقائها ونموها، وغالباً ما تتعزز في هذا النمط من أنماط التنظيم العلاقات بين أفراده، حتى يصبح في مقدورهم القيام باتصالات أكثر فاعلية لحل مشاكلهم ومشاكل التنظيم على الأصعدة المختلفة.

٣- النموذج العضوي: ويولي اهتمامه بدرجة كبيرة بالعمل الجماعي بوصفه أسلوباً للأداء العضوي المتميز، ومن الأمثلة على هذا الأسلوب منهج بليك وموتون Blake and Moition والمعروف باسم الشبكة الإدارية، والذي يركز أساساً على استنباط تلك الأنماط القيادية التي تواكب العمل الجماعي. ولكل تنظيم من تنظيمات هذا النموذج هدفان أساسيان الأول داخلي أي موجه نحو الداخل أي البناء التنظيمي من الناحيتين البنيوية والتنظيمية. والثاني خارجي أي موجه نحو خارج التنظيم، وهو يرتبط بمساهمات متعددة من أجل بناء الحياة الاجتماعية في كل أنحاء المجتمع.

ثانياً- حيوية التنظيم الاجتماعي وفعالياته:

تختلف التنظيمات الاجتماعية عن بعضها بعضاً بدرجة التفاعل الاجتماعي داخلها، وبمقدار عمليات التواصل السارية بين مكونات التنظيم، ويشكل استيعاب

الأعضاء في التنظيم لطبيعة الحقوق والواجبات المترتبة عليهم معياراً أساسياً من معايير النجاح في كل تنظيم، ذلك أن العاملين في كل موقع من المواقع يتصفون بسمتين رئيسيتين، الأولى أنهم مرؤوسين لمن فوقهم في سلم التنظيم الإداري، والثانية أنهم رؤساء لمن دونهم من العاملين، وتتجسد مستويات الوعي بالحقوق والواجبات في أشكال القرار الذي يتخذه كل عضو من أعضاء التنظيم تبعاً للموقع الذي يشغله في علاقاته مع الآخرين.

أ- البناء التنظيمي وتبادل الحقوق والواجبات بين أعضاء التنظيم:

يقوم البناء التنظيمي للمؤسسات بصورة عامة على مقدار التضافر بين التنظيم الرسمي (البيروقراطي) والتنظيمات الاجتماعية غير الرسمية فيه. وغالباً ما يسهم هذا التوافق في منح البناء التنظيمي قوة إضافية تساعده في تحقيق أهدافه، وغاياته (القريوتي، ١٩٨٩، ١٥٤). وفي هذا السياق تظهر دراسة كل من (لتون وسترنجر) حول أبعاد المناخ التنظيمي، أن طبيعة المناخ التنظيمي غالباً ما تتحدد بأسلوب القيادة وطبيعة الإشراف. ذلك أن الإشراف المتسلط يؤدي إلى أجواء غير صحية في التنظيم وقتل المبادرات والمساهمات وإضعاف روح التنافس مع التنظيمات الأخرى، وإذا كانت الديمقراطية هي المحور الذي يحرك الإشراف فإن ذلك سيدفع الاقتراحات والمساهمات إلى الأمام، وخلق أجواء صحية وتعزيز ثقة العاملين بأنفسهم، وتحقيق ذواتهم، وزيادة أواصر المحبة والألفة والتعاون فيما بينهم وبين التنظيم كلياً (القريوتي، ١٩٨٩، ١٥٤).

وعلى الرغم من أن التطور التقاني في التنظيم يساعد في تحقيق أهدافه على نحو مختلف من حيث الكم والكيف في آن واحد، غير أن ذلك لا يقلل من الدور الذي يؤديه الإنسان، ذلك أن تطور التقانات، واستخدام الآلات الحديثة قد يقلل من شأن الإنسان في بيئة التنظيم، وقد يؤدي إلى إهمال أحاسيسه ومشاعره وعواطفه، غير أن ذلك سرعان ما يؤثر في أداء التنظيم، وإنتاجيته، وقد يؤدي الإهمال المستمر إلى فشل التنظيم

كلياً عندما يغيب التفاعل الإنساني، وتصبح قيمة الإنسان أقل من قيمة الإنتاج. ولهذا يجد المعنيون بدراسة التنظيم أن الاهتمام بالإنسان يعد ضرورة من ضرورات الأداء التنظيمي، وحتى لا يصل العامل مرحلة الاكتئاب و القلق والخوف من المستقبل لا بد من الاهتمام به ورعايته وضمان حقوقه، وكذلك لا يمكن إهمال دور البيئة الخارجية، وإسهامها في التغير الذي يقوي أبعاد التنظيم وأثر البيئة الخارجية الهام في تقديم الدعم والمساندة للعمال باعتبارها عنصراً هاماً وحيوياً من عناصر المناخ التنظيمي، وبالتالي يتطلب من الجهاز الإداري زيادة وشائج التعاون والمشاركة داخل التنظيم وخارجه وتوفير الدعمين المادي والمعنوي (القريوتي، ١٩٨٩، ١٥٦).

لقد أخذ الباحثون في العلوم الاجتماعية عامة، وفي علم اجتماع التنظيم بشكل خاص باستخدام تعبير "المناخ التنظيمي" منذ أخذ هذا المفهوم بانتشار في العلوم العضوية والطبيعية. وهو يعتمد على أن لكل تنظيم ثقافة Culture متميزة، ومناخاً Climate (اجتماعياً وفكرياً) خاصاً، وهو نتاج لتفاعل جملة من الخصائص الداخلية المتمثلة بالتنظيمات الرسمية وغير الرسمية، ونمط القيادة والإشراف، ونمط الاتصالات ونوعية العمل، ومدى وجود فرص أمام العاملين للمشاركة في اتخاذ القرارات وغيرها التي لها الأثر الكبير في تحديد سلوك العاملين، ويفترض على الجهاز الإداري في كل تنظيم إعطاء المناخ التنظيمي القدر المناسب من الاهتمام والدراسة بشكل يسهم في تطوير السلوك الإداري للعاملين وتحسينه (القريوتي، ١٩٨٩، ١٥٧).

وفي سياق حديثة عن تبادل الحقوق والواجبات بين أعضاء التنظيم يرى حسن عبد الباسط أن أهم الحقوق التي يتمتع بها من يشغل منصب القائد أو الرئيس، تتمثل بحق الإشراف بقصد التوجيه قبل التنفيذ، و حق تقدير العمل بعد إنجازه بالإقرار أو بالتعديل أو بالإلغاء، و حق الحلول والإحلال، فللرئيس أن يتولى تنفيذ العمل الذي كان

مسنداً من قبل إلى أحد الأعضاء، وله أيضاً أن يحل بعضهم مكان بعضهم الآخر (حسن، ١٩٨٢، ١٦٨).

كما يضع (ليكارت) مجموعة من الصفات التي يرى أن على المشرف أن يتصف بها في الأقسام ذات الإنتاجية العالية، ومن تلك الصفات (الفارس، ، ٢٨٢):

١- عدم تعرض المشرف إلى تفصيلات ودقائق العمل الجزئية، إذا كان إشرافه يتصف بالعمومية.

٢- أن يكون اهتمام المشرف بمشاعر المرؤوسين كبيراً.

٣- أن تستحوذ عملية الإشراف على نسبة كبيرة من وقت المشرف.

ب- القيادة وآليات اتخاذ القرار

يسهم الاختلاف في درجات تمثل أعضاء التنظيم لأهدافه وغاياته في إنتاج أنماط من القيادة تتوافق مع أهداف التنظيم وغاياته في كثير من الأحيان. بينما يؤدي ضعف التمثل إلى ظهور أنماط قيادية استبدادية تميل إلى الاستئثار والتحكم والتسلط بصرف النظر عما يترتب على ذلك من ضعف الأداء وتراجع الإنتاجية في المؤسسات ذات الطابع الإنتاجي. أما التمثل الواعي لأهداف التنظيم وغاياته فيؤدي إلى انتشار أنماط من القيادة المبنية على المشاركة باتخاذ القرار. ويميز (أ. براون) بين نمطين أساسيين من القيادة هما القيادة المتسلطة والقيادة الديمقراطية، وبينما يجعل نمط القيادة التسلطي العمال يعيشون في خوف يبدون من خلاله في حالة من دماثة الخلق والهدوء والنظام مما يعطي في الظاهر انطباعاً جيداً. أما نمط القيادة بالمشاركة فيجعل من العمال أوفياء لعملهم، وللمهام الموكولة لهم. ويصبحون بطبيعتهم مؤدبين ودودين (براون، ، ١١١).

وتشغل مسألة تأثير القيادة في الأداء التنظيمي حيزاً كبيراً من اهتمامات المفكرين والمعنيين بمسائل التنظيم، حيث أجري العديد من البحوث حول تأثير أسلوب القيادة

والأداء أو المردود بأسلوب يقارن بين أنماط القيادة السابقة والأداء التنظيمي، ومن تلك الدراسات تجارب (لوين، وليبيث، ووايت)، وهي من أهم الدراسات التي أظهرت صفات القيادة بحسب أساليبها المتعددة، من خلال تطبيقها على مجموعة من الطلاب المتشابهين في القدرات والذكاء والسمات الشخصية، ففي الأسلوب المتسلط تم وضع الواجبات والتعليمات والمباح والممنوح وفق سياسة قائمة على الثواب والعقاب، أما الأسلوب الديمقراطي فكان التطبيق فيه على عكس الأسلوب السابق حيث اعتمد على المشاركة والحوار وطرح المقترحات والتوصيات في جو جماعي موضوعي، أما الأسلوب الأخير (ترك الحرية) فقد وضع المشرف مجموعة قواعد عامة، ونوع العمل المطلوب تنفيذه، ولهم الحرية في عمل ما يريدون وما يرغبون به، وتوصلت الدراسة السابقة إلى عدة نتائج أهمها (الفارس،٠٠٠٠،٢٨١):

١- كان مقدار إنتاجية (ناتج الأداء) الجماعة في ظل الأسلوب المتسلط أكثر بقليل من إنتاجية المجموعتين الآخريين.

٢- كانت درجة الابتكار والإبداع أكبر في الأسلوب الديمقراطي منه في الأسلوب الحر أو المتسلط.

٣- كان الدافع إلى العمل أكبر في الأسلوب الحر، غير أن الأداء سار بشكل فوضوي.

ويصف سليمان الفارس القائد الناجح في المؤسسات عامة، وفي المؤسسات الصناعية والإنتاجية بخاصة بجملة من الخصائص التي تسهم في نجاح عمل المؤسسة، وتحسن من مستوى الأداء، ويجد ذلك في الخصائص والصفات التالية (الفارس، ،٢٨٨):

١- أن يكون القائد متقناً لعمله من الناحية الفنية.

٢- أن يكون قادراً على تحديد الأهداف والوسائل المتعلقة بمسيرة العمل بدقة ووضوح.

٣- أن يكون ماهراً في توجيه الإرشادات والتعليمات.

٤- أن يعرف متى وكيف يستخدم الحوافز الإيجابية في حث العاملين على العمل، ومتى يمكن اللجوء لاستخدام المحاسبة.

٥- ألا يستخدم العقاب وسيلة لحث العاملين على العمل، إلا عند الإساءة المتعمدة، وعندما يكون ذلك ضرورياً لردع الآخرين عن مخالفة الأنظمة والقوانين.

٦- القدرة على احترام الآخرين وتقبل آرائهم وأفكارهم وخلق روح المنافسة بين أعضاء المجموعة.

٧- أن يتعرف دوافع أفراد المجموعة التي يشرف عليها ورغباتهم.

٨- أن يتحلى بالصدق والنية الحسنة والإخلاص والموضوعية، وخاصة عندما يقوم بتقويم أداء العاملين.

٩- أن يشجع الأفراد على تفجير طاقاتهم الكامنة في الابتكار والإبداع، وأن يهتم بتنمية مداركهم ودائرة معارفهم العامة.

كما تشكل عملية اتخاذ القرار الأساس الذي تبنى عليه الممارسات وأشكال الفعل في التنظيم، وهي الأساس للممارسات القيادية فيه. حتى أن حياة التنظيم ليست إلا سلسلة من القرارات المتتالية التي تعكس في مجملها تطور التنظيم والتغيرات التي تطرأ عليه خلال مرحلة زمنية محددة.

وتزخر الدراسات النفسية والاجتماعية المعنية بالتنظيم بتعاريف عدّة لمفهوم اتخاذ القرار، فالقرار هو فصل أو حكم في مسألة أو خلاف (يافي، ١٩٨٣، ٨٤)، أو هو المفاضلة بين مجموعة من الاحتمالات، والاختيار المناسب (عبد الوهاب، ١٤٠٠، ١٦).

وتعتمد النظرة الكلاسيكية لمتخذي القرارات على أربعة عوامل هي (صديق، ١٩٩٨):

١- مجموعة البيانات والمعلومات المتوافرة قبل البت في القرار ومعرفة النتائج المترتبة على اتخاذه.

٢- الأسلوب المناسب الواجب اتباعه لتنفيذ القرار مع مراعاة الظروف الخاصة بالعمل والنتائج المرجوة منه.

٣- بعد الدراسة والتدقيق يبقى حيز المجازفة والمخاطرة دون الاعتماد على المعلومات بشكل دقيق ويبقى نجاح القرار أو فشله قائماً على نسبة احتمالية معينة.

٤- توظيف الوسائل المساعدة في اتخاذ القرار الصحيح كالأجهزة الالكترونية، والعمليات الرياضية، والسجلات، والجداول الإحصائية وغيرها.

ويميز الباحثون في علم اجتماع التنظيم بين نوعين أساسيين من أنواع القرارات بحسب طريقة اتخاذها، وهما: القرارات المبرمجة، والقرارات غير المبرمجة (صديق، ١٩٩٨).

١- القرارات المبرمجة: وهي قرارات مستمدة من القواعد والقوانين الخاصة بالمصنع، ولا تحتاج إلى الوقت أو التفكير العميق، ويتم اتخاذها بشكل سريع ومباشر بسبب الخبرة المتوافرة فهي قرارات روتينية ومتكررة، من الأمثلة على ذلك: الإجازات، موافقات، طلبات، نقاهات، تقسيم العمل..إلخ.

٢- القرارات غير المبرمجة: وهي القرارات الناتجة عن مشكلات معقدة وعميقة وجديدة، ويحتاج القرار فيها إلى المزيد من التفكير والإبداع، حيث توجد خبرة سابقة لمثل هذه الحالات، وتتطلب وقتاً كبيراً لاتخاذها، وربما تحتاج أيضاً إلى إجراء دراسات وأبحاث واستشارات معينة، فهي من القرارات الصعبة لتشابكها مع عوامل متعددة، فهي تسعى في كل قضية جديدة إلى تطوير سياسة المصنع وخططه وأهدافه المرحلية في ضوء القرارات الجديدة، ومن أمثلة ذلك: إلغاء قسم

معين، إحداث قسم جديد، الميزانية، التصدير والاستيراد، حاجة المصنع من العمال وغير ذلك من القضايا الحيوية.

وتعد نظرية (سيمون) من أهم النظريات النفسية الاجتماعية التي تناول عملية اتخاذ القرار لما تتصف به من أهمية في دراسة التنظيم، وتأتي هذه الأهمية برأيه للاعتبارات الرئيسية التالية (العديلي، ، ٤٧٩):

١- لابد من دراسة عملية الاختيار واتخاذ القرارات في الدرجة الأولى، لأنها تسبق دراسة الأعمال والوظائف التي تتم في المنظمة ويتم تحديدها أولاً.

٢- يجب أن تشتمل النظرية العامة للتنظيم على الأسس والمبادئ التنظيمية التي تضمن التوصل إلى قرارات صحيحة تماماً، كما يجب أن تحقق الأداء الصحيح للأعمال.

٣- تتطلب طبيعة التنظيم الهرمي أن ينقسم أفراد المنظمة إلى فئتين: الأولى هي فئة المنفذين وتضم الذين ينفذون الأداء الفعلي ويلتزمون بالقرارات، والثانية هي فئة متخذي القرارات ممن هم في المستويات العليا من الإدارة.

٤- إن عملية الاختيار بين البدائل وتحديد نوع العمل الواجب أدائه هي وظيفة متخذ القرار، غير أن تنفيذ هذه القرارات يقع على عاتق المستويات الإدارية الدنيا.

٥- إن محل التركيز والاهتمام في الجهاز أو المنظمة، يجب أن يقوم به المنفذون، لأن نجاح أو فشل المنظمة يعتمد على أدائهم.

٦- إن جانباً كبيراً من السلوك الفردي في المنظمات هو سلوك هادف، وهذا الهدف يحقق التجانس والتكامل بين أنماط السلوك المختلفة.

٧- في المنظمة الواحدة هناك سلسلة من القرارات المتداخلة والمترابطة.

٨- إن عملية اتخاذ القرار هي دائماً عملية بحث عن حل وسط، بمعنى أنه لا يوجد بديل قادر على تحقيق الهدف تحقيقاً تاماً، والبديل الذي يتم اختياره يكون أفضل البدائل في حدود الظروف المحيطة.

٩- إن العمل الإداري المخطط نحو هدف محدد هو عمل جماعي في الأساس، وبالتالي ينبغي أن يستند إلى بعض الأسس والعمليات التي تسهل أو تضمن ذلك.

١٠- تقسيم العمل على أساس رأسي، وإنشاء هرم سلطة يتدرج من القمة إلى القاعدة.

كما يضع كل من (فيكتور فروم وتيون) في نظريتهما حول القائد واتخاذ القرار ثلاثة معايير رئيسية للقرار الصحيح هي (صديق، ١٩٩٨،):

١- كفاءة الحل ونوعيته: التكلفة، الإيرادات، الوفر، الإنتاجية، الوقت، الابتكار، ونحو ذلك.

٢- قبول الأفراد العاملين وولاؤهم له: درجة الرضا والحماسة في التطبيق.

٣- كمية الوقت أو المدة التي ينفذ من خلالها القرار.

ج- البيروقراطية ماهيتها وخصائصها:

تعد البيروقراطية واحدة من أهم ما يميز التنظيمات الاجتماعية في الوقت الراهن، وهي تشغل موقعاً متميزاً من اهتمامات المفكرين والباحثين في العلوم الاجتماعية عامة، وفي علم اجتماع التنظيم بشكل خاص. وينطوي تعبير "البيروقراطية" على دلالات مختلفة، ومعان متنوعة. فهي تعني في معجم العلوم الاجتماعية "الجوانب الفنية للعمل الإداري، والإسراف في تسلسل الرئاسة الإدارية، وعدد الموظفين، وما يتبع كل ذلك من تأخير للعمل وتعطيل لمصالح الأفراد، وتهرب من الرقابة السياسية والبرلمانية، وقد جعل كل ذلك لكلمة "البيروقراطية" وقعاً سيئاً في الأذهان لتداعي هذه المثالب مع اللفظ" (مدكور، ١٠٤).

ويستخدم هذا التعبير أيضاً لوصف نظام حكومي تكون الرقابة فيه متروكة لطبقة الموظفين الرسميين الذين تحد سلطاتهم من حرية الأفراد العاديين، ويتصف هذا النظام بالرغبة الشديدة في الالتجاء للطرق الرسمية في الإدارة والتضحية بالمرونة من أجل الالتزام بتنفيذ التعليمات والبطء في إصدار القرارات ورفض الالتجاء إلى التجارب. وفي الحالات الحادة يتحول أعضاء البيروقراطية إلى طائفة تتوارث الحكومة وتحتكرها من أجل مصلحتها الخاصة ويتحول عملها إلى غاية في حد ذاته) (درويش، ١٩٦٥، ١٨).

ويعد (ماكس فيبر) من أبرز علماء الاجتماع الذي أولوا اهتماماً بهذا المفهوم، وقد تناول خصائص التنظيم البيروقراطي، بالشرح والتحليل في ضوء النمط المثالي الذي اعتمده في تحليلاته الاجتماعية، وهو يجمل خصائص التنظيم البيروقراطي بالخصائص التالية (حسن، ،١٥١):

١- تنظيم مستمر للوظائف الرسمية التي تحكمها القواعد. وهذا من شأنه أن يعمل على توفير الجهد بدلاً من التفكير في الحلول اللازمة لكل حالة فردية.

٢- نطاق اختصاص معين لكل مكتب ويتطلب هذا ما يأتي:

أ- التزامات وظيفية معينة قائمة على أساس مبدأ تقسيم العمل.

ب- سلطة لشاغل المكتب تقابل الواجبات التي يلتزم أدائها.

ج- تحديد واضح لوسائل الالتزام الضرورية، بحيث لا يكون استخدامها إلا في الحالات المنصوص عليها.

٣- تنظيم المكاتب قائم على أساس تسلسل السلطة، فكل وظيفة تخضع لحكم وإشراف وظيفة أخرى أعلى منها، وكل موظف في هذا الهرم الإداري مسؤول أمام رئيسه عن قرارات مرؤوسيه وأعمالهم، كما أنه أيضاً مسؤول أيضاً عن قراراته وأعماله.

٤- القواعد التي تحكم سلوك المكاتب عبارة عن قواعد فنية ومعايير عامة، وهناك نظام من الترقيات قائم على أساس الأقدمية أو الكفاءة أو الاثنين معاً.

٥- فصل الإدارة عن الملكية، فالعاملون في المنظمة لا يمتلكون وسائل العمل والإنتاج.

٦- عدم وجود أي حق في احتكار الوظيفة، أو تملك المكتب أو ما فيه.

٧- جميع الإجراءات الإدارية والقرارات والقواعد توضع وتُثبّتُ كتابة.

٨- قيام الموظف بأداء وظيفته بروح رسمية بعيداً عن الاعتبارات الشخصية وعن العواطف وعدم المحاباة لزيادة الفاعلية الإنتاجية.

ويجد الدكتور علي الخضر أن اتصاف التنظيمات الاجتماعية الإنتاجية بخصائص التنظيم البيروقراطي يمكن أن يساعد هذه المؤسسات في تحقيق أداء أفضل، وإنتاج أوفر، ذلك أن هذه الخصائص تتيح في المؤسسات الإنتاجية مجموعة من الشروط الموضوعية لزيادة الإنتاج، وتحسين شروط العمل، ومن ذلك (الخضر، ١٩٨٩، ١٢٤):

١- الاعتماد على الرشد والعقلانية من خلال مجموعة من الضوابط والمعايير لتحقيق أعلى كفاية إنتاجية ممكنة.

٢- يصلح التنظيم البيروقراطي في المؤسسات والشركات الضخمة التي تلتزم القوانين والقواعد الثابتة لما تتصف به البيروقراطية من الثبات والشيوع.

٣- التسلسل الهرمي الرئاسي والدقة في المسؤوليات والواجبات والحقوق أدى إلى وضع كل عامل في المكان الذي يناسب ومؤهلاته وخبراته.

٤- عدم التعارض بين التنظيم البيروقراطي والتنظيم السياسي، لأن التنظيم البيروقراطي يستمد قوته وسطوته من القانون واللوائح والقواعد العامة المعترف بها من قبل التنظيم السياسي السائد.

٥- الثبات النسبي الذي يتمتع به التنظيم البيروقراطي، وعدم تأثره بالتغيرات التي تطرأ على نظام الفكر السياسي والدولة.

كما يلاحظ طلال الشريف أن إيجابيات البيروقراطية تسهم في رفع مستويات الأداء للعاملين في المؤسسات، وتساعد في تحقيق الكفاية الإنتاجية، وبرغم ذلك يشير الشريف إلى مجموعة من المآخذ والانتقادات التي وجهت للتنظيم البيروقراطي، ومن ذلك (الشريف، ١٩٩٢، ١٠٣):

١- إن التشدد والتمسك بالروتين، وعدم الليونة في القواعد والأنظمة التي يشدد عليها التنظيم البيروقراطي بشكل دائم، تجعله بعيداً عن التطورات والمتغيرات المستمرة، ويجعل أفراده جامدين أيضاً ويعانون سوءِ التكيف مع المتغيرات البيئية المحيطة بهم.

٢- تتحول الأنظمة والقوانين الموضحة في التعليمات واللوائح إلى غاية يسعى لتحقيقها، ونسيان أنها مجرد وسائل لتحقيق الغايات المتعلقة بأهداف المؤسسة، ويصبح هم الموظف محصوراً في تطبيق تلك الأوامر والتعليمات بحرفية شديدة وتزمت كبير دون النظر إلى جوهرها، والخروج عنها يصبح جريمة يعاقب عليها القانون البيروقراطي.

٣- تعتمد المؤسسات الكبيرة عند تقسيم العمل والتخصص إلى تجزئة أهدافها العامة إلى فرعية وثانوية على مستويات متعددة كالأقسام والورشات والفروع، وهذا ما يجعل العاملين يركزون على هذه الأهداف الفرعية على حساب الأهداف الكبرى، مما يؤدي إلى حدوث بعض الاضطرابات والاختلافات بين الأهداف العامة والفرعية.

٤- تحدد الأنظمة البيروقراطية الحد الأدنى من الأداءِ للفرد العامل الذي لا يجوز التقليل منه، مما يؤدي إلى اهتمام المشرفين والإداريين بإنجاز الحد الأدنى المطلوب من

مستويات الأداء والإنتاجية الذي يحقق لهم الرضا والارتياح، وهذا يجعل مستوى الطموح ومعدل الأداء ينخفض إلى حدوده الدنيا.

٥- تهتم المستويات العليا في التنظيم البيروقراطي باتخاذ القرارات وتصديرها إلى المستويات الدنيا في السلم الرئاسي أي إلى قاعدة الهرم، وعليه تصبح القرارات فجائية تحمل من لغة القسر والضغط والأمر أكثر من لغة الإقناع والحوار، فالمشاركة في اتخاذ القرار من قبل العمال، تكاد تكون معدومة، مما يقتل في نفوس العاملين المهارات والقدرات الإبداعية ويعود بالآثار السلبية على التنظيم الصناعي بأكمله.

٦- إغفال أهمية العلاقات الإنسانية وضرورتها الحيوية في نمو وتطور التنظيم البيروقراطي، وعدم الاكتراث بالعنصر البشري وحقوقه الأساسية في الحوار والمناقشة والمشاركة مع الحفاظ على كرامته الإنسانية وتأمين حاجاته الضرورية.

وقد يؤدي استقرار التنظيم البيروقراطي، وعدم قدرته على التطور والنمو إلى انتشار مجموعة كبيرة من الأنماط السلوكية التي تتناقض مع أهدافه وغاياته، وتسهم هذه الأنماط مرة أخرى في تقويض دعائمه، وإبطاء حركته، مما يضعف المنظومة الأخلاقية الضابطة للسلوك، وتضعف المعايير الاجتماعية التي توزن بها الأنماط السلوكية، وتنتشر، كما يرى كمال المفتي، مظاهر الرشوة وعدم المسؤولية والإهمال والاتجار بالوظيفة العامة، وتدني مستويات الأداء والإنتاجية، والتدهور الملحوظ لسير العملية الإنتاجية في كامل التنظيم، وكل ذلك على حساب المصلحة العامة (المفتي، ١٣٨٠هـ، ١٦).

د- الضبط الرقابة والسلطة في التنظيم:

يرتبط الأداء المؤسسي للتنظيم الاجتماعي بمقدار تمثل أعضائه لقيمه ومعاييره وأهدافه، وبمقدار ما يأتي التمثل عالياً يأتي الأداء مرتفعاً، وبمقدار ضعف التمثل يأتي الأداء منخفضاً، وقد ينتهي ضعف التمثل إلى الانحراف والخروج عن الأهداف والغايات

ويلاحظ كمال المفتي أن تحقيق أهداف النشاط الرقابي في التنظيم لا بد من وجود وسائل محددة تتم ممارستها من خلالها العملية الرقابية، ومن تلك الوسائل (المفتي، ١٣٨٠هـ ٢٣):

(١) التفتيش الإداري

(٢) التقارير الإدارية

(٣) الإشراف والملاحظة

(٤) الشكاوي

(٥) الميزانيات التقديرية

(٦) السجلات والإحصاءات

(٧) مستويات الأداء والإنتاجية وغيرها.

كما يجد أنه بغية إنجاز أهداف العملية الرقابية والوصول إلى معدلات عالية من الأداء والإنتاجية والوصول إلى الكفاية الإنتاجية المطلوبة، لابد لإدارة المؤسسة بمختلف مستوياتها من معرفة مجموعة من المسائل الأساسية، ومن ذلك (المفتي، ١٣٨٠هـ ٢٣):

١- ما هي الأهداف والغايات التي يجب تحقيقها على وجه التحديد.

٢- ما إذا كانت الأهداف والغايات التي تسعى المنظمة لتحقيقها موجهة فعلاً نحو إشباع حاجات وتطلعات ورغبات من قامت المنظمة من أجلهم ولخدمتهم.

٣- ما هي العلاقة الفعلية بين الجهود المبذولة في المنظمة ومدى إساهمها في تحقيق الأهداف المرجوة.

٤- ما هي المعايير الرقابية (معدلات الأداء) سواء كانت كمية أو نوعية أو زمنية..

٥- كيفية الإشراف على الأعمال وفقاً لهذه المعايير وهنا يتم قياس الأداء وحصره.

٦- كيفية تصحيح الأخطاء والانحرافات إن وجدت.

هـ- قنوات الاتصال:

يعرف الاتصال بأنه انتقال المعلومات والآراء والمشاعر والاتجاهات وتبادلها بين العمال والإدارة، وبين الإدارة والعمال، والاتصال المستمر يستهدف التفاهم والتوفيق بين أولئك وهؤلاء (العديلي، ، ٤٥٥). ويرى العديلي أن الاتصال هو (عملية مستمرة تتضمن قيام أحد الأطراف بتحويل أفكار ومعلومات معينة إلى رسالة شفوية أو مكتوبة، تنقل من خلال وسيلة اتصال إلى الطرف الآخر) (العديلي، ، ٤٥٥)، ويعرف المورد (Al-Mawrid) مفهوم الاتصال (Communication) بأنه يقوم على (العديلي، ٤٥٥):

(١) معلومات مبلغة

(٢) رسالة شفوية أو خطية

(٣) تبادل الأفكار أو الآراء أو المعلومات عن طريق الكلام أو الكتابة أو الإشارات.

وتأتي أهمية البحث في قنوات الاتصال وفي طبيعته لما يؤديه من دور كبير الأثر في حياة التنظيم، فهي الشريان التي تسري من خلاله المعلومات والأوامر والاتجاهات المختلفة. وهي تأخذ أشكالاً متعددة تتوافق مع طبيعة التنظيم وأشكاله وبنيته. ويوجز سليمان الفارس الاعتبارات التي تعود إليها أهمية دراسة وسائل الاتصال وقنواته إلى المسائل الرئيسية التالية (الفارس، ، ٢٩٣):

١- ترشيد قرارات الإدارة في استخدام الموارد والإمكانات المتاحة في المشروع على أفضل نحو ممكن.

٢- توجيه سلوك الأفراد نحو تحسين مستوى كفاءة الأداء على أساس تبادل المعلومات والحقائق بين الأفراد.

٣- يسهم نظام الاتصال في تحفيز الأفراد على إقامة علاقات تبنى على أساس من التفاهم والتعاون والمصالح المشتركة.

٤- يساعد الاتصال على ترسيخ المبادئ والأفكار العلمية لدى الأفراد، وإزالة المعتقدات الخاطئة من أذهانهم .

كما يصنف محمد القريوتي أشكال قنوات الاتصال بحسب اتجاهاتها، ويجد ذلك في نوعين على الأقل هما قنوات الاتصال المركزية حيث تتجه المعلومات والبيانات والأوامر من القيادة التي تتموضع في المركز ، وتتوزع أوامرها إلى الأطراف. ويؤدي هذا النمط إلى بطء الاتصالات وعرقلتها. ويتمثل النوع الثاني باللامركزية، حيث تنتشر مراكز لاتخاذ القرار خارج المركز، وتتوزع في الأطراف تبعاً لتقسيمات التنظيم وفعالياتها، ويهدف هذا النمط من قنوات الاتصال إلى تسهيل عملية الاتصال، لأنه يعتمد على التفويض في السلطة وفتح قنوات الاتصال في جميع الجهات والمستويات، ولا ننسى الإطار الثقافي بما فيه من قيم وعادات ومعايير اجتماعية تنعكس على عملية الاتصالات وفعاليتها (القريوتي، ن، ١١٨).

و- الصراعات ضمن التنظيم:

تسود التنظيم الاجتماعي مظاهر متعددة للصراع، وهي تزداد حدّة مع ضعف تمثل أعضاء التنظيم لأهدافه وغاياته، والقيم التي تنظم آليات العمل فيه، وبقدر ما يأتي التباين في فهم المعايير والقيم، بقدر ما يأتي الصراع واسعاً. وغالباً ما يتجلى بأسباب قد تبدو للوهلة الأولى أنها بعيدة عن طبيعة تمثل الأعضاء لمبادئ التنظيم وغاياته وأهدافه. ففي سياق تحليله لمظاهر الصراع الاجتماعي ضمن التنظيم يشرح الدكتور الجوهري مجموعة من المسائل المرتبطة بالأسباب الداعية إلى هذا الصراع، وأشكاله، ومن ذلك (الجوهري، ن، ١٨٩):

١- لا يمكن إرجاع جميع التناقضات الموجودة في المجال الصناعي إلى علاقة السلطة مباشرة، فهناك تناقضات موجودة داخل الجهاز البيروقراطي وفي العلاقة بين العمال والموظفين أو بين العمال والنقابات...إلخ.

٢- تدور الصراعات حول الأجور، وظروف العمل، وغير ذلك من الأمور التي تتصف بحيوية وإلحاح في حياة المصنع.

٣- لا يعني أن هذه الصراعات تأخذ دائماً وبالضرورة صورة حادة وعنيفة، ذلك أن إمكانيات تسوية الصراع قد يسرت عملية التدخل في صور التعبير عن الآراء والمواقف المتصارعة، وجعلت من الممكن التحكم في مسار علاقات الصراع والتناقض.

ثالثاً- الجماعات غير الرسمية في التنظيم:

ينتظم أعضاء التنظيم بأشكال من الروابط الاجتماعية التي تخرج في طبيعتها عن غايات التنظيم وأهدافه، ذلك أن الأعضاء العاملين في التنظيم غالباً ما يؤسسون علاقات اجتماعية غير رسمية تؤثر في سلوكهم واتجاهاتهم ومواقفهم إزاء العمل بصورة عامة، ويمكن لهذه العلاقات أن تسهم في إثارة مجموعة كبيرة من المشكلات الاجتماعية التي تعيق عمل التنظيم وتحد من فعاليته، في الوقت الذي يمكن لهذه العلاقات أيضاً أن تسهم في تأكيد أهداف التنظيم والعمل على تحقيقها. ويرتبط الأمر في الحالتين بمقدار توافق أهداف التنظيم مع أهداف الجماعات الثانوية غير الرسمية.

أ- التعريف بالجماعات غير الرسمية وخصائصها:

التنظيم الاجتماعي غير الرسمي بالتعريف هو التنظيم الذي يرتب العلاقات الاجتماعية بين الأفراد على أساس من الروابط الاجتماعية غير الرسمية، المستمدة من القرابة، أو الانتماء العرقي، أو الديني، أو الاشتراك في مكان الإقامة الأصلي، أو الاشتراك في مكان الإقامة الحالي، أو الاشتراك في مجموعة من الأهداف والطموحات

الخارجة عن أهداف التنظيم الرسمي للمؤسسة، أو الاشتراك في مجموعة من المشكلات والهموم والقضايا التي يعيشها العمال أو تعيشها مجموعة منهم.

وتسهم مجموعة من العوامل في تكوين الجماعات غير الرسمية، وفي تنظيم هذه الجماعات، منها الحاجة إلى الحب والميل إلى الاجتماع والحاجة إلى الأمن ودافع السيطرة والحاجة إلى توكيد الذات والتقدير وغيرها من العوامل والدوافع التي تعزز التنظيم غير الرسمي في أجواء المؤسسات الرسمية. حيث (يشترك جميع أفراد النوع البشري في الحاجة إلى الاستجابة العاطفية، ويسعى الفرد إلى الانتماء إلى الجماعة لأنه اجتماعي.. أو الحاجة إلى الشعور بأن البيئة الاجتماعية بيئة صديقة أو الحاجة إلى تحصيل مكانة مرتفعة داخل الجماعة) (نعامة، ١٩٨٩، ٢٢).

ويمكن التمييز بين خمسة مستويات رئيسية تتوزع فيها الجماعات غير الرسمية في كل تنظيم، هي:المستوى الأول: ويشمل المؤسسة بمجملها بوصفها نظاماً كلياً، ونسقاً من الجماعات المتشابكة ذات الأنماط المختلفة. ويتألف المستوى الثاني من الجماعات الكبيرة التي تتخلل الأقسام والوحدات الفرعية، وتؤلف بين أعضائها رابطة خاصة مثل الاشتراك في موطن أصلي واحد. أما المستوى الثالث فيرتبط بالجماعات الأولية التي تشكل أساساً مشتركاً في كل قسم من أقسام المؤسسة أو التنظيم. وتكون العلاقات بين أعضائها وثيقة، بدرجات متبادلة أيضاً، ومن المحتمل أن يعملوا أو يتناولوا طعامهم، ويتحدثوا معاً، وتوصف الجماعة عند ذلك بأنها زمرة. ويشمل المستوى الرابع الجماعات الصغيرة، أو الجماعات الثانوية التي تضم على الأغلب صديقين أو ثلاثة بينهم صلة حميمة خاصة، وقد يكونون أعضاء في زمرات أكبر. وأخيراً المستوى الخامس الذي يضم الأفراد المنعزلين الذين نادراً ما يسهمون في أوجه النشاط الاجتماعي (محمد، ١٩٧٣، ٢٠٩).

وغالباً ما تنتشر بين الجماعات غير الرسمية بمستوياتها المختلفة قنوات اتصال متعددة، قد تكون أوسع انتشاراً من قنوات الاتصال الرسمية، إذ تقوم هذه القنوات على

أسس شخصية بالدرجة الأولى، وتقوم على الود والأهداف والقيم المشتركة وتكتسب قوة، وتلزم أعضائها بالتدريج (القريوتي، ، ١٢١).

ويسود الاعتقاد في الدراسات الاجتماعية، وخاصة في دراسات علم اجتماع التنظيم بأن هناك صراعاً مستمراً بين التنظيم الرسمي والتنظيم غير الرسمي، لاعتقادهم بأن التنظيم غير الرسمي يعيق الإنتاج، وبأنه عشوائي يجب ضبطه وتحديده ضمن قوالب رقابية، حتى يتسنى للقيادة الإدارية التحكم في فعاليات التنظيم بصورة عامة، وإلى جانب ذلك ينتشر اعتقاد بأن مسألة الصراع ليست قائمة بالضرورة في كل التنظيمات، وقد يسود التوافق بين أهداف التنظيم الرسمي وغير الرسمي مما يساعد التنظيم الرسمي على تحقيق أهدافه ويوفر له شروط نجاحه.

وتدل دراسات علم اجتماع التنظيم أن القائد غير الرسمي يستحوذ على احترام العاملين وتقديرهم بدرجة تزيد عما يتمتع بها القائد الرسمي، وذلك لأسباب عدّة يذكر الدكتور سليم نعامة أهمها، ويجدها في الأسباب التالية (نعامة، ١٩٩١، ٣١):

١- لا يهتم القائد الرسمي بمشاكل العمال الاجتماعية، ويتحاشى الاستفسار عن هذه الأوضاع وخاصة ما يتعلق منها بخارج المؤسسة.

٢- إحالة العمال الذين هم بحاجة إلى الإرشاد والتوجيه في مسائل تتعلق بالعمل إلى أقدم العمال في القسم يشعر العمال بأنه يتصرف لا بوصفه واحداً منهم، بل بوصفه رئيساً لمجموعة العمل.

٣- يتحاشى القائد الرسمي مشاركتهم في مسؤوليات العمل، ولا يطلب منهم مقترحات لتطوير عملهم، ويلجأ للعقوبة الأشد لأي بادرة سلبية.

ويختلف الأمر بالنسبة إلى القائد غير الرسمي الذي يشعر العمال بأنهم أقرب إليهم في مشاعره وأحاسيسه، ويأتي تفاعله معهم بصورة أفضل، وتوجز أهم الصفات التي يتمتع بها بالخصائص التالية:

١- يرشدهم إلى أفضل الطرق لأداء العمل، دون أن يطلب العمال منه ذلك.

٢- يهتم بمشاكلهم داخل المؤسسة وخارجها، ولا يقصر في مشاركة العمال في أحزانهم وأفراحهم، والزيارات المتكررة في كل المناسبات.

٣- يولي رأي المجموعة الاهتمام الأكبر، ولا يتصرف بمفرده وكأنه بمعزل عنهم، ويناقش قضايا العمل في جميع مشكلاته، ويمكن أن يقوم بالعمل محل أحد العمال عند الضرورة إضافة لعمله.

٤- تتصف قراراته بشيء من ولاية الأمر، وكأنه ولي أمورهم، وإذا جاءت قاسية في بعض الأحيان، غير أن العمال يشعرون بأن هذه القرارات أبوية، وهو آخر من يغضب، ويتمتع بقدرات عقلية وخبرات حياتية متعددة، إذ يقوم بحل النزاعات التي تحدث أحياناً بين العمال، وما يقوله يلتزمه الجميع عن رضا وارتياح، ويتمتع القائد غير الرسمي بالقوة والقدرة في التأثير بسلوك الآخرين من أجل تحقيق أهداف الجماعة غير الرسمية، ويسعى للحفاظ على تماسك الجماعة في تفاعل اجتماعي نشيط ومؤثر وليس بسبب مركز أو مكانة اجتماعية أو امتياز.

ب- أهداف الجماعات غير الرسمية:

ليس من اليسير تحديد أهداف الجماعات غير الرسمية في التنظيم الاجتماعي، إذ لا توجد أهداف محددة المعالم تسعى إليها الجماعة، وتنظم نشاطات أعضائها في ضوئها، كما أن أهداف الجماعات غالباً ما تأتي وقتية تختلف باختلاف الظرف التي تعيشه الجماعة، وباختلاف المشكلات التي تعترض حياة أفرادها بوصفهم جماعة، أو بوصفهم أفراداً.

وبرغم أن أهداف الجماعات غير الرسمية لا تأتي واضحة تمام الوضوح في كل الأحيان، غير اهتمامات الأعضاء، وارتباطاتهم، وميل بعضهم إلى بعضهم الآخر يؤثر في

مسار التنظيم، وفي آليات عمله وأدائه، مما يجعل للجماعات غير الرسمية تأثير كبير يمكن إيجاز مؤشراته على الشكل التالي (ديفير، ١٩٩٠، ٣٤٩):

١- تسهم الجماعات غير الرسمية بالمحافظة على استمرارية العمل، فالخطط الرسمية والسياسات لا تستطيع أن تواجه كل مشكلة في الموقف المتغير الحركي، ويقول (دوبن): تقوم العلاقات غير الرسمية في المنظمة للمحافظة على التنظيم من الهدم الذاتي الذي قد ينتج عن الطاعة العمياء للسياسات الرسمية والقواعد والتعليمات والإجراءات.

٢- تنير الجماعات غير الرسمية الطريق أمام عمل المدير الرسمي، فعندما يعرف المدير أن جماعة تعمل معه، فإنه يشعر برغبة ضئيلة في مراجعتها والرقابة عليها بين حين وآخر للتأكد من سلامة العمل، وبالتالي فإنه يشجع على تفويض السلطة واللامركزية، لأنه يثق بأن جماعته متعاونة معه.

٣- تمنح جماعات العمل الإشباع والرضا والاستقرار، الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستويات الأداء والإنتاجية للعمال في التنظيمات المختلفة.

٤- السهولة والمرونة في قنوات الاتصال بالنسبة للعاملين، مما ييسر الاتصالات والمعاملات بين جميع مستويات التنظيم الصناعي كلياً.

٥- يشجع وجود التنظيم الرسمي المدير على أن يخطط وينفذ بحذر أكثر منه في المواقف الأخرى، لأن الجماعات غير الرسمية تراجع كل خطوة يخطوها، وتقف له بالمرصاد عندما يمارس سلطته.

٦- التكامل والتعاون والتلاؤم بين التنظيم الرسمي وغير الرسمي، يحقق زيادة في الإنتاجية للمصنع وحل مشاكل العمل المختلفة، نتيجة التعاون بين التنظيمين الرسمي وغير الرسمي.

٧- المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بمراحل العمل المختلفة، يحقق الرضا والارتياح والشعور بالثقة لدى كل العاملين في المؤسسة الصناعية، مما يحدث صدى طيباً في نفوس العمال.

٨- تخفيف الشعور بالرتابة والملل والتعب، وإتاحة الفرص أمام الأفراد لاكتساب المكانة التي يستحقها بحسب المؤهلات والإمكانيات الموجودة عند كل فرد، وتهيئة الفرص لزيادة تدفق الاستجابات الانفعالية، وتوفير الفرص للاستقلال الفردي، وزيادة الشعور بالأمان والراحة والاستقرار النفسي (حسن، ن، ١٩١).

٩- تهيئة الفرصة لمعرفة دور الفرد الاجتماعي، بحسب الحقوق والواجبات المرتبطة بكل مركز اجتماعي، والدور الذي ينتظر منه القيام به، ومن ثم تحديد مستويات الأداء في المؤسسات وفقاً لمصالح العاملين، فالإنتاج قد يرتفع أو ينخفض بحسب تأثير الجماعة غير الرسمية ومدى انسجامها مع القيادة الإدارية الرسمية، وإخضاع العاملين للضبط الاجتماعي، إذ يجب على العامل أن يلتزم بالمعايير والأفكار والفلسفات وأساليب السلوك التي تفرضها الجماعة غير الرسمية، وعندما يخرج العامل عن هذه المعايير يقابل بالاستياء والنفور، وبالنتيجة يحقق التنظيم غير الرسمي الاتصال بين العمال وتوثيق الروابط بينهم، واحترام كل عامل لنفسه وإحساسه بأنه شريك في الجماعة وليس غريباً عنها، كما يبث في نفسه الشعور بالالتزام الجماعي (حسن، ن، ١٩٥).

ج- تأثير الجماعات غير الرسمية:

بالنظر إلى أن العوامل المؤدية إلى تكوين الجماعات غير الرسمية تعود إلى اعتبارات اجتماعية ونفسية تتصل بالظروف التي يعيشها أعضاء المؤسسات خارج التنظيم، فإن تأثيرها في حياة الأعضاء غالباً ما يأتي قوياً، ويزيد في تأثيره تأثير التنظيم نفسه. ويجد صقر عاشور أن تأثير الجماعات غير الرسمية في الأعضاء المكونين للتنظيم من حيث

تصرفاتهم ومعتقداتهم وسيطرتها عليهم من خلال المثيرات والمدعمات وتحكمها في الكثير من مفاهيمهم وتصوراتهم، وهي تستطيع التأثير في الأعضاء من ثلاث نواحٍ أساسية هي (عاشور، ١٩٨٩، ٢٤٧):

- تشكيل سلوك العامل والسيطرة على ما يتعلمه، لذلك توفر الجماعة للعامل خبراتها هي، ومفاهيمها هي، لتحقيق تعلم سريع من قبل الفرد بما يتسق مع ما تحرص الجماعة على أن يتعلمه ويكتسبه من معلومات ومفاهيم.
- تنميط سلوك العمال في بعض الجوانب التي تحفظ سلوك الجماعة وتماسكها، تحاول جماعة العمل أن تحفظ قدراً من التماثل في سلوك أعضائها.
- تحقيق قدر من التمايز الداخلي في الجماعة، في الوقت الذي تسعى فيه جماعات العمل لتحقيق نمطية وتماثل بين أفرادها في أمور معينة، فهي تسعى من ناحية أخرى لتحقيق تمايز واختلاف في المواقع والأدوار لأعضائها.

ويوجز صقر عاشور أهم الأدوات والأساليب التي تؤثر في مدركات جماعات العمال وتصرفاتهم في التنظيمات الاجتماعية بالعوامل التالية (عاشور،١٩٨٩، ٢٤٨):

١- المدعمات الاجتماعية: من خلال ما توفره الجماعة من قبول أو رفض لسلوك أعضائها، أي من خلال أساليب الثواب والعقاب، تستطيع الجماعة أن تشكل مفاهيم وسلوكيات العمال، فقبول وتشجيع أفراد الجماعة لسلوك معين، قام به فرد منهم، قد يؤدي إلى تعزيز هذا السلوك لديه، أما عدم قبول الجماعة لسلوك معين وإبداء استيائهم منه، وضغوطهم على الفرد للإقلاع عنه، ربما يؤدي إلى توقف الفرد عن ممارسة هذا السلوك المكروه.

٢- التحكم في المعلومات المتاحة للعمال: فمن خلال الخبرات التي تتجمع لدى أفراد الجماعة، تستطيع الجماعة أن توفر لأي عضو فيها مخزوناً كبيراً من المعلومات هو نتاج خبرات أعضائها.

٣- توفير نماذج للاقتداء: فقيام بعض الأفراد البارزين بالتصرف بطريقة معينة تجاه المشرف، أو قيامهم بمواجهة جماعات عمل أخرى، أو قيامهم بأداء العمل بنمط معين، يعمل بوصفه أسلوباً تعليمياً يقوم أساساً على الاقتداء والمحاكاة وليس على التدعيم المباشر.

ويشير صقر عاشور أيضاً إلى أن هناك عدة عوامل أخرى تؤثر في خضوع العامل لجماعته غير الرسمية، كدرجة تماسك الجماعة، ومدى اتفاقها على المعايير والأهداف الموجودة في البناء الاجتماعي، وكذلك وضوح الواقع المرتبط بالجماعة ومعاييرها، وفاعلية الضبط الاجتماعي ودوره في تحقيق التوازن بين صفوفها، وإيمان العامل بقدرة الجماعة على الموضوعية والحكم السليم، وطبيعة كل عضو ومكانته في الجماعة (عاشور، ١٩٨٩، ٢٥١).

كما أن العامل في الجماعات غير الرسمية يميل إلى التكيف معها واكتساب عاداتها ومهاراتها لتعزيز انتمائه لها، وارتباطه بها، وفي ذلك يجد مصطفى فهمي أنه بقدر ما تتسم هذه العادات والمهارات والاتجاهات بالإيجابية والمرونة بقدر ما تكون وسائل بناءة في تحقيق سليم للفرد، فهناك اتجاهات لابد أن تتوافر في الفرد نتيجة اتصاله وتفاعله مع الآخرين وفي مراحل النمو المختلفة... وهذه الاتجاهات لاشك أنها تؤدي دوراً هاماً في إحداث تكيف الفرد مع نفسه ومع البيئة التي يعيش فيها. ومن أمثلة هذه الاتجاهات تقبل المرء لذاته وتقبل الآخرين للفرد وتفهمهم وحبهم له وتقدير الآخرين للفرد وتقبل الفرد للآخرين وفهم الأفراد لأنفسهم وتفهم المسؤوليات تجاه الآخرين، والشعور بالاستقلال واختيار حياة العمل والاستعداد لها والدخول فيها، والشعور بالكفاية لمواجهة مواقف الحياة والتحرر من الشعور بالذنب والخوف والقدرة على مواجهة الواقع (فهمي،، ٦٥).

ويجد مصطفى فهمي أيضاً أنه بغية تحقيق التكيف النفسي والاجتماعي في الجماعات غير الرسمية ضمن التنظيم لابد من القضاء على الاضطرابات النفسية وتجاوز الأزمات التي يمر بها الفرد بطريقة موضوعية مدروسة، والوصول إلى النضج النفسي والاجتماعي لجميع عناصر الجماعة غير الرسمية، وهو ما أصبح هدفاً رئيساً تسعى لتحقيقه أغلب تلك الجماعات، وهناك عدة صفات للعامل الناضج منها (فهمي، ، ٩٣):

د- القيم الاجتماعية والجماعات غير الرسمية:

يسهم الترابط بين العناصر الأساسية لمنظومة القيم في توضيح المعاني والدلالات التي تنطوي عليها أشكال السلوك الاجتماعي ضمن التنظيم، مما يجعل لهذا الترابط أثراً إيجابياً ودوراً فعالاً في منح الأفراد القدرة على التمييز بين أنماط السلوك الاجتماعي المرغوب فيه، وبين أنماط السلوك الاجتماعي غير المرغوب فيه.

ويمكن أن نميز في هذا السياق بين القيم بمعناها الإنساني، وما يترتب عليها من مواقف إزاء الأشياء، والقيم بمعناها الاجتماعي بما يترتب عليها من مواقف. فالقيم بمعناها الإنساني تقوم على احترام الإنسان الآخر بوصفه كذلك، بصرف النظر عن اتجاهاته، وميوله ورغباته.. وتؤسس على مفاهيم الحق والخير والجمال، وكلما استطاع الفرد التفاعل مع الآخرين في ضوء هذه المبادئ كلما تمثل القيم الإنسانية في شخصه، وكلما بعد عنها، بعد عن إنسانيته. أما القيم الاجتماعية فتقوم على احترام المواقع التي يشغلها الناس في بنية التنظيم، كاحترام الرئيس المباشر بوصفه كذلك، واحترام المدير، واحترام العامل، واحترام المسن، واحترام الطفل.. كل منهم بحسب موقعه في بنية التنظيم. وكلما أخذ الفرد باحترام الآخرين بحسب مواقعهم الاجتماعية كلما تمثل القيم الاجتماعية في شخصه، ويضعف البعد الاجتماعي في شخصيته كلما أهمل حقوق الآخرين التي تفرضها المواقع التي يشغلونها.

فالقيم الاجتماعية وفق هذا التصور، وكما يجد حليم بركات، هي مجموعة معتقدات الناس حول الأمور والغايات وأشكال السلوك المفضلة لديهم، وهي توجه مشاعرهم وتفكيرهم ومواقفهم وتصرفاتهم واختياراتهم، وتنظم علاقاتهم بالواقع والمؤسسات والآخرين وأنفسهم والمكان والزمان، وتسوّغ مواقعهم، وتحدد هويتهم ومعنى وجودهم (بركات، ١٩٩١، ٣٢٤).

وبالنظر إلى أن الأشكال التي تنتظم فيها العلاقات الاجتماعية بين الناس تختلف باختلاف التجارب الخاصة بالمجتمعات، فمن الطبيعي أن تختلف القيم الاجتماعية أيضاً، ذلك أن اختلاف نظام العلاقات الاجتماعية أو التنظيم الاجتماعي بالمعنى الأكثر دقة يؤدي إلى اختلاف المواقع في البنية الاجتماعية للتنظيم، فموقع الأم في عملية التنشئة، وفي العملية التربوية عموماً يختلف في الثقافة العربية عما هو عليه في الثقافة الغربية، وكذلك موقع المعلم، وموقع الرئيس المباشر، وموقع الطالب، وموقع العامل .. وبالتالي فإن اختلاف المواقع يؤدي إلى اختلاف القيم التي تعطى لها، كما يؤدي ذلك أيضاً إلى اختلاف قيمة الأشخاص الذين يشغلون تلك المواقع.

ويذهب فريق من المفكرين إلى أن هذا الاختلاف في بنية المواقع الاجتماعية للفعل ينطوي على تباين في مستويات التطور، بين المجتمعات المتعددة أحياناً، وبين مكونات التنظيم الاجتماعي في المجتمع الواحد أحياناً أخرى، وحتى ضمن التنظيم الواحد. وينبه حليم بركات إلى ذلك في إشارته إلى أن البناء الاجتماعي في المجتمع العربي بشكل عام يعاني من حالة التناقض بين القيم الاجتماعية المنتشرة بفعل التواصل الثقافي مع المجتمعات المعاصرة، وبين القيم الموروثة، ذلك أن الثقافة السائدة في الوسط الاجتماعي هي الثقافة القائمة على القيم القدرية والسلفية، بينما تقوم الثقافة المضادة على القيم المستقبلية والاختيارية والإبداعية، وتوازن الثقافة المضادة ماعدا ذلك بين قيم العقل وقيم

القلب، والمضمون والشكل، والجمعية والفردية والأصالة والحداثة (بركات، ١٩٩١، ٣٥٨).

وتوصف القيم الاجتماعية بصورة عامة بالثبات النسبي الذي يجعلها قابلة للتغير مع ظهور العوامل المؤدية إلى ذلك، فلا يمكن للقيم الاجتماعية أن تبقى ثابتة مستقرة، كما أنها ليست سريعة التغير، وإذا حدث ذلك بالفعل ففي هذا التغير جملة من المخاطر التي تهدد بنية المجتمع وطبيعة التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات ضمن التنظيم المؤسسي، وضمن التنظيم الاجتماعي بشكل عام.

وتبرز مظاهر التغير بصورة واضحة في المؤسسات الإنتاجية ضمن هيكلية التنظيم، حيث تختلف قيمة الموقع الذي يشغله الأفراد كل منهم بحسب مواقعهم، فقد تختلف قيمة الرئيس المباشر، أو قيمة العامل، أو قيمة رأس المال، وغير ذلك، وسرعان ما يأخذ العاملون بالنظر إلى الأشياء المحيطة بهم (البشرية والمادية والمعنوية) بقيم مختلفة، مما يفقد الأفراد قدراً كبيراً من عوامل وحدتهم وتعاضدهم، فيصبحوا أكثر ميلاً للتناقض والصراع الاجتماعيين، وعندئذ تظهر التناقضات بين قيم الماضي، وقيم الحاضر.

ويشرح كل من (مندل وجوردان) في كتابهما "قيم الموظفين في مجتمع متغير" أن القيم التي كانت منتشرة في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين باتت تختلف بشكل واضح عن القيم التي أخذت بالانتشار في نهاياته. ويأخذ الكاتبان نموذجاً للتدليل على رأيهما من واقع المؤسسات الإنتاجية في الولايات المتحدة حيث كان العاملون يتصفون بجملة من الخصائص التي يمكن إيجازها على الشكل التالي (مندل، ١٩٨١، ٣٣):

- ولاء قوي للشركة.
- رغبة قوية في الحصول على المال والمركز.
- رغبة أكيدة في الترقي والوصول إلى أعلى درجات السلم الوظيفي.
- اهتمامات حاسمة أساسية فيما يختص بالأمن والاستقرار في العمل.

- تلاؤم تام في الوظيفة.

أما القيم التي أخذت بالانتشار في نهايات القرن العشرين، فيشير الكاتبان إلى أن تلك القيم تشكلت إلى حد ما، نتيجة تصرفات الشركات وطبيعة معاملتها، ويوجز الباحثان أهم هذه الخصائص على الشكل التالي (مندل، ١٩٨١، ٣٣):

- ولاء ضعيف للمنظمة.
- الإنتاج على قدر الأجور والمكافآت.
- الحاجة إلى تقدير المنظمة مقابل الإسهام.
- اهتمام قليل بالأمن والاستقرار في العمل.
- اهتمام بوقت الفراغ باعتباره أهم من العمل نفسه.
- الحاجة إلى أداء العمل الخلاق والمفيد.
- الرغبة في المشاركة في القرارات التي تؤثر فيه.
- التلاؤم التام مع الأهداف الشخصية وأهداف المنظمة.
- الحاجة إلى الاتصال بالإدارة لمعرفة ما يدور في الشركة.
- الرغبة في تخطي الروتين وأداء المهام بصورة خلاقة.
- الحاجة إلى الترفيع والنمو الذاتي في الوظيفة.

ويلاحظ زكي حنوش أن من مظاهر التباين في أشكال القيم الاجتماعية وتأثيرها في الأداء التنظيمي للمؤسسات أن المجتمع في المرحلة التقليدية يعزز قيم الارتباط القبلي والعشائري ويؤكد على أهمية القرابة في توزيع المسؤوليات والأدوار بينما تؤكد قيم المجتمع المتقدم على الكفاءة الشخصية، والمسؤولية الفردية، والمكانة المكتسب والعلاقات المؤسسية (حنوش، ١٩٩٥، ٦٩).

ويلاحظ عبد المعطي عساف أن التنظيم الاجتماعي في البلدان النامية عموماً تعرض لتشوهات خلقية تعزز عجزه وعدم قدرته على توطين التكنولوجيا الصناعية الملائمة واستثمارها بالشكل المطلوب، الأمر الذي يقود إلى استخلاص بعض الاستنتاجات العلمية التي تأتي في مقدمتها (عساف، ١٩٨٣، ٩):

١- عدم قيام عملية التنظيم على أية أسس علمية، حيث يلاحظ عدم وضوح التقسيم والتصنيف والتوزيع الوظيفي وافتقاره لأية معايير محددة يستلزمها أسلوب وصف الوظائف وتوصيفها.

٢- عدم تطبيق القواعد العلمية في عمليات التعيين أو النقل أو الترقية...، فيصير التنظيم محكوماً بالولاء السياسي والاجتماعي، لا بتقاليد العمل العلمية، وبرجال الولاءات، لا برجال الكفاءات والمهارات.

٣- تورم الهرم التنظيمي والوظيفي للإدارة في هذه المجتمعات، والتزايد المستمر في أعداد الأشخاص الذين يتم توظيفهم في الإدارات في الوقت الذي لا يكون هناك حاجة فعلية لهم، وخاصة عندما نجد أن معظمهم يوظفون ليشغلوا وظائف تكميلية، لا فنية.

٤- عدم الاستقرار الوظيفي، واستمرار التغيرات والتبدلات في هياكل التنظيم، وفي الأشخاص القائمين عليه، الأمر الذي قد يخلق أزمة عدم ترسيخ لقواعد التنظيم وهياكله.

٥- النظر إلى مهمة التخطيط على أنها ثانوية وتابعة وغير فعالة، فتأتي المخططات مشوهة، كما أن عمليات تنفيذها تكون أكثر تشويهاً وانحرافاً عما تم وضعه وتصميمه، وغياب التخطيط طويل الأمد، وهو ما يحول دون توطين التكنولوجية وتطويرها وانعدام الفهم المنطقي والموضوعي لوظيفة الرقابة، إذ يعتقد بعض الناس أن الرقابة هي متابعة الأعمال، ومراقبة الأخطاء وعدها بهدف عقوبة مخطئ، وهذا

يجعل العمل متسماً بالسلبية والجمود، وعدم الاعتماد على الرقابة الذاتية، وهذه معضلة حقيقية تنتشر في التنظيمات الإدارية والصناعية، وكذلك تأتي القيادة واتخاذ القرارات في البلدان النامية بحسب الولاء السياسي أو اعتماداً على المكانة الاجتماعية أكثر من الاعتماد على الكفاءات والمهارات، فالقيادة فيها ظرفية وليست فعلية، فتسعى لإثبات وجودها وفرض هيبتها عن طريق القمع والتسلط لا عن طريق الديمقراطية، فهي قيادات شخصية في قراراتها وأساليب عملها، ولا تعتمد الأسلوب العلمي المدروس. ويتم اتخاذ القرارات بشكل أساسي على الخبرة الذاتية، والاجتهاد الشخصي، والتصرف وفق رغبات الفاعل وميولا ومصالحه، فهناك انشطار داخلي وتمزق للأجهزة الإدارية ووجود هوة واسعة بين المستويات الإدارية المختلفة، وقد يصل الأمر إلى مرحلة الاستبداد الإداري، والمركزية الشديدة، وتحيز الإدارة اجتماعياً وسياسياً وسعيها لخدمة أصحاب السلطة والنفوذ والثروة، في حين لا تعطي بالاً لمطالب العاملين واحتياجاتهم المتزايدة، مما يخلق شرخاً كبيراًً بين الإدارة والعاملين وغالباً ما يؤدي ذلك إلى الانحراف والفساد واللامبالاة، وتصبح الإدارة مهددة بالانهيار والسقوط ولو بعد حين (عساف، ١٩٨٣، ١٠).

هـ- الجماعات غير الرسمية والعلاقات التقليدية:

يزداد تأثير الجماعات غير الرسمية في معظم أشكال التنظيم الحديث، وفي معظم أشكال التنظيم المؤسسي، فالروابط التقليدية، من روابط قرابية ودينية وعشائرية تقيد حركة الأفراد وتجعلهم يمارسون أفعالهم ضمن دائرتها تبعاً لدرجة انتشارها في المجتمع بشكل عام، وفي التنظيم بشكل خاص. حيث يتم منح الأفراد مواقع إدارية وتنظيمية لا يستحقونها بالضرورة، وربما تحتاج إلى كفاءات أفضل، ويتمتع هؤلاء الأفراد بمزايا مادية ومعنوية لتعزيز هيبتهم داخل أجهزة الدولة، مما يؤدي إلى تعطيل مبدأ تكافؤ الفرص في

العمل ومبدأ المساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات، وغالباً ما تترتب على ذلك نتائج اجتماعية خطيرة فهي تدفع الأفراد إلى أن يفقدوا الثقة في الجدّية والكفاية وإتقان العمل، مادام في وسع المرء أن يصل عن طريق آخر من قرابة أو مصاهرة..) (مدكور، ، ، ٥٢٣).

ويشير هشام شرابي في هذا السياق إلى مقدار تأثير الروابط الاجتماعية التقليدية في بنية المؤسسات التي تتأثر بالروابط العشائرية أو العائلية أو الطائفية أو المذهبية. ويصبح ولاء الفرد في هذه الحالة لعائلته أو طائفته أو عشيرته، وكل منها لا يناسب الولاء الاجتماعي بل يختلف عنه ويناقضه (إن ولاء الفرد للعائلة يحد من وعيه الاجتماعي ويقف في طريق الممارسة الاجتماعية السليمة، إنه يستمد قوته من قوة الجذب القائمة في صلب النظام العائلي العشائري) (شرابي، ١٩٧٧، ٩٢).

وفي هذا السياق أيضاً، يشير طلال الشريف إلى أن العلاقة القرابية في المجتمعات التقليدية لا تتوافق مع طبيعة التنظيمات الحديثة ولا تخدم مسيرة العمل والإنتاج، وتعيق إسهامات العمال ومستويات أدائهم. (والحقيقة أن ضعف الخلق الإداري جاء نتيجة لانتشار المحاباة... ونتيجة لضعف الخلق الإداري انتشرت الرشوة وعدم المسؤولية والإهمال والاتجار بالوظيفة العامة وتدني أداء العمل على حساب المصلحة العامة..) (الشريف، ١٩٩٢، ١٠٥).

كما يلاحظ طلال الشريف أيضاً أنه في غياب الوعي الإداري تهبط الإنتاجية ومستوى أداء العمل... ويترتب على ذلك تكرار في الأداء، وتعطيل وبطء في التنفيذ، وضياع الوقت وحقوق العاملين، مما ينتج عنه سوء العلاقة بين الإداريين والعاملين، وينصرف كبار الإداريين إلى رعاية مصالحهم الخاصة، وتنتشر المجاملات والمحسوبيات (الشريف، ١٩٩٢، ١١٢). ويصبح الهروب من العمل أو إضاعة الوقت من سمات العاملين في المؤسسات المليئة بالأمراض الاجتماعية والاضطرابات الداخلية، كالمجالات

التي يضيع فيها وقت الدوام مثل التأخر الصباحي، توصيل الأولاد إلى المدارس والبيوت، واستخدام الهاتف لأغراض خاصة، قراءة الجرائد، تعقب المعاملات الخاصة، مغادرة المكتب قبل نهاية الدوام) (عصفور، ١٩٨٠، ١٧).

وغالباً ما تنشأ في تلك الأجواء المشحونة بالسلبيات مظاهر عدم الاكتراث بالصالح العام، وضعف مستوى الإنتاجية الفردية، وتدني مستوى الإنتاجية على مستوى الإدارة، أو المصلحة التي يعمل بها مثل هؤلاء الأفراد (الطيب، ١٩٨٠، ٥٦).

الفصل الثالث

قضايا العمل والتنظيم في الدراسات المبكرة لعلم اجتماع

تأخذ دراسات علم الاجتماع المعاصر بصورة عامة، ودراسات علم اجتماع التنظيم بشكل خاص مذاهب عديدة في دراسة قضايا التنظيم الاجتماعي ومشكلات العمل في المؤسسات الحديثة. وبرغم التنوع الهائل في التراث النظري لدراسات علم اجتماع التنظيم غير أن قواسم مشتركة عديدة يمكن تلمسها بين التيارات المختلفة تكمن في مكونات التنظيم وأبعاده المختلفة، بينما تظهر معالم التباين في كيفية النظر إلى هذه المكونات. فالتنظيم الاجتماعي بأشكاله المتعددة يقوم على مجموعة من المكونات والعناصر التي تحقق توازنه وتكامله من خلال تفاعلها وتساندها وتحقق استقراره وأهدافه الوظيفية والإنتاجية.

كما يتضمن كل تنظيم اجتماعي أيضاً مجموعة من العناصر والمكونات التي تسهم في تأكيد مظاهر التناقض بين القوى الفاعلة فيه، والتي تضم مجموع العاملين في التنظيم، وغالباً ما ينتظم هؤلاء العاملون في القوى والجماعات بحسب اتجاهاتهم وتصوراتهم لمصالحهم المادية والمعنوية والفكرية، فلكل جماعة من الجماعات ضمن التنظيم أهدافها واتجاهاتها ومراميها المتمثلة في السعي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من القدرة والسلطة والثروة.

ويلاحظ أن الدراسات الاجتماعية المعنية بقضايا التنظيم الاجتماعي ومشكلات الأداء والعمل في المؤسسات الإنتاجية ترافق التطورات الهيكلية والوظيفية التي يشهدها التنظيم منذ القرن الثامن عشر، عبر تطور المؤسسات الإدارية والتنظيمية من جهة، وعبر

تطور التنظيمات الإنتاجية من جهة أخرى. وقد يجد الباحث أن الأصول الأول للاهتمام بدراسة التنظيمات تعود إلى ما قبل ذلك، حيث تظهر أعمال (روبرت أوين) التي أثارت انتباه العاملين في العلوم الاجتماعية لأهمية الظروف الاجتماعية المحيطة بالفرد، وبخاصة الظروف التنظيمية، وتأثيرها في أنماط السلوك التي يقدم عليها، في حياته بشكل عام، وفي حياته ضمن المؤسسة بشكل خاص.

وتوالت الدراسات الاجتماعية المعنية بالتنظيم بعد ذلك كثيراً، وجاءت دراسات عدد كبير من الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين تحمل سعيهم لفهم آليات العمل والأداء ضمن المؤسسات، ولفهم العوامل المؤدية بالأفراد إلى اتباع أنماط سلوكية محددة دون غيرها، وتجنب الكثير من الأنماط الأخرى. وقد انطوت دراسات كل من كارل ماركس، وماكس فيبر، وأميل دركهايم على قدر كبير من هذه الاهتمامات، وهي تعد بالفعل الأسس التي بنيت عليها الدراسات الأولى في علم الاجتماع التنظيم.

ومنذ بدايات القرن العشرين أخذت الدراسات الاجتماعية المعنية بالتنظيم الاجتماعي، طابعاً أميل إلى التخصص، شأنها في ذلك شأن دراسات علم الاجتماع بصورة عامة، فظهرت أعمال الإدارة العلمية لتايلور، ونظرية العامل الإنساني في تجارب هوثورن، وتبعتها الدراسات المعمقة التي اعتمدت التحليل البنائي الوظيفي، من خلال أعمال تالكوت بارسونز، وروبرت ميرتون، وجولدنر وغيرهم. وقد شهدت نظرية التنظيم مع هذه الأعمال تطوراً واضحاً جعلها تستحوذ على اهتمامات العاملين في العلوم الاجتماعية عامة، وفي علم اجتماع التنظيم بشكل خاص.

ويمكن التمييز بين مجموعة من الاتجاهات النظرية الاجتماعية التي تنطوي على محاولات جادة في دراسة التنظيم ومعالجة قضايا العمل في المؤسسات المختلفة، تأتي في مقدمتها الاتجاهات التقليدية التي رافقت تطور التنظيمات الاجتماعية منذ بدايتها الأولى، في القرن التاسع عشر، واستمرت حتى بدايات القرن العشرين مع أعمال مجموعة

كبيرة من الباحثين، الذين أسهموا بالفعل بتطوير نظرية التنظيم، واجتهدوا في إغنائها على نحو واسع، وتأتي أعمال كل هربرت سبنسر ومن كارل ماركس، وماكس فيبر، في مقدمة هذه الأعمال.

أولاً – هربرت سبنسر ومفهوم التطور:

تشكل مسألة التشابه بين المجتمع الإنساني والكائن العضوي الأساس الذي بنى عليه (هربرت سبنسر) تصوره للتطور الاجتماعي، والتي تظهر من خلالها الأبعاد التنظيمية للحياة الاجتماعية التي لم تعد توصف بالعشوائية التي تنفي عنها صفة الانتظام كما كانت الآراء من قبل. فالنمو ظاهرة مشتركة على حد تعبيره بين التجمعات الاجتماعية والتجمعات العضوية، وكلا النوعين من التجمعات يشتركان في سمة مميزة أولى هي التزايد المستمر في كتلتها (سبنسر، ٢١). ويكمن الفرق في مستوى التطور وشكله وليس في آليته أو نوعيته. فجنين الحيوان العالي على حد تعبيره يتكون من أجزاء قليلة التباين تتزايد بسرعة وتتباين مع نمو الجسم وكبره، وينطبق الأمر على بنية المجتمع الحديث حيث يكون التباين في وحدته غير واضح مع بداية الأمر، لا في الكم، ولا في الكيف، ولا حتى في الدرجة، غير أن ازدياد عدد السكان إلى درجة محددة يؤدي إلى الانقسامات المتزايدة والمتكررة، حيث تزداد مؤشرات التباين. ومع الانتقال من مجموعات صغيرة إلى مجموعات أكبر منها وأكثر تعقيدا يزداد التباين بين الأجزاء، ويصبح التباين أشد وضوحا، بينما تكون المجموعات البسيطة الأقل تطورا أكثر تجانسا، ويختلف حالها عندما يزداد حجمها (سبنسر، ٢٢).

ويربط (سبنسر) بين وجود مجموعات بسيطة ذات عدد كبير من السكان، والشكل التنظيمي لها، وخاصة ما يتعلق بمفهوم القيادة التي ينقصها عنصر السيادة الكاملة، ذلك أن السيطرة تقوم على طبيعة النشاطات الاجتماعية داخل المجموعة ومداها، لذلك تبقى مفككة إلى حد كبير وتتفرق قبل أن تصل إلى أحجام كبيرة،

وعندما يبلغ عدد الأفراد في مجموعة ما قرابة المائة فلا بدأن يتشكل فيها نمط من السلطة الاجتماعية مما يدعو عدد من الأشخاص إلى المطالبة بممارسة السلطة على نحو ما. وغالبا ما يؤدي ذلك إلى ظهور الزعامة التي تتمثل بشخص محدد يميل إلى إحداث تقسيمات بين الأجزاء بغية تعزيز عمل الجماعة على نمط معين، من خلال تقسيم العمل الاجتماعي بين المجموعات الفرعية، كالتقسيم الذي نلحظه في المجتمعات البدائية بين كل من عمل الذكور، وعمل الإناث، حيث يهتم الرجال بشؤون الحرب والدفاع عن القبيلة، بينما تولي المرأة اهتماما بزيادة النسل وحفظ النوع. ومع تزايد النمو القبلي المستمر يزداد الجزء المسيطر عليه من خلال ضم أفراد جدد إليه، ويكون معظمهم من أسرى الحرب (سبنسر، ٢٣).

وتظهر أشكال أخرى من التنظيم مع ظهور أشكال أخرى من التباين، ومع تزايد عدد السكان الناتج عن اتحاد مجموعات اجتماعية أخرى، ويؤدي تماسك المجموعة المركبة إلى وجود رئيس لها، ورئيس لكل مجموعة ثانوية فيها، وهكذا يؤدي التباين مرة أخرى في وجود رؤساء للمجموعات إلى وجود رئيس لكل هؤلاء، وينتج في كل مرة شكل جديد من التعقيد أرفع من الأول في القوة التي تحكم بزعمائها المفضلين. وتبر انقسامات جديدة وبارزة في الطبقات حيث تتكون طبقات عسكرية ودينية وعبيد.. ويدل ذلك مرة أخرى على أن التعقيد في التركيب يرافق الزيادة في العدد (سبنسر، ٢٤).

ويربط (سبنسر) التغيرات في البناء التركيبي بمتغيرات مماثلة في الوظائف والأدوار، فتغير البنية في المجتمع على حد تعبيره تبرزها التغيرات الوظيفية أكثر مما تمكن رؤيتها مباشرة، فالتنظيم الذي يتكون من تركيب كلي تعتمد أجزاؤه على بعضها بشكل كبير نسبيا يتعرض للفناء إذا ما حدث انفصال بينها، وتنطبق هذه الحقيقة على الكائن العضوي بقدر ما تنطبق على الكائن الاجتماعي، وبنفس المستوى (سبنسر، ٢٧).

ويبرز جليا أن ثمة ترابط وثيق عند (سبنسر) بين مستوى تطور العضوية وبين

طبيعة التساند الوظيفي بين عناصرها. فالمخلوقات الدنيا مكوَّنة بشكل يبدو فيه كل جزء مشابه في مظهره للجزء الآخر، ويقوم بأعمال تشابه أعماله، وفي هذه الحالة إذا ما تم الانفصال بين هذه الأجزاء سواء أكان ذلك تصنعا، أم تلقائيا فإن ذلك لا يؤثر على استمرار حياة كل منهما، كانقسام جزء من البروتوبلازما، حيث لا يعيق ذلك استمرار حياة الخلية، ويشبه ذلك إلى حد كبير التجمعات الاجتماعية الدنيا ولنفس الأسباب، فالمجموعات البسيطة غير المستقرة والمتجولة التي لا رئيس لها يمكن أن تنقسم دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى القضاء عليها. فكل رجل هو في الآن ذاته محارب وصياد وصانع سلاح، وبان وغير ذلك.. وتكون معه زوجته التي تقوم بالأعمال التي تحتاج إلى كدح. وبالتالي فإن الرجل لا يحتاج بالضرورة إلى الانسجام مع زملائه إلا في حالة الحرب فقط (سبنسر، ٢٧).

ويختلف الأمر بالنسبة للمجموعات العضوية الأعلى سواء على مستوى الكائنات الحية غير الاجتماعية، أو على مستوى الكائنات الاجتماعية. فقطع حيوان لبون مثلا إلى قطعتين يؤدي حتما إلى موته، وكذلك لوي رأس طائر، ويبدو ذلك واضحا في المجتمعات الأكثر تعقيدا، والأعلى كثافة، ومثال ذلك قطع إمداد القطن عن مدن تقوم في نشاطاتها على صناعته، حيث يؤدي إلى توقف النشاط الصناعي ومجمل النشاطات والفعاليات الاقتصادية المختلفة (سبنسر، ٢٨).

وهكذا تجمع الحقائق الكثيرة والمتوفرة بتعبير(هربرت سبنسر) على البرهنة أن النمو الاجتماعي يشكل جزءا من التطور بشكل عام، وكما هو الحال في التجمعات المتطورة عموما تبدي المجتمعات تكاملا سواء بالتزايد الكلي البسيط أو بالتحام التجمعات مرة تلو الأخرى. ويعرض (سبنسر) أمثلة متعددة على التحول من التجانس إلى التباين بدءا من القبيلة البسيطة المتشابهة في كل أجزائها، وانتهاءً بالأمة المتحضرة المفعمة بالتمايزات البنيوية والوظيفية، ويتولد التلاحم المتزايد مع التكامل والتباين المطردين (سبنسر، ٢٢).

ويلاحظ أن رؤية (هربرت سبنسر) للمجتمع بوصفه تنظيماً قد تأثرت بشكل

واضح بالاتجاه التطوري الذي كان سائدا طيلة القرن التاسع عشر، والمبني على أساس عضوي، وفي هذا الإطار يعد المجتمع وحدة متكاملة تأخذ أوضح صورة لها في المجتمعات المعقدة ذات الكثافة العالية، ولا نجد في هذا التحليل ما يوحي بأي دور فعّال للأفراد في عملية التطور، أو أي تأثير إيجابي في عملية الانتقال إلى المجتمعات الأكثر تعقيدا، ويرتبط هذا النمط من التحليل في أساسه بالمماثلة بين الكائن العضوي والمجتمع الإنساني التي أخذت تنتشر آنذاك لتوضيح العناصر المشتركة بين موضوعي البحث. وقد أدى ذلك بشكل غير مباشر إلى إغفال ما يتميز به أبناء المجتمع من خصائص وصفات لا نجد اجتماعها بالضرورة في غير الكائن الإنساني، وهي التي يمكن أن تشكل الأساس في تفسير طبيعة المجتمع وتنظيماته.

ثانياً– التحليل المادي التاريخي ودراسة السلوك في التنظيمات الاجتماعية:

تظهر ملامح التحليل التنظيمي للمجتمع في الدراسات الماركسية من خلال اعتمادها لمفهوم الكلية الاجتماعية، ومفهوم التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الذي يشكل الأساس في تفسير السلوك وأشكال الفعل التي يمارسها الناس في حياتهم. فشخصية الفرد تبعاً لمقولات التحليل الماركسي سلبية إلى حد كبير، وتؤثر فيها الشروط الموضوعية على نحو بالغ. وعلى الرغم من التأكيد على أهمية الوعي الطبقي في عملية التطور والتقدم الاجتماعيين وأهمية الأفكار في حياة المجتمع إلا أن ذلك لا يسهم في تغيير مقولة ماركس الأساسية المتمثلة بأن الواقع الاجتماعي هو الذي يحدد الوعي وليس العكس.

إن الناس بتعبير(ماركس) يدخلون ضمن سياق الإنتاج الذي يقومون به في علاقات محددة ومنفصلة عن رغباتهم، تتطابق مع مرحلة بعينها من مراحل تطور قوى الإنتاج المادية، ومن مجموع علاقات الإنتاج هذه يتكون التركيب الاقتصادي للمجتمع، الأساس الراسخ الذي يقوم عليه البناء القانوني والسياسي، والذي تترافق معه أشكال

محددة من الوعي الاجتماعي، ويؤثر شكل الإنتاج في مجمل العمليات الاجتماعية والسياسية والروحية، فليس وعي الناس هو الذي يقرر شكل وجودهم وطبيعته، إنما وجودهم الاجتماعي هو الذي يقرر ويحدد أشكال وعيهم ومستوياته (ماركس، ، ٦٣). فالظروف المعيشية المتماثلة التي تحيط بمجموعة من الأفراد تساهم في إيجاد مشاعر وأحاسيس متماثلة فيما بينهم، ومستويات وعي اجتماعي متقاربة يرتبط نموها بتبدلات الظروف المادية التي يعيشونها، ويصف كل من (ماركس) و(انجلز) في بيانهما الشيوعي مراحل تطور الطبقة العاملة ونموها بخطوطها الكبرى، ويعكس هذا الوصف كيفية تشكل الوعي من خلال تماثل الظروف الموضوعية المعطاة في مرحلة النمو الرأسمالي، حيث يؤدي الاتساع الكبير في استعمال الآلات وتقسيم العمل إلى خلق ظروف تجعل العامل ملحقا بسيطا بالآلة، فلا يطلب منه سوى القيام بأعمال بسيطة ورتيبة للغاية، فيؤدي تطور الصناعة الحديثة إلى جعل العمال يخضعون في المصانع إلى تنظيم أشبه ما يكون بالتنظيم العسكري، فهم بتعبير (ماركس) جنود الصناعة البسيطين، الخاضعون لسلسلة من كبار الضباط وصغارهم، وكأنهم في جيش عسكري (ماركس، انجلز، د.ت، ٤٦).

ومع تقدم الصناعة، ونموها اللاحقين يتزايد عدد العمال ويزداد تمركزهم، فتنمو قدراتهم، ويزداد إدراك العامل لهذه القدرات، وتساهم الظروف السيئة لأوضاعهم ومعيشتهم في اتحادهم وتشكيل الجمعيات التي تتضمن الدفاع عن مصالحهم ضد البرجوازية، وفي مرحلة متطورة من الصراع، وإزاء نمو الطبقة وتشكلها تأخذ جماعات كاملة من الطبقة الحاكمة بالتدهور نتيجة تطور الصناعة، وتتحول إلى صفوف الطبقة العاملة، وتحمل معها عناصر عديدة من الثقافة التي تغنيها بها (ماركس، انجلز، د.ت، ٤٧).

ويشير(ماركس) في فلسفة نقد القانون عند (هيغل) إلى أنه ما أن تؤمن الجماهير بالنظرية، وهي نتاج الوعي حتى تصبح قوة مادية توجه سلوكهم وممارساتهم، ويفسر (ستالين) ذلك بأن الأفكار والنظريات التي تثيرها المهام الجديدة التي يوليها تطور الحياة

المادية للمجتمع تشق طريقها وتصبح ملك الجماهير التي تعبئها وتنظمها ضد قوى المجتمع الزائلة. فتساعد بذلك على قلب هذه القوى التي تعيق تطور حياة المجتمع المادية (بوليتزر، ٣٧٤).

وعلى الرغم من التحليلات الواسعة لدور الأفكار والنظريات في عملية التغيير، فإن ذلك لا يعتمد على استقلالها، إنما ينطلق من ارتباطها بالشروط الموضوعية المعطاة أي بشروط الواقع. ففعالية الأفكار لا تخرج عن طبيعة الشروط التي ولدتها، إنما تخضع لها تمام الخضوع.

وما ينطبق في التحليل المادي التاريخي على مفهوم الوعي الاجتماعي، يندرج بدوره على دراسة الشخصية، فالإنسان دائما أبن زمانه ومجتمعه وطبقته، فيتحدد جوهر الشخصية ويتضح تمام الوضوح بالمجتمع الذي تعيش فيه، وكل تشكيلة اجتماعية تضع قضية العلاقة بين المجتمع والشخصية على نحو مختلف وتحلها وفق نمط معين (كوفالزون، ٣٨٢).

ولما كانت مراحل التطور تتمايز فيما بينها بالشروط الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها فمن الطبيعي أن تكون هناك أشكال متباينة للشخصية، وليس شكلا واحدا. ففي مرحلة المشاعية البدائية، لم يكن الإنسان بحسب تعبير (ماركس) قد انفصل عن الطبيعة، ولم يكن يعي ذاته إلا كعضو في جماعة معينة، وكان ذلك مرتبطا بتخلف قوى الإنتاج وبدائيتها، ولكن مع تقدم القوى المنتجة، وفي شروط التقسيم الاجتماعي للعمل والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج برز التباعد بين المصالح الشخصية، وظهرت التناقضات، وبدأ الناس يدركون أنفسهم كشخصيات، فنشأت الشخصية الطبقية بما يتوافق وطبيعة تلك المرحلة (كوفالزون، ٣٨٢).

ويربط التحليل المادي التاريخي الأخلاق بمختلف الظواهر الاجتماعية، وبكل أشكال الوعي الأخرى، فهي تؤثر بشكل معين على تطور المجتمع من خلال دور مزدوج

فهي تسبب في إظهار مجموعة من المطالب الاجتماعية أو الطبقية التي هي قواعد السلوك الخاص لكل فرد، حيث ترشده إلى السلوك، وهي ثانيا تساهم في تكوين طباع الفرد وشخصيته ومزاجه، فتنطبع الأخلاق التي يتلقاها الإنسان ويستوعبها في نفسه كسمات لطباعه هو وكخصال خلقية له، ويبرز ذلك كقناعة داخلية وكخواطر مثالية لتصرفاته (كوفالزون، ٤٦٣). وطبيعي أن ذلك لا ينفصل البتة عن شروط الواقع الذي يعيش فيه المرء.

ويمكن أن تصبح القواعد الأخلاقية الأساس الواقعي لسلوك الإنسان، ليس فقط تصبح في وعيه، إنما عندما تصبح أيضا السمات العضوية لطباعه، وتتجسد في شعوره وتصبح قواعد سلوك بالنسبة إليه. ولهذا يقوم العامل الأخلاقي بالدور الهام في نشاط الإنسان. وهو يتحدد بالشروط الاجتماعية التي يعيشها الإنسان. وبما أنه كائن واع، فإن في مقدوره أن يتصرف بأشكال مختلفة في شروط معينة. إن العامل الذاتي، وفردية الإنسان هما اللذان يلعبان الدور الرئيس في اختيار الخط السلوكي للفرد، فالإنسان يتمتع بحرية الإرادة نسبيا وبحرية الاختيار، ويستطيع أن يتصرف في شروط معينة بأشكال مختلفة، تصرفا سيئا أو حسنا (كوفالزون، ،).

غير أن الأخلاق في التحليل المادي التاريخي ليست شيئا مفروضا على الواقع من الخارج، وليست نتاجا لطبيعة الإنسان، إنما مصدرها المجتمع بالدرجة الأولى والمصلحة الاجتماعية، وبما أن بنية المجتمع ومصالحه مشروطة بالنظام الاقتصادي، ونمط الإنتاج فإن الأخلاق تتحدد بكل ذلك. إن الحل المادي التاريخي وفق هذا التصور للسؤال عن مصدر الأخلاق يؤدي بالضرورة إلى نتيجة واحدة هي أنه لابد من تطور المجتمع، ومع تغيير البنية الاقتصادية لابد وأن تتغير الأخلاق أيضا. إن الأخلاق مسألة تاريخية، نسبية فليس هناك أية أخلاق مجردة ثابتة ومستقلة عن التاريخ (كوفالزون، ٤٥٥).

ويحلل (ماركس) في معرض تفسيره لأوضاع الفلاحين في فرنسا ما يبرز ميل اتجاه

التحليل المادي التاريخي في إظهار أثر الظروف الموضوعية المحيطة بنشاطهم، فإذا كانت ظروف العمال تفسر أشكال الروابط الاجتماعية التي يقيمونها، كذلك أوضاع الفلاحين الذين لم تساعدهم ظروفهم على تشكيل طبقة اجتماعية تناضل من أجل مصالحهم، فهم على حد تعبيره يشكلون كتلة ضخمة، ويعيشون في ظروف مماثلة دون أن تكون بينهم علاقات واسعة، حيث يؤدي أسلوب الإنتاج القائم إلى عزلهم عن بعضهم بعضا. وتساهم في ذلك الشروط المادية الأخرى كوسائل المواصلات وطبيعة ميدان الإنتاج الذي يعتمد القطع الصغيرة للأرض، مما يبعدهم عن عملية تقسيم العمل في فلاحتها، ويبعدهم أيضا عن تطبيق العلم، مما يحد من تنوع أشكال تطورهم ومن نمو مواهبهم... وبما أنه لا تقوم بينهم رابطة مشتركة، أو رابطة وطنية أو تنظيم سياسي، فهم لا يشكلون طبقة، الأمر الذي يفسر برأي (ماركس) عجز الفلاحين في الدفاع عن مصالحهم باسمهم الخاص (ماركس، د.ت،١٣٢).

ويمضي (انجلز) في التحليل ذاته، فهو يفسر غياب قدرة السكان الزراعيين على القيام بحركة مستقلة ظافرة بسبب تبعثرهم على مساحات شاسعة من الأرض وصعوبة خلق تفاهم بين القسم الكبير منهم، مما يجعل الفلاحين بحاجة إلى عامل خارجي يتمثل بسكان المدينة الذين يتصفون بتمركز أكبر وباستنارة أوسع مما يجعل حركتهم أيسر، ونشاطهم أكثر إمكانية (ماركس، د.ت ،١٠١). ولم يكن الإقطاعيون، ولا الرأسماليون أفضل حالا من العمال والفلاحين في التحرر من سيطرة ظروف المجتمع الذي ينتمون إليه، وهو المجتمع الطبقي، طالما أن الشروط المحيطة بهم هي التي تفسر انتماءهم، وتفسر مستوى وعيهم. فالشروط الموضوعية السائدة هي التي تحدد مستوى الوعي وليس العكس.

ولا يستقيم الفهم الموضوعي للفعل الاجتماعي من المنظور الماركسي إلا في إطار التعرف على مبدأ وحدة العلاقة بين الفعل ورد الفعل، ويتجلى ذلك واضحا في دراسة

العلاقة بين مفهومي السبب والنتيجة، حيث يرتبط كل منهما بالآخر، ولاتمكن رؤية أحدهما بشكل منفرد أو مستقل عن الآخر، ومن خلال وحدة الكل، ووحدة العالم حتى يصبح فهمهما ممكنا من زاوية التأثير المتبادل، وليس من زاوية التأثير الوحيد الجانب. ونلاحظ في دراسة هذين المفهومين من منظور التحليل الماركسي أنهما يتبادلان مواقعهما، ويأخذ كل منهما مكان الآخر أحيانا، ويتخلى عن ذلك الموقع أحيانا أخرى. وما هو سبب من زاوية محددة يصبح نتيجة إذا ما نُظر إليه من زاوية أخرى، وما هو نتيجة في الوقت الراهن، قد يصبح سببا في وقت آخر.

ويعد هذا التصور لمفهومي السبب والنتيجة في إطار وحدتهما مع العالم الذي يشملهما أو المحيط الذي يضمهما على الأقل بمثابة الأساس الجدلي للتحليل الماركسي الذي يشمل الظواهر المختلفة بشكل عام، بما في ذلك الاجتماعية منها (Lazzeni, , 14).

ويظهر مفهوم التأثير المتبادل أو الجدلية في العلاقة بين العناصر المكونة للوحدة في تحليل العلاقة بين عناصر البناء الاجتماعي بمختلف مستوياته، منها العلاقة القائمة بين عناصر البناء الفوقي والقاعدة المادية الاقتصادية في المجتمع، حيث تؤدي التحولات المستمرة في القاعدة المادية إلى تغيرات مماثلة في البناء الفوقي، كما تسهم التغيرات الأخيرة أيضا بتعزيز مسار التطور في عناصر القاعدة المادية، وتساعد على إحداث تطورات كيفية وكمية متعددة، مما يجعل العلاقة بين العنصرين قائمة على مبدأ التأثير المتبادل. وفي منحى آخر، وفي إطار القاعدة المادية الاقتصادية للمجتمع نلاحظ أن العلاقة بين عناصر هذه القاعدة تأخذ الشكل ذاته، فالتطور المستمر الذي يظهر في قوى الإنتاج يؤدي إلى إحداث تغيرات أيضا في علاقات الإنتاج التي تعد بمثابة الإطار الاجتماعي للقاعدة المادية التكنولوجية. غير أن تطور قوى الإنتاج يساهم بشكل فعال بتحسين آلية العمل، وتحسين مستوى الإنتاج، وتطوير مستمر له. وعلى هذا تأخذ العلاقة بين عناصر القاعدة

المادية الشكل نفسه، وتخضع لمبدأ التأثير المتبادل، حيث لايمكن فهم تطور أحد العنصرين بمعزل عن العنصر الآخر أو بمعزل عن التأثير الذي يمارسه هذا العنصر. وتتجلى وحدة العلاقة بين السبب والنتيجة أيضا في طبيعة العلاقة بين عناصر البناء الفوقي الذي يجسد أفكار المجتمع وآدابه وفنونه وعقائده. إضافة إلى ما يتصل بالسلطة والدولة وغير ذلك. وفي هذا الإطار يساهم كل عنصر في التأثير على العنصر الآخر ويتلقى التأثير منه، وإنه لمن الصعوبة أن يعطى لأي عنصر من هذه العناصر دور المسبب أو دور المتأثر. لأنه في حقيقة الأمر يتجسد فيه المظهران بآن واحد.

وعلى الرغم من التأكيد على جدلية العلاقة بين العناصر المشار إليها، نجد ميلا نحو إعطاء القاعدة المادية الاقتصادية أهمية أكبر من مستويات البنية الفوقية، وفي إطار كل بناء نلاحظ ميلا إلى إظهار أن أحد العناصر المكوِّنة للبناء هو أكثر فعالية من الآخر، ومثال ذلك التأكيد الذي نجده منتشرا في القسم الكبير من أدبيات الفكر الماركسي من أن تطور قوى الإنتاج هو الذي يلعب دورا حاسما في تطوير علاقات الإنتاج. وأن القاعدة المادية الاقتصادية بشكل عام هي التي تلعب دورا حاسما في إطار علاقاتها مع البناء الفوقي، كما أن الدولة وتوزع القوى الاجتماعية الذي يعد انعكاسا للقاعدة المادية الاقتصادية والمادية هو الذي يحدد على الأغلب طبيعة الآداب والفنون والأفكار والأيديولوجيات في ذلك المجتمع.

وتأسيسا على ذلك لا يمكن فهم الفعل الاجتماعي ضمن التنظيم الاجتماعي مهما كان المستوى الذي ينتمي إليه، وأيا كانت طبيعة الفاعل، إلا في دراسة علاقة الفاعل مع الإطار الذي يحيط به، والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي الذي يتفاعل معه، وفي إطار وحدة العلاقة بينه وبين الفعل الذي يمارسه، فما يبدو للعيان وكأنه فاعل أو مثير لفعل محدد، قد يظهر بعد التحليل بوصفه منفعلا ومتأثرا بدرجة تزيد عن كونه فاعلا. وعلى هذا قد يكون الفعل مفعولا، وقد يكون السبب ففي حقيقة الأمر نتيجة.

ولا يختلف في هذا الأمر سواء أكان الفاعل شخصا أو عنصرا من عناصر البناء الاجتماعي، أو طبقة من الطبقات الاجتماعية.

كما لا يمكن فهم الفعل الاجتماعي وتفسيره تفسيرا موضوعيا ما لم يتم تحديد موقعه التاريخي في سلم التطور الاجتماعي، حيث يساهم هذا التحديد بتوضيح طبيعة الإطار الاجتماعي الذي يحيط الفعل، ويتبادل معه التأثير، وعلى هذا المنحى اعتمد (ماركس) تفسير الكثير من المسائل التي يمكن وصفها بالفعل، كان ذلك في الثامن عشر من برومير لويس بونابرت، وفي البيان الشيوعي، وغيرهما.. وقد تجلى ذلك بأوضح صورة له في رأس المال، وإذا كان يريد في الكتاب الأول، الثامن عشر من بروميير لويس بونابرت أن يفسر الفعل السياسي بالصراعات الاجتماعية التي تكمن وراءه''[١]''. وفي الكتاب الثاني، البيان الشيوعي، أن يفسر الفعل الطبقي بالتطور التاريخي والاجتماعي للطبقة في إطار علاقتهما مع المجتمع المعني. فإنه أراد في رأس المال أن يفسر الفعل التاريخي بتطور التاريخ الإنساني عموما''[٢]''.

---

١ يفسر (ماركس) في الثامن عشر من بروميير لويس بونابرت جملة واسعة من الأحداث التي شهدتها فرنسا بالعلاقات الداخلية بين الطبقات العاملة بالتشكل حيث تدخل في صراعات قاسية مع الطبقات البرجوازية. ويبين (انجلز) أن (ماركس) قد أوضح بجلاء في الكتاب المذكور أن انقلاب عام ١٨٥١ هو نتيجة حتمية وطبيعية للعلاقات الداخلية الت انتشرت بين الطبقات في المجتمع الفرنسي حتة ذلك الحين. أنظر: كارل ماركس. الثامن عشر من لويس بونابرت، ص:(٧).

٢ يتجه (ماركس) في البيان الشيوعي الى تفسير الدور المتميز الذي لعبته الطبقة البرجوازية في التاريخ بمجموعة واسعة من التطورات التي شهدتها الإنسانية حتى الأن "... فالبرجوازية المعاصرة نفسها منا نرى، هي نتيجو تطور طويل، وسلسلة من الثورات في أساليب الانتاج والتبادل، ومع توفر ظروف التطور المناسبة لها أخذت البرجوازية تحتل مواقع جديدة في المجتمع، وتؤدي بتأثيرها المباشر الى تطويره المستمر، وبذلك ".. لعبت البرجوازية في التاريخ دورا ثوريا للغاية". ولذلك كانت الطبقة البرجوازية نتاجا للتطور وفاعلة فيه بالوقت ذاته. أنظر: ماركس وانجلز، بيان الحزب الشيوعي، ص:٣٩، ٤٠).

ويلاحظ في هذا السياق أن مستويات التحليل التي يعتمدها (ماركس) لكل تنظيم اجتماعي تختلف نسبيا مع اختلاف طبيعة الفعل المدروس، ومع اختلاف وحدة الشروط التي ينتمي إليها الفعل. فيشير (ماركس) في البيان الشيوعي إلى أن تاريخ المجتمعات الإنسانية ما هو في حقيقة الأمر إلا تاريخ صراع الطبقات فيه، وهو صراع يقوم في جوهره على عمل كل طبقة وفعلها في إطار علاقاتها مع الطبقات الأخرى، والنتيجة الحتمية لهذا الصراع هي حركة التاريخ المستمرة التي تقوم على مراحل تاريخية متميزة عن بعضها بعضا بحكم ما بينها من اختلافات مرتبطة بطبيعة التطور ومراحله. وبطبيعة الشروط المرافقة لكل مرحلة (ماركس وانجلز، ،).

وفي موقع آخر يقيم (ماركس) أهمية كبيرة لمفهوم الممارسة الذي يعني بالنسبة إليه مجموعات عمليات العمل التي يقوم بها الإنسان لتغيير العالم من خلال تنظيمه الاجتماعي (Grand Dictionnaire, 1988, 8418). ويعد مفهوم تغيير العالم بالنسبة إلى (ماركس) محورا أساسيا من محاور فلسفته، وفي ذلك يشير إلى أن الفلاسفة قد اكتفوا حتى الآن بتفسير العالم، وجاء الوقت المناسب للعمل على تغييره، ومن ذلك تعد فلسفة التغيير الإرادي بالنسبة إليه عنصرا أساسيا من عناصر فلسفته، وعندما يربط مفهوم الممارسة بتغيير العالم فإنه يعطي لهذا المفهوم أهمية متميزة.

ويظهر تأثر (ماركس) بوجهة النظر التطورية التي كانت منتشرة آنذاك على نطاق واسع، ولكن بشكل مختلف عما وجدناه عند (هربرت سبنسر). فالتحليل الماركسي لا يقيم للمماثلة بين الكائن العضوي والمجتمع الإنساني أي اعتبار منهجي مما جعله يتميز بفهم خاص للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي، هو ما يسمى بالتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية، يقوم على أساس خضوعه لقوانين خاصة تعد نتاجا لمراحل متعددة ومعقدة من التطور التاريخي، لذلك يرتبط فعل الإنسان بالظروف التي تحيط به وفق قوانين التطور ذاتها، الأمر الذي يجعل الإنسان، فردا كان أو نوعا غير قادر على تحقيق أهدافه الإنسانية

إلا في مراحل معينة من التاريخ، فالعدالة الاجتماعية ليست واقعا يمكن تحقيقه في المراحل الراهنة، حتى مع توفر النيات الصادقة والعزائم القوية، لأن ذلك مرتبط بشروط المرحلة التي يعيشها الإنسان. ويستبعد التحليل الماركسي أن تكون مظاهر الفساد والظلم والاستئثار مقرونة بالإنسان نفسه، وبخصائصه النوعية التي يتميز باجتماعها فيه عن سائر الكائنات المخلوقة الأخرى.

ويلاحظ أن التحليل الماركسي يعطي لمفهوم التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية أهمية كبيرة في دراسة القضايا الاجتماعية، وينظر إليها على أنها بمثابة النظام الذي يحدد في كل مرحلة تاريخية معطاة خصائص المجتمع وأبعاده وطبيعة المشكلات التي يعاني منها الناس في ذلك الحين، بالإضافة إلى أن أنماط السلوك الإنساني واشكال الفعل التي يمارسها الأفراد لا يمكن فهمها بمعزل عن تلك التشكيلة وخصائصها في كل مرحلة تاريخية، غير أن هذه الاهتمامات لم تأخذ بدراسة التنظيم بالمعنى الذي ساد في الدراسات الوظيفية والتطورية التي أخذت تنتشر منذ ذلك الحين. ولم يأخذ موضوع التنظيم بالمعنى المشار إليه مكاناً أساسياً في النظرية الماركسية، على الرغم من أن هذه النظرية أسهمت في شرح قضايا التنظيم البيروقراطي الرأسمالي وتفسيره، من خلال معالجتها لمسائل الصراع الطبقي، وأزمة المجتمع الرأسمالي وحتمية المجتمع الشيوعي، إذ رأى التحليل الماركسي أن التنظيمات البيروقراطية أداة طيعة تستخدمها التنظيمات الصناعية الرأسمالية والطبقة المالكة الحاكمة من أجل إحكام السيطرة على العمال واستغلالهم بأشكال متعددة.

فتنظيمات العمل في المجتمع الصناعي الرأسمالي (وفق التحليل الماركسي) هي تنظيمات بيروقراطية، وهي لا تشغل وضعاً عضوياً في البناء الاجتماعي، فضلاً عن أنها لا ترتبط بعملية الإنتاج ارتباطاً مباشراً، فوجودها وجود مؤقت، ونموها نمو طفيلي، ومهمتها الأساسية هي الاحتفاظ بالأوضاع الراهنة التي تتمثل في استغلال الطبقات الحاكمة للطبقات المحكومة، وفي ظل هذه الظروف يصبح نمو هذه التنظيمات أمراً حتمياً

في مجتمع ينقسم إلى طبقات، ويسعى باستمرار إلى تدعيم التقسيمات الطبقية والحفاظ عليها (الحسيني، ١٩٧٥، ٣٨).

ويفقد العاملون في مثل هذه التنظيمات القدرة على الإبداع والمبادرة والابتكار الخلاق، وتنتشر بينهم مظاهر التنصل من المسؤولية، وتظهر الخلافات والصراعات ضمن أجواء العمل، بدافع السعي وراء المصالح الشخصية بين العمال، ومن خلال السعي الحثيث بالوسائل المشروعة وغير المشروعة للحصول على الترقية أو المكافأة واكتساب مكانة اجتماعية مرموقة، كل ذلك لتدعيم أوضاعهم ووجودهم غير المستقر، مما يسهم سلبياً في تدهور مستويات أدائهم وإنتاجيتهم، بسبب عدم الاستقرار الاجتماعي والنفسي ضمن التنظيمات ذات الطابع البيروقراطي الذي يعامل الفرد العامل وكأنه شيء مجرد، ولا يعامله على أنه إنسان يحمل من الأحاسيس والمشاعر الشيء الكثير.

ويوضح التحليل الماركسي لمشكلة الاغتراب أهم العناصر الأساسية التي يعتمدها في دراسته لمشكلات التنظيم وقضاياه الأساسية، وهي المشكلة التي تمت دراستها في ضوء النظرية العامة حول صراع الطبقات، وقد احتل مفهوم الاغتراب مكانة هامة في فكر (ماركس)، بعد أن وجد مظاهره منتشرة في علاقات العاملين بعضهم مع بعض، وفي علاقتهم ببقية أفراد المجتمع، وبداخل التنظيمات المنتشرة في المجتمع الصناعي.

لقد أفرز التطور الصناعي مشكلة الاغتراب الاجتماعي والنفسي لدى العاملين في التنظيمات الصناعية الرأسمالية، فتحطيم العمال للآلات، والتخريب الاجتماعي، والرفض الثوري، والاحتجاجات بأشكالها المتعددة، كلها أسهمت في فقدان الشعور بالولاء للتنظيم الصناعي الرأسمالي، ولذلك غاب الشعور بالعضوية في المجتمع الصناعي مما أدى إلى العزلة الاجتماعية للعاملين، وقد أرجع التحليل الماركسي تلك الظاهرة إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتقسيم العمل، والصراع الطبقي القائم على الاستغلال والاستئثار بالسلطة والنظر إلى العامل على أنه وسيلة وليس غاية بحد ذاته، ولا مندوحة

للخروج من حالة الاغتراب التي يعانيها عمال المجتمع الرأسمالي إلا بالقضاء على الملكية الخاصة والاستغلال، ومعاملة العمال معاملة إنسانية تناسب طبيعتهم البشرية وتحقق متطلباتهم الاجتماعية والنفسية التي تحقق لهم الاستقرار والتوازن (شتا، دون تاريخ.،). وإن هذا الوباء (الاغتراب) الذي استشرى في التنظيمات الصناعية الرأسمالية ليس حكراً على العلاقة بين العاملين في التنظيمات البيروقراطية وبقية أفراد المجتمع، بل إنه موجود داخل التنظيمات نفسها، من تسلسل رئاسي دقيق، ونظام محدد، واحترام شديد للسلطة، وقائمة القوانين والواجبات، وكلها صور من صور الاغتراب، التي تنعكس سلبياً في عدم الكفاية الإنتاجية لتلك التنظيمات.

ثالثاً- ماكس فيبر والتنظيمات البيروقراطية:

يعد التنظيم البيروقراكي بالنسبة إلى ماكس فيبر العمود الفقري لكل تنظيم، وهي تحدد في خطوطها العامة التسلسل الإداري، ونظام الحقوق والواجبات، ومبدأ تقسيم العمل، وآلية العمل لكل عناصر التنظيم، وتتميز العلاقات الاجتماعية فيها بالرسمية البعيدة عن الأجواء والاعتبارات الشخصية والعواطف، ويعتمد نظام الترقيات والمكافآت على الأقدمية والكفاءة الشخصية، فالبيروقراطية عند (فيبر) جاءت رداً على الذاتية والمصالح الشخصية من خلال نظام معقد من اللوائح والنظم والسلطة والإشراف، فلكل عضو في التنظيم عمله المناسب لكفاءته ومركزه المستمد من خبرته، ويعتقد (فيبر) أنه في حال تطبيق البيروقراطية ضمن التنظيمات الصناعية فإن ذلك يؤدي إلى رفع مستويات الأداء والإنتاجية في تلك التنظيمات(صديق، ١٩٩٨،).

وتنتشر في التنظيم الاجتماعي، برأي (ماكس فيبر)، ظواهر اجتماعية فريدة من نوعها، لأنها تحدث مرة واحدة ولا يتكرر حدوثها بنفس الطريقة وبنفس التفصيلات، ويرفض التعميم القائم على ذكر الصفات العامة لكل نمط معين من الحوادث الاجتماعية، معتبراً أن فهم كل ظاهرة على حدة أمر ممكن الحدوث. ولفهم قضايا

التنظيم يعتمد (ماكس فيبر) على نمط مثالي مبني على افتراضات مرتبطة ببعض الخصائص التي تشملها الظاهرة المدروسة، دون أن توجد بالضرورة الخصائص المحملة لهذا النمط في الواقع الاجتماعي، فوجود النمط المثالي يتحقق بصفته فكرة نظرية مجردة، وليس إمكانية وجود واقعي، فهو وسيلة لفهم الواقع، ويمكن اعتباره أيضاً أداة تحليلية تمكّن من تصنيف البيانات والمعلومات وعرضها بشكل منطقي وموضوعي (الأخرس،١٩٨٢، ٩٦).

ويرى معظم علماء الاجتماع أن (ماكس فيبر) هو أول من حاول تقديم نظرية شاملة حول التنظيمات البيروقراطية، فاتصفت أطروحاته بالاتساق المنطقي، وميز مفهوم السلطة Authority عن مفهوم القوة Power والتأثير Persuation، معتبراً أن لصاحب السلطة كل الحق في ممارسة سلطته على المرؤوسين، وعليهم الطاعة وامتثال الأوامر عن قناعة ورضا بسبب شرعية السلطة التي ميز بين ثلاثة أنواع لها: السلطة الروحية Charismatic والسلطة التقليدية Traditional والسلطة القانونية Legal (الحسيني، ١٩٧٥، ٤٤).

ويجد (فيبر) أن أهم ما يحقق التوازن في التنظيمات الصناعية هو وجود تسلسل رئاسي يحقق الاستقرار في التنظيم وفق نظام متكامل من الحقوق والواجبات، وضمن قواعد موضوعية تتم من خلالها ممارسة الضبط الاجتماعي الذي يحمل طابع الشرعية من أجل تحقيق أعلى معدلات للأداء والإنتاجية وصولاً إلى الكفاية الإنتاجية المطلوبة. ويحدث ذلك عندما يتكيف العامل مع وضعه التنظيمي بوجود التخصص ونظام تقسيم العمل بحسب المؤهلات والخبرات لدى العامل، ويصبح كل رئيس مسؤولاً عن مرؤوسيه بشكل واضح بالاعتماد على النسق الثابت نسبياً من الأنظمة والقواعد المحددة لأبعاد البناء التنظيمي ونشاطاته بغية تحقيق أعلى درجات الفاعلية والكفاية، فممارسة الضبط على أساس المعرفة هو الأصل في تحقيق فاعلية التنظيم الصناعي بحسب ما يراه (فيبر).

ويعتمد البناء الاجتماعي وفق التحليل الفيبري على القيم الأخلاقية والدينية التي تنادي بتقديس العمل (الأخلاق البروتستانتية)، معتبراً أن قوة البناء الاجتماعي في المجتمع الصناعي مرتبطة بشكل وثيق بقوة القيم ومدى تطبيقها.

ويركز (فيبر) في تحليله للبناء الاجتماعي على مفهوم الفعل الاجتماعي Social Action، والعلاقات الاجتماعية Relationship Social، والعلاقات المتبادلة بين المؤسسات الاجتماعية وتفسيرها في إطارها الاجتماعي ومسارها التاريخي الخاص، ويهتم أكثر من الذين سبقوه من علماء الاجتماع بتحليل الأنشطة والظواهر والأنظمة الاقتصادية وتفسيرها، ففي حين اقتصرت تحليلات الذين سبقوه على مفاهيم البناء الاجتماعي Social Structure ومصطلحاته، تجاوز (ماكس فيبر) هذا المفهوم وأخذ بمعالجة قضايا أكثر تفصيلاً، فقد شبه (هربرت سبنسر) مثلاً، المجتمع بالكائن العضوي فجاء بفكرة الجسم الاجتماعي The Social Body والكائن العضوي Organism، كما استخدم مفهوم التطور The concept of evolution في تحليله لتطور المجتمع، وكذلك ركز (دوركايم- Durkheim) على تحليل مراتب تنظيمية Instilutional arrcing emonts، تحافظ على تماسك البناء الاجتماعي، في حين نظر (كارل ماركس- Karl Marx) للمجتمع من خلال الصراعات بين الطبقات الاجتماعية من خلال تغير البناءات الاجتماعية وعلاقات الإنتاج (زهري، ، ١٩٨)..

ويعد الفعل الاجتماعي من أهم محددات السلوك التنظيمي في المؤسسات العامة، وفي المؤسسات الصناعية على حد سواء، ومن خلاله نستطيع تحديد أداء الإنسان ضمن التنظيم، وطبيعة العلاقات الاجتماعية داخله، وأثر الجماعات المكونة له ودرجة إسهامها في مايحققه من أداء، وما ينجزه من عمل. فتناول (فيبر) التنظيم الاجتماعي والسياسي وأشكال التنظيمات الاقتصادية المختلفة لجميع المجتمعات والثقافات، ولاسيما مجتمعات العالم القديم وثقافاته، من أجل الكشف عن العوامل التي صدرت وأسهمت في نشوء

أشكال من التنظيمات الاقتصادية والسياسية في المجتمع الأوروبي الغربي الحديث(زهري، ، ٢٢٦).

ويميز (ماكس فيبر) في دراسته للتنظيمات الاجتماعية بين شكلين أساسيين لها تتمثل في (زهري، ، ٢٢٦):

١- المجتمعات المفتوحة (Open Societies) وتتصف بأنها تتقبل من يريد من الأفراد الجدد الدخول في عضويتها والانتساب إليها، فهي مجتمعات مفتوحة يمكن بسهولة الحصول على العضوية فيها والتحول إلى أعضاء مسهمين وفاعلين فيها.

٢- المجتمعات المغلقة (Closed Societies) وهي عكس المجتمعات المفتوحة، لأنها تحافظ على أفرادها ولا تقبل أعضاء جدد، ولا تسمح لغير أعضائها الأصليين بالانتساب إليها أو الدخول فيها، ولا ترضى بأعضاء مشاركين أيضاً، إلا من هم بالأساس ولدوا فيها، ونشؤوا في ظروفها، والتزموا نظامها الخاص، كالطوائف الهندية Castes التي تنغلق على من يولد فيها وحسب دون غيرهم، وكذلك النقابات المهنية Guids والطوائف الحرفية.

كما تناول (ماكس فيبر) أثر النشاط الاقتصادي في تشكيل البناء الاجتماعي، وحاول جاهداً أن يقدم تحليلاً سوسيولوجياً لأثر النشاط الاقتصادي Economic Activity في تكوين الأنساق الاجتماعية Structure of soualsgste وبنائها، وتشكيلها. كما عمل على تحديد مدى التباين Variation الذي يصاحب النظم والأنساق في ضوء وظيفة الأنشطة الاقتصادية، وذلك من أجل الكشف عن ضعف النظرية الاقتصادية (وخاصة الماركسية) وقصورها في فهم الآثار والمتغيرات التي تحدثها الأنساق الاجتماعية (زهري، ، ٢٢٧).

ويستخدم (ماكس فيبر) مفهوم الفعل الإنساني للدلالة على المعنى الذي نريده بمفهوم الفعل الاجتماعي، وهو من ابرز علماء الاجتماع الذين أعطوا الفعل الاجتماعي

مكانا خاصا في دراساتهم. وتعد كتبه حتى الآن مرجعا أساسيا في هذا المضمار، إلى درجة أن هذا الموضوع قد ارتبط باسمه. فمجمل الظواهر التي تهم هذا الميدان من ميادين العلم تقوم في جوهرها على فعل الأفراد أو فعل مجموعة منهم، ولهذا يقتضي الأمر كما يرى (فيبر) اعتماد طرائق فردية بحصر المعنى (بودون، ٤٢١). إن الأحداث والمعطيات الفريدة والضوابط الإحصائية، وجميع فئات الظواهر الاجتماعية التي يريد علماء الاجتماع تفسيرها تنجم عن تركيب الأفعال الفردية (بودون، ٤٢١). ويعكس التصور الذي ينطلق منه طبيعة الفعل، أو السلوك الإنساني الهادف، فهو ينتقد أولئك الذين يرون أن علم الإنسان يجب أن يكون على صورة علم الطبيعة، لأنه لا تمكن دراسة الظواهر المرتبطة بالإنسان وكأنه حجر يسقط على الأرض بفعل قوة خارجة عنه لأن الإنسان له إرادة وهدف ودافع (Poliw,1976,12754). وتعد هذه العناصر أساس الفعل الذي يمارسه الفرد والأساس الذي يبني عليه كل تفسير لذلك الفعل.

ويميز (فيبر) العلوم الإنسانية عن العلوم الطبيعية اعتمادا على ما يسمى (الإناطة بالقيم)، فالعلوم الإنسانية تحلل ظواهر الحياة بالرجوع إلى دلالاتها وأهميتها الثقافية، وهي مسائل لا يمكن اشتقاقها أو فهمها على أساس نسق العلوم الطبيعية وقوانينها التحليلية طالما أن للحوادث توجّهات قيمية. فمفهوم الثقافة هو مفهوم قيمي، كما أن الواقع التجريبي يعد ثقافة بمقدار ما نقرنه بالأفكار القيمية (قانصوة، ١١٥).

ولا يقتصر مفهوم الدلالة أو الأهمية الثقافية على الظواهر ذات القيمة من وجهة نظر محددة، أو ذات قيمة مرتفعة، إنما يشمل أيضا الظواهر ذات القيمة المنحطة أو المتدنية، وكلا المجموعتين من الظواهر هي في حقيقة الأمر ظواهر ثقافية. فالبغاء مثلا، ظاهر ثقافية بالنسبة إليه مادام وجودها، والشكل الذي تفترضه تاريخيا يمسان مباشرة أو بشكل غير مباشر الاهتمامات الثقافية وما دامت تدفع إلى السعي نحو معرفة المشكلات التي تضعها الأفكار في بؤرة الاهتمام. إذ تعطي هذه الأفكار حيزا كبيرا من الواقع دلالة

وأهمية خاصتين تخضعان للتحليل عن طريق هذه الأفكار والمفهومات (قانصوة، ١١٥).

وفي إطار مفهوم الفعل والنشاط الإنساني يحدد (ماكس فيبر) الفعالية بأنها سلوك بشري يسقط عليه الفاعل معنى ذاتيا. أما الفعالية الاجتماعية فهي التي يعزوها الفاعل بحسب المعنى الذي يتطلع إليه نحو سلوك الآخرين (فروند، ٩٧).

وبهذا المعنى يمكن أن تتوجه الفعالية الاجتماعية بسلوك الآخر الذي قد يكون شخصا، أو جماعة منعزلين، أو جمهورا غير محدد من الناس. فاستخدام النقد (العملة) هو فعالية اجتماعية برأي (فيبر)، لأنه سلوك يتضمن تقديرا ذاتيا من الفاعل بأن جمهورا محددا من الناس يقبل استخدام هذا النقد، وسيعمل على ذلك أثناء المبادلات بحيث يكون الاستخدام ذا دلالة. والى جانب ذلك لا يمكن اعتبار الأفعال التي تفتقر إلى البعد الاجتماعي فعالية اجتماعية، كأن يمارس الفرد صلاته منعزلا عن الآخرين، إلا إذا كان لهذا السلوك معنى في الإطار الاجتماعي، وفي إطار الصلة التي يقيمها الفرد مع الآخرين، وكذلك التصادم غير الإرادي بين شخصين لغياب المعنى الاجتماعي فيه (فروند، ، ٩٧).

ويميز (ماكس فيبر) بين أربعة أنواع للفعالية الاجتماعية هي: الفعالية التقليدية، والفعالية العاطفية، والفعالية بقيمة، وأخيرا الفعالية بغائية. أما السلوك التقليدي فهو يقوم في أغلب الأحيان على تصرف آلي، وطاعة غير واعية للعرف، وينطوي من جراء ذلك على عناصر لا يمكن فهمها، غير أنه يقترب أحيانا من السلوك العقلي بقيمة حين يرى الفاعل في العرف قيمة تستحق الاحترام. ويقوم السلوك المرتبط بالفعالية العاطفية على الغريزة، أو الحس الهيجاني المندفع بالهوى، مما يجعله ينطوي أيضا، وفي حالات كثيرة على عناصر لا يمكن فهمها، وقد يرتبط هذا النوع من السلوك بعلم النفس أو بالتحليل النفسي. وتتميز الفعالية بقيمة بأنها تستلهم في سياق نموها قناعة الفاعل وحدها دون الاهتمام بالنتائج التي يمكن توقعها. فالفرد يضع نفسه في خدمة قيمة أو قضية ذات صبغة دينية، أو سياسية. كما تتمتع الفعالية بغاية بأولوية في نظر علم الاجتماع القائم

على الفهم لأنها تنطوي على أكثر ما يكون من البداهة العقلية، وميزتها أنها سلوك يتم اختياره بعد تحديد الغاية عقب تفكير ناضج، وتحديد الوسائل الأكثر مناسبة، مع أخذها في الحسبان نتائج يمكن توقعها، وقابلة لإعاقة حدوث الفعل (فروند، ، ٩٩).

إن السلوك العقلي بغائية، وفق هذا التصور، يقوم بالدور الأكثر أهمية لأن الفاعل يُنشئ على نحو نموذج مثالي علاقة الوسيلة بالغاية، ويُنشئ مجرى الحوادث تبعا للمعنى الذي يتطلع إليه ذاتيا، أو لأن المحيط الاجتماعي يُنشئ ذلك بغية توضيح المعنى الذي يتطلع إليه الفاعل لقياس البعد القائم بين السلوك الواقعي والمشخص (فروند، ، ١٠١). وعلى هذا النحو يتطابق مفهوم الفعالية بغائية مع المعنى المراد بمفهوم الفعل.

وفي موقع آخر يتوجه (ماكس فيبر) إلى تفسير مسائل اجتماعية كثيرة الانتشار بالرجوع إلى مفهوم الفعل، ظهر ذلك خاصة في دراسته لعوامل نمو الرأسمالية والتطور الصناعي في عدد كبير من البلدان، فوجد أن الموضوع الأكثر أهمية حول تفتح الرأسمالية الحديثة إنما في نمو الفكر الرأسمالي وليس في موضوع رأس المال. (ديب، ،١٢٦).

ويأتي هذا التصور على خلاف ما يذهب إليه التحليل الماركسي. فبناءً على تحليله لمفهوم الفعالية الاجتماعية، أو السلوك الإنساني ذي المعنى يبحث (فيبر) عن التوافق بين خصائص النظام الرأسمالي الحديث وروح العقيدة البروتستانتية، ويجد أن تنشئة الفرد، وقيمة المهنة، وتقديس العمل، واعتبار جمع المال بطريقة شريفة نشاطا ذكيا.. (ديب، ،١٢٦)، هي مسائل تساعد على تعزيز بنية النظام الرأسمالي وتتوافق مع العقيدة البروتستانتية، وقد ربط بين النمو الرأسمالي والحيوية التي أظهرتها الأيديولوجية البروتستانتية في الشمال الأوربي الأمريكي.

ويظهر الارتباط الذي يقيمه (ماكس فيبر) بين نشوء الرأسمالية والأخلاق البروتستانتية بالرجوع إلى الفعل الاجتماعي ذاته، والى محددات الفعل. فيجد أن هناك اتفاقا كبيرا بين غايات كل من السلوك الديني والعلماني بحيث يمكن القول أن نشأة

التوجه الأخلاقي البروتستانتي كانت شرطا ضروريا، إن لم يكن كافيا لظهور الرأسمالية الحديثة، وبعبارة أخرى فإن غايات الفعل في الأخلاق الكالفينية توجه المؤمنين إلى إتباع سلوك يتفق مع الروح الرأسمالية الحديثة (تيماشيف، ٢٥٨).

ويكتسب الفعل الإنساني بعده الاجتماعي عند (ماكس فيبر) بمقدار ما يأخذ الفعل بعين الاعتبار سلوك الآخرين، وبمقدار ما يتأثر بهم في مجراه، وذلك من واقع الدلالة الذاتية التي يعقلها (غروشيه، ٢٩). ويسمح هذا التعريف بإقامة ثلاثة معايير أو مؤشرات لتحديد الصفة الاجتماعية للفعل وهي:

١- ينبغي على الأشخاص بادئ الأمر أن يدخلوا في حسابهم سلوك الآخرين، وكذلك حضورهم أو وجودهم.

٢- الدلالة، فيجب أن نفهم هذا الاصطلاح اللفظي الدقيق بمعنى أن فعل الذات يجب أن تكون له قيمة الدليل أو الرمز بالنسبة إلى الآخرين.

٣- ينبغي أن يتأثر أي فعل اجتماعي بإدراك الفاعلين لدلالة فعل الأشخاص الآخرين ومعناه.

إن الخصائص الأساسية لأي فعل اجتماعي على وجه التخصيص هي في داخل الأفراد، وفي إدراكهم، وفي فهمهم لسلوك الآخرين. إن السلوك الخارجي الملاحظ موضوعيا يستخدم كمؤشر للحكم على هذا الإدراك، وبهذا المعنى يجب أن نفهم كلمة (الذاتية) التي اتصف بها تعريف (ماكس فيبر) (غروشيه، ٢٩).

ويلاحظ في تحليلات (فيبر) عموما أنه يعطي للقيم الاجتماعية دورا متميزا في تحديد أشكال السلوك، ويفسر التنوع في هذه الأشكال بتنوع القيم، وتصبح الفروق القائمة بين الأفراد ضعيفة التأثير نسبيا. أما القيم فتتأكد في المعاني التي يعطيها الناس لسلوكهم ولأنماط الفعل التي تصدر عنهم.

إن اختلاف ردود الفعل بين الأفراد، وفي إطار الظروف القيمية المتماثلة لا يمكن

تفسيره في اختلاف الخصائص الذاتية والنوعية للأفراد، وبتنوع هذه الخصائص. الأمر الذي يعني أن القيم الاجتماعية والمعاني المستنبطة منها لأنماط السلوك لا تكفي لتوجيه السلوك أو تحديد أنماطه ما لم تؤخذ بعين الاعتبار الفروق القائمة بين الناس، والتي تقوم في جوهرها على مقدار تمثلهم لتلك القيم والمعاني، وهي مسألة تختلف كثيرا باختلاف الأعمار ومستويات التعليم، والثقافة، وغيرها.

وملاحظة أخرى يمكن أن تثار حول نظرية (ماكس فيبر)، وهي أنه لم يقدم تفسيرا متماسكا لمسائل التغير الاجتماعي، سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى الجماعات والمجتمعات، ولا حتى على مستوى القيم نفسها. ولا تشير نظريته إلى أي دور يذكر للفرد بوصفه صانع القيم، وإن كانت هناك تحليلات موسعة للقيادة أو الزعامة، إلا أنها لم تُظهر كيف يكرس الفرد قيما اجتماعية معينة في نفوس الآخرين، وكيف يصبح بالنسبة إليهم رمزا حضاريا يقتدون به من بعده.

ويلاحظ أن دراسات (ماكس فيبر) تنطوي على بعدين حقيقيين لمفهوم التنظيم، يظهر الأول في مفهوم التنظيم البيروقراطي، والذي يخص المؤسسات والتنظيات الاجتماعي المحددة الأهداف والغايات، وهو المفهوم الذي تطور بشكل ملحوظ في الدراسات الوظيفية والتطورية بشكل عام. ويجسد الثاني مفهوم التنظيم بالمعنى العام المرادف لمفهوم التنظيم المجتمع، وهو المعنى الذي يتضح في الدراسات الماركسية بشكل عام. وفي حين تظهر دراساته للتنظيم بالمعنى الأول في تحليلاته للتنظيم البيروقراطي وتسلسل السلطة وشرعيتها، بالإضافة إلى مفهوم القيادة وأنواعها.. تظهر دراساته للتنظيم بالمعنى الثاني في تحليلاته لطبيعة العلاقة بين الأخلاق الدينية والمجتمع، وبخاصة في تحليلاته لطبيعة العلاقة بين انتشار البروتستانتية وانتشار الرأسمالية.

الفصل الرابع
قضايا العمل والتنظيم في الدراسات المعاصرة لعلم الاجتماع

تظهر دراسات علم الاجتماع المعاصر اهتماماً كبيراً بقضايا التنظيم والعمل، وبخاصة في إطار المؤسسات التي أخذت بالانتشار والتوسع منذ بدايات القرن التاسع عشر، وأخذت تأخذ حيزاً كبيراً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المعاصرة، منذ بدايات القرن العشرين. وتعد المؤسسات الصناعية، ومؤسسات العمل بصورة عامة في مقدمة المؤسسات التي استحوذت على اهتمام الباحثين والعاملين في العلوم الاجتماعية، حتى أخذت تنتشر مذاهب ونظريات عديدة لتفسير قضايا التنظيم، وآليات عمله، وأثرها في طبيعة العمل، والأداء التنظيمي بصورة عامة.

أولاً- دراسات علم الاجتماع وقضايا العمل والأداء في المؤسسات:

تولي أدبيات علم اجتماع التنظيم اهتماماً متميزا بمشكلات العمل والإنتاجية في المؤسسات الصناعية بكل عام، ولا تنفصل في معالجتها النظرية عن الأطر الفكرية لعلم الاجتماع. خاصة وأنه لم تظهر في هذا الميدان من ميادين علم الاجتماع نظريات مستقلة عن النظرية الاجتماعية. ويعود ذلك إلى أن علم اجتماع التنظيم شأنه شأن ميادين علم الاجتماع الأخرى هو ميدان تطبيقي يعتمد في معالجاته العملية على النظرية الاجتماعية نفسها، ومنهجية البحث في علم الاجتماع، ويستخدم تقنيات هذا العلم وأدواته ووسائله.

ويشكل السلوك المهني للعاملين داخل المؤسسات وما يرتبط به من موضوعات مختلفة واحدا من القضايا الأساسية في علم اجتماع التنظيم، والتي يشترك فيها مع علم

الاجتماع الصناعي، خاصة وأنه ترتبط بهذا السلوك مشكلات الإنتاجية والإدارة والتنظيم .. وهي أهم المسائل التي يجابهها التنظيم الحديث في مجالات تتعدى إطار الصناعة لتمس ميادين عديدة أخرى.

وتعد المنشأة الصناعية بوصفها تنظيما اجتماعيا محورا أساسيا من محاور البحث في كلا الميدانين، حيث يولي الباحثون اهتمامات كبيرة ترمي إلى دراسة آليات التنظيم وقنوات التفاعل الاجتماعي داخله، وأثرها على أشكال الفعل الاجتماعي الصادر عن الأفراد. خاصة فيما يتعلق بالأفعال المرتبطة بإنتاجية العمل والسلوك المهني للعاملين داخل المنشأة. وقد لوحظ في إطار الدراسات الاجتماعية المعاصرة أن هناك نسقا من الترابطات بين بنية التنظيم واستجابات العاملين للمشكلات التي تعترض سير عمل المنشأة، وللمشكلات التي تعترض زيادة الإنتاج بصورة عامة.

لقد جاءت دراسات المنشأة الصناعية بوصفها تنظيما اجتماعيا نتيجة الموقع الذي أخذت تحتله في إطار المجتمع الصناعي الحديث. وقد امتد النشاط التنظيمي إلى النشاطات غير الاقتصادية حتى أصبح التنظيم كما هو معروف محور النشاط في المجتمع الحديث. ولا يرى علماء اجتماع النظم أية فوارق جوهرية بين التنظيم الصناعي وغيره من النظم إلا في طبيعة النشاط الذي يمارسه. بينما يتشابه القسم الأكبر من النظم في التركيب البنيوي والوظيفي لكل منها، وإن أداء كل تنظيم مرتبط بأبعاده البنائية ومقوماته الأساسية. وفي هذا الإطار تذخر أدبيات علم اجتماع التنظيم باتجاهات نظرية متعددة يمكن أن تسهم بشكل فعال في فهم آلية المؤسسات ومقومات أداءها المهني.

غير أن علم الاجتماع الصناعي والذي يعرفه (برنارموتيز) بأنه تطبيق منهج البحث في علم الاجتماع على الصناعة (موتيز،، ١) ويشكل موضوع المنشأة بوصفها تنظيما واحدا من موضوعاته الأساسية، فهو يتناول موضوعات أخرى لاتتصل مباشرة بموضوع التنظيم، مما جعل موضوعات علم الاجتماع الصناعي تتعدى إطار النظم لتشمل

الأصول الاجتماعية للعاملين، والنشاطات الصناعية الأخرى القائمة على الحرف والعوامل المحددة لإنتاجية العمل، التنظيمية منها وغير التنظيمية. وتطرح في هذا المجال موضوعات مختلفة بالعودة إلى اتجاهات نظرية متباينة لا تخرج في مضمونها عن اتجاهات النظرية الاجتماعية المعاصرة بشكل أساسي.

ويشترك علم اجتماع العمل مع الميدانين السابقين في دراسة مجموعة من المسائل المرتبطة بالعمل الصناعي. ويعرف (برنار موتيز) أيضا علم اجتماع العمل بأنه تطبيق الخطوات المنهجية لعلم الاجتماع في دراسة ظواهر العمل. ويتناول هذا الميدان موضوعات تتعدى إطار التنظيم الاجتماعي لتشمل مشكلات العمل في ميادين الزراعة والتجارة والإدارة وغير ذلك.. مما يجعل هذا الميدان يتطرق إلى موضوعات لا ترتبط مباشرة بعلم اجتماع التنظيم.

إن اهتمام الباحثين بقضايا العمال، وأشكال السلوك الاجتماعي الصادرة عنهم، وبمستويات إنتاجيتهم يعود إلى بدايات القرن الثامن عشر حيث برزت مؤشرات النمو الصناعي واضحة بشكل نسبي، وأخذت المنشآت الصناعية تضم أعدادا كبيرة من العمال، بخلاف ما كان عليه الحال في التنظيمات الحرفية البسيطة. وتشكل أعمال (روبرت أوين) واحدة من الدراسات العلمية والعملية الهامة في ذلك الحين، وقد أعتمد في بحوثه على مبدأ أن الكائن الإنساني يتحدد بالوسط الخارجي، ويرى أن التحولات التي تطرأ على المحيط لابد أن تؤثر في طبيعة الإنسان، بدءاً من التعلم ومرورا بالتنظيم الاقتصادي، وبظروف العمل، وانتهاءاً بنظام الإنتاج (Bedarida,1975,8952)، واستنادا إلى هذه المقولات أهتم بدرجة عالية بالعوامل الأساسية لدرجة التكيف المهني للعاملين، وأثر ذلك على الحياة المعاشية للعمال أنفسهم من جهة، وعلى مستوى إنتاجيتهم من جهة أخرى. وقد لاحظ أن مجموعة من التغيرات في نظم العمل وجملة من الإجراءات الإصلاحية قد أثرت بشكل واضح في العاملين على مستوى حياتهم المعيشية،

وعلى مستوى إنتاجيتهم في الآن نفسه. ويشرح (أوين) صورة هذا التغير، فقد كان مديرا لمنشأة يتصف عمالها بأنهم لا يتمتعون بمستوى جيد من الثقافة أو المعرفة، ولا يملكون إحساسا كافيا بالمسؤلية، وكانوا كما يقول عنهم من أكثر الناس فقرا وجهلا. غير أن تغيرات عديدة في محيط العمل كتنظيم أوقات الراحة ومناقشة العمال في موضوعات تخص حياتهم الشخصية خارج المصنع، وتحسين مساكنهم، وافتتاح مدرسة للأطفال، وغير ذلك.. أدى إلى تحسين حالهم، ورفع مستوى ثقافتهم ومستوى إحساسهم بالمسؤلية، مما وجد آثاره واضحة في إنتاجيتهم، وإنتاجية المصنع الذي يعملون فيه (الأخرس، ١٩٩٠، ٦١).

وفي القرن التاسع عشر، يربط (كارل ماركس) إنتاجية العمل، وقيمة البضائع التي ينتجها العامل بكمية العمل الضرورية لإنتاج السلعة. وتتحدد كمية العمل الضرورية باعتبارات كثيرة منها الخبرة المهنية للعامل، والتطور التقني لوسائل الإنتاج، وغير ذلك من الأمور. وفي تحليله لمسألة كمية العمل الضرورية لإنتاج السلعة يستخدم عبارة "العمل الاجتماعي"، وهي بالنسبة إليه تعني الكثير جدا، حيث يقصد بكمية العمل الضرورية لإنتاج السلعة في حالة اجتماعية معينة، وفي ظروف اجتماعية وسيطة للإنتاج، ومع وجود مستوى وسطي لشدة العمل المستخدم ومهارته. ويميز (ماركس) بين مدة العمل المنفق في إنتاج السلعة، وبين القوة المنتجة للعمل. وبينما تتحدد كمية العمل اللازمة بالزمن المستغرق في إنتاج السلعة، وبالخبرة المهنية للعامل، تتعلق قوة العمل المنتجة بالظروف الطبيعية للعمل مثل خصوبة التربة، وغنى المناجم، وبالإتقان المطرد لقوى العمل وتجميعه وتقسيمه، واستخدام العوامل الكيميائية الطبيعية الأخرى... وغير ذلك من تقنيات تساعد على تطوير الإنتاجية (ماركس، د.ت، ٣٠).

ويلاحظ أن عوامل إنتاجية العمل بالتصور الماركسي تتعدى إطار المنشأة الصناعية لتشمل أبعاد البناء الاجتماعي عموما، ومستوى التطور التقني فيه، ويأتي ذلك متطابقا

مع التصور العام للماركسية، والذي يعطي لتطور قوى الإنتاج أهمية كبيرة في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي.

وفي إطار تحليله لطبيعة العلاقة بين الإنتاجية والتقدم الاقتصادي، يذكر (أ.لوترباخ) العوامل التي يؤكد الباحثون الاقتصاديون على أهميتها، ويجد ذلك في الموارد الطبيعية والاقتصادية، وعوامل قوة العمل المرتبطة بالتعليم والتغذية والحالة الصحية والمهارات..، وطرق توفير رأس المال، وحالة التكنولوجيا وأساسها العلمي، وطبيعة التنظيم الإداري للمؤسسة وغير ذلك... ثم يضيف (لوترباخ) عوامل أخرى ذات طابع اجتماعي منها الروابط العائلية التي تميل مع انتشارها بشدة إلى إيجاد معيقات تحد من إدخال الأجهزة الميكانيكية إلى المنشأة أو المشروع، وطبيعة مشاعر الأفراد نحو المستحدث من الادوات، ويقصد بذلك الدرجة التي تمثل روح المغامرة عند السكان بشكل عام، وطبيعة الشعور السائد نحو العمل والذي يمكن أن يكون سببا للإزعاج عند بعضهم، أو مقلقا لراحتهم (لوترباخ، ٥٦).

كما يلاحظ أن اهتمام الباحثين تجاوز مسألة إنتاجية العمل، إلى موضوعات مرتبطة بها ارتباطا وثيقا، كمسائل التكيف المهني، وموقف العامل من العمل الذي يمارسه. فقد ربط (ماكس فيبر) في بدايات القرن العشرين بين تكيف عمال الصناعات الكبيرة وأسلوب اختيارهم لهذا العمل، ووضع في هذا الإطار دراسة بعنوان: "اختيار وتكيف عمال الصناعات الكبيرة" وفيه يعالج موضوعين أساسيين هما: الأصول الحضرية والجغرافية للعمال، والظروف الموضوعية التي يواجهونها داخل المصانع (الأخرس، ١٩٩٠، ٦١).

ويجد (ولبرت مور) أن هناك أربعة عوامل أساسية تؤثر في موقف العاملين من عملهم الذي يمارسونه تتمثل بما يلي (الجوهري، ١٩٨٤، ٢١٢):

(١) عدم امتلاك العامل في الوقت الراهن لأدوات العمل ووسائله.

(٢) تبعية عمل العامل لغيره، فهو إما موظف أو مستخدم، وفي الحالتين يعمل لصالح غيره من الأشخاص.

(٣) التقارب في طبيعة العمل ومقاييسه وشروطه على الرغم من اختلاف المؤسسات الصناعية وتنوعاتها.

(٤) هيمنة التكنولوجيا نتيجة التوسع في تطوير الآلات. الأمر الذي يؤدي إلى تبعية حياة العامل لتطور أدوات العمل وظروفه المحيطة به.

ويتابع (داهرندروف) هذا المسار في التحليل ويضيف إلى الشروط الأربعة السابقة شرطين آخرين يرى أنهما يؤثران بشكل فعال في تحديد موقف العامل من الصناعة، ومن العمل الذي يمارسه وهما (الجوهري، ١٩٨٤، ٢٢٣):

(٥) ارتباط العملية الإنتاجية الواحدة في الوقت الراهن بسلسلة من الحلقات الإنتاجية الأخرى.

(٦) اعتماد مختلف العمليات الإنتاجية على الآلة، واستقلالها النسبي عن الإنسان.

كما يولي باحثون آخرون اهتماما كبيرا بتحليل العوامل الذاتية المؤثرة في موقف العمل من العمل الذي يمارسه، وينظرون إلى هذه العوامل في كثير من الحالات على أنها نتاج لعملية التطور الصناعي ذاتها. إلا أنها تعود لتشكل عوامل هامة في تحديد موقف العامل من الصناعة، فيكون مؤيدا أحيانا، ومعارضا أحيانا أخرى، ومن ذلك مثلا (الجوهري، ١٩٨٤، ٢٢٨):

(١) شعور العمال بالرضا عن عملهم أمام الآلات التي يعملون عليها، وان كان العمل يتطلب تكرارا لبعض العمليات.

(٢) إن التكرار في ممارسة بعض الحركات لتأدية العمل قد يكون في كثير من الأحيان مسببا للشعور بالرضا والراحة كونه يسمح بتقليل درجة الانتباه والملاحظة.

(٣) يتأكد الإحساس بالرضا والراحة عندما تقوم بين العامل والجو الاجتماعي المحيط به علاقة تفاعل إيجابية.

(٤) يرتبط إحساس العامل بالملل والتذمر في كثير من الأحيان بمتاعب الحياة ومشكلاتها أكثر من ارتباطه بمشكلات العمل مباشرة، وعلى هذا لا تشكل مسائل الملل في العمل حقيقة متكاملة تؤثر في أداء العمال لعملهم.

كما تشير الدراسات الاجتماعية في هذا السياق إلى أعمال كل من (تشاني) و(هومانز)، حيث اهتم الأول بالعلاقة بين الظروف المحيطة بالعاملين، وتطلعاتهم، وأهدافهم. بينما قام الثاني بتحليل طبيعة العلاقة بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنظيمات الإنتاجية من جهة، ومستوى الإنتاجية من جهة أخرى.

ففي الإطار الأول حاول (أ. تشاني) التعرف على أهداف عمال المصانع وغاياتهم وموقفهم من تحقيق هذه الغايات في ظل ثقافة المجتمع الذي يعيشون فيه. وضمت دراسته عينة من عمال مصانع السيارات التي تتميز باستخدام الآلات المعقدة، والبيروقراطية الحادة، حيث يصعب انتقال العمال من وضع محدد في الشركة إلى وضع آخر. وقد اتضح للباحث أن أهداف العمال وتطلعاتهم، وآمالهم تتحدد في أغلب الاحتمالات تبعا للفرص المتاحة لهم، وكان معظم أفراد العينة عقلانيين وراشدين في اختياراتهم لأهدافهم التي يميلون إلى تحديدها في إطار البدائل المتاحة أمامهم. والتي يستطيعون تحقيقها اعتمادا على إمكاناتهم ومهاراتهم (زهري، ، ٣٦٠).

أما في الإطار الثاني فقد قام (ج. هومانز) بدراسة تحليلية لمكانة الكتبة في المنشآت الصناعية، واستخدم منهج الملاحظة المشاركة. وقامت دراسته على مرحلتين، استغرقت الأولى شهرا كاملا استطاع خلالها التعرف على طبيعة العمل والعاملين في المنشأة، بينما استغرقت المرحلة الثانية أسبوعين قضاهما الباحث في الملاحظات المنسقة، والمنظمة للسلوك بين العمال، وأثر علاقات التفاعل بينهم. وقد استنتج من هذه

الملاحظات أن إنتاج العمال الكتبة الذين يقيمون مثل روابط اجتماعية قوية هي أفضل من إنتاج العمال الذين لا يقيمون مثل هذه الروابط . وتبع ذلك المرحلة الأخيرة التي قام بها الباحث بإجراء مقابلات فردية ومستقلة مع العمال وأجرى الدراسة على هذه المقابلات للتأكد من صحة النتائج التي توصل إليها (زهري، ، ٣٧٧).

كما تعد دراسات (تايلور) من الدراسات الأساسية التي ظهرت في بدايات القرن العشرين تحت أسم (الإدارة العلمية)، حيث افترض وجود علاقة وثيقة بين النظم المحيطة بالعمل ومستوى الإنتاج. وبغية التحقق من ذلك أحدث مجموعة من الإصلاحات والتنظيمات المحيطة بالعمل، ويمكن إيجاز ذلك بالخطوات التالية (Ogus,1985,219):

(١) قام في البداية بتقسيم العمل بحسب المراحل الأساسية له.

(٢) توضيح الحركات غير المناسبة التي يقوم بها العمال، وتم استبعادها أثناء التدريب.

(٣) تمت دراسة كيفية تكّون العامل الماهر، وذلك بمراقبة العامل بعد الآخر.

(٤) تسجيل كل الحركات الأساسية وتدوين الزمن الضروري اللازم لها.

(٥) دراسة الفترة المناسب إضافتها إلى الزمن الضروري لتغطية المعيقات المحتملة.

(٦) دراسة الفترة المناسب إضافتها إلى الزمن الضروري والإضافي بحيث يكون إجمالي الوقت مناسبا لتقليل حجم التعب.

(٧) إعادة ترتيب الحركات الأساسية التي تم إيجادها منتشرة في أعمال الورش وتسجيل الوقت المناسب لكل مجموعة وتصنيفه.

واستنادا إلى الإجراءات السابقة أجرى (تايلور) سلسلة من التجارب قامت على ثلاثة محاور أساسية تمثلت في اختيار أفضل الناس أو الأشخاص المناسبين للعمل، ومن ثم إحاطتهم علما بأكثر الطرق كفاية، وأفضل الحركات المناسبة لاستخدامها في عملهم

وتدريبهم على ذلك. وأخيرا منح مكافآت تشجيعية، وزيادة في الأجور لأحسن العاملين.

وقد لاحظ (تايلور) بعد ذلك تحسنا ملحوظا في مستوى الأداء فازداد الإنتاج، وتناقصت الحاجة إلى عدد العمال بالمقارنة مع مرحلة ما قبل التجربة، فانخفض عدد العمال اللازمين لواحد من النشاطات المهنية قيد التجربة من (٥٠٠) عامل إلى (١٤٠) عاملا فقط. وارتفع الدخل اليومي للشركة بشكل واضح بنسبة (٦٠%) تقريبا (الأخرس،١٩٩٠، ٦٥).

وفي مرحلة لاحقة استمر اهتمام الباحثين بالمسائل المرتبطة بإنتاجية العمل على نطاق واسع، وأخذت دراسات العاملين في إطار العلوم الاجتماعية تكتسب طابعا تجريبيا، خاصة وأن الحاجة لنتائج مثل هذه البحوث أخذت تظهر بوضوح بعد أن ثبتت فعاليتها بشكل إيجابي. وتعد دراسات (اليتون مايو) وتجاربه من أكثر الدراسات الاجتماعية شهرة في النصف الاول من القرن العشرين، كما يلاحظ أن النتائج التي تم التوصل إليها ساهمت بشكل فعال في تعزيز الدراسات الاجتماعية المتعلقة بالإنتاج والإنتاجية داخل المؤسسات الصناعية بشكل خاص، وفي تحليل أنماط السلوك الاجتماعي بشكل عام.

ويلاحظ (بول كلافال) أن تحسين إنتاجية العمل في المجتمعات الصناعية الحديثة يرتبط إلى حد كبير بعملية التراكم، فبدلا من استهلاك جميع الإمكانات المتاحة لتلبية الحاجات المباشرة يتم اقتطاع جزء كبير منها لاختراع الأدوات التي تساهم في التقليل من أعباء العمل والمساعدة على تطويره وتحسين إنتاجيته. ويصبح اللجوء إلى تطوير وسائل الإنتاج أكثر اتساعا، الأمر الذي يساعد بدوره على تطوير الاقتصاديات التقليدية لتلبية الحاجات المتزايدة (Claval,1975,32).

كما يميز (رينو سانسوليو) بين أربعة أبعاد أساسية أصبحت تشكل عوامل مؤثرة

في حياة العاملين، غير أن تأثيرها يتوقف على مقدار الأهمية التي يعطيها العامل للظروف الخارجية بالمقارنة مع الأهمية التي يعطيها لطبيعة عمله في المؤسسة، فإذا أعطى العامل الظروف الخارجية أهمية أكبر من أهمية العمل الذي يمارسه كان تأثير الظروف المحيطة بالعمل ضعيفا، أما إذا كان اهتمامه بالظروف الخارجية ضعيفا كان تأثير الظروف المحيطة به قويا. وتشمل الأبعاد الأربعة التي يشير إليها، الشكل العقلاني للأعمال في التنظيم الحديث، وارتفاع مستوى التأهيل حيث تتصف العلاقات الإنسانية داخل التنظيم بمرونة أكبر وانفتاح أوسع، وبالتنظيم التراتبي في المؤسسات، وأخيرا بارتفاع مستوى التقنيات الذي يساعد بدوره على تكوين كوادر علمية متخصصة في مجالات العمل المختلفة، وتساهم هذه الأبعاد كما يرى (سانسوليو) في التأثير على طبيعة الموقف الذي يتخذه العامل من عمله، وعلى الحياة الاجتماعية للعامل بصورة عامة .(Sainsaulieu,1975,192)

لقد تنوعت الأطر التحليلية المفسِّرة للسلوك الاجتماعي للعاملين في إطار التحولات الاقتصادية والاجتماعية على نطاق واسع. ويعود ذلك إلى اعتبارات كثيرة منها التنوع الكبير الذي نلمسه في أدبيات علم الاجتماع من جهة ومحاولات تفسير الفعل الاجتماعي بمتغيرات غير اجتماعية من جهة أخرى. ويمكن إيجاز أهم الدراسات السابقة ذات التوجه الاجتماعي أو الاجتماعي النفسي بدراسات إنتاجية العمل وتجارب (اليتون مايو) التي اعتمدت بشكل أساسي على فرضيات (تايلور) في الإدارة العملية، إضافة إلى الدراسات الوظيفية التي اهتمت بالأبعاد التنظيمية والاجتماعية داخل التنظيم. بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات المتعلقة بنظريات التحديث والمجتمع الصناعي، ومابعد الصناعي. والتي أسهمت في الكشف عن جملة من الخصائص المجتمعية التي لم تكن معروفة في السابق، وتفيد كثيرا في فهم مظاهر الفعل وأشكاله في التنظيم الاجتماعي بمعناه العام والخاص.

ثانياً– التفسير النفسي الاجتماعي للفعل

تكمن أهمية التفسير النفسي الاجتماعي لأبعاد التنظيم ومظاهر السلوك الإنساني في التداخل القائم بين العوامل النفسية والاجتماعية المفسِّرة لتعدد هذه المظاهر وتنوعها. ويولي الباحثون في ميادين علم النفس وعلم الاجتماع اهتماما كبيرا بهذه العوامل، ويحاولن إبراز ما هو أساسي منها، وما هو فرعي. ففي حين يجتهد علماء النفس في تعزيز أبحاثهم وتجاربهم للكشف عن الصلات الوثيقة بين الخصائص الذاتية والشخصية للفاعلين، وأشكال السلوك الإنساني الصادر عنهم، يحاول الباحثون في علم الاجتماع الكشف عن الروابط القائمة بين نظم المجتمع الثقافية منها والحضارية من جهة، وأشكال السلوك ومظاهره من جهة أخرى.

يلاحظ في هذا السياق توجها نظريا يحاول الاستفادة من إسهامات المفكرين في كلا الميدانين ليحقق لنفسه استقلالية تمكنه من تطوير افتراضاته النظرية القائمة أساسا على وحدة العوامل الذاتية والاجتماعية، وعدم إمكانية الفصل الموضوعي بينها.

إن الفعل الإنساني، وأشكال السلوك المختلفة، وفق هذا التصور ليس إلا استجابة عملية لتحولات الواقع، وهو ينطوي على تفاعل الذات بسماتها وخصائصها الوراثية والمكتسبة مع المحيط بظروفه وتنوع مثيراته. ويسوِّغ هذا الأمر للباحثين في علوم النفس والاجتماع تقديم مساهماتهم النظرية التفسيرية لأشكال مظاهر الفعل حتى مع تماثل الظروف المحيطة به أو تشابه الخصائص الفردية المميزة لشخصيات الفاعلين. وتبرز في هذا السياق أعمال كل من (اليتون مايو) و(هربرت سيمون) و(ديفيد ريسمان) وغيرهم.

أ – مدرسة العلاقات الإنسانية ودراسة السلوك في التنظيمات:

تقوم نظرية العامل الإنساني على مقولات نظرية عديدة تنفي التعارض بين أصحاب العمل والعمال، أو التناقض بينهم. وترى في العلاقة بينهم علاقة تكاملية تؤدي إلى تحقيق مصلحة مشتركة. فعمل العامل بإخلاص وتفان عاليين لا يؤديان إلى إنماء ثروة

صاحب العمل وتحسينها فحسب، بل يحقق له أيضا أجرا أفضل وأكثر ارتفاعا. وعلى الرغم من أن صاحب العمل يريد استخدام يد عاملة رخيصة بغية التقليل من أسعار الكلفة، في الوقت الذي يرغب العامل في رفع أجوره لتحسين مستويات معيشته فانه لا يوجد أي تناقض بين هذين الهدفين، لأنه يكفي، وفق تصور أصحاب هذه النظرية، استخدام اليد العاملة استخداما صحيحا لتحقيق أهداف كل من الفريقين (بو، د.ت، ٥١)، وعلى أساس ذلك يجب العمل على إنجاز كل عمل بوساطة العامل الأكثر أهلية له، ويقتضي ذلك بالضرورة الاختيار المناسب، وألا يستخدم أيا كان للقيام بأي عمل كان. كما يجب تقديم المكافآت المادية العادلة لكل عامل يقوم بعمل مميز تشجيعا للجهد وحفاظا على جو من الثقة المتبادلة بين الأطراف. إضافة إلى ضرورة توفير وسائل الإنتاج لكل مستخدم على الوجه الأكمل بحيث يستطيع أن ينتج أكثر بأقل ما يمكن من الجهد والعناء (بو، د.ت، ٥٢).

وتعد دراسات (اليتون مايو) وتجاربه في بدايات القرن العشرين حول طبيعة العلاقة بين الظروف المحيطة بالعمل وإنتاجية العاملين المحور الذي دارت حوله دراسات هذا الاتجاه في الفترات التالية، حيث كان للمناقشات التي أثيرت حول نتائج هذه البحوث أهمية تزيد عن الأهمية المباشرة للبحوث نفسها.

لقد جاءت تجارب (اليتون مايو) وتجاربه حول تأثير الظروف المحيطة بالعمل على إنتاجية العاملين بعد إثر الدراسات التي أعدها (جورج بينوك) حول تأثير الإضاءة وشدتها على إنتاجية العمل والتي انتهى فيها إلى نتائج لم تكن مفهومة بشكل واضح، مما دفع بإدارة الشركة إلى الاستعانة بعالم النفس الاجتماعي (اليتون مايو) لإجراء دراسات شاملة تبين اثر الظروف المادية على الإنتاج (الجوهري، ١٩٨٤، ٨٦). وقد تم التمييز في إطار التجربة المتعلقة بالإضاءة بين مجموعتين من العمال، كانت الأولى بمثابة المجموعة الضابطة، وكانت الثانية بمثابة المجموعة التجريبية. وبينما تم إخضاع المجموعة الأولى

لمستوى إضاءة معتدل، خضعت مجموعة العمال التجريبية لمستوى إضاءة ضعيف، وفي البداية كانت إنتاجية المجموعتين متقاربة، ومع ارتفاع مستوى الإضاءة في المجموعة التجريبية ازدادت الإنتاجية بشكل واضح، وتكرر ذلك مرات عديدة حتى أيقن القائمون على التجربة بصحة الافتراض الذي ربط زيادة الإنتاج بارتفاع مستوى الإضاءة. غير أن المفاجأة برزت واضحة عندما لاحظ القائمون على التجربة أن إنتاجية العمل قد ازدادت أيضا، وبنفس الوتيرة بين عمال المجموعة الثانية، وهي المجموعة الضابطة التي خضعت لمستوى ثابت من الإضاءة طيلة فترة التجربة. الأمر الذي جعل تفسير النتائج على غاية من الصعوبة، وبدا أن الافتراضات التي أُعتمدت في التجربة قد انهارت تماما (الجوهري، ١٩٨٤، ٨٦).

بدأ (اليتون مايو) تجاربه بعد ذلك بافتراضات مستمدة من نظرية (تايلور) في الإدارة العلمية، وقد حاول الكشف من خلال التجارب عن الأثر الذي يتركه متغير نوعي محدد في السلوك الإنساني، وكأن هذا المتغير بصورة عامة، وبشكل إرادي، ماديا، ذلك بعد أن تم اختيار مجموعة من العمال وإخضاعهم للتجربة في صالات وأقسام مجهزة بكل الوسائل التي تتيح إمكانية قياس الأثر المادي على زيادة الإنتاج أو نقصانه. وعلى الرغم من تنوع التغيرات التي أجراها الباحثون في الشروط المادية فقد لاحظوا أن إنتاجية العمل ازدادت بين المجموعات التي خضعت لتلك التجارب والمجموعات التي لم تخضع لها سواء بسواء، وقد لاحظوا أن التغيرات التي أحدثوها هي التي لعبت الدور الأكثر أهمية في زيادة الإنتاج، (Mottez Et Ogus,1976,12123) وليس الشروط المادية. ولا تختلف هذه النتائج عن النتائج التي أظهرتها تجارب الإضاءة التي سبقت الإشارة إليها. ثم أجرى (مايو) بعد ذلك تجربة أخرى قامت على عزل مجموعة من العاملات في صالة للتجربة ذات ظروف مادية مهيأة لهذا الغرض، وقد تم إحداث تغيرات عديدة في نظام الأجور، وفترات الراحة المصحوبة بتقديم وجبة أحيانا، وبدون وجبة أحيانا أخرى، وإنهاء العمل في

مواعيد مبكرة، وإدخال نظام عطلة يوم السبت بأجر، وذلك على فترات تتراوح بين أربعة أسابيع وأثني عشر أسبوعا. وفي غضون ذلك كانت إنتاجية العمل تحت المراقبة المستمرة، وتدوين التغيرات التي تطرأ عليها. وقد لاحظ الباحثون أن ارتفاع الإنتاجية كان مستمرا طوال فترة التجربة، إلى أن لجأ الباحثون إلى إلغاء كل التحسينات السابقة بشكل مفاجئ والعودة إلى ما كانت عليه الأحوال قبل إجراء التجارب. وعلى الرغم من ذلك استمرت الإنتاجية في الازدياد، وحافظت على أعلى معدل لها طيلة أثني عشر أسبوعا (الجوهري، ١٩٨٤، ٨٧).

وقد انتهى الباحثون من هذه التجارب إلى أن هناك عوامل أخرى غير العوامل التي تحكموا بها في تجاربهم تؤثر بشكل مباشر على إنتاجية العاملين، ومن هذه العوامل البعد الإنساني والاجتماعي لحياة العمال مما دفع (اليتون مايو) إلى تنظيم برنامج سبر لدراسة واقع نحو(٢١٠٠٠) عامل في المنشآت الصناعية المدروسة (الجوهري، ١٩٨٤، ٨٧). وانتهت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن (اليتون مايو) قد كشف عن أهمية العامل النفسي في العمل، وأهمية صيغ التعليمات على سلوك العاملين، وأكد على أهمية العلاقة بين الجماعات المختلفة التي تتكون بين العمال، كما استخلص بأنه من الواجب فهم تنظيم العمل على انه حالة من النظام الاجتماعي، وأن مشاعر العمال، وحركاتهم، لايمكن أن تفهم إلا انطلاقا من كونها نتاجا لمجموعة علاقات بين مختلف الجماعات بما في ذلك مجموعات الفنيين والرؤساء (Daval,1985, 282).

وقد أسفرت هذه الدراسات عن نتائج عديدة يمكن إيجازها على الشكل التالي (الجوهري، ١٩٨٤، ٨٧):

(١) تتأثر الحياة الاجتماعية للعمال بمجال العمل، وتتشكل به، فالخبرات الاجتماعية في المصنع هي التي تحدد بشكل مباشر أفق الطموح والمكانة الاجتماعية والعادات الاستهلاكية، وأشكال السلوك، وأنواع العلاقات الاجتماعية، وغير ذلك..

(٢) إن العمل الصناعي هو عمل جماعي، فالعامل ليس كائنا فرديا يسعى إلى إشباع غاياته الأنانية، إنما يستمد عددا كبيرا من مقوماته الذاتية من الجماعات غير الرسمية في المنشأة، وذلك في معظم مجالات العمل الصناعي، وتؤدي هذه الجماعات دورا مؤثرا في حياة العامل، وخاصة فيما يتعلق بالإحساس بالأمن وأشكال السلوك الصادرة عنه، والقدرة على الأداء والإنتاج وغير ذلك.

(٣) إن الاهتمام بالعامل واحترامه وتقديره يساعد كثيرا على تعزيز حوافز الإنتاج في العمل، فقد أدى الاهتمام الخاص الذي وجدته الجماعات المبحوثة طوال سنوات الدراسة إلى زيادة الإنتاجية. فالتقدير والاحترام يشبع حاجاته العامل إلى الأمان والاستقرار كما يؤدي ارتفاع الأجور.

(٤) إن الشكاوى والتذمر والقلق الذي يظهر في حياة العمال يعكس في حقيقة الأمر مواقف شخصية أو اجتماعية مختلفة، وهي ليست حقائق في حد ذاتها، إنما أعراض ودلائل على مسائل أخرى.

وعلى الرغم من الإسهام الغني الذي قدمته دراسات (اليتون مايو) وتجاربه في مجال دراسة السلوك الإنساني، والعوامل المؤثرة فيه ضمن التنظيم، إلا أنها تعرضت لانتقادات عديدة، لعل من أهمها (الجوهري، ١٩٨٤، ٨٧) تركيز هذه التجارب على الحياة الداخلية للمصنع، وكأن المشروع الصناعي معزول عن البنية الاجتماعية التي لا تقل في تأثيراتها عن التأثيرات الداخلية للمصنع، وربما تزيد عليها في كثير من الأحيان. كما استبعدت مسائل الصراع بين العمال وأرباب العمل مما جعل معظم هذه الدراسات والنتائج المرتبطة بها في وضع يناسب أصحاب المشاريع بالدرجة الأولى بدلالة أن هذه التجارب قد تمت بإشراف أصحاب المشاريع أنفسهم.

ب . هربرت سيمون وعملية اتخاذ القرار:

يعتمد (هربرت سيمون) في دراسته للأسس التي يقوم عليها اتخاذ القرار على فكرة

أن الإنسان لا يستطيع التوصل إلى عقلانية مطلقة وشاملة في اتخاذ أي قرار. ذلك أن هذه العملية تقوم على اعتبارين، يرتبط أولهما بالإمكانات الإدراكية للفرد، ويندرج في ذلك الفهم والقدرة على التحليل وغير ذلك.. ويتعلق الاعتبار الثاني بالمعلومات التي يقوم على أساسها القرار المعني (الحسيني، ١٩٧٥، ١٥١).

ويشمل الاعتبار الاول الجوانب القيمية التي لا تتعلق بما هو كائن بل بما ينبغي أن يكون، وعلى هذا الأساس يعتمد صنع القرار على نوعين من المعايير، أولهما معايير قيمية لا تخضع للاختبار الواقعي أو الميداني، وثانيهما معطيات واقعية تخضع للاختبار والتحقق من صدقها أو عدمه أن السلوك في التنظيم كما يرى (سيمون) هو سلوك هادف، ولا يقوم بشكل اعتباطي، مما يجعل الأفراد الذين يشتركون معا في هدف واحد ينتظمون مع بعضهم بغير تحقيق هذا الهدف، ويقوم بينهم تنسيق واضح ودقيق، ويصبح سلوك كل منهم مرتبطا بسلوك الآخرين. ونشاط كل منهم خاضعا للتنسيق مع النشاطات الأخرى. ومن ذلك تتحدد لكل شخص طبيعة القرارات التي عليه اتخاذها، والتأثير الذي له في صنع هذه القرارات (الحسيني، ١٩٧٥، ١٥٢).

وتظهر برأي (سيمون) عقبات عديدة أمام اتخاذ القرارات الرشيدة أو العقلانية، ذلك أن اتخاذ القرار الواقعي يتطلب أن يحيط الفاعل بالجوانب الواقعية كاملة، وأن أي نقص فيها يقلل من عقلانية قراره، كما يتطلب أن يكون الفاعل محيطا بالجوانب القيمية والإدراكية المرتبطة بقراره كافة. ولما كان كل من المطلبين السابقين لا يتحقق كليا في كل الحالات لزم على متخذي القرارات أن يعملوا دائما على جمع هذه المعطيات والبحث عنها. أما العقبات التي يراها (سيمون) فيصنفها في ثلاث مجموعات، ترتبط الأولى بالتجربة الشخصية للفاعل، وفيها تتحدد طبيعة مهاراته، وعاداته، وردود الفعل اللاشعورية التي تحدد بطريقة آلية أداء الفرد والقرارات التي يتخذها. أما المجموعة الثانية فتتصل بالظروف التي تحيط بالمرء عند رغبته في اتخاذ القرار، وفيها تتمثل الضغوط التي يمارسها المحيط والدوافع والانتماءات، الأمر الذي قد يسبب تغيرا في طبيعة القرار المراد

اتخاذه، كما تظهر المجموعة الثالثة من العقبات في حجم المعارف المتعلقة بالواقع والمعلومات المتاحة أمام الفاعل، ومدى تطابقها مع موضوع القرار (الحسيني، ١٩٧٥، ١٥٢).

ويبني (هربرت سيمون) على تصوره لعملية اتخاذ تحليلا لآلية اتخاذ القرار داخل التنظيم، فيعمل على تفسير مسوّغات انتماء الفرد إلى التنظيم من خلال رؤية التنظيم على أنه نسق تتوازن فيه الإسهامات التي يقدمها الأفراد إلى التنظيم، والمكافآت التي يقدمها التنظيم إلى الأفراد، وبذلك تعد عملية التحاق الفرد بهذا التنظيم أو ذاك بمثابة اتفاق ضمني يقدم الفرد من خلاله قدرا محددا من الإسهام الذي يعزز فيه مسار التنظيم ويعمل على تحقيق أهدافه مقابل ما يتقاضاه من مكافآت تلبي احتياجاته ومطالبه الخاصة، ويبقى هذا العقد ساري المفعول طالما كان التوازن بين الإسهام الذي يقدمه الفرد والمكافآت التي يتقاضاها قائما على أساس إحساس الفرد بذلك، وطالما أحس الفرد بالرضا وإشباع الرغبة. غير أن ذلك يؤدي تدريجيا، كما يرى (سيمون) إلى انخفاض مستوى الطموح بالنسبة إلى الفرد، وبالتالي انخفاض مستوى رضائه (الحسيني، ١٩٧٥، ١٥٣). مما يجعل مسألة التوازن بين مقدار الإسهام والمكافأة أمرا مشكوكا به.

واستنادا إلى ذلك تحاول نظرية (هربرت سيمون) دراسة القرارات المتعلقة بمشاركة الفرد بأعمال التنظيم ومسؤلياته، وهنا تظهر قيود عديدة أمام الفرد عندما يريد اتخاذ أي نوع من القرارات المرتبطة بالتنظيم، وتكمن هذه القيود بشكل رئيسي في ضرورات التنسيق التي تتطلبها مصلحة التنظيم بين قرارات الأفراد ونشاطاتهم، والأعمال التي يمارسونها، حيث يميل التنظيم إلى وضع هذا القرارات في إطار سياسته العامة. ويرى (سيمون) أن تقسيم العمل يعد من أكثر الإجراءات التي تحدد نشاطات الأفراد ومجالات عملهم، والميادين التي تخضع لقراراتهم. وفي هذا السياق لا يستطيع الفرد تجاوز حدود اختصاصه، أو ميدان عمله، مما يجعل قراراته مرتبطة حكما بالحدود التي يفرضها التنظيم. كما تعد السلطة داخل المشروع واحدة من العقبات الأساسية في اتخاذ القرار، إذ يمكن

للمستويات الإدارية الأعلى التدخل حتى في حدود الاختصاص المرتبط بالعامل تبعا لما ترتأيه في مصلحة التنظيم عموما. وقد تظهر عقبات أخرى أيضا مرتبطة بنظام الاتصال الذي يساعد على تعزيز القدرة على اتخاذ القرار أو الحد منها. فالمرونة وسهولة الاتصال مع المستويات الإدارية الأعلى أو الأدنى تسهّل إلى حد كبير توفير المعطيات المناسبة لاتخاذ القرار المناسب، بينما تؤدي صعوبة هذه الاتصالات إلى غياب هذه الإمكانية.

ويشير (سيمون) أخيرا إلى عامل التدريب والتعليم الذي يساعد على ضمان اتخاذ قرارات تتوافق مع أهداف التنظيم بصورة عامة، ومع ذلك لا يرى (سيمون) أن هذه العوامل الأربعة تحرم الفرد من فرصة المبادرة، إنما تحدد مجال عمله، وتحدد الجوانب المناسبة لاتخاذ القرار الذي يتطابق مع القرارات الأخرى لما يفيد مصلحة التنظيم بصورة عامة (الحسيني، ١٩٧٥، ١٥٤).

ج. ديفيد ريسمان وموجهات السلوك التنظيمي في المؤسسات

يقوم تحليل (ديفيد ريسمان) على التمييز بين نمطين من تركيب الشخصية في الوقت الحاضر. وتعد شخصية الفرد بالنسبة إليه وحدة التحليل الأساسية، كما تقترب تصوراته من تحليلات علم النفس إلى حد كبير. وعلى الرغم من ذلك يقيم (ريسمان) أهمية كبيرة لفعالية الإطار الاجتماعي في التأثير على أنماط تركيب الشخصية المشار إليها، ويمكن إرجاع تصوراته إلى فكرة أن تحولا واضحا قد ظهر في تركيب شخصية الإنسان من النموذج الذي يسميه (الموجَّه داخليا) إلى النموذج الذي يطلق عليه اسم (الموجَّه خارجيا) وذلك بفعل التحولات الاجتماعية الكبيرة التي يشهدها العالم المعاصر (اتزيزني، ١٩٨٤، ٢٣٧):

(١) النموذج الموجَّه داخليا:

يلاحظ (ريسمان) أنه في المراحل التقليدية من تاريخ الإنسان، وخاصة عندما كان الناس يعيشون في أحضان الطبيعة وتحت رحمتها، تمثلت محاولاتهم في السيطرة عليها من

خلال السحر والطقوس الروحانية. وكانوا آنذاك على مستوى من الوعي يناسب ظروف معيشتهم. فهو نسبيا ضعيف، مما أدى إلى عجزه عن تلبية احتياجاته مقابل قوى الطبيعة، فساعد ذلك على إيجاد مؤسسات تأخذ دور الوسيط لتحقيق التوازن، وفي هذا الإطار قام تركيب الشخصية الفردية على أساسه. غير أن تحولا جذريا قد ظهر في المحيط الاجتماعي، وفي الغرب بصورة خاصة، منذ بدايات عصر النهضة حيث وجد الناس أنفسهم أمام عالم جديد يتصف بأبعاد متميزة وعلاقات اجتماعية متغيرة، فأخذ البعض يشعر بالعجز والعزلة على نحو أعمق مما كان سابقا، بينما أخذ بعضهم الآخر يتأثر بمعتقدات (كالفن) التي تحث على العمل الإنتاجي الشاق في الحياة الدنيوية لغاية دينية. وترافقت هذه الفترة مع مرحلة الصناعة الأولى حيث توسعت الصناعة والتجارة وازدادت الاكتشافات، وغدا الإنسان يعرف الكثير عن الثقافات المتنوعة .. وقد أدى كل ذلك إلى ضرورة تشكل بناء جديد للشخصية يقوم على أساس التحولات المستجدة، ويستطيع معرفة ذاته بشكل يزيد كثيرا عما كان عليه في المرحلة السابقة، وهذا ما يسميه (ريسمان) بالنموذج الموجّه داخليا، حيث يكون توجيه السلوك نابع من ذات الفاعل، ويقوم على محاكمة عقلية له قبل الإقدام عليه. وينشأ هذا النوع كما يقول (ريسمان) عند المرءِ منذ الطفولة حيث تعمل ظروف التنشئة، والظروف المحيطة بما في ذلك أثر الوالدين، أو الشخصيات المشهورة والأبطال الذين يسمع عنهم، ويشكلون بالنسبة له نموذجا يمكن الإقتداء به، الأمر الذي يجعل المرءَ مدفوعا ليصبح طموحا للشهرة، وعمل الخير والقيام بالإنجازات الكبيرة (اتزيزني، ١٩٨٤، ٢٣٨)، وهذا النموذج الذي يقوم الفعل فيه على أساس التوجيه الداخلي وليس على أساس المحددات الخارجية فقط.

(٢) النموذج الموجّه خارجيا:

لم يكن نموذج الشخصية الموجّه داخليا يشمل جميع الناس، ولم يكن انتشار هذا النموذج واسعا بدرجة كبيرة، إنما كان بمثابة النموذج الذي يقتدي به الناس، ويحاولون بلوغه بدرجة أكبر مما هو منتشر في الواقع فعلا. وقد حالت مجموعة كبيرة من الظروف

وتحولات الواقع الراهن دون مقدرة قسم كبير من الناس على تحقيق صورة الإنسان الموجَّه داخليا، ومن استطاع منهم الوصول إلى هذه المرحلة استطاع فعلا أن يسيطر على الكثير من جوانب حياته. أم الآخرون فكانت الأمور بالنسبة إليهم مختلفة، فلم يشعر بعضهم باليأس طالما كان في مقدورهم النظر إلى المستقبل، غير أن الإحساس بالعجز سرعان ما يصبح الصفة الشائعة لجماهير الناس بحكم التحولات الكبيرة التي أخذت تمس أبعاد البناء الاجتماعي عموما، وقطاعات مختلفة من حياة الناس. فالتقدم التقني عن طريق دوائر البحث، وتبني التحسينات الجديدة أوجد عملا رتيبا داخل النظام، وتحولت طاقات الإدارة إلى علاقات صناعية وعامة تلبي الاحتياجات من خلال الناس وليس من خلال الآلات .. وبطريقة محددة وجد الناس أنفسهم بأن عليهم أن يكونوا قادرين على تكييف أنفسهم مع الآخرين لكي يؤثروا فيهم ويتأثروا بهم، الأمر الذي يتطلب من المرء أن يتلاعب بنفسه، أي يعرف كيف يصبح غلاما جيدا. ولم تكن الصفوة محصورة في وسط محدد، إنما امتدت إلى المهن والسياسة والحياة الدراسية.. وقد ساعدت التغيرات في طبيعة العمل والفراغ وغير ذلك في ظهور الشخصية التي يسميها (بريسمان) بالنموذج الموجِّه خارجيا. ذلك أن الأهداف الواضحة والأحكام العامة للنموذج السابق (الموجِّه داخليا) ليست مغروسة تماما في الشخصية الجديدة. ففي إطار الظرف الجديد يعمل المرء، ومنذ طفولته على التكيف مع المحيط، ويرغب في أن يكون محبوبا من قبل غيره. إن شخصية الموجِّه خارجيا هي التي تجعل الآخرين مصدر توجيهها.

(٣) عوامل التحول:

يعيد (ريسمان) عملية التغير في بناء الشخصية من النموذج الموجِّه داخليا إلى النموذج الموجِّه خارجيا إلى التحولات التي طرأت على الحياة الاجتماعية عموما، ويشرح مجموعة العوامل المتعلقة بذلك. ويجد أن من العوامل المشار إليها التغير الملموس في طبيعة العمل، ونوعيته، والتغير الملحوظ في شغل أوقات الفراغ، وغير ذلك من التحولات.. أما بخصوص طبيعة العمل فيلاحظ (ريسمان) أنه في المراحل الأولى من التطور الصناعي لم

يكن موقع الفرد مرتبطا بالثروة، إنما بأعماله الخاصة. أما في الوقت الراهن حيث توسعت نشاطات الدولة، وازداد حجم الضرائب والتنظيم.. مما أوجد شعورا بالخوف بين مجموعات كبيرة من الناس، وأصبح معنى العمل على الصعيد النفسي مختلفا جدا، خاصة وأن مكانة الفرد لم تعد مرتبطة بما ينجزه من أعمال بل بما يقيمه من صلات اجتماعية متنوعة مع الآخرين. الأمر الذي يجعل التلاعب مع الذات أكثر جدوى. أما بالنسبة إلى الفراغ فقد أصبح مثله مثل أوقات العمل تماما، لا يتمتع فيه المرء إلا وهو مع الآخرين، ومن خلالهم مما جعل الارتباط بهم أيضا أكثر مرونة ووضوحا. وبالتالي أصبح الاعتماد على الذات في الموقع الثاني من الأهمية بعد الاعتماد على الآخرين (اتزيزني، ١٩٨٤، ٢٤٧).

ويلاحظ في تحليل (ريسمان) أنه يعتمد في كثير من الأحيان على تقديراته الذاتية لبعض المسائل المرتبطة بالمجتمع الحديث، ويظهر ذلك بما يحققه في مواقع عدّة من أهمها تقديره لمكانة الفرد في المجتمع الحديث التي لم تعد ترتبط بما يحققه من إنجاز بقدر ما تتعلق بصلاته الاجتماعية مع الآخرين. في حين تميل دراسات اجتماعية معاصرة أخرى إلى ربط مكانة الفرد بالعمل الذي يمارسه، كما أن أهمية الصلات الاجتماعية قد تبرز واضحة في المجتمعات التقليدية أكثر مما هي عليه في المجتمعات المعاصرة. كما أن (ريسمان) لم يشرح بشكل كاف الأسباب التي تجعل بعض الناس يكتسب النموذج الاول من الشخصية، ويكتسب بعضهم الآخر النموذج الثاني. فهو يكتفي بالإشارة إلى أن بعض الناس لا يستطيع أن يحقق أهدافه وطموحاته من خلال النموذج الاول مما يجعله في عداد الأفراد في النموذج الثاني. وتقلل هذه الملاحظات من أهمية هذه التصورات على نطاق واسع نسبيا.

ثالثاً– التحليل الوظيفي للنظم ودراسة مظاهر السلوك

تزخر أدبيات التحليل الوظيفي بدراسات موسعة لمسألة التنظيم بأشكاله المختلفة،

وميادين عمله المتنوعة، ولا يميل أصحاب هذا الاتجاه لتفسير السلوك الإنساني استنادا لمقولات علم النفس الاجتماعي ومدرسة العلاقات الإنسانية، كما لا يهتمون بالأبعاد التقنية للمشروع بقدر ما يهتمون بالأبعاد التنظيمية له من حيث الأهداف والوسائل وتطابق الأبعاد التنظيمية معهما. وتعد دراسات كل من (روبرت ميرتون) و(الفن جولدنر) و(تالكوت بارسونز) من أكثر الدراسات شهرة في هذا المجال، كما تعد أعمال (فيليب سيلزنيك) و(روبرت كان) وغيرهم من الدراسات الأساسية التي قامت في جوهرها على مبادئ التحليل الوظيفي. ويكفي أن نشير إلى أهم هذه الدراسات للإشارة إلى تنوع اتجاهات النظرية الاجتماعية في دراسة السلوك الإنساني داخل المؤسسات العامة. علما بأن التحليل الوظيفي يعالج مختلف الموضوعات التي تتصل ببناء المنشأة وفعاليتها، وأهدافها، إضافة إلى الموضوعات المتعلقة بالبناء الاجتماعي عموما، وبالوظائف المنوطة بكل عنصر من عناصره.

أ. روبرت ميرتون:

يقيم (روبرت ميرتون) تفسيره للسلوك الاجتماعي بشكل عام، على مقدار التطابق بين الأهداف الثقافية السائدة في عصر ما، والمعايير المستخدمة كوسائل مشروعة لتحقيق تلك الأهداف. وهو بذلك يميز بين الأهداف الثقافية والحضارية من جهة، والقيم والمعايير الناظمة لتحقيق تلك الأهداف من جهة أخرى (Chazel,1985,125). وعلى أساس ذلك يصبح تحقيق الهدف على غاية من الصعوبة ما لم تتطابق معه المعايير والقيم المستحدثة لتحقيقه، وتناسبه على نحو كامل، فالقيم المعطاة للسلوك العلماني في المجتمعات الحديثة، مثلا، لا تنفصل عن طبيعة الأهداف العامة لتلك المجتمعات، والتي تكمن في العمل على تحقيق المساواة بين المواطنين على مستوى الحقوق والواجبات بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية، أو القبلية، أو العشائرية. كما أن القيمة المعطاة للعلم في مجتمع محدد لا تنفصل أيضا عن الأهداف الرامية إلى تأكيد وظيفته في التنمية

المجتمعية، وتعزيز مسارات نموه الخاص.

ويرى (ميرتون) في هذا الإطار، ومن خلال دراسته لظاهرة الانحراف أن هذه الظاهرة تنتج بشكل أساسي عن الفصل بين الأهداف الثقافية السائدة، والوسائل المشروعة المتاحة أمام الفاعلين (Chazel,1985,125).

فالتأكيد على قيمة إيجابية للسلوك العلماني في مجتمع يقوم على أساس انتماءات غير علمانية (دينية أو عشائرية..) يعد انحرافا عن أهداف المجتمع ومساراته، كما أن التأكيد على قيمة العمل، واعتباره العنصر الأساسي في عملية الإنتاج هو انحراف عن القيم التي تؤكدها النظم الرأسمالية. وعلى أساس ذلك فان كل سلوك أو تصرف للأفراد لا يقوم على المعايير والقواعد التي تتوافق وأهداف المجتمع الثقافية والحضارية هو سلوك منحرف.

وتأسيسا على ذلك يرى (ميرتون) أن للمعايير والقواعد، وأنماط السلوك المرتبطة بها وظائف مختلفة، يرتبط بعضها إيجابيا بتحقيق تلك الأهداف، بينما يرتبط بعضها الآخر سلبيا. ويستخدم (ميرتون) في هذا الإطار ثلاثة مفاهيم أساسية للتحليل هي: الوظائف الكامنة، أو غير المتوقعة، مقابل الوظائف الظاهرة. ثم المعوقات الوظيفية مقابل الوظيفية، وأخيرا البدائل الوظيفية. ويذهب (ميرتون) إلى أن المجتمع قادر على العمل بحكم شكل التنظيم الذي يتخذه(الحسيني،٨٣،١٩٧٥).

ويحاول (ميرتون) أن يضع بصورة مفصلة افتراضات أساسية للتحليل الوظيفي تتلخص بما يلي (Menget,1984,1088) :

(١) إن لكل عنصر أو جزء في كل، وظيفة أساسية مرتبطة به. وقد يكون هذا الكل نظاما اجتماعيا أو ثقافيا.

(٢) تأخذ الوظيفة المتعلقة بكل جزء أو عنصر شكلا ظاهرا، أو كامنا.

(٣) إن كل العناصر ضرورية بالنسبة إلى المنظومة، بصرف النظر عن طبيعة وظيفتها.

وبذلك تقوم النظرية الوظيفية بحسب رأي (ميرتون) على أساس الوحدة الوظيفية للمجتمع، وضرورة العناصر الثقافية في تلك الوحدة، وإمكانية شمول التحليل الوظيفي للواقع الاجتماعي والثقافي (Boudon, 430) .

كما يولي (ميرتون) اهتماما خاصا بقضايا التنظيم، والسلوك الاجتماعي للعاملين في إطاره، وقد برز اهتمامه بذلك واضحا في مقال تحليلي له بعنوان (البناء البيروقراطي والشخصية) والذي حاول فيه أن يبرز من خلاله كيفية تأثير القيم والمعايير والقواعد على تصرف الموظفين وسلوكهم الاجتماعي ومنعكسات ذلك على سير عمل التنظيم نفسه. وهو ينطلق من مفهوم الضبط الذي تمارسه المستويات الرئاسية العليا في التنظيم لتحقيق أهدافه النوعية التي تختلف بين تنظيم وآخر تبعا لطبيعة النشاط الذي يقوم به كل تنظيم. ولا تستثنى من ذلك المؤسسات الإنتاجية على اختلاف أشكالها، والتي يمثل التنظيم البيروقراطي الأساس فيها.

إن المستويات الرئاسية العليا في كل تنظيم، كما يرى (ميرتون) تمارس أشكالا مختلفة من الضبط بغية تأكيد المحافظة على السلوك داخل التنظيم والتنبؤ به وضمان تحديد المسؤوليات والاختصاصات التي يحقق أي تنظيم من خلالها أهدافه ومساراته، وتقوم هذه الممارسات على إجراءات مقننة تتخذ باستمرار طابعا نظاميا. ويترتب على ذلك ثلاث نتائج أساسية تخص طبيعة العلاقات داخل التنظيم يلخصها (ميرتون) على الشكل التالي (الحسيني، ١٩٧٥، ٨٤):

(١) تضاؤل العلاقات الشخصية بين العاملين، ذلك أن التنظيم البيروقراطي عموما هو تنظيم يعتمد على مجموعة العلاقات القائمة بين الوظائف والأدوار، وان الموظف في كل موقع يقيم صلاته مع الآخرين على أساس الموقع الذي يشغله في التنظيم.

(٢) يزداد استيعاب أعضاء التنظيم بصورة مستمرة لقواعده ومعاييره. ذلك أنهم في بداية الأمر لا يعرفون بصورة كاملة هذه القواعد والمعايير، غير أن ممارسة الضبط،

واتخاذ الإجراءات المستمرة لضمان فعالية الأعضاء يجعل هؤلاء أكثر استيعابا لمعايير التنظيم وقواعده إلى درجة يسميها (ميرتون) بمرحلة استبدال الأهداف، حيث تصبح هذه المعايير أهدافا بحد ذاتها، بعد أن كانت في الأصل وسائل لتحقيق بعض الأهداف.

(٣) يعتمد التنظيم معايير أساسية جديدة في اتخاذ القرارات، ويستخدم في سبيل ذلك مقولات محددة تختلف باختلاف درجة إمكانية تطبيقها، ودرجة ملاءمتها لسير التنظيم. ومع تحديد تلك المقولات ينخفض الاهتمام بالبحث عن البدائل، وتسهل عملية اتخاذ القرار.

يلاحظ إن تحليل (روبرت ميرتون) يتضمن إشارة إلى المفاهيم الأساسية التي يعتمدها في التحليل، وهي المفاهيم المرتبطة بالوظائف الظاهرة مقابل الوظائف الكامنة، أو غير المتوقعة من جهة، والمعوقات الوظيفية من جهة ثانية. وأخيرا البدائل الوظيفية من جهة ثالثة.

فمن جهة أولى تؤدي الإجراءات المستمرة التي تتخذها سلطة المشروع، وفي إطار ممارستها لعملية الضبط إلى تحديد الاختصاصات، وتوزيع الوظائف على نحو يكفل التضامن بين النشاطات، وفي ذلك تكمن الوظائف الظاهرة للقواعد البيروقراطية. غير أنه تظهر إلى جانب ذلك وظائف لم تكن متوقعة، وهي تحوّل القواعد من وسائل لتحقيق أهداف نوعية محددة إلى أهداف بحد ذاتها، وهذا ما يسميه (ميرتون) باستبدال الأهداف.

وتنجم عن ذلك من جهة ثانية معوقات وظيفية لهذه القواعد تكمن في تقديس السلوك، وتصلبه، الأمر الذي يحد من استجابة أعضاء التنظيم لمتطلبات عملهم، وينمي بينهم مشاعر العزلة عن العامة من الناس الذين يتعامل معهم التنظيم (Crozier,1984,1113). ويصبح التنظيم من جهة ثالثة مدفوعا للبحث عن بدائل

وظيفية تضمن له سيرورة عمله، وهذا ما يجعله يبحث عن مقولات عملية قابلة للتحقيق بغية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق الأهداف المرسومة. خاصة وأن قرارات المستويات الرئاسية العليا تجسد عملية الضبط التي سبقت الإشارة إليها، وهي جزء لا يتجزأ من البناء البيروقراطي في التنظيم.

إن السلوك الاجتماعي للعاملين في المؤسسات لا يرتبط وفق هذا التصور بالدوافع الذاتية للأفراد، ولا بمصالحهم الاقتصادية والمعيشية بقدر ما يرتبط بالأبعاد البنائية في التنظيم ذاته، فجمود السلوك وتصلب المواقف، والتنفيذ الحرفي للقواعد والإجراءات التي تتخذها الإدارة، هي مسائل مرتبطة ببنية التنظيم ذاته أكثر من ارتباطها بعوامل ذاتية أو اجتماعية أخرى. ويلاحظ أن التحليل الذي يعتمد عليه (ميرتون) يستبعد بدرجة كبيرة طبيعة الخصائص الذاتية للعاملين الذين هم أعضاء في التنظيم، ولا تترتب على الاختلافات في هذه الخصائص أية نتائج في طبيعة استجاباتهم للإجراءات التي تتخذها السلطات الإدارية في التنظيمات، الأمر الذي يظهر ميله إلى تأكيد أثر الكل الاجتماعي على السلوك والممارسات المهنية للعاملين داخل التنظيم.

ب . الفن جولدنر:

يعتمد (الفن جولدنر) في دراسته لمسائل التنظيم ذات الإطار التحليلي الذي لاحظناه لدى (روبرت ميرتون) غير أنه يتميز عنه بدراسته التطبيقية لميدان المؤسسات الصناعية. وقد جاءت دراسته بعنوان (أنماط البيروقراطية في الصناعة)، وقد حاول أن يوضح من خلالها النتائج المترتبة على استخدام القواعد البيروقراطي كوسيلة للضبط في التنظيم، وفي ذلك يكمن المحور المشترك الذي يربطه مع روبرت ميرتون (الحسيني، ١٩٧٥، ٩٧).

يعد مطلب الضبط الذي تمارسه المستويات الرئاسية العليا في التنظيم نقطة البداية بالنسبة إلى (جولدنر) كما هو الحال بالنسبة إلى (ميرتون)، الأمر الذي يترتب عليه

استعانة التنظيم بالقواعد الموضوعية المنظمة لإجراءات العمل. غير أن النتائج التي يرتبها على هذه الإجراءات تختلف نسبيا عن النتائج التي وجدناها عند (ميرتون). إذ يرى (جولدنر) أن أهم النتائج المترتبة على هذه الإجراءات هي (الحسيني، ١٩٧٥، ٩٧):

(١) صعوبة إدراك علاقات القوة في التنظيم، وعدم إمكانية تلمسها بشكل مباشر، الأمر الذي ينعكس سلبا على شرعية الوظائف المرتبطة بالإشراف والمراقبة، ويؤدي إلى ضعفها وزيادة غموضها، مما يساعد على ظهور التوترات والخلافات بين أعضاء التنظيم.

(٢) يؤدي اتخاذ القرارات المستمرة وإجراءات المحافظة على الضبط إلى ظهور نتائج متوقعة بالنسبة إلى الجميع، مما يزيد من استقرار التنظيم ورسوخ الأسس التنظيمية التي يقوم عليها، ويظهر ذلك واضحا مع توفر قواعد تحكم سير التنظيم بشكل عام، حيث يصبح أعضاؤه قادرين على توقع الإجراءات بصورة دقيقة نسبيا. ويستطيعون أيضا معرفة الحدود الدنيا للسلوك المقبول إداريا داخل التنظيم.

(٣) ينتج عن استقرار القواعد ووضوحها بين أعضاء التنظيم نوع محدد من عدم التوازن بين الضبط والأداء بسبب انخفاض معدل الأداء في التنظيم بشكل عام، الأمر الذي يستدعي من المستويات الرئاسية الأعلى مزيدا من الضبط والإشراف ومراقبة جماعات العمل مما يساعد على ظهور علاقات القوة في التنظيم، ويسهِّل إدراكها مباشرة، وترتفع في الوقت نفسه الموضوعية المستقرة.

وبذلك يبين (جولدنر) إن الإفراط في المراقبة لتأكيد انتظام العمل يؤدي إلى ظهور التوترات من جديد نتيجة استبدال القواعد اللاشخصية في التنظيم البيروقراطي بالمراقبة المباشرة التي يقوم بها المشرفون على العمل (الحسيني، ١٩٧٥، ٩٩) مما يساعد على ظهور علاقات القوة السائدة بين الرؤساء والمرؤسين، وتأخذ المراقبة شكلا أكثر حدة من

قبل إلى أن تتخذ هذه الإجراءات طابعا قانونيا يزيل عنها الصفة الشخصية، لتصبح بعد ذلك قواعد موضوعية تبنى على أساسها قرارات التنظيم.

ويميز (جولدنر) في دراسته للتنظيم البيروقراطي في الصناعة بين نوعين من القواعد، يوصف الاول بأنه جزائي أو عقابي، ويقوم على القواعد التي تمنح نفسها طابعا شرعيا دون أن يتفق عليها كل الأطراف المعنيون بها. ويطلق على النوع الثاني بأنه تمثيلي، حيث يتم الاتفاق على القواعد المرتبطة به بين الإدارة والعمال، وتتأسس بطريقة ديمقراطية، وتستند إلى تأييد جماعي. ويلاحظ أن التنظيم الذي يقوم على هذا النوع من القواعد يستطيع تجنب الكثير من الصراعات التي تنشأ فيه، والتناقضات التي يمكن أن تظهر نتيجة التطبيق المستمر لتلك القواعد، كما يلاحظ أن الانحراف عن تلك القواعد لا يعود بالضرورة إلى الإهمال أو القصد بقدر ما يعود ذلك إلى الجهل بحيثيات القواعد وطرق تنفيذها. الأمر الذي يرتب على التنظيم توجيه ملاحظاته للأعضاء بغية تزويدهم بالمعارف المتخصصة بدلا من أن يمارس بحقهم العقوبات الجزائية التي يمارسها التنظيم القائم على النوع الاول من القواعد. ولايجد (جولدنر) للقواعد التمثيلية أية معوقات وظيفية لأنها تستند على قيم مشتركة بين الجميع وتلقى قبولا من كل الأفراد (الحسيني، ١٩٧٥، ١٠٠).

ويلاحظ في تحليل (الفن جولدنر) لسلوك أعضاء التنظيم أنه يقوم بشكل أساسي على طبيعة الأبعاد التنظيمية للمشروع، وليس على أساس الخصائص المميزة للأفراد ولجماعات العمل، ولا على أساس الجماعات نفسها، فزيادة معدل الأداء، أو ضعفه ترتبط إلى حد كبير بنمط القواعد البيروقراطية المعتمدة في التنظيم، حيث تساهم القواعد التمثيلية التي تقوم على مشاركة الأعضاء وقبولهم لها في تعزيز مستويات الأداء المهني، ورفع إنتاجية العمل في التنظيم، بينما تؤدي القواعد القائمة على الطابع الجزائي العقابي إلى نتائج مختلفة، من أبرزها المعوقات الوظيفية التي تحد من مستوى الأداء بشكل عام،

وتعيق إمكانية تحقيق أهداف التنظيم. والملاحظة التي تؤخذ على مسار التحليل الوظيفي بشكل عام هي عدم أخذه بعين الاعتبار الظروف الخارجة عن محيط العمل كظروف الأسرة والمجتمع التي باتت تشكل عناصر أساسية في تفسير أشكال الفعل المختلفة والأنماط المتنوعة للسلوك. فظروف المعيشة في الأسرة وما يترافق معها من مشاعر وأحاسيس تنتقل بشكل أو بآخر إلى حياة العاملين داخل المنشآت والمؤسسات بشكل عام، وتؤثر على أشكال استجابات العمال للإجراءات التنظيمية التي تقررها الهيئات الرئاسية العليا، الأمر الذي يسبب في كثير من الأحيان وجود معيقات وظيفية تعود في طبيعتها إلى خارج التنظيم. ولما كانت ظروف الأسرة على درجة من الاختلاف والتباين فان ردود فعل الأفراد (العاملين)، واستجاباتهم للإجراءات التنظيمية ستكون مختلفة أيضا وغير محددة بشكل واضح، مما يجعل إمكانية التنبؤ أكثر صعوبة، ويقلل من مصداقية الإجراءات الإدارية في ضبط الانحرافات عن المعايير الأساسية التي بني عليها التنظيم.

ج- تالكوت بارسونز ومنظومة الفعل الاجتماعي:

يشكل مفهوم الفعل الاجتماعي بالنسبة إلى (تالكوت بارسونز) محور أساسيا في مجمل الدراسات التي أعدها، والنشاطات العلمية التي قام بها، ويمكن تلمس الأصول الفكرية لنظريته في دراسات عديدة سابقة كانت من أهمها دراسات (ماكس فيبر) و(أميل دركهايم). وقام بترجمة بعض دراسات (ماكس فيبر) إلى الإنكليزية، وطوّر العدد الكبير منها، كما تجاوزت أبحاثه موضوعات علم الاجتماع لتشمل جوانب أخرى تتصل بالاقتصاد والانثربولوجيا والسياسة. وتعد أعماله من أكثر الدراسات الوظيفية التي تناولت مفهوم الفعل عمقا، فدرس الشروط التي تحافظ في إطارها الوحدة الديناميكية للمجتمع على ذاتها، وتشكل نفسها على الرغم من التنوعات الاجتماعية الواسعة التي تضمها (Tourine,1971,124). وبذلك يحافظ (بارسونز) على التوجه العام لنظريته القائم على مفهوم الاستقرار الاجتماعي والتوازن، وهو المبدأ الذي وجّه، إلى حد كبير، دراسات

(دركهايم) و(رادكليف براون) وغيرهما..

وتقوم منظومة الفعل الاجتماعي برأي (بارسونز) على أربع منظومات فرعية تتدرج من المنظومة العضوية إلى المنظومة الشخصية، ثم المنظومة الاجتماعية، وأخيرا المنظومة الحضارية. وتقع منظومة الفعل الاجتماعي بمنظوماتها الأربع بين حدي الحقيقة المطلقة، من جهة، والواقع المادي، من جهة أخرى. وبينما تقترب المنظومة العضوية من الواقع المادي تكون المنظومة الحضارية على تماس مع الحقيقة المطلقة (الأخرس، ١٩٨٣، ١٦٨).

(١) المنظومة العضوية، وتقع على عاتقها مهمة التكيف مع الظروف المحيطة، وأهم ما يميزها ما يسمى بنمط الأنواع، أي الخصائص العامة التي تميز النوع الواحد عن أنواع حيّة أخرى. وفي هذا الإطار لا توجد أهمية تذكر للفروق الفردية القائمة بين عناصر النوع الواحد. وتتفاعل المنظومة العضوية مع المحيط من خلال حياة الكائن الحي، وهي تتكون من تركيب وراثي ينطوي على توجه عام يتطور في بنى تشريحية خاصة، وآليات فيزيولوجية، وأنماط سلوكية، تتفاعل جميعا مع العوامل المحيطة من خلال الحياة العضوية.

(٢) المنظومة الشخصية، وهي شخصية السلوك المتعلم والمكتسَب، وترمي إلى تحقيق أهداف المنظومة الشاملة، فهي الأداة الأولية لممارسة الفعل الإنساني لكونها قادرة على التعلم. لذلك تعد منظومة مستقلة بالمستوى التحليلي ومرتبطة بالمنظومة العضوية والمنظومة الحضارية. ولما كان التعلم يتم في إطار منظومة حضارية فان القسم المشترك بين المنظومتين (الحضارية والشخصية) يرتبط بسمات معينة مثل اللغة، والرموز، والأسس المعيارية.. وعلى الرغم من هذا التشابك تبقى المنظومة الشخصية منظومة مستقلة، ولها أبعاد محددة.

(٣) المنظومة الاجتماعية، وهي تشكل البعد المتوسط الذي يربط المنظومتين الشخصية

والحضارية، ويمكن تسميتها أيضا بمنظومة التفاعل الاجتماعي. ومن مجالات عملها توحيد العناصر المكوّنة لمنظومة الفعل العامة ودمجها، وتحقيق وظيفة التكامل بين وظائف تلك العناصر. وتنتج هذه المنظومة عن تفاعل الأفراد بوصفهم فاعلين، لهم طموحاتهم وأهدافهم، وأفكارهم، ومواقفهم، ومنفعلين ببعضهم بعضا ضمن محيط منظومات الفعل الأخرى. وتكمن أهمية هذه المنظومة برأي (بارسونز) في كونها تشكل أصل النظام في الحياة الاجتماعية، وبدونها يعود الإنسان إلى حياة الفوضى والعدوان.

(٤) المنظومة الحضارية، وهي أعلى مستويات منظومة الفعل الإنساني، وتتضمن المعاني والقواعد والدساتير اللغوية والمعيارية، وتعد هذه المنظومة نتاجا للتفاعل الاجتماعي المستمر، ولا تتغير أنماطها الأساسية إلا خلال مراحل تمتد لأجيال عدة تتقاسمها جماعات كبيرة نسبيا، ويقتصر دور الفرد فيها على مساهمات هامشية يمكن أن تكون مفيدة وبناءة. لذلك تتصف منظومة الفعل التي يقدمه النموذج الحضاري بثبات بنيوي راسخ. وتكون هذه المنظومة على تماس مباشر مع عالم الأفكار والمثل أو ما يطلق عليه اسم الحقيقة المطلقة.

ويذهب (بارسونز) إلى توضيح مسألة التكامل بين الأفراد والجماعات في التنظيم، فيشير إلى أن هذا التكامل يتحقق من خلال النسق القيمي السائد في المجتمع، ومن خلال أهداف التنظيم الاجتماعي نفسه، وتتأكد عملية التكامل من خلال أنماط معيارية محددة تنظم العمليات المختلفة التي يتم من خلالها مواجهة المتطلبات الوظيفية التي تفرضها المنظومة. أما المتطلبات الوظيفية التي يتعين على كل منظومة مواجهتها بغية المحافظة على بقائها فتتمثل بالعناصر التالية: المواءمة، وتحقيق الأهداف. وهما مطلبان يتعلقان مباشرة بعلاقة النسق بالبيئة المحيطة به. ثم التكامل، والكمون. وهما مطلبان يرتبطان بالظروف الداخلية للنسق. وتعمل كل منظومة، وبمختلف المستويات على تلبية

هذه المتطلبات وضمان تحقيقها للمحافظة على الأداء الوظيفي في إطار المنظومة الأوسع (الحسيني، ١٩٧٥، ٧٧).

إن الفاعل كما يراه (بارسونز)، فردا كان أم جماعة يتجه نحو موضوع محدد، بالوعي والرغبة، لذلك يركز (بارسونز) انتباهه على سلوك الفاعل، وعلى الخيارات التي يفترضها كل فعل، لأن هذه تحدد في وقت محدد اتجاه الفاعل، وأشكل الموضوع المطروح، فضلا على قائمة الخيارات التي تميز كل الأفعال (Tourine,1984,223).

ومع ذلك فالفرد لا يشكل الجزء البسيط الذي لا يتجزأ بالنسبة إلى المجتمعات الإنسانية بشكل عام، إنما يتكون هذا الجزء من الفعل مهما كان نوعه، وهو يقوم على أسس حضارية مثل(المعايير والرموز والقيم) ودون ذلك لا يمكن أن يكون الفعل مفهوما. ويميز (بارسونز) بين خمسة خيارات ترتبط بالفعل وهي تشكل جزءا من نظريته، وتكون هذه الخيارات من المتقابلات التالية (Boudon,1975,9145):

(١) العاطفية مقابل الحيادية العاطفية.

(٢) الاتجاه نحو الجماعة مقابل الاتجاه نحو الأنانية.

(٣) العمومية مقابل الخصوصية.

(٤) الأداء مقابل النوعية.

(٥) التخصص مقابل الانتشار.

وتأسيسا على ذلك نلاحظ أن (بارسونز) يرمي بشكل واضح إلى تأكيد مسألة التوافق بين الأطر المحددة للفعل الاجتماعي والمنظومات العامة للمجتمع. فمن خلال الترابط المشار إليه بين المنظومة الحضارية والمنظومة الشخصية ، ومن خلال الدور أو الإسهام الذي تؤديه المنظومة الاجتماعية في تأكيد العلاقة بين المنظومتين السابقتين

تصبح إمكانية قيام الفرد بفعل اجتماعي يخرج عن أطر المنظومة الاجتماعية ولوازم نموها صعبة للغاية.

وبتحليل عناصر المنظومة التي طوّرها (بارسونز) يمكن تلمس الأصول الفكرية لهذه النظرية، خاصة فيما يتعلق بأعمال كل من (ماكس فيبر) و(أميل دركهايم)، حيث أكد الاول على مفهوم الفعل الإنساني، والمعاني الأساسية له المستمدة من الجو القيمي السائد. وقد تجلى أثر هذا التوجه في تحليلات (بارسونز) المتنوعة وخاصة في سياق تأكيده على اعتبار الفعل محورا للدراسة من جهة، وفي إطار تأكيده على مسألة المعنى المستمد من المنظومة الحضارية من جهة أخرى. أما ما يخص ارتباط (بارسونز) مع (دركهايم) فيظهر في محورين: يكمن الاول في المنحى الوظيفي للفعل حيث يكون الفعل استجابة لمتطلبات وظيفية أساسية مرتبطة بالمنظومة الاجتماعية. والثاني في الدور الذي تؤديه المنظومة الاجتماعية في تحديد العلاقة بين المنظومتين الحضارية والشخصية.

ويبرز مفهوم الحتمية في التحليل الوظيفي عموما بدءا من (دركهايم) عندما يؤكد على مفهوم القسر الاجتماعي، هذا المفهوم الذي تم استبداله أخيراً في علم الاجتماع المعاصر بما يعرف بتعبير(الوجهة المعيارية للفعل)، أو (البنية المعيارية للفعل الاجتماعي) لأنه يحمل بصورة أخرى ذات الشيء الذي أراده (دركهايم). فالفعل يوجّه بحسب القواعد الجمعية والمعايير المنتشرة كمصادر أساسية للحكم على أشكال السلوك التي يمارسها الأفراد. غير أن تعبير (دركهايم) يتضمن جانبا سلبيا. بينما يوصف التعبير الثاني بأنه أكثر حيادية وتجردا (غروشية،٣٦٢،١٩٨٥).

ومن النتائج ذات الأهمية الكبيرة في هذا المجال إن استخدام مفهوم البنية المعيارية للفعل يجعل التنبؤ ممكنا، فالتفاعل يستلزم تنبؤا بتوقعات الآخرين ورغباتهم وحتى بسلوكهم (غروشيه، ١٩٨٥، ٣٦٣). وعلى هذا فان الفعل الإنساني يستجيب لنوع من النظام، ذلك لأنه يخضع لشكل معين من الضبط والتنظيم.. ومن الأهمية أن نشير هنا بتعبير

(غي غروشيه) إلى أن الفعل يخضع لنوع من الحتمية، ذلك أنه يُظهر للمراقب ما هو ثابت، كما أن نمطا واحدا من السلوك الفردي يسمح بالتوقع أو التنبؤ، وأن حصيلة هذه الحتمية هي ما يسميه الباحثون نظاما (غروشية، ١٩٨٥، ٣٧٢).

رابعاً- نظريات التحديث والمجتمع الصناعي وقضايا التنظيم وأنماط السلوك:

تعتمد نظريات التحديث والمجتمع الصناعي التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي ظهرت بفضل تطور الصناعة أساسا لدراسة الظواهر الاجتماعية بشكل عام، ودراسة أشكال السلوك الاجتماعي ضمن التنظيم بشكل خاص. فقد أسهم التطور الصناعي في إيجاد بنى وروابط اجتماعية من نوع خاص لم تكن لتظهر في مجتمعات ما قبل الصناعة. وتشكل دراسة هذه البنى وما تؤديه من وظائف في إطار المنظومات الاجتماعية التي تنتمي إليها مدخلا ضروريا لاغنى عنه في دراسة الظواهر المتعلقة بالمجتمع الصناعي الحديث. وتأتي دراسات (ر.بندكس) و(هـ.لوفيفر) و(س.رايت ميلز) و(آ.تورين) لتعزز هذا التوجه وتعمق مساره. ويحاول الفصل أن يقدم عرضا لأبرز عناصر التحليل الاجتماعي لدى كل واحد من الباحثين المذكورين.

أ - رينهارد بيندكس والتغير الأيديولوجي في المجتمع الصناعي:

يفسر (رينهارد بيندكس) عددا من الظواهر الاجتماعية التي تشهدها المجتمعات المعاصرة بجملة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها هذه المجتمعات إثر نمو الصناعة وانتشار مؤشرات التحديث على نطاق واسع. ويمكن اعتماد تحليله للتغير الملحوظ في أيديولوجية الإدارة للدلالة على ارتباط التغيرات الملحوظة بعملية الانتقال التي تشهدها المجتمعات من مرحلة مجتمع ما قبل الصناعة إلى مرحلة المجتمع الصناعي الحديث، وهو يميز بين المجتمع الاشتراكي، والمجتمع الرأسمالي. فالسلطة التي كان يمارسها أرباب العمل تميزت في الفترة الماضية عن سلطة الحكومة بشكل واضح، فقد ساد المرحلة الأولى من القرن الثامن عشر رأي بين الفلاسفة والمفكرين جعل من التعاقد أساسا للنظام

الاجتماعي، ويعد (جان جاك روسو) كما يعتقد (بيندكس) واحدا من ممثلي هذا الاتجاه، وقد تمثلت وجهة نظره بأن النظام الاجتماعي يقوم على الإرادة العامة التي تفترض أن الفرد يعمل للمجتمع ككل. ويستشهد (بيندكس) أيضا بأعمال (جورج ميد) الذي يرى أن الفرد إذا أراد امتلاك شيء ما بحيث تكون له السيطرة عليه، فإنه يفعل ذلك مفترضا أن كل شخص آخر له الحق في أن يمتلك مثل هذا الشيء، ويمارس السيطرة عليه. وبذلك يظهر الاعتراف المتبادل بين الجميع بالحقوق والواجبات مما يساعد على تحقيق مساواة فعلية بين المواطنين، خاصة بوصفهم مالكين للثروة (اتزيوني، ١٩٨٤، ٩٥).

غير أن الأمر لم يكن كذلك في مطلع القرن التاسع عشر، خاصة فيما يتعلق بالاحترام المتبادل بين أرباب العمل والعمال، ويستشهد (بيندكس) بتحليل (هيغل) لطبيعة العلاقة بين الأفراد عموما، وبين العمال وأرباب العمل بشكل خاص. وفي هذا السياق يؤكد (هيغل) على أن الناس يتوصلون إلى معرفة أنفسهم من خلال العملية التي يقبل فيها كل امرئ معرفة الآخرين لذواتهم، والتي تكون بدرجة مقبولة لديه، أي إحساس كل إنسان بذاته يعتمد على قبوله ماهية الآخرين، وعلى قبولهم لماهيته. وفي رأي (هيغل) ، كما يشير إلى ذلك (بيندكس)، أن هذا التبادل ناقص في العلاقة بين رب العمل والعامل. فرب العمل لا يتصرف تجاه نفسه كما يتصرف نحو عماله. والعامل يتصرف كما يناسب الظرف الذي يعيش فيه. لذلك جاءت العلاقة بين الجانبين غير متساوية (اتزيوني، ١٩٨٤، ٩٦).

وفي غضون القرن التاسع عشر أثرت دعوات المفكرين أمثال (هيغل) و(توكفيل) و(شتاين) وغيرهم، والمتعلقة بالمساواة في المجتمع الأوربي، وسببت تحولا في طبيعة العلاقة بين العمال وأرباب العمل، حتى أخذ العمال مواقع أفضل، وأصبحت مطالبهم بالاعتراف العام بوضعهم كمواطنين متساويين مع الآخرين.. وقد أدى التطبيق السياسي

لهذه الأمور في المراحل التالية إلى الاعتراف بالحقوق الاجتماعية الرئيسية التي تتجسد في الوقت الراهن في مؤسسات الرفاهية الاجتماعية التي تميز كثيرا الديمقراطيات الغربية.

ويعزو (بيندكس) هذا التغيير في الأيديولوجيا إلى عدد كبير من التطورات التي ترافق عملية الانتقال من مجتمع صناعي أولي إلى مجتمع صناعي ناضج. ولقد كان التركيب المتغير للتنظيمات الصناعية المظهر الوحيد لهذه التطورات (اتزيوني، ١٩٨٤،٩٩).

وقد أدى حل أزمة التطلعات التي ظهرت في بداية القرن التاسع عشر، وهي الأزمة التي تمثلت بين مختلف أوساط السكان وفئاتهم إلى دفع الإدارة الصناعية والسياسية إلى أن تقيم علاقاتها مع التابعين لهاعلى أساس أنهم لايتجاوبون معها في تحقيق التعاون. وكان ذلك بمثابة الأساس الموضوعي لأيديولوجية الإدارة في أوربا. أما في روسيا، قبل قيام الاتحاد السوفيتي فإن الإرث التاريخي لم يشجع الإدارة القيصرية القيام بمثل هذه العلاقات التعاونية. والسبب في ذلك أن نداءات أرباب العمل كانت تخاطب العمال من مواقع السلطة السياسية، وليس من مواقع الإدارة الصناعية المستقلة عن الحكومة، كما هو الحال في بعض الدول الأوربية، واستمر الحال في روسيا كذلك حتى ظهور التطور الصناعي في العقود الأخيرة التي سبقت الحرب العالمية الأولى (اتزيوني، ١٩٨٤،١٠١). ولم يختلف الأمر في إطار سلطة الحزب الواحد الذي تكون فيه الإدارة مطلقة في كل ما يتعلق بمصالحها وأهدافها المادية، وتصبح العلاقة بين السلطة السياسية الممثلة بالحزب وفئات العمال قائمة على إصدار الأوامر وتنفيذها، الأمر الذي جعل الأساس العقلاني للسلطة ضعيفاً، وبذلك أخذت آلية السلطة السياسية للحزب تحل محل النظام القديم، وتستند على معايير النشاط الحزبي والانتماء له (اتزيوني، ١٩٨٤،١٠٣).

وفي هذا السياق يلاحظ (ر.بيندكس) أن أخلاقيات العمل التي يعتمد عليها هذا النظام لا تقوم على الإرث التاريخي والاجتماعي الذي تشهده أوربا الغربية، بل هي

حصيلة حوافز مادية، وإشراف سياسي يسعى لمنع المراوغة ومحاولات التملص من الأسفل والأعلى أيضا (اتزيوني، ١٩٨٤،١٠٣). وعلى هذا تصبح الممارسات الحقيقية للأفراد غير خاضعة لمعايير الإيمان بالحقوق المتبادلة بين الأفراد، ولا لمعايير الاحترام المتبادل، إنما لاعتبارات سياسية بحتة، على خلاف ما هو الحال في الدول الغربية.

ب – سي رايت ميلز ومصادر القوة المجتمعية:

تختلف دراسة (سي رايت ميلز) لمفهوم الفعل الاجتماعي عن الدراسة التي وجدناها عند (رينهارد بيندكس). حيث درس (ميلز) فعل النخبة التي ميزها عن الطبقة الحاكمة، فجاء تحليله مرتبط بفعل شريحة اجتماعية وليس بفعل فرد محدد فإذا كان أما (بيندكس) قد ركز اهتمامه على علاقة الفعل بالأيديولوجيا بشكل رئيسي فإن (ميلز) ركز على أشكال الفعل الذي تمارسه النخبة في إطار المجتمع الحديث.

يربط (ميلز) بين أشكال الفعل الصادرة عن النخبة والمتمثلة بطبيعة القرارات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية التي تتخذها، وبين مصادر القوة المجتمعية السائدة في المجتمع الحديث، والتي أصبحت مختلفة نسبيا عما كانت عليه في السابق. وهو يتخذ من المجتمع الأمريكي المعاصر أنموذجا لتحليلاته.

يحدد (رايت ميلز) مصادر القوة في المجتمع الحديث في ثلاثة محاور أساسية هي: السلطة السياسية، والسلطة الاقتصادية، والسلطة العسكرية. ويميل إلى القول بأن اتحاد السلطات الثلاث، أو اتحاد العاملين في الميادين الثلاث الذين يطلق عليهم اسم النخبة، يساهم بتعزيز السيطرة الطبقية لفئة محددة من الناس بحكم وعي مصالحها. فيلاحظ (ميلز) أنه بفحص سطحي لتاريخ المجتمع يجد بأن سلطة صانع أي قرار مرتبطة بثلاث عناصر هي: التقنية، والقوة، والشدة. كما يلاحظ أنه إلى جانب تطور وسائل الضبط والسيطرة الطبقية ازدادت وبشكل واضح أيضا وسائل الاضطهاد، والاستغلال، والعنف، والتدمير. كما ازدادت وسائل الإنتاج وإعادة البناء، وتضخمت بشكل مطرد (اتزيوني،

١٩٨٤، ٢١٣).

ويشير (ميلز) إلى أن القوة المجتمعية في الولايات المتحدة الأمريكية مركزة في أيدي كل من الاقتصاديين والسياسيين، والعسكريين، وتشكل وحدة مركزية في إدارتها وقوة قراراتها. وقد استفادت من التطور التقني (التكنولوجي) على نطاق واسع لتعزيز قوتها ورفع مستوى فعاليتها. لقد كان الاقتصاد كما يقول (ميلز) مبعثرا، ومشتتا، ولكنه أصبح منظما وتسيطر عليه شركات عملاقة مرتبطة فيما بينها إداريا وسياسيا مما جعلها قادرة على صنع القرار الاقتصادي والسيطرة عليه. أما النظام السياسي فكان أيضا موزعا على مجموعة من الولايات المتحدة العديدة واللامركزية، بينما أصبح في الوقت الراهن مؤسسة تنفيذية أخذت لنفسها الكثير من السلطات، وأصبحت تتدخل في كل ما يخص مصالحها. وصورة النظام العسكري ليست أفضل حالا، ففي الماضي كان مؤسسة فاشلة هزيلة تعيش في جو من عدم الثقة، بينما هو الآن سمة أساسية من سمات سلطة الحكومة، ولدية من المتانة والكفاءة ما يجعله يحافظ على الهيمنة البيروقراطية ويحميها (اتزيوني، ١٩٨٤، ٢١٥).

وقد أدت عوامل متعددة إلى تشكيل نخبة السلطة في المجتمع الأمريكي خلال الحرب العالمية الثانية بغية التعامل مع ظروفها، وبغية التوصل إلى الاستقرار في فترة ما بعد الحرب، وأخذت الاتجاهات التي كانت تتسم بها السلطة منذ أمد طويل تتسارع، ونشأت اتجاهات جديدة ضمن المؤسسات السائدة، ومن هذه الاتجاهات (اتزيوني، ١٩٨٤، ٢١٨):

(١) تراجع السياسة وانحسارها بوصفها ميدانا للنقاش الجماهيري. فالولايات المتحدة كما يراها (ميلز) دولة ذات ديمقراطية سياسية شكلية أكثر منها ذات تركيب اجتماعي ديمقراطي. لقد أصبح الارتباط بين الأعمال التجارية والحكومية وثيقا وغدت رؤيتهما على أنهما عالمان مختلفان أمرا على غاية من الصعوبة. كما أن نمو

النشاطات التنفيذية في الدولة يعكس ارتفاع مستوى الاقتصاديين وأصحاب الشركات ورفعهم إلى مستوى المراقبين السياسيين، الأمر الذي أدى إلى إبعاد السياسيين البرلمانيين المحترفين ونقلهم إلى المستويات الوسطى من السلطة.

(٢) لقد أصبح قادة الحرب جزءا من السلطة، ومنفذين للسياسة. لأن التركيب الحربي في أمريكا هو الآن في معظمه تركيب سياسي، حيث أملى التهديد الدائم بالحرب على الرجال العسكريين والاقتصاديين والسياسيين ضرورة التلاحم لتأمين الاحتياجات، وتهيئة الرجال والمواد والمال والقوة. وأصبحت لغة الحرب تتحكم بمجمل الأعمال السياسية والاقتصادية مما دفع بالعسكريين إلى موقع بارز ضمن نخبة السلطة.

(٣) أما فيما يتعلق بالاقتصاد الذي أصبح حربيا دائما، فيلاحظ (ميلز) أن الرأسمالية الأمريكية أصبحت رأسمالية حربية، وأن العلاقة القائمة بين الشركات الصناعية الكبرى تقوم بشكلها الأساسي على توافق المصالح بين العسكريين وأصحاب الشركات بالدرجة الأولى. إلى جانب تضاؤل دور السياسيين الذين أصبحوا بمثابة مدراء للشركات بالحقيقة.

ويميز (ميلز) بين مفهوم نخبة السلطة الذي يستخدمه للدلالة على مجموعة الأشخاص الذين يملكون القرارات الاقتصادية والعسكرية والسياسية في المجتمع، وبين مفهوم الطبقة الحاكمة الذي تستخدمه الدراسات الماركسية، وذلك أن المفهوم الأخير(الطبقة الحاكمة) يحمل مضمونا اجتماعيا قوامه أن الطبقة الحاكمة هي طبقة اجتماعية تتحكم في القرارات الاقتصادية والسياسية والعسكرية في آن واحد. بينما لايعكس مفهوم نخبة السلطة الدلالة نفسها، كما أن دخول العسكريين والاقتصاديين في النخبة أضعف إلى حد كبير الدور الذي كانت تمارسه السلطة السياسية. وبذلك تتكون النخبة من ثلاثة عناصر، يقوم كل منها على جانب واحد من جوانب الفعاليات

المجتمعية، ولا تقوم وحدتها إلا بدافع مصالحها المشتركة. ويختلف الأمر بالنسبة إلى مفهوم الطبقة الحاكمة الذي لا يدل بالضرورة على تنوع العناصر المكونة له (اتزيوني، ١٩٨٤،٢٢٣).

وعلى هذا يستند (رايت ميلز) في تفسيره لفعل النخبة في المجال الاقتصادي أو السياسي أو العسكري على مفهوم المصلحة، التي لم يحدد شكلها بقدر كاف، بقدر ما وجد فيها تنوعاً واسعاً، فلم تكن ملكية وسائل الإنتاج، أو ملكية القرار السياسي، أو قيادة الحرب المصدر الوحيد للسلطة أو التحكم، إنما كانت جميعها كذلك ولكن بأشكال مختلفة.

ج – آلان تورين والممارسات الاجتماعية في المجتمع ما بعد الصناعي:

تعد دراسات (آلان تورين) واحدة من الدراسات الاجتماعية التي أعطت التطور التقني أهمية كبيرة في تحديد أنماط السلوك الاجتماعي ضمن المؤسسات التنظيمية، ويعد هذا التوجه امتدادا لنظريات التحديث التي حاولت أن تقيم صلة بين التطور التقني وخصائص المجتمعات الحديثة والمعاصرة. وتعد دراسات (ريمون آرون) و(الآن تورين) وغيرهم من ابرز دراسات علم الاجتماع المعاصر التي ربطت التغير الاجتماعي بالتطور الصناعي والتقني، وجاء هذا الربط أكثر وضوحا في دراسة الأشكال الجديدة للطبقات الاجتماعية عند (الآن تورين) الذي ينظر إلى الطبقات الاجتماعية في المجتمع ما بعد الصناعي على أساس التمييز بين الفنيين أصحاب القرارات وغير الفنيين الذين هم في عداد العمال العاديين.

يميز (الآن تورين) المجتمع المبرمج عن المجتمع الصناعي أو ما قبل الصناعي بأنه مجتمع لايقوم على مفهوم الاستغلال الذي يصف المجتمع الرأسمالي، إنما على مفهوم الاستلاب. وهو ينظر إلى المفهوم الاول على أنه علاقة اقتصادية بالدرجة الأولى، بينما يعد المفهوم الثاني بالنسبة إليه تعبيرا عن علاقة اجتماعية. وهو لايعني بالاستلاب إفراغ

الإنسان من إنسانيته نتيجة اتساع المدن الكبرى، والنشاط المتزايد لوسائل الإعلام الجماهيرية أو غير ذلك.. إنما يقصد بهذا المفهوم غياب ارتباط الفرد بالاتجاهات الاجتماعية والثقافية السائدة في مجتمعه الذي ينتمي إليه عدا الارتباط الذي تقره الطبقة القائدة. وبهذا المعنى يكون الاستلاب تقليصا للصراع الاجتماعي من خلال تأكيد المشاركة التابعة والمقيدة للأفراد. والمجتمع المبرمج كما يراه (تورين) هو مجتمع الاستلاب، لأنه يغري الأفراد ويدمجهم في بوتقته، ولا يؤدي إلى البؤس أو الحرمان. وعلى هذا يأخذ الصراع الاجتماعي شكلا آخر، فهو يقوم على التعارض بين أجهزة القرار الاقتصادي والسياسي من جهة والأجهزة الخاضعة للمشاركة المنقادة من جهة أخرى (تورين، ١٩٨٣، ١٢).

ويعود هذا التحول في شكل العلاقة من الاستغلال إلى الاستلاب إلى أن السيطرة الاجتماعية أخذت تتأكد من خلال ثلاثة أشكال أساسية هي (تورين، ١٩٨٣، ١٠):

(١) التكامل الاجتماعي: ويقصد به فرض جهاز الإنتاج سلوكيات تتفق مع أهدافه، ودفع الفاعلين الاجتماعيين للمشاركة في أجهزة التنظيم والتأثير التي تحيط بهم في مجال العمل والاستهلاك سواء بسواء.

(٢) المعالجة الثقافية ومركزية التوجيه: ذلك أن عوامل التنمية تتجاوز ميدان الإنتاج لتشمل التأثير على الحاجات والمواقف والعمل بالمقدار نفسه، وتخرج مسائل التربية والتنشئة من نطاق الأسرة وحتى من نطاق المدرسة لتصبح تحت تأثير مباشر لأجهزة البث والتوجيه المركزية.

(٣) مجتمع الأجهزة والتوجه نحو القوة والضبط : حيث تتحكم بمجتمع الأجهزة كما يرى (تورين) منظمات كبيرة ذات طابع سياسي واقتصادي بأن واحد، وهو يتوجه بفعل ذلك، أكثر من أي يوم مضى نحو القوة والرقابة السياسية المحرضة على سير عمله الداخلي، وعلى بيئته في الآن نفسه. ولاتعد أشكال السيطرة الاجتماعية

هذه برأي تورين مرحلة جديدة من السيطرة الرأسمالية، ذلك أنها تلاحظ في بادئ الأمر بأشكال خاصة في المجتمعات المسماة بالاشتراكية. ولايعني ذلك أنه لم تعد توجد أية فوارق بين المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات الاشتراكية، إنما المقصود أن هناك مظاهر لمشاكل مشتركة بين النظامين تدفع إلى استخدام تعابير جديدة لتوضيح الاختلافات القائمة بين المجتمعات المصنعة (تورين، ١١، ١٩٨٣).

ويولي (ألان تورين) أهمية كبيرة لمسألة المعرفة في مجال عوامل التنمية التي ينظر إليها على إنها نتاج لعوامل اجتماعية عديدة أكثر مما هي نتيجة لتراكم رأس المال، ومع أهمية هذا البعد بالنسبة إليه إلا أن المعرفة تشكل أيضا عنصرا أساسيا من عناصر التطوير، ويقصد بالمعرفة القدرة التي يمتلكها المجتمع على الإبداعية كما يقول، سواء أكان القصد من ذلك دور البحث العلمي والتقني، أو دور التأهيل المهني، أو القدرة على برمجة التغير، أو ضبط العلاقات القائمة بين عناصره، أو إدارة المنظمات (تورين، ٨، ١٩٨٣).

واستنادا إلى هذا التصور يعطي (تورين) للتكنوقراطيين مكانا متميزا في المجتمع الجديد، حيث تعود إليهم مسؤوليات إدارة المجتمع والمؤسسات التابعة بشكل عام، فهم مدفوعون إلى ذلك بحكم مواقعهم الوظيفية والمهنية، وليس بحكم مصالحهم الخاصة، كما هو الحال بالنسبة إلى الرأسماليين في مجتمعات القرن التاسع عشر، وفي هذا السياق لاتستطيع الطبقة المسيطرة الجديدة أن تقوم على أساس امتلاكها لمسؤولية الاستثمارالخاص، وأرباحه، إنما على أساس تماثلها مع الاستثمار الجماعي، وتضم الجماعات التي تقاوم من يطالب بزيادة استهلاكه أو يقاوم التغير في حياته الخاصة (تورين، ٥٥، ١٩٨٣).

ويتمكن أفراد الطبقة القائدة من التماثل مع المصلحة العامة، ويستطيعون أن يبينوا بشكل واضح أن نجاحهم يكمن في ارتفاع مستوى معيشة العامة، الأمر الذي يجعل سياسة استغلال المناصب مستحيلة، وعلى هذا يربط (تورين) بين مصالح الطبقة

المسيطرة، ومصلحة العامة من الناس، وهذا ما يدفعه إلى نفي إمكانية الحديث عن طبقة مسيطرة هذه الأيام كما كان الحال في السابق سواء بسواء. غير أنه يضع استثناء لهذه الحالة، يكمن في أن تبادر الفئة التي تملك الحكم الاقتصادي إلى استخدامه جزئيا على الأقل من أجل غايات لا توافق تلبية المطالب الاجتماعية (تورين، ١٩٨٣،٦٠). ويظهر التماثل بين الطبقة القائدة مع الاستثمار الجماعي على مستويات عديدة هي (تورين، ١٩٨٣،٦٠):

(١) على مستوى القرار السياسي حيث يتخذ غياب العقلانية الاقتصادية شكل سياسة القوة، أو شكل إخضاع السياسة الاجتماعية لمستلزمات الدفاع أو العلم أو التركيز الاقتصادي. ومثال ذلك أن تتوغل الجامعة أكثر فأكثر في الدراسات والبحوث التطبيقية، بحيث يصبح ذلك هدفها الاول، بينما يقل الاهتمام بالطلبة أو بخدمتهم. ففي مجال الطب، مثلا، يصبح الاهتمام بالمريض للكشف عن خصائص المرض وأسس علاجه بدرجة تزيد عن الاهتمام بواقع المريض نفسه الذي يعاني من الآلام والأوجاع. ويمكن تلمس ذلك في مجالات عديدة أخرى تتعدى إطار الجامعة والمشفى إلى ميادين مختلفة في الحياة الاجتماعية حيث يصبح الاهتمام بالمعرفة، وتوظيفها للتطوير أكبر من الاهتمام بالمشكلات التي تسبب القلق في كثير من الأحيان، غير أن ذلك لايعني مطلقا أن تزايد الاهتمام بالتطبيقات العلمية يسبب مزيدا من التناقضات الاجتماعية، إنما يشير إلى احتمال انقطاع الخدمات الاجتماعية عن تطوير التجهيزات العلمية. وعلى هذا ينشأ المستوى الاول من مستويات التناقض بين الطبقة المسيطرة باعتبارها موجهة من قبل التكنوقراطيين الذين يعملون على تطوير أجهزة المجتمع، وبين الطبقات التي تهدف إلى زيادة استهلاكها الشخصي الذي يأخذ بالتراجع نسبيا نتيجة ممارسة التكنوقراطيين لعملهم. ولايعيش التكنوقراطيين أنفسهم في البذخ، وإن

كانت مواقعهم تحقق لهم مكاسب كبيرة، لأن صورة الثري لم تعد تقترن في المجتمع الحديث بالقادة بقدر ما ترتبط بالنجوم، أي بالأعلام البارزة، وهم بوصفهم قادة في المواقع التي يشغلونها يسخرون من الاستهلاك الاستعراضي، فعقائدهم مرتبطة بخدمة الدولة والحرب والحاكم والاقتصاد، وكل ما من شأنه تعزيز سيطرة المجتمع على ذاته. وفي هذا الإطار يقف كل من يطالب برفع مستوى الاستهلاك الشخصي ليعارض طبقة التكنوقراطيين، ومن هؤلاء تظهر طبقة الرأسمالية التجارية، وطبقة العمال الذين يعملون بأجر ويخضعون في سوق العمل لسلطة ذوي رأس المال. إضافة إلى مجموعات أخرى تعيش في المناطق السكنية التي لا تتوافر فيها الشروط الاجتماعية الأكثر اكتمالا. وغير ذلك من الفئات التي يلحقها بعض الآثار السلبية نتيجة تزايد الاهتمام بالمصالح العامة.

(٢) على مستوى التنظيم الاقتصادي : إن التنظيمات الاقتصادية السابقة تقوم في جوهرها على البيروقراطية، حيث يستطيع التنظيم أن يحقق أهدافه بالاعتماد على قواعد ونظم بيروقراطية تحدد الاختصاصات وتوزع الأعمال على أسس عقلانية، ويأخذ كل عضو من أعضاء التنظيم مكانته وصلاحياته بالاستناد إلى موقعه في التنظيم البيروقراطي. غير أن المسألة في التنظيم المعاصر تأخذ شكلا جديدا، فإلى جانب البيروقراطيين هناك أيضا فئة الفنيين التي أخذت تنمو وتزدهر على أثر نمو مهامها وأعمالها داخل التنظيم المعاصر، والى جانبهم أيضا كبار المستخدمين، والرسامين، والمساعدين التقنيين. ويأخذ هؤلاء موقع الصدارة في مقاومة البيروقراطية، ويأخذون أدوارهم تبعا للمواقع التي يحتلونها، وينظرون إلى البيروقراطية وكأنها نظام يعيق التقدم العلمي والتقني بإجراءات روتينية لامعنى لها في كثير من الأحيان. غير أن التقنيين لايقومون مقام العمال المحترفين على رأس نضال الطبقات، كما هو الحال في المجتمع الرأسمالي لأن العمل الذي يقوم به التقنيون هو

أكثر ما يكون المطالبة بتحسين تقنيات العمل داخل التنظيمات ذاتها، والاحتجاج ضد البيروقراطية، وكذلك الدفاع عن سوّية المهنة.

(٣) على مستوى التنفيذ التقني المباشر: يظهر نوع جديد من أنواع الاختلاف والتناقض، حيث يهتم المهندسون والعاملون في المخابر والمكاتب الدراسية بتطوير التقنيات بصورة مستمرة، الأمر الذي يستدعي نفقات جديدة لا تتوقف عند حد معين، ولايمكن التنبؤ بالمستوى الذي يقف عنده هذا التطور. غير أن السعي المستمر للتقنيين، وأنصار التطور التقني يقترن مع عجز النزعة التقنية عن فهم جملة المشكلات التي يطرحها التنظيم، إذ يستدعي تطور التقنيات تطور المؤهلات بصورة دائمة. وكل تطور يحدث في الإنتاج وتقنياته يساعد على تشكيل فئة من العمال لا تستطيع ممارسة العمل على الآلات الجديدة، بحكم كونها تنتمي إلى جيل سابق يتناسب تأهيله مع الآلات الأسبق، الأمر الذي يهدد حياتهم في الغالب بفترات بطالة مفاجئة أو انهيارات مباغتة. وبذلك يشكل العمال القدامى ذوو المؤهلات السابقة، وكذلك الشغيلة المتقدمون في السن، والمتقاعدون، وغيرهم من بروليتاريا جديدة يرفضها التقدم، قوى معارضة للتقدم التقني في وسائل الإنتاج لأن في ذلك تهديدا مباشرا لمصالحهم وللنظم المهنية التي يعتزون بها.

ويرى (تورين) أن النزاعات المشار إليها هي نزاعات متماثلة في طبيعتها، وهي تقوم بشكل أساسي بين قادة مدفوعين باستمرار بإرادة تعزيز الإنتاج، والتوافق مع متطلبات القوة والتسليح، وتطوير الاقتصاد.. وبين أفراد آخرين يشكلون جماعات تسعى إلى الحفاظ على معنى حياتهم الشخصية أكثر مما يدافعون عن أجورهم، وأكثر ما يبحثون عنه الطمأنينة والاستقرار في مجتمع يقوم على التغير السريع (تورين، ١٩٨٣،٧٤).

ولايقوم هذا التباين بين الطبقتين المتعارضتين على أساس الثروة أو ملكية وسائل الإنتاج، لأن أكثر الفاعلين من الطبقتين يتماثلون في مواقعهم من مسألة الملكية والثراء

المادي. غير أن الفارق يكمن في أن الطبقات المسيطرة تتشكل من الذين يديرون المعرفة ويملكون المعلومات ويتحدثون باسم المجموع، وعلى أساس ذلك يسيطر على المجتمع الحديث نموذج من التناقضات قوامه الاختلاف بين حاجات المنظومة الاجتماعية من جهة، وحاجات الأفراد من جهة أخرى. ولا يتأسس التقدم الاقتصادي في حقيقة الأمر على كمية العمل ورأس المال فحسب، إنما على قدرة التجديد، وقبول التغيرات واستخدام كل طاقة للتشغيل أيضا (تورين، ١٩٨٣، ٧٦).

ويصنف (الآن تورين) الصراعات المشار إليها في ثلاث زمر أساسية حيث تتخذ الطبقات الاجتماعية مكانها على مستوى منظومة الحكم، وتجد زمر المصالح مكانها في مستوى المنظمات أو الجماعات. أما على مستوى تنفيذ التقنيات فتظهر جماعات الضغط. واستنادا إلى هذا التصور يرى (الآن تورين) أنه بالإمكان استبدال الطبقة العاملة باتحاد زمر المصالح، بينما تستطيع مجموعات الدفاع المحلي أو الإقليمي أن تكتسب أبعاد طبقية (تورين، ١٩٨٣،٨٢). وبذلك يأخذ التناقض بين الجماعات الإنسانية شكلا جديدا في إطار المجتمع ما بعد الصناعي يختلف في طبيعته والأسس التي يقوم عليها عن الشكل الذي كان معروفا من قبل، وذلك بفضل التطور التقني الذي أصبح يشكل محور الحياة الاجتماعية المعاصرة. وفي هذا السياق يصبح للفعل الاجتماعي مقومات اجتماعية مختلفة، ويرتبط موقع الفرد بالمكان الذي يشغله في المجتمع المعاصر.

إن الفعل الاجتماعي وفق هذا التصور لا يرتبط بالخصائص الذاتية للأفراد بقدر ما يتعلق بالظروف الخارجية بالنسبة إليهم، بحكم المواقع المهنية والطبقية التي يشغلونها في المجتمع ما بعد الصناعي. لقد فرضت عملية التطور التقني برأي (تورين) هذه التغيرات بصورة عامة، الأمر الذي يعطي للإنسان مكانة تابعة. ويبرز ذلك جليا في تأكيده على مفهوم الاستلاب الذي يعيشه الإنسان في المجتمع ما بعد الصناعي. ويحافظ (الآن تورين) بذلك على المسار العام الذي اتخذته الدراسات الاجتماعية المتمثلة بالتأكيد على دور

الكلية الاجتماعية في مسار التطور الاقتصادي والاجتماعي بصرف النظر عن واقع خصوصيات الأفراد وصفاتهم الأساسية في كل مرحلة من مراحل التطور، أو في كل وضع تاريخي واجتماعي محدد.

د- الدراسات الماركسية المعاصرة ومفهوم الممارسة:

لم تختلف الأطر النظرية للدراسات الماركسية المعاصرة عن الأطر المعتمدة في المادية التاريخية، حيث بُنيت هذه الدراسات على التصور الماركسي للمجتمع الإنساني ومراحل تطوره، فظهر التأكيد على البعد الطبقي للفعل في إطار طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد، وبرز مفهوم الممارسة ليأخذ مكانا أفضل من حيث الاهتمام على إثر مجموعة واسعة من التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم المعاصر.

وفي هذا السياق يستخدم (أنطونيو غرامشي) مفهوم الممارسة للدلالة على ما يسميه وحدة النظرية والتطبيق العملي لها، ففي إطار دراسته للمجتمع الإيطالي والعوامل التي ساعدت على تطويره اعتمد مقولات المادية التاريخية، وحلل من خلالها تفصيلات عديدة تتعلق بذلك التطور، ودعا إلى ضرورة إعادة بناء تصور جديد لمفهوم الممارسة الثقافية الإيطالية، والى اختبار الصيغ المناسبة التي تمكن من تحسين هذه الثقافة ونشرها بين الأوساط المختلفة، ونظر إلى ذلك على أنه وظيفة أساسية من وظائف الحزب الشيوعي الإيطالي الذي يعد بنظره بوتقة دمج النظرية بالتطبيق (Gardi,1974, 5517). وهو بذلك يدعو إلى ممارسة طبقية تجسد فعل الطبقة للتأثير على مجمل الأبنية المختلفة في المجتمع الإيطالي.

ومنذ فترة قصيرة، وقبيل انهيار الاتحاد السوفيتي، يؤكد (م. غورباتشوف) على أن الممارسة هي أساس الوعي، ومعيار الحقيقة، ويجدد القول بأن الارتباط بينهما هو جدلي، ومن غير الممكن عزل ما هو نظري عما هو عملي (Oizerman,1989,82). وفي التقرير السياسي المقدم للمؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي يشير (غورباتشوف)

إلى أن نقطة البداية في كل عمل يقوم به الحزب هي أن الوفاء للماركسية اللينينية يكمن في تطويرها من خلال التجارب المتراكمة. وأن الحزب الشيوعي كان بحاجة إلى تحليل عميق، ودراسات موسعة، وتقديرات اقتصادية واجتماعية مثبتة بالوقائع العديدة المطروحة أمام الحزب آنذاك.

إن قوام الفعل وفق هذا التصور هو الممارسة التي تعني وحدة العلاقة بين ما هو نظري، وما هو عملي. ويعد هذا الفهم متطورا نسبيا عن الفهم الذي لمسناه بالنسبة لماركس الذي أكد على فعل الطبقة الاجتماعية، وجاء ذلك بحكم تطور ظروف الواقع التي أخذت أشكالا مختلفة عما كانت عليه في القرن التاسع عشر. فاستلام الحزب الشيوعي للسلطة السياسية والتصدي للمشكلات والقضايا الاجتماعية المتنوعة يفرض محاولات مستمرة لإغناء النظرية بما يلبي حاجات الواقع وتبدلاته. وفي ذلك تكمن أهمية الإسهامات التي قدمها (لينين) لتطوير الماركسية، ولجعلها أكثر تطابقا مع حاجات السلطة السياسية التي تستنير بها. ويعود هذا التصور لمفهوم الممارسة على أنها وحدة النظرية والتطبيق العملي لها إلى (لينين) بالدرجة الأولى الذي سبق وأشار إلى أنه من الصعوبة بمكان أن يكون الإنسان قائدا فكريا دون أن يكون هناك عملا نظريا يقتدي به. كما أنه من الصعوبة أن يكون هناك عملا نظريا دون توجيهه وفق متطلبات المرحلة (Gorbatchev,1986,108).

وفي دراسة معاصرة يحاول (بافيل سيمونوف) بيان محددات الفعل الاجتماعي من خلال دراسة تحليلية بالرجوع إلى المقولات الماركسية الأساسية، وقد اتصف بالتحرر النسبي من وحدة التحليل التي تعتمد مفهوم الطبقة الاجتماعية ليستخدم وحدة تحليل تتمثل بشخصية الفرد على غرار الدراسات الغربية المعاصرة، وكأنه يريد بذلك أن يعالج بعض الموضوعات التي عالجها علماء الاجتماع في الغرب، ولكن من منظور ماركسي. ويظهر اعتماده للفرد كوحدة تحليل في مناقشته للنظريات السابقة التي حاولت دراسة

الفعل، فهو يستخدم مفاهيم مثل السلوك الإنساني، وحرية الإرادة والمسؤلية الشخصية ليدلل في كثير من الأحيان على ما يريده من مفهوم الفعل (Simonov,1989,23). ويعد هذا الاستخدام نقطة تحول أساسية في الدراسات الماركسية آنذاك لأنها لم تكن تضع الفرد محورا للتحليل في المراحل السابقة.

يرى (سيمونوف) أن البداية العملية الحقيقية لفهم السلوك الإنساني كانت على يد (كارل ماركس) و(فريدريك انجلز) الذين كشفا عن الدور الذي يلعبه نمو الحاجات بوصفه عاملا أساسيا محددا للأفعال، فالحاجات تشكل المصدر الاول المحرض لنشاطات الإنسان. ويرى أن كل المفاهيم الأخرى المستخدمة في الكشف عن سلوك الإنسان مثل الاتجاهات والقيم والمصالح والمحرضات.. وغيرها هي نتاج للحاجات الأساسية ومرتبطة بها، ويكفي فقط ألا ننسى الكثرة الغنية وغير المحددة، والمتنوعة لهذه الحاجات التي لا تتناقص مع الغذاء والكساء والسكن، ولا مع ديمومة الإنتاج.

وفي معرض نقده للنظريات السابقة يشير (سيمونوف) إلى أن بحث الإنسان عن تأمين حاجاته الأساسية لا يرتبط بنوعية هذه الحاجات أو بإدراكه لها، وأن إرادة المرء لا تؤدي دورا ذا أهمية في ظهور حاجته إلى المأكل والملبس. إنما الأمر على خلاف ذلك. فالحاجة تتولد بحكم قانونها، غير أن إرادتنا ورغباتنا تتبع تلك الحاجات لتعمل بعد ذلك على تنظيم الوسائل التي تمكننا من تحقيقها. إن الإحساس بالمسؤلية والشعور الخاص بالحرية، وغير ذلك هو في حقيقة الأمر صحيح بالنسبة إلى وعي الفرد الذاتي. غير أن الأمرعلى خلاف ذلك من الناحية الموضوعية لأن الإنسان من وجهة نظر المراقبين الآخرين المحيطين به يتأثر بظروفه الاجتماعية عموما (Simonov,1989,23)، مما يجعل إمكانية الاعتماد على مفاهيم الحرية الذاتية والمسؤلية الشخصية في تفسير الفعل أمرا مشكوكا به بالنسبة إلى (سيمونوف). وعلى هذا يصبح الفعل مرتبطا بشروط نمو الحاجات الاجتماعية، وليس بالسمات الشخصية أو الذاتية للفاعلين.

الباب الثاني
علم الاجتماع ودراسة الأداء التنظيمي لمؤسسات الدولة

الفصل الأول
الأداء التنظيمي لمؤسسات الدولة

يرتبط الأداء التنظيمي لمؤسسات الدولة في المجتمع الحديث بقوة التنظيم الإداري لفعالياتها المختلفة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ذلك أن بنية التنظيم تعد العنصر الأساسي بالنسبة إلى الدولة، ويصعب تصور قيامها بمعزل عن المؤسسات التي تسعى الدولة من خلالها لإنجاز الوظائف المنوطة بها، والتي تكسبها الشرعية بين مواطنيها الذين يربطهم بها الشعور بالانتماء لها، والاعتزاز بقوتها.

فمؤسسات الدولة لا توجد في الوقع على نحو مجرد إلا من خلال تنظيماتها التي تعمل على استقطاب مواطنيها من جهة، وتوفير حاجاتهم الأساسية من جهة أخرى. مما يجعل المؤسسة في موقع الفاعلية التي تنطوي على خصائص متناقضة في الآن ذاته. فهي من جهة تتمتع بسلطة مستمدة من الدولة تستطيع من خلالها استقطاب الأفراد والسيطرة عليهم وفرض العقوبات بحق المقصرين منهم أحياناً، وبحق الخارجين عن الدولة أحياناً أخرى، في الوقت الذي تحتاج فيه هذه المؤسسات إلى هؤلاء الأفراد، وإلى الجهود التي يملكونها لضمان أدائها الأفضل.

وبالقدر الذي ترتبط فيه الدولة بمؤسساتها، ويصعب تصور وجودها بدون هذه المؤسسات، فإن الأفراد يرتبطون أيضاً بمؤسساتهم الاجتماعية والثقافية والحضارية، ويصعب، بل من المستحيل، وجود الأفراد بمعزل عن المؤسسات التي تحتضنهم ويمارسون أفعالهم من خلالها، وبالقدر الذي يلاحظ فيه أن الدولة مفهوم مجرد لا يمكن تلمسه في الواقع إلا من خلال المؤسسات المكونة لها، كذلك الفرد أيضاً، هو مفهوم مجرد لا يمكن

تلمس وجوده بمعزل عن المؤسسات الاجتماعية التي تحتضنه وترعاه، فلا يوجد على الإطلاق فرد مجرد عن الجنس، والنوع، والانتماء.

غير أن المؤسسات التي تحتضن الفرد منذ ولادته، وتصل به حتى كمال بلوغه ليست هي المؤسسات التي تجسد الدولة في وجودها الواقعي، فضلاً على أن المؤسسات الحاضنة للفرد تأتي في كثير من الأحيان على درجة كبيرة من التنوع الذي قد يجعل منها متناقضة بين بعضها بعضاً من جهة، وبينها وبين المؤسسات التي تجسد وجود الدولة من جهة أخرى.

وبرغم أن هذه الصورة تختلف في حدتها وأشكالها بين المجتمعات باختلاف تجاربها الثقافية والحضارية، وباختلاف الظروف التي رافقت نشوء الدول فيها فإن العمل المنوط بمؤسسات الدولة ليس يسيراً، وغالباً ما ترافقه صعوبات وتحديات قاسية تستمد قوتها من سعة الفروق بين طبيعة مؤسسات الدولة، وطبيعة المؤسسات غير الرسمية، فإذا بلغت هذه الفروق حد التناقض تزداد سلطة الدولة وسيطرتها، وقد تندفع إلى ممارسة العنف في الوقت الذي يتناقص فيه أداؤها، وتضعف فعاليتها، وتتلاشى شرعيتها بالنسبة إلى الأفراد المكونين لها. فيتغلب شكل الدولة على مضمونها.

وفي ضوء هذا التصور يصعب تحليل بنية الدولة بمعزل عن مكوناتها المؤسسية، ويصعب تحليل هذه المكونات بمعزل عن الأفراد الذين يشكلون الأساس فيها، كما تصعب إمكانية النظر إلى الفرد بمعزل عن المؤسسات التي أنتجته، والحاضنة له منذ ولادته، ومن ذلك فالمجتمع ليس مجرد تجمع تراكمي لمكوناته، والدولة ليست مجرد سلطة تمتلك القدرة على اتخاذ القرار ووضع الخطط وإصدار الأوامر وتعمل على توجيه الرأي العام.

وفي ذلك تكمن أهمية البحث في الأداء التنظيمي لمؤسسات الدولة في المجتمع العربي الراهن، وهي تحظى باهتمام الباحثين والمفكرين في العلوم الاجتماعية، وباهتمام

الاقتصاديين والسياسيين بالنظر إلى حجم الوظائف المجتمعية المنوطة بها في الظروف الراهنة. ويسهم الباحثون والاقتصاديون على اختلاف مشاربهم في تقديم تصورات مختلفة لما ينبغي أن تكون عليه بنية هذه المؤسسات في المرحلة القادمة.

وتزداد أهمية المسألة التنظيمية والإدارية بالنسبة إلى مؤسسات الدولة مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي يشهدها العالم المعاصر، وتشهدها اقتصاديات الدول عامة، ودول العالم الثالث بشكل خاص، فغدت التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تجابه الدولة أكبر حجماً مما كانت عليه في الماضي، وأكثر خطورة لما يترتب عليها من نتائج تمس بنية المجتمعات المحلية وأبعاد التنظيمات الاجتماعية فيها.

أولاً– تحديد موضوع الدراسة:

تجمع الدراسات العربية المعاصرة على مسألتين أساسيتين، تكمن الأولى في التأكيد على ضخامة التحديات المجتمعية التي تهدد بنية المجتمع العربي على مختلف الأصعدة والمستويات، وتظهر المسألة الثانية في التأكيد على عجز مؤسسات الدولة، الإدارية منها والإنتاجية والخدمية وضعفها أمام هذه التحديات، وعدم قدرتها على استثمار طاقاتها الفعلية والإمكانات المتاحة أمامها، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من الفشل بسبب ارتفاع الأعباء الملقاة على عاتقها، وخاصة بعد عمليات التواصل المستمرة مع التطورات التقانية التي يشهدها العالم المعاصر، ومع تواصلها مع المؤسسات التي تستهدف بنية المجتمع وتنظيماته على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتربوية.

ففي المجال السياسي، حيث يظهر الضعف في مؤسسات الدولة وتنظيماتها يجد الحبيب الجنحاني أن هذه المؤسسات قد انهارت تماماً في كثير من البلدان لتصبح مجرد نظم مهمتها الأساسية حراسة جماعات المصالح (التي تحللت من قيم الجماعة، والمواطنية وما شابهها) حتى أصبح الحديث عن الدولة حديث عن شبكات المافيا المتصارعة، والتي

تستحوذ على مقدرات واسعة، وتتصف بأنها ذات تأثير قوي في القرار السياسي، كما أصبح الحديث عن المجتمع يعني الحديث عن هذه الجماعات أو تلك، (الجنحاني، ١٩٩٩، ٢٠). دون الاهتمام بالقضايا الاجتماعية الأساسية التي تعد من أهم المسؤوليات المنوطة بالدولة الحديثة.

كما يظهر الضعف في أداءِ المؤسسات الاقتصادية في عدم قدرتها على الاستجابة العملية لتحديات العولمة، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تجابهها في معظم الدول، وخاصة النامية منها، وفي هذا المجال يجد الدكتور عبد الخالق عبد الله أن العولمة في الوقت الراهن جعلت من النظم الاقتصادية المختلفة متقاربة فيما بينها، ومتداخلة ومؤثرة في بعضها بعضاً، ولم تعد هناك حدود وفواصل بينها، وأصبح النظام الاقتصادي العالمي نظاماًً واحداً تحكمه أسس عالمية مشتركة.. أما الأسواق التجارية والمالية العالمية فإنها، وكما يقول مالكولم واتز لم تعد موحدة فحسب، بل هي خارجة عن تحكم كل دول العالم بما في ذلك أكبرها وأكثرها غنى (عبد الله، ١٩٩٩، ١٦٧).

وتسهم النتائج المترتبة على انتشار ظاهرة العولمة في تحويل العالم، كما يذهب إلى ذلك الدكتور عبد الله، إلى عالم يهتم بالاقتصاد أكثر من اهتمامه بأي شيء آخر، بما في ذلك الأخلاق والقيم الإنسانية التي تتراجع تدريجياً، وتستبدل العلاقات السلعية والربحية النفعية، وتحويل الأفراد إلى مجرد مستهلكين للسلع والخدمات التي تروج على النطاق العالمي (عبد الله، ١٩٩٩، ١٦٧). ويدل ذلك على أن التحديات التي تجابه المؤسسات الوطنية في المجال الاقتصادي تقتضي العمل على تحليل كفاءة هذه المؤسسات والعمل على تطوير أدائها بالشكل الذي تصبح فيه على مستوى التحديات التي تجابهها.

أما تدني الأداء التنظيمي للمؤسسات الاجتماعية فيظهر مع الارتفاع الملحوظ في حدة المشكلات الاجتماعية، حيث يلاحظ أن السنوات الأخيرة، كما يرى حسنين توفيق إبراهيم تشهد تزايداً ملحوظاً في حدة المشكلات العابرة، وخاصة فيما يتعلق

بالمخدرات وجرائم غسيل الأموال، والهجرة غير المشروعة والتطرف والعنف والإرهاب الدولي وتلوث البيئة والأمراض الفتاكة وغيرها.. وبالنظر إلى أن عصابات إجرامية كبيرة وشبكات مافيا منظمة وواسعة الانتشار تقف وراء هذه المشكلات وتستخدم منجزات التكنولوجية المتطورة فإن الحكومات في معظم الدول وبالأخص في دول العالم الثالث أصبحت مهددة بضعف الهيمنة، وعرضة للخطر من قبل هذه العصابات التي تعمل على تخريب أجهزة الدولة وإفسادها (إبراهيم، ١٩٩٩، ١٩٢).

ومن الطبيعي إن النجاح الذي تحققه العصابات وشبكات المافيا في معظم الدول، وبالأخص في الدول النامية يدل على ضعف الأداء المؤسسي للإدارات العامة والمؤسسات الحكومية والاجتماعية التي تأخذ على عاتقها محاربة هذه الظواهر المخلة بالأمن الاجتماعي، وتهدد حياة الأفراد، والمواطنين على اختلاف شرائحهم.

وفي المجال التربوي يلاحظ ضعف الأداء التنظيمي أيضاً في عدم قدرة مؤسساته على تهيئة الإنسان العربي لمجابهة مشكلات العصر وتحدياته، وفي هذا السياق يحاول الأستاذ أحمد إبراهيم اليوسف، معرفة أسباب الفشل في المشروع التربوي العربي، ويتساءل لماذا فشل المشروع التربوي العربي بالارتقاء عقلياً ونفسياً واجتماعياً وثقافياً بالإنسان العربي؟ وهو المشروع الذي عُوِّل عليه كثيراً في تحرير المجتمع من ربق التخلف الذي يطبق على أنفاسه ويطبق عليه الخناق شيئاً فشيئاً. (اليوسف، ٢٠٠٠، ٧).

ويجد إبراهيم اليوسف أن فشل النظام التربوي يعود إلى سببين رئيسيين، أولهما المفهوم القاصر للتنمية، حيث اعتمدت الدول العربية المفهوم التنموي الاستيرادي، الذي يساعد الغرب على عولمة نمطه في التنمية بوصفه قد حقق نتائج مهمة على المستويات المختلفة في مجتمعاته، غير أن هذا الأسلوب يؤدي باستمرار إلى دخول الدول النامية في تبعية الحلقة المفرغة. أما السبب الثاني فيكمن في الانفصال الحاد بين التنمية والتربية، حيث يجري تطويع النظام التربوي من قبل التخلف حتى أصبح جزءاً أساسياً من بنيته،

يدعمه ويعززه، الأمر الذي جعل التربية تقف موقفاً مناهضاً للتنمية وعملياتها الأساسية (اليوسف، ٢٠٠٠، ٤١).

وفي المجال الثقافي يرى أحمد مجدي حجازي أن الإنسان العربي المعاصر يعيش عالمين متناقضين في آن واحد، ذلك أنه يحمل في شخصيته ثقافتين متباعدتين يصعب التقريب بينهما، الأولى تراثية مفعمة بالمواطنة الأصيلة، وأخرى عولمية تقريبية تسلبه الأولى، وتدفعه إلى عصرنة فردية كوكبية مصطنعة. فيقف الإنسان العربي بين هذين العالمين عاجزاً عن الوصل بين ماضيه التراثي، وحاضره المغترب عنه، .. فلا يجد مخرجاً من هذا التناقض إلا أن ينكص إلى ماضيه ويتباكى عليه في الوقت الذي يسعى فيه إلى العصرنة المظهرية المصطنعة، فيصبح ممسوح الشخصية، فاقد الهوية، غير قادر على التكيف مع الواقع أو التعايش الحر مع الآخر من أجل إعادة إنتاج الذات (الحجازي، ١٩٩٩، ١٢٣) وفي ذلك دلالة على الضعف الملموس في الأداء التنظيمي للمؤسسات الثقافية بشكل عام وللمؤسسات المنتجة للثقافة بشكل خاص.

وفي سياق معالجته للمسائل الثقافية العربية في عصر العولمة يلخص الدكتور حسام الخطيب أبرز مظاهر المشكلة في نقاط عديدة من أهمها(الخطيب، ١٩٩٩، ٢٤٥):

(١) انبتات الثقافة العربية عن حركة الزمن، وتجمدها وعجزها عن مجاراة روح العصر.

(٢) معاناة الثقافة العربية من الدونية من ناحية تبعيتها للثقافة الغربية، ومن ناحية استصغار ذاتها أمام هالة التراث الماضي، ومن حيث عجزها عن تحديد علاقتها بالطرفين.

(٣) غياب الإبداع بمختلف أشكاله في الثقافة العربية.

(٤) عقم الرسالة التي تؤديها الجامعات العربية.

ويدل ذلك على أن مؤسسات الدولة وتنظيماتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية أصبحت عاجزة عن مسايرة التقدم المشهود في العالم المعاصر،

وباتت منفصلة عن الأفراد الذين يكونونها، ويشكلون العنصر الأكثر أهمية في بنيانها. فإذا انفصلت تنظيماتهم غير الرسمية عن تنظيمات الدولة ومؤسساتها، أصبحوا عبئاً عليها، وثقلاً لا تستطيع حمله، في الوقت الذي يزداد عجزها عن أداء وظائفها بمقدار ما تزداد أيضاً مظاهر سلطتها، وهيمنتها.

ثانياً – الدراسات السابقة والأداء التنظيمي لمؤسسات الدولة:

يولي الباحثون في العلوم الاجتماعية عامة والعاملون في السياسة وعلم الاجتماع السياسي خاصة اهتمامهم بقضايا الدولة، والتنظيم الإداري لمؤسساتها ومستوى الأداء التنظيمي لهذه المؤسسات. وبرغم تنوع هذه الدراسات واتساعها يمكن الإشارة إلى نماذج أساسية منها تنطوي على أنماط من التحليل الاجتماعي لأداء الدولة وأداء مؤسساتها. ومن ذلك على سبيل المثال ما كتبه إبراهيم شحاتة عن الإصلاح الإداري في البلدان العربية، و نيفين مسعد عن مفهوم القيادة كمتغير في العملية السياسية، و أحمد الوافي عن السلطة القبلية في المجتمع الموريتاني.

أ– إبراهيم شحاتة والإصلاح الإداري في البلدان العربية:

يأخذ إبراهيم شحاتة بضرورة الربط بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح الإداري، ذلك بأن عملية التنمية عملية متكاملة وهي كل لايتجزأ، وأن كل زيادة في الدخل الذي تحققه الدولة لا يمكن النظر إليه على أنه تنمية حقيقية ما لم ينعكس على الأوضاع المؤسسية التي تعاني منها البلاد.

يجد شحاتة أن البلدان النامية تشهد منذ عقد الثمانينات أزمات اقتصادية كبيرة بسبب ظروف اقتصادية بالغة الصعوبة مما دفع العدد الكبير منها إلى اعتماد سياسات إصلاح اقتصادية شاملة لمعالجة المشكلات الكلية للاقتصاد في الدولة، تقوم على تخفيض النفقات العامة للدولة وزيادة دخلها، وفتح مجال المنافسة الداخلية والخارجية في الإنتاج والخدمات والسماح بأسعار تعكس القيمة الاقتصادية، وإجراءات أخرى تستهدف

تحسين أداء الحكومة في تقديم خدمات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية وتطوير المؤسسات التي يحتاجها السوق وخاصة القطاع المصرفي المالي.

ويرى شحاته أن الدول التي أخذت بتطبيق هذه السياسات دون تراجع استطاعت أن تحقق معدلات نمو أفضل بعد سنوات قليلة، وخاصة تلك التي تتمتع بمستويات دخل عالية، أما الدول التي تراجعت عن هذه السياسات سرعان ما تراجعت معدلات النمو فيها بشكل ملحوظ، ويجد شحاته أن دولاً مثل كوريا وأندونسيا وتايلاند استطاعت أن تحقق نتائج سريعة، أما المكسيك فقد استغرقت استجابة الاستثمارت الخاصة للوضع الجديد قرابة ست سنوات. ومقابل ذلك لم يحدث تطور ملحوظ في دولة مثل بوليفيا وساحل العاج وغيرها بسبب تراجعها عن سياسات الإصلاح الاقتصادي الشامل.

غير أن المشكلة في الوطن العربي أكثر تعقيداً كما يقول شحاته، ذلك أن الدول العربية تعاني من مشكلات أكثر حدة، ومن ذلك ارتفاع معدلات النمو السكاني، وارتفاع مستوى الإنفاق العسكري، وانتشار البطالة وغيرها، ومع ذلك فإن هذه المشكلات لا تجعل برامج الإصلاح الاقتصادي عصية على التنفيذ، فليس أمام الدول العربية سوى التخلص من هذه المشاكل بتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، من خلال خلق مناخ استثماري أفضل تستجيب فيه الاستثمارات لأوضاع اقتصادية جديدة يطمئن فيها المستثمرون أن أرباحهم لن تتلاشى بسبب التضخم الناتج عن غياب التوازنات الاقتصادية.ووفق نظام للأسعار والأجور لعكس القيمة الحقيقية للسلع والخدمات، ودون مخاطر غير تجارية كبيرة، أي في ظل أوضاع تسمح بالتوسع في فرص الاستثمار، ونظم قانونية تحمي الملكية وتكفل احترم العقود، وأنظمة حكومية وإدارية تتمتع بحد أدنى من الاستقرار والكفاءة، ومن هنا تأتي أهمية الإصلاح الإداري كعنصر مهم في عملية الإصلاح الاقتصادي نفسها.

وفي هذا السياق يقدم شحاته شرحاً لمجموعة من مشكلات الجهاز الإداري في الدول العربية، والتي تصعب معالجتها وهي منعزلة عن الإصلاح الاقتصادي الأشمل، وذلك على مستوى السياسات المتعلقة بالعمل الإداري، وعلى مستوى كفاءة المؤسسات، وعلى مستوى البرامج المعتمدة المتعلقة بنظم التدريب والمتابعة والمراقبة وغيرها.

يلاحظ الباحث أن كل الأجهزة الحكومية في الوطن العربي تعاني مع العمالة الفائضة الناجمة عن الزيادات السكانية الكبيرة، وبنية نظام التعليم غير المعني بسوق العمل، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وانتشار القيم الاجتماعية التي تأخذ مكاناً بارزاً في مسائل التوظيف والتعيين والترقية وخلافه.

ويصنف الباحث أهم مظاهر الخلل في بنية الجهاز الحكومي، مستعيناً بالتجربة المصرية بالنقاط الرئيسية التالية:

- الافتقار إلى النظرة الاستراتيجية الواضحة حول دور الجهاز الإداري، أي عدم استقرار مفهوم الخدمة المدنية.
- الجمود الشديد في نظام التعيين والترقية وإنهاء الخدمة. وإخضاع ذلك لرقابات قانونية مبالغ فيها
- تعدد الوزارات والجهات المعنية بموضوع واحد أو قطاع واحد...
- التوسع المبالغ فيه في المناصب الكبيرة أو بالأحرى بالألقاب الكبيرة التي تسبغ على مناصب لا تناسبها
- المستوى المنخفض للمرتبات بصورة عامة ولمرتبات كبار الموظفين (بالمقارنة مع المرتبات الدنيا).

- الانخفاض المستمر في القيمة الحقيقية للأجور التي لا تناسب زياداتها معدلات التضخم، وما يترتب على ذلك من آثار.
- معاناة الجهاز الإداري من عجز شديد في المناطق النائية أو التي تتعامل مع الجماهير الكبيرة، وغالباً مايترتب على ذلك ازدحام في المعاملات وانخفاض في الأداء.
- اعتماد أنظمة تشغيل لاتناسب قدرة الاقتصاد الوطني، كضمان تعيين الخريجين، لامن حيث الكم، ولا من حيث النوع.
- انتشار ظاهرة الجمع بين العمل الوظيفي وأعمال أخرى تناقضه.
- عدم الاهتمام بصيانة المباني الحكومية وعدم توفير المعدات والأدوات المكتبية بما يتناسب مع الزيادة الكبيرة في حجم الأعمال.

ويقدم الباحث بعد ذلك مجموعة من التوصيات التي يرى أن من شأنها تحسين الوضع الإداري، وتحقق عملية الإصلاح الاقتصادي، وهي لا تخرج عن التصورات التي بدأ بها الباحث بحثه وتحليله للمسائل المطروحة.

ب- نيفين مسعد ومفهوم القيادة كمتغير في العملية السياسية:

يذهب نيفين مسعد إلى أن مسألة القيادة إنما هي مسألة اجتماعية ثقافية بالدرجة الأولى، تختلف أشكالها باختلاف سياقها الثقافي والحضاري الذي تمارس من خلاله، "فإذا ما اتفقنا على أن الظاهرة القيادية، .. مهما حملت من وجوه العالمية، إلا أنها تتأثر بخصوصية الإطار الاجتماعي . اقتصادي الذي نشأت فيه، .. فإنه يبقى لنا أن نقف على خصوصية المعالجة العربية مقارنة بنظيرتها الغربية عامة والأمريكية منها تحديداً. ونتساءل في هذا الشأن عما إذا كانت تلك الخصوصية قد انتفت بالفعل؟ أن هي بدت بالنقد؟ أم أنها تأكدت بالتجديد؟ وهو تساؤل يمثل غاية هذه الدراسة وهدفها".

في سياق معالجته لجدلية التفاعلات القيادية بين الموروث والوافد يشرح الباحث مفهوم القيادة كما هو في الفكر الوافد، فيبدأ بشرح العلاقة بين القيادة والجماهير، ويشير إلى ثلاثة تصورات أساسية لهذه العلاقة، يجد الأول أن العلاقة تقوم على تفاعل أساسه النفوذ، والذي يعني أن الحب والاحترام المتبادلين يصيران محور الطاعة وركيزتها. ويرى الثاني أن التفاعل يقوم على أساس السلطة، حيث تصبح الطاعة قائمة على مشاعر الخوف والرهبة من الإيذاء. أما الشكل الثالث فتسوده علاقة المساومة الذي يسبغ على العلاقة طابعاً مصلحياً تبادلياً. غير أن هذا التمييز لا ينفي إمكانية التداخل بين هذه الأنماط، واقتران بعضها ببعضها الآخر في كثير من الأحيان.

وفي هذا الإطار يتناول الباحث ثلاثة موضوعات أساسية لا تتأتى العملية القيادية إلا من خلال التفاعل بينها، وهي موضوعات الجماهير، والقائد، والمؤسسات. فالجماهير هي التي تهيء للقائد مكنة القيادة وأسبابها، وفي غياب الجماهير لابد أن تتعطل ممارسة القيادة التي لا يمكن لها أن تنشأ من فراغ، غير أن الجماهير تمتلك المشاعر والأحاسيس والقيم والأفكار والاتجاهات الأمر الذي يجعلها مؤثرة في القيادة وأشكالها، وكثيراً ما يلجأ القادة إلى محاولات التأثير في الجماهير وتغيير بعضاً من اتجاهاتهم وقيمهم تبعاً لما تقتضيه عملية القيادة نفسها. أما القائد فهو الذي يحدد الأهداف، ويضع الوسائل، وينشط الهمم، ويقوي العزائم، ويقيم جسور التواصل والاتصال، وغالباً ما يترك تأثيره في الجماهير. أما المؤسسات، وهي المكون الثالث من مكونات القيادة، فتكمن أهميتها بمقدار ما فيها من ترابط وتساند وظيفي يجعل التعامل مع القادة يتحول من تعامل مع الأشخاص إلى تعامل مع مؤسسات، فالقرار النهائي يعتمد على مجموعة كبيرة من المنتجين له، وإن كان اختيارهم في كثير من الأحيان يخضع لرغبات القائد واتجاهاته وطبيعته.

وفي إطار الفكر القيادي الموروث يجد الباحث أن أدبيات القيادة العربية لم تنهل في كثير من موضوعاتها التحليلية، وكذا في أدواتها من التراث الثقافي والحضاري لهذه الأمة،.. ويجد الباحث أن الوافد هو الأكثر إسهاماً في صياغة أدبيات القيادة، بمحاولة تطويعه لمواءمة معطيات الواقع العربي. ويشير الباحث في هذا الصدد إلى ثلاثة اتجاهات في هذا المجال الأول تحرى الفكر الوافد إطاراً ومقصداً، والثاني تحرى الوافد بغية تطويع مفرداته لظروف الواقع العربي الإسلامي، والثالث رفض الوافد إطاراً ومقصداً في آن وقدم رؤيته الذاتية البديلة.

وبعد تحليل الباحث للاتجاهات المشار إليها يخلص إلى تقرير ما يسميه "ضعف الخوصية العربية" من حيث صعوبة تعبير الدراسات العربية عن هذه الخصوصية سواء في فروضها أو مفرداتها أو في نتائجها. فالنماذج المعتمدة في التحليل، وهي في الجزء الأكبر منها وافدة لاتناسب الواقع العربي الإسلامي، وكانت دراسة بويان تيرنر بالغة الوضوح في هذا الخصوص، فالنماذج المعبر عنها بالمنموذجين الماركسي والفيبري لا تلائم واقع المشرق العربي، (إقليم الشرق الأوسط بتعبير تيرنر) ومن أوجه عدم التلاؤم تحليل الشرائح الاجتماعية استناداً إلى المفهوم الطبقي كما أتى به ماركس في الوقت الذي تتعدد فيه أشكال القوة وتجد مصادرها في غير المصدر الاقتصادي من نفوذ سياسي إلى عراقة أصول التكوينات الأثنية. كما لم يخل التحليل الفيبري من دواعي النقد. ففي تمميزه بين نظامين أحدهما إقطاعي غربي، والآخر أبوي شرقي تحدث في تبرير اختلاف التطور الاقتصادي في كليهما عما أسماه "الطبيعة غير الدينامية الإسلامية".

ج- أحمد الوافي والسلطة القبيلية في المجتمع الموريتاني:

يتناول الباحث في دراسته شرحاً مفصلاً لعملية انتقال السلطة في المجتمع الموريتاني من سيطرة القبيلة إلى الدولة الحديثة وما ترتب على ذلك من تغيرات ملحوظة في بنية الحياة الاجتماعية على مستوى العلاقات بين السلطة وعامة المواطنين، وعلى مستوى

الوظائف التي أخذت الدولة على عاتقها تحقيقها. كما يرصد الباحث الآثار المترتبة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد بصورة عامة.

يشرح الباحث في البداية وظائف القبيلة وسلطتها في مجتمع البيظان، ويجد أنه على الرغم من أن الرابطة الدموية ليست هي الأساس الوحيد الذي يقوم عليه التنظيم العشائري، فإن المجتمع القبلي موزع بين مجموعات متعددة ضمن القبيلة، وتتضافر الوظائف المنوطة بكل منها في توفير شروط الأمن والدفاع، وهي محكومة بالعادات والتقاليد والأعراف والدين في أغلب الأحيان. كما تقوم جماعات الزوايا بوظيفة نشر العلم وتفسير القوانين ولها مكانة مرموقة في حياة القبيلة، وهي معنية أيضاً بالوظيفة القضائية وحل المشكلات التي تجابه الأفراد والجماعات ضمن القبيلة. ويرى الباحث أن مصدر السلطة في التنظيم العشائري إنما يأتي من الأعراف والتقاليد والقيم السائدة بالإضافة إلى الدين الذي يعد الأساس في الكثير من القضايا. أما سلطة الأمير أو شيخ العشيرة فغالباً ما تكون مقيدة بهذه الأعراف والتقاليد السائدة. ويصنف الباحث مجموعة الخصائص التي يتميز بها التنظيم القبلي، منها على سبيل المثال أن مصدر السلطة في القبيلة هو عاداتها وتقاليدها وأعرافها، وأن أساس البنية القبلية هو المصالح المشتركة بين الجميع، وإن انتقال السلطة قد يتم بوسائل سلمية، وقد يكون بوسائل غير سلمية، وأن الفصل بين السلطات (التنفيذية، والقضائية) أمر له جذور حقيقية في هذا المجتمع.

غير أن الأمر أخذ يختلف مع قدوم الاستعمار ممثلاً بالحملة الفرنسية التي استثمرت واقع صراعات القبيلة مع القبائل الأخرى، وما كان يترتب على هذه الصراعات من حروب تودي بحياة الكثيرين، بالإضافة إلى انتشار السبايا والغنائم وغيرها، وقد كانت هذه الحروب تنتهي بالصلح والتحكيم تارة، أو باستمرارية الصراع. وقد رفع الفرنسيون شعار السلم والاستقرار للجميع بدل النهب والاقتتال، وقد وجد الفرنسيون من ساعدهم في نشر هذا الشعار بين أبناء القبائل الذين قاوموا العدوان الفرنسي، وجرت معهم معارك

كبيرة، ولم يجد أبناء القبائل بداً من الدفاع عن ثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم من خلال تجنب كل مظاهر التحديث التي أتى بها المستعمر، من اللباس، وحمل الساعة، وحلاقة الرأس وتدخين السجائر وغيرها. كما أنهم قاطعوا مدارس الأجانب وامتنعوا عن التفاعل معها.

ومع إعلان الاستقلال وقيام الدولة الوطنية المستقلة أصبحت الأمور أكثر تعقيداً، فلم تكن عملية الاستقلال أكثر من مشروع فرنسي يراد منه جعل الدولة الوطنية تقوم بما عجزت السلطات الفرنسية عنه، ويحقق لها المحافظة على مصالحها الاقتصادية والسياسية والثقافية، وسرعان ما أخذت المشكلة تظهر بوضوح بين القبائل نفسها وبين الدولة التي أخذت تبذل قصارى جهدها لتقويض دعائم القبيلة، والسيطرة عليها، وعندما تم الأخذ بالمبادئ الديمقراطية لم يجد الناس أمامهم سوى الهياكل التقليدية للمجتمع أي القبيلة، فأدلف الناس علناً وعلى رؤوس الأشهاد يتسابقون لكسب ولاء القبائل برغم تكوّن الأحزاب السياسية، غير أن هذه لم تستطع تعبئة الناس وتجنيدهم كما يفعل التنظيم القبلي.

يلاحظ أن الدراسات السابقة تظهر على نحو واضح المشكلة التي تعاني منها مؤسسات الدولة في المجتمع العربي الراهن، وفي حين تظهر الدراسة الأولى أن مشكلة البحث تكمن في المسائل الإدارية، وأن الإصلاح الإداري يسهم بدرجة كبيرة في التقليل من حجم المشكلة، ومعالجتها، مع الإشارة إلى أن عمليات الإصلاح الإداري لا يمكن فصلها عن عمليات الإصلاح الاقتصادي. أما الدراسة الثانية فتظهر أن الدراسات العربية المعنية بمفهوم القيادة لم تقدم تحليلاتها لهذا المفهوم على أساس من الخصوصية العربية، إنما استمدت مقولاتها الأساسية من النماذج الفكرية المتداولة في العلوم الاجتماعية الوافدة من التراث الغربي بالدرجة الأولى، الأمر الذي يقلل من إمكانية الاستفادة منها بشكل فعلي لفهم مشكلات القيادة السياسية في الوطن العربي. كما

تظهر الدراسة الثالثة بعض مظاهر التناقض التي تعيشها الدولة العربية نتيجة كونها تستمد بنيتها من الثقافة الوافدة الغربية، في الوقت الذي لم تستطع فيه أن تؤدي الدور نفسه الذي تؤديه الدولة الغربية في مجتمعها من جهة، ولا الدور الذي كانت تؤديه السلطة القبلية في المجتمع التقليدي من جهة ثانية.

ثالثاً– الأصول النظرية لدراسة مسائل الأداء التنظيمي للمؤسسات الدولة:

تشغل مشكلة ضعف الأداء التنظيمي في المؤسسات العامة اهتمام الباحثين والمفكرين في العلوم الاجتماعية المختلفة، وباهتمام الاقتصاديين والسياسيين بالنظر إلى الوظائف المنوطة بها في سياق التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم المعاصر، فوسائل الاتصال الحديثة وأجهزة البث الفضائية والتقانات المتطورة أخذت تكسب الأفراد كل يوم اتجاهات فكرية وقيم اجتماعية وميول عاطفية مختلفة تجعلهم يتطلعون إلى حاجات تعجز المؤسسات العامة في دولهم عن تحقيقها، وتتناقض بالأساس مع أهدافها، ولا تستثنى من ذلك فئات العاملين في الإدارات والمواقع القيادية ضمن التنظيمات الكبرى.

وليس من اليسير تحليل السلوك الإنساني وأنماط الفعل التي يمارسها الإنسان بمعزل عن السياق الاجتماعي الذي ينتجها، فالفرد جزء من التنظيم الذي يحيط به، ولا يمكن عزله عنه، لا من حيث العوامل المؤثرة في سلوكه، ولا من حيث الآثار المترتبة على هذا السلوك. كما أن التفاعل بين مكونات التنظيم والارتباط بينها لا يعني أن التنظيم الاجتماعي يعمل كما تعمل النظم الآلية، إنما هو أقرب إلى التنظيم العضوي كما يقول كويزينييه (J.Cuiseneir,9999)، وفي هذا السياق يجد الآن تورين (A.Tourain) أن مؤسسي علم الاجتماع قد اشتركوا بطرق مختلفة في التمييز بين الفكر والممارسة لتوضيح وحدة الفعل الاجتماعي، وبغية التنبيه إلى أن فهم سيرورة المجتمع يقتضي فهم آلية النظم

الاجتماعية (Tourain,999). وعليه لا يمكن فهم السلوك الاجتماعي والإنساني بمعزل عن التنظيم الاجتماعي، والبيئة المحيطة بالفاعلين.

في سياق التحليل النفسي الاجتماعي للفعل ضمن المؤسسات، يجد هربرت سيمون(Herbert Simon)[١] في دراسته للعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار[٢]. ضمن المؤسسات الإدارية أن الإنسان لا يستطيع الوصول إلى عقلانية مطلقة وشاملة في اتخاذ القرار ذلك أن هذه العملية تقوم على اعتبارين يرتبط أحدهما بالإمكانات الادراكية للفرد، ويندرج في ذلك الفهم والقدرة على التحليل والتركيب وغير ذلك.. ويتعلق الثاني بالمعلومات التي يقوم على أساسها القرار المعني. ويشمل الاعتبار الأول الجوانب القيمية التي لا تتعلق بما هو كائن فقط إنما بما ينبغي أن يكون أيضاً، وبذلك تقوم عملية صنع القرار على المعايير القيمية التي لا تخضع للاختبار الميداني من جهة، وعلى المعطيات الواقعية الخاضعة للاختبار ولإمكانية التحقق من صدقها أو عدمه من جهة ثانية. ولما كان كلا المطلبين لا يمكن تحققهما على نحو كلي وجب على متخذي القرارات العمل دائماً على جمع المعطيات والبحث عنها، حتى يصبح القرار أقرب ما يكون إلى الصحة (الحسيني،١٥٢،١٩٧٥). وبالمقدار الذي تأتي فيه القرارات مبنية على معلومات كافية، وعلى قيم التنظيم تأتي عملية الانضباط، وتنخفض مشكلات التنظيم. ولهذا يرى سيمون

---

١ هربرت سيمون عالم اجتماع واقتصاد معاصر، ولد في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩١٦، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٧٨، أدخل أسس تحليل السلوك الإنساني في علم الاقتصاد، وله العديد من الدراسات التنظيمية في هذا المجال. أنظر: (CD - Universqlise 3, Edition 1999).

٢ نشأت نظرية اتخاذ القرار في غضون الحرب العالمية الثانية لغايات استراتيجية عسكرية بالدرجة الأولى، إلا أنها اتسعت فيما بعد لتشمل محاولات نمذجة القرار في المجالات الإدارية المختلفة، (القضاء، والمؤسسات الإنتاجية، والسلطة، ومظاهر التنافس، والصراع، والتحالفات، وغيرها (Encarta,2000).

وجود مجموعة كبيرة من العقبات التي يمكن أن تحول دون الوصول إلى القرارات السليمة، ومن ذلك خصوصية التجربة الشخصية لصاحب القرار، والتي تتحدد فيها طبيعة مهاراته، وعاداته، وردود الفعل اللاشعورية وغيرها .. . كذلك طبيعة الظروف التي تحيط متخذ القرار عند اتخاذه لقراره، وتتمثل في هذه الشروط مجموعة الضغوط التي يمكن أن تمارس على متخذ القرار، الأمر الذي يسبب تحولاً في طبيعة القرارات في كثير من الأحيان، فتأتي على غير توافق مع بنية التنظيم (الحسيني، ١٩٧٥، ١٥٢)، وغالباً ما يؤدي عدم التوافق هذا إلى ضعف الأداء التنظيمي على مستوى إجمالي المؤسسة التي تصبح غير قادرة على القيام بوظائفها بالمستوى المطلوب منها، أو بالمستوى الذي يمكن أن توفره الإمكانات المتاحة لها.

وفي سياق الدراسات النفسية الاجتماعية يميز رينو سانسوليو (R.Sainsaulieu) بين أربعة أبعاد أساسية أصبحت تشكل عوامل مؤثرة في حياة العاملين، غير أن تأثيرها يتوقف على مقدار الأهمية التي يعطيها العامل للظروف الخارجية بالمقارنة مع الأهمية التي يعطيها لطبيعة عمله في المؤسسة، فإذا أعطى العامل الظروف الخارجية أهمية أكبر من أهمية العمل الذي يمارسه كان تأثير الظروف المحيطة بالعمل ضعيفا، أما إذا كان اهتمامه بالظروف الخارجية ضعيفا كان تأثير الظروف المحيطة به قويا. وتشمل الأبعاد الأربعة التي يشير إليها، الشكل العقلاني للأعمال في التنظيم الحديث، وارتفاع مستوى التأهيل حيث تتصف العلاقات الإنسانية داخل التنظيم بمرونة أكبر وانفتاح أوسع، وبالتنظيم التراتبي في المؤسسات، وأخيرا بارتفاع مستوى التقنيات الذي يساعد بدوره على تكوين كوادر علمية متخصصة في مجالات العمل المختلفة، وتساهم هذه الأبعاد كما يرى سانسوليو في التأثير على طبيعة الموقف الذي يتخذه العامل من عمله، وعلى الحياة الاجتماعية للعامل بصورة عامة (Sainsaulieu, 1975, 192).

وتأسيساً على ذلك، يؤدي تعدد المواقف التي يتخذها العاملون من الأعمال التي يمارسونها في مؤسساتهم، وكذلك التناقض بين هذه المواقف إلى ضعف الأداء التنظيمي للمؤسسة إجمالاً، حيث تتضارب الاتجاهات والميول ويصبح كل عامل يتطلع إلى ما يناقض تطلعات الآخرين. فتجد مشكلات العمل ذاتها في الأداء التنظيمي للمؤسسة بشكل عام، فتنخفض إنتاجية العمل، ويتراجع أداء العاملين تبعاً لدرجة التناقض في المواقف والاتجاهات والميول.

وفي سياق دراسات التحليل الوظيفي في علم الاجتماع، يجد روبرت ميرتون (Robert Merton)[١]، إن مشكلات التنظيم تعود بالدرجة الأولى إلى مقدار التوافق بين الأهداف الثقافية السائدة في المجتمع، والمعايير التي يعتمد عليها الأفراد لتحقيق تلك الأهداف، ويتضح من خلال هذا التفريق التمييز بين الأهداف الثقافية والحضارية من جهة، وبين القيم والمعايير الاجتماعية من جهة أخرى، (Chazel,999.125). وعلى أساس ذلك يصبح تحقيق الهدف على غاية من الصعوبة ما لم تتطابق المعايير والقيم المستخدمة لتحقيقه وتناسبه على نحو كامل. وفي إطار اهتمامه بقضايا التنظيم يحاول ميرتون في مقال له بعنوان "البناء البيروقراطي والشخصية" أن يبرز كيفية تأثير القيم والمعايير والقواعد في سير عمل التنظيم نفسه، وهو ينطلق من مفهوم الضبط الذي تمارسه المستويات الرئاسية العليا في التنظيم لتحقيق أهدافه النوعية التي تختلف بين تنظيم وآخر تبعاً لطبيعة النشاط الذي يقوم به كل تنظيم، ولا تستثنى من ذلك المؤسسات الإنتاجية على اختلاف أشكالها، والتي يمثل التنظيم البيروقراطي الأساس فيها. والمستويات الرئاسية العليا في كل تنظيم، كما يرى ميرتون تمارس أشكالاً مختلفة من الضبط بغية تأكيد

---

[١] روبرت ميرتون، عالم اجتماع أمريكي معاصر، ولد عام ١٩١٠، أستاذ في جامعة كولومبيا، يعد من مؤسسي التحليل الوظيفي في علم الاجتماع.
(CD - Universqlise 3, Edition 1999)

المحافظة على السلوك داخل التنظيم والتنبؤ به وضمان تحديد المسؤوليات والاختصاصات التي يحقق أي تنظيم من خلالها أهدافه ومساراته، وتقوم هذه الممارسات على إجراءات مقننة تتخذ باستمرار طابعاً نظامياً، ويرتب ميرتون على ذلك مجموعة من النتائج التي تتصل بطبيعة العلاقات داخل التنظيم منها: ضعف الروابط الشخصية بين العاملين لاعتماد التنظيم على الوظائف والأدوار التي تناسب المواقع التي يشغلها أعضاء التنظيط. وازدياد قدرة أعضاء التنظيم على استيعاب قواعده ومعاييره بصورة مستمرة. في حين كانوا لا يعرفون هذه القواعد على نحو كافٍ، إلا أن ممارسة الضبط واتخاذ الإجراءات المناسبة تجعلهم أميل إلى استيعاب هذه القواعد تدريجياً. وأخيراً اعتماد التنظيم معايير أساسية جديدة في اتخاذ القرار تساعد في إنجاز هذه العملية، وتوفر الظروف المناسبة للقرارات الموضوعية. (الحسيني، ١٩٧٥، ٨٤):

ولا يرتبط السلوك الاجتماعي للعاملين في المؤسسات، وفق هذا التصور بالدوافع الذاتية للأفراد، ولا بمصالحهم الاقتصادية والمعيشية بقدر ما يرتبط بالأبعاد البنائية في التنظيم ذاته، لأن جمود السلوك وتصلب المواقف والتنفيذ الحرفي للقواعد والإجراءات هي مسائل مرتبط بطبيعة العلاقات الاجتماعية ضمن التنظيم أكثر من ارتباطها بالعوامل الذاتية والشخصية للعاملين. وبذلك فإن مشكلات التنظيم ودرجة أدائه متعلقة بمقدار التوافق بين الأهداف الثقافية والحضارية للتنظيم الاجتماعي عامة، وبين المعايير التي يعتمدها الأفراد في تحقيق حاجاتهم وطموحاتهم الفردية والاجتماعية.

ويعود إلى ميرتون الفضل في توضيح كيفية انحراف التنظيم عن أهدافه الأساسية، ذلك أن الإجراءات الإدارية والتنظيمية التي تأخذ بها إدارة المؤسسات، والتي من شأنها تحقيق وظيفة الضبط، وهذه من الوظائف الظاهرة، تؤدي مع استمراريتها إلى جعل الأفراد خاضعين لها دون إدراك لماهيتها وطبيعتها، وقد يصبح الخضوع لها هدفاً بحد ذاته لتجنب المشكلات التي يمكن أن تنشأ إثر الخروج عنها، فتصبح اللوائح والنظم الضابطة هدفاً

يفوق في أهميته الغايات الحقيقية التي تتوخاها. وهذا ما يعرفه ميرتون باستبدال الأهداف، وغالباً ما يؤدي ذلك إلى ظهور معوقات وظيفية تحد من قدرة التنظيم على أداء وظيفته بالشكل الأفضل، وبالمستوى المطلوب، حيث تؤدي ظاهرة استبدال الأهداف إلى نمو مشاعر العزلة بين العاملين وغيرهم ممن يتفاعل معهم التنظيم (Crosier,1984,1113).

كما يولي الفن جولدنر (A.Gouldner) اهتماماً كبيراً بمسائل التنظيم، ويتميز على غيره من الباحثين باعتماده الدراسات الميدانية التطبيقية للمؤسسات الإنتاجية، وقد جاءت دراسته بعنوان "أنماط البيروقراطية في الصناعة" وقد حاول أن يوضح من خلالها النتائج المترتبة على استخدام القواعد البيروقراطية كوسيلة للضبط في التنظيم.

تشكل عملية الضبط التي تمارسها المستويات الرئاسية في التنظيم الأساس الذي يبني عليه جولدنر تحليله لقضايا التنظيم الأمر الذي يدفع التنظيم إلى الاستعانة بالقواعد الموضوعية المنظمة لإجراءات العمل، غير أن النتائج التي يراها جولدنر تختلف نسبياً عن تلك التي نجدها عند ميرتون، إذ يرى جولدنر أن أهم النتائج المترتبة على هذه الإجراءات هي (الحسيني، ١٩٧٥، ٩٧):

(١) صعوبة فهم علاقات القوة في التنظيم.

(٢) كما تنجم عن عملية اتخاذ القرارات المستمرة وإجراءات المحافظة على الضبط نتائج متوقعة بالنسبة إلى أعضاء التنظيم.

(٣) يؤدي استقرار القواعد ووضوحها إلى انخفاض معدل الأداء في التنظيم بشكل عام.

وتبعاً لهذا التصور يرى الفن جولدنر أن العمل علتعزيز المراقبة بشدة، والإفراط في ذلك يؤدي إلى ظهور مشكلات غير متوقعة في عمل التنظيم، كازدياد التوترات من جديد نتيجة استبدال القواعد اللاشخصية في التنظيم البيروقراطي بالمراقبة المباشرة التي يقوم بها المشرفون على العمل (الحسيني، ١٩٧٥، ٩٩).

وتعد دراسات تالكوت بارسونز (Talcott Parsons)[1] ، من أكثر الدراسات الوظيفية في علم الاجتماع شهرة. ويشكل الفعل الاجتماعي بالنسبة إليه الوحدة الأساسية للحياة الاجتماعية في التنظيم، ولأشكال التفاعل الاجتماعي بين العاملين، فما من صلة تقوم بين الأفراد والجماعات، إلا وهي مبنية على أشكال الفعل الاجتماعي، وما أوجه التفاعل الاجتماعي إلا أنماط للفعل تتباين في اتجاهاتها وأنواعها ومساراتها، ولهذا يعد الفعل بالنسبة إليه بمثابة الوحدة التي يستطيع الباحث من خلالها رصد الظواهر الاجتماعية وتفسير المشكلات التي يعاني منها الأفراد، وتعاني منها المؤسسات على اختلاف مستويات تطورها. وبحكم التداخل والارتباط بين مكونات التنظيم الاجتماعي يؤكد بارسونز بأن المجتمع قادر على تنظيم ذاته، وعلى التمتع بدرجة عالية من الاستقلالية (Encarta,2000).

ولهذا يلاحظ أن بارسونز يأخذ بدراسة الفعل الإنساني بوصفه منظومة اجتماعية متكاملة، يسهم كل عنصر من عناصرها في تكوين الفعل على نحو من الأنحاء، وهي مؤلفة من أربعة منظومات فرعية تتدرج من المنظومة العضوية إلى المنظومة الشخصية، فالاجتماعية وأخير الثقافية والحضارية (الأخرس، ١٩٨٣، ١٦٨).

وفي حين تحدد المنظومة العضوية الخصائص العضوية للفاعل حيث تتحدد من خلالها حاجاته وإمكاناته، وقدراته، ولا يستطيع المرء أن يمارس الفعل الاجتماعي إلا في الحدود التي تسمح بها عضويته، ومكوناتها. وتختلف عن ذلك المنظومة الشخصية التي تحمل قدراً كبيراً من الخصائص التي تميز الفاعلين عن بعضهم بما أوتوا من تفاضل في القوة

---

[1] تالكوت بارسونز (١٩٠٢-١٩٧٩)، أستاذ في جامعة هارفاد، وهو من أبرز منظري علم الاجتماع المعاصر، كرس الجزء الأكبر من أعماله لتطوير نظرية الفعل الإنساني (CD - Universqlise 3, Edition 1999).

والتأثير والقدرة على تحمل المصاعب، وغير ذلك من الصفات التي تجعل الأفراد يتفاوتون أيضاً في قدراتهم على ممارسة الفعل الاجتماعي الواحد.

أما المنظومة الاجتماعية في الفعل فتنطوي على نظم التفاعل والروابط التي يقيمها الناس بين بعضهم بعضاً، ويستطيعون من خلالها ممارسة الفعل على النحو الذي يصبحون فيه قادرين على ممارسة الفعل، فهم يتوزعون المواقع الاجتماعي التي تتيح لكل منهم ممارسة الفعل على نحو مختلف تبعاً للموقع الاجتماعي الذي يشغله في بنية المنظومة الاجتماعية، فالمرء لا يستطيع أن يمارس الأفعال الاجتماعية إلا في الحدود التي تسمح بها المواقع والأدوار التي يشغلها في بنية التنظيم.

وتأتي المنظومة الحضارية والثقافية في أعلى مستويات منظومة الفعل، حيث تنطوي على القيم والأخلاق والمبادئ العامة التي توحد بين تنوعات المنظومة الاجتماعية، ومنها يستقي الأفراد المعاني والدلالات التي تنطوي عليها الأفعال، ومن خلالها يستطيع المرء أن يميز بين أشكال الفعل، ويحكم على صلاحيتها بالنسبة إلى ثقافته وحضارته.

رابعاً – فرضية الدراسة:

يعد ظهور الدولة في المجتمع الغربي نتاجاً لمجموعة كبيرة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أوربا طيلة قرون عديدة استطاعت بعدها أن تصبح رمزاً يستقطب المواطنين على اختلاف اتجاهاتهم ومذاهبهم وتياراتهم الفكرية والاجتماعية والسياسية. وأصبحت القوانين الناظمة لها ولعلاقاتها معهم معايير اجتماعية يحتكمون إليها في تقييم أنماط سلوكهم اليومية المتبادلة بين بعضهم بعضاً. حتى أصبحت الأفعال التي يعاقب عليها القانون أنماط سلوكية غير مرغوب فيها اجتماعيا لإدراك الوعي العام بأن ما يترتب على هذه الأنماط من آثار سلبية تمس عامة الناس أكبر مما يمس الدولة بحد ذاتها. فغدا الناس يستمدون قيمهم ومعايير سلوكهم من منظومة ثقافية واحدة تتجلى في تفاعلاتهم مع بعضهم بعضاً، وفي تفاعلاتهم مع مؤسسات الدولة، بما في ذلك تفاعلاتهم

ضمن المؤسسات نفسها. وقد ساعدت هذه الأمور جميعها الدولة على فرض سيطرتها على مواطنيها بيسر وسهولة، حتى أصبح مواطنيها هم دعامتها الحقيقية في تحقيق أمنها واستقرارها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

وفي ظروف وحدة المنظومة الثقافية المحددة لأنماط السلوك يأتي العمل الإداري في المؤسسات العامة مضبوطاً بتوجهات قيمية ومعايير واحدة، ويحمل رموزاً ودلالات اجتماعية مفهومة بالنسبة إلى كل فرد من المواطنين، فما أن يقدم المرء على ممارسة سلوك اجتماعي حتى يدرك الآخرون غايته من ذلك، فيقبل من يشاء على مساعدته أو مشاركته، ويبتعد من يشاء لعدم الرغبة في هذه المشاركة أو المساعدة، ومن يتغيب عن عمله لبعض اليوم أو كله، يقبل على ذلك وهو يعرف جيداً ما يترتب على هذا السلوك من آثار تقررها تقاليد المؤسسة وأعرافها، وهي لا تزيد ولا تنقص بحسب مزاج المديرين، ولا بطبيعة الضغوط التي يمكن أن تمارس عليها.

إن مخطط العلاقة بين الحقوق والواجبات بين العاملين أنفسهم في المؤسسات الحكومية، وبينهم وبين إدارة هذه المؤسسات واضح كل الوضوح في وعي أعضاء المؤسسة من إداريين وعمال وموظفين على اختلاف مستوياتهم، ولا يخضع هذا المخطط للتبدل أو التغير لاعتبارات تخص الإدارة، ولا لاعتبارات تخص العاملين. فيأتي الأداء التظيمي الفعلي للمؤسسة مساوياً لأدائها النظري المخطط لها. وبذلك تستطيع الدولة أن تضع الخطط وتعمل على تنفيذها وفق برامج واضحة تتضح فيها الحقوق والواجبات المترتبة على المؤسسات والمؤسسات الفرعية على اختلاف مستوياتها.

أما في المجتمع العربي، فجاءت الأمور على نحو مختلف تماماً، فالدولة لم تأت نتيجة تطورات اقتصادية واجتماعية مستقلة عن العوامل الخارجية المؤثرة في تاريخ العرب الحديث، إنما جاءت بفعل عمليات التواصل التي تمت مع الدولة الغربية نفسها، وبرغم أن الدولة في الوطن العربي قامت مع إعلانها الاستقلال السياسي والاقتصادي لبلدانها

عن الدولة الغربية فإنها لم تستطع ترسيخ دعائمها إلا بفضل دعم الدولة الغربية نفسها التي وفرت لها القاعدة المادية والتنظيمية والتشريعية لممارسة الضبط السياسي والهيمنة على القوى التي يمكن أن تشكل مصدر خطر عليها.

والمشكلة الحقيقية أن الدولة العربية قامت وسط تشكيلات اقتصادية واجتماعية وثقافية متنوعة، كان لكل منها اسقلالها وسيادتها على أبنائها قبل قيام الدولة، وبالنظر إلى أن هذه لم تستطع استيعاب هذه التشكيلات واحتوائها في نظامها الخاص، فإنها أصبحت بالنسبة إلى كل منها تشكيلاً جديداً وكياناً يعد آخراً بالنسبة إليها، ولهذا وجدت الدولة نفسها مدفوعة لبناء منظومة فكرية وأيديولوجية وسياسية تحاول من خلالها أن توفق بين التنوعات القائمة في التشكيلات التقليدية، وخاصة المتصارعة منها، والمتناقضة في كثير من الأحيان. وكان من الطبيعي أن تأتي هذه المنظومة مختلفة عن المنظومات التقليدية بدرجات مختلفة، الأمر الذي كان يعزز باستمرار رؤية التشكيلات التقليدية للدولة على أنها آخر يجب أن تتعامل معه بالرغبة تارة أو الإكراه تارة أخرى تبعاً لطبيعة الظرف أو الموقف.

غير أن الدولة لا يمكن أن تأتي من الفراغ، ولابد أن تضم الإداريين والفنيين والأطر المؤهلة التي تأخذ على عاتقها تنفيذ المهام السياسية والاجتماعية والاقتصادية الواقعة على عاتق الدولة عبر مؤسساتها المختلفة، وهي مدفوعة إلى الاستعانة بمواطنيها لتحقيق هذه المهام، ولما كان هؤلاء يحملون في ذواتهم مشاعر متضاربة، مشاعر تشدهم إلى تشكيلاتهم التقليدية التي تعد بالنسبة إليهم الأساس، ومشاعر الانتماء إلى الدولة الحديثة التي لم تثبت شرعيتها الاجتماعية بعد، فهي بالنسبة إليهم مازالت آخراً مدفوعين إلى التعامل معه بوجه من الوجوه. لذلك باتت المنظومة الثقافية والقيم والمعايير المحددة لأنماط السلوك تحمل نموذجين من المنظومات، النموذج الذي تقتضيه طبيعة العمل مع الدولة، والنموذج الذي يشكل الإطار المرجعي لكل عامل في إطار التنظيم.

لذلك لم تستطع مؤسسات الدولة أن تكون في مستوى المهام المطلوبة منها في كل مرحلة من مراحل تطورها، ولم يكن في مقدور هذه المؤسسات أن تضع الخطط المناسبة لتطوير ذاتها وفق احتياجاتها، ذلك أن مشاعر العاملين فيها واهتماماتهم وقيمهم واتجاهاتهم لا تتوافق مع غايات التنظيمات التي يعملون فيها، الأمر الذي يعني أن الشروط الدنيا لنجاح أي تنظيم لا تتوفر في مؤسسات الدولة، بناء على اعتبارات علم اجتماع التنظيم.

ويضاف إلى ذلك أن أنماط السلوك الإداري الذي أخذت به السلطات السياسية المعنية بإدارة مؤسسات الدولة لم يكن منفصلاً في كليته عن بنية المنظومة الثقافية التقليدية، من حب الاستحواذ والتسلط، والهيمنة، ورؤية العلاقات التي تقيمها حتى مع مواطنيها من زاوية الصراع والهيمنة، وليس من زاوية التفاعل والإدارة ووحدة الهدف، فأقدمت على ارتكاب خطأين تاريخيين ساهما في إبعاد السلطة نفسها عن مواطنيها وإضعاف شرعيتها الاجتماعية من جهة، كما ساهما في إضعافها وتحجيم موارها وطاقاتها من جهة ثانية، وهي تظن نفسها أنها تحسن صنعاً، ويتمثل ذلك بالخطأين التاريخيين التاليين:

الأول: لقد أخذت السلطات الحكومية منذ إعلانها استقلال الدولة عن الاستعمار بتوحيد مفهومي الدولة ـ السلطة، وراحت كل سلطة تنظر إلى نفسها على أنها تمثل الدولة تمام التمثيل، وكل من يخالف لها رأياً، أو يدعو إلى موقف لا تقره اخذت تنظر إليه على أنه يهدد أمن الدولة، ويخرج عن طاعة السلطان، ويرتكب الخيانة العظمى مع أن هذه الآراء والمواقف قد تتناول مظاهر سلوكية يقدم أفراد السلطة أنفسهم وتكمن فيها مظاهر الخطر التي تهدد أمن الدولة.

الثاني: لقد نظرت السلطات الحكومية إلى نفسها على أنها الممثلة الوحيدة لكل الأمة، في الوقت الذي كان تشكيلها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مختلف بدرجة

كبيرة عن التشكيلات التقليدية التي تنتشر في بنية الدولة نفسها، فالدولة ليست هي القبيلة، ولا هي الدين، ولا هي الطائفة، ولكنها أرادت أن تكون بديلاً عن هذه جميعاً، وأخذت تطالب مواطنيها بالتخلي عن تشكيلاتهم التقليدية في الوقت الذي لم يستطع أفراد السلطة تحرير أنفسهم من هذه التشكيلات.

وقد ترتب على ذلك أن السلطة التي نظرت إلى نفسها على أنها الممثلة الوحيدة للأمة، وأنها هي الدولة نفسها وجدت من أبنائها أكثر معارضة لإدراتها، ولما أخذت تمارس سلطة القمع والتحكم لتحقيق مزيد من الضبط أخذت تظهر ردود فعل المواطنين أنفسهم في أدائهم لعملهم ضمن المؤسسات التي يعملون بها، أو المؤسسات التي يتفاعلون معها. وسرعان ماكان ضعف الأداء التنظيمي يظهر بقوة على مستوى عمل المؤسسة برمته.

وتعتمد الدراسة في تحليلها لمظاهر الضعف الملموس في الأداء التنظيمي للمؤسسات الحكومية فرضية أساسية تقوم على عاملين أساسيين يرتبط الأول بعمليات التواصل الثقافي والحضاري الذي يشهده المجتمع العربي منذ عصر النهضة وحتى الآن، ويتمثل الثاني بطبيعة التنظيم الاجتماعي وتنوع مكوناته منذ ذلك الحين. وقد جاء تفاعلهما في ظروف السيطرة الغربية على مقدرات الشعوب، وفي ظروف التفاوت في مستويات التطور التقاني الواسع. وقد أدى ذلك إلى جعل استجابة المجتمع العربي للتحديات الخارجية تأتي متنوعة بتنوع مكونات التنظيم، ولما كان الشرط الموضوعي السائد يتمثل بالتفوق التقاني الهائل للغرب فقد أدت عملية التواصل إلى مزيد من انقسامات البنية، وتنوع مكونات، حتى أصبحت على درجة كبيرة من التناقض. وقد وجد كل ذلك أثره الواضح في بنية الدولة ومؤسساتها التي أصبحت سيطرتها على أبنائها أكبر بكثير من الخدمات التي تقدمها لهم.

إن المجتمع العربي الراهن يتصف بتنوع مكوناته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ففيه من يدعو إلى ضرورة العودة إلى الأصول العربية والإسلامية التي كانت سبباً لبناء الحضارة العربية الإسلامية، ومنهم من يدعو إلى ضرورة الانفتاح نحو العا لم والاستفادة من التقانات المتطورة التي يقدمها التطور العلمي العالمي يوماً بعد آخر، ومنهم من يدعو إلى ضرورة التوفيق بين التيارين السابقين، وغير ذلك من التيارات التي يصعب حصرها، وإخضاعها للعد.

غير أن التنوع بحد ذاته لا يشكل مصدر خطر على بنية المجتمع إلا في ظروف الهيمنة الخارجية، حيث تكون الرغبة قوية لتقديم الحلول السريعة التي تضمن مقاومة العدوان وعوامله، لهذا تصبح التنوعات الواسعة متناقضة على نحو واسع، الأمر الذي يجعل لغة الحوار بين هذه التيارات معدومة، وجسور التواصل محطمة. في الوقت الذي تجد فيه قوى الغرب في هذه الظروف أكثر ما يناسبها لتحقيق مزيد من السيطرة، ومزيد من الهيمنة الاقتصادية والعسكرية، وسرعان ما تجد هذه السيطرة نفسها مرة أخرى في تعميق الهوة بين مكونات الواقع العربي، وتعميق الانقسامات الفكرية والسياسية والاقتصادية فيه.

وتكمن المخاطر التي تترتب على هذه التنوعات في اعتبارين أساسيين، يظهر أولهما في انقطاع جسور التواصل بينها حتى تصبح على درجة عالية من التناقض، فتتجه اهتمامات الأفراد ومشاعرهم نحو بعضهم بعضاً بالعداء والرفض مما يوفر الشروط الأكثر أهمية للسيطرة الغربية نفسها التي تشكل الخطر الحقيقي على بنية هذه المكونات مجتمعة. ويتمثل الثاني فيما يعززه كل تيار فكري وأيديولوجي من قيم وأفكار ومعايير تفاضل بين أبنائه، تعزز بعده عن الآخرين وتوفر الشروط اللاحقة لمزيد من الانقسامات.

وفي ضوء هذه التصورات تعتمد الدراسة في تحليلها لضعف الأداء التنظيمي في المؤسسات العامة المقولات الرئيسية التالية:

(١) يصل الأداء التنظيمي لمؤسسات الدولة حده الأعلى في ظروف وحدة التنظيم الاجتماعي التي تتجسد في توافق مؤسسات الدولة مع المؤسسات الاجتماعية غير الرسمية التي تحتضن الأفراد وتعمل على تربيتهم وتنشئتهم، وتعزز القيم الحضارية في نفوسهم.

(٢) يتصف الأداء التنظيمي لمؤسسات الدولة بالاضطراب وعدم الاستقرار مع انقسام التنظيم الاجتماعي وعدم التوافق بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الاجتماعية، فتظهر ازدواجية المعايير الثقافية والاجتماعية، وتبدو ازدواجية السلوك وازدواجية الانتماء، فيضعف الأداء التنظيمي للمؤسسات، وتنشغل الدولة بقضايا داخلية تشذ بها عن غاياتها.

(٣) يصبح الأداء التنظيمي لمؤسسات الدولة في أسوأ حال مع انقسام بنية التنظيم الاجتماعي لمكونات عديدة، ومع ظهور التناقض بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الاجتماعية التي تحتضن الأفراد، فتعزز بنية التنظيم قيم متنافرة، ومعايير متناقضة، حتى تبدو أنماط السلوك الاجتماعي متباعدة في غاياتها. فتفقد الدولة شرعيتها الاجتماعية، وتزيد مظاهر سلطتها، وتضعف خدماتها، وتصبح أقرب إلى الشكل مما هي إلى المضمون.

إن الأداء التنظيمي لمؤسسات الدولة وفق هذا التصور لا يرتبط بالخطط التي تضعها الدولة لتحسين مستوى الأداء، إنما في وحدة التنظيم الاجتماعي الذي تمثله الدولة من جهة، وبدرجة التوافق المحققة بين مؤسساتها والمؤسسات الاجتماعية التي تحتضن الأفراد منذ ولادتهم من جهة أخرى.

خامساً– مفهوم التنظيم بين شرعية الإدارة وعملية الضبط الاجتماعي:

تكمن قوة التنظيم الإداري للمؤسسات الحكومية في شدة الارتباط القائمة بين العناصر المكونة له، والتي يمكن تصنيفها في مستويات عدّة، منها ما يتصف بالشدة،

ومنها ما يتصف بالضعف، ومنها ما يتصف بالبعثرة وغياب الارتباط مما ينفي عن المؤسسة الطابع التنظيمي حتى مع قيامها على التشريعات القانونية والدستورية.

والعمل الإداري بحد ذاته هو جزء من بنية نظام العلاقات الاجتماعية السائد في المجتمع، ولا يمكن النظر إليه على أنه كيان يتمتع بأي شكل من أشكال الاستقلالية عن ذلك النظام، وينطبق ذلك كل الانطباق على البعد القانوني والتنظيمي في المؤسسة، وعلى الجوانب الإنتاجية والتسويقية وغيرها..

ولهذا السبب فإن الممارسة الإدارية تقوم في أي تنظيم على دعامتين أساسيتين، تستمد الأولى أبعادها من شرعية السلطة التي تمارسها الإدارة، وتتصل الثانية بمعايير الانضباط الاجتماعي السائدة في المجتمع. وفي حين تتيح شرعية السلطة ممارسة الإدارة على النحو الذي يقره النظام الاجتماعي، تنظم معايير الانضباط عمل المدارين على النحو الذي يقره النظام الاجتماعي نفسه. فتصبح ممارسة السلوك الإداري بشقيه (المدير والمدار) موجهة بمعايير النظام الاجتماعي الواحد وأحكامه.

وتأخذ العلاقة بين المديرين والمدارين شكل النظام الاجتماعي الذي تتحدد من خلاله قنوات التفاعل، فتعمل الإدارة على توزيع الأعمال والمهام والمكافآت والأجور وفق معايير اجتماعية وأخلاقية تقرها الثقافة الاجتماعية، ويقرها العرف العام قبل أن تأخذ بها الإدارة، وإذا كانت الإدارة تتمتع بصلاحيات كبيرة تتصل بتنظيم آليات العمل وتوزيع المهام غير أنها لا تتمتع بصلاحيات تخرجها عما هو مألوف من قيم ومعايير ضبط اجتماعية أقرها المجتمع برمته قبل أن تقرها الإدارة أياً كان مستوى السلطة الذي تتمتع به، وعندما تخرج الإدارة عما هو مألوف من قيم اجتماعية ومعايير أخلاقية ونظم التفاعل بين الأفراد والمؤسسات، فإن تفقد شرعيتها تدريجياً وتضاءل إمكاناتها وتصبح عبئاً على التنظيم.

أما الانضباط فيأتي من مفهوم "الضبط" الذي يدل على القوة والحزم والإتقان، والضبط في اللغة العربية هو حفظ الشيء بالجزم واللزوم والقهر، وضبط الشيء أي قوي عليه وأحكمه، وضبط عمله أي أتقنه (البستاني، ١٩٨٥، ص: ٥٢٩) ، وفي تاج العروس ضبط الشيء أي حفظه بالحزم، وضبط الرجل الشيء أي أخذه أخذاً شديدا (الزبيدي، ١٩٨٠، ص: ٤٣٩).

والانضباط بهذا المعنى هو ممارسة الضبط على الذات وإجبارها على اتباع سلوك دون غيره وفق معايير وقيم محددة لاعتبار من الاعتبارات الذاتية أو الاجتماعية أو السياسية أو ما شابهها. ويستخدم في العلوم العسكرية للدلالة على تقيد الفاعل بالتعليمات وإطاعة الأوامر الصادرة عن الرؤساء وكبار المسؤلين ضمن التسلسل في الرتب، وينطوي ذلك على حب النظام، وتنفيذ المهام بحذافيرها، والمحافظة على حسن سيرورة النظام (الكيال، ١٩٩٣، ص: ٧٣٠). ومع انتقال تعبير الانضباط إلى الحياة الاجتماعية (الانضباط الاجتماعي) أصبح يدل على ممارسة الفرد لعملية الضبط على نفسه لجعلها خاضعة للمعايير الأخلاقية والاجتماعية والدينية التي يستقر عليها المجتمع، ويبنى عليها. وبذلك فإن قوة التنظيم الإداري، وشدة الارتباط بين مكوناته إنما تأتي نتيجة ثلاثة عوامل أساسية يمكن إيجازها بالعوامل التالية:

- وحدة المعايير الثقافية والحضارية التي تشكل خلفية السلوك الإداري بشقيه (المدير والمدار).
- درجة تمثل عناصر الإدارة للمعايير الثقافية والحضارية في المجتمع المعني، والتي تجسد درجة ارتباطهم بالتنظيم.
- درجة تمثل المدارين للمعايير الثقافية والحضارية في المجتمع المعني، والتي تجسد درجة ارتباطهم بالتنظيم.

إن التنظيم الإداري وفق هذا التصور مرتبط بخصوصية التجربة الثقافية والحضارية للمجتمع، فهو ينهل من هذه التجربة مقوماته الأساسية المتمثلة بانتماء الأفراد المكونين له، وبمعايير التفاعل بينهم، وبالقيم الثقافية والحضارية الموجهة لسلوكهم، وأنماط الفعل الممارسة بينهم. فالفروق الثقافية والحضارية بين الشعوب، كما يذهب إلى ذلك (غيرت هوفستيد ودانييل بولنجر) كثيراً ما تظهر في مجالات الإدارة ونظمها، ذلك أن نظم الإدارة تقوم على مجموعة النظم السياسية والاجتماعية والنفسية التي تميز المجتمعات الإنسانية عن بعضها بعضاً. فمن الناحية السياسية تشكل الأمم والشعوب وحدات سياسية متأصلة في تاريخها مع مؤسساتها الخاصة بها، مثل أشكال الحكومات والنظم القانونية والنظم التربوية، مما يجعل أداء المؤسسات الرسمية يختلف على نحو واسع بين الأمم. كما أن الانتماء إلى أمة أو إقليم ما له قيمة رمزية بالنسبة إلى المواطنين تدفعهم إلى ممارسة أنماط من السلوك التي لا يمكن أن تمارسها شعوب أخرى. كما ترتبط نظم الإدارة أخيراً بالعوامل النفسية المشروطة بالعوامل الثقافية والوطنية، وذلك نتيجة التجربة المكتسبة منذ الطفولة وسط الأسرة ثم في المدرسة والمنظمات الاجتماعية المتنوعة (غيرت هوفستيد، ١٩٩٣، ص: ١٦-١٨).

وتفيد الملاحظات الخاصة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع العربي منذ النصف الثاني من القرن العشرين وحتى الآن بأنه في الوقت الذي أخذت تنهار فيه منظومات الضبط الاجتماعي التقليدية، وخاصة المتمثلة منها بالدين والقرابة، لم تستطع المنظومات الحديثة المتمثلة بالدولة والمؤسسة القانونية أن تحل مكان المنظومات التقليدية، مما جعل المجتمع برمته يفتقر إلى المنظومة الثقافية الضابطة. وقد ترتب على ذلك أن ضعفت بنية التنظيم حتى في مؤسسات الدولة نفسها لضعف الارتباط بين مكوناتها، ولتنوع الاتجاهات والمعايير والقيم، ولتعدد المنظومات الثقافية التي نشأت إثر انهيار المنظومة التقليدية، والتي حاولت كل منها أن تأخذ منها مكانتها.

سادساً- وحدة التنظيم ومعايير الضبط في مجتمع نموذجي: (المنظومة الأخلاقية والتنظيم الاجتماعي نموذجاً)[1]:

تقوم المنظومة الأخلاقية في أساسها على تربية النفس وتهذيبها وتقويمها لضبط السلوك الإنساني والحيلولة دون قيام بعض الأفراد بالعدوان على بعضهم الآخر، وتوفير الشروط المناسبة لتحقيق الموازنة بين حقوق الأفراد، ومكاسبهم من جهة، والواجبات المفروضة عليهم من جهة أخرى، مما يجعل عملية التوازن قائمة في كل سلوك، وفي كل مظهر من مظاهر الفعل الاجتماعي. وتصبح المنظومة الأخلاقية قادرة بفضل هذا التوازن على أن تسهم في تحقيق الانضباط الاجتماعي بدرجة تزيد كثيراً على المنظومات الوضعية الأخرى، وخاصة تلك القوانين التي تخلو من القيم الروحية، والضوابط الأخلاقية.

والتنظيم الاجتماعي وفق معايير المنظومة الأخلاقية يقوم على جملة المبادئ والقيم الإنسانية المتمثلة بالحق والخير والجمال. وهي القيم المستمدة من طموحات الإنسان وآماله التي تكونت عبر الآف السنين، وفي ذلك يقول الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم [**إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق**] (القزويني،١٤١١هـ، ص: ١٠)، وفي رواية أخرى [**صالح الأخلاق**] (أخرجه أحمد، الحديث ٨٥٩٥)، ومن المعروف أن الديانات السماوية جعلت من الأخلاق معياراً أساسياً للإيمان، تأكيداً لأهميتها في توثيق العلاقات

---

[1] لا يعكس المجتمع النموذجي لوحدة الثقافة ومعايير الضبط الاجتماعي في التنظيم كما هو وارد في التحليل تجربة تاريخية محددة في التاريخ العربي. إنما يشكل أنموذجاً تقاس عليه مظاهر التعدد في المنظومات الثقافية والمعايير الضابطة للسلوك في التنظيمات الاجتماعية المختلفة، إثر انقسامها إلى ثقافات فرعية وغلبة الفروع على الأصول، أو إثر تفاعل الثقافة مع الثقافات الأخرى، وهيمنة الغريب منها على الأصيل، وهو ما تظهره الفقرات التالية من الدراسة.

الاجتماعية بين الناس، ونفي الظلم، وإحقاق الحق، وإقامة العدالة في الأرض، وهي تشكل في مجملها القيم التي دعت إليها الحضارات الإنسانية على اختلاف أشكالها وتعدد تجاربها.

ويظهر التكامل في القيم التي تعززها المنظومة الأخلاقية في جوانب عديدة تمس طرفي التفاعل في كل بنية على الدوام، ففي الوقت الذي تعزز فيه قيم العمل وتؤكد على ضرورته كما جاء في الحديث النبوي الشريف (ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده) (البخاري، الحديث: ١٩٣٠)، تؤكد أيضاً على ضرورة إعطاء العمل حقه دون إنقاص، وفي ذلك يقول الرسول الكريم (أَعْطُوا الأجير أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرَقُهُ) (سنن ابن ماجد، الحديث: ٢٤٣٤). وفي الوقت الذي يدعو فيه الإسلام إلى ضرورة التعلم واكتساب المعرفة، يدعو إلى ضرورة تعليم الآخرين، وإكسابهم المعارف، وفي ذلك يقول (ص): (أربعة تلزم كل ذي حجة وعقل من أمتي: استماع العلم، وحفظه، ونشره، والعمل به) (الحكيمي، الحياة، ص: ٥٧) وفي الوقت الذي يحرم الإسلام الرشوة تحريماً قطعياً فإن الراشي والمرتشي متساويان في قدر المسؤولية الملقاة على عاتق كل منهما. (لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الرَّاشِي وَالْمُرْتَشِي) (مسند أحمد، الحديث: ٦٦٨٩).

ويدل ذلك على أن المنظومة الأخلاقية والقيم الدينية بشكل عام متكافئة في وجوهها، متكاملة في وظائفها، ومن الطبيعي أن تأتي أوجه السلوك الإنساني متكاملة أيضاً في أغراضها، وأبعادها، ومترابطة في وظائفها. بحكم تكامل الحقوق والواجبات المتعلقة بكل موقع من المواقع التي يشغلها الفاعل في التنظيم الاجتماعي. فالمسؤوليات الملقاة على عاتق الأب تجاه الأبناء تكافئ حقوقه عليهم. والمسؤوليات الملقاة على عاتق المدير تكافئ الحقوق التي يطالب بها لنفسه.

إن المنظومة الأخلاقية تقيم كمال التنظيم الاجتماعي على بنية الشخصية التي ينبغي أن تنمو منذ بدايات تشكلها على الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والولاء

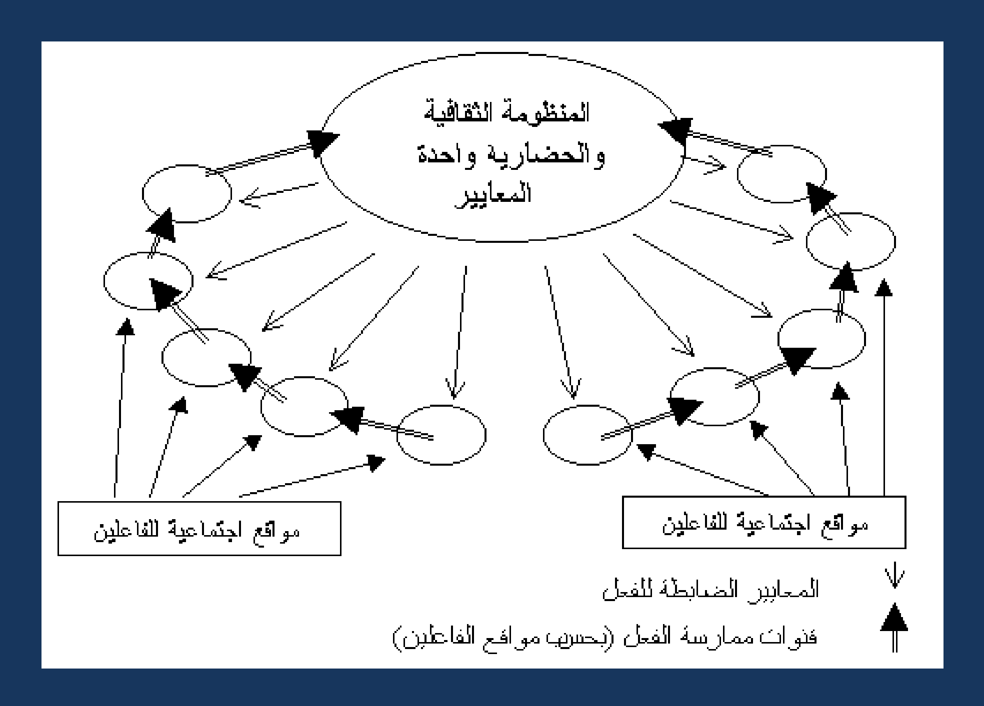
للجماعة، والفرد مطالب منذ الطفولة على أن يتحسس هذه المسؤولية من خلال الموازنة بين قدراته الذاتية ومتطلبات الموقف الذي يحيط به، كما أن هذه الموازنة تؤدي به إلى أن يأخذ موقعاً اجتماعياً في بنية الموقف، فإما أن يكون فاعلاً، ومسؤولاً عن الفعل الذي يستطيع ممارسته، أو يكون منفعلاً، وتقع عليه مسؤولية تقبل ذلك الفعل أو تنفيذه. وفي المظهرين معاً يستمد الفاعل من منظومة القيم الاجتماعية ما يعزز سلوكه، ويجعله مكملاً للسلوك الآخر.

ويظهر الشكل رقم (٢) كيف أن الموقف الاجتماعي المبني على المنظومة الأخلاقية (ذات الولاء الاجتماعي الواحد) يتكون من طرفين متفاعلين يتولى أحدهما القيادة واتخاذ القرارات، وتعمل الثانية على تنفيذ القرارات. وفي الوقت الذي ينتج الموقف لكل من الطرفين الموقع الاجتماعي المناسب له، تسهم المنظومة الأخلاقية بتعزيز مسؤولية اتخاذ القرار لمن هم قادرين عليه، وقيم الطاعة والولاء لم هم أقل قدرة عليه.

فالمنظومة الأخلاقية لاتنتج قيماً متناقضة، لأن معيارها الأساسي هو مصلحة الكل التي تزيد في أهميتها على مصلحة أي جزء فيه، ولما كانت المصلحة الكلية تقتضي مشاركة كل الأفراد المكونين لها فالمنظومة الأخلاقية معنية بعملية التوازن بين الحقوق والواجبات المفروضة على الأفراد، ولهذا تحمل الحضارة إلى جانب قيم السلطة والولاء قيم الحق والخير والجمال، والتي من شأنها تنظيم الأشكال المتعددة لممارسة الفعل الإنساني.

ويلاحظ في الشكل رقم (٢) أن الفاعلين الاجتماعيين يستمدون المعايير الضابطة للسلوك الاجتماعي في المجتمع النموذجي من المنظومة الأخلاقية، كل منهم بمعزل عن الآخر، فالقيمة التي يمنحها الفاعلون لمفاهيم الحق والخير والجمال لا تأتي من القرابة، ولا من السياسة، ولا من المصلحة الفردية القريبة، ولا من المصالح التي تهم جماعة دون أخرى، ولا من المواقع المختلفة التي يشغلها الأفراد في بنية التنظيم الاجتماعي، إنما من التراث الحضاري للأمة. ومن المعايير التي تقرها الأخلاق الإنسانية بمعناها العام، مما يجعل

إمكانية أن تنفصل هذه المنظومة عن بعضها بعضاً أمراً في غاية الصعوبة، بالنظر إلى ما بين مكوناتها من ارتباطات عضوية متينة.



الشكل رقم (٢) يبين تدرج قنوات الفعل بحسب مواقع الفاعلين

ووحدة المنظومة الثقافية والحضارية بالنسبة إلى كل المواقع

أما قنوات ممارسة الفعل فهي محددة بالمواقع التي يشغلها الفاعلون، فيصعب على الفرد، وهو في موقع اجتماعي محدد، أن يمارس فعلاً اجتماعياً متعلق بموقع آخر، ذلك أن التنظيم الاجتماعي لا يتيح له ذلك من جهة، كما أنه الفاعل يفقد شرعية ممارسته للفعل إن لم يكن في الموقع الذي يشغله في بنية التنظيم. الأمر الذي يعزز مرة أخرى وحدة التنظيم الاجتماعي وتكامل مكوناته، وقوة عناصره.

سابعاً– ازدواجية التنظيم ومعايير الضبط الاجتماعي (المجتمع العربي نموذجاً):

تأتي ازدواجية التنظيم الاجتماعي نتيجة مباشرة لانقسامه إلى تكوينين فرعيين إثر تفاعله مع مؤثر خارجي، فيصبح كل منهما تنظيماً قائماً بذاته يستقطب مجموعة من الأفراد المكونين له. ويجعلهم يتجهون في مشاعرهم وأحاسيسهم نحوه، وغالباً ما يؤدي ذلك إلى تنافر أشكال السلوك وتضارب أنماط الفعل في التنظيم.

وقد شهد المجتمع العربي في المرحلة التقليدية نموذجاً من نماذج ازدواجية التنظيم برز في ظهور فعالية تنظيم القرابة العشائرية إلى جانب الثقافة الإسلامية، حيث تقتضي المصلحة الاجتماعية العليا للقبيلة تنظيم مواقع اجتماعية متكاملة في وظائفها، مترابطة في جوانبها تؤدي وظيفة حيوية أساسية تتمثل في حماية القبيلة وتوفير الشروط اللازمة لتنمية قدراتها التي تؤهلها لصد أي عدوان خارجي عليها، وتمكنها أيضاً من القيام بعمليات الغزو التي تقتضيها مصلحة القبيلة العليا.

ولهذا يلاحظ أن المنظومة الثقافية في المجتمع العشائري تعزز قيم القيادة، والفروسية، في الوقت الذي تعزز فيه أيضاً قيم الولاء، وحب القبيلة والارتباط بها، والتفاخر بأمجادها، حتى تصبح هذه المعايير بمثابة رموز حضارية تدفع المرء ليحافظ عليها، ويدافع عنها بقوة إذا ما تعرضت للخطر، فهي الامتداد الطبيعي لشخصه، ويملكه الإحساس بأنه كبير بحجم قبيلته أو عشيرته، وأنه قوي بقوتها، وضعيف بضعفها.

ويعزز التنظيم الاجتماعي مفهوم الولاء في مظهرين بآن واحد، أولهما القيادة وعملية اتخاذ القرار ويعد ذلك ضرورة من ضرورات وحدة القبيلة وتماسكها، وواجباً اجتماعياً تقتضيه الضرورة على من هم معنيين باتخاذ القرار. ويتجلى المظهر الثاني في الطاعة وتنفيذ القرارات والانقياد للأوامر. فيتحقق من خلال هذين المظهرين تكامل الفعل واتساقه لمصلحة القبيلة.

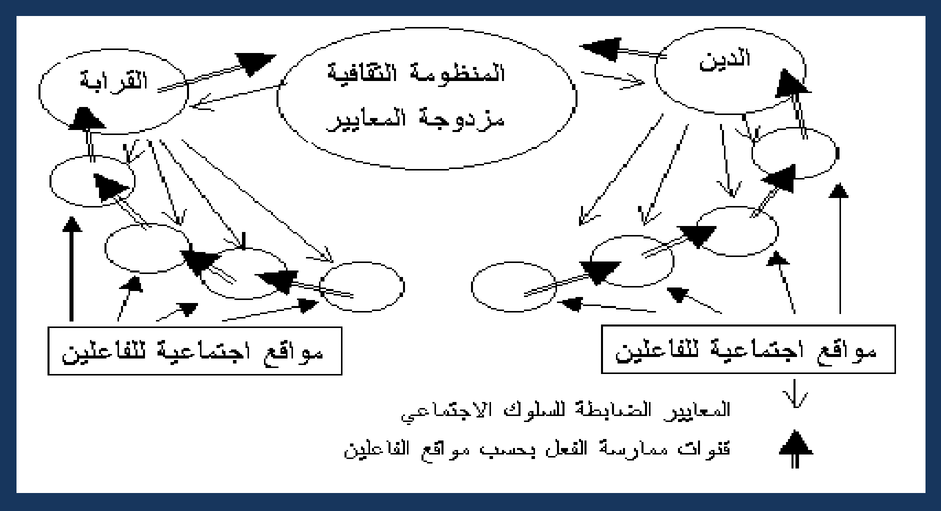
وتأخذ عمليات التنشئة الاجتماعية بالتكوين الاجتماعي للشخصية على هذين الاعتبارين، فالفرد إما أن يكون قائداً، وتترتب عليه كل الالتزامات والمسؤوليات المنوطة بهذا الموقع، أو يكون تابعاً للعشيرة التي ينتمي إليها، وتقع على عاتقه كل المسؤوليات المنوطة بالموقع الذي يشغله في بنية التنظيم. ومن الطبيعي أن الموقع الذي يشغله كل فرد مرابط أشد الارتباط بخصائص بنيته العضوية، وبسمات شخصيته التي صقلتها التنشئة الاجتماعية، وبمقدار تمثله لقيم الولاء للعشيرة بمظهريها التابع والمتبوع.

غير أن المشكلة الحقيقية تظهر عندما تأخذ المنظومة الثقافية باحتواء نموذجي الدين والقرابة في وقت واحد، حيث يتم اعتماد النموذج الديني تارة، ونموذج القرابة تارة أخرى بوصفهما معايير للتفاعل، الأمر الذي يسبب تناقضات كبيرة في عمل التنظيم الاجتماعي، فتأخذ ردود الفعل على نحو غير متوقع في أغلب الأحيان، وتصبح دلالات السلوك مختلفة أيضاً، فيأخذ المجتمع بالانقسام نتيجة ميل بعضهم إلى هذا المعيار، وميل بعضهم الآخر إلى المعيار الثاني، وقد يترتب على ذلك ظهور التناقضات والمشكلات التي تزداد مع ارتفاع درجة التناقض، ويدل التطور التاريخي للمجتمع العربي على أن ازدواجية المنظومة الثقافية هذه أسهمت في صنع الأحداث التاريخية على نحو كبير.

إن ازدواجية المعايير التي تشملها المنظومة الثقافية والحضارية تؤدي إلى اضطراب أشكال السلوك، وعدم التوافق بين ما تعززه المنظومة من قيم، وبين ما يتيحه التنظيم الاجتماعي للفاعلين من قدرات وطاقات، وبين ما تعززه عمليات التنشئة الاجتماعية من قيم متناقضة في وقت واحد، وتفسر هذه الازدواجية عدداً كبيراً من التناقضات والصراعات التي شهدها المجتمع العربي في تاريخه منذ ظهور الإسلام وحتى الآن.

كما يلاحظ في الشكل رقم (٣) أن قنوات ممارسة الفعل لا تقوم على الارتباط المباشر بين الفاعلين ومنظومة القيم الثقافية والحضارية إلا من خلال منظومة الروابط الدينية والقرابية، فالمواقع الاجتماعية التي يشغلها الأفراد في بنية التنظيم إنما تأتي من

خلال هاتين المنظومتين، وليس للأفراد في التنظيم أية صلة مباشرة مع المنظومة الثقافية والحضارية.



الشكل رقم (٣) يبين أثر ازدواجية بنية التنظيم في تعدد المواقع الاجتماعية للفعل ومصادر تقييمه

ولهذا السبب يلاحظ أن الدلالات الاجتماعية للسلوك إنما تأتي من خلال بنية الروابط أيضاً، وفي هذه الحالة فإن المرء لا يستطيع تقييم وضع اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي إلا من خلال نظام الروابط الاجتماعية الذي يقيمه مع الآخر. ومن الطبيعي أن تترتب على ذلك أشكال من عدم التوافق في أشكال السلوك.

ثامناً- التحولات الاقتصادية والاجتماعية والأداء التنظيمي للمؤسسات في الوقت الراهن:

تعد أشكال التنظيم في المؤسسات العامة، من أبرز النظم الاجتماعية التي تأثرت بالتغير الملحوظ في البناء الاجتماعي، ونظم التفاعل بين الأفراد، فمع انهيار الضوابط الدينية وضوابط القرابة، في المجتمع العربي، لم تستطع الضوابط الاجتماعية الحديثة المتمثلة

بالقانون، ومؤسسات الدولة العصرية أن تؤدي الدور نفسه الذي كانت تؤديه الضوابط التقليدية، ذلك أن شرعيتها بالنسبة إلى الأفراد لم تأخذ الموقع الذي يجعلها تتبوأ مكان الصدارة في معايير الحكم على أنماط السلوك الاجتماعي حتى الآن.

لقد نشأت الدولة في المجتمع الغربي بعد سلسلة طويلة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عصفت بالنظم الاجتماعية التقليدية، وقضت عليها، ودلالة ذلك الصراع الذي استمر طويلاً بين الدولة والكنيسة، انتهى إلى سيطرة الدولة ومؤسساتها، ونظمها وقوانينها، سيطرة أقرب ما تكون إلى السيطرة التامة، فجاءت الدولة ومؤسساتها نتيجة التطور الحضاري للمجتمع، مما جعلها تأخذ موقع النظم التقليدية في استقطاب الجماعات المتفرقة، حتى أصبحت رمزاً لوحدة الأمة تلتف حولها الأجيال المتعاقبة.

أما في المجتمع العربي، فيبدو أن الأمر جاء مختلفاً على نحو كبير، فالنظم الدينية ونظم القرابة كانت بمثابة الأساس الذي يقيم عليه الفرد أشكال سلوكه، وتفاعله مع الآخرين، وبقيت هذه النظم تشكل الأساس الذي تقام عليه النشاطات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، حتى أن الثورات العربية ضد المستعمرين كانت تستمد قدراً كبيراً من شرعيتها من النظم الدينية، ونظم القرابة على حد سواء. وعندما أخذت الدول العربية بالاستقلال، وراحت تمد بسلطتها السياسية المساحات الجغرافية التي تشملها كان نظام التفاعلات الاجتماعية يقوم برمته على الاعتبارات الدينية واعتبارات القرابة، لذلك لم تكتسب الدولة شرعيتها بالشكل الذي ظهر في الغرب الأوربي، ولم تستطع أن تكون في المستوى الذي يجعلها تجسد ضمير الأمة، كما كان حال الدولة في الغرب.

وفي الوقت الراهن تشهد المنطقة العربية تغيرات اقتصادية واجتماعية عديدة تسهم في إحداث تحولات كبيرة في الأفكار والاتجاهات والقيم الاجتماعية إلى درجة أن منظومات الضبط الاجتماعي أصبحت متنوعة أيضاً إلى الحد ينفي إمكانية القول بوجود منظومة ثقافية واحدة ضابطة للسلوك، وتسهم عمليات التواصل الثقافي والحضاري مع

التغيرات الواسعة على المستوى العالمي في بعثرة منظومات الضبط الاجتماعي.العربية على نحو واسع.

وتمتد آثار ذلك إلى التنظيم الاجتماعي العام للمؤسسات الإدارية، فلم تعد هناك منظومة ثقافية واحدة تسيطر في التنظيم الإداري، ولم تعد أنماط السلوك وأشكال الفعل مبنية على أسس ثقافية وحضارية واحدة. وبسبب ضعف المنظومة الثقافية على المستوى المجتمعي فإن النوازع الفردية، والاتجاهات الشخصية، والمصالح الضيقة أصبحت أكثر تأثيراً في السلوك، وأكثر تحديداً لاتجاهات الفعل ومساراته. فأصبح النموذج السائد هو نموذج المنظومة الثقافية متعددة المعايير، حيث يلجأ الفرد الواحد إلى معايير متنوعة في الحكم على الأشياء في وقت واحد، برغم أن هذه الأحكام تأتي متناقضة في أغلب الأحيان.

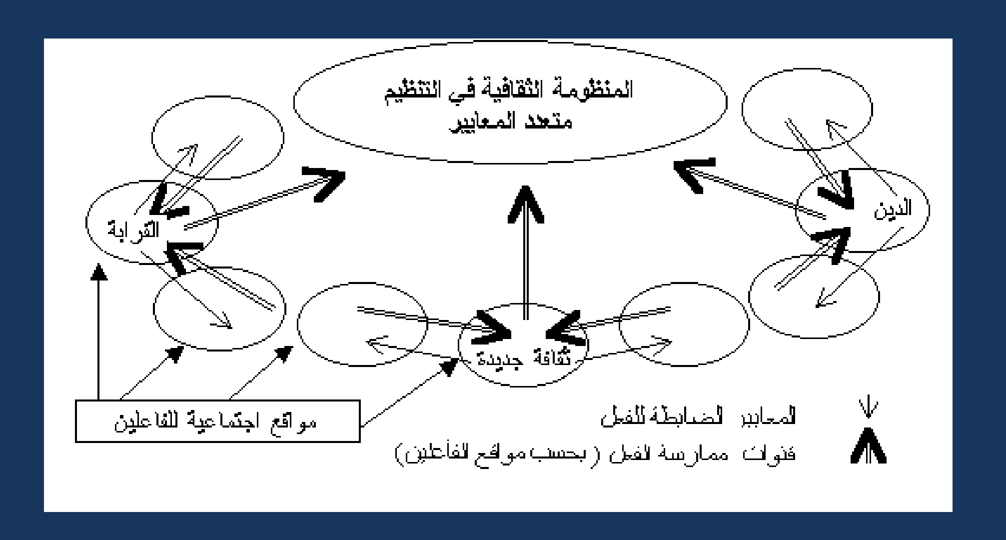
وتأسيساً على هذا التصور يلاحظ إن السلوك التنظيمي بمظهرية (المدير والمدار) محكوم بروابط القربى تارة، وبروابط الدين تارة ثانية، وبالروابط السياسية تارة ثالثة، وبروابط المصلحة تارة رابعة، وتأتي مصلحة التنظيم في المرتبة الأخيرة من مراتب التفضيل، لأن التنظيم الإداري هو من أضعف المنظومات الاجتماعية القادرة على حماية نفسها، ومن أقلها قدرة على المطالبة بحقوقها.

وقد ترتب على ذلك أن أصبح التفاعل الاجتماعي ضمن المؤسسات الإدارية غير قائم على نظم اجتماعية تتضح فيها الدلالات الاجتماعية للسلوك، فغدت خصائص الشخصية، والحاجات العضوية تدفع الأفراد إلى ممارسة الفعل الاجتماعي بتأثير مصالحهم واتجاهاتهم المتنافرة أصلاً، والتي لا توحدها إلا المنظومة الثقافية الحضارية، فبرزت مظاهر التنافر في السلوك الاجتماعي، وتنافر أشكال الفعل لغياب الضوابط التي من شأنها تنظيمه وتوجيهه لما يفيد مصلحة الكل الاجتماعي.

في التنظيم الاجتماعي متعدد المعايير تظهر قيم متعددة للقيادة، وتتضاءل قيم الولاء والطاعة، وتتنوع المواقع التي تهيئ الأفراد لاتخاذ القرار، وتظهر الازدواجية في أنماط التنشئة الاجتماعية حيث يخضع الطفل الواحد لتأثير قيم متنافرة في أغلب الأحيان، مما يجعله مهيأ لاستخدام معايير مختلفة في ممارسته للسلوك الإداري تبعاً للظرف المحيط به، وللمصلحة التي يقتضيها الموقف الإداري.

إن التنظيم المؤسسي القائم على تعدد المعايير الثقافية والحضارية يؤدي إلى انتشار أنماط متنافرة من السلوك التنظيمي، فمنظومة القيم تعزز أنماط مختلفة من القيادة، وأنماط متعددة من الولاء الاجتماعي، كما أن المنظومة الاجتماعية تضع مواقع مختلفة ومتباينة لاتخاذ القرار، الأمر الذي يؤدي إلى التنافر الواسع في أنماط السلوك الإداري.

كما يلاحظ في الشكل (٤) أن المعايير الضابطة للفعل ضمن المؤسسات لا تأتي من المنظومة الثقافية والحضارية للأمة، إنما من خلال المصالح التي يشعر بها الأفراد، ومن خلال بنى الشخصية الاجتماعية لكل فرد، فالخير والحق والعدل تصبح مع ضعف المنظومة الثقافية والحضارية خير الفرد وحقه والعدالة المرتبطة بفهمه للأشياء المحيطة به، فتزداد عملية الاستقطاب في بنية التنظيم، تبعاً للمواقع التي يشغلها الأفراد في هذه البنية، وإلى استقطاب الروابط وتعددها على نحو واسع لتصبح قنوات الفعل مبعثرة في تنظيمات اجتماعية غير رسمية عديدة يصعب ضبطها وحصرها، غير أن حجم تأثيرها يزداد بمقدار الضعف الملحوظ في المنظومة الثقافية والحضارية العامة.



الشكل رقم (٤)

يبين تبعثر اتجاهات السلوك الاجتماعي وتنوع قنوات ممارسته

في التنظيمات متعددة المعايير

تاسعاً- الخلاصة والنتيجة و التوصيات العامة:

يفيد التحليل المعمق لمظاهر المشكلة بأن مشكلة ضعف الأداء التنظيمي في المؤسسات العامة أكبر من إمكانية النظر إليها من زوايا جزئية متفرقة هي بحد ذاتها جوانب من المشكلة، وأكبر من أن تعود إلى هذا العامل أو ذاك، بدلالة أن المجتمع بتكوينه القائم يحتوي كل عملية تغيير، ويجردها من قدراتها على تغييره، ويجعلها عنصراً من عناصره التي تمده بالقوة والقدرة على الاستمرار، فيصبح ما تم إنجازه لتغيير الواقع عاملاً من عوامل المحافظة عليه.

إن المجتمع النموذجي هو ذلك المجتمع الذي تهيمن فيه منظومة ثقافية وحضارية تتضمن القيم والمعايير الاجتماعية والأخلاقية الضابطة للسلوك الإنساني، ولصيغ التفاعل الاجتماعي بين الأفراد، وبمقدار ما تصبح المنظومة الثقافية الحضارية مجزأة وتقوم على قيم

ومعايير متعددة، ومتباينة، بمقدار ما تصبح الممارسات والأفعال التي يقدم عليها الأفراد متباينة ومبعثرة، الأمر الذي يبدو واضحاً في بنية التنظيم الاجتماعي العربي المعاصر، فبعد أن كان المجتمع يتميز بتنظيماته الأخلاقية والاجتماعية المستمدة من الدين الإسلامي، أصبح في مرحلة أخرى يقوم على تنظيم يستمد مقوماته من معايير الدين والقرابة في آن واحد، ثم أصبح تنظيم يقوم على معايير متعددة، وفي مرحلة أكثر تطوراً، وبسبب عمليات التواصل الواسعة مع الغرب بشكل خاص، ومختلف ثقافات العالم بشكل عام، برزت مظاهر التأثير في البناء الثقافي الحضاري العربي الذي بات يضم معايير متنوعة ومتناقضة في كثير من الأحيان، الأمر الذي أفقده طابعة التنظيمي، وجعله بناءً ثقافياً مبعثراً، أكثر منه بناء ثقافياً متماسكاً.

وفي الظروف التي تغيب فيها الضوابط الأخلاقية والاجتماعية، والتي تشكل في بنيتها المنظومة الثقافية والحضارية لكل مجتمع تفقد المؤسسات التنظيمية قدرتها على الأداء الذي يكافئ القدرات التي تتمتع بها، وتصبح المؤسسات العامة عبئاً على الاقتصاد الوطني، وغير قادرة على مجابهة التحديات المحيطة بها. فالأفراد الذين يشكلون الأساس في كل بنية تنظيمية ومؤسسية يصبحون بلا رابط يجمعهم، ولا قيم تشدهم، ولا معايير يحتكمون إليها لتقييم أنماط سلوكهم، وبسبب ذلك تصبح القيم الفردية، والسعي لتحقيق المصالح الشخصية هي الأكثر انتشاراً، الأمر الذي يجسد التناقض بين قيم المؤسسات التنظيمية التي تتطلع إلى مجابهة التحديات الكبيرة المحيطة بها، وتهدد المجتمعات القائمة فيها، وبين طموحات الأفراد وأهدافهم التي تسعى لتحقيق المصالح الضيقة، ويشمل ذلك معظم الأفراد بما في ذلك العاملين في إدارة المؤسسات والقادة فيها، وتلك هي من أعظم المخاطر التي يشير إليها الباحثون في علم الاجتماع.

إن البعد الحضاري لأي أمة إنما يقوم على ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في الإنسان أولاً، والذي يحمل الهوية القومية ثانياً، ويستمد ثقافته من المنظومة الأخلاقية ثالثاً. وإذا

كانت الحضارة العربية قد قامت خلال مراحلها التقليدية على الإنسان العربي الذي يؤمن بهويته القومية، وينهل من الإسلام معاييره الأخلاقية، فإن البعد الحضاري للإنسان العربي اليوم أصبح ضعيفاً للغاية بسبب ضعف الشعور بالهوية القومية، واستمداده للمعايير الأخلاقية من منظومات ثقافية غريبة عنه. ولهذا فإن التأكيد على الهوية القومية، وقيامها على الأخلاق الإنسانية يشكل جوهر وحدها ويعد الأساس الذي لا بد منه للنهوض بالواقع العربي الراهن، ومجابهة التحديات التي تجابه الأمة العربية في الظروف الراهنة.

وفي ضوء هذه التصورات، فإن النهوض بالأداء التنظيمي للمؤسسات الإدارية والإنتاجية والخدمية في المجتمع العربي، وحتى تصبح في المستوى الذي يؤهلها لمجابهة التحديات الكبرى يتطلب جملة من الإجراءات العملية التي من شأنها تعزيز بنية التنظيم الاجتماعي وطبيعة العلاقات بين الأفراد، وفق استراتيجية واضحة هدفها إعادة بناء الإنسان العربي، وتستمد قيمها من الهوية القومية العربية، ومعاييرها من منظومة القيم الأخلاقية التي تشكل الأساس الأخلاقي لهذه الحضارة. ولهذا لا بد من التأكيد على:

(١) ضرورة وضع معايير مشتركة تحكم عمليات التنشئة الاجتماعية في المؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها، تعزيز البعد الحضاري (بعنصرية الهوية القومية العربية والأساس الأخلاقي الإسلامي) في شخصية الإنسان العربي.

(٢) ضرورة وضع استراتيجية واضحة للإعلام بأشكاله المتعددة، (التلفزة، والصحافة، وشبكات الاتصال العالمية وغيرها..) تستمد دعائمها من البعد الثقافي والحضاري العربي (بعنصرية المشار إليهما).

وتأسيساً على ذلك فإن عوامل التغيير والنهوض بالمؤسسات العامة، والنهوض بالاقتصاد الوطني الشامل ترتبط بالإنسان نفسه، وبوعيه القومي، وبالقيم الأخلاقية والمعايير يعتمدها في تقييمه لعلاقاته مع الآخرين، وما لم يحدث التغير على هذا المستوى فإن كل إجراءات التطوير تصبح عوامل تعيقه وتسهم في المحافظة على الواقع المتخلف،

وتؤدي إلى عكس ما هو مطلوب، وفي ذلك يقول الله عز وجل {إِنّ اللّهَ لاَ يُغَيّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتّىَ يُغَيّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ} (الرعد، الآية ١١)، وفي موقع آخر {ذَلِكَ بِأَنّ اللّهَ لَمْ يكن مُغَيّراً نّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىَ قَوْمٍ حَتّىَ يُغَيّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنّ اللّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ} (الأنفال، الآية ٥٣).

الفصل الثاني
جماعات المصالح الخاصة واحتواء القرار
في المؤسسات العامة

تأخذ الجماعات غير الرسمية في كثير من الأحيان أشكالاً تنظيمية متطورة تماثل في قوتها قوة التنظيم في المؤسسة ذاتها، بل وتزيد عليه. وقد تنمي هذه الجماعات أهدافاً اقتصادية وسياسية واجتماعية متباينة، مترابطة أحياناً، ومبعثرة أحياناً أخرى تبعاً لطبيعة الجماعات، وأشكال تنظيمها، وأهدافها وغاياتها[[١]].

وبرغم أن قوة التنظيم في الجماعات غير الرسمية لا تأتي دفعة واحدة، ولا تتشكل بقوانين صارمة تحدثها الهيئات التشريعية في الدولة، ولا من توافق أهدافها مع أهداف التنظيم الرسمي للمؤسسة، ولا حتى من توافق أهدافها مع الأهداف الاجتماعية والسياسية التي تمثل أهداف الأمة، ومعاييرها وقيمها. إنما تأتي قوة التنظيم في الجماعات غير الرسمية من شدة الارتباط بين مصالح أفراد المكونين لها، والتي تأتي في أغلب الأحيان بعيدة عن أهداف المؤسسة وغاياتها، بل مناقضة لها.

[١] يدل تعبير جماعات المصلحة، بالمعنى المستخدم في الدراسة، على نشاط الجماعات غير الرسمية المتوغلة في بنية السلطة لتحقيق أغراض شخصية بالدرجة الأولى، مستثمرة مواقعها في السلطة، وهي تختلف عن جماعات المصلحة المهنية التي تقام على أساس التنظيم النقابي، أو العلمي، أو الفكري، كنقابات العمال والأطباء والمحامين، وغيرهم.

لقد عرف المجتمع الغربي، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية جماعات المصالح منذ بدايات القرن العشرين، وأخذت هذه الجماعات تستحوذ على اهتمام الباحثين والمفكرين في العلوم الاجتماعية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نظراً لما لوحظ عن هذه الجماعات من دور مؤثر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وعندما أخذ المجتمع العربي يستورد من الغرب عامة، ومن الولايات المتحدة بشكل خاص السلع والأدوات والتقانات المختلفة، سرعان ما وجد نفسه يستورد أيضاً نظم العمل في هذه الجماعات نفسها التي تحدد قنوات التفاعل بين أعضائها، ومخطط الحقوق والواجبات المترتبة على كل عضو من أعضائها.

ويدل انتشار الظاهرة وقوتها على أن هذه الجماعات ليست مجرد مجموعة أفراد تعجز الدول عن ملاحقتهم، ومحاكمتهم، إنما هي مجموعة من الأفراد التي تسيطر على الوسائل والأدوات التي يمكن أن تشكل مصدر خطر حقيقي عليها، أو مصدراً لإدانتها. ولهذا الأسباب فإن التحليل الموضوعي للعوامل المؤدية لانتشار مظاهر الفساد الإداري، والمالي يتطلب الوقوف طويلاً عند جماعات المصلحة، والتعرف على آلية عملها وعلى الكيفية التي تستطيع من خلالها تحقيق غاياتها ومصالحها بأقل التكاليف الممكنة، وبأقل الأضرار المحتملة مع أقصى درجات المنفعة.

أولاً- بنية التنظيم الاجتماعي وتشكل جماعات المصالح:

ليس من اليسير على جماعات المصالح تحقيق نجاحها في أعمالها مع التزامها بقيم المجتمع والمعايير الأخلاقية فيه، ولهذا فإن العقبة الأولى التي تجابه جماعات المصلحة في سعيها لتحقيق مصالحها وغاياتها تتمثل في منظومة القيم الأخلاقية الضابطة للسلوك الاجتماعي عامة، والسلوك التنظيمي بخاصة. وبالنظر إلى أن الضوابط الأخلاقية ضعيفة الانتشار في الدول الصناعية المتقدمة، بالموازنة مع الضوابط القانونية والقضائية فإن نمو جماعات المصلحة التي تسعى إلى نشر الفساد، وتحقيق الأرباح المادية الكبيرة من خلاله

يزيد عما هو عليه في المجتمعات التي تنتشر فيها الضوابط الأخلاقية، وخاصة تلك التي تجعل الفساد المالي والإداري أمراً يخالف العقائد والشرائع، بالإضافة إلى أنه عمل لا يقره العرف الاجتماعي.

وفي هذا الإطار ليس من اليسير على جماعات المصلحة المعنية بالفساد، وكسب المنافع المادية أن تخترق بنية التنظيم الاجتماعي القائم على وحدة المنظومة الثقافية والحضارية، وعلى وحدة المعايير الأخلاقية الضابطة للسلوك، ولكنها تجد في مظاهر التفكك والبعثرة ما يساعدها على تحقيق غاياتها بطريقة أفضل، وكثيراً ما تجد نفسها مدعوة إلى تعزيز مظاهر التفكك والانحلال بغية دفع الأفراد إلى الإقدام على جملة من الممارسات الاجتماعية التي تساعدها في تحقيق غاياتها.

لقد انتشرت جماعات المصالح بقوة في الدول الصناعية المتقدمة، ونشأت معها آليات عملها التي نمت بشكل مطرد، وسرعان ما أخذت هذه الدول المتقدمة، تصدِّر إلى الدول النامية، ومنها الدول العربية تنظيمات جماعات المصالح ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتنوعة، وهي تنظيمات لم تكن معروفة في هذه البلدان في الماضي، إلا أنها أخذت تنتشر فيها منذ بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، وهي اليوم أكثر قوة ووضوحاً وتكتسي طابعاً جديداً.

غير أن التنظيمات الاجتماعية التقليدية، والضوابط الأخلاقية للسلوك، السائدة في البلدان النامية عامة، وفي المجتمع العربي بخاصة تحول دون انتشار فعالية جماعات المصالح لتناقض غاياتها مع الوظائف التي تؤديها تلك الضوابط من جهة، ولاختلاف بنية العلاقات الاجتماعية في المجتمع العربي عما هي عليه في الدول المتقدمة التي نشأت فيها تلك الجماعات، ولهذا ليس من اليسير أن تقوم لجماعات المصلحة قائمة في ظل التنظيمات الاجتماعية التقليدية، وقد وجدت هذه الجماعات في مظاهر التفكك الذي سبقت الإشارة إليه خير معين على انتشارها وتحقيق الغايات التي تتوخاها، بل كان على

هذه الجماعات أن تسهم بتقويض دعائم التشكيلات التقليدية، ومن ثم العمل على إعادة تكوين بنية التنظيم وفق مصالحها، وبالطريقة التي تحقق من خلالها نمواً مطرداً.

في النصف الثاني من القرن العشرين يربط (سي رايت ميلز) وهو عالم اجتماع أمريكي بين طبيعة القرارات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية التي تتخذها النخب الحاكمة في المجتمع الأمريكي، وبين مصادر القوة المجتمعية السائدة هناك. ويحدد مصادر القوة في ثلاثة محاور أساسية هي: السلطة الاقتصادية، والسلطة السياسية، والسلطة العسكرية. ويميل إلى القول بأن اتحاد السلطات الثلاث، أو اتحاد العاملين في الميادين الثلاث الذين يطلق عليهم اسم النخبة، يساهم بتعزيز السيطرة الطبقية لفئة محددة من الناس بحكم وعي مصالحها. كما يلاحظ أنه إلى جانب تطور وسائل الضبط والسيطرة الطبقية تزداد وسائل الاضطهاد، والاستغلال، والعنف، والتدمير. كما تزداد وسائل الإنتاج وإعادة البناء، وتتضخم بشكل مطرد.

ويستند (رايت ميلز) في تفسيره لفعل النخبة في المجال العسكري أو الاقتصادي أو السياسي على مفهوم المصلحة والتي رأى فيها تنوعا كبيراً في الظروف الدولية الراهنة، أما مصادر القوة التي كانت معروفة في الماضي (ملكية وسائل الإنتاج، ملكية القرار السياسي، ملكية القرار العسكري..) فلم يعد أي منها قادر على التحكم بآلية القرار بمعزل على الآخر لما بين مصادر القوة المجتمعية من ارتباط وثيق (اتزيوني،١٩٨٤، ٩٥).

أما في البلدان النامية بصورة عامة، بما في ذلك الدول العربية فإن جماعات المصالح الخاصة تؤدي وظائف سبيهة بما تؤديه جماعات المصالح الخاصة في المجتمعات الصناعية المتطورة في بعض وجوهها، ومختلفة عنها في وجوه أخرى. فعصابات نشر المخدرات والجنس والفساد سبيهة ببعضها بين معظم الدول، غير أن ما يميز جماعات المصالح الخاصة في الدول النامية هو انتشار جماعات ثقافية لاتهدف إلى تحقيق مصالح شخصية مالية بقدر سعيها لتعزيز الثقافة الغربية بوصفها مظهراً من مظاهر التحضر، والتطور

الاجتماعيين، مما يجعل لهذه الجماعات أبعاد سياسية متنوعة يصعب إدراكها بشكل مباشر، وتصبح جماعات المصالح الخاصة من هذا النوع وسائل متطورة للاختراق الثقافي في الدول النامية عموماً.

وتصبح المسائل المتعلقة بجماعات المصالح في الدول النامية نتيجة لخصوصية أوضاعها قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية، وليست مجرد قضايا فساد اجتماعي أو إداري وحسب،ولا هي عاملٌ من عوامل انتشار ظاهرة المخدرات بقدر ما تتجلى فيها أبعاد سياسية تمس أمن الدول والمجتمعات على حد سواء، وما تستطيع جماعات المصالح إنجازه خلال فترة وجيزة من الزمن من تشويهٍ لمنظومة العلاقات الاجتماعية، ونظم الضبط الاجتماعي في الدولة المعنية، ومن تخريب للاقتصاد الوطني فيها، لا تستطيع الدول المعادية إنجازه خلال فترات طويلة بطرق الحرب التقليدية التي قد تؤدي إلى التفاف الناس حول قيادة الدولة، وإلى زيادة التماسك الاجتماعي، وشدة الولاء الوطني والديني، وهي الأمور التي تهدف جماعات المصالح إلى تحطيمها بين السكان، لا بقصدها مباشرة، إنما بقصد المحافظة على مصالحها التي لا تنمو بقوة مع انتشار الولاء للوطن، ومع انتشار الضوابط الأخلاقية والدينية في المجتمع.

ويقتضي التحليل العلمي لكيفية انتشار جماعات المصالح في المجتمعات الإنسانية بشكل عام، وفي البلدان النامية بشكل خاص، معرفة الخصائص الاجتماعية والثقافية التي تميز المجتمعات عن بعضها بعضاً، وتجعل لكل منها خصوصيات تعرف من خلالها. ويستخدم الباحثون الاجتماعيون بشكل عام، والعاملون في علم الاجتماع بشكل خاص تعبير "البنية الاجتماعية" للدلالة على جملة السمات والخصائص التي تميز مجتمعاً محدداً عن غيره من المجتمعات.

ولتحليل مفهوم "البنية الاجتماعية" لا بد من التمييز بين ثلاثة عناصر أساسية تتمثل بحدود البنية، ومكوناتها، وطبيعة العلاقات القائمة فيها. فلكل مجتمع إنساني

حدود اجتماعية وثقافية تميزه عن غيره من المجتمعات، وتجعل منه مجتمعاً خاصاً. وفي الوقت نفسه يقوم كل مجتمع أيضاً على مجموعة من السكان الذين ينتجون الخيرات، ويتبادلون المنافع، ويساعد بعضهم بعضاً. وهم يقيمون علاقاتهم وفق قواعد ونظم اجتماعية وأخلاقية وثقافية يعود إليها الفضل في إكساب المجتمع طابعه الثقافي والحضاري.

ولا تختلف المجتمعات، عن بعضها بعضاً بحدودها الجغرافية، ولا بمكوناتها من الأفراد، إنما يأتي الاختلاف من طبيعة التنظيم الاجتماعي الذي يربط الأفراد بين بعضهم بعضاً. ومثال ذلك أن المجتمع البدوي لا يختلف عن المجتمع القروي بطبيعة الأفراد المكونين له، إنما بطبيعة التنظيم الاجتماعي الذي يربط هؤلاء. فهو الذي يحدد طبيعة الحقوق والواجبات المتبادلة بينهم، ويجعل منها كلاً متكاملاً. كما أن المجتمع القائم على نظم القرابة لا يختلف عن المجتمع الطبقي بطبيعة الأفراد المكونين لكل منهما إنما بطبيعة التنظيم الاجتماعي الذي يميزهما عن بعضهما، وهو الذي يحدد طبيعة الحقوق والواجبات المتبادلة بين الأفراد.

وتعد بنية العلاقات الاجتماعية في كل تنظيم بمثابة الأساس الموضوعي لانتشار جماعات المصالح أو عدم انتشارها، فهذه الجماعات تتطلب دائماً إعادة تكوين بنية النظام الاجتماعي وفق معايير ونظم جديدة، فإذا اتصفت بنية التنظيم بوحدة المنظومة الثقافية والحضارية، وبالتماسك الاجتماعي المتين والترابط العضوي، وكان التعاضد بين مكونات البنية قوياً صعب تكوين جماعات المصالح، واستحال انتشارها، بسبب استقطاب مكونات البنية حول غايات واضحة، ومعايير ثابتة يقرها العرف الاجتماعي قبل أن يقرها القانون. بينما يساعد تبعثر مكونات البنية، وضعف تماسكها، وتعدد المعايير الثقافية والأخلاقية في إعادة تشكيلها من جديد وفق المقتضيات التي تتطلبها مصلحة الجماعات المتصارعة نفسها، وبالتالي فإن تبعثر مكونات البنية، وتعدد أهدافها، وتضاد القيم الأخلاقية والحضارية لكل منها تعد بمثابة الشروط الموضوعية لتشكل

جماعات المصالح ونموها في البلدان كافة، وفي مقدمتها بلدان العالم الثالث، ويمكن إيجاز أهم العوامل التي تسهم في انتشار جماعات المصالح على الشكل التالي:

أ- ضعف الضوابط الأخلاقية والدينية الذاتية. حيث يسيطر على الأفراد إحساس بغياب العدالة الإلهية وقناعة داخلية بسفاهة التفكير الديني وتخلفه عن مواكبة تطورات العصر، وعدم قدرته على معالجة المشكلات الكبرى التي تجابه الإنسان في الوقت الراهن.

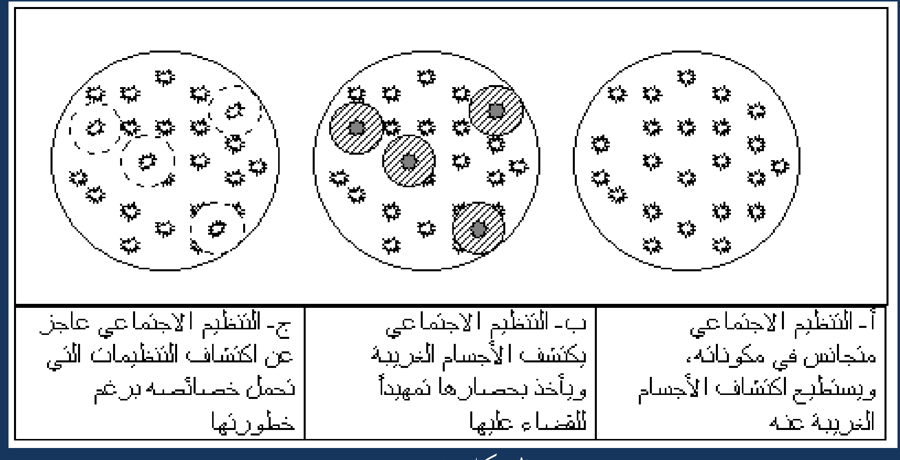
ب- ضعف الضوابط القانونية والدستورية التي يستطيع عدد كبير من الأفراد تجاوزها أو التحايل عليها، وحتى توظيفها للمصالح الضيقة على الرغم من كونها معايير يتم اللجوء إليها لتحقيق العدالة، وضمان عدم اعتداء بعض الناس على بعضهم الآخر.

ج- غياب القيم الاجتماعية المرجعية التي يمكن من خلالها الحكم على سلامة السلوك الإنساني واستقامته، حيث يعطي الأفراد قيمة عليا لمظاهر الثراء والسلطة بصرف النظر عن مشروعية ذلك من الناحية الأخلاقية والدينية والاجتماعية، ذلك أن هذه المرجعية أصبحت بحكم المنهارة في بنية التنظيم الاجتماعي. وما على الأفراد إلا الحكم على أنماط السلوك من خلال مجموعة القيم المادية وقيم المصالح الضيقة والمحدودة.

وغالباً ما يبدأ تشكل جماعات المصلحة من تآلف ثلاثة فئات على الأقل تتمثل في مجموعات التجار غير الشرعيين، الذين يعتمدون في عملهم على تهريب السلع والمخدرات بالدرجة الأولى، ومجموعات من الإداريين والعاملين في المؤسسات الحكومية والمروجين التي تقع على عاتقهم مسؤوليات التوزيع والترويج، وأخيراً مجموعات من الأفراد المتنفذين في المجتمع، والذين يتمتعون في كثير من الأحيان بمستويات عالية من السلطة.

ولما كانت هذه الجماعات قادرة على أن تصف نفسها بجملة من الخصائص الثقافية والاجتماعية والحضارية التي تميز المجتمع المعني عن غيره من المجتمعات، فإن إمكانية توغلها في البناء الاجتماعي أيسر من توغل جماعات المصالح الغريبة عن المجتمع، والتي تحمل خصائص مخالفة تماماً، الأمر الذي يجعل عملها مكشوفاً للغاية، ويمكن التنبه لها دون عناء كبير. لكن الأمر مختلف بالنسبة إلى جماعات المصالح المحلية التي تؤدي ذات الأعمال بأداء أفضل في الوقت الذي يصعب التنبه لها، ومقاومتها لأنها تحمل خصائص المجتمع الذي تنتمي إليه، شأنها في ذلك شأن فيروس نقص المناعة، الذي يحمل خصائص الجسم الذي تستقر فيه مما يجعل التنبه له أمراً على غاية من الصعوبة.

ويظهر الشكل رقم (٥) كيف يستطيع المجتمع اكتشاف التجمعات والتنظيمات الغريبة عنه، ومحاصرتها بغية القضاء عليها، وعجزه عن اكتشاف التنظيمات التي تحمل خصائصه برغم خطورتها المتزايدة. ولو أن جماعات المصالح الخاصة أظهرت حقيقتها وأظهرت حقيقة الأعمال التي تقوم بها داخل المجتمع لكانت إمكانية معرفتها والسيطرة عليها يسيرة وسهولة، وكذلك الحال بالنسبة إلى جماعة المتنفذين الذي يخفون أنفسهم خلف المواقع الاجتماعية التي يشغلونها، ولا يختلف الأمر بالنسبة على المروجين الذين يصعب تحديدهم، وسط مجموعات واسعة من الناس بريئة من أعمالهم.



الشكل رقم (٥)

يبين اختلاف قدرة التنظيم الاجتماعي على اكتشاف التنظيمات الغريبة، وعجزه عن اكتشاف التنظيمات التي تحمل خصائصه

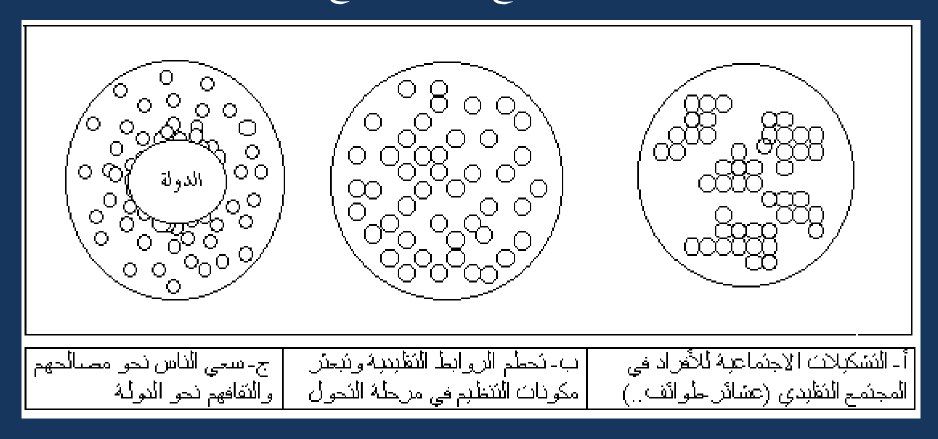
ثانياً– النواة الرئيسية لجماعات المصالح ضمن التنظيم المؤسسي:

تصبح المصالح الاقتصادية والمادية للناس شغلهم الشاغل بعد انحلال منظمة القيم الاجتماعية ومنظومة الضوابط التقليدية التي تربط الناس ببعضهم بعضاً، وتضعف قيمة الأفعال ذات البعد الثقافي والحضاري والإنساني والأخلاقي، ويصبح الميل نحوها بمقدار ما يمكن أن توفره من مردود مادي متوقع، فيصبح الفن والأدب والشعر والموسيقا، وحتى الخطاب الديني، وسائل لجمع الثروة، وتلبية الحاجات المادية، أما الأبعاد الأخلاقية والحضارية في هذه النشاطات فتصبح ضعيفة للغاية أو معدومة في أغلب الأحيان، وفي مثل هذه الظروف يصبح تشكل جماعات المصلحة أمراً يسراً وممكناً من الناحية العملية، ويمكن الإشارة إلى مرحلتين أساسيتين لتشكل جماعات المصلحة، تتمثل المرحلة الأولى بتقارب المصالح والتقائها، وتظهر الثانية في عمليات التكتل والتنسيق وتطوير قنوات التفاعل وتنظيمها، والتوسع في نشاطات الشبكة.

١– التقاء المصالح وتشكل النواة الأساسية:

يتوزع أفراد المجتمع في التنظيم التقليدي ضمن تشكيلات اجتماعية متنوعة، منها التشكيلات الدينية، ومنها القرابة والنظم العشائرية، ومنها السياسية، ومنها الاقتصادية، وغيرها.. غير أنه مع انحلال بنية المجتمع التقليدي وتبعثر مكوناته وانتشار منظومات ثقافية متعددة، ومعايير أخلاقية متباينة يصبح توزع الأفراد أقرب إلى العشوائية منه إلى التنظيم، وفي هذه الظروف يصبح تشكل جماعات المصالح أمراً مكناً من الناحية العملية، حيث يبدأ الناس بالبحث عن مصالحهم بالطرق التي يستسيغونها ويجدونها مناسبة لهم، بصرف النظر عن شرعيتها الدينية أو الاجتماعية أو السياسية. ذلك أن اللجوء إلى هذه الشرعية يعد مظهراً من مظاهر التخلف تارة، أو مظهراً من مظاهر الجهل وعدم القدرة

على فهم تغيرات الواقع وتحدياته تارة أخرى. ولما كانت الدولة تشكل مركز الثقل في الحياة التشريعية والقضائية والاقتصادية في المجتمع الحديث فمن الطبيعي أن تتجه أنظار الأفراد نحوها لتحقيق أكبر ممكن الثروات من خلالها، الأمر الذي يجعل الأفراد يأخذون بالتشكل من جديد حولها تبعاً لما يتوقعونه من منافع تأتيهم من خلالها، ولكن لا تربطهم بها إلا المصالح التي يسعون إليها. ويظهر الشكل رقم (٦) المراحل الثلاث المشار إليها. فيظهر الشكل (٦–أ) طرق تنظيم الأفراد خلال المرحلة التقليدية (إلى عشائر، ومذاهب دينية، وجماعات مهنية وغير ذلك) بينما يظهر الشكل (٦–ب) كيفية تحطم التشكيلات الاجتماعية وضعف الروابط وتبعثر الأفراد)، أما الشكل (٦–ج) فيظهر كيف يأخذ الناس بالالتفاف حول الدولة لكونها تصبح مصدر المصالح والثروات.



الشكل رقم (٦) مراحل التشكيلات الاجتماعية

قبل تكوّن جماعات المصالح

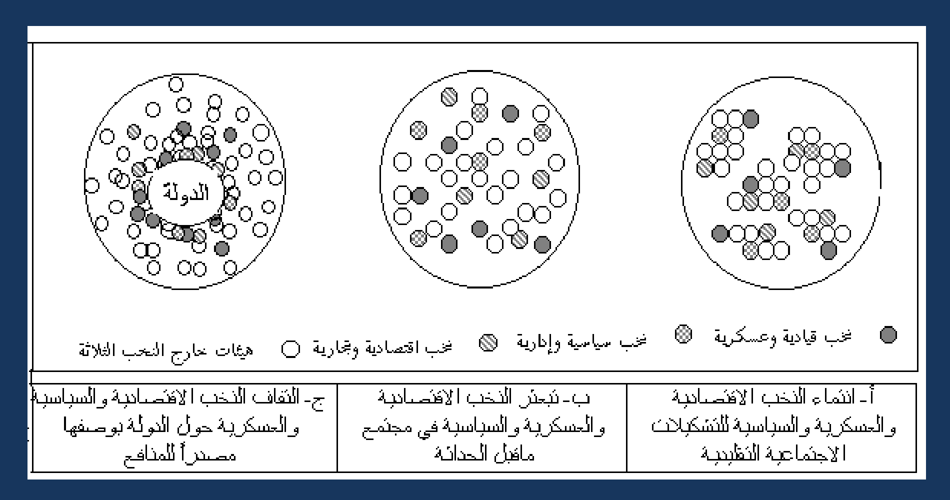
٢ – عمليات التكتل والتنسيق وتشكيل قنوات التفاعل:

توصف القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية في المجتمع ما قبل الحديث بأنها تنتمي إلى التنظيمات الاجتماعية التقليدية، كالتنظيمات العشائرية، والدينية، والطائفية وخلافها، وما من مركز قوة في المجالات الثلاثة المذكور إلا وينتمي ضمناً إلى واحد من

التشكيلات الاجتماعية المشار إليها، وهي تؤدي وظائف اجتماعية عديدة، منها عملية الضبط الاجتماعي. ومع انحلال بنية التنظيم الاجتماعي سرعان ما يبدأ التنسيق بين الأفراد الذين تلتقي مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي تأتي على الأغلب مخالفة للأخلاق العامة وللقيم الثقافية والحضارية التي تعزز التعاضد الاجتماعي والارتباط العضوي بين السكان، لذلك تأخذ عمليات التنسيق وتشكيل قنوات التفاعل طابعاً سرياً تختلف درجته باختلاف درجة الخطورة التي تنطوي عليها أعمال الجماعة، فتأتي سرية العمل على درجة عالية في التنظيمات السياسية، وجماعات التجسس، وجماعات تخريب البنية الثقافية والحضارية في المجتمع كجماعات الدعارة، والمخدرات وغيرها.

وسرعان ما تجد هذه الجماعات في الدولة، والتي أصبحت بفضل الحداثة مركز الثقل للفعاليات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ضالتها المنشودة التي تبحث عنها، فتبدأ عمليات التنظيم والتنسيق بين المكونات الأساسية لكل جماعة، وتنمو من خلال ذلك آليات التفاعل، وقنوات التواصل. ويظهر الشكل رقم (٧) كيفية تشكل جماعات المصالح والتقائها في بنية الدولة.

ولما كان تنظيم جماعات المصالح الخاصة مخالفاً للقيم الثقافية والحضارية فمن الطبيعي أن تقوم عملية التنظيم على اعتبارات كثيرة أهمها إمكانية التجزؤ السريع والانقسام، وإمكانية التوسع، ونشر الثقافة المتوافقة مع عمل الجماعة، وغير ذلك من الاعتبارات.



الشكل رقم (٧)

يبين تحول النخب الاقتصادية والعسكرية والسياسية من الانتماء للتنظيمات العشائرية إلى التفاف حول الدولة في المجتمع الحديث

ففي الإطار الأول يلاحظ أن عمل جماعات المصالح يقتضي دائماً إمكانية فصل أي جزء من مكونات الشبكة عن بنيتها الأساسية عندما يصبح هذا الجزء مصدر خطر يمكن أن يهددها كلاً أو جزءاً، وبرغم أن إمكانية الفصل يمكن أن تشمل أجزاء أساسية وكبيرة في بنية الجماعة، غير أن الأجزاء المتبقية يمكن لها أن تنمي نفسها من جديد بتسارع أقل أو أكثر تبعاً لمجموعة الظروف المحيطة بها. وتقتضي هذه المسألة ضرورة ألا يكون الأعضاء المساعدون العاملون في الشبكة على معرفة كافية ببعضهم بعضاً، وقد يأخذ الواحد منهم بالتعامل مع غيره من أعضاء الشبكة نفسها عبر الزمن والمكان خلال الرموز والأسماء الحركية دون أن تصبح بينهم أية علاقات اجتماعية أو وسائل اتصال سوى ما تقره ظروف العمل. فإذا اتجهت إشارات الاتهام إلى أي منهم لا يملك أي دليل حقيقي على ارتباطه بغيره، ولا يعرف سوى أسماء وهمية لا تفيده في شيء، ولهذا يأتي التنظيم الهيكلي لإدارة الجماعة على نحو مختلف لما هو في المؤسسات الأخرى، ذلك أن

موقع كل عضو في الجماعة يأتي مبنياً على المعرفة المباشرة والشخصية للعضو مع عضو واحد وسيط فقط من أعضائها، فإذا انقطعت الصلة مع العضو الوسيط يفقد العضو إمكانية التواصل مع إدارة الجماعة على أي نحو من الأنحاء، وبالتالي تصبح إمكانية الفصل سهلة ويسيرة.

وعلى طرف آخر تحاول جماعات المصالح دائماً أن تتوسع في أعمالها ونشاطاتها، فالتواصل الذي يحققه أعضاء الجماعة مع البيئة المحيطة، وخاصة مع المؤسسات الحكومية الرسمية، والقطاعات التجارية والصناعية ذات الارتباط بمصالح الشبكة يحقق مزيد من الأهداف التي يتوخاها الأعضاء، وقد يؤدي توقف العمل إلى ضمور المنافع أيضاً، لهذا تجد الجماعة نفسها مدعوة دائماً لتوسيع نشاطاها، واستيعاب أعضاء جدد قادرين على توفير المنافع الأكبر للأعضاء المتبقين.

وتدعو الرغبة في توسيع عمل الجماعات إلى تعزيز مجموعة الأعمال التي تسوّغ انتشار الثقافة المتوافقة مع مصالح هذه الجماعات، ففي إطار جماعات المخدرات على سبيل المثال، لا تستطيع الجماعة التوسع في أعمالها ما لم تجد في البيئة الاجتماعية ثقافة تسوّغ لمختلف الشرائح الاجتماعية تعاطي المخدرات، وفي مجال الدعارة أيضاً لا يمكن لجماعات المصالح التوسع في نشاطاتها ما لم تعزز في الواقع قيم ممارسة الجنس خارج نطاق الأسرة، وقد تدعو إلى جعل ذلك مظهراً من مظاهر التقدم الحضاري والثقافي، في الوقت الذي تعمل على وصف القيم المضادة بالتخلف والرجعية في كثير من الأحيان.

ولهذه الأسباب تجد جماعات المصالح ضرورة ملحة لأن تستوعب في عضويتها مفكرين، وعلماء، وإعلاميين، وصحفيين، وأصحاب أموال، ومتنفذين في السلطة، وغير ذلك من الأعضاء الذين يمكن لهم أن يقدموا الخدمات المفيدة لعمل الجماعة ومصالحها.

ثالثاً- مكونات شبكة جماعات المصلحة:

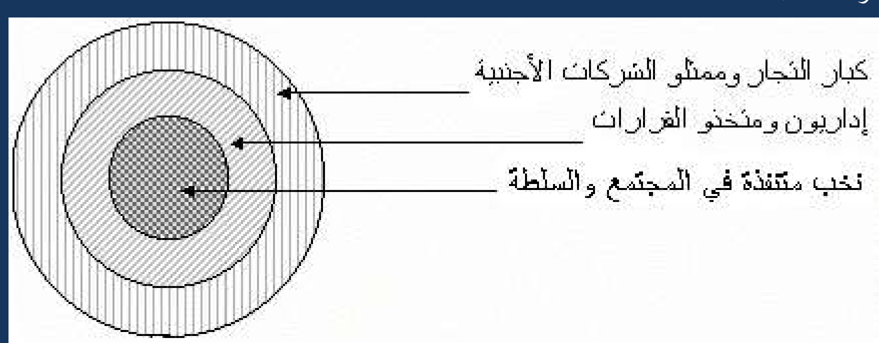
بالنظر إلى تعدد الأعمال والمهام المنوطة بشبكة المصالح، فإن الإدارة فيها معنية باستيعاب أكبر قدر ممكن من الأعضاء باختصاصات مختلفة، ومجالات عمل متنوعة، تبعاً لتنوع أغراضها، وتعدد الأهداف التي تتوخاها، بما في ذلك الأهداف المباشرة، والأهداف غير المباشرة، كما تختلف مكونات جماعات المصالح في معظم بلدان العالم الثالث من جماعة إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى تبعاً لطبيعة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من جهة، وتبعاً لأهداف جماعات المصالح من جهة أخرى.

ففي الدول التي تسيطر فيها النخب العسكرية وأجهزة الأمن لا بد أن تحتوي كل شبكة من جماعات المصالح على واحد أو أكثر من المعنيين فيها من النخب العسكرية والأمنية في تلك الدولة. ولما كان القسم الأكبر من الدول النامية تسيطر فيه النخب العسكرية وأجهزة الأمن، فمن الطبيعي أن يأخذ هؤلاء موقعاً قيادياً في جماعات المصالح، برغم أنهم لن يكونوا المستفيدين الرئيسيين، بل يتم توظيفهم لمصالح غيرهم لما يتمتعون به من نفوذ وسلطان، وتعود إليهم منافع كثيرة لا يمكن بلوغها أو تحقيقها بالطرق التي يقرها القانون، ومع ذلك فإن هذه المنافع أقل بكثير من العائدات التي تعود إلى الأعضاء الآخرين في التنظيم الشبكي البالغ التعقيد.

ومع ذلك فإن التحقق الفعلي لغايات جماعات المصالح وأهدافها لا يتم عبر النخب العسكرية المتورطة في تلك الجماعات، إنما من خلال أعضاء آخرين لهم صلاتهم وارتباطاتهم الوثيقة بالتنظيم البيروقراطي المتمثل بالمؤسسات التنفيذية المعنية بمشاريع التنمية، وبالاستثمارات المالية، وبالعمليات التجارية الكبيرة التي يتم من خلالها تحقق المنافع العائدة إلى الجماعات، فيأخذ هؤلاء على عاتقهم مسؤولية اتخاذ القرارات المعنية وتقديم التراخيص المناسبة لأهداف الشبكة وغاياتها، وخاصة المتعلقة منها بعمليات الاستيراد والتصدير، وما شابهها.

كما أن تحقق المصالح غير ممكن من الناحية العملية لمجرد الارتباط بين النخب العسكرية وأجهزة التنظيم البيروقراطي، فالاستثمارات الكبيرة، والمتاجرة بالسلع الأساسية، والسوق الاستهلاكية مرتبطة على الدوام بقوى اقتصادية كبيرة متمثلة بكبار التجار وأصحاب الأموال وذوي الصناعات الكبيرة، (والذين يمارس بعضهم التجارة غير المشروعة للمخدرات والسلع الأخرى) ويعد هؤلاء المستفيدين المباشرين، وتقع عليهم مسؤولية البيع والشراء والتجارة والاستيراد والتسويق الداخلي والتصدير والتسويق الخارجي وغير ذلك، فهؤلاء على ارتباط وثيق بالسوق التجارية والصناعية، وهم يسهمون بصناعتها بالتعاون مع شركائهم في المجموعتين السابقتين.

وبذلك تصبح كل شبكة من جماعات المصالح مؤلفة من ثلاث مكونات أساسية هي: نخب متنفذة في المجتمع ذات صلة وثيقة بمؤسسات الضبط الاجتماعي الأمنية والعسكرية في الدولة المعنية، وإداريين معنيين باتخاذ القرار على المستوى التنفيذي، وكبار التجار والصناع من ذوي المصالح المباشرة في عمل الجماعات، وفي الوقت الذي تستطيع فيه الشريحة الأولى تعزيز المواقع الإدارية والتنفيذية للشريحة الثانية، يصبح في مقدور الشريحة الثانية اتخاذ القرارات المناسبة لعمل التنظيم الشبكي، ويصبح في مقدور الشريحة الثالثة تحقيق الاستثمار الأفضل للقرارات التي تم التوصل إليها بفضل ذلك التنظيم المعقد. ويظهر الشكل رقم (٨) المكونات الأساسية لكل شبكة من جماعات المصالح في الدول النامية.



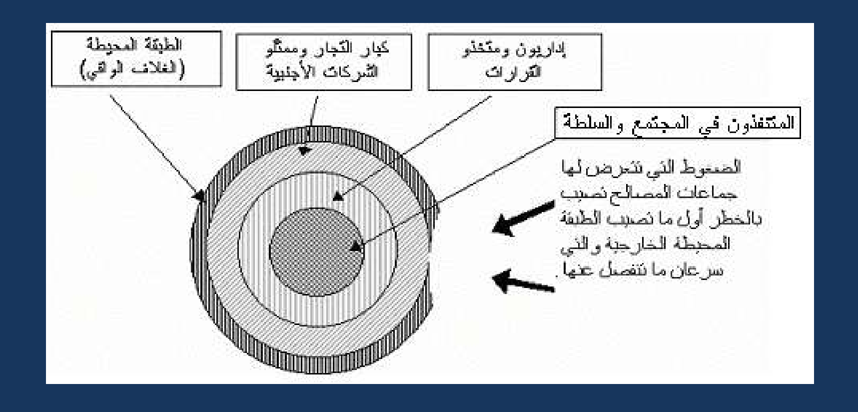
الشكل (٨)

يبين المكونات الأساسية لكل شبكة من جماعات المصالح في الدول النامية

وعلى الرغم من تكامل الأدوار بين المكونات الأساسية لكل شبكة من شبكات جماعات المصالح، غير أنها تحتاج إلى مكونات أخرى هي أشبه ما تكون بالمكونات المتممة، والتي تستطيع الشبكة من خلالها تغطية جوانب النقص في عملها، وسرعان ما تكوّن الشبكة حول نفسها طبقة تحيط بها مؤلفة من الفنيين، والتقنيين، والحقوقيين، والإعلاميين، والسماسرة، وصغار الموظفين. ولكل من هؤلاء دوره في بنية التنظيم الشبكي، فالصفقات التجارية الكبيرة مثلاً لا يمكن إقرار صلاحيتها أو عدم صلاحيتها إلا من خلال مجموعة من الموظفين الفنيين الذي يأخذون على عاتقهم الإقرار بصلاحيتها أو عدم صلاحيتها من الناحية الفنية، وغالباً ما يأتي قرار هؤلاء نتيجة تأثرهم ببعض المغريات المالية التي يمكن أن تقدم لهم أحياناً، وببعض الوعود بتحسين أوضاعهم الإدارية تارة أخرى، وببعض التهديدات التي يمكن أن توجه إليهم تارة ثالثة. وينطبق الأمر بصورة مشابهة على الحقوقيين، الذين يفتشون عن الطرق القانونية التي يمكن اعتمادها لتحقيق أكبر المنافع بأقل التكاليف الممكنة، أما الإعلاميين فتكمن مسؤولياتهم الأساسية بتهيئة الرأي العام لتقبل السلع المعنية والإقبال على استهلاكها برغم عدم صلاحيتها في كثير من الأحيان، وقد تتحول المؤسسات الإعلامية إلى مؤسسات تجارية هدفها الرئيسي الربح المادي بصرف النظر عما يترتب على ذلك من أضرار تمس المجتمع والرأي العام، وتعمل جماعات المصالح على تعزيز الدور التجاري للمؤسسات الإعلامية في معظم بلدان العالم الثالث، بما ذلك التوظيف التجاري للتلفاز، وذلك من أخطر أنواع التجارة.

وغالباً ما تشكل هذه الشريحة طبقة تحيط بجماعات المصالح، وتكون بمثابة الغلاف الواقي لحمايتها. وبرغم ضآلة العائد المادي المتوقع لها من الوظائف التي تؤديها

في عملها، فإنها من أكثر مكونات شبكة المصالح تعرضاً للخطر، فهي على تماس مباشر مع المؤسسات القضائية، وهي من أكثر المكونات الأخرى خضوعاً للرقابة القضائية لما تتمتع به من مسؤولية مباشرة على الأعمال المنوطة بها. فإذا استطاعت الرقابة الحكومية ضبط المخالفات القانونية التي أقدم عليها موظفو مراقبة صلاحية السلعة مثلاً وقعت المسؤولية عليهم مباشرة، ولا بد من إحالتهم إلى القضاء، دون أن يمس ذلك الإداريين المعنيين باتخاذ القرار، ذلك أن هؤلاء قادرين بحكم مواقعهم الوظيفية التحرر من الأخطاء التي يقع بها موظفوهم، وسرعان ما تستطيع أية شبكة من جماعات المصالح قطع الصلة التي تربطها بعناصر الطبقة الهامشية. وبذلك يكون لهذه الطبقة وظيفتين أساسيتين، تكمن الأولى في تقديم الخدمات الفنية والتقنية اللازمة، وتحمل المسؤوليات الناجمة عن التجاوزات التي تمارسها الشبكة، وتصبح المكونات الأساسية للشبكة في مأمن من الأخطار التي أن تهددها. ويظهر الشكل رقم (٩) كيف تستطيع جماعات المصالح تشكيل طبقة محيطة حولها تستطيع أن تقدم لها الخدمات اللازمة لها من جهة، وتتلقى الصدمات التي يمكن أن تتعرض لها من جهة ثانية.



الشكل (٩)

يبين الطبقة الخارجية المحيطة في شبكة المصالح (الغلاف الواقي)

رابعاً- التوسع في عمل الشبكة والسعي لاحتواء بنية التنظيم المؤسسي:

على الرغم من أن شبكة المصالح تستطيع حماية نفسها بفضل الغلاف الواقي الذي تشكله حولها، غير أن إحساسها بالأمن لا يستقر ما لم توسع في نشاطاتها، وتتحد مع جماعات أخرى أكثر منها قوة أو أكثر ضعفاً، وبمقدار ما تأخذ الشبكة بالاتساع والنمو بمقدار ما تتضاءل الأخطار التي تحيط بها، على المستوى الرسمي، وعلى مستوى الرأي العام في الوقت نفسه، وغالباً ما يؤدي ذلك أيضاً إلى القضاء على الجماعات الأكثر ضعفاً، غير أن ذلك لا يأتي بفضل سلطة القانون أو هيمنة الدولة بقدر ما ينجم عن الصراع بين جماعات المصالح نفسها وخاصة المتناقضة في مصالحها بين بعضها بعضاً. والمشكلة أن هيمنة الدولة وسلطة القانون تصبحان أدوات أساسية تستخدمها جماعات المصالح لتصفية الضعيفة منها، وهيمنة الجماعات الأقوى، أو الأكثر تحالفاً.

وتظهر عملية التوسع في عمل الشبكة، واتحاد مجموعة من الجماعات في مستويات عديدة، منها ما هو على مستوى مكونات الشبكة، ومنها ما هو على مستوى قنوات التفاعل، ومنها ما يتصل بالسيطرة على بنى الثقافة العامة، ومنها ما هو على مستوى تطوير الطبقة المحيطة بالشبكة، أو تعزيز الغلاف الواقي.

أما على مستوى المكونات فتعمل كل شبكة من جماعات المصالح على استيعاب عناصر جديدة من كبار الموظفين والإداريين وأصحاب القرار في المؤسسات التنفيذية،

بالإضافة إلى كبار التجار وممثلو الشركات الأجنبية، والوكلاء المعتمدين في مجالات التجارة والاستيراد والتصدير وغيرهم. وكل ذلك يحقق غرضين أساسيين في وقت واحد، فهي تحقق مزيداً من التمويه والتورية من جهة، وتنمي نشاطاتها وأعمالها من جهة ثانية. وتتعزز مظاهر النمو من خلال تبادل المنافع، حيث تظهر الرغبة لدى التجار وأصحاب الأموال في توسيع نشاطاتهم واستثماراتهم في الدولة المعنية، في الوقت الذي يظهر فيه أيضاً استعداد أصحاب القرار من الإداريين وكبار الموظفين للتعاون مع نظرائهم، وقد يظهر هذا الاستعداد أيضاً لدى النخب العسكرية والأمنية المعنية بالجهاز الإداري والوظيفي في الدولة، ولهذا ليس من السهولة أن تنفرد طبقة من الطبقات الثلاث بإدارة الشبكة أو التحكم بها بمعزل عن الطبقات الأخرى.

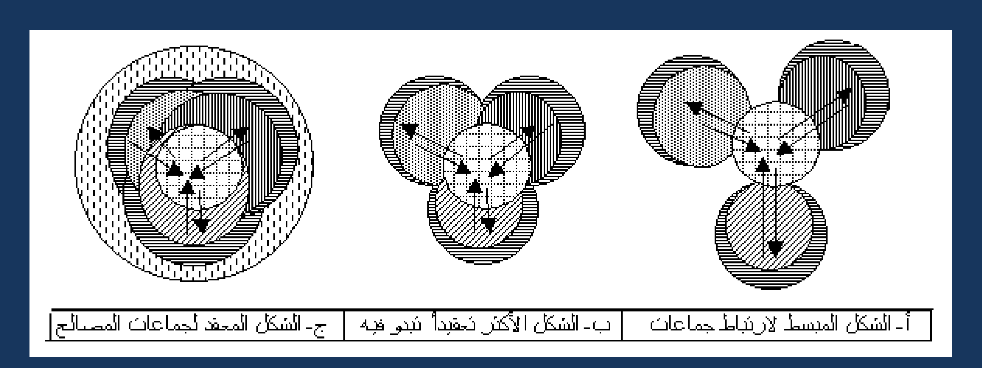
ويترتب على ذلك أن الوسائل التي تستخدمها جماعات المصالح تنمو أيضاً وتتسع لتصبح في مستوى الحاجة المطلوبة منها، فقد تبدأ شبكة مصالح صغيرة تركز اهتمامها في احتكار استيراد سلعة محددة يسمح بها القانون لتخفي من خلالها السلع التي يمنعها القانون ثم تنمو فتأخذ باستيراد سلعة ثانية وثالثة، ورابعة.. وإلى جانب كل نمو في الجانب المشروع تنمو جوانب أخرى غير مشروعة، وفي كل مرة تلتحق بشبكة المصالح هيئات جديدة، وأطراف لم تكن موجودة في المراحل السابقة، وتلتحق معها مجموعة كبيرة من الموظفين والإداريين المعنيين بالقرارات التي تخص المجالات الجديدة في عمل الشبكة.

والملاحظ أن الصناعيين والتجار وممثلو الشركات الأجنبية في توسع مستمر، وتجدد دائم، بينما تأخذ طبقة الموظفين ومتخذي القرارات بنمو أكثر بطأً، أما النخب المتنفذة فتكاد تحافظ على مواقعها لفترة أطول. وفي الوقت الذي تتجدد في طبقة التجار ورجال الأعمال فإن هذا لا يعني بالضرورة تجدد الموظفين ومتخذي القرارات، كما أن تجدد الجهاز التنفيذي في الدولة من خلال الموظفين ومتخذي القرارات لا يعني أيضاً تجديد النخب المتنفذة في المجتمع والسلطة. ولكن الأمور تختلف تماماً مع تجدد النخب المتنفذة

حيث يقتضي الأمر تجدد طبقة الموظفين ومتخذي القرارات، ويؤدي ذلك إلى تجدد طبقة التجار وأصحاب المصالح المباشرة.

وبذلك تأخذ النخب المتنفذة موقع النواة في التنظيم الشبكي للمصالح، فإذا استقرت هذه النخب على نحو من الأنحاء أخذت تنمي حولها طبقة من الموظفين وأصحاب القرار من ذوي الميول نفسها، والاتجاهات الفكرية ذاتها، وسرعان ما تأخذ هذه الطبقة أيضاً بتنمية طبقة جديدة تحيط بها، مؤلفة من التجار والصناع وأصحاب المصالح المباشرة.

وبرغم التوسع الممكن في النشاطات والفعاليات التي تؤديها جماعات المصالح يلاحظ أنها ترتكز في معظمها على النخب المتنفذة نفسها التي تحافظ على استمرارها لفترة أطول من الطبقتين التاليتين، كما يلاحظ أن الارتباط والتواصل بين هاتين الطبقتين، بمعزل عن الطبقة النواة، غالباً ما يكون معدوماً أو ضعيفاً إلى حد ما، حتى ضمن القطاع الإنتاجي الواحد. فمهربي المخدرات من الأعضاء العاملين في جماعات المصالح التجارية لا يقيمون أي تواصل مع مهربي المخدرات العاملين في جماعات المصالح الصناعية برغم أن شبكتي المصالح ترتكزان على قاعدة واحدة في أغلب الأحيان، ومع عمليات التوسع وظهور شبكة مصالح جديدة وارتباطها بالنخب ذاتها فإن صلاتها بالجماعات السابقة تأتي ضعيفة للغاية ومعدومة في أغلب الأحيان، لذلك يأخذ التوسع اتجاهاً عمودياً رأسياً فقط، وتغيب فيه عمليات التواصل الأفقي، الأمر الذي يجعل إمكانية الانفصال بين هذه الجماعات يسيراً إذا استدعت الضرورة ذلك. ويظهر الشكل رقم (١٠) ارتباط جماعات متعددة للمصالح بشبكة واحدة على نحو عمودي تغيب فيه عمليات التواصل الأفقية.



الشكل رقم (١٠)

يبين قنوات التواصل في جماعات متعددة المصالح حيث تنتفي الصلات الأفقية وتظهر العلاقات الرأسية

كما أن النمو في عمل جماعات المصلحة يتطلب دائماً إعادة تشكيل بنية العلاقات في التنظيم الاجتماعي على النحو الذي يسمح لهذه الجماعات استقطاب أكبر قدر ممكن من الأفراد على مستوى المشاركة الفعلية بالأداء، وعلى مستوى تسويق المنتجات الاستهلاكية وتعزيز أنماط السلوك الاجتماعي المناسبة لعمل الشبكة. ومثال ذلك أن العائدات الكبيرة التي تعود لجماعات المصالح الأخلاقية (جماعات الدعارة) مثلاً لا يمكن تحققها في مجتمع التنظيم العشائري بحكم طبيعة الروابط التي يقيمها الأفراد بين بعضهم بعضاً، وبحكم طبيعة المعايير والقيم الأخلاقية التي يحتكم الناس إليها في سلوكهم وأنماط فعلهم. ولهذا السبب تجد جماعات المصالح نفسها مدعوة إلى التشكيك في سلامة ذلك التنظيم، مستثمرة جوانب الضعف فيه، وعدم مواءمته لمظاهر التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فتلتقي مصالحها وأهدافها من حيث الشكل مع دعوات التحرير والتطوير.

وسرعان ما تأخذ جماعات المصالح باستثمار هذا التوافق لتجعل من العداء لمصالحها عداءً للتطور نفسه، وعداءً للتنمية، وسرعان ما يصبح في مقدورها توظيف

المؤسسات التنفيذية في الإعلام، والثقافة، والضبط الاجتماعي لهذه الأغراض، وتصبح قادرة على مقاومة أعدائها وأعداء مصالحها باسم القانون الذي يصبح مكوناً أساسياً من مكوناتها.

ويمتد الأمر على الأشكال المختلفة من التنظيمات الاجتماعية التقليدية، فتستثمر جماعات المصالح مواطن الضعف في التفكير الديني والروابط الاجتماعية الدينية التقليدية لتجعل من الدين مظهراً من مظاهر التخلف، وعاملاً من عوامل الانحطاط، فتدعوا إلى ضرورة التحرر منه، لعدم صلاحيته لمظاهر التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يشهده العالم المعاصر.

وبرغم أن ذلك لا يعني البتة أن هناك عدد كبير من المخلصين، ومن ذوي النوايا الحسنة يدعون إلى تحقيق عملية التقدم الاجتماعي، غير أن استثماره من قبل جماعات المصالح أمراً يسيراً للغاية، وقد يمضي بعض المثقفين المخلصين زمناً طويلاً في خدمة هذه الجماعات وهو على غير معرفة مباشرة بما يقوم به، أو يقدم عليه من فعل، خاصة وأنه قد يتلق دعماً لا حد له من رموز تلك الجماعات والزعماء التنفيذيين لها.

ومع انهيار بنية التنظيمات الاجتماعية القائمة، وخاصة التقليدية منها، وعندما يصبح الأفراد بلا تنظيم يجمعهم، ولا شكل يوضح هويتهم التاريخية والحضارية، سرعان ما تنتشر بينهم رغبة قوية في إعادة تكوينهم الاجتماعي، والقبول بأي تنظيم يربط بينهم، حتى لو جاء هذا التنظيم ليخدم أغراض خصومهم، وأعدائهم، فالميل إلى الاجتماع واكتساب الهوية أفضل عند الإنسان من التشتت والبعثرة وضياع الذات، تلك المرحلة التي يصل إليها أفراد المجتمع بفضل الجهود التي تبذلها جماعات المصالح وشبكات المخدرات، والتي هي أبعد ما تكون عن الوعي بالمخاطر التي تسببها لبلدانها، ومجتمعاتها ودولها، ذلك أنها لم تعد ترى في مواقعها سوى مصالحها المحدودة التي تقود البلاد والعباد إلى الضياع.

ولذلك فإن مخاطر التواصل مع الآخر في الوقت الراهن لم تعد تتصل بالجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية وحسب، إنما تكمن الخطورة الأكبر في كونها تنمي جماعات المصالح التي تجد في التنظيمات الاجتماعية والروابط الأخلاقية وخصائص الهوية التاريخية والحضارية للأمة عدوها الأول، الأمر الذي يدعوها إلى محاربته بأشكال مختلفة، مستخدمة في ذلك كل الوسائل والأدوات التي تملكها، بما ذلك الإعلام والثقافة والاقتصاد والسياسة، والأهم من كل ذلك أبواق المثقفين.

الفصل الثالث

الضوابط الأخلاقية ومظاهر الفساد الإداري

في مؤسسات الدولة [١]

تزداد مظاهر الفساد الإداري انتشاراً في المجتمعات الحديثة بشكل عام، وفي البلدان النامية بشكل خاص بسبب خصوصية التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها، وتعاني منها منذ قرن مضى وأكثر، وقد بلغت هذه المظاهر درجة أصبحت فيها تشكل مصدر قلق متزايد لرجال السياسة والإداريين وعامة الناس نظراً لارتباطها بهم ارتباطاً وثيقاً، ولكونها تمس مصالحهم القريبة والبعيدة على حد سواء.

وبرغم مخاطر المشكلة وإدراك السياسيين والإداريين ورجال القضاء لها، وبرغم الجهود الكبيرة التي تبذل لوضع حد لها والقضاء عليها فإن المشكلة تتعاظم يوماً بعد آخر، إلى درجة قد يخيل إلى المرء فيها أن مؤسسات كبيرة تأخذ بحماية الفساد، ورعايته، وتشجيعه، وهي مؤسسات تتصف بالقوة والمنعة والسلطة التي تفوق قوة الدولة، وقوة القانون، غير أن هذا الانطباع لا يقوم على دعائم تؤيده أو وثائق تؤكده في حيز الواقع، إنما مستمدة من الانطباع العام بأن الفساد ينتشر بقوة، ولا تستطيع الدولة الحديثة بما لديها من قوة القانون، وسلطة القضاء من مقاومته، أوالقضاء عليه.

وبرغم ذلك فإن هذا الإحساس غالباً ما ينطوي على شيء من الحقيقية، فما من دولة في العالم إلا وتظهر فيها مجموعة من الناس ترغب في تحقيق المنافع الشخصية والذاتية على حساب ما هو عام، وبالتالي فهي تسعى في الأرض فساداً، وتعبث بحقوق

---

[١] نشر البحث في صيغته الأولى في المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد ( ) سنة ( )، ص: ( ) . وأجريت عليه تعديلات إضافية بعد ذلك.

الآخرين بصرف النظر عما يترتب على ذلك من نتائج تمس البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، وقد يسهم هؤلاء وفي كل مجتمع بتكوين ما هو أقرب إلى التنظيم بينهم، والتنسيق في تبادل المنافع التي تتجاوز حقوقهم. بالإضافة إلى إمكانية قيامهم بالتستر على جرائم بعضهم بعضاً، وإخفاء الوثائق التي تدينهم لأن تجريم أي منهم يؤدي إلى تجريمهم جميعاً، مما يجعل وقوفهم إلى جانب بعضهم ضرورة من ضرورات مصالحهم الفردية أكثر من كونه وفاء لبعضهم. وإلى جانب ذلك تنتشر في كل مجتمع أيضاً جماعات أكثر عدداً، وأكبر حجماً تسعى إلى إحقاق الحق، وإقامة العدل، غير أن هؤلاء أقل تنظيماً، وأكثر تشتتاً، ولهذا فهم أقل فاعلية، وأضعف تأثيراً في مسيرة الحياة الاجتماعية. ولهذا فإن قوة الفساد لا تأتي من التنظيم الذي يشيده الناس المفسدون فحسب، بل من ضعف التنظيم القائم بين المجموعات الكبيرة من الناس التي تنشد إحقاق الحق ورفع الظلم.

ويأخذ الباحثون في علم الاجتماع مذاهب عديدة في تفسيرهم لمظاهر الفساد، فمنهم من يعيدها إلى الحاجة الاقتصادية، وغياب العدالة في توزيع الناتج، ومنهم من يعيدها إلى النظم الإدارية وضعف الرقابة، وغياب المحاسبة، ومنهم من يعيدها إلى الاعتبارات السياسية وغياب الديمقراطية.. غير أن هذه التصورات تعيد الظاهرة إلى قضايا هي بحد ذاتها بحاجة إلى تفسير وتحليل موضوعيين، وقد جاء ظهورها مقروناً بمظاهر الفساد أكثر مما هي سببه والعامل المؤدي إليه، الأمر الذي ينفي إمكانية النظر إليها على أنها تشكل الأسباب الفاعلة.

وتتجه الدراسة في تحليلها لمظاهر الفساد الإداري بانحلال البناء القيمي، وضعف الضوابط الأخلاقية والاجتماعية بالنسبة إلى الفاعلين، ويتجلى ذلك بأوضح صورة له بانحلال المنظومة الثقافية والحضارية في المجتمع، وغياب الدلالات والمعاني التي تنطوي عليها أنماط السلوك الاجتماعي مما يؤدي إلى غياب قدرة الفاعلين على التمييز بين

السلوك المعياري والسلوك اللامعياري بسبب تناقض الدلالات واختلاف المعاني في المنظومة الثقافية والحضارية، حيث تصبح المعايير المحددة لاتجاهات الفعل وأنماط السلوك مبنية على تغليب المصلحة الفردية، وغياب البعد الاجتماعي والمصلحة العامة.

وغالباً ما يترتب على ذلك ازدياد واضح في مظاهر الفساد الاجتماعي والإداري على حد سواء، حيث تنتشر بسرعة ظواهر التعاطي غير المشروع للمخدرات، والدعارة، والجرائم المنظمة، بالإضافة إلى ظواهر الاختلاس، والرشوة، وغسيل الأموال وغير ذلك من الظواهر التي تهدد أمن المجتمع، وأمن الأفراد على حد سواء.

أولاً– التعريف بمفهوم الفساد الإداري ومظاهره في المجتمع الحديث:

الفساد لغة البطلان، والاضمحلال، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل، ويأتي التعبير على معان بحسب موقعه، فهو أخذ المال ظلماً في قوله تعالى (**للذين لايريدون علواً في الأرض ولا فساداً**) (القصص/ ٨٣)، وهو الجدب في قوله تعالى (**ظهر الفساد في البر والبحر**) (البقرة / ٢٠٥)، وهو ضد المصلحة كما هو الحال في قول أبي العتاهية (الزبيدي، ١٩٧٠، ٤٩٦):

إن الشباب والفراغ والجدة   مفسدة للعقل أي مفسدة

وقد وردت كلمة الفساد بملحقاتها في القرآن الكريم (٥٠) مرة منها ما يوحي بأن المرء قد يقدم على ممارسة الفساد وهو يظن نفسه مصلحاً، كما ورد في سورة البقرة (**وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون، ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون**)، (البقرة /١١-١٢) ومنها مايدل على الإنسان قد يقدم على ممارسة الفساد وهو عالم به، مدرك لما يقوم به ويفعل ومثال ذلك قوله تعالى (**الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك هم الخاسرون**) (البقرة /٢٧). كما يشير القرآن الكريم إلى تحريم الفساد على نحو

كلي، وأن لمرتكبيه الخزي في الحياة الدنيا والعذاب الشديد في الحياة الآخرة، جاء في سورة المائدة (**إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم**) (المائدة / ٣٣).

وفي العرف الاجتماعي والسياسي يستخدم تعبير "الفساد" بصورة عامة للدلالة على طائفة الأفعال التي تقدم على ممارستها مجموعات من الأفراد مخالفة القوانين والأنظمة المرعية، والعرف العام بهدف تحقيق منافع شخصية على حساب المصلحة العامة، وغالباً ما تأخذ هذه الأفعال مظهرين أساسيين هما الاتجار بالسلع والخدمات غير المشروعة مثل المتاجرة بالمخدرات وأنشطة البغاء والدعارة وشبكات الرقيق الأبيض والمتاجرة بالعملات الأجنبية ضمن حدود الدولة، والاتجار بالسلع المطلوبة بكثرة في حين يكون العرض منها ضعيفاً بغية الاستفادة من زيادة أسعارها والتحكم بذلك لاحقاً. ويبرز المظهر الثاني في الرشوة والفساد الإداري والتربح من الوظائف العامة مثل منح التراخيص والموافقات الحكومية أو ترسيخ العطاءات في المعاملات المحلية والخارجية بمخالفة اللوائح والأنظمة القانونية (عبد المولى، ١٤٢٠، ص: ٣٠٤).

ويصبح الفساد في أخطر صوره عندما يتحد المظهران مع بعضهما، فيصبح موظفو الدولة هم أنفسهم الذين يتاجرون بالسلع والمخدرات والأسلحة وشبكات البغاء والدعارة والمتاجرة بالعملات الأجنبية، ويجدون في مواقعهم الوظيفية ما يساعدهم في تحقيق المنافع الكبيرة التي لا يمكن أن تتاح لهم في غير ظروف العمل الوظيفي.

والفساد في الموسوعة الفرنسية (Encarta-97) هو إخلال بالواجب المهني والأمانة التي يفرضها العمل الوظيفي، وهو يجلب للموظفين الممارسين له في وزاراتهم منافع خاصة من المنافع العامة. والفساد الإداري المتمثل بالرشوة قد يكون أكثر خطورة لأن الشخص الذي يمارس عمله الوظيفي يتلمس منافع شخصية من خلال وظيفته تتمثل بالتعويض

المادي (النقود)، والهدايا وأشياء أخرى بغية إتمام عمل يقع في دائرة وظيفته الأساسية، وبالعكس أيضاً قد يقوم الموظف بإعاقة هذه الأعمال حتى يأخذ من المتعاملين بعض المنافع وقد يمارس هذه الأعمال كل من له علاقة بالسلطة، أو الإدارة العامة للامتيازات والاستخدام، والتسويق ومختلف أشكال القرار (Microsoft Encarta-97).

ويميز الباحثون بين مستويين للفساد الإداري، الأول هو الفساد الأكبر (Grand Corruption) وهو الفساد الذي يرتكبه رؤساء الدول والحكومات والوزراء ومن في حكمهم، وأساسه الجشع. والثاني الفساد الأصغر، (Grease Petty Gorruption Payments) وهو فساد الموظفين في القطاعات المختلفة وأساسه الحاجة (مبيض، ٢٠٠٠، ص: ١٠٣٢).

ويخلص (مبيض) إلى توضيح العناصر الأساسية لمفهوم الفساد ويجدها في ستة عناصر هي اساءة استخدام السلطة أو استغلالها لحساب المصلحة الخاصة، وحرية التقدير في اتخاذ القرار مع غياب المساءلة القانونية، وانحراف في السلوك عن متطلبات الواجبات الرسمية المقررة في القانون وانتهاكه، والإساءة السرية اللاقانونية لاستخدام السلطة، والانحراف عن معايير السلوك الاجتماعي، وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة لحساب المصلحة الخاصة (مبيض ١٠٣٤).

وفي سياق شرحه لمكونات اقتصاد الفساد يجد محمود عبد الفضيل أن مظاهر الفساد يمكن ملاحظتها في عدة مظاهر أهمها التهرب الضريبي، وتخصيص الأراضي، والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية، وإعادة تدوير المعونات الأجنبية للجيوب الخاصة، وقروض المجاملة التي تمنح بدون ضمانات، وعمولات عقود البنية التحتية، والعمولات والإتاوات المحصلة بحكم المناصب (عبد الفضيل ٢٠٠٠، ١٢).

ويستفاد من التعاريف المتداولة أن الفساد بمعناه العام أوسع شمولاً من الفساد بمعناه الإداري، ذلك أن الفساد بمعناه العام يشمل أفعالاً تقدم على ممارستها مجموعات

من الأشخاص ليست في سلك الدولة، أو أن أفرادها يعملون في الدولة ولكنهم لايستثمرون مواقعهم الوظيفية في تلك الأعمال، الأمر الذي ينفي عن ممارستهم صفة الفساد الإداري ويجعلها أقرب إلى الفساد بمعناه العام. أما الفساد الإداري فشرطه أن يكون الفاعل عاملاً في مؤسسة من مؤسسات الدولة، ويستثمر موقعه لممارسة الفعل، فتهريب المخدرات أو تنظيم شبكات البغاء والدعارة بحد ذاته لايعد فساداً إدارياً إلا بمقدار ما يشترك فيه موظفون وإداريون يستثمرون مواقعهم الوظيفية لتسهيل هذه الأعمال، وفي ذلك أبرز مظاهر الفساد.

ويشير الباحثون في مجال السياسة إلى تزايد انتشار ظواهر الفساد في العصر الراهن انتشاراً مخيفاً في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، والمشكلة الأكبر أن الفساد بات يأخذ صبغته الدولية، وتخصص له بنود في الموازنات العامة للشركات، ويؤخذ بالاعتبار عند كل اتفاق، وكل عقد من العقود التي تبرمها الشركات مع الدول، أو مع الشركات المشابهة لها، حيث يميل موظفو الدول أو موظفو الشركات الكبرى للاستفادة من مواقعهم والحصول على دخول أفضل بشكل هدايا أو نسب من قيمة العقود، أو بطرق مختلفة عديدة أخرى. لقد احتل قطاعي المقاولات وصناعة الأسلحة في الدول الكبرى على سبيل المثال رأس القائمة من حيث كونهما أكثر فروع النشاط الاقتصادي التي تنشط في مجال تقديم الرشاوي إلى المسؤولين الحكوميين في الدول النامية لتمرير أعمالهم وخدمة مصالحهم. ويشير تقرير الشفافية العالمية لعام ١٩٩٩ أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالاً غير مشروعة، تليها الشركات الفرنسية، والصينية والألمانية. كما يشير التقرير إلى أن جيشاً كبيراً من كبار الموظفين في أكثر من (١٣٦) دولة يتقاضون مرتبات منتظمة مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات، وتزداد هذه الدول في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. وقد يأتي كبار الضباط في الجيش والشرطة وكبار المسؤولين السياسيين في مقدمة هذا الحشد الهائل من الناس. ويشير تقرير الشفافية الدولية المشار

إليه إلى أنه تم اكتشاف قرابة (٣٠) بليون دولار أمريكي قدمتها الشركات الأمريكية لتسهيل إبرام أكثر من (٦٠) عقداً للشركات الأمريكية في الخارج (عبد الفضيل، ٢٠٠٠، ص: ١٢).

ويشير تقرير خاص لصندوق النقد الدولي أن ما بين (٨٠ %- ١٠٠ %) من الأموال التي أقرضتها البنوك الأمريكية للدول النامية تعود مرة أخرى إلى الولايات المتحدة وسويسرا وتودع في بنوكها بحسابات شخصية لمسؤولين من تلك الدول بالإضافة إلى مظاهر الإسراف الكبير في استخدام هذه الأموال واستغلالها (عبد السلام، ١٩٩١، ١٠٣)، كما يشير تقرير نشرته الصحف الأمريكية إلى أن هيئة الأمم المتحدة تهدر سنوياً نحو (٤٠٠) مليون دولار بسبب الفساد والتبذير وسوء الإدارة، وبلغ انتشار الفساد حداً جعل له قواعد ينتظم بها المتعاملون به، فتقديم (٥٥%)، صفقة رشوى عن صفقة تصل قيمتها إلى مليون دولار يجعل الشركة تضمن دعم مدير عام المؤسسة لمصلحتها، وتقديم رشوى تساوي نسبة (٥ %) من صفقة تصل قيمتها إلى عشرين مليون دولار تضمن وقوف وزير من الوزراء المعنيين لصالحها، أما تقديم (٥ %) من صفقة تصل قيمتها إلى (٢٠٠٠) مليون دولار فإنها تتيح إمكانية شراء رأس السلطة أو الدولة (الشعيبي، ١٩٩٩، ص: ١٨).

ويجد (فرانك فوجل) أن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى في العالم من حيث حجم الدخول غير المشروعة حيث تصل قيمة هذه الدخول فيها إلى (٤٧١) مليار دولار عام ١٩٩١، تليها إيطاليا (٨٦) مليار دولار، والمانيا (٤١) مليار ثم اليابان وكندا. أما تقديرات عام ١٩٩٣ فقد أوضحت أن حجم الدخول غير المشروعة في الولايات المتحدة بلغت (٧٠٠) مليار دولار، وهي تمثل (١١ %) من الناتج القومي الأمريكي، وتمثل تجارة الهيروين والمخدرات المصدر الأساسي لهذه الدخول في كل من الولايات المتحدة وكندا ودول الجماعة الأوربية (فوجل، ١٩٩٨، ص: ٢٨).

كما يجد حمدي عبد العظيم أن الجرائم المنظمة في روسيا تسهم بنسبة (٤٠ %) من الدخول الناتجة عن السلع والخدمات عام ١٩٩٣، وأن قيمة الأرباح الخاصة المحققة من معاملات الاقتصاد الخفي قد ارتفعت من (١١٠) مليار روبل عام ١٩٩١، إلى (٢.٥) تريليون روبل في العام التالي، وهو مايزيد على قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٢ (عبد العظيم، ١٩٩٧، ص:١٧٩). ويشير (عبد المولى) إلى وجود (٥٠٠٠) عصابة في الجمهوريات الروسية كانت قد حققت دخولاً عالية من معاملات السوق السوداء وتجارة العملات الأجنبية والقمار والدعارة والخصصة (عبد المولى، ١٤٢٠، ص: ٣٢٢).

وفي فرنسا، يحدث كتاب "ميتران والأربعين حرامي" لمؤلفه (جين مونتالدو) ضجة كبيرة وإقبالاً واسعاً جعله الكتاب الأكثر مبيعاً في فرنسا، وقد بيع منه في الشهر الأول لصدوره (٣٧٥) ألف نسخة، ويشرح فيه المؤلف عدداً من القضايا التي تجمع بين رجال السياسة ورجال الأعمال التي تورط فيها بعض المقربين من الرئيس ميتران الذين جمعوا ثرواتهم عبر الاحتيال والتزوير (المدني، ١٤١٦، ص: ٨٧).

ووفقاً للتقارير التي يعتمد عليها المؤلف، فإن حوالي مائة مدير من مديري الشركات الفرنسية تم التحقيق معهم خلال أشهر قليلة حول صفقات غامضة وعمليات متاجرة مشبوهة، ويشير المؤلف إلى أن أغرب تلك العمليات تلك التي تم فيها اعتقال مدير مجموعة شنايدر للصناعات الثقيلة في بلجيكا بسبب تهم احتيال ونصب.. وفي الكتاب شرح لصفقة مالية كبيرة بين دولة خليجية وفرنسا تمت تحت ستار (دين من دولة إلى أخرى) غنم منها بعض السماسرة الأمريكيين (١.١) بليون دولار (المدني، ١٤١٦، ص: ٨٨).

ويدل ذلك على أن مشكلة الفساد عامة، والفساد الإداري بخاصة تأخذ بالانتشار الواسع في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، الأمر الذي دفع بعضهم إلى

الاعتقاد بأن الازدياد في انتشار ظاهر الفساد جاء نتيجة للتحولات الدولية الكبيرة التي شهدها العالم في العقد الأخير من القرن العشرين، فتقرير الجغرافية السياسية للعالم لعام ١٩٩٨/١٩٩٩ يشير إلى أن ظاهرة تبييض رؤوس الأموال ازدادت بشكل هائل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث ازدادت مظاهر العولمة في التسارع والنمو الكبيرين، في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد الغربي يستمر في تحقيق المنافع المادية الكبيرة من الأموال القذرة، وقد وجد الرأسمال الغربي في دول الجنوب (دول العالم الثالث) ما يمكنه من تبييض رؤوس الأموال من خلال إعادة استثمارها بشكل جديد (OGD.2000,18). وبحسب تقديرات الأمم المتحدة تصل الأرباح من التجارة غير المشروعة في العالم إلى قرابة (٣٠) مليار دولار في العام الواحد، الأمر الذي يدفع المتاجرين إلى البحث عن قنوات لإعادة استثمار أموالهم من خلال مؤسسات مالية عالمية غير معنية بمصادر هذه الأموال (PNUCID,1995).

ثالثاً- مشكلة الفساد الإداري في المجتمع العربي الراهن:

تأخذ مشكلة الفساد الإداري في المجتمع العربي أشكالاً متعددة، وبرغم ذلك يصعب تقديم إحصاءات تبين حجم المشكلة ودرجة خطورتها بسبب أنها تحدث في ظروف خفية عن أنظار المعنيين بها من مسؤولين عن الأمن والضبط الاجتماعيين.

غير أن الشعور العام السائد بانتشار مظاهر المشكلة يدفع رجال السياسة والإداريين إلى الاهتمام بها وجعلها تأخذ موقع اهتمامهم إلى درجة أنها أصبحت عنواناً يتصدر برامج عملهم السياسية وخططهم الإدارية والتنظيمية، الأمر الذي يكشف عن حجم المشكلة وأهميتها في معظم أقطار الوطن العربي. وتشير الباحثة والشاعرة آمال موسى التونسية إلى أن ظاهرة الفساد أصبحت في الوطن العربي أشبه ما تكون بمسلسل لا حد لحلقاته، تمثل في الآن نفسه سببا ونتيجة حتمية لتلك الخصائص التي تتميز بها الدولة العربية. وترى الباحثة أن الفساد يمثل في حقيقته آلية من آليات التسيير السياسي

في المنطقة العربية، وهي آلية تمكنت من التغلغل في الأوساط المختلفة، ومن صنع قنوات خاصة أصبحت صعبة المحاصرة وعصية الاقتلاع، لأن للفساد أصحابه وأنصاره والمستفيدين الذين يبذلون كل ما في طاقاتهم كي يبقى آلية قوية وفاعلة (موسى، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠١).

وتبرز مظاهر الفساد في الدول العربية بأشكال مختلفة ففي جمهورية مصر العربية يجد أحمد حمروش أنه ظهرت في مصر خلال السنوات الأخيرة بعض المظاهر التي استجدت في الحياة الاجتماعية، وأثارت غضب الشعب واستنكاره، فقد استطاع عدد من الشخصيات (بما في ذلك أعضاء من مجلس الشعب) الاستفادة من قروض كبيرة الحجم تقدر بمليارات الجنيهات من البنوك ولم يقوموا بسدادها، ولجأ بعضهم الى الهروب خارج مصر، وبرغم أن القضاء حكم بعدم صحة عضويتهم أو ترشيحهم لمجلس الشعب، فما زالوا في مقاعدهم، ومنهم من أقدم على ارتكاب انحرافات تم التحقيق فيها لفترة امتدت سنوات ولم يقدموا الى المحاكمة (جريدة الشرق الأوسط ٣ تموز ٢٠٠١).

وتنشر (جريدة الشرق الأوسط) ما يفيد بإحالة مسؤولين وقياديين إلى القضاء بتهم الفساد، ومن ذلك إحالة كل من وزير سابق للمالية، ورئيس سابق لمصلحة الجمارك، ورئيس بورصتي القاهرة والإسكندرية إلى النائب العام لإجراء تحقيقات عاجلة معهم حول مخالفات مالية وإدارية تمت ممارستها أثناء توليهم مناصبهم (جريدة الشرق الأوسط، ٨ حزيران ٢٠٠١).

وفي سورية تنتشر بقوة حملات واسعة ضد الفساد الإداري والمالي، فقد أحيل إلى محكمة الأمن الاقتصادي في سورية خلال الفترة السابقة عدد من المسؤولين والمديرين في القطاع العام، ويأتي ذلك بالتزامن مع تشكيل لجنة خبراء لإعادة النظر في القوانين لتواكب حملة القضاء على الفساد (جريدة البيان، ٢٠ نيسان ١٩٩٩)، ويلاحظ أن هذه

الحملات تعززت بقوة أكبر بعد انتخاب الدكتور بشار الأسد رئيساً للجمهورية العربية السورية.

وفي هذا السياق تنشر صحيفة تشرين في عددها الصادر يوم الثلاثاء (٢٠٠٠/٥/٢) خلاصة تقرير الربع الأول من عام ٢٠٠٠، أي لغاية شهر آذار، أعمال الجهاز المركزي للرقابة المالية الذي كشف عن اختلاسات تقدر قيمتها بنحو (٢٢٥.٨) مليون ليرة سورية (صحيفة تشرين، ٢٠٠٠/٥/٢، ص: ١٠). وفي عددها الصادر يوم الأحد (٢٠٠١/٢/٤ م) تشير صحيفة الثورة إلى أن جهاز الرقابة والتفتيش تمكن من اكتشاف نحو نصف مليار ليرة سورية خلال أعوام (١٩٩٧-١٩٩٨-١٩٩٩) وعشرات الملايين خلال عام ٢٠٠٠، كانت مختلسة من الأموال العامة في العديد من المؤسسات والشركات والدوائر على امتداد الدولة (صحيفة الثورة، ٢٠٠١/٢/٤ م، ص:٤).

وفي الأردن يفيد لقمان اسكندر بأن مخالفات مالية وتجاوزات إدارية عديدة في مؤسسات حكومية أردنية يكشفها التقرير الصادر عن ديوان المحاسبة الأردني في مطلع العام (٢٠٠٠)، وأن هذه التجاوزات وقعت خلال الأعوام الثلاثة السابقة. فيشير التقرير إلى أن إدارة مؤسسة الموانئ قامت بصرف مكافآت لمدير عام المؤسسة ونوابه وبعض مدراء الدوائر العام الماضي بعضها بأثر رجعي وبشكل دائم بلغت قيمتها ٢٦٣٣٥ دينارا مقابل مهام وظيفية اعتيادية. وأكد التقرير عدم وجود أسس معتمدة تنظم عملية صرف مثل هذه المكافآت بالإضافة إلى أن القرار الإداري لا يصرف بأثر رجعي إلا بعد الحصول على الموافقات اللازمة (جريدة البيان ٢٩ أب ٢٠٠٠)

ويذكر التقرير أن الشركة الأردنية الهندية للكيماويات في نهاية عام ١٩٩٧ وبداية عام ١٩٩٨ قامت بتصدير مواد للشركة عن طريق الميناء دائرة الأرصفة المتخصصة من خلال شركة التخليص وقد استحقت على الشركة مبالغ قد تزيد على ٦٠٠ ألف دينار لم يتم إعلام الدائرة المالية عنها وتمت مطالبة الشركة بذلك و تم تسديد المبلغ بحسب

الأصول من قبل الشركة بعد النصف الأول من عام ١٩٩٨ ولم يتم اتخاذ أي إجراء بحق الأشخاص المتسببين بذلك (جريدة البيان ٢٩ أب ٢٠٠٠).

وفي مناطق السلطة الفلسطينية يؤكد الأستاذ إحسان الأغا عميد البحث العلمي وعميد كلية التربية في الجامعة الإسلامية "ان طبقة الفساد عندنا واسعة أكثر من الدول الأخرى وأن الكل يريد أن يستغل الأوضاع الفلسطينية المختلفة ولو بطريقة سيئة على اعتبار ان تفكيرهم يقول إنها مرحلة مؤقتة والكل يريد الاستفادة من الوضع"، وينتقد الأستاذ الآغا بشدة القيادة والمسئولين الفلسطينيين على اعتبار انهم يُصدّرون الفساد ويحاولون ما أسماه (تطبيع الفساد) في الوقت الذي يعيش فيه المجتمع الفلسطيني حالة القبلية وعدم وجود نظام قانوني لمقاومة الفساد (جريدة البيان، ٢٣ فبراير، ٢٠٠١).

وفي ندوة حول وضع السلطة الفلسطينية وعلاقاتها مع فصائل المعارضة ودور المجلس التشريعي في الحياة السياسية الفلسطينية يرى وجيه ياغي (النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني) أنه من غير المعقول تهميش دور المجلس التشريعي في أي قضية من القضايا التي تهم الشعب الفلسطيني وبالذات في موضوع الفساد وهي قضية حديث الناس في الداخل والخارج. ويجد أن السلطة التنفيذية مطالبة اليوم اكثر من أي وقت مضى بأن تبدأ في تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس التشريعي والمتعلقة بتقرير هيئة الرقابة العامة حول الفساد في أجهزة السلطة الفلسطينية (جريدة البيان ١٠ تموز ١٩٩٨).

وفي المملكة المغربية يجد رضا الأعرجي أن الحديث عن الرشوة ومظاهر الفساد لم تعد تحاط بالكتمان كما كان الأمر في السابق، فاستفحال هذه الظاهرة وانتشارها كوسيلة للتعامل من المستويات الدنيا إلى الأعلى، واختراقها للحياة العامة والمؤسسات على مختلف أشكالها، جعلتها تتصدر اهتمام الأحزاب والأوساط السياسية والاقتصادية والرأي العام المغربي . ويأتي الاحتفال، للعام الثالث على التوالي، باليوم المغربي لمحاربة الرشوة، ليؤكد ديناميكية المجتمع المدني ومنظماته وجمعياته المتنوعة لجهة مقاومة ظاهرة

الرشوة والتحذير من مخاطرها، ويعكس قرار توقيف عدد من القضاة حجم الفساد الذي تغلغل داخل مجال حيوي يفترض فيه الحرص على الاستقامة والشفافية والنزاهة والعدالة، إذ بلغ الأمر حدا جعل صاحب الحق يؤدي الرشوة للحفاظ على حقه مهما بلغت حججه من المشروعية، وكان المستثمرون الأجانب أبرز الضحايا على هذا الصعيد، لذلك جاء استحداث محاكم إدارية خاصة كاجراء لابد منه لاستعادة ثقة الفاعلين الاقتصاديين بالعدالة المغربية بعد ضياع العديد من فرص الاستثمار نتيجة تورط المحاكم في مخالفات صريحة (جريدة البيان، ١٠ يناير ١٩٩٩).

وفي الجماهيرية العربية الليبية تأمر محكمة الشعب الليبية بحبس ١٥١ موظفا حكوميا في إطار قضية الإضرار بالمال العام والتزوير في مدينة بنغازي. وقد منحت المحكمة فرصة للاطلاع على أوراق القضية وتوكيل محامين لبعض المتهمين، (جريدة الشرق الأوسط ١ حزيران ٢٠٠١).

وكان الادعاء العام الليبي قد وجه لهؤلاء الموظفين الذين كانوا يعملون في اللجنة الشعبية بـ «شعبة بنغازي» وفرع مصرف ليبيا المركزي، تهمة «الأضرار الجسيم بالمال العام والتزوير والكسب غير المشروع وإساءة استغلال الوظيفة واستخدام الأجانب بشكل غير مشروع». وحسب القوانين الليبية، تعتبر هذه الاتهامات كافية لتسليط عقوبات قاسية على مرتكبيها إذا أثبت الادعاء العام صحتها أمام المحكمة (جريدة الشرق الأوسط ١ حزيران ٢٠٠١).

وفي الإمارات العربية يقود الفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حملة واسعة ضد الفساد وعملية تطهير واسعة في جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية في إمارة دبي دون النظر إلى وضعية مرتكبيها في المجتمع أو مدى قربهم من صانعي القرار، فقد ضبطت شعبة مكافحة الفساد الإداري مجموعة من الموظفين الفاسدين من مرتبي دائرة الجنسية والإقامة بمطار دبي الدولي بعدما اكتملت أدلة تورطهم في جريمة اختلاس المال

العام. ووجه سموه بسرعة استكمال الإجراءات القانونية بحق المضبوطين وإحالتهم إلى النيابة العامة للتحقيق معهم حتى ينالوا جزاءهم عما ارتكبوه من جرائم دون تستر على أحد منهم (جريدة البيان ١٧ فبراير ٢٠٠١).

كما تصدر محكمة الجنايات الابتدائية في دبي حكماً بسحن مدير عام سابق لمؤسسة حكومية لإدانته بتهم تتعلق بالرشوة من أشخاص وشركات لها صلات مع إدارته بغية الحصول على أرباح غير مشروعة، كما أدين آخران بتهمة الاتجار بالديزل والإضرار بالصالح العام، ويسود الاعتقاد بأن صدور الأحكام القاسية ما هو إلا إشارة قوية لكل من تسول له نفسه من الموظفين التعدي على المال لعام، (جريدة الشرق الأوسط، ٢٠أبريل ٢٠٠١).

وفي سلطنة عمان بدأت سلطنة عمان حملة ضد الفساد بنشاط غير مسبوق على أمل أن تعزز صورتها النظيفة الثقة بالداخل وتجذب استثمارات أجنبية لازمة لتوسيع الاقتصاد الذي يعتمد أساسا على النفط في أقل من عام. (منذ أكتوبر تشرين الأول عام ٢٠٠٠ حتى تموز عام ٢٠٠١) أصدرت المحاكم العمانية أحكاما بالسجن على اكثر من ٢٠ مسؤولا حكوميا وصيارفة بارزين بتهم اختلاس والقيام بممارسات تجارية غير مشروعة في محاكمات علنية لأول مرة (جريدة الشرق الأوسط، ٣ تموز ٢٠٠١).

ويقول مسؤول حكومي عضو بلجنة لمكافحة الفساد «لقد بلغ الأمر مداه.. نود أن نقضي على الفساد في المستويات العليا وشبكتنا كبيرة بالدرجة الكافية لصيد مسؤولين أيا كانت مناصبهم». واختتمت أول محاكمة كسب غير مشروع في السلطنة بصدور حكم بالسجن أربعة أعوام على رئيس بنك الإسكان العماني. وحكما بالسجن ستة أعوام على مدير عام البنك مع غرامة تزيد عن المبلغ الذي سرقه بثلاثة أمثاله. وكانت الأحكام بداية لتحقيقات مكثفة تركز على إدارة الحكومة للاقتصاد (جريدة الشرق الأوسط، ٣ تموز ٢٠٠١).

وفي دولة الكويت أثيرت أيضاً قضيتان هامتان تتصل الأولى باختلاسات تصل قيمتها إلى ١٢٠ مليون دولار جرت في شركة ناقلات النفط الكويتية، اتهمت فيها الشركة أربعة من قادتها، ثم أضيف للمتهمين بعد ضغط برلماني متهم خامس هو وزير سابق للنفط، وقد حمل مجلس الأمة الكويتي الحكومة مسؤولية التقصير في توجيه محكمة الإجراءات إلى الوزير السابق لكون محكمة مجلس الوزراء كانت قد حكمت عام ١٩٩٧ بعدم قبول تلك الدعوى ضده. أما القضية الثانية فتتلخص بإعادة لجنة التحقيق الدائمة الخاصة بمحاكمة الوزراء لتقرير أعدته لجنة حماية المال العام بمجلس الأمة تضمن اتهاماً لوزير مالية سابق بتسهيل استيلاء الآخرين على أموال مملوكة للهيئة العامة للاستثمار (جريدة الشرق الأوسط، ٢١ أيار ٢٠٠١).

وفي لبنان يعيد تقرير الهيئة العليا للتأديب في الاستطلاع المرجعي عن الفساد عام ٢٠٠٠ أهم أسباب الفساد إلى مجموعة العوامل المتمثلة بآثار الحرب، وتدني الرواتب لموظفي القطاع العام، وعدم استقلال القضاء والنقص في المحاكم وعدد القضاة، وعدم اعتماد برامج واضحة للإصلاح الإداري، وانتشار القبلية والطائفية، والتدخل الخارجي، والتساهل فيما يتعلق بتطبيق القانون، وهشاشة التربية المدنية، وعدم تطبيق قوانين حماية المواطنين أو غيرها، وتلكؤ المواطنين عن التبليغ عن الفساد، وعدم فاعلية آليات التحقيق والتدقيق، والافتقار لوسائل إعلام فاعلة، وفساد الطبقة السياسية (جريدة البيان، ٢١ فبراير ٢٠٠١).

كما يرصد التقرير مجموعة من القضايا التي تعد من أبرز مظاهر الفساد في لبنان خلال أعوام (١٩٩٨-٢٠٠٠)، ومن ذلك قضايا صندوق الضمان الاجتماعي، وشركتي سيليس وليبنسل (للهاتف المحمول)، و الانتخابات النيابية للعام ٢٠٠٠، و التوظيف غير القانوني للأملاك البحرية، وفواتير المشافي الخاصة، والتزوير واختلاس الأموال

في وزارة المالية، وقضايا مجموعة من الوزراء والمدراء العامين لبعض المؤسسات الحكومية وبعض المحافظين (جريدة البيان، ٢١ فبراير ٢٠٠١).

وفي اليمن جاء في تقرير اللجنة المكلفة بدراسة البرنامج العام للحكومة والمنبثقة عن مجلس النواب (يونيو ١٩٩٧) "وفي ظل الاعتراف بشيوع وتفشي ظواهر الفساد والرشوة والمحسوبية في أوساط الجهاز القضائي نجد انه لابد من تحديث وتطوير وتفعيل جهاز التفتيش القضائي ليقوم بمهامه ودوره في إصلاح ما فسد من أجهزة السلطة القضائية الذي يمثل استشراء الفساد فيها خطرا جسيما على الدولة والمجتمع. ولهذا السبب يدعو تقرير اللجنة إلى ضرورة مضاعفة دعم جهاز التفتيش القضائي بالإمكانيات اللازمة المادية والبشرية ليتمكن من القيام بدوره في تطهير القضاء من مظاهر الفساد والرشوة والمحسوبية".

وفي هذا السياق يجد وكيل وزارة العمل والامين العام للمجلس الوطني للمعارضة في اليمن أن الفساد ظاهرة عامة موجودة في اجهزة الدولة وموجودة في سلوكيات الناس وفي القطاعات الاقتصادية التابعة للدولة كماهي موجودة في القطاع الخاص وفي الاحزاب السياسية، فالفساد في اليمن عام ومنبعه الفساد في القيم، فعندما تحل قيم المنفعة والمصلحة محل قيم المبادىء والمثل بالتأكيد يتحول الانسان الى عبد للقيم الجديدة وتتفسخ لديه الكثير من القيم الايجابية وسواء كان هذا الفرد داخل الاسرة او الادارة او الحزب فان نهجه هو تحقيق قدر اكبر من المنافع ولو بأحط السبل والاساليب وبخاصة في عصر اصبحت قيمة الانسان فيه تتحدد بحجم ما يملك.(جريدة البيان ١٩ أبريل ٢٠٠٠)

ويدل ذلك على أن مظاهر الفساد الإداري واسعة الانتشار في الأقطار العربية مع اختلاف أشكالها، ودرجاتها بين دولة وأخرى، تبعاً لخصائص كل دولة ومقوماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومن الطبيعي أن تأتي كذلك طالماً أن مظاهر

المشكلة اصبحت منتشرة في معظم بقاع العالم، وتزداد خطورتها في عجز الدول عن مكافحتها بالقدر الذي يضمن تطور الاقتصاد وتنمية مختلف الجوانب الاجتماعية لعملية التنمية.

ثانياً– الأصول النظرية للبحث والدراسات السابقة:

تعد الدراسات الاجتماعية المعنية بالفساد الاجتماعي عموماً أوسع انتشاراً من الدراسات المعنية بالفساد الإداري، ويلاحظ وجود أربعة عوامل أساسية في تفسير مظاهر الفساد، هي العامل الإداري، والعامل السياسي، والعامل الاجتماعي، والعامل الحضاري. أما العامل الإداري فيعيد أصحابه مظاهر الفساد إلى طبيعة النظام الإداري وضعف مظاهر الضبط والرقابة والمحاسبة. بينما يميل أصحاب العامل السياسي إلى تفسير المشكلة بطبيعة النظام السياسي القائم في البلد المعني، ودرجة تطبيقه لديمقراطية السلطة، فتزداد مظاهر الفساد مع ضعف المشاركة السياسية، وتتناقص هذه المظاهر مع اتساع دائرة الديمقراطية. كما يعيد منظروا العامل الاجتماعي مظاهر الفساد إلى البيئة الاجتماعية وبنية العلاقات السائدة بين الناس. وأخيراً العامل الحضاري والثقافي الذي يعيد أصحابه الظاهرة إلى مظاهر الاضطراب والخلل في البناء الاجتماعي الناجم عن فقدان التوازن بين المكونات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الحضارة الأمة.

وبرغم ذلك فإن الإشارة إلى أي من العوامل المذكورة لا ينفي إمكانية الإشارة إلى تأثير العوامل الأخرى، ولا ينفي مسألة الارتباط الملحوظ بين جوانب الظاهرة. وقد أولت الدراسات العربية مسألة الارتباط بين هذه الجوانب مع تركيز بعضها على جوانب دون أخرى، ومن الدراسات العربية نذكر دراسة إكرام بدر الدين (١٩٩٣)، وضاهر غندور (١٩٩٤)، وزكريا الفواز (١٩٩٧)، ومحمود عبد الفضيل (٢٠٠٠).

(١) إكرام بدر الدين وتفسير ظاهرة الفساد بطبيعة النظام السياسي الاجتماعي:

يقيم إكرام بدر الدين دراسته لظاهرة الفساد السياسي على أربع فرضيات أساسية تربط بمسألة الديمقراطية ومستوى تطبيقها العملي، ويرى (بدر الدين) أن ظاهرة الفساد هي ظاهرة عامة تنتشر في معظم المجتمعات، ولكن بدرجات مختلفة. وتتمثل فرضياته بالفرضيات التالية (بدر الدين، ٩٩٣، ٢٥):

١- إن هناك علاقة عكسية بين الفساد السياسي والمشاركة السياسية، فكلما انخفضت درجة المشاركة السياسية تزايدت احتمالات ظهور الفساد السياسي وحدته، والعكس صحيح أيضاً، فكلما ارتفعت درجة المشاركة انخفض احتمال ظهور الفساد.

٢- تتسم ظاهرة الفساد السياسي بالعمومية، فهي لا تقتصر على شكل معين من أشكال الحكم، ولا درجة معينة من درجات النمو، بل توجد في جميع النظم السياسية مع اختلاف في الدرجة.

٣- إن بيئة النظام السياسي يمكن أن تكون ذات علاقة بالفساد السياسي، طردية أو عكسية فيمكن لبيئة معينة أن تساعد على ظهور الفساد، بينما تقلل بيئة أخرى من انتشاره وتحد منه.

٤- يؤدي ارتفاع درجة الفساد السياسي إلى إيجاد ازدواجية أو ثنائية في النظام السياسي القانوني من جهة، والنظام السياسي الواقعي من جهة ثانية.

ويعيد الباحث إكرام بدر الدين مسببات الفساد إلى أربع مجموعات من العوامل المتداخلة فيما بينها، والتي يلخصها بعملية التنمية والتحديث أو المسببات الاقتصادية للفساد، وعدم المساواة وغياب العدالة أو المسببات الاجتماعية، والعوامل الاجتماعية القيمية والثقافية، والأسباب السياسية للفساد (بدر الدين، ٩٩٣، ٣٢)

وبعد رصده لأنماط الفساد ومستوياته يأخذ الباحث بشرح آثاره السلبية والإيجابية، أما الآثار السلبية فيجملها الباحث بضعف الضوابط والمعايير المؤسسية وتقويض

الشرعية، وضعف فاعلية النخبة، وأثر الفساد على التكامل والاستقرار، وأثر الفساد على عملية التنمية (بدر الدين، ٩٩٣، ٤٢):

أما الإيجابيات فيعرض الباحث لآراء بعض المفكرين السياسيين الذين اعتمدوا في تسويغهم ظاهرة الفساد على فرضية أساسية من وجهة نظرهم وهي أن الفساد قد يكون أقل ضرراً من الناحية الاجتماعية من بدائل أخرى، وتدور الآراء المدافعة عن الفساد حول نوعين من المبررات، الأول المبررات الاقتصادية والثاني المبررات السياسية (بدر الدين، ٩٩٣، ٤٤)، ومع ذلك يرى الباحث أن هذه الآثار المتوقعة هي مفترضة ومزعومة ولا تتفق مع الواقع (بدر الدين، ٩٩٣، ٤٥).

(٢) ضاهر غندور والعوامل الاجتماعية لظاهرة الفساد:

يأخذ الدكتور ضاهر غندور بوصف الزمن الراهن بأنه زمن الفساد برغم النظر إليه على أنه ظاهرة اجتماعية طبيعية تدب في المجتمعات التي تبلغ نضجها الحضاري وينذر بتفسخها وانهيارها، وذلك منذ عصور مصر القديمة إلى أثينا والصين وصولاً إلى حضارة العباسيين، وحضارتنا الراهنة. ويوصف الفساد في الوقت الراهن بالشمولية، فهو يمتد من قمة التنظيم الدولي إلى الدول الصناعية التي تضمها هذه الدول في قطاعيها العام والخاص (غندور، ١٩٩٤، ٤١).

ويصف الدكتور غندور مظاهر الفساد المستشري بقوله ".. الفساد أضحى المعيار الأساس للنجاح في شتى ميادين النشاط الإنساني. أوليس تجار الرقيق الأبيض والدقيق الأبيض وأثرياء الحرب الوطنجيون الذي قبروا الفقر هم وشبيحتهم في دفاعهم عن الفقراء.. هم أصحاب الحلول والطول والمسؤولية." (غندور، ١٩٩٤، ٤٣).

ويجد الباحث أن مشكلة الفساد لا تعود إلى فساد المؤسسة السياسية فحسب، إنما يعود ذلك إلى الفساد الاجتماعي برمته، المتصل بسلوك الناس، وقيمهم، واتجاهاتهم ".. ونحن نلاحظ أن الموظفين الذين آثروا بفسادهم ثراء فاحشاً لايتعففون عن التماس

الرشاوى مهما تكن حقيرة في قيمتها وموضوعها، فإن الموظفين الشرفاء ما زالوا الكثرة الغالبة لحسن الحظ برغم كل ما يقال ويكتب افتراء عن تعميم تهمة الفساد على جميع الموظفين أو غالبيتهم. لكن التشجيع الاجتماعي غير المباشر الأعمق أثراً في النفوس هو الذي يهدد بإفسادهم حين لا يجدون عزاء لدى المجتمع الذي يخلصون له الخدمة سوى ما يقدمه هذا المجتمع من فرص التبجيل والاحترام للموظفين الفاسدين تقديراً لما يملكونه من منازل وسيارات فخمة وما يقدمونه من هدايا أو يقيمونه من ولائم لذوي السطوة والسلطة حتى أصبحوا منهم وفيهم. وإذا أُخرجوا من الوظيفة مشكوكاً في نزاهتهم عاد الشعب فرفعهم إلى سدة المسؤولية نواباً ووزراء.." (غندور، ١٩٩٤،٤٥).

ويربط الدكتور غندور بين السياسة والإدارة ربطاً وثيقاً، فهو يذهب إلى القول بأن الفساد السياسي سبب أساس للفساد الإداري، ولا إصلاحاً إدارياً بمعزل عن الإصلاح السياسي، ومع ذلك يشكل هذا القول نصف الحقيقة، أما نصفها الآخر فهو أن الفساد الإداري أيضاً عامل هام في الفساد السياسي، وإصلاح الإدارة شرط للإصلاح السياسي (غندور، ١٩٩٤، ٤٦).

وضمن هذا التصور يعيد الدكتور غندور إلى نظام الرقابة أهمية كبيرة في ممارسة الفساد، ومقاومته، فقد أسهم جهاز التفتيش المركزي بشكل فعال في قمع العديد من الانحرافات وتحسين العمل الإداري، وضبط آلاف المخالفات الإدارية البسيطة منها والجسيمة. وإذا كان قد ظل عاجزاً عن قمع الفساد وتطهير الإدارات والمؤسسات العامة منه، فلا يعود ذلك إلى تهاونه في تقصي جرائم الرشوة وصرف النقود، إنما بسبب استحالة إثبات هذه الجرائم بوسائل الإثبات المباشرة (غندور، ١٩٩٤، ٤٦). ولهذه الأسباب يقترح الباحث ضرورة تطوير عمليات الإصلاح الإداري والقانوني بغية إعطاء الرقابة دوراً كبيراً (غندور، ١٩٩٤، ٤٧).

(٣) زكريا فواز والاقتصاد السياسي للرشوة:

يهدف الباحث من دراسته إلى وضع أساس لنظرية متكاملة لدراسة الاقتصاد السياسي المبني على الرشوة، واعتبارها مادة مستقلة في علم الاقتصاد، وخصوصاً في المجتمعات التي تفتقر إلى سياسات اقتصادية، وإن وجدت هذه السياسات فغالباً ما تكون مشوهة وناضحة بالفساد (فواز، ١٩٩٧، ٩٠).

ويجد الدكتور فواز أن نزعة المتاجرة (affairisme) لدى الدول الصناعية المتقدمة تضرب بعرض الحائط الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية بسبب تعطش تلك الدول بشكل دائم إلى إبرام العقود التجارية في مجالات المقاولات والتجهيزات مع دول العالم الثالث، وتعد هذه النزعة بمثابة أساس اقتصاد الرشوة وسوقها الطبيعية، فالتفاوض على هذه الأسواق يجري قبل كل شيء بين فرد وبين ممونين (Fournisseurs) أو مقاولين (Entrepreneurs) أجانب لا يهمهم سوى التوقيع على العقود وتحقيق الربح، وبين مسؤولين في الدول المتخلفة تحدوهم الرغبة في البناء والتطوير كيفما كان ومدفوعين في الوقت نفسه بدافع المغامرة للحصول على المكاسب المادية، حباً بالترف والمال والوجاهة من غير اهتمام بالأموال العامة، أو بأي شعور بتوبيخ الضمير ".. وهذه العلاقات التجارية الشاذة هي أحد مظاهر الفساد والاقتصاد السياسي، أو قل هي المكان الطبيعي لولادة الاقتصاد السياسي للرشوة" (فواز، ١٩٩٧، ٩٢). ويشير الدكتور فواز إلى الصعوبات التي تعترض إمكانية معالجة مظاهر الرشوة بالرجوع إلى نظريات اقتصادية، وذلك بسببين أساسيين هما (فواز، ١٩٩٧، ٩٤):

١- صعوبة التمييز بين الحدود التي تتخطاها معاملة ما أو صفقة تجارية لكي تتحول إلى عمل فاسد أو ارتشاء.

٢- صعوبة الحصول على معلومات دقيقة عن الرشوة المتفشية في دوائر الإدارات العليا بسبب سيطرة وسائل الإعلام.

وينتهي الباحث إلى القول بأن العالم الراهن يعاني من حالة فقدان التوازن الحضاري والسياسي والاقتصادي، والغياب الكامل لبعض الشعوب عن المشاركة في عملية التقدم العلمي والتطور التقاني، وانتشار الفقر والأمية والحروب الأهلية والانقسامات والبيروقراطية والفهم السقيم للدين والقيم وانهيار الطبقة الوسطى .. كل ذلك يشكل التربة الخصبة للرشوة بكل أشكالها ومستوياتها (فواز، ١٩٩٧، ٩٦). ولا بد أن تكون الأساليب المتبعة في محاربة الرشوة منسجمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول كل منها بحسب خصوصياتها التاريخية والحضارية (فواز، ١٩٩٧، ٩٧).

(٤) محمود عبد الفضيل وأهمية الإدارة في القضاء على ظاهرة الفساد:

تشمل الدراسة ثمانية محاور تتناول مظاهر المشكلة والتعريف بها، ومكوناتها، ودرجة انتشارها وآثارها، وتنتهي بالاقتراحات والتوصيات التي من شأنها أن تقوض الظاهرة وتحد من انتشارها. كما ذهب إلى ذلك المؤلف، ويلاحظ أن الباحث يميل إلى تفسير مظاهر الفساد والرشوة بغياب مظاهر الضبط والرقابة الإدارية المكافئة، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف مكانة القانون وقيمته بنظر الأفراد، ويجعلهم قادرين على تجاوزه في الكثير من الحالات.

ويعرض الباحث لمظاهر الفساد المنتشرة في العالم، ويشرح مظاهرة الواسعة في كل من أندونيسيا والجزائر ولبنان وسورية ومصر ويقدم من خلال ذلك عرضاً لمجموعة من البيانات الموثقة التي تكشف عن تورط العدد الكبير من المسؤولين في ممارسة الفساد وملاحقة السلطات القضائية لهم (عبد الفضيل، ٢٠٠٠، ص: ١٤).

ويقدم الباحث شرحاً لبعض ما ينتج عن ممارسات الفساد، ويجد ذلك في البعد الأخلاقي، والاجتماعي بالدرجة الأولى، حيث يفقد القانون هيبته في المجتمع لأن المفسدين يعطلونه، ويسهمون في قتل القرارات التنظيمية وهي في مهدها، وفوق هذا فإن

الآثار المادية عديدة أيضاً وتأتي في مقدمتها زيادة عجز الموازنة العامة بسبب ارتفاع حجم التهرب الضريبي، وهو شكل من أشكال الفساد. وارتفاع تكلفة الخدمات بنسبة (٣ %) إلى (١٠ %). وارتفاع تكاليف التكوين الرأسمالي. (عبد الفضيل، ٢٠٠٠، ص: ١٥):

وفوق هذا فإن المشكلة لا تكمن فقط في كونها ممارسة فردية بقدر ما تتحرك من خلال أطر شبكية ومافيات منظمة. وعلى الصعيد الاجتماعي تؤدي إلى حدوث تغييرات سريعة وعدم استقرار سياسي، وتقلل من شرعية السلطة والنظام.

وبغية العمل لتقويض دعائم الفساد والحد من انتشاره يقترح الدكتور عبد الفضيل عدة محاور يرى فيها ما يساعد على حصار تلك الظاهرة والقضاء على تداعياتها، ومن ذلك محور تتسع من خلاله رقعة الديمقراطية والمساءلة القانونية ودائرة الرقابة. ومحور الإصلاح الإداري والمالي، ومحور إصلاح هيكل الأجور والرواتب (عبد الفضيل، ٢٠٠٠، ص: ١٦).

ويلاحظ من الاقتراحات العملية التي يوصي بها الباحث أن أساس مشكلة الفساد يكمن في قضايا الإدارة والرقابة القانونية، وضيق مساحة تطبيق الديمقراطية في البلد المعني. إذ أن توسيع رقعة الديمقراطية وإحكام عمليات الضبط وتحقيق الإصلاح المالي والإداري كل ذلك يسهم في وضع الحلول المناسبة لانتشار هذه الظاهرة.

ثالثاً- التحليل البنيوي ودراسة مظاهر الفساد الإداري:

يلاحظ في الدراسات السابقة أنها تحاول تفسير مظاهر الفساد الاجتماعي بأسباب وعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية متداخلة فيما بينها من جهة، وتحتاج إلى تفسير وتحليل من جهة ثانية، الأمر الذي يقلل من أهميتها العلمية ويجعلها غير قادرة على تفسير المشكلة تفسيراً متكاملاً، فغياب الديمقراطية، والإصلاح الإداري، والإصلاح السياسي، والإصلاح الاقتصادي كلها قضايا متداخلة مع بعضها بعضاً، ويصعب النظر إلى أي منها بوصفه الفاعل أو المؤثر، أو الأكثر تأثيراً. والنتيجة التي قد يصل إليها

الباحث بعد معالجته لكل قضية من القضايا المطروحة أن المشكلة لا تكمن في أي منها بقدر ما تتصل بالبنية الاجتماعية التي تتجلى في الجوانب المختلفة، وتتجلى في هذه القضايا كافة.

إن إقدام الفرد على ممارسة شكل من أشكال الفساد الاجتماعي أو الإداري لا يخرج عن كونه نموذجاً من نماذج الفعل التي يمارسها الإنسان، وشكلاً من أشكال السلوك التي يسعى الفرد من خلالها لتحقيق عملية التكيف الاجتماعي، ولتحقيق عملية التواصل مع الآخر. وتبين دراسات التحليل البنيوي أن السلوك بحد ذاته إن هو إلا شكل من أشكال عملية التواصل التي يسعى الفرد لتحقيقها مع الآخر، وهو ينطوي على دلالات ومعان تحدد اتجاهاته ومساراته. ويأخذ السلوك الإنساني أشكاله وأبعاده تبعاً للمعاني والدلالات التي ينطوي عليها في ذهن الفاعلين. وفي ضوء هذا التصور فإن التحليل الاجتماعي لمظاهر الفساد بوصفها أنماط من السلوك الاجتماعي، وأشكال من الفعل الذي يمارسه الإنسان لتحقيق غايات وأهداف يسعى إليها مرتبط بالدلالات والمعاني التي تشكل في كليتها بنية الثقافة في المجتمع المعني، وتشكل الأساس الذي يقوم عليه نظام التفاعلات الاجتماعية، فإذا انحلت هذه القيم، وضعفت الدلالات التي تنطوي عليها أشكال السلوك انحل النظام الاجتماعي وبات أقرب إلى التشتت والبعثرة منه إلى الوحدة والتكامل الأمر الذي يفسر ظهور أنماط من السلوك الفردي القائم على أساس المصلحة الآنية دون أي اعتبار لمصلحة الجماعة بسبب ضعف الارتباط الاجتماعي، وضعف منظومة القيم الأخلاقية الضابطة.

إن لكل سلوك يمارس المرء، ولكل فعل يقوم به معنى محقق في ذات الفاعل من جهة، وفي بنية الثقافة التي ينتمي إليها من جهة أخرى، فمظاهر الاستياء والغضب والفرح والتفاؤل ليست إلا أنماط من السلوك تحمل في ذاتها معان مفهومة بالنسبة إلى الآخرين، وليست إلا وسائل تعبير يريد الفاعل من خلالها إيصال معناها إلى غيره من

الأفراد الذين يدركون دلالاتها ويعرفون المعاني التي تحملها، وهذا ما يقصده الاجتماعيون بمفهوم النظام، ومتى شعر الفرد بأن السلوك الذي يمارسه أو يرغب في ممارسته لا يحمل بالنسبة إلى الآخر ذات المعنى المطلوب فإن تغيير السلوك يصبح أمراً لا مفر منه، وإذا لم يكن على معرفة بالسلوك المناسب لهذا المعنى وقع المرء في اضطراب لفقده القدرة على إيصال المعنى إلى الآخر، ولغياب قدرته على فهم لغة التفاعل الاجتماعي، الأمر الذي يقلل من شدة ارتباطه بالمنظومة الاجتماعية، وبالنظام الاجتماعي الشامل.

والجماعة هي المجال الذي يمارس الفرد من خلالها سلوكه، وأنماط فعله، ويصعب ملاحظة أي سلوك إنساني أو اجتماعي بمعزل عن الجماعة، التي يعرفها (سميث) بأنها الوحدة التي تتكون من عدد من الأشخاص الذين يتوفر لديهم الإدراك الحسي الكلي بوحدتهم ولديهم القدرة على التفاعل، ويضع (ماكدوجل) الشروط الرئيسية للجماعة والتي يجدها في استمرارية بعض العناصر المكونة لها، ووعي الأعضاء بطبيعة الجماعة وأغراضها، وتفاعلها مع غيرها، مع وجود القواعد التي تحدد العلاقات بين الأعضاء بالإضافة إلى البناء الذي يدل على تنوع الوظائف وتوزعها بين الأعضاء (بهجت، د.ت، ١٣).

ولا تقل قوة الدلالة التي ينطوي عليها السلوك الاجتماعي عن الدلالة التي يحملها التعبير اللفظي، بل قد يكون السلوك أوقع في الدلالة، وأوضح في التعبير والمعنى، وقد ميز العرب قديماً بين لسان الحال ولسان المقال، وما لسان الحال في حقيقة الأمر إلا ذلك السلوك الذي يقدم المرء عليه ليعرب من خلاله عن مكونات نفسه بالرفض أو القبول، وقد سبق للرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم أن نظر إلى سكوت السيدة فاطمة الزهراء عندما سألها موافقتها الزواج من علي عليه السلام على أنه تعبير عن موافقتها على الزواج مع أن سلوكها اللفظي قد لا يكون قد أوحى بهذا المعنى إلا بعد أن تكرر السؤال (المجلسي، د.ت، ص٩٣). ويدل ذلك على أن أنماط السلوك الاجتماعي ليست إلا

واحدة من أشكال التواصل مع الآخر، وتستمد دلالاتها من البنية الاجتماعية التي تختلف بين مجتمع وآخر.

ويظهر ذلك أيضاً في أنماط السلوك القرابي، كما يرى كلود ليفي ستروس، ففي مقارنته بين اللغة والقرابة يجد ستراوس بين البنيتين تماثلاً كبيراً برغم ما بينهما من تباين وفروق قد تبدو شاسعة وكبيرة. ذلك أن كل واحدة منهما تنطوي على دلالات ورموز تتعلق بمسألة التواصل الاجتماعي. فإذا كانت اللغة أداة للتواصل بين أفراد المجتمع الواحد، بما تحمله من دلالات ومعان للألفاظ والتعبير، فإن القرابة أيضاً أداة للتواصل الاجتماعي، ولكن بمظهر مختلف، لأن القرابة مبنية على علاقات الزواج والمصاهرة وتبادل الزوجات، وعندما يقدم شخص من الأشخاص على الزواج من فتاة فإن في ذلك دلالات اجتماعية تكشف عن طبيعة التواصل الذي يقيمه هذا الشخص مع أفراد مجتمعه، وعندما يقدم شخص على تزويج ابنته من رجل في قبيلة أخرى غير قبيلته فإن في ذلك دلالته الاجتماعية أيضاً. وبالتالي فإن نظم القرابة ما هي إلا لغة مليئة بالدلالات الاجتماعية التي تجسد عملية الاتصال، شأنها في ذلك شأن اللغة تماماً.

فاللغة والقرابة مظهران لحقيقة واحدة في بنيتين مختلفتين تنهل كل واحدة منهما من هذه الحقيقة مقوماتها وعوامل استمرارها، ولا يمكن النظر إلى اللغة بمعزل عن القرابة، ولا النظر إلى القرابة بمعزل عن اللغة. ويلاحظ أن الارتباط بينهما ليس ارتباطاً وظيفياً يقوم على التساند والارتباط العضوي الذي نجده في الجسم الحي، إنما هو ارتباط بنيوي يستمد مقوماته من وحدة البنية التي تتجلى بأشكال مختلفة، لذلك فإن الباحث اللغوي يقدم للعاملين في البحوث الاجتماعية أصول كلمات تتيح إقامة علاقات بين بعض ألفاظ القرابة لم تكن مدركة إدراكاً مباشراً. ويستطيع عالم الاجتماع إطلاع الباحث اللغوي على العادات والتقاليد الوضعية والنواهي التي توضح استمرار بعض سمات اللغة، أو تبديل بعض الألفاظ أو مجموعة الألفاظ (ليفي ستراوس، ١٩٧٧، ٥٠).

يلاحظ أن التحليل البنيوي يركز على الآليات التي تبرز من خلالها الظواهر والنظم والبنى الاجتماعية، فآليات القرابة والقواعد الناظمة لها، لا تختلف وفق تصور البنيويين عن آليات اللغة، والقواعد الناظمة لها، ويندرج الأمر نفسه على البنى الأخرى، السياسية منها والاقتصادية والثقافية المتنوعة، ومن الملاحظ أن البعد الاجتماعي للمجموعات البشرية المحقق من خلال عملية الاتصال شكل بالنسبة إلى (ليفي ستراوس) الأساس الذي قام عليه التحليل البنيوي، فاللغة والقرابة شكلان من الأشكال الاجتماعية التي يحقق من خلالها الفرد عملية التواصل مع الآخر. فالبعد الاجتماعي للإنسان يتحقق فعلاً من خلال تطويره لنظام اللغة، ومن خلال تطويره للقواعد الناظمة للزواج والقرابة.

والبنية كما يراها البنيويون ليست مجرد تعبير عن ذلك الكل الذي لا يمكن رده إلى مجموع أجزائه، بل هي تعبير عن ضرورة النظر إلى الموضوع "على أنه نظام أو نسق حتى يكون في الإمكان إدراكه أو الوصول إلى معرفته" (إبراهيم، مشكلة البنية، ٨). ومثال ذلك أن الحكم على لباس المرأة في المجتمع العربي والثقافة العربية مرهون بدلالات الأزياء في كل مرحلة عمرية، فإذا أقدمت أي امرأة على تقليد أخرى في لباس ترتديه أو سلوك تمارسه كان لذلك دلالته الاجتماعية التي تختلف باختلاف عمرها، ولا تستمد هذه الدلالة إلا من الثقافة الاجتماعية، ومن التراث الحضاري للأمة.

وتقوم نظرية (ليفي ستروس) بشكل أساسي على مبدأ النظر إلى أشكال التنظيم الاجتماعي، ونظم الزواج، على أنهما مهما تعددت وتنوعت المجتمعات واختلفت بين الثقافات تعتمد على قوانين عقلية وكونية الطابع، وتتحكم هذه القوانين في القرابة والزواج مثلما تتحكم في اللغة (يتيم، ١٩٩٦، ١٢٣). وبناء على ذلك ينظر ليفي ستراوس إلى الزواج بوصفه معبراً في جوهره عن وجود نسق للاتصال يتحكم على المستوى العقلي اللاشعوري في علاقات القربى، وفي مؤسسة الزواج مثلما يتحكم في ميادين أخرى كاللغة والاقتصاد والسياسة وحتى السكن (يتيم، ١٩٩٦).

ويضاف إلى ذلك أن مفهوم البنية بوصفها نظاماً لا يقوم على مكوناتها فحسب، بل على الشكل الذي تنتظم فيه هذه المكونات، شأنها في ذلك شأن ما يوحي به علم الأصوات (الفونولوجيا) حيث يلاحظ أن هذا العلم لا يهتم بدراسة الظواهر اللغوية الشعورية، بل هو يهتم بدراسة البنية السفلية اللاشعورية، كما أنه لا يدرس "الحدود" منفصلة عن بعضها بعضاً بل يدرس العلاقات القائمة بين الحدود. وترى الفونولوجيا أن أشكال هذه العلاقات الضرورية من ضروب التقابل وأشكال التنظيم تؤلف نسقاً صارماً ومحكماً (زكريا، البنية، ١٠):

ولم يتردد (ليفي ستراوس) في تطبيق هذا النموذج على الوقائع الاجتماعية، واثقاً من أنه لابد لعلوم اللسان من أن تكون مثالاً يحتذى من جانب سائر العلوم الاجتماعية الأخرى، ومدركاً في الوقت نفسه أنه لابد للبنيوية من أن تجيء فتحل محل النزعة الذرية خصوصاً بعد أن ثبتت خصوبة الفرض البنيوي في مجال الظواهر اللغوية والأنثربولوجية (زكريا، البنية، ١٠).

وتمتد معالم التحليل البنيوي إلى الدراسات الوظيفية المعاصرة، وخاصة مع أعمال تالكوت بارسونز، وروبرت ميرتون، .. فالمعايير الناظمة لعملية الاتصال والدلالات الاجتماعية التي ينطوي عليها كل سلوك مجسدة في منظومة القيم الثقافية والحضارية، والتي تميز المجتمعات الإنسانية عن بعضها بعضاً، فقد تناول بارسونز الشروط التي تحافظ من خلالها الوحدة الديناميكية للمجتمع على ذاتها، وتشكل نفسها على الرغم من التنوعات الاجتماعية الواسعة التي تضمها (Tourine 1971,124).

وتأسيساً على ذلك تعتمد الدراسة في تحليلها لمظاهر الفساد الإداري في المؤسسات العامة مجموعة من المقولات النظرية التي تفسر انتشار الظاهرة بانحلال القيم الثقافية والحضارية والأخلاقية الناظمة للروابط الاجتماعية مما يؤدي إلى غياب التنظيم

الاجتماعي الذي يحدد قنوات التفاعل ويوضح الحقوق والواجبات المترتبة على الأفراد في علاقاتهم مع بعضهم بعضاً من جهة، وفي علاقتهم مع الدولة من جهة أخرى.

وبذلك تعكس ظاهرة الفساد الإداري في المؤسسات العامة خللاً واضحاً في بنية التنظيم الاجتماعي نفسه، وفي بنية العلاقات الاجتماعية السائدة بين الأفراد المكونين للمجتمع، فإذا أخذت القيم الأخلاقية والحضارية بالانحلال وتجلى ذلك في انحلال الروابط الاجتماعية تصبح البيئة الاجتماعية أكثر استعداداً لتقبل مظاهر الفساد، وسرعان ما تنتشر فيها مسوِّغاته القيمية. ويختلف الأمر عن ذلك في البنى الاجتماعية المستقرة، المبنية على معايير ثابتة، حيث تكون البيئة غير قادرة على تقبل الفساد أو تسويغه بسبب انتشار معايير الضبط الاجتماعي المكافئ، ويفسر ذلك انتشار الفساد بقوة في المجتمعات التي تنحل فيها القيم الأخلاقية والدينية، وتزداد فيها مظاهر العلمانية المزيفة، والحضارية المستوردة.

وبناء على تصورات التحليل البنيوي يمكن إيجاز عناصر الإطار التحليلي لدراسة مظاهر الفساد الإداري في المؤسسات العامة على الشكل التالي:

(١) تأخذ مظاهر الضبط الاجتماعي أوضح صورة لها مع تحقق شرطين أساسيين هما: وضوح المعاني في ذات الفاعلين وتمثل الفاعلين لهذه المعاني. فإذا تحقق الشرط الأول زال الالتباس والغموض عن كل تصرف، وأصبح السلوك لغة معبرةً، وأداة متطورة قادرة على تحقيق عملية التواصل الاجتماعي. وبتحقق الشرط الثاني تكون عملية التواصل قد أنجزت بالفعل، ومن خلالها تتحقق اجتماعية الفرد، وإنسانيته.

(٢) لقد استقر المجتمع العربي على منظومة قيمية وأخلاقية تنظم العلاقات الاجتماعية السائدة بين الناس طيلة قرون عديدة مع اختلاف شدتها ودرجة الترابط بين عناصرها بين آن وآخر، فجاء نظام الضبط الاجتماعي فيها نتاجاً لتفاعل نموذجين من نماذج الضبط وهما الدين والقرابة. فكانت صورة الحقوق والواجبات

المترتبة على الأفراد واضحة كل الوضوح في أذهانهم وتصوراتهم وتفكيرهم، حتى أن كل فعل يمكن أن يمارس يقابله رد فعل مناسب يحدث على نحو تلقائي مرتبط بمكانة الفاعل وشخصيته، فتأتي ردود الأفعال كما هي متوقعة بين الناس تماماً، ويسعى الأفراد في إطار هذه المنظومة إلى المحافظة على معايير التفاعل لكونها تجسد وحدتهم وهويتهم الثقافية والحضارية.

(٣) تسهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الوطن العربي، ومنذ عصر النهضة في تحقيق عمليتين في آن واحد الأولى: إضعاف تمثل الفاعلين للدلالات الاجتماعية لأنماط السلوك وأشكال الفعل، ذلك أن عملية التواصل الثقافي والحضاري التي تشهدها المنطقة العربية تسهم في تقويض دعائم البنية الاجتماعية التقليدية دون أن تتشكل ملامح بنية اجتماعية يستطيع الفرد من خلالها الحكم على سلامة هذا السلوك أو ذاك، فتغيب مرجعية الحكم وتظهر معايير جديدة كثيرة ومتناقضة. وغالباً ما يترتب على ذلك تراجع في الدلالات الاجتماعية للسلوك وغياب لتمثل الأفراد لها.

(٤) تعد مظاهر الفساد الاجتماعي عامة، ومظاهر الفساد الإداري بشكل خاص أنماط من الفعل الإنساني الذي يحمل في أشكاله المتنوعة دلالات اجتماعية تختلف في المجتمع الواحد بين أوقات مختلفة. وتختلف بين المجتمعات المتعددة في الوقت الواحد، وتزداد مظاهر الفساد مع ضعف القيم الأخلاقية والدينية وغياب مظاهر الضبط الاجتماعي، وضعف فعاليته، وهي تتناقص مع انتشار القيم الأخلاقية والدينية وقوة الضبط الاجتماعي.

(٥) تبرز مظاهر الضعف في منظومة القيم الأخلاقية والدينية لمجتمعنا العربي بمظهرين أساسيين هما: غياب المعاني (الاجتماعية والحضارية والأخلاقية) للسلوك في ذات الفاعلين من جهة، وعدم تمثل الفاعلين لهذه المعاني من جهة ثانية. ففي الحالة

الأولى يضطرب الفاعل ويصبح غير قادر على التمييز بين الأفعال في أبعادها لتناقض الدلالات التي تحملها. وفي الحالة الثانية تغيب الدلالات الاجتماعية للسلوك ويصبح المرء أميل إلى تلبية رغباته وشهواته، مما يجعل أفراد المجتمع أقرب إلى البعثرة منهم إلى الوحدة، فتنتشر بينهم مظاهر الميل نحو الحلول الفردية لمشكلاتهم وطموحاتهم دون النظر إلى الأبعاد الاجتماعية للسلوك، ويشكل ذلك أساساً اجتماعياً لانتشار مظاهر الفساد على نطاق واسع.

رابعاً- مظاهر الضبط الاجتماعي في المرحلة التقليدية ومحددات السلوك:

يعد نظام الضبط في المجتمع العربي خلال المرحلة التقليدية نتاجاً لتفاعل شكلين من أشكال النظم الاجتماعية يستطيع الباحث في علم الاجتماع رصد ما يميز كل منها عن الآخر، يرتبط أولهما بمنظومة التشريع الإسلامي، ويتعلق الثاني بمنظومة قيم القرابة والعشيرة. ويأتي التشريع الإسلامي في مقدمتهما وهو في أساسه نظام اجتماعي يرمي إلى تهذيب النفس، وتقويمها لضبط السلوك الإنساني والحيلولة دون قيام بعض الأفراد بالعدوان على بعضهم الآخر، وتوفير الشروط المناسبة لتحقيق الموازنة بين حقوق الأفراد، ومكاسبهم من جهة، والواجبات المفروضة عليهم من جهة أخرى، وباختصار يمكن لمنظومة التشريع الإسلامي أن تسهم في تحقيق مفهوم الانضباط الأخلاقي والاجتماعي بدرجة تزيد كثيراً على المنظومات الوضعية الأخرى. لما ينطوي عليه من إحياء لنظام المحاسبة الذاتية، ومراقبة الذات.

ففي مجال القيم يلاحظ أن التشريع الإسلامي يقوم على مجموعة من المبادئ الأخلاقية والاجتماعية التي هي قيم الإنسان نفسه وهي مستمدة من طموحاته وآماله التي تكونت لديه من آلاف السنين، وفي ذلك يقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم **[إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق]**(أخرجه أحمد، الحديث ٨٥٩٥)، وفي رواية أخرى **[مكارم الأخلاق]** (القزويني،١٤١١هـ، ص: ١٠)، وقد جعلها الإسلام معياراً للإيمان،

تأكيداً لأهميتها في توثيق العلاقات الاجتماعية، ونفي الظلم، وإحقاق الحق، وإقامة العدل في الأرض، وهي القيم التي تؤكد عليها الحضارات الإنسانية على اختلاف أشكالها وتعدد تجاربها.

وتشمل أحكام التشريع الإسلامي قوانين ومعايير ونظم من شأنها أيضاً أن تحدد طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الناس في ضوء القيم العامة التي بني الإسلام على أساسها، وهي قيم الخير والعدل والمساواة، وفي القرآن الكريم آيات كثيرة تبين طبيعة الحقوق والواجبات المفروضة على الإنسان وهو في كل موقع من المواقع التي يشغلها في التنظيم الاجتماعي، وفي كل دور يؤديه في ذلك النظام (**إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل**) (سورة النساء/ ٥٨).

وبذلك تصبح لمنظومة القيم الدينية تأثير في ضبط السلوك وتوجيهه، إلى درجة أن الفرد يستطيع أن يحكم على أنماط بسيطة من السلوك بالإيجاب أو السلب، ويميز بين الصالح والطالح حتى على مستوى النظرة البسيطة. ويظهر ذلك حتى على المستوى غير الرسمي، وبمعزل عن سلطات الدولة في أي بلد من بلدان العالم.

أما نظم القرابة والمعايير الاجتماعية فتأخذ الموقع الثاني بعد الدين من حيث الأهمية في ضبطها للسلوك الاجتماعي وتوجيهه. ويدرك من يتتبع تاريخ المجتمع العربي أهمية الدور الذي كانت تؤديه القرابة في الفعل السياسي والاجتماعي والاقتصادي على حد سواء، فإذا لم يكن هناك مانع شرعي لممارسة فعل أو سلوك فإن معايير القرابة تصبح الأساس في العلاقة التي يقيمها الأفراد مع بعضهم بعضاً، ويظهر ذلك على مستوى الأسرة وتقاليد الزواج أو على مستوى التجارة والبيع والشراء، أو على مستوى السياسة، والروابط بين القوى الاجتماعية الفاعلة.

وتكشف الدراسة التاريخية للمجتمع العربي عن الدور المتميز الذي كانت تؤديه نظم القرابة في الحياة الاجتماعية عموماً، وفي دفع مجموعة من الأفراد إلى ممارسة أنماط من السلوك التي تخالف العرف العام، أو تدفعهم إلى ممارسة أنماط من السلوك الذي يتوافق مع العرف، والتقاليد، وتحول دون انتشار الأفعال التي تلحق الأذى بالآخرين، وكان للقرابة دور أساسي عندما برزت مظاهر غياب السلطة في مرحلة الحكم العثماني. ففي الوقت الذي لم تكن فيه أمور السكان على درجة كبيرة من اهتمام الدولة انتشرت الفوضى وساد الاضطراب، فازدادت ظواهر السطو والتشليح واغتصاب الناس حقوقهم، وارتفع عدد الأشخاص الذين امتهنوا الجرائم واعتمدوا عليها بوصفها مصدراً من مصادر رزقهم، وفي هذه الظروف كانت الفرصة مواتية لظهور الزعامات المحلية في الأحياء والتي كانت تقوم على اعتبارين أساسيين هما القرابة والدين، فزعماء الأحياء هم على الأغلب ممثلو الأسر في الحي الواحد، وهم زعماؤه الدينيون. وقد تولوا من خلال نفوذهم الاجتماعي والقرابي معالجة الكثير من القضايا الاجتماعية والمشكلات التي كانت تظهر بين أتباعهم بين حين وآخر. وقد ساعدهم في ذلك غياب السلطة السياسية بالمعنى المتعارف عليه اليوم، فكان الالتفاف حول الزعامات أمراً تسوّغه شروط الواقع وظروفه، كما كان على ظروف التنشئة الاجتماعية أن تخضع لهذه المعايير بعد أن أدرك أرباب الأسر أهمية هذه الروابط في توفير الأمن الذاتي الذي يتشكل من تعاون الجميع، ومن تبعية الأبناء لأسرهم، ومن تبعية هذه الأسر لزعامات الأحياء، فكانت القرابة بمثابة النظام الاجتماعي الذي يقوي ظاهرة التدين ويعزز دعائمه في الوقت الذي أخذ فيه المشرعون بدعم نظم القرابة ومساعدة زعماء الأحياء على تأكيد تبعية الأبناء لأبائهم وتبعيتهم جميعاً للدين الحنيف (الأصفر، ١٩٩٧، ٢٣).

وفي إطار المنظومة القيمية الدينية ومنظومة قيم القرابة يصبح الفرد ممارساً لسلوكه، ومراقباً على ذاته في الوقت نفسه، ويتجاوب معه في ذلك النظام الاجتماعي الذي يسوّغ

له ممارساته المتوافقة معه، ويشجعه عليها، ويحاسبه على الممارسات المخالفة له، والتي تلحق الضرر بغيره من الناس. وتصبح مظاهر الفساد الاجتماعي والإداري أقل انتشاراً. فالأدوار التي تؤديها المؤسسات والأفراد في مواقعهم المختلفة تجعل الفرد يدرك طبيعة ردود الفعل المتوقعة إزاءه إن أقدم على ممارسة هذا السلوك أو ذاك، ويدرك أن من شأن هذا السلوك أن يجعله يأخذ موقعاً متقدماً في سلم التدرج الاجتماعي، أو موقعاً متأخراً فيه تبعاً لدرجة توافقه مع منظومة القيم الدينية السائدة، وتبعاً لمنظومة قيم القرابة المستقرة. ومن الطبيعي أن يترتب على ذلك تحجيم كبير لمظاهر الفساد عموماً، ولمظاهر الفساد الإداري بشكل خاص.

خامساً- التغيرات المجتمعية الحديثة وأشكال ممارسة الضبط الاجتماعي في المجتمع العربي الراهن.

تشهد المنطقة العربية تغيرات اقتصادية واجتماعية عديدة منذ فترة ليست قصيرة، وتسهم في إحداث تحولات كبيرة في الأفكار والاتجاهات والقيم الاجتماعية إلى درجة أن منظومة القيم الأخلاقية ومظاهر الضبط الاجتماعي التقليدية وخاصة الدين والقرابة لم تعد قادرة على أن تؤدي الدور الذي كانت تؤديه في الماضي، فتيارات التأثير أخذت تمتد بسرعة هائلة إلى داخل المجتمع العربي، وأخذت تمس بنيانه الأساسي، فحركة دمج العالم اقتصادياً وثقافيا وسياسياً تزحف بقوة إلى كل المجتمعات في الوقت الراهن، وتتجه نحو كل الثقافات، وترتبط بكل زاوية من زوايا العالم القريبة منها والبعيدة، وهي تستمد حيويتها من الثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة، ومن التطورات المدهشة في وسائل الاتصال والمعلومات التي تقود العالم إلى المستقبل. ومع ذلك فإن التطور المشهود لم يؤد إلى دمج العالم فقط إنما إلى انكماشه أيضاً فالعالم ينكمش على صعيدي الزمن والمكان على حد سواء، وتصبح مجتمعاته ودوله وأفراده مترابطة ببعضها ومتداخلة بقوة، وقريبة من بعضها (عبد الله، ١٩٩٩، ص: ٤٠).

ومن الغريب أن دعائم هذا البنيان أصبحت موضع حوار بين الباحثين والمفكرين وجدل مستمر. والمشكلة أن هذا الحوار لم يعد يخص كيفية تفاعل المجتمع العربي مع الثقافة الوافدة، أو كيفية تفاعل الثقافة العربية مع الثقافة الوافدة، إنما يمتد الحوار إلى طبيعة هذا المجتمع نفسه، وطبيعة الثقافة العربية نفسها، ومن الطبيعي أن تشكل منظومات الضبط التقليدية موضع حوار ساخن بين المثقفين العرب أنفسهم أيضاً.

وبرغم ذلك ليست المشكلة في طبيعة التحديات التي يفرضها النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، مع أن هذا النظام يفعل بفعله المميز في هذا الخصوص، إنما المشكلة في الوعي العربي للذات، وفي وعي الطاقات الموجودة فيه، فمظاهر التطور المادي الخالي من المعاني الثقافية والحضارية والأخلاقية التي تجسد تاريخ الأمة وحضارتها تجعل من التطور الاقتصادي تطوراً مشوهاً، يقوم على تقليد الآخر في ملبسه ومأكله ومنامه، وأشكال ترفيهه وفراغه حتى تصبح التنمية عبئاً على الإنسان الذي غدت الأشياء بالنسبة إليه ذات قيمة مستمدة من ماهيتها، وليست مستمدة من وظيفتها التي تؤديها في إطار العلاقات الاجتماعية. فالمال الذي يصبح هدفاً بحد ذاته يصبح عبئاً ثقيلاً على الإنسان، ويجعله يلهث وراءه دون جدوى يمكن أن تحقق له وظيفته الاجتماعية المنوطة به.

وإذا أصبحت قيمة الأشياء، بالنسبة إلى الإنسان، في ذاتها انتفت بالتأكيد كل أواصر انتمائه، وانتفت معها كل الروابط الاجتماعية التي يقيمها مع غيره من أبناء جنسه، وأبناء بلده ووطنه، وأصبح اكتساب الأشياء هو المعيار الذي يحدد من خلاله صلاته الاجتماعية وروابطه مع غيره من الناس، وإذا كانت هذه النتيجة بمثابة حقيقة تدافع عنها المجتمعات الرأسمالية منذ قرون عديدة، وتنظر إلى المصلحة على أنها أساس التفاعل، فإن الأمر مختلف في الثقافة العربية، فالرسالة التي حملها العرب ويحملونها دائماً إلى العالم تقوم على تقييم الأشياء بالنظر إلى وظائفها الاجتماعية، لما يحقق سعادة الإنسان وبناء الحياة الاجتماعية على نحو تتحقق من خلالها مظاهر الحق والخير والعدالة.

إن مشكلة الإنسان العربي اليوم تكمن في كونه تمثل قيم الحضارة الحديثة، فسيطر عليه الإحساس بأنه في سباق تاريخي معها، فأخذ بتقليدها، والسير بنهجها ظناً منه أنه قادر على اللحاق بها، إن أخذ بأدواتها. غير أن هذه الحضارة لن تقدم له من الأدوات إلا ما يعزز تقدمها بالنسبة إليه، وإن فعلت ذلك وقدمت له كل حاجاته، فهو بحكم تكوينه القائم، وبحكم افتقاره إلى الرسالة التي يؤمن بها فلن يكون قادراً على الاستفادة من منجزات الحضارة الحديثة إلا بمقدار ما ينظر إليها على أنها غايات بحد ذاتها.

في الماضي، كان الفلاح يخرج من قريته دون ثقافة تعليمية عالية، ولا حتى متوسطة، وبلا شهادات مصدقة من مؤسسات تعليمية معترف بها على أي مستوى من المستويات، ولكنه كان يحمل في ذاته رسالة، وفي مشاعره قضية، فإن وجد أمامه مايعيق هدفه، استصغر ذلك مهما كان كبيراً، وبذل الوسع لتجاوزه، فقاوم الاستعمار في الجبال والأودية والسهول مجسداً بذلك إيمانه برسالته، وعدالة قضيته. وفي المدن كان الناس ينتظمون في النوادي، والأحزاب لمقاومة الاستعمار، ويثيرون مشاعر بعضهم بعضاً بالمظاهرات الصاخبة وهم يتعرضون لمضايقات الشرطة مجسدين أيضاً إيمانهم بالرسالة التي يحملونها في مشاعرهم وأحاسيسهم وعواطفهم.

أما اليوم فاختلف الأمر لقد أصبحت ملذات الحياة غايات بحد ذاتها، وقليلون هم الأفراد الذين يخرجون من بيوتهم وفي مشاعرهم وأحاسيسهم رسالة عليهم أداؤها، وجل اهتمامهم يبقى مشدوداً نحو حاجات مادية بحد ذاتها، قابلة للتغير في كل يوم، وربما في كل ساعة إن ظهر ما يعيقها، أو يحول دون تحققها، ولهذا ضعف مفهوم الرسالة في مشاعرهم، ولم يعد هناك شيء يستوجب استصغار الصعاب من أجله، أو بذل الجهد لتحقيقه.

وفي الوقت الذي تعيش فيه المنطقة العربية في صراع حضاري طويل الأمد مع الثقافات المعادية للإسلام والعروبة، تجتهد القوى الاجتماعية والسياسية المعنية بالصراع

كل يوم لتجريد الإنسان العربي من قيمه وثقافته وتراثه الحضاري، وهي تحمل في ذاتها رسالة تسعى إليها بخلاف ما هو الحال بالنسبة إلى الإنسان العربي في الوقت الراهن. وفي ضوء هذا التباين في درجة الإيمان بالرسالة ليس من الغريب أن يزداد تأثر الفرد في المجتمع العربي بملذات الحياة لينظر إليها على أنها هدف بحد ذاته، فاقترابه منها وإمكانية تحققها، في الوقت الذي تغيب فيه الرقابة الاجتماعية بفعل انحلال القيم الأخلاقية والروابط التقليدية دون تشكل البديل المكافئ فإن العمل من أجل تحقيق الرسالة التي حملها الأجداد يصبح خروجاً عما هو مألوف، شأنها في ذلك شأن الخط المستقيم المرسوم بين مجموعة كبيرة من الخطوط المنحنية فيبدو أنه هو الخط الذي يمكن وصفه بالشذوذ، أما الخطوط المنحنية الحقيقية فتبدو أنها متوافقة فيما بينها.

وبالنظر إلى هذا الواقع المتأزم منذ فترة ليست قصيرة، وبسبب الضعف الملحوظ في منظومتي الضبط التقليديتين (الدين والقرابة) أصبح الخروج عن المألوف يسيراً، وغدت ممارسة الأفعال الاجتماعية غير المنضبطة ممكنة في معظم الدول العربية، حتى أصبحت تظهر للعيان مجموعة من أنماط السلوك التي يمكن أن تخرج عن سلطة الدولة نفسها، وتأخذ بأساليب العنف غير المشروعة في منظومتي الضبط التقليدية والرسمية.

سابعاً – خلاصة ونتيجة.

تجابه الأمة العربية الإسلامية منذ أن أخذت بالانفتاح الواسع على العالم الغربي مخاطر عديدة وتحديات أكثر من أن تحصى، غير أن أكبرها حجماً وأوسعها خطراًّ تلك التحديات التي تستهدف البناء الاجتماعي والنظم الاجتماعية التي استقر عليها المجتمع العربي منذ مئات السنين، وساهمت في تكوينها المنظومة الأخلاقية التي اتجهت إلى تعزيز مفهوم الأخلاق وتربية الذات والحد من شهوة عدوان بعض الناس على بعضهم الآخر لتحقيق الأمن بمفومه الشامل. وتؤدي التحديات المستمرة إلى إفراغ أنماط السلوك من دلالاتها الاجتماعية، ومن المعاني التي تنطوي عليها في المنظومة الثقافية الإسلامية لتحمل

هذه الأنماط دلالات جديدة ومعان تجعل الفرد أساسا في الحياة الاجتماعية، وتجعل من مصالحه الضيقة عنواناً لسلوكه، ومساراً يحدد اشكال فعله.

ومع غياب صورة الكل المجتمعي المنشودة عن ساحة التفكير، وغياب النموذج المثالي للمجتمع المأمول تتبعثر الجهود، وتغيب الدلالات، ويصبح الهم الفردي أكبر من هم الجماعة، وحاجات الأسرة أغلى من حاجات الوطن، والميل إلى الاستئثار أشد تأثيراً في النفس من الخضوع لقيم الخير والعدالة، والخوف من المستقبل والسعي من أجله أكبر من الثقة بالخالق، وأكبر من الثقة بالقوانين التي فطر الله الناس عليها.

وفي هذه الظروف يأخذ الناس بتسويغ سلوكهم اللامعياري، فيسوِّغ الموظف لنفسه أن يرتشي طالما أن حاجته تشده، ولا تحول دون ذلك قيمه الأخلاقية والدينية، ويسوِّغ الآخرون لأنفسهم تقديم الرشاوى والهدايا لتحقيق منافع جديدة ومكاسب إضافية طالما أن قيمهم الأخلاقية والمعايير الاجتماعية لاتمنعهم ذلك، بل ربما ساعدتهم ووجدت مايسوِّغ لهم نماذج سلوكهم.

ويندفع الشباب بقوة إلى ممارسة الانحراف الأخلاقي طالما أنه يلبي قدراً من الرغبات والحاجات النفسية التي تشجع عليها البيئة، ولا تمنعه عن فعل ذلك منظومة القيم المتداعية، ولا الأخلاق المنهارة في البناء الاجتماعي، ويندرج الأمر ذاته على الفتيات اللواتي يندفعن بقوة إلى التواصل مع الحضارة المزيفة، ويجدن فيها ما يجعلهن يندفعن لإطلاق العنان لأنفسهن بعد أن تقيدهن المنظومات الثقافية والعقائدية التقليدية وتحول دون انحرافهن، وتمنعهن من التعبير عن رغباتهن الشاذة.

ويجد من لديهم النفوذ في ذلك أرضاً خصبة لاستغلال العواطف والمشاعر والرغبات والميل نحو الشهوات فيوفروا لها الشيء القليل من المساعدة، حتى يعود إليهم الشيء الكثير منها، فيجد من له حاجة في مؤسسة أو دائرة نفسه يلهث وراء تلبية

حاجاته، ويجد الموظف ضالته التي يبحث عنها، فيأخذ بالتلميح تارة وبالعرض تارة أخرى حتى يتبادل الفريقان المنافع على حساب المصلحة، وعلى حساب من هم أكثر حاجة.

كما يجد من لهم بعض النفوذ ايضاً الفرصة المناسبة لاستغلال انحراف الشباب، فيأخذوا بتشجيع البغاء، وبيوت الدعارة، وينظموا لذلك الطرق والوسائل المناسبة حتى تصبح بالنسبة إليهم مصدر ثراء فاحش وسريع يجعلهم في مواقع اجتماعية أفضل من ذي قبل. وغالباً ما يعمل هؤلاء على توثيق صلاتهم ببعضهم بعضاً حتى يقوى أمرهم ويشتد عودهم، ولا يخشون في ذلك أمير أو سلطان.

إن التأكيد على أهمية التربية الأخلاقية وتهذيب النفس وتزكيتها كما تؤكد على ذلك الديانات السماوية عامة، والإسلامية والمسيحية بشكل خاص لم يأت إلا انسجاماً مع طبيعة الإنسان نفسه، وطبيعة المجتمع الإنساني، فإذا كانت صفات المرء وخصائصه تحدد أشكال علاقاته مع أقرانه وزملائه فمن الطبيعي أن تشكل تربية الإنسان لنفسه، وهو في أي موقع من مواقع عمله، وسلطته، الأساس في بناء الجماعة، ومن الطبيعي أن تأتي القيم الأخلاقية والاجتماعية في الموقع الأول في النظام التربوي. أما القيم الأخلاقية فغايتها المساواة في القيمة المطلقة لأبناء البشر، بينما تفاضل القيم الاجتماعية بين المواقع التي يشغلها الناس، وبين الأدوار التي يؤدونها. فإذا كان قوام عملية التعليم انتظام العلاقة بين المعلم وطالب المعرفة، وإذا تحطمت هذه العلاقة تحطمت عملية التعليم نفسها، كذلك المجتمع برمته، فمع غياب النظام تتحطم البنية، وتغيب الدلالات التي تحويها المنظومة الثقافية، وتزداد احتمالات عدوان بعض الناس على بعضهم الآخر، وتزداد مظاهر الفساد باشكاله المختلفة عموماً ومظاهر الفساد الإداري والسياسي بشكل خاص.

الباب الثالث
التنظيم الاجتماعية وقضايا العمل

الفصل الأول
أثر العوامل الشخصية والاجتماعية
في مستوى الأداء المهني

يعد الفعل الاجتماعي بأشكاله المختلفة، ومستوياته المتنوعة بمثابة الأساس الواقعي للنشاط الإنساني، ولمسارات التغير بصورة عامة. وتبرز طبيعة الارتباط بين الفعل والتغير على مستويات عدة يرتبط بعضها بالأساس الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي للفاعلين، ويرتبط بعضها الآخر بالأساس الحضاري والقيمي، إضافة إلى ما يتصل منها بالأساس الذاتي وبالخصائص النوعية للفاعلين أنفسهم.

أولاً- الأصول النظرية للدراسة الميدانية:

تأخذ أدبيات علم الاجتماع مسارات متعددة في تفسيرها للفعل الاجتماعي تتشابه في بعض العناصر، وتختلف في بعضها الآخر، غير أنها تعتمد في مجملها على مجموعة من المقولات النظرية والفلسفية التي ظهرت في القرن التاسع عشر في إطار الجهد الذي يبذله الإنسان لمعرفة ظواهر الكون الطبيعة والمجتمع، وتكشف النظرة السريعة لاتجاهات الفكر العلمي في القرن التاسع عشر واتجاهات الدراسة في علم الاجتماع آنذاك عن طبيعة الارتباط الوثيق بينهما. فلم تنفصل دراسات علم الاجتماع عن الاتجاه الفكري الذي كان سائداً على أساس مفاهيم التطور والحتمية والقانون.. حيث اتجه المفكرون الاجتماعيون نحو إبراز المسائل الاجتماعية وكأنها مطابقة لمسائل الفيزياء والكيمياء والطبيعة. ولما كانت هذه العلوم قائمة على مفاهيم العلية والتطور والحتمية فقد

جاءت دراسات علم الاجتماع لتحمل في مضمونها ذات المفاهيم وتعكس دراسات (كّونت) و(سبنسر) و(ماركس) و(توكفيل) وحتى (دوركهايم) هذا التوّجه.

ومع بدايات القرن العشرين، أخذت تظهر مفاهيم النسبية والاحتمال واللاحتمية في دراسات الفيزياء، وأصبحت مشكلة الحرية في العلوم الطبيعية ذاتها بعد أن كانت مشكلة العلوم الاجتماعية في القرن التاسع عشر، وكشفت نظريات الاحتمال عن جملة من المسائل التي لم تكن معروفة من قبل، مما استدعى طرح مفاهيم جديدة، وأطراً نظرية لعلوم الفيزياء قادرة على تفسير ما هو مستجد من إشكالات نظرية ومنهجية وفلسفية.

واختلف الأمر في دراسات علم الاجتماع ونظرياته، فقد تحوّل بعض أدبياته في القرن التاسع عشر إلى عقائد فكرية وسياسية في القرن العشرين، مما جعل تطوير هذه الدراسات على درجة كبيرة من الصعوبة، حيث أنتجت الدراسات الاجتماعية في القرن التاسع عشر، وجملة الدراسات المبنية على مفاهيم الحتمية والتطور والقانون بناء تصويرياً محدداً لطبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع على أساس قانونية التغير بفعل قوانين اجتماعية موضوعية مستقلة عن إرادة الأفراد وطموحاتهم ومشاعرهم، مما جعل الأفراد في موقع سلبي ومتأثر بالشروط الموضوعية المعطاة في إطار علاقاتهم مع المجتمعات التي ينتمون إليها، وهي المجتمعات الآخذة بالتطور وفق مراحل تاريخية محددة برغبة الأفراد أو بدونها. ويندرج الأمر ذاته على الاتجاهات النظرية المتعلقة بمبدأ الاستقرار والتوازن، حيث تلعب التنشئة الاجتماعية دوراً أساسياً في تكييف الأفراد مع المجتمع، الأمر الذي يجعلهم يدخلون في بوتقة النظام الاجتماعي دون رغبة منهم، ويساهمون في الحفاظ على هذا النظام بحكم المعايير التي اكتسبوها بفضل عمليات التنشئة.

ثانياً- الإطار التحليلي للدراسة:

تعتمد الدراسة في معالجتها لمفهوم الفعل الاجتماعي على مقولات نظرية أساسية تعد الخصائص النوعية للإنسان، المتمثلة بالحياة والعلم والإرادة والقدرة بمثابة الأساس

الواقعي لكل فعل يمارسه، ولكل مشاركة يحققها بالنشاطات العامة، غير أن تكوين هذه الخصائص في شخصية الفاعل يقوم على تفاعل الخصائص الذاتية مع الشروط الموضوعية المستجدة. ويمكن إيجاز أهم عناصر الإطار التحليلي المعتمد في الدراسة على النحو التالي:

أ . يتميز الإنسان بجملة من الخصائص الأساسية المتمثلة بالحياة والعلم والإرادة والقدرة .. وغيرها من الصفات والخصائص المتممة كالحب والكراهية والغيرة والحسد والميل نحو التعاون مع الآخرين، أو الميل نحو الصراع والتنافس .. وهي صفات تخص الإنسان دون غيره من الكائنات، وتقع في درجات متباينة في طبيعتها، وتعد دراساتها مقدمة أساسية لفهم ما يتميز به الإنسان من روابط اجتماعية، ولما يقيمه من صلات بين أفراده، ولما يمارسه من نشاطات وأعمال.

ب . تساهم ظروف التنشئة الخاصة بكل فرد في إكساب الصفات النوعية المشار إليها طابعاً اجتماعياً، فيصبح الفرد اجتماعياً بفضل ما تمارسه الأسرة من توجيه ورعاية، إضافة إلى ما تنقله للفرد عن طريق الوراثة من خصائص ذاتية مختلفة. كما تؤثر ظروف الحياة الاجتماعية عامة، والظروف الموضوعية السائدة في تكوين اتجاهات ومواقف تتعدى نطاق الأسرة، فيصبح الفرد مؤيداً أو معرضاً لمجموعة من المسائل، وفاعلاً أو غير فاعل في الكثير من القضايا الاجتماعية العامة.

ج . يسهم التنوع في الخصائص الأساسية النوعية للأفراد، إضافة إلى تنوع ظروف الأسرة، وظروف الواقع فروق فردية واسعة بين الناس بحيث تصعب إمكانية تطابق فردين بصفة واحدة، وتزداد الفروق وضوحاً مع تعدد الصفات التي يمكن إخضاعها للمقارنة والتصنيف. الأمر الذي يتيح إمكانية تصنيف الأفراد على أسس مختلفة تبعاً لأهداف التصنيف وغاياته.

د . تختلف استجابات الأفراد للشروط الموضوعية المحيطة بهم باختلاف خصائصهم النوعية التي تكونت في إطار تجارب خاصة و فريدة بالنسبة إلى كل منهم، مما يفسر تنوع أشكال الفعل بتنوع استجابات الأفراد أنفسهم، حتى مع ثبات الظروف الموضوعية أيضاً.

ولا ترتبط أشكال الفعل الاجتماعي، وفق هذا التصور، بمراحل التطور الاجتماعي، المادية منها، والاقتصادية، فهي ترافق المجتمع الإنساني في مختلف مراحل تطوره لأنها تتعلق بالفروق الفردية الواسعة بين الناس والتي تعمل على تأكيدها تنوعات الظروف الموضوعية المرافقة للتنشئة الخاصة بالأفراد، وظروف تكوينهم الاجتماعي.

وتتجه الدراسة في معالجتها لموضوع أثر العوامل الشخصية والاجتماعية في مستوى الأداء المهني بوصفه شكلاً من أشكال السلوك الاجتماعي من خلال تحليل الشروط الموضوعية والذاتية التي تخص الفاعلين في إطار التحولات التي تشهدها البنى الاجتماعية بأشكالها المتعددة ووظائفها الأساسية.

ثالثاً– المسوِّغات النظرية والعملية للدراسة:

لقد أخذت التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة في الجمهورية العربية السورية تمس وظائف البنى المجتمعية التقليدية، وتساعد على انتشار جملة من القيم والمعايير الجديدة للسلوك، وأنماط التفاعل الاجتماعي بين الأفراد. وإذا كانت مؤشرات التغيير واضحة على مستوى البنى الاقتصادية والاجتماعية والسكانية التي تعد في مجموعها جملة الشروط الموضوعية للعملية الإنتاجية، والتي تتفاعل مع انتقال ملكية وسائل الإنتاج إلى الدولة مما يعزز عمليات التحول الاقتصادي والاجتماعي، فإن أبعاد التغير على مستوى السلوك وأشكال الفعل الصادر عن الأفراد ما زالت بحاجة إلى مزيد من الوضوح. كما أن استجابة الأفراد على مستوى المجتمعي تعمّق الخطوات المناسبة للعملية التنموية والإنتاجية، في حين يشكّل تخلف الممارسات عن العملية التنموية معوقات اجتماعية من

نوع خاص تمتص القدر الكبير من منجزات التنمية ذاتها، حيث يتم توظيف هذه المنجزات لما هو خاص، وتستنزف قدراً كبيراً من الطاقة المادية والاقتصادية لمصالح فردية لا تخدم الغاية التي أعدت من أجلها، وكل ذلك في إطار جملة من القيم الاجتماعية والمعايير الجديدة المحددة للسلوك.

وتؤدي مستويات محددة من الوعي الاجتماعي، وصفات نوعية ببعض الأفراد دوراً كبيراً في التفاعل مع التحولات المستجدة وتمتص ما وظِّف لبناء المجتمع وتنميته. فيساعد ذلك على بروز أشكال متعددة من الهدر على نطاق واسع، إلى جانب تردي الواقع الإنتاجي بالمقارنة مع مستويات الاستهلاك. وتعد ظاهرة اللامبالاة وغياب الإحساس والمسؤولية واحدة من أبرز الظواهر المعيقة للعملية الإنتاجية، وتحد من تطور الإنتاج. في الوقت الذي تساعد فيه على نمو الاستهلاك غير المنتج.

وإلى جانب ذلك، تشكل ظاهرة المشاركة الإنتاجية والأداء المهني واحدة من أبرز الظواهر التي تساعد على تطوير إنتاجية العمل وتحسينها، وبالتالي دعم عملية الاستهلاك بإنتاج متزايد ومتطور. وفي الوقت الذي نجد فيه أن عملية التطوير الكمّي والكيفي لإنتاجية العمل تستدعي تحسين الظروف المعيشية والاجتماعية للعاملين، نلاحظ أن تحسين هذه الظروف يرتبط في جزء كبير منه بتطوير الإنتاجية نفسها، مما يستدعي ضرورة العمل على تحسين الإنتاج في ظل الظروف الموضوعية المعطاة، وفي ظل الإمكانات المتاحة.

رابعاً- الافتراضات الرئيسية للدراسة:

يقوم الافتراض الرئيسي الموجه لدراسة أشكال المشاركة الإنتاجية في مؤسسات القطاع الصناعي العام على أساس أن العلاقة بين الظروف الموضوعية المحيطة بالفاعلين ومستويات مشاركتهم تختلف مع اختلاف الخصائص الذاتية التي تصفهم، فقد تبدو هذه العلاقة فاعلة أحياناً، وغير فاعلة أحياناً أخرى تبعاً لخصائص الفاعلين أنفسهم. وينطبق

الأمر ذاته على طبيعة العلاقة بين الخصائص الذاتية للفاعلين ومستويات مشاركتهم، حيث يمكن أن تؤدي دوراً إيجابياً تارة، أو سلبيا تارة أخرى تبعاً لطبيعة الظروف الموضوعية المحيطة، ويستمد هذا الافتراض عناصره من الإطار التحليلي المشار إليه.

وتميز الدراسة بين ثمانية وعشرين ظرفاً من الظروف المحيطة بالعاملين، عشرة منها للخصائص الذاتية، وتسعة لظروف الأسرة، وتسعة أخرى لظروف العمل. وتمت دراسة العلاقة بين كل ظرف من الظروف والمشاركة الإنتاجية في ضوء تحول المتغيرات المتبقية جميعاً، والتي تمّ التمييز في إطار كل منها بين ثلاثة مستويات تمثل احتمالات وجوده في الواقع، وبذلك أصبح بالإمكان التعرف على طبيعة العلاقة بين كل متغير من متغيرات الدراسة والمشاركة الإنتاجية في ضوء نحو ثمانين ظرفاً من الظروف المحيطة بالعاملين.

كما اتجهت الدراسة نحو تطويع منهجية القياس المتعددة في دراسات الرأي العام لقياس بعض المسائل ذات الطابع الاجتماعي، كمستوى المعيشة، والظروف الاجتماعية للسكن، والروابط الاجتماعية القرابية، والروابط الاجتماعية العمالية، ومستويات الأداء المهني، وفعالية القرابة بنظم العمل، وغير ذلك .. وقد تمّ تصميم الاستمارة المتعددة في تحليل البيانات الإحصائية على مرحلتين، ارتبطت الأولى بالدراسة الاستطلاعية، وجاءت المرحلة الثانية بعد إخضاع البيانات المستخلصة للمعايير الإحصائية المتعلقة بثبات مفردات الأسئلة.

خامساً: مجتمع الدراسة وعينة البحث وطرق جمع البيانات:

أما اختيار عينتي الدراسة فقد جاء عشوائياً من حيث المنشآت، وموجهاً من حيث نوع الصناعة بالنسبة إلى الدراسة الاستطلاعية، حيث ضمت الصناعات الغذائية والنسيجية نحو (٦٦%) من مجموع الحالات، مقابل (٤٤%) للصناعات الأخرى، وأجريت على عينة الدراسة اختبارات معايير صدق تمثيل العينة للمجتمع الأصلي بطريقة تقسيم عينة البحث إلى عينتين فرعيتين متساويتين بغية دراسة مدى تطابق المعايير

الإحصائية عليهما، وتمّ حساب المقاييس بين العينتين لثلاث متغيرات هي العمر والتعليم وفترة ممارسة العمل الصناعي، وذلك عند حدود الثقة المساوية لنسبة (٩٥%) استناداً على القاعدة الإحصائية المتعلقة بتجانس المجموعات، وجاء توزع أفراد عينتي الدراسة ليشير إلى التجانس لغياب الفروق الجوهرية بين المجموعتين.

ولم تكشف الدراسة الاستطلاعية عن أية فروق جوهرية في واقع مؤسسات القطاع الصناعي العام في مجال الصناعات التحويلية، حيث لوحظ التجانس واضحاً عند مستوى الثقة المساوي لنسبة (٩٩%) في اتجاهات رأي العاملين نحو كل من طبيعة العمل الذي يمارسونه، والظرف المادية المحيطة بالعمل، والظروف الاجتماعية، ومستوى الخدمات المتوفرة، ومستوى أداء العاملين، وطبيعة الروابط العمالية السائدة في المؤسسة، إضافة إلى مستويات المشاركة الإنتاجية ذاتها. لذلك لم تؤخذ هذه الفروق بين مؤسسات القطاع العام عند اختيار عينة الدراسة النهائية.

كما تم تقسيم عينة الدراسة النهائية إلى مجموعتين فرعيتين أيضاً، وجاءت دراسة المعايير الإحصائية لهما لتعكس مستوى جيد من التجانس، ولتدل على صدق تمثيل العينة للمجتمع الأصلي، وقد شملت المقارنة كلاً من متغيرات العمر، والتعليم، وفترة ممارسة العمل الصناعي، وفترة العمل في المنشأة، ومستويات الدخل والوضع المهني.

أما أسلوب تفريغ البيانات، واستخراج معاملات الارتباط، والدلالات الإحصائية لها فقد تم باستخدام الحاسب، وبلغ المجموع الكلي للجداول المستخلصة بهدف التحليل المرتبط بالبحث (٢٢١٤) ألفين ومائتين وأربعة عشر جدولاً، كان منها (٧٩٢) سبعمائة واثنان وتسعون جدولاً تخص دراسة العلاقة بين الخصائص الذاتية للفاعلين ومستويات مشاركتهم، مقابل (٧١١) سبعمائة وإحدى عشر جدولاً تبين طبيعة العلاقة بين الظروف الاجتماعية للأسرة والمشاركة الإنتاجية، وكذلك (٧١١) سبعمائة وإحدى عشر جدولاً للعلاقة بين ظروف العمل والمشاركة الإنتاجية.

سادساً– أثر العوامل الشخصية والاجتماعية في مستوى الأداء:

تشير نتائج الدراسة الميدانية المرتبطة بطبيعة العلاقة بين الخصائص الذاتية والمشاركة الإنتاجية إلى أن عدداً من هذه الخصائص كان له دور إيجابي في تعزيز مستويات المشاركة، ومن ذلك متغيرات الجنس، والوضع الاجتماعي العائلي وفئات الأعمار، والتعليم، واتجاهات القيم العقلانية، والوضع المهني، وفترة ممارسة العمل الصناعي، وفترة ممارسة العمل ضمن المنشأة. وإلى جانب ذلك كان لكل من اتجاهات العاملين نحو القيم المادية، وحب المخاطرة، دور سلبي حيث انخفضت مستويات المشاركة مع ارتفاع مستوى التأييد لهذه القيم. وقد تباين الدور الإيجابي لهذه الخصائص على نحو واضح. وعلى الرغم من ذلك فإن أياً من المتغيرات المدروسة لم يساهم بتعزيز فعل المشاركة على نحو كلي، إنما دلت المقارنات الإحصائية على تنوع التأثير الذي يمارسه أي متغير مع اختلاف مجموعة من المتغيرات الأخرى.

وتأتي النتائج المشار إليها متوافقة مع الافتراضات الرئيسية المسيّرة للبحث مع اختلاف نسبة التوافق، مما يشير باختصار إلى أن فعالية أي متغير غالباً ما تكون مرتبطة بالخصائص الذاتية الأخرى، والظروف المرفقة لها، وليس بطبيعة المتغير ذاته الذي قد يؤدي أدواراً مختلفة مع تبدل الظروف أو الخصائص المرافقة له. ويلاحظ أن معاملات الارتباط الإيجابية تزيد بشكل واضح عن الارتباطات السلبية، مما أعطى لمجمل الخصائص الذاتية دوراً إيجابياً، ولكنها لا تزيد كثيراً عن الارتباطات الضعيفة وغير الدالة إحصائياً. ويعود ذلك إلى أن الاختلاف في طبيعة بعض الخصائص المدروسة لا يحمل صفة إيجابية أو سلبية بالضرورة، مما يتيح إمكانية تقييم الاختلاف بطبيعة المتغير على نحو مختلف كما هو الحال في اتجاهات العاملين نحو حب المخاطرة، أو فترة ممارسة العمل ضمن المنشأة، أو الأعمار، أو غير ذلك. مما يجعل الارتباطات السلبية قليلة من حيث العدد بالمقارنة مع الارتباطات الإيجابية دون دلالة إحصائية كافية لأن عكس الترتيب يعطي نتائج مختلفة،

ولكن بدلالات متشابهة تقوم على تنوع العلاقة بين الخصائص الذاتية والمشاركة مع اختلاف الظروف المحيطة، أو الخصائص المرافقة. ويعد ذلك على خلاف الافتراضات النظرية التي تقيم علاقة بين كل متغير والمشاركة بمعزل عن المتغيرات الأخرى. ويشير الجدول رقم (١) إلى ترتيب متغيرات الخصائص الذاتية بحسب أهميتها في تعزيز مستويات المشاركة الإنتاجية للعاملين، ومعدلات التأثير الإيجابي لكل متغير، وذلك بعد تثبيت الظروف المحيطة المختلفة. وفيه نلاحظ أن الوضع المهني للعاملين، والوضع الاجتماعي العائلي، قد كان لهما الدور الأكثر أهمية، حيث ارتفع معدل التأثير الإيجابي لكل منها إلى أكثر من (٠.٨٠). بينما جاءت متغيرات التعليم، وفترة ممارسة العمل ضمن المنشأة، والجنس، والأعمار، واتجاهات القيم نحو العقلانية، في الموقع الثاني من حيث الأهمية، وتراوح معدل التأثير الإيجابي لها بين (٠.٧٠) و (٠.٨٠). أما المجموعة الثالثة، والتي كان معدل التأثير الإيجابي فيها يقل عن (٠.٧٠) فقد ضمت متغيرات فترة ممارسة العمل الصناعي، واتجاهات العاملين نحو القيم المادية، واتجاهات العاملين نحو قيم حب المخاطرة. ويلاحظ أن المتغيرين الأخيرين قد كان لهما دور سلبي في تعزيز مستويات المشاركة الإنتاجية وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار تغير الظروف المحيطة على نطاق واسع.

الجدول رقم (١)

ويبين ترتيب المتغيرات المتعلقة بالخصائص الذاتية بحسب أهميتها

في تعزيز مستويات المشاركة الإنتاجية بين العاملين

الترتيب	المتغيرات	معدل التأثير
٠١	الوضع المهني	٠.٨٧
٠٢	الوضع الاجتماعي العائلي	٠.٨٣

٠٣	التعليم	٠.٧٥
٠٤	فترة ممارسة العمل ضمن المنشأة	٠.٧٥
٠٥	الجنس	٠.٧٤
٠٦	ارتفاع الأعمار	٠.٧٤
٠٧	اتجاهات العاملين نحو العقلانية	٠.٧٣
٠٨	فترة ممارسة العمل الصناعي	٠.٦٦
٠٩	اتجاهات القيم المادية	٠.٣٧
١٠	الاتجاهات نحو حب المخاطرة	٠.٣٥

كما نفترض مقولات الدراسة الأساسية في إطار طبيعة العلاقة بين الظروف المعاشية والاجتماعية المتعلقة بالأسرة ومستويات المشاركة الإنتاجية تنوع هذه العلاقة مع اختلاف الخصائص الذاتية للعاملين من جهة، ومع اختلاف الظروف الأسرية من جهة أخرى، ومع اختلاف ظروف العمل ضمن المؤسسة من جهة ثالثة. وقد جاءت نتائج الدراسة الميدانية متوافقة مع هذا التوجه في تفسير فعل المشاركة، حيث توزعت معاملات الارتباط بين ظروف الأسرة والمشاركة الإنتاجية إلى نحو (٤٨٪) بفئة الارتباطات الإيجابية، وفيها تحسنت مستويات المشاركة الإنتاجية مع تحسن ظروف الأسرة المعاشية والاجتماعية. وظهرت نسبة قريبة من (٤٧٪) من معاملات الارتباط دلت على غياب التأثير بدلالة ضعف الارتباطات الإحصائية المعينة وتقارب متوسطات المشاركة اللإنتاجية المتعلقة بها. ويلاحظ أيضاً أن المقارنات الدالة على الارتباط الإيجابي تزيد بشكل واضح عن المقارنات الدالة على ارتباط سلبي، مما أعطى لظروف الأسرة دوراً إيجابياً بنسبة تزيد

على دورها السلبي، بدلالة تراجع الارتباطات السلبية بين متغيرات ظروف الأسرة والمشاركة إلى نحو (٥٪) فقط.

وتجد هذه الصورة نفسها أيضاً بالنسبة لمتغيرات الظروف المعاشية، وظروف السكن، والروابط الاجتماعية، حيث لم تختلف توزعات معاملات الارتباط الخاصة بكل منها عن الصورة السابقة اختلافات كثيرة، وكذلك بالنسبة لكل متغير من المتغيرات التابعة مع اختلاف مواقع التركيز. الأمر الذي يؤكد على أن كل متغير من المتغيرات المدروسة يمكن أن يؤدي أدواراً مختلفة باختلاف الظروف المحيطة، الذاتية منها، والموضوعية، ويتأكد ذلك من الارتباطات القائمة بين متغيرات الدراسة، فتحسن الظروف المعاشبة الذي يساهم بتعزيز مستويات المشاركة بين العاملين يرتبط إيجابياً مع مجموعة من الخصائص الأسرية المتعلقة بالسكن، وبالروابط الاجتماعية السائدة في محيط الأسرة، وغير ذلك، الأمر الذي يفسر الأثر الإيجابي لكل متغير من المتغيرات المدروسة بالارتباطات الإيجابية أو السلبية مع المتغيرات الأخرى، وليس بطبيعة المتغير المدروس فقط.

ويأتي ذلك على خلاف الافتراضات النظرية التي تقيم علاقات محدودة بين ظروف الأسرة والمشاركة، وهي الافتراضات التي تتناول العلاقة بين كل متغير والمشاركة بمعزل عن علاقة هذا المتغير بالمتغيرات الأخرى، إضافة إلى أن تأكيد صيغة إيجابية أو سلبية له غالباً ما تكون محددة من قبل الباحث. ويتضمن الجدول رقم (٢) ترتيباً لمتغيرات ظروف الأسرة بحسب أهميتها في تعزيز مستويات المشاركة الإنتاجية، ومعدلات التأثير الإيجابي لكل منها. وفيه نلاحظ أن الضوابط الاجتماعية العمالية، والتقديرات القياسية لمستوى المعيشة، وكذلك التقديرات الذاتية قد ساهمت بدور إيجابي فعّال، حيث كان معدل التأثير الإيجابي لكل منها بحدود (٠.٧٥) وأكثر. وهو معدل مرتفع، ويدل على ارتباط إيجابي بين المتغيرات المدروسة والمشاركة الإنتاجية. بينما كان للظروف المتعلقة بمساحة المسكن، ملكيته، والروابط الاجتماعية القرابية السائدة في محيط الأسرة الموقع الثاني من حيث

الأهمية، وقد تراوحت معدلات التأثير الإيجابي فيها بين (٠.٦٩) و (٠.٧٢). أما المتغيرات الأخرى فكانت أقل المتغيرات تأثيراً حيث انخفض معدل التأثير الإيجابي إلى أقل من النسب المشار إليها.

نلاحظ أن أكثر المتغيرات الخاصة لظروف الأسرة إيجابية، وهو المتغير المتعلق بالروابط الاجتماعية العمالية في محيط الأسرة كانت له تأثيرات مختلفة مع اختلاف الظروف المحيطة على الرغم من أن القسم الأكبر منها كان دالاً على الارتباط الإيجابي. مما يشير إلى إمكانية غياب التأثير الحقيقي لهذا المتغير في إطار مجموعة من الظروف المحيطة.

الجدول رقم (٢)

ويبين ترتيب متغيرات ظروف الأسرة بحسب أهميتها

في تعزيز مستويات المشاركة ومعدلات التأثير

الترتيب	المتغيرات	معدل التأثير
٠١	الروابط الاجتماعية العمالية	٠.٧٩
٠٢	مستويات المعيشة بالتقدير القياسي	٠.٧٧
٠٣	مستوى المعيشة بالتقدير الذاتي	٠.٧٥
٠٤	مساحة المسكن	٠.٧٢
٠٥	ملكية المسكن	٠.٧١
٠٦	الروابط الاجتماعية القرابية	٠.٦٩
٠٧	الظروف الاجتماعية للسكن	٠.٦٧
٠٨	نمط الاستقرار	٠.٦٤
٠٩	حجم الأسرة	٠.٤١

ويأتي ذلك متوافقاً مع الافتراضات الرئيسية الموجهة للبحث على خلاف الافتراضات التقليدية التي تقيم علاقات مباشرة بين المتغيرات المتعددة والمشاركة الإنتاجية بمعزل عن المتغيرات الأخرى.

كما نلاحظ أن الظروف المحيطة بالعمل، سواء المتعلقة منها بطبيعة العمل، أو الأجور والتعويضات، أو المرتبطة بالظروف الاجتماعية، أو ظروف المؤسسة تؤدي أدواراً مختلفة في تعزيز مستويات المشاركة الإنتاجية بين العاملين، حيث يؤدي بعض الظروف دوراً إيجابياً بينما يظهر لبعضها الآخر دور سلبي يعيق من المشاركة المهنية للعاملين. ويلاحظ أنه حتى في إطار الظرف الواحد نجد إمكانية تنوع التأثيرات، فيكون له ارتباطات إيجابية مع المشاركة الإنتاجية أحياناً، ومعتدلة أحياناً أخرى، وسلبية في بعض المواقع، وذلك تبعاً لطبيعة الظروف الأخرى المرافقة لحالات الظرف المعني، وتبعاً لخصوصيات الفاعلين أنفسهم، مما ينفي إمكانية القول بأن العوامل المؤثرة في المشاركة الإنتاجية هي كذلك دائماً، وتأخذ صفة الفاعل أو المعيق في مختلف الظروف.

ويأتي ذلك متوافقاً نسبياً مع الافتراضات الرئيسية للبحث الميداني، مع اختلاف درجة التوافق بين المتغيرات، وحيث كان التوافق واضحاً مع متغيرات الأجر والتعويضات، والخدمات الاجتماعية المتوفرة في المؤسسة، والروابط العمالية السائدة، وغير ذلك .. إلا أنه كان أقل وضوحاً بالنسبة إلى متغيرات الظروف الاجتماعية المحيطة بالعمل واتجاهات العاملين نحو طبيعة العمل الذي يمارسوه حيث ارتفع معدل التأثير الإيجابي لهذين المتغيرين بشكل ملموس. ومع ذلك فإن فإن قوة الارتباط بين المتغيرات ذات التأثير الإيجابي المرتفع والمشاركة الإنتاجية لا يعود بالضرورة إلى المتغيرات ذاتها بقدر ما يعود أيضاً إلى الظروف المحيطة والمرافقة لهذا المتغير. ولا تخلو هذه النتيجة من استثناءات متعددة تخص هذا المتغير أو ذاك. إلا أنها لا تشكل قاعدة عامة يمكن الاعتماد عليها في تقرير طبيعة العلاقات المذكورة على نحو دائم.

ويتضمن الجدول رقم (٣) ترتيباً لمتغيرات ظروف العمل بحسب أهميتها في تعزيز مستويات المشاركة الإنتاجية بين العاملين، معدلات التأثير الإيجابي لكل منها. وفيه نلاحظ أن اتجاهات رأي العاملين نحو الظروف الاجتماعية المحيطة بعملهم، وكذلك اتجاهاتهم نحو طبيعة العمل الذي يمارسوه هما من اكثر العوامل إيجابية حيث ازداد معدل التأثير الإيجابي عن نسبة (٠.٩٠). بينما جاءت اتجاهات العاملين نحو مستويات الأداء المهني ضمن المؤسسة، ونحو طبيعة الروابط العمالية السائدة في الموقع الثاني من حيث الأهمية، وكان معدل التأثير الإيجابي لكل منها بين (٠.٦٠) و (٠.٧٦). أما متغيرات الأجر، والخدمات الاجتماعية المتوفرة فكان لها دور إيجابي ضعيف، حيث راوحت معدلات التأثير الإيجابي فيها بين (٠.٥٠) و (٠.٦٠). كما كان للظروف الأخرى دور سلبي، ويبرز ذلك بأوضح صورة له في إطار اتجاهات العاملين نحو فعالية القرابة بنظم العمل، حيث لم يتجاوز معدل التأثير الإيجابي نسبة (٠.١٦) فقط، وهي نسبة منخفضة، وتدل على تأثير سلبي كبير.

الجدول رقم (٣)

ويبين ترتيب متغيرات ظروف العمل بحسب أهميتها

في تعزيز المشاركة الإنتاجية ومعدلات التأثير

الترتيب	المتغيرات	معدل التأثير
٠١	الظروف الاجتماعية المحيطة بالعمل	٠.٩٦
٠٢	طبيعة العمل الذي يمارسه العامل	٠.٩٥
٠٣	مستويات الأداء المهني للعاملين	٠.٧٦
٠٤	الروابط العمالية ضمن المؤسسة	٠.٦١
٠٥	الأجور	٠.٥٨

٠٦	الخدمات الاجتماعية المتوفرة	٠.٥٣
٠٧	الظروف المادية المحيطة بالعمل	٠.٤٥
٠٨	التعويضات المادية وحوافز الإنتاج	٠.٤٤
٠٩	فعالية القرابة بنظم العمل	٠.١٦

سابعاً- نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، ارتبط بعضها بالإطار النظري، والأصول النظرية لدراسة الفعل الاجتماعي، واتصل بعضها الآخر بالجانب التطبيقي العملي، ويمكن إيجاز أهم النتائج المرتبطة بالدراسة على الشكل التالي:

أ. تداخل العوامل المفسرة للفعل وضعف التفسير الإرجاعي:

تكمن أولى نتائج الدراسة الميدانية في إطارها النظري في تأكيد مسألة تداخل العوامل المفسرة للفعل الاجتماعي، وغياب إمكانية القول بتأثير عامل محدد أو تأثير عامل أهم. فقد كان احتمال تقارب مستويات المشاركة الإنتاجية مع اختلاف مجمل الظروف مساوياً لاحتمال اختلافها، وقد لوحظ في توزع معاملات الارتباط على مستوى إجمالي العينة بحسب دلالتها الإيجابية والسلبية أن نسبة التجانس بلغت نحو (٤٥%) تقريباً. بينما كانت نسبة الاختلاف بحدود (٥٥%). وليست هذه الزيادة على نحو يجعلنا نقرر بقوة أن مستويات المشاركة لا بد وأن تختلف مع اختلاف الظروف المحيطة، ويعد هذا التوزع قريباً من نسب الاحتمال المنطقية المتعارف عليها في العلوم الإحصائية، مما ينفي إمكانية القول بالعامل الواحد، أو العامل الأهم، ويتأكد هذا النسق من التحليل من خلال دراسة توزع معاملات الارتباط الإجمالية المتعلقة بكل نوع من العوامل المفسرة للفعل، وإن كانت هناك اختلافات عديدة، وخاصة فيما يتعلق بالخصائص الذاتية، فإن التباينات ليست على نحو يدل على أهمية أي عامل من العوامل بشكل كلي.

ب . تكامل العوامل الذاتية والموضوعية في تحديد أشكال الفعل والمشاركة:

تقوم مسألة التكامل بين العوامل الذاتية والموضوعية في تحديد أشكال الفعل الاجتماعي على فكرة أن عاملاً محدداً يمكن أن يؤدي أدواراً مختلفة، ولا يمكن له أن يؤدي بشكل دائم إلى النتيجة ذاتها، حيث تختلف هذه النتيجة باختلاف طبيعة العوامل الأخرى المرتبطة بالفاعل، الذاتية منها، والموضوعية. وبذلك فإن الظروف الموضوعية تؤثر في شكل الفعل على نحو مختلف مع اختلاف العوامل الذاتية، كما أن أثر العوامل الذاتية يختلف أيضاً مع اختلاف الظروف الموضوعية، مما يجعل الفعل قائماً على منظومة من العوامل المحيطة به، ويدل على ذلك توزع معاملات الارتباط بين كل متغير من المتغيرات ومستويات المشاركة بحسب دلالتها الإحصائية ونوع العلاقة المشار إليها.

ج . نسبية التغير وضرورة شمول التخطيط للجوانب المجتمعية:

يقوم مبدأ نسبية التغير على أساس النتيجتين السابقتين، فكل العوامل الذاتية، والموضوعية، يمكن أن تسهم بدور إيجابي أو سلبي في الأشكال المختلفة من الفعل، كما يمكن أن يكون لكل عامل من العوامل المدروسة آثار متباينة بتباين العوامل الأخرى المرتبطة به. فارتفاع مستوى المعيشة قد يساهم في تحسين مستويات المشاركة إذا ما توافرت الخصائص الذاتية المكملة له، وإلا فقد يكون له دور سلبي. وكذلك ارتفاع مستوى التعليم الذي يقترن مع اتجاهات قيمية محددة تجعله عديم الفائدة. وقد يقترن مع اتجاهات قيمية أخرى تجعله عاملاً أساسياً من عوامل التطوير الاقتصادي والاجتماعي. ويصبح لهذه الاتجاهات أثر إيجابي مع توفر الخصائص المتممة له كارتفاع مستوى الثقافة العامة، وارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي، مما يجعله عنصراً أساسياً من عناصر إنتاجية العمل في المؤسسات العامة.

د . الوعي الاجتماعي وتربية الإرادة والمشاركة الإنتاجية:

يفسر التنوع المشار إليه في طبيعة الخصائص الأساسية للعاملين بصورة عامة والاختلافات في مستوى الوعي الاجتماعي بشكل خاص تعدد استجاباتهم للتغير الذي يطرأ على محيطهم الاجتماعي، حيث يمكن لظرف محدد أن يؤثر بشكل إيجابي أو سلبي تبعاً لخصوصية الأفراد أو العاملين أنفسهم، مما يجعل لصفة الوعي، والقدرة على تربية الإرادة أهمية متميزة في طبيعة اتجاهات التغير الاجتماعي ومساراته، فارتفاع مستوى الوعي وتربية الإرادة الإنسانية، والتأكيد على ربط قيمة الإنسان بالعمل الذي يمارسه يجعل المساهمة في تعزيز إنتاجية العمل ذات قيمة اجتماعية خاصة تزيد في أهميتها القيم الاقتصادية الأخرى، وتتأكد بذلك أهمية الاهتمام بالإنسان بوصفه الفاعل الأساسي، وبوصفه رأس المال الأغلى، وبوصفه صانعاً لذاته.

أما الاقتراحات العملية المبنية على النتائج المشار إليها فهي بمثابة توجهات عامة يمكن اعتمادها من قبل المخطط والإداري والمنفذ تبعاً لطبيعة المهام المنوطة بكل واحد منهم، ويمكن تصنيف الاقتراحات الأساسية في ثلاثة محاور تعد توجهات عملية مباشرة تساعد على رفع مستوى المشاركة الإنتاجية بين العاملين، وهي:

١) اعتماد سياسات إجرائية وعملية من قبل الإداريين تأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات العملية التفصيلية بخصوص التعامل مع كل فئة من الفئات الاجتماعية تبعاً لمواقعها المختلفة في التنظيم، وتبعاً لخصائصها الاجتماعية المرتبطة بالأسرة، ولخصائصها الذاتية المتعلقة بفئات الأعمار، والتعليم، والجنس، وغير ذلك، إضافة إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الخصائص المهنية واتجاهات القيم، ويمكن أن تكون هذه الاقتراحات مرنة إلى حد كبير، ويعود تنفيذها إلى الجهات الإدارية المعنية، والجهات المسئولة في إطار النقابات المختلفة.

٢) إعداد برامج اجتماعية تهدف إلى تحسين الوضع المعيشي والمعاشي للعاملين في مؤسسات القطاع الصناعي العام من خلال تعزيز التعاون السكني ونظام الادخار، إضافة إلى مسائل أخرى تتصل بالحياة الاجتماعية للعاملين في إطار أسرهم، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز الروابط العمالية في محيط الأسرة، وربما كانت المؤسسات النقابية من أكثر الجهات قدرة على ممارسة مثل هذه المهام بحكم طابعها المميز.

٣) إعداد دورات تثقيفية ومهنية تقوم على أساس النتائج التفصيلية ترمي إلى تعزيز مجموعة الأفكار والقيم الاجتماعية والمعلومات التي تساعد العاملين على بناء ذواتهم من خلال التثقيف الذاتي والمطالعة، والمشاركة بالمسابقات المهنية والنقابية المختلفة، وتعد هذه المهام منوطة أيضاً بالمؤسسات الإدارية والنقابية على حد سواء، ولكن بأشكال مختلفة.

الفصل الثاني

الشروط الاجتماعية لعمل المرأة وأثرها في مستويات الأداء المهني ([1])

تعد الفروق الفردية بين الذكور والإناث واحدة من العوامل الأساسية المحددة لأشكال الفعل الإنساني عموماً، ولمستويات الأداء المهني، والمشاركة في العمليات الإنتاجية بشكل خاص، ويقدم الباحثون في العلوم الاجتماعية المختلفة تفسيراتهم المتنوعة لهذه الفروق، فيعتمد بعضهم على العوامل الاجتماعية بالدرجة الأولى، حيث تعود هذه الفروعات إلى العوامل الاجتماعية المرتبطة بظروف التنشئة والسلطة والقوانين التي تنظم حياة الأفراد بمن فيهم الذكور والإناث على حد سواء. يعيد بعضهم الآخر مظاهر التباين في أشكال الفعل الإنساني بين الذكور والإناث عموماً، إلى النواحي النفسية والعضوية، فتأتي التفسيرات مرتبطة بالعوامل الذاتية بالدرجة الأولى. وفي هذا الإطار لا يمكن للمرأة أن تكون مساوي للرجل في كل الصفات والسمات التي تتميز بها، وكذلك لا يمكن للرجل أن يكون مساويا للمرأة للأسباب نفسهاً، فالمشكلة لا ترتبط بالمحيط الاجتماعي، بقدر ما تتصل بالعوامل الذاتية.

وتذخر أدبيات العلوم الاجتماعية بأطر النظرية وتحليلية مختلفة تحاول إبراز الأسباب التي تحول دون مشاركة حقيقة المرأة مساوية لمشاركة الرجل في النشاطات العامة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

---

[1] نشرت الدراسة للمرة الأولى في مجلة الهيئة القومية .. العدد

وفي هذا السياق تتجه الدراسات إلى تحليل مستويات المشاركة الإنتاجية للمرأة العاملة في تبدل الظروف الاجتماعية المحيطة بها ضمن المؤسسات الصناعية وخارجها مع الأخذ بعين الاعتبار مجمل الظروف المحيطة بعمل المرأة والرجل على حد سواء، للوقوف على الظروف التي تبرز فيها مشاركة المرأة مماثلة لمشاركة الرجل. وللتعرف أيضاً على الظروف التي تبرز فيها مشاركة الإناث ضعيفة بالمقارنة مع مشاركة الذكور.

أولا – تحديد موضوع الدراسة والدراسات السابقة

تعد مسألة التمايز بين الذكور والإناث واحدة من الموضوعات الأساسية التي تحظى باهتمام الباحثين والمفكرين في العلوم الاجتماعية عموماً. ففي حين ينظر بعضهم إلى المرأة بوصفها أماً وزوجة وحسب، يؤكد بعضهم الآخر على ضرورة مساواتها بشكل كامل مع الرجل، وفي مختلف مجالات الحياة(كابوس، ١٩٨٧، ص: ٨٠). وينطلق الفريق الأول من اعتبارات اجتماعية تتصل بوظيفة المرأة داخل الأسرة، ويعتمدون في ذلك على التصورات المرتبطة بقدرات المرأة وإمكانيتها، والتي غالباً ما تجعلها أقل فاعلية من قدرات الرجل، كما أن دخولها ميدان العمل والإنتاج لا يؤدي إلى المردود ذاته بحكم الاختلاف بين الإمكانات المتاحة المذكورة. ولأن المرأة تختلف عن الرجل في اهتمامها وطموحها، ومصادر قلقها، وطبيعة مشاعرها وأحاسيسها، وهي القضايا المختلفة التي تتعلق بشخصيتها وبدورها كزوجة وكأم للأطفال. وفي سياق هذا التوجه كشفت جملة من الدراسات الاجتماعية شملت نحو عشرة آلاف فرد بين ذكور وإناث عن أن اهتمامات المرأة العاملة تبرز بشكل رئيسي في القضايا المتعلقة بالإشراف والظروف المادية للعمل، وساعات العمل، وسهولته، وبعض القضايا الاجتماعية المرتبطة به. أما اهتمامات الرجل فتبرز واضحة في القضايا بالترقية والأجور وطبيعة العمل، وحجم الشركة التي يعمل بها، ورجال الإدارة، ونوع التنظيم، مما يشير برأي أصحاب هذا التوجه إلى أن أهداف المرأة وحاجتها تختلف كثيراً عن أهداف الرجل وحاجاته (حسن، ص: ٢٧).

وإلى جانب ذلك ينطلق الفريق الثاني من اعتبار الفروق القائمة فعلاً بمثابة نتاج للنظام الاجتماعي ذاته، وليست طبيعية في جوهرها، وإذا وجدنا تراجعاً في الإمكانات المادية (القدرات العضوية) لمساهمة المرأة في العمل، وضعف المردود فإن ذلك لا يعني بالضرورة الدعوة إلى إبعادها عن ميدان العمل وعدم مشاركتها فيه، إنما يدعو إلى ضرورة البحث عن عوامل تطوير هذا الاندماج، وتطوير إمكانات المرأة بغية تحقيق مساواتها مع الرجل على نحو كلي. خاصة وأنها تملك من حيث الطبيعة الإمكانات التي تؤهلها لذلك.

ففي هذا الإطار يجد الدكتور (باقر النجار) في تحليله لواقع المرأة في الخليج العربي، وخاصة في الراهن إن مكانة المرأة ترتبط بجملة التحولات الاقتصادية والاجتماعية الواسعة التي أخذت تمس الواقع العربي في إطار الخليج على اثر ارتفاع العائدات النفطية منذ عام ١٩٧٣، وعلى أثر التحولات في النظام الاجتماعي العربي التي برزت في ثلاثة مظاهر أساسية هي (النجار،١٩٨٥،ص: ١٥٦):

- ازدياد علاقة النظام العربي بالمنطقة الغربية من حيث الواردات والصادرات، وخاصة إذا ما قورنت مع الواردات والصادرات البيئية العربية.
- ازدياد التوجه في المجال الاقتصادي نحو الخارج، وازدياد العجز في الميزان التجاري لبعض الأقطار العربية، وخاصة في الثمانينات من هذا القرن، كما حدث في مصر، وظهور الأزمات والمشكلات الاقتصادية للأقطار الأخرى كما حدث في الكويت
- انحسار القوى القومية والعلمانية العربية وبروز القوى المحافظة سياسياً واجتماعياً على المستويين المحلي والقومي.

وقد أسهمت هذه التحولات في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع العربي وأدت إلى تعطيل المحاولات الجادة التي كان من شأنها أن تحقق الاندماج الفعلي للإنسان العربي في عملية التنمية، كما أدت هذه التحولات إلى تعزيز القيم

بتقسيم العمل الاجتماعي بين الذكور والإناث، وهو الأمر الذي يحقق طموحات قوى اجتماعية محافظة ويعبر عن رغباتها بعد أن عاشت فترة من القلق كانت تخشى خلالها أن تفقد الكثير من امتيازاتها الاجتماعية والاقتصادية بفعل عمليات التغير (النجار، ١٩٨٥، ص: ١٦٤).

وقد دفع هذا الموقف الباحثين إلى اعتبار أن التنمية الحقيقية التي تتم في المجتمع المعنى لابد وأن تدفع المرأة إلى ميادين العمل، وإذا كان تسارع التنمية يقوم بنسبة كبيرة منه على متوسط إنتاجية العمل، فإن تأهيل المرأة وتعليمها وتدريبها يعد من العوامل الضرورية للإسراع بعملية التنمية لتصبح المسألة بعد ذلك في الجدوى الفعلية لعمل المرأة بقدر ما هي في كيفية تنظيم هذا العمل ورفع إنتاجيته(صبري عبد الله، ١٩٨٣، ص: ١٥٤).

وتذهب (سلوى الخماش) إلى أنه بسبب ظروفنا الاجتماعية تصبح للذكر ثقافة تختلف عن ثقافة الأنثى والتي تختلف تجربتها الحياتية عن تجربة الذكور، وقد تعود تلك النظرة المغلقة إلى جهل المرأة، ذلك أن المجتمع العربي بأسره يقيم مفاهيمه على أساس أن الجهل والخرافة، يتساوى في ذلك المتعلم وغير المتعلم، حيث تتحكم في حياة الفرد الروحانيات والغيبيات. وتبدو هذه الأمور أكثر وضوحاً بالنسبة إلى المرأة التي تشكل نصف المجتمع الأكثر جهالة وابتعاداً عن الأفكار العلمية (الخماش، ص: ٤٩).

وتعد دراسة (هيفاء فوزي الكبرا) من الدراسات الغنية التي حاولت رصد العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في تعزيز عمل المرأة وتأكيد مشاركتها في النشاط الاقتصادي. فقد حاولت رصد جملة التغيرات المجتمعة التي شدتها سورية خلال العقود الأخيرة لتبرز أثر هذه التغيرات على موقع المرأة وتوفير الشروط الاجتماعية لعملها، ولتكشف النقاب عن تلك العوامل والظروف التي مازالت تحول دون مساهمة المرأة مساهمة حقيقية. كما أنها حاولت رصد الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تحيط المرأة

العاملة في الظروف الراهنة، سواء على المستوى التركيب الاجتماعي، أو على مستوى الوظائف التي تؤديها البنى المجتمعية في إطار ذلك التركيب (الكبرا، ١٩٨٧، ٢٦٨):

١- تحديد الخصائص الأساسية للمرأة العاملة في القطاع الصناعي على اعتباره ميدان عمل خاص يتميز عن ميادين المرأة التقليدية، ويتطلب مواصفات خاصة في قوة العمل.

٢- التعرف على الظروف التي أسهمت في مساعدة المرأة على الخروج من المنزل.

٣- التعرف على الشروط الاجتماعية التي تعمل المرأة ضمنها في نطاق الوحدة الإنتاجية، من أجل رصد مدى مواءمة هذه الشروط للوفاء بمتطلبات الموازنة بين عمل المرأة وأدوارها المتعددة.

٤- التعرف على العقبات التي تواجه المرأة وتحد من كفاءتها في عملها، ومن انخراطها في الحياة الاجتماعية.

٥- توضيح الأسس الاجتماعية والاقتصادية التي تضمن تأكيد مساهمة المرأة في العمل وزيادة إنتاجها وكفاءتها.

وقد خلصت الباحثة إلى تقرير مجموعة من المسائل والاقتراحات التي من شأنها تعزيز مشاركة المرأة وتأكيد دورها الفعال في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ومن ذلك على سبيل المثال التأكيد على ضرورة الاهتمام بالجوانب القانونية ومواكبة التشريعات للتحولات المجتمعية الواسعة، وخاصة فيما يتعلق بتنظيم عمل النساء، وتساوي الأجور، والتعويضات العائلية، وحماية الأمومة وغير ذلك من الموضوعات. وكذلك تعزيز عمل المنظمات الشعبية وتأكيد دورها المتميز في مجال الاهتمام بالطاقات النسائية، والتأهيل والتدريب، ومحو الأمية، ونشر دور الحضانة، وغير ذلك من التوصيات (الكبرى، ١٩٨٧، ص ٤٥٣).

إن التباين في ظروف التنشئة التي تحيط كلاً من الذكور والإناث في مجتمعنا العربي، يؤثر بشكل فعّال في الدور الذي يمكن أن يؤديه الأفراد، وهو يختلف باختلاف خصائصهم الذاتية، أو باختلاف الظروف الاجتماعية المحيطة بهم، إلا أن الحكم على طبيعة الدور الحقيقي الذي يمكن أن يؤديه كلاً من الذكور والإناث يتطلب تحليل طبيعة هذا الدور بعد أن تؤخذ بعين الاعتبار جملة التبدلات في الظروف المحيطة أو الخصائص الذاتية الأخرى.

وفي ضوء هذا التصور تحاول الدراسة التعرف على الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث في إطار كل ظرف من الظروف الاجتماعية المحيطة، في إطار تبدل الخصائص الذاتية المتنوعة للفاعلين. وتحاول التعرف على الفروق الإحصائية الدالة بين مشاركة الذكور والإناث مع تبدل الخصائص الذاتية للفاعلين من جهة، ومع تبدل الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بهم من جهة أخرى.

والمشاركة الإنتاجية بالتعريف تعني مجموعة الفعاليات والنشاطات التي يمارسها الفرد ويساهم من خلالها في العملية الإنتاجية ضمن المؤسسة. وهي بذلك على الطرف النقيض من مفهوم اللامبالاة التي تعني انعدام المشاركة، واتخاذ الفرد مجموعة من المواقف السلبية التي تعيق مساهمته في عملية الإنتاج، وتعيق انخراطه المهني. مما يؤدي إلى تردي الواقع الإنتاجي في المنشأة الصناعية بشكل خاص، وفي مجموعة المنشئات الصناعية الأخرى بشكل عام تبعاً لدرجة انتشار اللامبالاة.

ثانياً: افتراضات الدراسة

ترمي الدراسة إلى اختبار صحة مجموعة من الافتراضات النظرية المتعلقة باختلاف مستويات المشاركة بين الذكور والإناث في مؤسسات القطاع الصناعي. وهي مستمدة من التصور الأولى للدراسة القائم على فكرة أن هذه الفروق لابد أن تختلف بين المجموعات باختلاف الخصائص الذاتية التي تصفهم من جهة، وباختلاف الظروف

الاجتماعية المحيطة بهم من جهة أخرى. ولا يمكن أن تكون هذه الفروق واحدة في الظروف المختلفة، وفي الحالات المتنوعة. وعلى هذا يكمن إيجاز الافتراضات الأساسية والثانوية للدراسة على الشكل التالي:

- **الافتراضات المتعلقة باختلاف الخصائص الذاتية للفاعلين:**

يربط الافتراض النظري الأول اختلاف مستويات المشاركة الإنتاجية بين الذكور والإناث باختلاف خصائصهم الذاتية. إذ تميل هذه المشاركة إلى التقارب في ظل خصائص ذاتية معينة، وتميل إلى التباعد في ظل خصائص أخرى. ومثال ذلك التعليم، الذي قد يساعد في تضييق الفجوة بين الذكور والإناث، ويحقق مزيداً من التقارب الثقافي. ومن ثم فإن ارتفاع مستوى التعليم لابد وأن يسهم في تأكيد التقارب بأشكال الفعل وأنماط السلوك. وعليه فإن مستويات المشاركة ستبدو مقارنة بين الفئات بحسب مستويا تعليمها،. وما ينطبق على متغير التعليم ينطبق أيضاً على متغيرات العمر والوضع الأسري، واتجاهات القيم والخصائص المهنية وغير ذلك من السمات التي تصف الفاعلين.

وقد تم التمييز في إطار الخصائص الذاتية بين ثلاث مجموعات من الخصائص هي:

١) الخصائص الأساسية، وفيها يتم التمييز بين العاملين بحسب الوضع الأسري، ومستويات التعليم، وفئات الأعمار.

٢) والخصائص المهنية، وفيها التمييز أيضاً بين العاملين بحسب الوضع المهني للعامل، وفترة ممارسة العمل الصناعي، وفترة ممارسة العمل ضمن المنشأة.

٣) وأخيراً اتجاهات القيم، وفيها تحليل لاتجاهات العاملين نحو القيم المادية، والقيم العقلانية، وقيم حب المخاطرة.

- **الافتراضات المتعلقة بالظروف الاجتماعية للأسرة:**

يتجه الافتراض الرئيسي الثاني من افتراضات الدراسة إلى تفسير التباين في مستويات المشاركة الإنتاجية بين الذكور والإناث باختلاف الظروف الاجتماعية والمعيشية للأسرة. فقد يسهم تحسن الوضع المعيشي للأسرة في التقليل من الفروق بين الذكور والإناث، الأمر الذي يجد آثاره في التقارب بمستويات المشاركة والأداء المهني. كما قد يسهم التقارب في العادات والتقاليد في تعزيز مشاركة المرأة في النشاطات العامة والفعاليات المختلفة الأمر الذي قد يساعد في تأكيد التشابه والتقارب في مستويات المشاركة الإنتاجية، وفي مستويات الأداء المهني، ويتم التمييز في هذا السياق بين الظروف التالية:

١) الظروف المعيشية والمعاشية: وفيها تميز الدراسة بين العاملين بحسب حجم الأسرة التي ينتمون إليها، وبحسب مستويات معيشتهم بتقديراتهم الذاتية، وأخيراً بحسب مستويات معيشتهم بالتقديرات القياسية.

٢) ظروف المسكن: وفيها تحليل لأوضاع المسكن من حيث الملكية والمساحة والظروف الاجتماعية المحيطة.

٣) الروابط الاجتماعية في محيط الأسرة: وفيها ثلاثة أشكال تتصل بنمط الاستقرار الاجتماعي (مستقر بالمدينة، مهاجر إليها، ومستقر بالريف) وطبيعة الروابط الاجتماعية القرابية، وطبيعة الروابط العمالية المهنية في محيط الأسرة).

وتنطلق الدراسة من تصور أن الاختلاف في واقع هذه الظروف غالباً ما يؤثر على شكل العلاقة بين الجنس المشاركة.

- **الافتراضات المتعلقة بظروف العمل:**

أما الافتراض الرئيسي الثالث فيتجه نحو تفسير الاختلاف بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث باختلاف الظروف المهنية والاجتماعية فمن المتوقع أن يتناقص أثر متغير الجنس. ويزداد وضوحاً مع سوء هذه الأوضاع. ومع تحسن الظروف المادية للأجر، أو مع

ارتفاع التعويضات المادية لابد من تناقص الفروق الجوهرية بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث. بينما تصبح هذه الفروق واضحة تماماً مع تردي هذه الأوضاع واتخاذ العاملين منها موقفاً سلبياً.

وقد تم التمييز في إطار الظروف المحيطة بالعمل بين ثلاث مجموعات هي:

١) ظروف الأجر والتعويضات وطبيعة العمل.

٢) الظروف المحيطة بالعمل، وفيها الظروف المادية، والظروف الاجتماعية وطبيعة الخدمات الاجتماعية التي توفرها المؤسسة لعمالها.

٣) الظروف الموضوعية ضمن المؤسسة، وفيها تحليل لاتجاهات رأي العاملين نحو مستويات الأداء المهني عموماً، وطبيعة الروابط العمالية ضمن المؤسسة،، وأخيراً اتجاهات العاملين نحو فعالية القرابة بنظم العمل.

وتميز الدراسة بين ثمانية وعشرين ظرفاً في الظروف المحيطة بالعاملين، عشرة منها للخصائص الذاتية، وتسعة لظروف الأسرة، وتسعة أخرى لظروف العمل. وتمت دراسة الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث في ضوء تحول المتغيرات المتبقية جميعاً، والتي تم التمييز في إطار كل منها بين ثلاثة مستويات تمثل احتمالات وجوده في الواقع، وبذلك أصبح بذلك أصبح بالأمكان التعرف على أثر متغير الجنس في المشاركة الإنتاجية مع تبدل ثمانين ظرفاً من الظروف المحيطة بالفاعلين.

ثالثاً: النموذج النظري وأسس تكوين المؤشرات

اعتمد البحث على تصنيف المؤشرات المرتبطة بكل افتراض من الافتراضات الأساسية، وبكل جانب من جوانب البحث على الطريقة التي يقترحها (بول لازار سفلد) فيما يخص تدفق المفاهيم نحو الأسس الميدانية (الأخرس، ١٩٧٢، ص: ٢٥)، وترجمة المفاهيم إلى قرائن، حيث يجد ذلك في أربع خطوات أساسية هي: التمثل

التصوري للمفهوم، وتحديد نوعيته، وانتخاب الأدلة، وأخيراً تكوين القرائن أو تشكيل الأسس (لازار سليد، ١٩٧٦، ٢٦٩). وقد شمل ذلك مفهوم المشاركة الإنتاجية، والموضوعات المتعلقة بالخصائص الذاتية، وظروف الأسرة، وظروف العمل. وبنيت مؤشرات المشاركة الإنتاجية على أساس التعريف الإجرائي المعتمد لها وهو: " مجمل النشاطات والفعاليات التي يمارسها العامل في إطار المنشئة الصناعية بهدف تعزيز العملية الإنتاجية وتحسين الإنتاج"وتعد المشاركة الإنتاجية بهذا المعنى من أكثر العوامل فعالية ومساهمة في تطوير إنتاجية العمل وتحسين نوع الإنتاج. فالإنسان هو رأس المال الأغلى، والأكثر أهمية لأنه صاحب الفعل، وصاحب الإرادة. إن العدد الكبير من المشكلات المرتبطة بإنتاجية العمل لا تتعلق بنقض التمويل أو ضعف التكنولوجيا بقدر ما ترتبط بطبيعة المشاركة العمالية في العملية الإنتاجية التي يتصف بها العاملون ضمن المؤسسة. ويبين الجدول رقم (٤) مؤشرات المشاركة الإنتاجية المعتمدة في الدراسة، كما يبين الجدول رقم (٥) مؤشرات الخصائص الذاتية للعاملين، والجدول رقم (٦) مؤشرات ظروف العمل في المؤسسة.

الشكل رقم (٤)

يبين العناصر الأساسية لمفهوم المشاركة ومؤشراته والأسس العملية لها

المؤشر	الأسس التي يقوم عليها
المساهمة في تقديم الاقتراحات العملية	• التقييم الذاتي لملاحظات الآخرين وانتقاداتهم • تنبيه الزملاء إلى جانب القصور في عملهم • تقديم أقتراحات مباشرة للإدارة
المساهمة في حل المشكلات المهنية	• عن طريق الإدارة • عن طريق النقابات المهنية • بالطرق الخاصة

الشكل رقم (٥) يبين العناصر الأساسية لمؤشرات الخصائص الذاتية

الخصائص	المؤشرات الأساسية
الخصائص الأساسية	• العمر (دون ٢٥ سنة، ٢٥-٣٥، ٣٥-وأكثر) • التعليم (ابتدائي وما دون، متوسط، جامعي) • الوضع الاجتماعي الأسري (متزوج- غير متزوج)
الخصائص المهنية	• الوضع المهني للعامل • فترة ممارسة العمل الصناعي • فترة ممارسة العمل ضمن المنشأة
اتجاهات القيم	• اتجاهات العاملين نحو القيم المادية • اتجاهات العاملين نحو القيم العقلانية • اتجاهات العاملين نحو قيم حب المخاطرة

الشكل رقم (٦) يبين العناصر الأساسية لمؤشرات ظروف العمل ضمن المؤسسة

المؤشرات	الأسس العملية
طبيعة العمل والأجور	• طبيعة العمل ورضى العامل عن عمله • التعويضات المادية • الأجور المادية
الظروف المحيطة بالعمل	• الظروف المادية (الإضاءة، التهوية، النظافة، اتساع المكان) • الظروف الاجتماعية (مع الزملاء، مع الرئيس،...) • الخدمات الاجتماعية المتوفرة (صحة، نقل، سكن...)

الظروف الموضوعية في المنشأة	• مستوى الأداء المهني في المؤسسة • فعالية القرابة بنظم العمل • الروابط العمالية ضمن المؤسسة

رابعاً: منهجية القياس المعتمدة وأسلوب تحليل المتغيرات

تقوم منهجية القياس المعتمدة للظواهر الاجتماعية على مجموعة من الخطوات الأساسية المستمدة من أسس مناهج البحث وطرقه في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى. ويمكن إيجاز عناصر هذه المنهجية على الشكل التالي:

١. تصنيف المؤشرات الأساسية لكل مفهوم من المفاهيم الخاضعة للدراسة. ومثال على ذلك أن مفهوم المشاركة الإنتاجية يقوم على مؤشرات عديدة لعل من أبرزها المساهمة في تقديم اقتراحات عملية تساعد في تطوير آلية العمل وتؤدي إلى تحسين نوعيته. ومناقشة القضايا المهنية مع المعينين بها من زملاء في العمل، وإداريين، ونقابيين، وغيرهم. وأخيراً المساهمة في حل المشكلات المهنية التي يتعرض لها الزملاء الآخرون أثناء العمل.

٢. تصنيف المؤشرات الثانوية، والأسس المتعلقة بالمؤشرات الأساسية، ففي إطار المؤشر الرئيسي الأول التعلق بتقديم الاقتراحات العملية تبرز مجموعة من المؤشرات الفعلية مثل إمكانية تقبل انتقادات الآخرين والاستماع إليهم. والعمل على تنبيه الآخرين عندما تظهر جوانب القصور في أعمالهم، وأخيراً تقديم اقتراحات عملية مباشرة للإدارة من شأنها تحسين عملية الإنتاج، ويقال الأمر ذاته بالنسبة إلى المؤشرات الرئيسية التالية كمناقشة القضايا المهنية مع المهنيين بها، أو المساهمة في حل المشكلات المهنية ضمن العمل.

٣. صياغة الأسئلة التي تبين موقف المبحوث من القضايا المشار إليها، ورصد الإجابات الفعلية عل أسس طريقة (ليكرت) حيث تتدرج من الرفض التام إلى الرفض النسبي، والاعتدال، ثم التأييد النسبي، وأخيراً الموافقة التامة بالنسبة إلى الأسئلة المتعلقة باتجاهات الرأي، والمواقف. أو من الأدنى إلى الأعلى، ومن الأصغر إلى الأكبر بالنسبة إلى الأسئلة ذات الطابع الكمي، كمستوى الأجور، وعدد أفراد الأسرة وغيرها.

٤. إعطاء قيم إحصائية للإجابات تناسب موقعها المتدرج من (١) إلى (٥). ومن ثم جمع الدرجات المتعلقة بمجموع الأسئلة المتصلة بكل مؤشر من المؤشرات، وبكل مفهوم من المفاهيم. فإذا كان للمؤشر ثلاثة أسئلة مثلاً، جاء مجموع الدرجات التي يحصل عليها المبحوث يتراوح بين (٣) درجات كحد أدنى و(١٥) درجة كحد أعلى. وبذلك يكون المبحوث قد حصل على علامة يراوح مقدارها بين (٣) و (١٥) وهي تحدد موقعه بالنسبة إلى مجموع الإجابات. ويبين الجدول رقم (٧) توزع درجات المبحوثين على مقياس طبيعة المساهمة في حل المشكلات المهنية ضمن العمل.

ولما كان عدد الأسئلة المرتبط بمستوى المشاركة الإنتاجية هو تسعة أسئلة فإن مجال الدرجات يراوح بين (٩) درجات كحد أدنى، و(٤٥) كحد أعلى. وقد تم تقسيم هذا التدرج في خمس مجموعات تجسد المستويات المختلفة للمشاركة الإنتاجية، ويبينها الجدول رقم (٨).

الجدول رقم (٧)

توزع درجات المبحوثين على مقياس مؤشر طبيعة المساهمة

في حل المشكلات المهنية ضمن العمل

السؤال عن طرق المساهمة	الإجابة (درجة الممارسة)					الدرجة
	ضعيفة جداً (١)	ضعيفة (٢)	وسط (٣)	جيدة (٤)	جيدة جداً (٥)	١ إلى ٥
عن طريق الإدارة						
عن طريق النقابات						
بالطرق الخاصة						
مجموع الدرجات	(٣)	(٦)	(٩)	(١٢)	(١٥)	٣–١٥

الجدول رقم (٨)

يبين توزع مقياس درجات المشاركة الإنتاجية على مستوى المشاركة

المجموعة ومستويات المشاركة	الدرجات التي تشملها
الأولى: المشاركة ضعيفة جداً	من ٩ حتى ١٥
الثانية: المشاركة ضعيفة نسبياً	من ١٦ حتى ٢٢
الثالثة: المشاركة معتدلة	من ٢٣ حتى ٣٠
الرابعة: المشاركة جيدة نسبياً	من ٣١ حتى ٣٨
الخامسة: المشاركة جديدة جداً	من ٣٩ حتى ٤٥

٥. تفريغ البيانات الإحصائية واستخلاص التوزعات التكرارية: تم تفرغ البيانات الإحصائية لإجابات المبحوثين وفق المعايير السابقة، وذلك بالنسب لمؤشرات الدراسة المختلفة، وموضوعاتها المتعددة. سواء المرتبطة منها بالمشاركة الإنتاجية أو الخصائص الذاتية للعاملين، أو المتعلقة منها بالظروف الاجتماعية للأسرة، أو الظروف الاجتماعية المحيطة بالعمل. وقد لوحظ بعد تفريغ البيانات أن أفراد عينة الدراسة توزعوا على مستويات المشاركة بدرجات متقاربة، فضمت الفئتان الأولى والثانية حوالي (٤٤%) من مجموع أفراد العينة، بينما ضمت الفئتان الرابعة والخامسة نحو(٤٤%) من المجموع. ومقابل ذلك انخفضت نسبة العاملين في فئة المشاركة المعتدلة إلى نحو (١٦%) فقط. ويشير الجدول رقم (٩) إلى توزع أفراد عينة الدراسة بحسب مستويات مشاركتهم.

الجدول رقم (٩)

يبين توزع أفراد عينة الدراسة بحسب مستويات مشاركتهم والنسب المؤية

درجة المشاركة	ضعيفة جداً	ضعيفة نسبياً	معتدلة	جيدة نسبيا	جيدة جداً	المجموع
العدد	٧٠	٤٩	٤٢	٥٩	٤٧	٢٦٧
النسبة %	٢٦	١٨	١٦	٢٢	١٨	١٠٠

خامساً: طريقة المقارنة ومنهجية التحليل

اعتمد البحث في تحليل طبيعة العلاقة بين الظروف الاجتماعية المحيطة بعمل المرأة ومستوى أداتها الاقتصادي ومشاركتها الإنتاجية على أسلوب المقارنات الإحصائية بين الذكور والإناث في ضوء كل ظرف من الظروف الاجتماعية المحيطة التي بلغ عددها (٨٠) ظرفاً. ففي إطار الحالة الاجتماعية الأسرية مثلا، تم التمييز بين ظرفين أساسيين

هما (أعزب متزوج). وضمن كل ظرف جرت المقارنة بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث. فإذا دلت المقارنة بين المشاركتين على وجود فارق إحصائي دال بين مجموعة الذكور والإناث كان في ذلك دلالة على الدور الذي يؤدي هذا الظرف من تأثير في عمل المرأة إيجاباً كان أم سلباً. وفي حال، ما إذا كان الفارق الإحصائي ضعيفاً، وغير دال من الناحية الإحصائية كان من الممكن القول بأن الظرف المعني لا يؤثر على عمل المرأة بالسلب ولا بالإيجاب.

فعلى مستوى إجمالي العينة يلاحظ بشكل واضح أن مشاركة الذكور هي الأفضل بفارق جوهري دال عند مستوى الثقة المساوي لنسبة (٠.٩٥) ويتضمن الجدول رقم (١٠) بياناً بتوزع أفراد عينة الدراسة على مستوى العينة بحسب الجنس ومستويات المشاركة والدلالة الإحصائية للفارق بين متوسطي المشاركة.

غير أن هذا التوزع أختلف كثيراً مع تبديل الظروف المحيطة بالعاملين. ففي حين كان الفارق الإحصائي بين متوسطي مشاركة الذكور ومشاركة الإناث على مستوى أجمالي العينة قريباً من (٢.٠١) انخفض إلى نحو (٠.٦٥) على مستوى فئة العاملين غير المتزوجين، وهو غير دال من الناحية الإحصائية، ثم ارتفع إلى أكثر من (٢.١٤) على مستوى فئة العاملين والمتزوجين، وهو غير دال من الناحية الإحصائية. ثم ارتفع إلى أكثر من (٢.١٤) على مستوى فئة العاملين والمتزوجين، وهو فارق دال عند مستوى الثقة (٠.٩٥)، (الجدول رقم ١٠). ويدل ذلك على أنه في ظل الزواج تتراجع مشاركة المرأة عن مشاركة الرجل بفارق جوهري. وربما يعود ذلك إلى اعتبارات تخص الوضع الأسري مثل الانشغال بقضايا الأطفال أو قضايا المنزل، أو غير ذلك من الاعتبارات.

الجدول رقم (١٠)

يبين توزع أفراد عينة الدراسة بحسب مستويات المشاركة الإنتاجية

والجنس ودلالة الفارق الإحصائي

الجنس	مستويات المشاركة الإنتاجية					**المجموع**
	ضعيفة جداً	ضعيفة نسبياً	معتدلة	جيدة نسبياً	جيدة جداً	
الإناث	٣٧	٩	١٤	٢١	١٢	٩٣
الذكور	٣٣	٤٠	٢٨	٣٨	٣٥	١٧٤
المجموع	٧٠	٤٩	٤٢	٥٩	٤٧	٢٦٧

الفارق الإحصائي بين متوسطي المشاركة (٢.٠١) وهو دال عند مستوى الثقة (٠.٩٥)

ودرج البحث على هذه المقارنات فيما يتعلق بمشاركة كل من الذكور والإناث مع تبدل الظروف الذاتية الأخرى، والظروف الاجتماعية المحيطة بالأسرة، وكذلك مع تبدل الظروف الاجتماعية المحيطة بالعمل. وهي مجمل الظروف المبينة في النموذج النظري.

سادساً: المعايير الإحصائية المستخدمة في التحليل الإحصائي للبيانات

تستخدم في التحليل الإحصائي للبيانات صيغ رياضية مختلفة للدلالة على طبيعة الفروق القائمة بين العينات أوالمجموعات المدروسة. ومن ذلك اختبار(ت) لدلالة فروق المتوسطات، وفروق الدلالة الإحصائية لمعامل (كا^{٢})، وفروق الدلالة الإحصائية لتحليل التباين. غير أن لكل منها خصائص ومزايا تجعل استخدامها مشروطاً ببعض القيود الإحصائية للعينات، أو المجموعة المدروسة. ففي استخدام اختبار(ت) لدلالة فروق المتوسطات المرتبطة وغير المرتبطة، والتي يساوي حجم عيناتها أو لا يتساوى، نجد أنه لا

يجوز استخدام هذا الاختبار قبل دراسة خصائص متغيرات البحث من النواحي التالية (بهي السيد،١٩٥٨):

١) حجم كل عينة.

٢) مدى تجانس العينة.

٣) الفروق بين عينتي البحث.

٤) مدى اعتدال التوزيع التكراري لكل من عينتي البحث.

كما نجد أن في استخدام فروق الدلالة الإحصائية لمعامل(كا٢) في الجداول التكرارية التي تزيد فئاتها عن كل ثلاث فئات لكل متغير ضرورة لا تقل القيمة العددية للتكرارية المتوقعة في كل خلية من الجداول عن (٥%)، وإذا كان الأمر كذلك لزم جمع الصفوف المرتبطة بالجدول، أو بعض أعمدته حتى يزيد التكرار المتوقع عن الحد المطلوب (المرجع السابق).

أما الدلالة الإحصائية للفروق بين العينات التي تتم بطريق تحليل التباين فإنها ترتبط في قدر كبير منها بدرجات الحرية التي تحددها حجوم العينات، الأمر الذي يجعل الفارق الدال بين مجموعتين غير دال بالضرورة بين مجموعتين في موقع أخر.

ونظراً لتنوع مجموعات الدراسة وتباين هجومها بحسب المتغيرات المدروسة، وغياب التأكد من تتطابق المعايير الإحصائية في كل توزع مع ما يناسب الطرق المشار إليها عمدنا إلى دراسة تجانس العينات، أو تجانس كل مجموعتين من مجموعات الدراسة على أساس القاعدة الإحصائية التالية وهي التي تستنبط حدود الدلالة من طبيعة التوزع نفسه، وهي تعتمد عادة لدراسة مدى تجانس المجموعات (فهمي هيكل، د.ت، ص: ٣٩٧):

$$د = م \sqrt{ما ٢ + مب٢}$$

حيث: د: تساوي دلالة العلاقة بين المجموعتين.

م: تساوي مستوى الدلالة الإحصائية المطلوب وهو:

١.٩٦ بالنسبة لمستوى الدلالة عند مستوى (٠.٩٥)، شك (٠،٠٥)

٢.٥٨ بالنسبة لمستوى الدلالة لدى مستوى الثقة (٠.٩٩).

ما ٢ تساوي مربع الخطأ المعياري للمجموعة الأولى أو العينة الأولى.

مب ٢ تساوي مربع الخطأ المعياري للمجموعة الثانية أو العينة الثانية.

وعلى أساس الجداول المستخلصة من الدراسة تمت صياغة معدلات تأثير متغير الجنس في المشاركة الإنتاجية على أساس المتوسط الحسابي للدلالة الإحصائية، وذلك على أساس القاعدة التالية:

$$معد = \frac{(أ \times 0) + (ب \times 0.5) + (ج \times 0.75) + (د \times 1.0)}{ن}$$

حيث: معد- تساوي معدل التأثير لمتغير الجنس على المشاركة.

أ – تساوي مجموع المقارنات الدالة على فروق حقيقية بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث لصالح الإناث عند مستويي الثقة (٠.٩٥) و(٠.٩٩).

ب- تساوي مجموع المقارنات الدالة على التجانس وغياب الفروق الحقيقية بين مشاركة مجموعتي الذكور والإناث.

ج- تساوي مجموع المقارنات الدالة على فروق حقيقة بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث لصالح الذكور على مستوى الثقة (٠.٩٥).

د- تساوي مجموع المقارنات الدالة على فروق حقيقية بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث لصالح الذكور على مستوى الثقة (٠.٩٩).

ن- تساوي مجموع المقارنات الإحصائية الإجمالية.

ويلاحظ أن قيمة معدل التأثير تراوح بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما أقترب المعدل من نسبة (٠.٥) كان ذلك دالاً على ضعف الارتباط، وكلما أنخفض عنه كان ذلك دالاً على الارتباط السلبي، وكلما زاد عن ذلك دل على الارتباط الإيجابي.

سابعاً: الدراسة الاستطلاعية وتصميم قائمة الاستبيان

تم تصميم قائمة الاستبيان المعتمدة في الدراسة على مرحلتين، ارتبط الأولى بالدراسة الاستطلاعية، وجاءت المرحلة الثانية بعد إخضاع البيانات الإحصائية المستخلصة للمعايير الإحصائية المتعلقة بمقياس الصدق والثبات الإحصائي.

لقد ضمت قامة الاستبيان الأساسية أسئلة متعددة توزعت على موضوعات الدراسة بشكل متباين وذلك في خمسة محاور أساسية هي:

١. الخصائص الذاتية للعاملين، وكان عدد الأسئلة المرتبطة بها(٢٠) سؤلاً.
٢. ظروف الأسرة، وشملت (٢١) سؤلا.
٣. ظروف العمل، وفيها (٣١) سؤلاً.
٤. شغل أوقات الفراغ (١٨) سؤلاً.
٥. المشاركة الإنتاجية للعاملين، وفيها (٨) أسئلةً.

وبعد جمع بيانات الدراسة تم تعديل عدد من أسئلتها بناءاً على اعتبارين أساسين هما:

١. تقارير الباحثين المساعدين المتعلقة بالجوانب العملية لملء قوائم الاستبيان، حيث ضمت هذه التقارير ملاحظات حول طبيعة الأسئلة ومواقع القوة والضعف فيها، والاقتراحات البديلة الممكنة.

٢. دراسة معاملات الثبات الإحصائي لمفردات الأسئلة المرتبطة بكل جانب من جوانب البحث. وقد تم استخدام الصيغ التالية في دراسة معاملات الثبات (بهي السيد، ص: ٥٤٩):

$$\text{ث} = \frac{\text{ن}}{\text{ن} - ١}\left(\text{ل} - \frac{١}{\text{ن}}\right)$$

حيث:

ث – معامل ثبات مفردات السؤال.

ن – أعلى نسبة في التوزع التكراري للإجابات.

ل – عدد احتمالات الإجابة عن السؤال.

وعلى أساس ذلك تم تعديل قائمة الاستبيان الأساسية باستبعاد الأسئلة التي يقل معامل ثباتها عن (٠.٦٠) إضافة إلى الأسئلة التي كانت موضع استفسار ونقض من قبل الباحثين المساعدين وقد تمت إضافة أسئلة جديدة حيث تأكدت إمكانية استخدام أنواع محددة من الأسئلة، وخاصة المتعلقة باتجاهات العاملين نحو الظروف المحيطة بعملهم. وقد تضمنت الاستمارة في شكلها النهائي (١٠٤) أسئلة توزعت في تسع مجموعات على الشكل التالي:

- مجموعة الأسئلة المتعلقة بالخصائص الذاتية للعاملين، وفيها (٩) أسئلة.
- مجموعة الأسئلة المتعلقة بالأجر وطبيعة العمل والتعويضات (٩) أسئلة.
- مجموعة الأسئلة المتعلقة بالظروف المحيطة بالعمل (١٥) سؤالاً.
- مجموعة الأسئلة المتعلقة بظروف المؤسسة (١٤) سؤالاً.
- مجموعة الأسئلة المتعلقة بالمشاركة الإنتاجية (١٠) أسئلة.
- مجموعة الأسئلة المتعلقة بالروابط الاجتماعية ضمن الأسرة (١٠) أسئلة.

- مجموعة الأسئلة المتعلقة بالظروف المعاشية للأسرة (١٢) سؤلاً.
- مجموعة الأسئلة المتعلقة باتجاهات العاملين نحو القيم المدروسة.
- مجموعة الأسئلة المتعلقة بشغل أوقات الفراغ (٥) أسئلة.

ثامناً: عينة الدراسة ومجتمع البحث الميداني

أما اختبار عينتي الدراسة فقد جاء عشوائيا من حيث المنشآت، وموجهاً من حيث نوع الصناعة، بالنسبة إلى الدراسة الاستطلاعية حيث ضمت الصناعات الغذائية والنسيجية نحو(٦٦%) من مجموع الحالات، مقابل (٤٤%) للصناعات التحويلية الأخرى، وجرى على عينة الدراسة اختبار معايير صدق تمثيل العينة للمجتمع الأصلي بطريق تقسيم عينة البحث إلى عينتين فرعيتين ومتساويتين بغية دراسة مدى تتطابق المعايير الإحصائية عليهما، وتم حساب المقاييس بين العينتين لثلاثة متغيرات هي العمر استناداً إلى القاعدة الإحصائية المتعلقة بتجانس المجموعات، وجاء توزع أفراد عينتي الدراسة ليشير إلى التجانس لغياب الفروق الجوهرية بين المجموعتين (الجدول رقم ١١).

الجدول رقم (١١) بين متوسطات التوزعات التكرارية للعينتين الأولى والثانية

من نتائج الدراسة الاستطلاعية

المتغير	متوسط العينة الأولى	متوسط العينة الثانية	الفارق التجريبي	الفارق النظري	الدلالة
فئات الأعمار	٣٢.٨	٣٣.٦	٠.٨	٤.٧	غير دال
مستوى التعليم	٣.٠٠	٢.٩	٠.١	٠.٤	غير دال
فترة ممارسة العمل	٦.٩	٦.٩	٠٠	١.٠٠	غير دال

ولم تكشف الدراسة الاستطلاعية عن أية فروق جوهرية في واقع المؤسسات في العينيتين، حيث اتضح التجانس عند مستوى الثقة المساوي لنسبة (٩٩%) وفي اتجاهات رأي العاملين نحو كل من طبيعة العمل الذي يمارسونه، والظروف المادية المحيطة بالعمل، والظروف الاجتماعية، ومستوى الخدمات الموفرة، ومستوى أداء العاملين، وطبيعة الروابط العمالية السائدة في المؤسسة، وإضافة إلى مستويات المشاركة ومستوى أداء العاملين، وطبيعة الروابط العمالية السائدة في المؤسسة، إضافة إلى مستويات المشاركة الإنتاجية ذاتها. لذلك لم تؤخذ هذه الفروق بين مؤسسات القطاع الصناعي عند اختيار عينة الدراسة النهائية. كما تم تقسيم عينة الدراسة النهائية إلى مجموعتين فرعيتين أيضاً، وجاءت دراسة المعايير الإحصائية لهما لتعكس مستوى جيداً من التجانس، ولتدل على صدق تمثيل العينة للمجتمع الأصلي، وقد شملت المقارنة كلاً من متغيرات العمر، التعليم، وفترة ممارسة العمل الصناعي، وفترة ممارسة العمل في المنشأة ومستويات الدخل، والوضع المهني (الجدول رقم ١٢).

الجدول رقم (١٢)

يبين توزعات المتوسطات الإحصائية للمؤشرات المدروسة في العينتين

الأولى والثانية من نتائج الدراسة النهائية

المتغير	متوسط العينة الأولى	متوسط العينة الثانية	الفارق التجريبي	الفارق النظري	الدلالة
فئات الأعمار	٢.٨٥	٢.٨١	٠.٣	٠.٤٣	غير دال
مستوى التعليم	٣.٦	٣.٣٥	٠.٢٥	٠.٣٤	غير دال
ممارسة العمل الصناعي	٣.١١	٣.٤٥	٠.٣٤	٠.٤٦	غير دال
ممارسة العمل في لمنشأة	٠.٢١	٠.٢٨	٠.٠٧	٠.٤٣	غير دال
الأجر الشهري	٢.٢٦	٢.٣٣	٠.٠٧	٠.٣٤	غير دال
الوضع المهني	٢.٧٧	٢.٥٩	٠.١٨	٠.٢٢	غير دال

أما أسلوب تفريغ البيانات، واستخراج متوسطات المشاركة الإنتاجية لكل من الذكور والإناث، الدلالات الإحصائية للفروق بين هذه الفروق لها فقد تم باستخدام الحاسب، وبلغ المجموع الكلي للجداول المستخلصة بهدف التحليل المرتبط بالبحث (٨٠) ثمانين جدولاً تخص دراسة العلاقة بين متغير الجنس ومستويات مشاركتهم، وقد تضمنت هذه الجداول توضيحاً لهذه العلاقة مع تبدل مجمل الظروف المحيطة بها، المتعلقة منه بالخصائص الذاتية للعاملين، أو المرتبط بظروف أسرهم، أو ظروف عملهم، وبذلك أصبح بالإمكان التعريف على أثر متغير الجنس في المشاركة الإنتاجية في الإطار تبدلات الوضع الاجتماعي العائلي (أعزب متزوج) واتجاهات القيم، والظروف المعاشية في الأسرة، والروابط القرابية السائدة، ومستويات الأجر، وطبيعة العمل، واتجاهات العاملين نحو مستويات الأداء المهني وغير ذلك من المتغيرات التي بلغت عدد (٢٨) متغيراً، عشرة منها للخصائص الذاتية، وتسعة لظروف الأسرة، وكذلك تسعة لظروف العمل. وكان لكل متغير ثلاث مستويات أو فئات ماعدا متغير الوضع الاجتماعي العائلي.

تاسعاً: تحليل النتائج والعوامل الاجتماعية المؤثرة على المشاركة الإنتاجية للمرأة:

لا يشكل الاختلاف بين إنتاجية الذكور وإنتاجية الإناث موضع خلاف حقيقي بين الباحثين، إنما تكمن المشكلة في تفسير هذا الخلاف، وهي مسألة تتوزع فيها الآراء، وتعدد حولها البحوث، ولم تكن نتائج الدراسة في هذا المجال مختلفة عما هو متعارف عليه. فقد جاءت مشاركة الذكور في عملية الإنتاج أفضل من مشاركة الإناث في نحو(٥٩%) من المقارنات الإحصائية المدروسة. بينما تماثلت هذه المشاركة في النسبة المتبقية (٤١%).

لقد توزع أفراد عينة الدراسة بحسب الجنس بشكل غير متساو، حيث تركز القسم الأكبر منهم بفئة الذكور التي ضمت (١٧٤) عاملاً، وبنسبة (٦٥%) من المجوع مقابل (٩٣) عاملة، وبنسبة (٣٥%) وجاءت متوسطات المشاركة الإنتاجية للفئتين متباينة

أيضاً، فكانت مشاركة الذكور قريبة من نسبة (٠.٥٠) بينما كانت مشاركة الإناث بحدود(٠.٤٠) ويشير التحليل الإحصائي للمتوسطات أن الفارق الإحصائي بين المتوسطين هو حقيقي ودال عند مستوى الثقة المساوي لنسبة (٠.٩٥) ويعود هذا التباين في أغلب الاحتمالات إلى طبيعة المؤشرات المشاركة نفسها، فهي تتوافق مع الخصائص الذاتية للذكور بدرجة تزيد عن توافقها مع الخصائص الذاتية للإناث. ومع ذلك فقد تباينت درجات الاختلاف مع تباين الظروف المحيطة، وتراوحت بين الاختلاف الكلي والتجانس، ويشير الجدول رقم (١٣) إلى توزع المقارنات الإحصائية بين مشاركتي الذكور والإناث مع تبدل الظروف المحيطة.

الجدول رقم (١٣)

يبين توزع المقارنات الإحصائية المتعلقة بالفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث مع تبدل الظروف المحيطة

الخصائص والظروف المحيطة	الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث					معدل التأثير
	سلبي	غير دال	٠.٩٥	٠.٩٩	مجموع	
الخصائص الذاتية	٠	١٢	٥	٩	٢٦	٠.٧٣
ظروف الأسرة	٠	١١	٧	٩	٢٧	٠.٧٣
ظروف العمل	٠	١٠	٦	١١	٢٧	٠.٧٦
المجموع	٠	٣٣	١٨	٢٩	٨٠	٠.٧٤

- **التباين في مستويات المشاركة مع تبدل الخصائص الذاتية للعاملين:**

يدل توزع المقارنات الإحصائية بين متوسطات مشاركة الذكور ومتوسطات مشاركة الإناث مع تغير الخصائص الذاتية للعاملين على اقتراب توزع هذه المقارنات مع توزع جملة المقارنات. فقد بلغ معدل التأثير نحو (٠.٧٢)، وجاء توزع المقارنات الإحصائية بحسب دلالاتها قريباً من توزعها العام. لقد تركزت نسبة قريبة من (٦٤%) من المقارنات الإحصائية بفئة المقارنات الدالة على التجانس، حيث كانت مشاركة الفئتين متقاربة، ولا تنطوي على أية فروق جوهرية. بينما ظهرت المقارنات الإحصائية الدالة على وجود فروق حقيقية بين مشاركة المجموعتين في نحوا(٥٤%) من المقارنات، منها(١٩%) عند مستوى الدلالة (٠.٩٥) و(٣٥%) عند مستوى الدلالة (٠.٩٩).

فمع تثبت متغير الوضع الاجتماعي الأسري نلاحظ أن مشاركة الذكور كانت قريباً جداً من مشاركة الإناث بين فئات العمال غير المتزوجين، ولم تلاحظ فروق ذات دلالة بين متوسطات المشاركة. غير أن الأمر أختلف بين المتزوجين حيث تلاحظ مشاركة الذكور هي الأفضل والفروق الحقيقية عند مستوى الثقة (٠.٩٥). ومع تغير فئات الأعمار يلاحظ أنه في الفئات العمرية الأقل كانت متوسطات المشاركة متشابهة، ثم أخذت تختلف بوضوح مع الفئة العمرية الثانية لتصبح مشاركة الذكور هي الأفضل عند مستوى الدلالة (٠.٩٥)، وعند مستوى الدلالة (٠.٩٩) بالنسبة للفئة العمرية الثالثة. ويبدو هذا الأمر أيضاً بالنسبة لفئات التعليم حيث نلاحظ وجود الفروق الإحصائية بين متوسط المشاركة في الفئات التعليمية المرتفعة، وغياب هذه الفروق في الفئات التعليمية الأقل . الأمر الذي يشير إلى أن أثر متغير الجنس برز أكثر وضوحاً بين المتزوجين، والفئات العمرية الأعلى والمستويات التعليمية الأعلى أيضاً.

ومع اختلاف الاتجاهات والقيم يلاحظ أن أثر مغير الجنس يتضاءل كثيراً. ففي المجموعة التي كان لها اتجاهات سلبية نحو القيم المادية كانت مشاركة الذكور ومشاركة

الإناث متقاربة، وكذلك الحال في المجموعة التي كانت لها أتجاهات مؤيدة نحو القيم المادية، وأختلف الأمر بالنسبة للفئة التي كانت لها اتجاهات معتدلة، حيث كانت مشاركة الذكور هي الأفضل بفارق جوهري عند مستوى الثقة (٠.٩٥). ومع تبديل الاتجاهات نحو العقلانية لم تلاحظ أية فروق جوهرية بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث الأمر الذي يدل على غياب أثر الجنس بين الفئات المؤيدة والمعارضة والمعتدلة على سواء. ثم أختلف الأمر بالنسبة للاتجاهات نحو قيم حب المخاطرة، حيث كانت مشاركة الذكور أفضل من مشاركة الإناث بين الفئات الثلاث أيضاً، إلا أن دلالتها كانت عند مستوى الثقة (٠.٩٥) بالنسبة إلى الفئتين المعارضة والمؤيدة معاً و(٠.٩٩) بالنسبة للفئة المعتدلة.

أما مع اختلاف الخصائص المهنية فيبدو التباين في مستويات المشاركة أكثر وضوحاً. ففي مجموعة العمال العاديين لم تظهر فروق دالة بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث، بينما ظهرت الفروق الدالة بين مشاركة الذكور والإناث بين العمال الفنيين، وبين العمال الإداريين أيضاً. وكانت الفروق في كلا المجموعتين دالة عند مستوى الثقافة (٠.٩٩) ويظهر ذلك أيضاً في إطار التمييز بين العمال بحسب زمن ممارسة العمل الصناعي حيث تظهر مظاهر التقارب في المشاركة الإنتاجية بين الذكور والإناث ضمن الفترات الزمنية الأقل، وتزداد هذه الفروق وضوحاً بين الفترات الزمنية الأطول. وينطبق الأمر ذاته مع تبدل زمن ممارسة العمل ضمن المنشأة، إذ يلاحظ تشابه مستويات المشاركة مع انخفاض فترة ممارسة العمل الصناعي واختلاف هذه المشاركة لصالح الذكور مع ارتفاع الفترات الزمنية المشار إليها. وتشير الجداول من الرقم (١٤) وحتى الرقم (٢٢) إلى توزع المقارنات الإحصائية بحسب دلالتها مع تبدل ظروف الخصائص الذاتية للعاملين.

الجدول رقم (١٤) يبين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تغير الوضع الاجتماعي الأسري

الوضع الاجتماعي الأسري	أعزب	متزوج
الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور والإناث	٠.٦٥	٢.١٤
دلالة الفروق	غير دال	٠.٩٥

الجدول رقم (١٥) بين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تبدل فئات الأعمار

فئات الأعمار	أقل من ٢٥	٢٥–٣٥	أكثر من ٣٥
الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور والإناث	٠.٢٧	٢.٠٨	٢.٨٣
دلالة الفروق	غير دال	٠.٩٥	٠.٩٩

الجدول رقم (١٦) بين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تبدل مستويات التعليم

فئات التعليم	ابتدائي	متوسط	جامعي
الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور والإناث	١.٧٩	٠.١٣	٥.٣٤
دلالة الفروق	غير دال	غير دال	٠.٩٩

الجدول رقم (١٧) بين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تبدل اتجاهات القيم المادية

اتجاهات القيم المادية	معارض	معتدل	مؤيد
الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور والإناث	٠.٣٠	٣.٦٠	١.٨٢
دلالة الفروق	غير دال	٠.٩٩	غير دال

الجدول رقم (١٨) بين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تبدل اتجاهات القيم نحو العقلانية

اتجاهات القيم نحو العقلانية	معارض	معتدل	مؤيد
الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور والإناث	١.٨٤	١.٨٨	١.١٦
دلالة الفروق	غير دال	غير دال	غير دال

الجدول رقم (١٩) بين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تبدل اتجاهات الأفراد نحو قيم حب المخاطرة

اتجاهات الأفراد نحو قيم حب المخاطرة	معارض	معتدل	مؤيد
الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور والإناث	٢.٠٢	٣.٧١	٢.٢٨
دلالة الفروق	٠.٩٥	٠.٩٩	٠.٩٥

الجدول رقم (٢٠) بين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تبدل الوضع المهني للعامل

الوضع المهني	عامل عادي	فني	إداري
الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور والإناث	٠.٠٦	٣.٤٧	٣.٦٧
دلالة الفروق	غير دال	٠.٩٩	٠.٩٩

الجدول رقم (٢١) بين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تبدل فترة ممارسة العمل الصناعي

فترة ممارسة العمل الصناعي (عدد السنوات)	دون ٥	٥–١٠	أمثر من ١٠
الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور والإناث	٠.٣٤	٤.١٤	٢.٢٤
دلالة الفروق	غير دال	٠.٩٩	٠.٩٥

الجدول رقم (٢٢) بين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تبدل فترة ممارسة العمل ضمن المنشأة

فترة ممارسة العمل ضمن المنشأة (عدد السنوات)	أقل من ٥	٥- ١٠	أكثر من ١٠
الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور والإناث	٠.٤٢	٣.٢٤	٢.٥٨
دلالة الفروق	غير دال	٠.٩٩	٠.٩٩

- **تباين مستويات المشاركة مع تبدل ظروف الأسرة**

يلاحظ أن التباين في مستويات المشاركة بين الجنسين مع تبدل ظروف الأسرة لم يختلف كثيرا عما هو عليه من تبدل ظروف العمل. فقد بلغ معدل التأثير نحو (٠.٧٣) وتوزعت المقارنات الإحصائية المرتبطة به إلى نحو(٥٩%) بفئة المقارنات الإحصائية الدالة على وجود فروق إحصائية دالة بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث، منها (٢٦%) عند مستوى الثقة (٠.٩٥)، و (٣٣%) عند مستوى الثقة (٠.٩٩)، إلى جانب (٤١%) للمقارنات الدالة على التجانس، وتقارب مستويات المشاركة بين المجموعتين.

فمع تبدل حجم الأسرة يلاحظ أن تباين مستويات المشاركة كان واضحاً بين الأسرة ذات الحجم الصغير، والحجم الكبير على السواء. وكانت مستويات الدلالة للفروق (٠.٩٥). إلا أنه كان ضعيفاً بين الأسر ذات الحجم المتوسط. ولم تكن الفروق بين مشاركة الجنس دالة عند إي مستويي الثقة. واختلف مع اختلاف التقديرات الذاتية لمستوى المعيشة، حيث لوحظ أنه مع اختلاف مستويات المعيشة كانت الفورقات دالة إحصائياً عند مستوى الثقة (٠.٩٩)، وكانت دالة أيضاً عند مستوى (٠.٩٥) بين الأسر ذات المستوى المعيشي المتوسط.

كما لوحظ أن الفروق بين مشاركة الجنسين كانت ضعيفة بشكل واضح بين الأسر ذات المستوى المعيشي الجيد. وأن الفروق لم تكن ذات دلالة. ولكن الأمر اختلف

نسبياً مع تحليل التقديرات القياسية لمستوى المعيشة، حيث لوحظ أن الفروق بين مشاركة الجنس كانت دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٩٩) بين الأسر ذات المستوىالمعيشي المنخفض، والأسر ذات المستوى المعيشي المرتفع على حد سواء. وكانت هذه الفروق ضعيفة وغير دالة بين الأسر ذات المستوى المعيشي المتوسط.

وبالنسبة إلى المقارنات الإحصائية المتعلقة بظروف المسكن يلاحظ أنه مع اختلاف مساحة المسكن كانت الفروق بين مشاركة الجنس ضعيفة للغاية، وغير دالة من الناحية الإحصائية بين الأسر التي تقيم في مسكن كبير المساحة، بين الأسر التي تقيم في مساكن ضيقة المساحة. وكانت دالة عند مستوى الثقة(٠.٩٩) وفي إطار الملكية يلاحظ أن أثر متغير الجنس كان وضحاً في المقارنات الثلاث معاً. وكانت الفروق بين مشاركة الجنس دالة عند مستوى الثقة(٠.٩٥) بين الأسر التي تقيم في مساكن بالأجر. وكذلك بين الأسر التي تعود ملكية المسكن فيها للأهل. و(٠.٩٩) وبين الأسر التي يعد فيها المسكن ملكاً خاصاً. ويلاحظ أيضاً أنه مع تبدل الظروف الاجتماعية للمسكن، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع الجوار أن الفروق بين مشاركة الجنسين كانت ضعيفة وغير دالة بين الأسر التي تحيط بها علاقات اجتماعية سيئة، وبين الأسر التي تحيط بها علاقات اجتماعية جيدة على حد سواء. واختلف الأمر قليلاً بين الأسر التي تحيط بها علاقات اجتماعية معتدلة، حيث كانت الفروق بين مشاركة الجنسين دالة عند مستوى الثقة (٠.٩٩).

كما يلاحظ أخيراً أن مشاركة الجنسين تختلف بشكل واضح بين الأسر التي تقيم روابط اجتماعية قرابية ضعيفة في محيط الأسرة، حيث كانت الفروق دالة عند مستوى الثقة (٠.٩٩)، بينما تراجعت هذه الفروق بشكل واضح بين الأسر التي تقيم علاقة اجتماعية قرابية معتدلة، وكذلك بين الأسر التي تقيم علاقة اجتماعية قرابية قوية. حيث كانت الفروق ضعيفة وغير دالة إحصائياً. وأختلف الأمر قليلاً مع تصنيف الأسر بحسب

طبيعة العلاقات العمالية التي تقيمها في محيط الأسرة، فلوحظ أن الفارق بين مشاركة الجنسين كان دالاً عند مستوى الثقة (٠.٩٥) بين الأسر التي تقيم علاقات اجتماعية عمالية ضعيفة، وكذلك بين الأسر التي تقيم علاقات اجتماعية عمالية جيدة، حيث كانت الفروق دالة عند مستوى الثقة (٠.٩٩) أما في إطار الأسرة التي تقيم علاقات اجتماعية عمالية معتدلة فكانت الفروق غير دالة من الناحية الإحصائية وتكشف عن مستوى كبير من التجانس. أما مع تصنيف الأسر بحسب نمط الاستقرار فيلاحظ أن الفروق بين مشاركة الجنسين كانت دالة إحصائياً بين الأسر المستقرة بالمدن منذ الولادة، وكذلك بين الأسر المستقرة في الأرياف منذ الولادة أيضاً. غير أن هذه الفروق أصبحت ضعيفة وغير دالة بين الأسر المهاجرة إلى المدن. وتتضمن الجداول (٢٣-٣١) توزع الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب الدلالات مع تبدل الظروف الأسرية.

الجدول رقم (٢٣) بين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تبدل حجم الأسرة

حجم الأسرة (عدد أفراد)	أقل من ٦	٦ أو ٧	٨ أو أكثر
الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور والإناث	٢.٠٤	١.٠٠٤	٢.٢٥
دلالة الفروق	٠.٩٥	غير دال	٠.٩٥

الجدول رقم (٢٤) بين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تبدل التقديرات الذاتية لمستوى المعيشة

التقدير الذاتي لمستوى المعيشة	دون الوسط	وسط	جيد
الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور والإناث	٢.٥٨	٢.٢٤	١.٨٣
دلالة الفروق	٠.٩٩	٠.٩٥	غير دال

الجدول رقم (٢٥) بين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تبدل التقديرات القياسية لمستوى المعيشة

التقدير القياسي لمستوى المعيشة	دون الوسط	متوسط	جيد
الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور والإناث	٢.٦٧	٠.٨١	٣.٣٦
دلالة الفروق	٠.٩٩	غير دال	٠.٩٩

الجدول رقم (٢٦) بين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تبدل التقديرات القياسية لمستوى المعيشية

مساحة المسكن (متر مربع)	دون ١٠٠	١٠٠-١٤٠	١٤٠ وأكثر
الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور والإناث	١.٨٤	٣.٢٢	١.٠٢
دلالة الفروق	غير دال	٠.٩٩	غير دال

الجدول رقم (٢٧) بين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تغير ملكية المسكن

ملكية المسكن	أجرة	للأهل دون أجر	ملك خاص
الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور والإناث	٢.١٦	٢.٣٧	٣.٢٣
دلالة الفروق	٠.٩٥	٠.٩٥	٠.٩٩

الجدول رقم (٢٨) بين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تغير الظروف الاجتماعية للمسكن

الظروف الاجتماعية للمسكن	دون الوسط	وسط	جيدة
الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور والإناث	١.٧	٣.٦٢	١.٧٤
دلالة الفروق	غير دال	٠.٩٩	غير دال

الجدول رقم (٢٩) بين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تغير طبيعة الروابط القرابية في محيط الأسرة

الروابط القرابية في محيط الأسرة	ضعيفة	معتدلة	قوية
الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور والإناث	٣.١٦	١.٢٢	١.٤٢
دلالة الفروق	٠.٩٩	غير دال	غير دال

الجدول رقم (٣٠) بين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تغير الروابط العمالية في محيط الأسرة

الروابط العمالي في محيط الأسرة	ضعيفة	معتدلة	قوية
الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور والإناث	٢.٤٧	١.٤	٥.٤٤
دلالة الفروق	٠.٩٥	غير دال	٠.٩٩

الجدول رقم (٣١) بين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تغير نمط الاستقرار الاجتماعي

نمط الاستقرار	مستقر بالمدينة	مهاجر للمدينة	مستقر بالريف
الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور والإناث	٢.١٤	١.٨	٣.٩٣
دلالة الفروق	٠.٩٥	غير دال	٠.٩٩

ج- تباين مستويات المشاركة مع تبدل ظروف العمل ضمن المنشأة

لم يختلف توزع الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور عن مشاركة الإناث كثيراً مع تبدل الظروف المحيطة بالعمل، فقد لوحظ أن النتيجة العامة لم تختلف عن النتيجة السابقة كثيراً. وتبين أن اختلاف الجنس بين العاملين يؤثر في مستويات المشاركة الإنتاجية بينهم ويظهر بأوضح صورة مع تثبيت مغيرات ظروف العمل حيث كان معدل التأثير

الإيجابي قريباً من نسبة (٠.٧٦)، وهو معدل يزيد قليلاً عما هو عليه في المتوسط العام المتعلق بالجنس. وقد توزعت المقارنات الإحصائية المتعلقة بظروف العمل إلى (٤١%) بفئة المقارنات الدالة على الاختلاف الحقيقي عند مستوى الثقة(٠.٩٩) مقابل (٢٢%) للمقارنات الدالة على الاختلاف عند مستوى الثقة(٠.٩٥). أما المقارنات الأخرى التي شكلت نسبة(٣٧%) فقد جاءت بنسبة المقارنات الدالة على التجانس حيث كانت مشاركة الذكور قريبة من مشاركة الإناث.

ففي إطار تصنيف العاملين بحسب مستويات أجورهم، لوحظ أن الفروق بين مشاركة الجنسين تزداد وضوحاً في ارتفاع الدخل. فمع انخفاض مستويات الأجور نلاحظ أن الفروق بين مشاركة الجنسين ضعيفة للغاية وغير دالة إحصائية، ثم أصبحت الفروق دالة عند مستوى الثقة (٠.٩٥) بين العاملين الذين يتقاضون أجوراً متوسطة. وارتفعت دلالة الفروق إلى (٠.٩٩) بين العاملين الذين يتقاضون أجوراً مرتفعة. ويختلف الأمر قليلاً عن ذلك مع تصنيف العاملين بحسب اتجاهات نحو الطبيعة التعويضات المادية وحوافز الإنتاج التي تعود عليهم. فقد كانت الفروق بين مشاركة الجنسين واضحة عند مستوى الثقة (٠.٩٥) في ظل الاتجاهات المعارضة التي لا ترى في هذه التعويضات الشيء الكافي. ثم ارتفع مستوى الدلالة إلى (٠.٩٩) بين العاملين الذي كانت لهم اتجاهات معتدلة حيث كانت مشاركة الذكور مختلفة عن مشاركة الإناث بشكل واضح.

أما في إطار الفئات التي رأت أن التعويضات المادية جيدة، فيلاحظ أن الفروق بين مشاركة الجنسين كانت ضيفة وغير دالة من الناحية الإحصائية، وتكشف عن تجانس واضح. وفي إطار الظروف المادية المحيطة بالعمل فيلاحظ أن مشاركة الجنسين كانت مختلفة، والفروق دالة عند مستوى الثقة (٠.٩٩) في إطار الظروف المادية السيئة، ثم انخفض مستوى دلالة الفروق إلى (٠.٩٥) في ظل الظروف المادية المعتدلة. ثم تلاشت هذه الفروق مع تحسن الظروف المادية المحيطة بالعمل بشكل واضح، وأصبحت غير دالة

من الناحية الإحصائية. لم يختلف الأمر كثيراً عن هذا التوزع مع تبدل الظروف الاجتماعية المحيطة بالعمل. ومع اختلاف اتجاهات العاملين نحو طبيعة الخدمات التي تقدمها المؤسسة، تلاحظ الصورة ذاتها تقريباً. فقد كانت الفروق دالاً إحصائياً عند مستوى الثقة (٠.٩٥) بين العمال الذين وجدوا أن مستوى الخدمات متدنياً، ثم ارتفعت دلالة الفروق بين مشاركة الجنسين إلى (٠.٩٩) بين العمال الذين وجدوا أن مستوى الخدمات متوسطاً. أما في إطار العمال الذين وجدوا أن مستوى الخدمات جيداً فلم تكن الفروق الإحصائية بين مشاركة الجنسين واضحة، وكانت أقرب من التجانس.

كما يلاحظ أيضاً أنه مع اختلاف اتجاهات العاملين نحو الأداء المهني ضمن المؤسسة اختلفت مشاركة الجنسين، وكانت دالة إحصائية عند مستوى الثقة (٠.٩٥) بين العاملين الذين وجدوا أن مستويات الأداء معتدلة حيث كانت االفروق بين مشاركة الجنسين دالة عند مستوى الثقة(٠.٩٩). ثم تراجعت هذه الفروق بشكل واضح.

أصبحت مشاركة الجنسين متقاربة بين العاملين الذين وجدوا أن مستويات الأداء جيداً تماماَ. وكذلك الحال مع اختلاف طبيعة الروابط العمالية الضعيفة، التي تتصف بضعف التماسك، وكثرة المشاجرات. بينما أصبحت مشاركة الذكور قريبة من مشاركة الإناث مع تحسن الروابط العمالية ضمن المؤسسة، وأصبحت الفروق غير دالة من الناحية الإحصائية. غير أن الأمر اختلف بشكل واضح مع تبدل اتجاهات العاملين نحو فعالية القرابة بنظم العمل. فقد كانت مشاركة الجنسين متقاربة ولا تنطوي على فروق جوهرية بين العاملين الذين وجدوا أن فعالية القرابة ضعيفة ولا يؤثر في طبيعة العمل وتنظيمه ضمن المؤسسة. ثم أصبحت الفروق بين مشاركة الجنسين واضحة ودالة إحصائياً عند الذين وجدوا أن فعالية القرابة قوية، وتؤثر في طبيعة تنظيم العمل وآلياته. وتشير الجداول (٣٢- ٤٠) إلى توزع المقارنات الإحصائية بين مشاركة الذكور والإناث مع بيان واقع ظروف العمل المختلفة.

الجدول رقم (٣٢) بين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تثبيت مستويات الأجر المختلف

الأجر	دون المتوسط	متوسط	مرتفع
الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور والإناث	٠.٧٧	٢.٠٠٥	٣.٢٨
دلالة الفروق	غير دال	٠.٩٥	٠.٩٩

الجدول رقم (٣٣) بين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تغير التعويضات المادية

التعويضات المادية	متدنية	متوسطة	جيدة
الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور والإناث	١.٩٧	٥.١٥	٠.٦٨
دلالة الفروق	٠.٩٥	٠.٩٩	غير دال

الجدول رقم (٣٤) بين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تغير طبيعة العمل

طبيعة العمل	مريحة	متوسطة	غير مريحة
الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور والإناث	٢.٢٦	٠.٩٤	٢.٦٥
دلالة الفروق	٠.٩٥	غير دال	٠.٩٥

الجدول رقم (٣٥) بين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تغير الظروف المادية للعمل

الظروف المادية للعمل	دون الوسط	متوسطة	جيدة
الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور والإناث	٢.٨٩	٢.٣٤	١.٢٧
دلالة الفروق	٠.٩٩	٠.٩٥	غير دال

الجدول رقم (٣٦) بين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تغير الظروف الاجتماعية المحيطة بالعمل

الظروف الاجتماعية للعمل	دون الوسط	متوسطة	جيدة
الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور والإناث	٧.٢٠	٤.٧٣	١.٩٤
دلالة الفروق	٠.٩٩	٠.٩٩	غير دال

الجدول رقم (٣٧) بين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تغير مستويات الخدمات الاجتماعية

مستوى الخدمات الاجتماعية	دون الوسط	متوسطة	جيدة
الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور والإناث	٢.١١	٦.٧٥	٠.٢٣
دلالة الفروق	٠.٩٥	٠.٩٩	غير دال

الجدول رقم (٣٨) بين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تغيرمستويات أداء العاملين

مستوى أداء العاملين	دون الوسط	متوسط	جيد
الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور والإناث	٢.٥٤	٥.٥٧	١.٨٦
دلالة الفروق	٠.٩٥	٠.٩٩	غير دال

الجدول رقم (٣٩) بين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تغير الروابط العمالية في المنشأة

الروابط العمالية في المنشأة	ضعيفة	معتدلة	قوية
الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور والإناث	٢.٦٢	١.٤٨	١.٨٩
دلالة الفروق	٠.٩٩	غير دال	غير دال

الجدول رقم (٤٠) بين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تغير فعالية القرابة في المؤسسة

فعالية القرابة في المؤسسة	ضعيفة	متوسطة	قوية
الفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور والإناث	٠.٢٣	٢.٧٣	٤.١٧
دلالة الفروق	غير دال	٠.٩٩	٠.٩٩

عاشراً: تباين مستويات المشاركة الإنتاجية وإبعاد البناء الاجتماعي

لم تكشف دراسة التحليلية لأثر متغير الجنس في عملية المشاركة الإنتاجية عن اية مقارنة توحي بأن مشاركة الإناث هي الأفضل في إي ظرف من الظروف الاجتماعية المحيطة بالعاملين، مما يشير إلى أهمية متغير الجنس ودوره في اختلاف أشكال فعل المشاركة. والارتفاع النسبي الملحوظ في مشاركة الذكور بالمقارنة مع مشاركة الإناث يعود في أغلب الاحتمالات إلى ما تتميز به كل فئة من الفئتين من خصائص وسمات ذاتية أكتسبتها خلال ظروف تنشئتها الخاصة، ومن خلال ما تتبادله مع الواقع من آثار في إطار المجتمع العربي عموماً. فالذكور بشكل عام أكثر حركية وتفاعلاً، وتقع على عاتقهم بحكم مواقعهم الاجتماعية مسؤوليات مختلفة تكسبهم مؤهلات شخصية تجعلهم اكثر قدرة على التفاعل والاحتكاك وتبادل الآراء مع الآخرين. ولما كانت مؤشرات المشاركة الإنتاجية المعتمدة في الاستمارة قائمة في قسم كبير منها على هذا المعيار فمن الطبيعي أن تكون مشاركة الذكور هي الأفضل، على خلاف مشاركة الإناث التي اتصفت بالتراجع النسبي بحكم ما تتصف به المرأة من محدودية التفاعل والاتصال، في كونها أقل ميلاً نحو الاحتكاك بالآخرين والاتصال بهم، وأقل حرية من ذلك. كما ،أنها أقل رغبة في السيطرة والتفوق والحب المنافسة. ومع أن هذه الأحكام لا تشكل قاعدة عامة تشمل كل الإناث، أو يشمل عكسها كل الذكور إلا أنها تصف الواقع بدرجة كبيرة، ويمكن

الاعتماد عليها في تفسير ما نلحظه من تباين في أشكال الفعل بين الفئتين. وبصرف النظر عن العوامل التي تؤدي إلى هذا الواقع، ذاتية كانت أم اجتماعية، فإنه يشكل واحد من العوامل المتعددة التي تفسر واقع الاختلاف في أشكال الفعل بين العاملين.

وتبين دراسة اجتماعية معاصرة أن الثقافة المجتمعية تؤدي دوراً كبيراً في تأكيد معايير اجتماعية تحدد أنماط السلوك بين كل من الذكور والإناث على حد سواء. كما ظهرت دراسات اجتماعية أخرى وجود تحيز في الحكم على نجاح المرأة أو نجاح الرجل، حيث ينزع الناس إلى تفسير نجاح المرأة بالصدفة أو الحظ، بينما يميلون إلى تفسير نجاح الرجل بالجهد والكفاءة والقدرة (نشواتي، عبد المجيد، ٨). وتعد هذه الثقافة واحدة من العوامل التي تعزز التباين بين مشاركتي الذكور في الحياة العامة عموماً، وفي النشاطات الاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص.

إن مشاركة المرأة في الحياة العامة هي الأقل نسبياً، وتكرس مجموعة واسعة من العادات والتقاليد، وتجعل منها أساساً للحكم على العديد من أشكال السلوك التي تصدر عن الذكور والإناث معاً. فبحكم الأعراف الاجتماعية تأخذ المرأة الموقع الثاني من الأهمية بعد الرجل بدءاً من مراحل تنشئتها وحتى مراحل تربيتها وتعليمها، إضافة إلى مسائل الزواج والعيش والعمل، وغير ذلك. من الطبيعي أن يترك هذا الإطار الاجتماعي الواسع في نفس المرأة انطباعات ومشاعر لا نجد مثيلها عند الذكور. فاللامساواة أصبحت جزءاً من الكيان الداخلي للمرأة، وكذلك جزءاً من الكيان الداخلي عند الرجل، وهذا ما يجعل سلوك كل منها يقوم على أساس مختلف، فالذكور أكثر حرية، وأكثر حركية وتفاعلاً في الإطار الاجتماعي من الإناث بحكم المسوغات الاجتماعية لأفضلية الذكور، وبحكم القيم التي تعزز ذلك.

وتشكل هذه المسائل مجتمعة الإطار الذي يمكن من خلاله تفسير التباين في أشكال المشاركة الإنتاجية بين الذكور والإناث، وفي كون مستويات المشاركة بين الذكور

هي الأعلى نسبياً بحكم ما بين الفئتين من اختلافات في الخصائص الذاتية التي تكرسها ظروف الواقع. غير أن ذلك لا ينفي ضرورة الإشارة إلى أن الاختلاف يعود في جزء كبير منه إلى التباين في طبيعة الخصائص ذاتها، فبصرف النظر عن العوامل التي تكمن في أسباب هذا تباين نجد أن مشاركة الإناث عموماً هي الأقل حتى مع اختلاف الخصائص الذاتية والظروف الاجتماعية المتنوعة، وغياب المقارنة الإحصائية التي تفيد بأن مشاركة الإناث هي الأفضل في أي ظرف من الظروف يجعل تفسير هذا التباين بالظروف المحيطة ضعيفاً إلى حد كبير. وترجع إمكانية تفسير هذا التباين إلى الفروق القائمة بين الذكور والإناث. وهي الفروق التي تعززها ظروف الواقع الاجتماعي والثقافي الراهن وتقوم عليها.

الفصل الثالث
أثر المستوى المعيشي للأسرة في الدلالات الاجتماعية لعمل المرأة

يشكل عمل المرأة واحداً من الموضوعات الأساسية التي تحظى باهتمام الباحثين والمفكرين الاجتماعيين، بالإضافة إلى كونه واحداً من الموضوعات التي باتت تهم كل امرأة سواء أكانت في مجال العمل أو خارجه. وتزداد دعوة المفكرين والسياسيين والمصلحين الاجتماعيين إلى ضرورة مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية والإنتاجية المختلفة لما يترتب على ذلك من نتائج إيجابية تمس واقع الأسرة بالدرجة الأولى، وواقع المجتمع والمؤسسات الإنتاجية فيه بصورة عامة.

غير أن الدلالات الاجتماعية لعمل المرأة تختلف بين الدعاة على نحو واسع، وما زالت تنتشر بقوة مجموعة كبيرة من الآراء والقيم والأفكار التي تحول دون مساهمة المرأة مساهمة فعالة، وتجعل مكانة المرأة ونجاحها مرتبطين بما تؤديه من وظائف حيوية في إطار أسرتها، وفي إطار سعيها لتنشئة أبنائها تنشئة سليمة. إلى جانب مجموعة من الآراء التي تدعو إلى عمل المرأة لما ينطوي عليه من دلالة ثقافية وحضارية بصرف النظر عن الظروف المحيطة بها، مما يجعل لعمل المرأة في كثير من الأحيان آثار سلبية في بنية الأسرة وتنشئة الأطفال. فما هي الدلالات الاجتماعية لعمل المرأة في نظر ربات الأسر؟ ولماذا تندفع المرأة إلى العمل؟ .

تعتمد الدراسة في معالجتها للدلالات الاجتماعية التي ينطوي عليها عمل المرأة تحليلاً لرأي (١٧٠٠) ربة أسرة في مدينة دمشق خلال شهري تشرين أول وتشرين ثاني من عام ١٩٩٩.

أولاً– الأصول النظرية للبحث والدراسات السابقة:

تزخر الدراسات الاجتماعية المعاصرة بتحليلات موسعة لعمل المرأة وأهميته في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الحديث، وتظهر جوانبه المتعددة. وتأخذ اتجاهات الباحثين والمفكرين في هذا السياق مدارس عديدة ومسارات متنوعة، منها ما يجعل عمل المرأة قيمة بحد ذاته بصرف النظر عن الأطر الاجتماعية والثقافية المحيطة به، ومنها ما يجعل لعمل المرأة قيمة اقتصادية لما يترتب عليه من فوائد ومنافع مادية تعود على المرأة نفسها بالدرجة الأولى، وعلى الأسرة بالدرجة الثانية، ومنها ما يجعل لعمل المرأة قيمة اجتماعية لما يعزز في شخصيتها من نضوج وتكامل يمكنها من التفاعل مع الآخرين بشكل أفضل، ويوفر لها شروط المكانة الاجتماعية اللائقة بها بوصفها عضواً في المجتمع.

ويعود هذا التباين في اتجاهات المفكرين والباحثين نحو عمل المرأة إلى اختلاف تصوراتهم لطبيعة المرأة نفسها، ولخصائصها ولمقوماتها الأساسية، فمشاعر المرأة وأحاسيسها وعواطفها ومصادر قلقها وطموحاتها تختلف عن مشاعر الرجل وأحاسيسه وعواطفه ومصادر قلقه، فضلاً على أن لها أدواراً أساسية في الحياة مستمدة من أنوثتها ولا يمكن للذكور القيام بها، وتكشف الدراسات الاجتماعية في هذا المجال إلى أن اهتمامات المرأة العاملة تبدو مختلفة عن اهتمامات الرجل بشكل واضح (حسن، د.ت، ٢٧) مما يشير إلى أن للمرأة عالم مختلف عن عالم الرجل، غير أن الاختلاف لا يحمل في ذاته معنى المفاضلة إنما يشير إلى الخصوصية التي يتصف بها كل منهما.

وبرغم أن البيانات الإحصائية التي تقدمها الدول تفيد بأن عدد النساء العاملات قد حقق زيادة كبيرة منذعام ١٩٧٥، وهو العام الذي خصصته الأمم المتحدة كعام للمرأة والذي أعقبه كل ذلك النشاط المتعلق بها، حيث انخرطت النساء في النشاطات الزراعية والصناعية وفي الخدمات، أي في مجالات التنمية الاقتصادية المتنوعة، بأعداد غير مسبوقة تاريخيا، ترى أمينة شفيق أن هذا التواجد العددي لم ينعكس على تواجدها في مواقع اتخاذ

القرار الاقتصادي المتعلق برأس المال والائتمان والملكية والتكنولوجيا والتعليم والإعلام، لقد استمرت الحواجز تفصل بينها وبين مواقع اتخاذ القرار الاقتصادي مما أدى إلى استمرار بل وإلى ارتفاع الحواجز المانعة لحصولها على فرص العمل، بشروطها وظروفها، المتوافرة للرجل. لقد استمرت اللامساواة، بالرغم من الزيادة العددية للنساء العاملات وبالرغم من عملهن ومساهمتهن الملحوظين في صنع الناتج الإجمالي القومي لكل مجتمع. وتتبلور هذه اللامساواة في أوضاع بذاتها. وهي أوضاع لا تتمركز في بلد بذاته وإنما تتواجد بأشكال متقاربة في عدد هائل من البلدان (شفيق، ٢٠٠٠).

وفي الوقت الذي يلاحظ فيه أن الدعوات إلى ضرورة مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق الاجتماعية والسياسة والثقافية تزداد يوماً بعد آخر، ما زالت تنتشر بقوة الأصوات الداعية إلى ضرورة أن تكون حركة المرأة ونشاطاتها رهن بموافقة الزوج، وأن مشاركتها في النشاطات الإنتاجية لا بد أن تكون في إطار مجموعة من المهن دون أخرى، وهي المهن التي تناسب خصوصيتها.

ففي السياق الأول يدعو المنتدى العربي الثاني لمؤتمر قمة المرأة حول "المرأة والسياسية" في تونس (٣١ أيار ٢٠٠١) إلى ضرورة توفير المناخ الملائم لدعم قيم المساواة وتأكيد روح المواطنة لتحقيق المشاركة الفعلية للمرأة في الحياة السياسية بمنأى عن كل تمييز، وتأمين حق المرأة العربية في هياكل السلطة ومواقع صنع القرار على مختلف المستويات، واحترام ما نصت عليه الدساتير العربية من مبادئ أساسية تضمن المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء سواء في المشاركة السياسية او في الحياة العامة (مؤتمر المرأة والسياسة، ٢٠٠١، نص البيان).

وفي السياق الثاني يجد سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز أن مجيء النساء وحركتهن بدون محارم فيه خطر كبير، وفتنة، وينصح بالحذر من الاختلاط مع الرجال والعمل معهم أو الخلوة بهم، وسواء أكان ذلك في المستشفيات أو في غير ذلك من المواقع، ولهذا فهو

ينصح بعدم سفر المرأة إلا بمحرم، وألا تعمل بين الرجال، وألا تخلو بأي رجل من غير محارمها عملاً بقول الرسول الكريم (ص) ﴿لا يخلون رجل بامرأة فإن ثالثهما الشيطان﴾ وأما العمل فلا بأس أن تعمل بين النساء ممرضة أو خياطة أو خادمة أو غير ذلك في عمل مباح لا يضر دينها ولا يسبب فتنة (ابن باز، ٢٠٠١).

ويدل ذلك على بنية الثقافة في المجتمع العربي الراهن تنطوي على دلالات اجتماعية متنوعة لمشاركة المرأة مجال العمل المنتج، وغالباً ما يترتب على ذلك ظهور مشكلات اجتماعية واقتصادية بين أفراد الأسرة الواحدة، (وخاصة بين الزوج والزوج) تتعلق بمسألة عمل المرأة وكيفية الإنفاق والدخل وما شابه ذلك. وتمتد هذه المشاكل حتى على مستوى المجتمع عموماً، فالمرأة التي تنخرط في سلك العمل المنتج قد تفقد الكثير من مكانتها الاجتماعية والتقدير اللائق بها بين أفراد شريحة اجتماعية تجد في المعايير التقليدية نموذجاً لا بد من الاحتكام إليه لتقرير سلامة السلوك من خطأه، وقد تفقد المرأة غير العاملة قدراً من مكانتها الاجتماعية أيضاً لدى الشرائح الاجتماعية الأكثر تفاعلاً مع الثقافات المعاصرة، والتي تجد في عمل المرأة مظهراً من مظاهر التطور الحضاري والثقافي للشعوب. وقد يدفع ذلك عدداً كبيراً من النساء إلى تجنب المشاركة في النشاط الإنتاجي لما يترتب على ذلك من آثار سلبية تتصل بمكانة المرأة وموقعها الاجتماعيين، مع أنها تميل بمشاعرها وأحاسيسها إلى هذه المشاركة.

ثانياً- الدلالات الاجتماعية لعمل المرأة:

ينطوي إقدام الفرد على ممارسة أي شكل من أشكال السلوك الإنساني على معنى اجتماعي يحدد الفرد من خلاله قيمة السلوك الذي يرغب به، ويفاضل على أساسه بين أنماط الفعل الممكنة، وأشكال السلوك المتعددة، وفي هذا السياق تأخذ مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية، ودخولها مجال العمل المنتج معان ودلالات اجتماعية تختلف بين الأفراد باختلاف خصائصهم واتجاهات القيم الاجتماعية والمادية والجمالية بينهم.

ويلاحظ أن التباين في المواقف التي يأخذها أفراد المجتمع من عمل المرأة لا يأتي إلا من خلال الاختلاف في الدلالات الاجتماعية التي ينطوي عليها بالنسبة إلى كل منهم، فذوي الاتجاهات التقليدية يجدون أن قيمة المرأة ومكانتها الاجتماعية تأتي من قيمة الأسرة التي تنتمي إليها في نظام الروابط الاجتماعية العشائرية وروابط القربى. والأنثى التي تنشأ وتتربى في ظروف الزعامة العشائرية تجد نفسها مدفوعة إلى تحقيق عملية التواصل الاجتماعي من خلال ما تؤديه من أدوار إنسانية واجتماعية بين نساء القبيلة نفسها، وبين أبناء المجتمع الأكبر الذي تنتمي إليه حتى في ظروف المدينة الحديثة من جهة أخرى.

وإلى جانب ذلك تجد شريحة واسعة من أبناء المجتمع العربي أن قيمة المرأة ومكانتها الاجتماعية إنما تأتي من الدور الذي تؤديه في بناء أسرتها وفق ما تقتضيه أحكام الشريعة الإسلامية من تفان في خدمة بيتها وتربية أبنائها مما يجعلها تفرض على الآخرين احترامها وتقديرها بالمستوى الذي تنشده.

أما عمل المرأة ومشاركتها في النشاط الإنتاجي بالنسبة إلى ذوي الاتجاهات التقليدية فيحمل دلالات سلبية إن لم يكن لضرورات اجتماعية أو إنسانية يقرها العرف الاجتماعي، وإذا أقدمت المرأة على ممارسة العمل المأجور لدى الآخرين دون أن تظهر الضرورات الاجتماعية والإنسانية ففي ذلك خطورة تنطوي على ميل المرأة إلى الانفلات من قيود التنظيم الاجتماعي ومن قيود الشريعة الإسلامية التي جعلت مكانة المرأة رهن بما تحسنه من عمل ينمي أسرتها ويسعد أبناءها.

أما في المجتمع الحديث، فتبدو ملامح التغير في بنى التنظيم الاجتماعي واضحة، وتأخذ الروابط الاجتماعية التقليدية بالانحلال والتفكك، ويصبح تأثير المعايير الدينية في السلوك الإنساني أقل مما كان عليه في السابق، ويغدو المجتمع أميل إلى البعثرة والتفكك منه إلى التنظيم بالمعنى الاجتماعي التقليدي، ولهذا كانت الضرورة ملحة في الغرب لنشوء الدولة بعد أن تهشمت تماماً بنية الروابط التقليدية (الدينية والاجتماعية)، وفي الوقت

الذي أخذ فيه الفرد يبحث فعلاً عن روابط اجتماعية جديدة تشده إليها وتقيد سلوكه، فهو في طبيعته كائن اجتماعي لا يستطيع العيش منعزلاً عن غيره من أفراد المجتمع، ولهذا فهو ينشد إلى الارتباط بهم، وإذا لم تشده القرابة أو الدين فلاشك أن الدولة الحديثة بمؤسساتها المتطورة تستقطب أفرادها بما تؤديه من وظائف حيوية بالنسبة إليهم. ويصبح الارتباط مبنياً على القوانين والنظم الدستورية، وليس على العادات والأعراف الاجتماعية كما هو الحال في المجتمع التقليدي، وقد سبق لدركهايم أن ميز بين نمودجي المجتمعين على أساس درجة التعاضد فيهما، فوصف المجتمع الأول بأنه يقوم على التعاضد الآلي، بينما وصف المجتمع الحديث بأنه يقوم على التعاضد العضوي.

ويختلف الأمر في المجتمع العربي الراهن، فالتحولات الاقتصادية والاجتماعية لم تسهم في تقويض دعائم الروابط التقليدية وبنيتها الاجتماعية كما جرى الأمر في الغرب الصناعي، إنما قامت الدولة بمؤسساتها على أساس البنية الاجتماعية التقليدية، وراحت الدولة تستمد من هذه البنية القسم الأكبر من سلطتها ومقوماتها. مما جعل البنية الاجتماعية تنتشر بقوة في بنية مؤسسات الدولة لتصبح واحدة من المعايير التي يتم اللجوء إليها في تقرير العدد الكبير من الأحكام.

ولما كان الواقع الاقتصادي والاجتماعي يحمل في طيا ته قدراً كبيراً من التنوع فمن الطبيعي أن تصبح مظاهر السلوك ذات دلالات متنوعة أيضاً، وما هو مستساغ لشريحة اجتماعية يعد مرفوضاً بالنسبة إلى شريحة اجتماعية أخرى.

ولهذا بات عمل المرأة يحمل معان مختلفة بالنسبة إلى السكان بحسب شرائحهم وتصنيفاتهم المتعددة، ففي حين ينطوي عمل المرأة على معنى اقتصادي بالنسبة إلى شريحة اجتماعية واسعة من السكان، يلاحظ أنه يحمل معنى اجتماعي في إطار مجموعة سكانية أخرى، وهو ذو بعد ثقافي بالنسبة على شريحة ثالثة .. وفي الحالات المختلفة يستمد الفرد

دلالة السلوك من معايير التفاضل الاجتماعي السائدة في البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها.

فالأسرة التي تقيم وزناً كبيراً للشأن الاقتصادي في حياتها لا بد أن تجد في عمل المرأة دلالات اقتصادية لما يترتب على هذا النشاط من تحسين في مستوى المعيشة، وارتفاع الدخل والإنفاق وخلافه. والأسر التي تقين وزناً كبيراً للشأن الاجتماعي سرعان ما تنظر إلى عمل المرأة من هذه الزاوية لما يحققه هذا العمل من فوائد تعزز المكانة الاجتماعية للمرأة بين الأقارب والأصدقاء. أما الأسر التي تقيم الوزن الأكبرللمعايير الثقافية فتجد في عمل المرأة ما يعزز التواصل الثقافي والحضاري مع الآخر، ويجعل المجتمع العربي الراهن في عداد المجتمعات المتطورة بعرف أفراد هذه الفئة بصرف النظر عن المردود الاقتصادي والاجتماعي لهذا العمل.

وتأسيساً على ذلك تعتمد الدراسة في تحليلها للدلالات الاجتماعية التي ينطوي عليها عمل المرأة مجموعة من المقولات النظرية التي تفسر تعدد الدلالات باختلاف مستويات المعيشة بين الأسر، وتتمثل هذه المقولات بالعناصر الرئيسية التالية:

(١) تميل الأسر ذات المستوى المعيشي المنخفض إلى تحسين مستواها المعيشي، وزيادة دخلها، مما يجعل عمل المرأة بالنسبة إليها يأخذ معنى اقتصادياً بالدرجة الأولى، وتغلب على قيمته القيمة الاقتصادية.

(٢) أما الأسر ذات المستوى المعيشي المتوسط فهي تميل على الأغلب لتعميق التواصل الاجتماعي مع البيئة المحيطة بها، مما يجعلها تنظر إلى عمل المرأة ضمن هذا التصور، فتجد في عمل المرأة ما يعزز تواصلها الاجتماعي، ويسهم في تعزيز مكانتها الاجتماعية.

(٣) ويختلف الأمر بالنسبة إلى الأسر ذات المستوى المعيشي المرتفع، حيث تتمتع الأسرة بقدر أفضل من الاستقرار الاجتماعي، مما يجعل لعمل المرأة قيمة جمالية تتعلق بتصور الفاعل لما ينبغي أن يكون عليه الحال.

ثانياً– الأصول المنهجية للدراسة الميدانية:

تعتمد الدراسة في تحليلها للدلالات الاجتماعية التي ينطوي عليها عمل المرأة على مجموعة من الخطوات المنهجية التي تتمثل بالإجراءات الرئيسية التالية:

أ– تحديد موضوع الدراسة وأهدافها:

تزخر الدراسات الاجتماعية باتجاهات عديدة نحو عمل المرأة، وتسهم وسائل الإعلام من صحافة وتلفزة وإذاعة في الدعوة إلى ضرورة مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية على اختلاف أنوعها لما تنطوي عليه هذه المشاركة من دلالات ثقافية وحضارية تجعل المجتمع العربي في مستوى العصر الذي يعيشه، بالإضافة إلى أن مشاركة المرأة تسهم في حشد الجهود والإمكانات التي من شأنها الاستفادة من الطاقات المختلفة، فالمرأة تشكل نصف المجتمع، وفي غيابها عن المشاركة الفعالة تعطيل كامل لطاقاتها وإمكاناتها.

غير أن مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية لما تنطوي عليه هذه المشاركة من دلالات ثقافية وحضارية دون استقرار الشروط الاقتصادية والاجتماعية المكافئة لهذه المشاركة لا يؤدي إلى النتائج المتوقعة، بقدر ما يترك آثاراً سلبية في حياة الأسرة، وتنشئة الأبناء والعلاقات الاجتماعية القائمة بين أفراد الأسرة أنفسهم، ولهذا فإن مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ليست غاية بحد ذاتها، وإذا كانت كذلك بالنسبة إلى المرأة أو الرجل فإن الآثار السلبية المتوقعة في غياب الشروط المناسبة لها قد تكون أكبر من آثارها الإيجابية. فهل يحمل عمل المرأة برأي ربات الأسر دلالة اقتصادية؟، وتكمن قيمته في المردود المحقق منه بالنسبة إلى الأسرة؟ أم أن مشاركتها في العمل المنتج تأكيد لعملية

التواصل الاجتماعي، وتعزيز المكانة الاجتماعية اللائقة بها بين الأقارب والأقران؟، أم أن لعملها قيمة جمالية تسعى المرأة إليه بصرف النظر عما يترتب على هذا العمل من آثار يمكن أن تعالج لا حقاً؟..

ب- فرضيات الدراسة:

يعد إقدام المرأة على ممارسة عملها ومشاركتها في النشاط الاقتصادي شكلاً من أشكال السلوك الإنساني الهادف إلى تحقيق عملية التواصل مع البيئة الاجتماعية المحيطة، أكثر من كونه تلبية لحاجة اقتصادية قائمة، ولهذا السبب تختلف الدلالة الاجتماعية لعمل المرأة ومشاركتها في النشاط الاقتصادي بين العاملين باختلاف مستويات المعيشة، ففي حين تميل الأسرة ذات المستوى المعيشي المنخفض إلى رؤية عمل المرأة من الوجهة الاقتصادية، تميل الأسرة ذات المستوى المعيشي المتوسط إلى النظر إلى عمل المرأة من وجهة النظر الاجتماعية، وتميل الأسرة ذات المستوى المعيشي المرتفع إلى رؤية عمل المرأة من وجهة النظر الجمالية، التي تجعلها تأخذ الموقع اللائق بها في بيئتها الاجتماعية ومحيطها الاجتماعي. وتتفرع عن الفرضية الأساسية الفرضيات الفرعية التالية:

١- تختلف الدلالات الاجتماعية لعمل المرأة باختلاف المستويات المعيشية للأسرة.

٢- تختلف الدلالات الاجتماعية لعمل المرأة باختلاف حجم الأسرة، وعدد أبنائها.

٣- تختلف الدلالات الاجتماعية لعمل المرأة باختلاف مستوى الدخل الشهري للزوج.

٤- تختلف الدلالات الاجتماعية لعمل المرأة باختلاف مستوى الدخل الشهري للزوجة.

٥- تختلف الدلالات الاجتماعية لعمل المرأة باختلاف مساحة المسكن.

٦- تختلف الدلالات الاجتماعية لعمل المرأة باختلاف قيمة الأجر الشهري للمسكن.

ج- تصنيف مجموعات الدراسة:

بغية التحقق من صحة فرضيات الدراسة، تم التمييز بين مجموعات الدراسة بحسب معيارين أساسيين هما: قيمة عمل المرأة كما تراه ربات الأسر، وفي هذا التصنيف ثلاث مجموعات، ومؤشرات المستوى المعيشي للأسرة من جهة ثانية، وفيه خمسة مستويات.

(١) مجموعات الدراسة بحسب الدلالات الاجتماعية لعمل المرأة:

تم التمييز بين ثلاث مجموعات من الأسر جاء تصنيفها بحسب الدلالات الاجتماعية التي ينطوي عليها عمل المرأة، وهذه المجموعات هي:

١- المجموعة الأولى تضم ربات الأسر اللواتي يجدن أن اندفاع المرأة للعمل يأتي استجابة لحاجة اقتصادية ضمن الأسرة، وهو يسهم في تحسين المستوى المعيشي للأسرة (قيمة اقتصادية).

٢- المجموعة الثانية تضم ربات الأسر اللواتي يجدن أن دخول المرأة مجال العمل المنتج يأتي لتعزيز مكانتها الاجتماعية بين أقرانها، وفي البيئة المحيطة بها (قيمة اجتماعية).

٣- المجموعة الثالثة: تضم ربات الأسر اللواتي يجدن أن مشاركة المرأة العمل يأتي نتيجة ما يحمله من قيمة ثقافية بالنسبة إليها، بصرف النظر عما يترتب عليه من آثار إيجابية أو سلبية (قيمة ثقافية).

(٢) مؤشرات مستوى المعيشة:

اتجهت الدراسة لتحليل مستويات معيشة الأسر وفق خمس مؤشرات أساسية تتصل بعدد الأبناء، ودخل الزوج، ودخل الزوجة، ومساحة المسكن الذي تقيم فيه

الأسرة، وأجرة المسكن. وقد توزعت دلائل كل مؤشر كما هو مبين في الجدول رقم (٤١):

وقد تم اعتماد مقياس مستوى المعيشة من خلال جمع الدرجات التي تحصل عليها الأسرة بعد جمع علاماتها المبينة في الجدول، والتي راوحت قيمتها النظرية بين الحد الأدنى (٥) درجات، والحد الأعلى (٢٥) درجة، وفي حين يشير الحد الأدنى إلى المستوى المعيشي المتدني جداً، يشير الحد الأعلى إلى أفضل مستوى معيشي ممكن، أما القيم الواقعية فق راوحت بين (٦) و (٢٤)، ويبين الجدول رقم (٤٢) نموذج الأسرة المتدنية جداً في مستواها المعيشي، ونموذج الأسرة المرتفعة جداً في مستواها المعيشي. وقد تم توزيع علامات المقياس في خمس فئات معيشية جاءت على الشكل التالي:

المستوى المعيشي الضعيف جداً، وعلاماته: ٦- ٧- ٨- ٩

المستوى المعيشي الضعيف نسبياً، وعلاماته: ١٠- ١١- ١٢- ١٣

المستوى المعيشي المتوسط، وعلاماته: ١٤- ١٥- ١٦

المستوى المعيشي الجدي نسبياً، وعلاماته ١٧- ١٨- ١٩- ٢٠

المستوى المعيشي الجيد جداً، وعلاماته: ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤

الجدول رقم (٤١)

يبين مؤشرات مستوى المعيشة لعينة الأسر المدروسة ودلائل كل مؤشر

المؤشر	الدلائل	العلامات
عدد الأبناء	• من ١٠ وأكثر	١
	• من ٧ وحتى ٩	٢
	• من ٤ وحتى ٦	٣
	• من طفل وحتى ٣	٤
	• لا يوجد أطفال	٥
دخل الزوج	• أقل من ٤٠٠١ ليرة.	١
	• من ٤٠٠١ وحتى ٨٠٠٠ ليرة.	٢
	• من ٨٠٠١ ليرة وحتى ١٢٠٠٠ ليرة.	٣
	• من ١٢٠٠١ ليرة وحتى ١٦٠٠٠ ليرة	٤
	• من ١٦٠٠١ وأكثر.	٥
دخل الزوجة	• لا تعمل ولا تتقاضى أي أجر	١
	• حتى ٣٠٠٠ ليرة.	٢
	• من ٣٠٠١ وحتى ٥٠٠٠ ليرة.	٣
	• من ٥٠٠١ وحتى ٧٠٠٠ ليرة.	٤
	• من ٧٠٠١ ليرة وأكثر	٥
مساحة المسكن	• أقل من ١٠٠ متر مربع.	١
	• من ١٠١ وحتى ١٣٠ متر مربع.	٢
	• من ١٣١ وحتى ١٦٠ متر مربع.	٣
	• من ١٦١ وحتى ١٩٠ متر مربع.	٤
	• من ١٩١ متر مربع وأكثر.	٥

أجرة المسكن شهرياً	• آجار من ٤٠٠١ وأكثر	١
	• آجار من ٣٠٠١ وحتى ٤٠٠٠ ليرة.	٢
	• آجار من ٢٠٠١ وحتى ٣٠٠٠ ليرة.	٣
	• آجار حتى ٢٠٠٠ ليرة سورية شهرياً.	٤
	• بدون آجار	٥

الجدول رقم (٤٢)

يبين نموذجي الأسرة في الحدين الأدنى والأعلى لمستوى المعيشي

بحسب علامات المقياس الافتراضي

النموذج	خصائصه التي تميزه
الأول: نموذج الأسرة الأقل ما يمكن في مستوى معيشتها ومجموع علاماته (٥) علامات	• لديها (١٠) أبناء وأكثر • يتقاضى الزوج راتباً لا يزيد عن (٤٠٠٠) ليرة سورية. • لا تعمل الزوج و لا تتقاضى أي أجر. • تعيش الأسرة في مسكن لا تتجاوز مساحته (١٠١) متراً مربعاً. • تدفع الأسرة أجرة مسكن تزيد على (٤٠٠٠) ليرة سورية.
الثاني: الأسرة الأفضل ما يمكن في مستوى معيشتها، ومجموع علاماته (٢٥) علامة	• لا يوجد لديها أبناء • يتقاضى الزوج دخلاً يزيد على ١٦٠٠٠ ليرة سورية • تعمل الزوجة وتقاضى دخلا يزيد على ٧٠٠٠ ليرة سورية • تعيش الأسرة في مسكن تزيد مساحته على ١٩٠ متراً مربعاً. • تعيش الأسرة في المسكن دون أي آجار

د- أهداف البحث:

بناء على افتراضات البحث، وبغية التحقق من صحة هذه الافتراضات، تهدف الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

١- هل توجد فروق إحصائية دالة في متوسطات حجم الأسرة بين مجموعات الدراسة.

٢- هل توجد فروق إحصائية دالة في متوسطات دخل الزوج بين مجموعات الدراسة.

٣- هل توجد فروق إحصائية دالة في متوسطات دخل الزوجة بين مجموعات الدراسة.

٤- هل توجد فروق إحصائية دالة في متوسطات مساحة المسكن بين مجموعات الدراسة.

٥- هل توجد فروق إحصائية دالة في متوسطات أجرة المسكن بين مجموعات الدراسة.

هـ- أداة البحث ووسيلة جمع البيانات:

تعتمد الدراسة في جمعها للبيانات على استبيان مؤلف من مجموعة أسئلة تشمل عمل الزوج ودخله الشهري، وعمل الزوجة، ودخلها الشهري، وعدد الأبناء، وملكية المسكن، وقيمة الأجر الشهري، ومساحة المسكن. بالإضافة إلى السؤال الخاص بالدلالات الاجتماعية التي ينطوي عليها عمل المرأة، ويعد هذه الاستبيان جزءاً من استبيان أكبر أعد لأغراض متعددة.

أما مجتمع البحث الميداني فيشمل مدينة دمشق التي تضم ما يزيد على (٦٠) حياً منتشرة في كل المدينة تقريباً، وتستوعب من السكان ما يزيد على(١٦١١) ألف نسمة بحسب تقديرات سنة ٢٠٠٠، يشكلون حوالي (٩.٩%) من إجمالي سكان الجمهورية العربية السورية، ويتوزعون إلى (٨٣٢) ألف نسمة من الذكور مقابل (٧٧٩) ألف نسمة من الإناث (المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٠، ٦٦).

وقد تم انتقاء خمسة وعشرين حياً من الأحياء الموجودة في المدينة، وغطت الدراسة عيّنة مقدارها (١٧٠٠) أسرة تقيم في تلك الأحياء، وروعي أن تكون هذه الأسر ممثلة

لمختلف أنواع الأسر من حيث توزعهم الجغرافي ومن حيث تنوع خصائصهم، شريطة أن يكون أرباب الأسر من العاملين في مؤسسات القطاع العام بفروعه المختلفة، وقد اعتمدت الدراسة لتوضيح درجة تمثيل العينة للمجتمع الأصلي على القاعدة الإحصائية المرتبطة بدراسة الفروق بين المتوسطات، وذلك بعد تقسيم عيّنة البحث إلى عيّنتين متساويتين بطريقة عشوائية، وتمت دراسة معايير التماثل في خمسة مؤشرات هي: الفئات العمرية لرب الأسرة، وسنوات دراسته، والدخل الشهري لكل من الزوج والزوجة، وأخيراً عدد الأبناء في الأسرة الواحدة. وقد خلصت المقارنات المدروسة إلى أن عيّنتي البحث تشابهت في الخصائص المدروسة، ولم تظهر بينها أية فروق إحصائية دالّة عند مستوى الثقة (٠.٩٥) ومستوى الثقة (٠.٩٩)، ويظهر الجدول رقم (٤٣) توزع قيم (ت) ودلالة الفروق بين المتوسطات لعينتي البحث بعد أن تم تقسيمهما عشوائياً بشكل متساوي، وبحسب الأرقام المفردة والمزدوجة لقوائم الاستبيان. أما المجال الزماني للدراسة فقد تم جمع البيانات في شهري تشرين أول وتشرين ثاني من عام ١٩٩٩.

الجدول رقم (٤٣)

يبين توزع قيم (ت) بين متوسطات مجموعتين عشوائيتين من العينة الأصلية للدراسة

المتغير	متوسط المجموعة الأولى	متوسط المجموعة الثانية	قيمة الفرق	قيمة (ت)	درجات الحرية	مستوى الدلالة
العمر الزمني	٣٦.٢	٣٦.٦	٠.٤	٠.٧٣٥	١٦٩٣	٠.٤٦٢
سنوات الدراسة	٩.٤٣	٩.٢٢	٠.٢١	٠.٨٣٦	١٦٤٠	٠.٤٠٣
دخل الزوج	٩٤١٩	٩٣٣٣	٨٦	٠.٥١٥	١٦٢٦	٠.٦٠٦
دخل الزوجة	١٧٠٥	١٦٠٥	١٠٠	٠.١٤٦	١٦٦٠	٠.٨٨٤
عدد الأبناء	٤.٧	٤.٩	٠.٢	٠.٩٠٧	١٦٩٨	٠.٣٦٥

ز- تفريغ البيانات:

تم استخدام الحاسب (برنامج SPSS.10) في تفريغ البيانات الإحصائية واستخلاص معايير الضبط الإحصائي وفق الخطوات الرئيسية التالية:

١- استخراج قيمة (ف) (On-Way ANOVA) للكشف عن دلالة فروق متوسطات مستوى المعيشة بين مجموعات الدراسة التي تم تصنيفها بحسب مجموعات الدراسة، على مستوى المجموع العام.

٢- استخراج متوسطات مستوى المعيشة بالنسبة لكل مجموعة من مجموعات الدراسة عند ظهور قيمة (ف) بدلالة إحصائية تساوي نسبة (٠.٩٥) أو تزيد عليها.

ثالثاً- ارتباط مؤشرات مستوى المعيشة:

يلاحظ في مصفوفة الارتباطات بين مؤشرات مستويات المعيشة (الجدول رقم ٤٤) أنها كانت جميعاً ذات ارتباط قوي ودال مع إجمالي مقياس مستوى المعيشة، ذلك أن هذه المؤشرات هي التي تكون المقياس في مجمله، غير أن بعضها لم يكن شديد الارتباط مع بعضها الآخر، فيلاحظ أن ارتفاع حجم الأسر لم يكن شديد الارتباط مع ارتفاع الدخل الشهري للزوج، ولكنه كان كذلك مع ارتفاع الدخل الشهري للزوجة، كما أن الدخل الشهري للزوجة لم يأت مرتبطاً بالدخل الشهري للزوج، ولم يكن مرتبطاً بمساحة المسكن الذي تقيم فيه الأسرة، كما يلاحظ أخيراً أن الأجر الشهري للمسكن لم يأت مرتبطاً بمساحة المسكن الذي تقيم فيه الأسرة.

الجدول رقم (٤٤)

يبين مصفوفة الارتباطات بين مؤشرات مستوى المعيشة

المؤشرات	المستوى المعيشي للأسرة	حجم الأسر	الدخل الشهري للزوجة	الدخل الشهري للزوج	الأجر الشهري للمسكن	مساحة المسكن
المستوى المعيشي للأسرة		٠.٣٧٧ ***	٠.٣٢٧ ***	٠.٤٣٨ ***	٠.٣٢٧ ***	٠.٥١٨ ***
حجم الأسرة			٠.١١٧ ***	٠.٠٠٧	٠.١٤١ ***	٠.١٤٣ ***
الدخل الشهري للزوجة				٠.٠٠٨	٠.١٤٨ ***	٠.٠٢٥
الدخل الشهري للزوج					٠.٠٢٤	٠.١٥٠ ***
الأجر الشهري للمسكن						٠.٠٨٥

*** مستوى الدلالة ٠.٠٠١ وأكثر

أما العلاقات المتبقية بين المؤشرات فكانت جميعها دالة عند مستوى (٠.٠٠١). ويلاحظ أن كل مؤشر يرتبط مع ثلاث مؤشرات على الأقل بارتباطات دالة إحصائياً، الأمر الذي يتيح إمكانية استخدام هذا المقياس.

ثالثاً– نتائج الدراسة:

يشير الجدول رقم (٤٥) إلى وجود فروق إحصائية دالة في مؤشرات مستوى المعيشة بين مجموعات الدراسة عند مستوى (٠.٠٢١) بالنسبة لإجمالي مؤشرات مستوى المعيشة، وعند مستوى يزيد على (٠.٠٠١) بالنسبة إلى المؤشرات الأخرى. مما يشير إلى

أن الدلالات الاجتماعية لعمل المرأة تختلف اختلافاً بيناً مع اختلاف مستويات المعيشة بين أفراد عينة الدراسة.

كما يتضمن الجدول رقم (٤٦) توضيحاً بمتوسطات كل مؤشر من مؤشرات مستوى المعيشة بين مجموعات الدراسة، وفيه يلاحظ أن متوسط درجات مستوى المعيشة القياسي بلغ (١٤.١٣) درجة من مقياس تراوح درجاته بين (٥) درجات و(٢٥) درجة، إلا أن هذا المتوسط اختلف اختلافاً واضحاً بين مجموعات الدراسة. كما بلغ متوسط دخل الزوج (٩٣٧٦) ليرة سورية واختلف بين الفئات بفروق جوهرية، ولم يكن متوسط دخل الزوجة أفضل حالاً، فقد بلغ (١٦٥٥) ليرة سورية واختلف بين مجموعات الدراسة بفروق جوهرية دالة أيضاً، وينطبق الأمر على متوسط عدد الأبناء في الأسرة الواحدة، (٤.٨١) شخص، ومتوسط مساحة المسكن (١٦١) متراً، ومتوسط الأجر الشهري للمسكن (٦٩٥) ليرة سورية.

الجدول رقم (٤٥)

يبين قيمة (ف) والدلالة الإحصائية لفروق المتوسطات بين مجموعات الدراسة

بحسب مستويات معيشتهم

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
إجمالي مستوى المعيشة	بين المجموعات	١٥.٦٩٣	٢	٧.٨٤٦	١١.٣٢	٠.٠٠٠
	داخل المجموعات	٩٦٣.٨٠٨	١٣٩١	٠.٦٩٣		
	مجموع	٩٧٩.٥٠١	١٣٩٣			
حجم الأسرة	بين المجموعات	١٢.٥٦٨	٢	٦.٢٨٤	٩.١٧	٠.٠٠٠
	داخل المجموعات	١١٦١.٩٠٢	١٦٩٧	٠.٦٨٥		
	المجموع	١١٧٤.٤٧١	١٦٩٩			

الدخل الشهري للزوج	بين المجموعات	٠.٩١٨	٢	٠.٤٥٩	٠.٦٥	٠.٥١٧
	داخل المجموعات	١١٥٥.٠٤٢	١٦٥٩	٠.٦٩٦		
	المجموع	١١٥٥.٩٦٠	١٦٦١			
الدخل الشهري للزوجة	بين المجموعات	٣.٢٥٤	٢	١.٦٢٧	٢.٣٥	٠.٠٩٥
	داخل المجموعات	١١٢٢.٣٩٩	١٦٢٥	٠.٦٩١		
	المجموع	١١٢٥.٦٥٤	١٦٢٧			
مساحة المسكن	بين المجموعات	٤.٨٦٩	٢	٢.٤٣٥	٣.٥٣	٠.٠٢٩
	داخل المجموعات	١٠٦٨.٤١١	١٥٥٠	٠.٦٩٨		
	المجموع	١٠٧٣.٢٨٠	١٥٥٢			
أجرة المسكن	بين المجموعات	٢٧.٤١٤	٢	١٣.٧٠	٢٠.١٥	٠.٠٠٠
	داخل المجموعات	١١١٥.٥٢٩	١٦٤٠	٠.٦٨٠		
	المجموع	١١٤٢.٩٤٣	١٦٤٢			

الجدول رقم (٤٦)

يبين توزع متوسطات كل مؤشر من مؤشرات مستوى المعيشة بحسب مجموعات الدراسة و الدلالات الاجتماعية لعمل المرأة

مجموعات الأسر بحسب دلالات عمل المرأة	متوسط مستوى لمعيشة	متوسط دخل الزوج	متوسط دخل الزوجة	متوسط عدد الأبناء	متوسط مساحة المسكن	متوسط أجر المسكن
القيمة الثقافية	١٤.٠٤	٩٧٠٨	١٥٤١	٤.٣٧	١٦٥	٥٣٢
القيمة الاجتماعية	١٣.٨٤	٨٥١١	١٣٤٨	٤.٧٧	١٥٨	٦٤٩
القيمة الاقتصادية	١٣.٨٥	٩٧٦٤	٢١١٩	٥.٤٦	١٥٧	٩٦٥
المجموع	١٤.١٣	٩٣٧٦	١٦٥٥	٤.٨١	١٦١	٦٩٥

١- يلاحظ أن الفروق في مستوى المعيشة على مستوى إجمالي المؤشرات بين مجموعات الدراسة كانت دالة عند مستوى الشك (٠.٠٠١)، وكانت قيمة (ف) تزيد على (١١.٣٢٤). ويدل التحليل الإحصائي لتوزع ربات الأسر بحسب اتجاهات قيمهن نحو عمل المرأة ومستوى معيشتهن إلى أن المستوى المعيشي لربات الأسر اللواتي ينظرن إلى عمل المرأة من وجهة نظر القيمة الثقافية هو من أعلى مستويات المعيشة في درجات المقياس (١٤.٥٤) درجة، بينما جاء المستوى المعيشي لربات الأسر اللواتي ينظرن إلى عمل المرأة من الزاويتين الاقتصادية والاجتماعية متقارباً (١٣.٨٥) للمجموعة الأولى، و (١٣.٨٤) للمجموعة الثانية.

ويعود ذلك على الأغلب إلى أن الأسر التي تتمتع بمستوى معيشي جيد تصبح المسألة الاقتصادية بالنسبة إليها في الموقع الثاني من الأهمية، تبعاً لدرجة التحسن في مستواها المعيشي، ومن الطبيعي أن تصبح رؤيتها لعمل المرأة مرتبطة بالظروف التي تعيشها. أما الأسر التي تعيش في المستويات المعيشية الأقل فإن المسألة الاقتصادية بالنسبة إليها تأتي في المقام الأول من حيث الأهمية، الأمر الذي يظهر جلياً في نظرة المرأة للعمل.

وبالنسبة إلى الأسر التي وجدت في عمل المرأة قيمة اجتماعية جاء مستوى معيشتها في المتوسط أيضاً، ففي هذه المجموعة تظهر المسألة الاجتماعية بدرجة أكبر، ويظهر ميل المرأة للتواصل مع الآخر بنسبة تزيد عما هي عليه بين مجموعة الأسر في المستوى المعيشي المرتفع، وتزيد عما هي عليه أيضاً بين الأسر في المستوى المعيشي المنخفض.

كما يلاحظ أن معامل التوافق (Contingency Coefficient) بين المستوى المعيشي للأسرة، والدلالات الاجتماعية لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي دال إحصائياً عند مستوى (٠.٠٠١)، ويصل إلى نحو (٠.١٤٩)، (الجدول رقم ٧).

٢- جاءت الفروق المتعلقة بحجم الأسرة بين مجموعات الدراسة لتحمل دلالة مرتفعة أيضاً تزيد على (٠.٠٠١) وكانت قيمة (ف) قريبة مما كانت عليه في الموازنة السابقة، فبلغت (٩.١٧) وبالموازنة بين حجم الأسرة بين مجموعات الدراسة يلاحظ أن متوسط عدد الأبناء على مستوى إجمالي العينة بلغ (٤.٨١) ابناً في الأسرة الواحدة، إلا أنه انخفض إلى (٤.٣٧) بين ربات الأسر اللواتي ينظرن إلى عمل المرأة من وجهة نظر القيمة الثقافية، ثم يصبح أفضل بين ربات الأسر اللواتي ينظرن إلى العمل من وجهة نظر القيمة الاجتماعية، فيصل متوسط العدد إلى (٤.٧٧) شخصاً ضمن الأسرة الواحدة، ويرتفع المتوسط إلى أكثر من (٥.٤٦) بين ربات الأسر اللواتي يجدن في عمل المرأة قيمة اقتصادية. كما يلاحظ أن معامل التوافق بين المتغيرين يصل إلى(٠.١١٥) وهو دال عند مستوى (٠.٠٠١)، (الجدول رقم ٧)

وقد يعود ذلك على الأغلب إلى أنه مع ارتفاع حجم الأسر من المتوقع أن ينخفض المستوى المعيشي للأسرة، وتصبح الحاجة الاقتصادية في المقام الأول من اهتمامات الأسرة، مما يؤثر في رؤية ربة الأسرة للأشياء عموماً ولمسألة مشاركة المرأة في العمل المنتج بشكل خاص، ولهذا يرتفع متوسط حجم الأسرة بين ربات الأسر اللواتي ينظرن إلى عمل المرأة من وجهة النظر الاقتصادية.

أما الفئة الاجتماعية التي تنظر إلى عمل المرأة من زاوية قيمته الاجتماعية فجاء متوسط عدد أبنائها في المستوى المتوسط أيضاً، وبالنظر إلى ارتفاع درجة الارتباط بين مستوى المعيشة وحجم الأسرة فإن ميل الأسرة (متوسطة الحجم) نحو تعزيز الروابط الاجتماعية وتأكيد الصلات مع غيرها يظهر بدرجة مما ثلة لما هو عليه بين الأسر في المستويات المعيشية المتوسطة.

٣- يظهر الاختلاف واضحاً ودالاً أيضاً بين مجموعات الدراسة فيما يتعلق بمتوسط الأجر الشهري الذي تدفعه الأسرة مقابل السكن، فقد بلغت قيمة (ف) الحسابية أكثر من (٢٠.١٥)، وهي دالة عند مستوى (٠.٠٠١)، ففي حين بلغ متوسط أجرة المسكن على مستوى إجمالي العينة (٦٩٥) ليرة سورية، يلاحظ أن ربات الأسر اللواتي ينظرن إلى عمل المرأة من وجهة النظر الاقتصادية تتحمل أسرهن أعباء السكن وتكاليفه بدرجة تزيد عما هي عليه بين أسر المجموعتين المتبقيتين، فقد بلغ متوسط أجر المسكن بين ربات أسر هذه المجموعة (٩٦٥) ليرة سورية، بينما تراجعت هذه القيمة بين ربات الأسر في المجموعة الثانية (مجموعة ربات الأسر اللواتي ينظرن إلى عمل المرأة من وجهة النظر الاجتماعية) إلى (٦٤٩) ليرة سورية، ثم تنخفض القيمة إلى (٥٣٢) ليرة سورية بين ربات الأسر في المجموعة الأخيرة التي تنظر إلى عمل المرأة من وجهة النظر الثقافية. أما معامل التوافق فيلاحظ أنه دال عند مستوى (٠.٠٠١) ويصل إلى (٠.١٩٤)، (الجدول رقم ٧).

إن ارتفاع أجرة المسكن أو انخفاضها تشكل عنصراً أساسياً من عناصر المستوى المعيشي للأسرة، فمع انخفاض التكاليف يزداد الميل نحو النظر إلى العمل برؤية ثقافية، بينما يزداد الميل إلى الرؤية الاقتصادية مع ارتفاع التكاليف، وزيادة الأعباء الاجتماعية، وتميل إلى جانب ذلك الفئات المتوسطة إلى الدلالات الاجتماعية بدرجة أكبر.

٤- تأتي الفروق في مساحة المسكن الذي تقيم فيه الأسرة بين مجموعات الدراسة لتظهر تبياناً يفيد بوجود الاختلاف بين مجموعات الدراسة، فقد بلغت قيمة (ف) قرابة (٣.٥٣٢)، وهي دالة عند مستوى (٠.٠٠٣)، ففي حين كان متوسط المساحة على مستوى إجمالي العينة (١٦١) متراً مربعاً، انخفض هذا المتوسط إلى (١٥٧) متراً بين ربات الأسر اللواتي يجدن في عمل المرأة قيمة اقتصادية، ثم ارتفع قليلاً إلى (١٥٨)

متراً بين ربات الأسر اللواتي ينظرن إلى عمل المرأة من وجهة النظر الاجتماعية، و(١٦٥) متراً بين ربات الأسر اللواتي يجدن في عمل المرأة قيمة ثقافية. ويلاحظ أن معامل التوافق جاء ضعيفاً بين المتغيرين ولم يتجاوز (٠.٠٨٥)، وبرغم ذلك جاءت دلالته عند مستوى (٠.٠٢٢)، (الجدول رقم ٧).

غير أن الفروق الملاحظة ليست كبيرة بالدرجة التي ظهرت في الجوانب السابقة، الأمر الذي يدل على أن أثر مساحة المسكن يأتي بعد أثر أجرة المسكن في الدلالات الاجتماعية التي تنطوي عليها مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، وقد يعود ذلك إلى أن الأسرة قد تصبح قادرة على التكيف مع مساحة المسكن الذي تقيم فيه لاستحالة استبداله بمسكن أفضل إذا كانت الظروف المعيشية في الأسرة صعبة، أما التكيف مع الأجر الشهري فيبدو أنه أكثر صعوبة، لأن استمرارية دفع الأجر تستنزف قدراً كبيراً من طاقات الأسرة مما يجعل أثر ذلك واضحاً في حياة الأسرة عموماً بدرجة تزيد عما هي عليه بالنسبة إلى مساحة المسكن.

٥- لا تحمل الفروق في متوسط دخل الزوج قيمة الدلالة نفسها، فيلاحظ أن قيمة (ف) تصل إلى (٠.٦٥٩)، وهي غير دالة عند أي من مستويات الثقة، مما يشير إلى أن مستوى دخل الزوج لا يختلف اختلافاً كبيراً بين مجموعات الدراسة. فقد بلغ متوسط دخل الزوج على مستوى إجمالي العينة (٩٣٧٦) ليرة سورية، وبرغم اختلافه بين مجموعات الدراسة إلا أن الاختلاف لم يأت كبيراً، فقد انخفض المتوسط إلى (٨٥١١) ليرة سورية بين ربات الأسر اللواتي يجدن في عمل المرأة قيمه اجتماعية، ثم ارتفع المتوسط إلى نحو (٩٧٠٨) ليرة سورية بين ربات الأسر اللواتي يجدن في عمل المرأة قيمة ثقافية. ثم بلغ متوسط دخل الزوج نحو (٩٧٦٤) ليرة سورية بين ربات الأسر اللواتي رأين في عمل المرأة القيمة الاقتصادية. كما

يلاحظ أن معامل التوافق بين المتغيرين جاء ضعيفاً (٠.٠٦٩)، وأنه غير دال من الناحية الإحصائية، (الجدول رقم ٤٧).

يلاحظ أن ارتفاع دخل الزوج أو انخفاضه لم يؤثر بشكل مباشر في اتجاهات المرأة نحو ممارسة العمل المنتج، فمتوسطات الدخل الشهري للزوج جاءت متقاربة بين المجموعات الثلاث، ولم تختلف أية مجموعة عن غيرها اختلافات كبيرة أو اختلافات دالة.

٦- يلاحظ أن الفروق في متوسطات دخل الزوجة لم تأت كبيرة أيضاً، ولم تكن دالة عند أي من مستويات الثقة المدروسة، فقد بلغت قيمة (ف) الحسابية (٢.٣٥٦) وهي غير دالة عند أي من مستويات الثقة المدروسة، وفي حين بلغ متوسط الدخل الشهري للزوجة (١٦٥٥) ليرة سورية، انخفض إلى (١٣٤٨) ليرة سورية بين مجموعة ربات الأسر اللواتي ينظرن إلى العمل برؤية اجتماعية، ثم ارتفع إلى (١٥٤١) بين ربات الأسر اللواتي ينظرن إلى العمل برؤية ثقافية، وإلى (٢١١٩) ليرة سورية بين ربات الأسر اللواتي ينظرن إلى العمل برؤية اقتصادية، وبرغم ما قد يظهره هذا التباين من فروق في القيم إلا أن هذه الفروق ليست دالة، وهي أقرب إلى التجانس والتقارب منها إلى التباعد أو التمايز. ويلاحظ أيضاً أن معامل التوافق لم يتجاوز (٠.٠٦٥) وهو غير دال إحصائياً، (الجدول رقم ٤٧).

ويدل ذلك على أن ارتفاع دخل الزوجة التي تمارس عملاً منتجاً أو انخفاض هذا الدخل لا يسهم في تغيير اتجاهاتها نحو مساهمتها في النشاط الاقتصادي، فليس من اليسير أن تغير المرأة موقفها من العمل مع ارتفاع مستوى دخلها أو انخفاضه، أو حتى مع إقدامها على ممارسته أو عدم ممارسته، فالدلالات الاجتماعية التي ينطوي عليها عمل المرأة هي التي تجعل الأجر مرتفعاً أو منخفضاً بالنسبة إليها، وليس العكس، ومثال ذلك أن المرأة التي تنظر إلى العمل من وجهة النظر الثقافية، لن يغير

ارتفاع الأجر من رأيها، لأن المعايير التي تلجأ إليها بعيدة عن الاعتبارات الاقتصادية، الأمر الذي يفسر عدم تأثر التجانس في متوسطات دخل الزوجة بين مجموعات الدراسة.

الجدول رقم (٤٧)

يبين معاملات التوافق (Contingency Coefficient) بين مؤشرات مستوى المعيشة والدلالات الاجتماعية لعمل المرأة

المتغيرات	معامل التوافق	مستوى الدلالة
إجمالي مستوى المعيشة والدلالات الاجتماعية لعمل المرأة	٠.١٤٩	٠.٠٠٠
حجم الأسرة والدلالات الاجتماعية لعمل المرأة	٠.١١٥	٠.٠٠٠
أجرة المسكن والدلالات الاجتماعية لعمل المرأة	٠.١٩٤	٠.٠٠٠
مساحة المسكن والدلالات الاجتماعية لعمل المرأة	٠.٠٨٥	٠.٠٢٢
دخل الزوج والدلالات الاجتماعية لعمل المرأة	٠.٠٦٩	٠.٠٩٤
دخل الزوجة والدلالات الاجتماعية لعمل المرأة	٠.٠٦٥	٠.١٤٤

رابعاً– تفسير النتائج:

تشكل الدلالات الاجتماعية للسلوك الإنساني التي ينطوي عليها البناء الثقافي في كل مجتمع بمثابة الأساس الذي تقام عليه أنماط السلوك، ومعايير الحكم على استقامته، أو انحرافه، فيسوّغ الأفراد تفاعلاتهم ومواقفهم تبعاً لدلالاتها في الثقافة الاجتماعية، والبناء الحضاري لكل أمة، ويصعب على أي امرئ الحكم على استقامة هذا السلوك أو ذاك، بمعزل عن الدلالات التي ينطوي عليها هذا السلوك في البناء الحضاري للأمة.

غير أن السلوك الإنساني الواحد الذي ينطوي على معنى محدد في بين الأفراد المكونين للجماعة قد يحمل معان مختلفة في وقت واحد، وخاصة في المجتمعات التي

تتصف بسرعة التغير الاجتماعي، وبتنوع التأثيرات الثقافية التي تمس أبعاد البناء الاجتماعي، فيصبح للسلوك معان متعددة، وقد يظهر فيها قدر كبير من التناقض.

ويترتب على ذلك أن معايير الحكم على سلامة أي سلوك تصبح عسيرة على الأفراد المكونين للتنظيم الاجتماعي، فيميل بعضهم إلى تأكيد مسوّغات هذا السلوك أو ذاك تبعاً للدلالات الاجتماعية التقليدية أو المعاصرة التي يشعر بانتمائه لها، ويميل بعضهم الآخر إلى رفضه رفضاً كلياً تبعاً لدلالات السلوك في الثقافة المقابلة، الأمر الذي قد يربك شريحة كبيرة من السكان مازالت قيد التكوين الثقافي والحضاري، ويجعلها مضطربة في إقبالها على ممارسة هذا الفعل أو ذاك، وأكثر ما تظهر هذه المشكلة في البيئات التي تشهد تطوراً سريعاً في مجالات التعليم والثقافة والاتصال مع البيئات الخارجية.

ويعد عمل المرأة ومشاركتها النشاط الاقتصادي واحداً من المواقف التي تنطوي على دلالات اجتماعية مختلفة بين أفراد المجتمع، وخاصة أفراد المجتمع العربي إثر التباين الملحوظ في مستويات التفاعل الاجتماعي مع الآخر، ومع الثقافات الاجتماعية الأخرى، فالثقافة التقليدية لم تكن تسوّغ عمل المرأة إلا في حالات اجتماعية خاصة وشروط استثنائية يجب أن يكون ولي أمرها على علم بها ودراية كافية بها، فجاءت القاعدة العامة أن تمتنع المرأة عن المساهمة في النشاط الاقتصادي إلا بموافقة ولي أمرها المتمثل بوالدها، أو زوجها.

غير أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع العربي الراهن منذ بدايات القرن العشرين، وخاصة النصف الثاني منه، وما نجم عن هذه التحولات من تواصل ثقافي وحضاري مع الأمم الأخرى يسهم في تغيير الدلالات الاجتماعية التي كان ينطوي عليها عمل المرأة ودخولها ميادين الإنتاج، فباتت تظهر معايير جديدة ودلالات اجتماعية تعزز من المشاركة الفعالة للمرأة في النشاط الاقتصادي، وتدعو المرأة إلى أن تأخذ موقعها المناسب لها في بنية المجتمع.

وقد ترتب على ذلك أن أخذت تظهر في البيئة الاجتماعية دلالات متنوعة لدخول المرأة ميدان القطاعات المنتجة، ففي الوقت الذي أخذت تنتشر فيه معايير جديدة تدعو إلى مشاركة المرأة العمل المنتج في النشاطات المتنوعة، ما زالت تسود مجموعة كبيرة من المعايير الاجتماعية التي تدعو إلى ضرورة التزام المرأة بالتقاليد والقيم الأعراف الاجتماعية التي يستقر عليها المجتمع منذ مئات السنين وحتى الآن.

وبنتيجة ذلك أخذت تنتشر في البيئة الاجتماعية دلالات مختلفة لعمل المرأة، ففي حين تدل مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية لدى بعض الناس على سعيها لتوفير مستوى معيشي أفضل لأسرتها، وأبنائها، تدل هذه المشاركة على رغبة المرأة في تحسين مكانتها الاجتماعية برأي مجموعة أخرى، وعلى ميلها الشديد للظهور والشهرة برأي مجموعة ثالثة وهكذا..

وقد خلصت الدراسة إلى تقرير الارتباط الملحوظ بين المستوى المعيشي للأسرة وبعض مؤشراته من جهة، والدلالات الاجتماعية التي ينطوي عليها إقدام المرأة على ممارسة العمل المنتج من جهة أخرى، ومن هذه النتائج:

١- في حين يرتفع المستوى المعيشي لربات الأسر اللواتي يجدن في عمل المرأة دلالات ثقافية، ينخفض المستوى المعيشي نسبياً ويصبح أقل بين ربات الأسر اللواتي يجدن في عمل المرأة دلالات اجتماعية، وكذلك الحال بين ربات الأسر اللواتي وجدن في عمل المرأة قيمة اقتصادية، وتأت هذه النتيجة متوافقة مع الفرضية الأساسية المتعلقة بها في هذه الدراسة.

٢- يرتفع حجم الأسرة بين ربات الأسر اللواتي ينظرن إلى عمل المرأة من وجهة النظر الاقتصادية، وينخفض متوسط الحجم بين ربات الأسر اللواتي يجدن في عمل المرأة قيمة اجتماعية، وينخفض أيضاً بين ربات الأسر اللواتي يجدن في عمل المرأة قيمة

ثقافية، وتأتي هذه النتيجة متوافقة مع الفرضية الأساسية المتعلقة بها في هذه الدراسة.

٣- يرتفع حجم النفقات الشهرية المخصصة لأجرة المسكن بين مجموعة ربات الأسر اللواتي وجدن في عمل المرأة قيمة اقتصادية، ثم ينخفض بين ربات الأسر اللواتي وجدن في العمل قيمة اجتماعية، وينخفض أكثر بين ربات الأسر اللواتي وجدن في العمل قيمة ثقافية. وتأتي هذه النتيجة متوافقة مع الفرضية الأساسية المتعلقة بها في هذه الدراسة.

٤- تقترب متوسطات الدخل الشهري للزوج بين المجموعات الثلاث، ولا توجد بينها فروق جوهرية دالة، الأمر الذي ينفي إمكانية القول بأن الدلالات الاجتماعية لعمل المرأة تختلف باختلاف الدخل الشهري للزوج. وتنفي هذه النتيجة صحة الفرضية الأساسية المتعلقة بها في هذه الدراسة.

٥- تقترب متوسطات الدخل الشهرية للزوجة بين المجموعات الثلاث، ولا توجد بينها أية فروق جوهرية دالة، الأمر الذي ينفي إمكانية القول بأن الدلالات الاجتماعية لعمل المرأة تختلف باختلاف الدخل الشهري للزوجة، وتنفي هذه النتيجة صحة الفرضية الأساسية المتعلقة بها في هذه الدراسة.

٦- تقترب متوسطات مساحة المسكن الذي تقيم فيه الأسر بين المجموعات الثلاث، ولا توجد بينها أية فروق جوهرية دالة، الأمر الذي ينفي إمكانية القول بأن الدلالات الاجتماعية لعمل المرأة تختلف باختلاف مساحة المسكن الذي تقيم فيه الأسرة، وتنفي هذه النتيجة صحة الفرضية الأساسية المتعلقة بها في هذه الدراسة.

الباب الرابع

الأخصائي الاجتماعي والعمل مع الجماعات في التنظيمات الاجتماعية

الفصل الأول

التعريف بالجماعة الإنسانية وعوامل تشكلها

تقترب الدلالات التي ينطوي عليها مفهوم الجماعة بين الباحثين والمفكرين في مجالات العلوم الاجتماعية إلى درجة قد يكون المفهوم فيها من التعابير السهلة الممتنعة . فقليل من الناس الذين يجهلون مدلولات هذا التعبير وأشكال استخدامه، وعلى الرغم من ذلك فإن الاستخدام العلمي لتعبير الجماعة يقتضي تمييزه عن الاستخدام العام . فما هوشائع بين الناس على اختلاف ثقافتهم وتنوع أفكارهم لا يمكن استخدامه بما ينطوي عليه من أبعاد في نطاق البحث العلمي إلا بعد تحديد خصائصه، وتوضيح عناصره، وإدراجه في نطاق المفاهيم العلمية .

أولاً – التعريف بمفهوم الجماعة :

يقدم الباحثون في العلوم الاجتماعية تصورات عديدة لمفهوم الجماعة تعتمد معايير متباينة وأسس مختلفة، في مقدمة هذه المعايير (عدلي، ١٩٩٤، ١٠).

أ – معيار الدافعية :

يتم التمييز بين الجماعات في هذا المعيار على أساس الدوافع والرغبات الخاصة بالأفراد . فرغبات الأفراد ودوافعهم وهم في سن الطفولة تختلف عن دوافعهم ورغباتهم وهم في سن الشباب . كما أن دوافع الأطفال أنفسهم تختلف أيضاً باختلاف بيئاتهم الاجتماعية، والثقافية، والمهنية . وكذلك الحال بالنسبة إلى من هم في سن الشباب، أو في سن الرجولة، أو بين الذكور والإناث، وغيرها من التصنيفات .

ب – معيار الأهداف :

ينجم عن اختلاف الأفراد في مواقعهم الاجتماعية، وعن تباين فئات أعمارهم،

ومستويات ثقافتهم اختلاف مماثل في طموحاتهم، وأهدافهم الاجتماعية والثقافية والسياسية، الأمر الذي يجعل التمييز بين الجماعات على أساس أهدافها ضرورة من ضرورات التعامل مع الجماعة، ووسيلة من الوسائل التي تمكن الأخصائي الاجتماعي من التفاعل البناء مع الجماعة . وتساعد على تغيير اتجاهات الجماعة وميولها .

ج – معيار التنظيم :

تعد سمة التنظيم واحدة من الخصائص التي تميز الجماعات الإنسانية عن بعضها بعضاً، فقد تأخذ شكل تنظيم تلقائي لا يخضع لقواعد سوى قواعد متطلبات التكيف مع المحيط كجماعات الرفاق، ورفاق المدرسة، والجماعات الثانوية في المصانع وغيرها..وفي هذه الحالة لا توجد قواعد تنظم التفاعل الاجتماعي ضمن الجماعة سوى قواعد الصداقة والمحبة والكره، وغير ذلك من المعايير غير الرسمية . وقد تأخذ الجماعة شكلاً أكثر تطوراً من الناحية التنظيمية كما هو الحال في الجمعيات الأهلية والاجتماعية، وصولاً إلى أرقى مستويات التنظيم كما هو حال المؤسسات الحزبية والسياسية التي تأخذ على عاتقها تمثيل فئات واسعة من السكان، وشرائح متنوعة من أفراد الشعب .

د – معيار التماسك الاجتماعي :

ينتمي الفرد إلى عدد كبير من الجماعات الإنسانية في وقت واحد . فهو ينتمي إلى أسرة يتبادل مع أفرادها العواطف والمشاعر والأحاسيس، وينتابه الشعور بالمسؤولية نحو أبنائه وبناته، وهو في الوقت نفسه عضو في جماعة النادي، وفي الجمعية الأهلية لأبناء الحي، وغيرها. لكن ارتباطه في كل واحدة منها يختلف عن ارتباطه بالأخرى تبعاً لعوامل عديدة جداً، ولأسباب متنوعة للغاية، فارتباطه بأسرته لا يوازيه ارتباطه بجماعة النادي. وانخراطه في العمل لصالح الجمعية الأهلية قد يستقطب جزءا كبيراً من وقته على حساب ارتباطه بجماعات أخرى ينتمي إليها. لذلك يتجه الباحثون لدراسة واقع الجماعات من خلال درجة تماسكها الاجتماعي، وشدة الترابط القائم بين أفرادها . وتأخذ هذه السمة

صفة التدرج عبر مستويات عديدة، فمن الجماعات ما يكون تماسكها ضعيفاً، ومنها ما يكون تماسكها قوياً، ومنها ما يكون بين هذا وذاك .

ويستخلص الباحثون في خدمة الجماعة جملة من الحقائق الأساسية التي تصف الجماعة بصرف النظر عن العوامل المكّونة لها، وعن الأسباب المؤدية إلى تشكلها . وتتمثل هذه الحقائق بمايلي (عدلي، ١٩٩٤، ١٠).

١ – تعد الجماعة وحدة اجتماعية متكاملة تسود بين أفرادها روابط وصلات تجعلهم يتبادلون المنافع، ويحققون أهدافاً وطموحات مشتركة إلى درجة أن أي تغير يمس واحداً من الأعضاء بوصفه عضواً في الجماعة يؤثر على الأعضاء الآخرين تبعاً لدرجة الارتباط بين أعضاء الجماعة . ويختلف الأمر بالنسبة إلى الحشد أو الجمع الذي يتشكل بعوامل غير إرادية من جهة، ولا تقوم بين الأفراد المكونين له صلات أو روابط تجعل منه كلاً واحداً من جهة ثانية.

٢ – تتصف الجماعة بالاستمرارية النسبية، فالفرد يرتبط بها لفترة من الزمن تطول أو تقصر تبعاً لطبيعة الجماعة، وأهدافها، وغاياتها، فجماعة رفاق المدرسة تستمر طيلة العام الدراسي، وتبقى آثارها ممتدة حتى بعد نهاية العام . فيستمر عدد من رفاق الصف الواحد،أو المدرسة الواحدة في التواصل مع بعضهم بعضاً طيلة أيام العطلة طالما أن هناك عوامل تساعد على ذلك . ويبقى ارتباط الشاب بمنظمات الشبيبة طالما أنها تعمل على توفير قسط كبير أو صغير من حاجاته ورغباته، وتساعده في تحقيق طموحاته . فالاستمرارية النسبية ملازمة للجماعة، ويستطيع العضو أن يتوقع وجود زملائه في الزمان والمكان الذي تقتضيه وحدة الجماعة وتماسك أفرادها . وإذا أخطأ في توقعاته أحس بخلل ما، وغالباً ما يفسر ذلك بعوامل غير اضطرارية خارجة عن الإرادة . ويختلف الأمر بالنسبة إلى الحشد أو التجمع الذي يتصف بأنه مؤقت سرعان ما يزول بزوال أسبابه، ويتلاشى بتلاشي

عوامله، خلال فترة قصيرة من الزمن لا تتجاوز الساعات القليلة كما هو حال مجموعة من الأشخاص الذين اجتمعوا بسبب توقف شارة المرور، أو تأخر سيارات النقل العامة، وما شابه ذلك من مظاهر .

٣ – يشكل التشابه في الرغبات والطموحات والمصالح واحداً من الخصائص الأساسية التي تصف الجماعات الإنسانية على اختلاف أنواعها. فقد يجتمع عدد من الأفراد المتماثلين بفئات أعمارهم، وأماكن إقامتهم، ومستويات معيشتهم..ومع ذلك لا تظهر بينهم ملامح الترابط والتعاون التي نجدها بين أفراد الجماعة الواحدة، ويعود ذلك إلى تنوع ميولهم، وتعدد رغباتهم، واختلاف أرائهم، وتضارب مصالحهم . فقد يكون لكل منهم اتجاهه الفكري، وطموحاته الخاصة التي تختلف عن طموحات الآخرين . وقد يحطم تضارب المصالح عدداً كبيراً من عوامل التشابه والتقارب بينهم، مما يجعلهم عل درجة كبيرة من التباعد . لذلك يعد التجانس في العواطف والمشاعر والأحاسيس، بالإضافة إلى الترابط في المصالح عاملاً أساسياً من عوامل تكوين الجماعات. غير أن ذلك لا يعني بالضرورة شمولية التجانس لاستحالة ذلك في الواقع، إنما المقصود ضرورة وجود حد أدنى من التماثل والتجانس في عدد من الخصائص والسمات المعنوية التي توحد الجماعة، وتعزز مظاهر الارتباط بين أفرادها . بينما تؤدي مجموعة من العوامل الأخرى إلى تجزئ الجماعة وتفتيت أواصر التعاون بين أفرادها .

٤ – تكتسب الجماعة من خلال تفاعل أفرادها، وعلى أساس جملة الخصائص التي تصفهم شخصية مميزة عن شخصية كل فرد فيها، فالجماعة ليست بمثابة المجموع العددي لأعضائها، إنما هي النتاج الكلي والكيفي للأعضاء مضافاً إليه صيغ التفاعل القائمة بينهم. فشخصية جماعة الأطفال تختلف عن شخصية جماعة الشباب، أو الفتيان، كما أن جماعة الشباب أنفسهم تختلف فيما بينها باختلاف

الصفات التي تميز الأعضاء المكونين لها . فشخصية الجماعة التي تضم في عضويتها الأفراد العاطلين عن العمل من هواة ممارسة السرقة، والعدوان، والاختلاس تختلف عن شخصية الجماعة التي تضم في عضويتها مثقفين ومهنيين وأطباء وغيرهم، فشخصية الجماعة مستمدة دائماً من الصفات والخصائص الأساسية التي تميز أعضاء الجماعة . وغالباً ما يترتب على طبيعة شخصيتها تأثير قوي في أعضائها تبعاً لدرجة قوة تماسكها.

٥ — تنتشر بين أفراد الجماعة الواحدة جملة من القيم الاجتماعية والمعايير المحددة لأنماط السلوك وأشكال التفاعل، وغالباً ما تنتشر هذه القيم على مستويات عديدة، منها ما يحدد طبيعة العلاقة بين الجماعة نفسها والجماعات الأخرى، كأن يتخذ أفراد الجماعة موقفاً مؤيداً أو معرضاً لجماعة أخرى، أو لأفراد هذه الجماعة بسبب تنافس بينهم على مصلحة من المصالح، أو قضية من القضايا . وتظهر هذه المشكلة بوضوح عندما تقوم جماعة بدعم مرشح في الانتخابات، وقد تنسق ذلك مع جماعة أخرى، وقد تعاديها تبعاً لدرجة التوافق أو التعارض في المصالح، وسرعان ما تصبح مواقف أفراد الجماعة متشابهة في مضمونها، مشتركة في غاياتها، فيعمل كل عضو من أعضائها ليحقق الغاية نفسها تبعاً للموقع الذي يشغله في نطاق الجماعة .

وفي هذا السياق تنتشر بين الجماعة أيضاً مجموعة من القيم التي تحدد أشكال التفاعل بين الأعضاء المكونين للجماعة نفسها . فما هو متاح لشخص من الأشخاص لا يعد متاحاً بالضرورة للأشخاص الآخرين في الجماعة، وما هو مطلوب من عضو من الأعضاء لا يقوم مع عضو آخر، إلا في إطار التنسيق والتنظيم بين الأعضاء على أساس مواقعهم، ودرجات مسؤوليتهم فالقيم الاجتماعية تحدد لكل فرد مع من يجب أن يتعامل، وكيف، ومتى . وإذا أهمل العضو هذه القيم وراح يمارس من السلوك وأشكال

الفعل ما يخالف القيم المتعارف عليها بين أفراد الجماعة فقد يصبح من الأعضاء غير المرغوب التعامل معهم .

وتعد العناصر الخمس أساسية بالنسبة إلى كل جماعة، بصرف النظر عن نوعية الجماعة، وأسباب تشكلها، وبصرف النظر أيضاً عن خصائص الأعضاء المكّونين لها . فالحقائق المشار إليها بمثابة المعايير التي تصف الجماعات، وتميز الجماعة عن غيرها من المجموعات البشرية التي تشبهها في الشكل وتختلف عنها في المضمون .

ثانياً – أنواع الجماعات الإنسانية :

يأتي تشكل الجماعات الإنسانية على أنواع عديدة، وهو في صورته العامة بمثابة استجابة تلقائية لحاجات الفرد الناجمة عن ميله إلى التفاعل مع الآخر، والاستفادة منه في تلبية الحاجات المتنوعة التي تنجم عن تفاعله مع المحيط والبيئة . ويفسر ذلك التنوع الواسع في الجماعات التي ينتمي إليها الفرد عبر مراحل حياته المختلفة، والتعدد الكبير في الجماعات التي ينتمي إليها في كل مرحلة من مراحل حياته. ففي السياق الأول يلاحظ أن الطفل يتفاعل مع عدد من الجماعات بأشكال مختلفة، فهو ضمن الأسرة، وفرد من أفرادها، وتعد الأسرة جماعة مرجعية بالنسبة إلى كل فرد من أفرادها، ولا يأتي انتماؤه لها باختياره إنما هو واقع موضوعي مفروض، ولا تستطيع الأسرة أن تتخلى عنه في أي وجه من الوجوه طالما أن فيه رمق من الحياة . لذلك يعد ارتباط الطفل بأسرته من أوثق الروابط وأشدها على الإطلاق .

وتأتي في المقام الثاني جماعة الرفاق في الحي، وخاصة الرفاق الأقارب الذين يقضي معهم جزءاً كبيراً من أوقات فراغه . ويتبادل معهم اللعب واللهو إلى درجة قد تصبح فيه الحاجة جزءاً لا يتجزأ من حياته . وقد يتدخل العامل الإرادي في الانتماء لهذه الجماعة أو تلك تبعاً لرغباته وميوله وطموحاته، فقد يشعر بالارتياح لقدوم شخص قريب نتيجة التقارب الاجتماعي والنفسي بينهما، وقد يشعر بعدم الارتياح لقدوم شخص آخر للبعد

الاجتماعي والنفسي بينهما، لذلك قد يتدخل عامل الإرادة في اختيار الطفل لمجموعة أصدقائه، لكنه ليس اختيار كلياً، إذ تمتزج فيه بعض معا لم الضرورة .

كما تعد جماعة الرفاق ضمن المدرسة من الجماعات التي يتفاعل معها الطفل، ويبادلها التأثير، فيتحدث مع زملائه ويشرح لهم بعض تجاربه، ويستمع منهم تجاربهم، ومشكلاتهم أيضاً فيؤثر فيهم، ويتأثر بهم تبعاً لدرجة التفاعل ومستويات الثقة ودرجة الاندماج في الجماعة. والملاحظ أن إرادة الطفل في الانتماء إلى هذه الجماعة أو تلك تبرز أكثر ما تبرز في إطار هذا المستوى . ويكون الارتباط أيضاً أقل متانة، بدلالة أن الطفل قد ينتقل مع ذويه إلى مكان جديد للإقامة، ويتخلى جزئياً عن جماعته في المدرسة، و يحتفظ بذكريات غالية مع عدد من زملائه.

ومع تقدم الطفل في السن، وانتقاله إلى مرحلة الشباب يتدخل في تفاعل جديد مع جماعات جديدة أيضاً، بعضها باختياره، وبعضها الآخر دون اختياره، وتتسع الجماعات التي يتفاعل معها، وتنتظم نشاطاته وفعالياته ضمن أطر وأقنية أكثر تنظيماً، وخاصة مع منظمات الطلبة، والشباب، والعمال، والنوادي الرياضية وغيرها من المجالات التي تجعل الفرد أكثر انفتاحاً على الآخرين، وعلى تبادل المعارف والخبرات والتجارب معهم . وعلى هذا لا تختلف الجماعات التي ينتمي إليها في كل مرحلة من مراحل حياته باختلاف ميوله واهتماماته وقدراته، إنما تختلف أيضاً بين كل مرحلة وأخرى، وبين عام وآخر إلى درجة أن الجماعات الإنسانية التي يتفاعل معها لا تبقى على ما هي عليه يومين متتالين .

ويميز الباحثون في مجالات خدمة الجماعة بين أنواع عديدة للجماعات الإنسانية، وذلك تبعاً لعوامل تشكلها تارة، وللأهداف التي يتوخاها تارة أخرى، وتبعاً لحاجات الفرد وميوله ورغباته تارة ثالثة، بالإضافة إلى اعتبارات كثيرة أيضاً . وتوجز أهم المعايير التي يتم تصنيف الجماعات على أساسها بالمعايير التالية (عدلي، ١٩٩٤، ٢٢).

أ – درجة التأثير الجماعة في شخصية الفرد :

تختلف الجماعات الإنسانية في مقدار تأثيرها في شخصية الأفراد المكونين لها، ويمكن التمييز بين جماعات ذات تأثير كبير، وجماعات ذات تأثير ضعيف . أما الجماعات ذات التأثير القوي في شخصية الأفراد المكونين لها فتظهر بين الجماعات الأولية التي يأخذ الفرد بالتطبع الاجتماعي من خلالها، مثل جماعة الأسرة وجماعة رفاق اللعب، والأقارب الذين يتفاعل معهم وهو في سن مبكرة . فيتشرب قيمهم، ويكتسب عاداتهم، ويتمثل سلوكهم وأخلاقهم بسبب ما يشعر به من كمال فيهم. وتدل دراسات علم النفس على أن ما يكتسبه الفرد من أفكار وقيم خلال مراحل طفولته، أي من الجماعات الأولية التي نشأ في ظلها، يبقى مؤثراً في شخصيته حتى بعد مرور فترة طويلة من الزمن، وقد تلازمه جملة من العادات والتقاليد طيلة حياته تقريباً . لذلك توصف الجماعات الأولية بأنها ذات تأثير قوي في شخصية الفرد، وذات تأثير كبير في نمو اتجاهات الطفل على نحو من الأنحاء .

وإلى جانب ذلك يجد الباحثون في مجال خدمة الجماعة أن الفرد يتأثر بجماعات أخرى أيضاً، ولكن بدرجات أقل، وهي الجماعات الثانوية في حياته، كجماعة النادي، أو رفاق المدرسة، أو ما شابهها من جماعات لم ترافق نشوء الفرد طيلة فترة من الزمن، فجماعات رفاق المدرسة لا تمارس التأثير ذاته الذي تمارسه جماعة رفاق اللعب في الحي، وهذه الجماعة لا تؤثر على الطفل ذات التأثير الذي تمارسه الأسرة . وقد يتفاعل الطفل مع جماعات أخرى في الأحياء الأخرى، ولكن بدرجات ضعيفة، وغالباً ما يكون أثر الجماعات التي لا يتفاعل معها ضعيفاً أو معدوماً، وقليل الأهمية في بناء الشخصية.

ب – الجماعات الإنسانية من حيث طبيعة تكوينها :

تنقسم الجماعات الإنسانية بالنسبة للفرد إلى نوعين أيضاً من حيث طبيعة تكوينها، فهناك الجماعات التلقائية التي تنشأ بطريقة غير إرادية، ولا يجد الفرد نفسه إلا

عضواً فيها، ومثال ذلك الأسرة، أو جماعة رفاق اللعب بالنسبة إلى الطفل، وجماعات الأقارب بالنسبة إلى الكبار . فالتواصل بين الفرد وأقاربه من أعمامه، وأبناء أعمامه، وأخواله، وأبناء أخواله، وغيرهم لا يأتي بشكله الاختياري الذي يستطيع الفرد معه قطع هذه التواصلات دون مشكلات اجتماعية عديدة . فانتماء الفرد إلى هذه الجماعة أوتلك لم يكن باختياره . وقد يكون للعمر تأثيره أيضاً، فلا يستطيع التعرف على الأفراد الذين هم بفئات عمرية أكبر من عمره، لذلك فهو محكوم بالتفاعل مع من هم في سنه على الأغلب . وتعد هذه الجماعات تلقائية في تشكلها، إذ يجد الفرد نفسه واحداً من أعضائها دون أن يسهم في اختيارها أو إنتقاء بعض أعضائها .

كما يجد الفرد نفسه أيضاً أنه قادر على أن ينتسب إلى هذه الجماعة أو تلك أو أن يعمل مع هذه الفئة أو غيرها، فانتسابه إلى النادي الرياضي غالباً ما يكون باختياره، وانتسابه إلى هذه الجمعية أو تلك هو بمحض إرادته . وغالباً ما توصف هذه الجماعات بأنها جماعات مكونة، جاءت نتيجة اتفاق مجموعة من الأفراد على أن يتعاونوا مع بعضهم بعضاً، لتحقيق أغراضهم، وأهدافهم، وغاياتهم . لذلك يتم تصنيف هذه الجماعات في عداد الجماعات المكّونة، على خلاف الجماعات التلقائية الطبيعية التي سبق ذكرها .

ج – الجماعات الإنسانية من حيث تشكلها البنائي :

يصنف الباحثون في الخدمة الاجتماعية الجماعات الإنسانية في نوعين أيضاً بحسب أشكالها البنائية، فهناك الجماعات الرسمية، وهناك الجماعات غير الرسمية، أما الجماعات الرسمية فمنها تلاميذ المدرسة، وتنظيمات الطلائع، والشبيبة، واتحاد الطلاب، واتحاد العمال، وتنظيمات الفلاحين..وغيرها من التنظيمات الرسمية التي تعمل على تحقيق أهداف أعضائها، وتحقق رغباتهم بناء على أسس تنظيمية، ومعايير موضوعية، ولوائح ودساتير تأخذ شكل القوانين النافذة . وتقع على عاتق كل عضو من أعضاء الجماعة

مهام ومسؤوليات تناسب موقعه الاجتماعي في تنظيم الجماعة، وتمنحه مقابل ذلك جملة من الحقوق التي يتمتع بها غيره أيضاً . وتخضع العلاقة بين الحقوق والواجبات وفق أنظمة هذه المنظمات لمبدأ التوازن والتكافؤ .

أما الجماعات غير الرسمية، فهي غالباً لا تخضع في تفاعلها، وترابط أعضائها على النظم واللوائح المعمول بها في الجماعات الرسمية فشلة الأصدقاء التي تجتمع مساء يوم عطلة الأسبوع لممارسة هواياتها في اللعب بالورق مثلاً تعد جماعة غير رسمية، وكذلك رفاق اللعب ورفاق اللعب في الحي وفي المدرسة، والجماعات الثانوية في المصنع، وغيرها.

د – الجماعات الإنسانية من حيث الرابطة التي تجمع أعضائها :

يتميز ارتباط الفرد بالجماعة بنوعين أيضاً من الروابط، وذلك بحسب طبيعة الرابطة التي تجمع أعضاء الجماعة الواحدة ما إذا كانت إختيارية، أو إلزامية . فقد يكون ارتباط الطفل بهذه المدرسة أو تلك تبعاً لاختياره، وقبوله بها، على أساس درجة قربها أو بعدها عن مكان إقامته، غير أن الأفراد الذين يتفاعل معهم لا يختارهم بنفسه، وغالباً ما يكون مجبراً على التعامل معهم في بداية الأمر، ولكنه سرعان ما يتعامل معهم بقبول ورضى بعد أن يتحقق له قدر معين من التكيف الاجتماعي، فتنتفي صفة الإلزام، لتسيطر صفة الرضا بالواقع والتعامل معه على أساس ذلك . وتندرج في إطار الجماعات الإلزامية التي يتفاعل الفرد معها بالقوة جماعات المؤسسات الإصلاحية، فليس باختيار الفرد مغادرة هذه المؤسسة أو تلك، أو مغادرة هذا المكان أو ذاك، إنما هو مجبر على البقاء في المكان الذي نقل إليه بغير إرادة منه، وعليه أن يتفاعل مع غيره من الناس تبعاً للشروط التي تفرضها ظروف المؤسسة .

وإلى جانب هذه الجماعات تلاحظ أيضاً الجماعات التي يأتي الانضمام إليها بمحض اختياره، كجماعة النادي الرياضي، والحزب السياسي، والجمعية الخيرية الأهلية التي تنشط في الحي، وغيره من المؤسسات والجماعات الرسمية والثانوية التي يمكنه

الإنضمام إليها، أو عدم الانضمام.

هـ – الجماعات الإنسانية من حيث وضعها الاجتماعي :

يلاحظ في هذا التصنيف ما يدل على أن الجماعات الإنسانية تنقسم أيضاً إلى قسمين بحسب وضعها الاجتماعي، فهناك جماعات الواقع، وهناك جماعات الغرض. أما جماعات الواقع، مثل الأسرة، والجماعة الدينية، والطبقة الاجتماعية، وجماعة المسكن، وغيرها من الجماعات التي جاء تشكلها نتيجة تلقائية للواقع الموضوعي المعاش . فانضمام الفرد إلى الأسرة واقع لا يستطيع الفرد تبديله، أو تغييره، وكذلك الحال انتماؤه للجماعة الدينية، فهو لم يختر هذا الانتماء، ونادراً ما يفكر الفرد بتغييره، لأنه نتاج الواقع . وهذا ما يقال أيضاً بالنسبة إلى الطبقة الاجتماعية، والمستوى المعاشي، وجماعات المسكن، ولجان الحي، وغيرها..

أما جماعات الغرض فهي قريبة من الجماعات التي يتم تشكيلها بإرادة أعضائها، حيث تهدف إلى تحقيق أهداف محددة اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، وما شابهها . ويجتهد الفرد في إطار هذه الجماعات لتحقيق أهدافه وطموحاته التي غالباً ما تكون مشتركة مع أهداف وطموحات الأعضاء الآخرين . وتسمى هذه الجماعات بالجماعات المبنية على الأغراض.

تلك هي المعايير الخمس الأساسية التي يتم على أساسها تصنيف الجماعات الإنسانية إلى أنواع، وهي معايير متداخلة في معظم حالاتها، فالتمييز الملحوظ بين الجماعات على أساس طبيعة تكوين الجماعة، يتداخل مع التصنيف القائم على أساس طبيعة الرابطة التي تجمع أعضاء الجماعة . ولا يمكن للباحث أن يقدم تصنيفاً شاملاً يمكن أن يستوعب كل الخصائص دون هذا التداخل . ومع ذلك يعد هذا التصنيف ضرورة أساسية من ضرورات التعامل مع الجماعات الإنسانية، وحقيقة من حقائقها التي تحتاج إلى مزيد من التوضيح.

ثالثاً – حيوية الجماعات :

توصف الجماعات الإنسانية على اختلافها وأنواعها بالحيوية الاجتماعية، التي تعني درجة التفاعل الاجتماعي القائم بين الأفراد بوصفهم أعضاء مكونين للجماعة، ويطلق أحياناً تعبير " دينامية الجماعة " للدلالة على ذات المفهوم . وتقع هذه الحيوية على مستويات، منها ما يتصف بالشدة وبدرجات عالية من التفاعل، ومنها ما يتصف بالتراخي . وفي حين تعد الجماعات الأولى، التي توصف بأنها شديدة الحيوية ذات تأثير كبير على الأفراد المكونين لها، يظهر تأثير الجماعات الثانية، التي توصف الروابط الداخلية فيها بالنشاط الهادئ، ضعيفاً بسبب ضعف ارتباط الفرد بها . وغالباً ما تكون هذه الجماعات ثانوية بالنسبة إلى كل فرد من أفرادها أو بالنسبة إلى أغلبهم على الأقل .

وحيوية الجماعة ملازمة لنشاطاتها خلال أدائها لعمل من الأعمال، أو أثناء سعيها لتحقيق هدف من الأهداف، فتقسيم العمل بين الأعضاء يجعل أعمالهم مترابطة في جوانبها، متكاملة في وظائفها، يسند بعضها بعضاً، ويتوقف بعضها على بعضها الآخر، فما أن يتوقف عضو من الأعضاء عن الأعمال الموكولة إليه، حتى يبرز أثر ذلك على الأعمال الأخرى . وغالباً ما يعيق توقف نشاط من النشاطات أعمال الجماعة وأهدافها . لذلك ترتبط حيوية الجماعة بمقدار حجم التفاعلات التي تتم بين الأفراد المكونين للجماعة بوصفهم أعضاء فيها .

أ – التعريف بحيوية الجماعة :

تتكون حيوية الجماعة من جملة التأثيرات المتبادلة الناجمة عن عمليات التفاعل بين الأفراد تبعاً لمواقعهم، وطبيعة الوظائف المنوطة بهم، وتبعاً لما يتصفوا به من سمات وخصائص تسهم في تحديد اتجاهات التأثير ومسارات الاستجابة المتوقعة إزاء كل فعل، أو سلوك. فلكل فرد ضمن الجماعة تأثير فيها على نحو من الأنحاء، وقد يقع هذا التأثير على الأفراد الآخرين بوصفهم أفراداً تارةً، أو بوصفهم أعضاء ضمن الجماعة تارة أخرى .

وفي الحالتين سرعان ما يؤدي التأثير الذي يمارسه عضو من الأعضاء في غيره من الأشخاص إلى استجابة تلقائية تصدر عنهم على شكل سلوك، أو فعل . وتنطوي هذه الاستجابة على قدر من القوة تساوي قوة المثير ذاته، فتسهم بدورها في إحداث تأثير جديد يضاف إلى سلسلة التغيرات التي تطرأ على حياة الجماعة من جراء تجدد المثيرات والاستجابات على الدوام .

أما المثيرات التي تدفع الأفراد والجماعات إلى ممارسة أنماط من السلوك الاجتماعي فتنتج عن عوامل موضوعية واجتماعية وذاتية متعددة، منها ما يرتبط بحاجات الناس العضوية كالحاجة إلى الطعام، والشراب، والملبس، والمسكن، وغيرها، ومنها ما يتعلق بالحاجات المعنوية كالحاجة إلى الأمن، والتعلم، والمعرفة..وكل هذه الحاجات بالإضافة إلى الحاجات الاجتماعية المتنوعة تدفع الفرد إلى ممارسة أشكال من السلوك وأنماط من الفعل بهدف تلبيتها، تبعاً لما يتصف به من خصائص وسمات في مقدار هذه الحاجات، وطبيعتها .

وتأخذ الاستجابة أشكالاً مختلفة، وأنماطاً متعددة ترتبط باختلاف الأفراد في أعمارهم، ومستويات تعليمهم، وأنماط ثقافتهم، بالإضافة إلى اختلافهم في انتمائهم الحضارية والقومية، والتي يترتب عليها اختلاف في العادات والتقاليد، والقيم والأفكار والاتجاهات..فحاجة الجسم إلى الطعام تعد نوعاً من المثيرات، والتي ينجم عنها الإحساس بالجوع، غير أن استجابة الفرد لهذا المثير تختلف باختلاف مجموعة كبيرة من السمات كالعمر والثقافة، وطبيعة البيئة الاجتماعية، فالكثير لا يستجيب لحاجة الجوع بالشكل الذي نجده لدى الصغار، وكذلك الحاجة إلى الأمن والتعلم والتواصل الاجتماعي، وغيرها من الحاجات الضرورية والكمالية على حد سواء . لذلك يلاحظ أنه حتى مع توحد العوامل المثيرة للسلوك، فإن استجابات الأفراد تأخذ أشكالاً متعددة ترتبط بواقع التباين الملحوظ في خصائصهم وصفاتهم.

وقد تكون استجابة الفرد لمثير مادي مفروض عليه عامل إثارة بالنسبة إلى غيره من الأفراد ضمن الجماعة الواحدة، فالعامل ينادي زميله في العمل، وبصوت مرتفع يستجيب بذلك لحاجة تكمن في نفسه، غير أن هذه الاستجابة التي ظهرت على شكل سلوك تعد مصدر إثارة لغيره من الأصدقاء، وللصديق المعني بذاته، وقد يتولد عن هذه الإثارة استجابة تالية من الصديق نفسه، أو من الأصدقاء الآخرين، وقد تنطوي هذه الاستجابة على تأييد، أو نقد، أو اعتراض، أو ما شابه . لذلك فما هو مثير في لحظة من اللحظات، هو في حقيقة الأمر استجابة لظرف آخر في لحظة أخرى، وما يعد استجابة يصبح مثيراً في لحظة ثالثة، وهكذا..

وفي ضوء هذا التصور لمفهوم حيوية الجماعة أو " ديناميتها " كما يقال أحياناً، يمكن إجمال العناصر الأساسية المكّونة للجماعات الإنسانية على الشكل التالي :

١ – تعد حيوية الجماعة جزءاً أساسياً فيها، وهي مظهر من أهم مظاهرها على الإطلاق، كما أنها نتاج طبيعي لتفاعل كل شخصين يجتمعان مع بعضهما، ويتبادلان التأثير والاستجابات فيما بينهما، وقد يؤدي تفاعلهما إلى تعزيز قدراتهما، وتنمية مهارتهما، وتحسين أحوالهما، كما قد يؤدي إلى نتائج مخالفة تماماً .

٢ – يتباين تأثير الجماعة في أفرادها بتباين درجات حيويتها، فكلما ازداد نشاط الجماعة، وعملها، وازدادت حيويتها أيضاً، وبرزت مظاهر تقسيم العمل، وارتفعت درجة الاعتماد المتبادل بين الأعضاء، وغالباً ما يترتب على ذلك تأثير أكبر للجماعة في الأفراد المكونين له، ويتجلى هذا التأثير في الاتجاهات والميول، والأفكار، والعقائد، وغيرها..

٣ – يتبادل الأشخاص صفتي التأثير والاستجابة على الدوام، فمن يقوم بدور المثير في لحظة من اللحظات، يتأثر ويستجيب للموقف في لحظة أخرى، ومن يستجيب

للموقف يمارس سلوكاً، ويترك تأثيراً في غيره . فالمحاضر الذي يتحدث للمستمعين، يؤثر فيهم بجملة الأفكار التي يطرحها للنقاش، والقضايا التي يعالجها، فيستجيب له المستمعون بمظاهر من السلوك الذي ينطوي على دلالة اجتماعية توحي بالموافقة، أو بالمعارضة . وسرعان ما تصبح استجاباتهم عاملاً من عوامل الإثارة التي تدفع المحاضر نفسه إلى الاستمرارية في طرحه لموضوع بحثه، أو إلى تغيير مسارات معالجته، أو خلاف ذلك .

٤ – تتجلى مظاهر حيوية الجماعة على مستوى كل فرد من الأفراد المكّونين لها في العديد من العمليات النفسية والاجتماعية التي يقوم بها ليحقق تفاعله وتكيفه مع الجماعة، وفي أثناء ذلك تظهر في سلوكه عمليات مثل الكبح، والكبت، والإسقاط، والتقمص، والتمثل..كما تبرز مظاهر الحيوية بجملة المشاعر والأحاسيس التي تنتاب الفرد في كل لحظة من لحظات التفاعل، مثل الغضب، والإنفعال، والفرح، والسعادة، والأمل، والإحباط وغيرها الكثير..كما تتجسد مظاهر الحيوية أيضاً بالمواقف التي يتخذها الفرد إزاء الجماعة، أو إزاء بعض أفرادها مثل مواقف التأييد والمعارضة، والتدخل، وممارسة السلطة، وغيرها..

٥ – تكتسب الجماعة من خلال تفاعل أعضائها شخصية تميزها عن كل فرد فيها، إذ ينتج عن تفاعل الأفراد ما هو أكبر منهم، وما يعد نتاجاً كيفياً لعلاقاتهم، فما يحققه الأفراد من نجاحات وهم منتظمون ضمن جماعات وفرق يعجزون عن تحقيقه وهم متفرقون كل منهم يعمل بمعزل عن الآخر، وترتبط شخصية الجماعة بما يحققه أفرادها من إنجاز وهم مجتمعون، لذلك تأتي هذه الشخصية أكبر من الأفراد المكونين لها .

ب – العوامل المؤثرة في حيوية الجماعة :

يميز الباحثون في مجال خدمة الجماعة بين مجموعتين من العوامل المؤثرة في حيوية

الجماعة، ودرجة التفاعل الاجتماعي داخلها، المجموعة الأولى هي جملة العوامل الداخلية المتمثلة في طبيعة العلاقات داخل الجماعة، وشخصيات الجماعة، وأشكال العضوية فيها، وأنماط القيادة فيها، وأخيراً طبيعة النظام الداخلي الذي يربط بين الأعضاء، ويحدد أشكال الحقوق والواجبات المتبادلة بينهم .

أما المجموعة الثانية من العوامل فتصنف في عداد العوامل الخارجية المرتبطة بالبيئة، والمحيط الاجتماعي العام، إذ تختلف حيوية الجماعات باختلاف الأوضاع البيئية العامة، وبطبيعة النظم الاجتماعية السائدة، وبدرجة تطور النمو المهني للأخصائي الاجتماعي المعني بتتبع أوضاع الجماعة ومشكلاتها، وأخيراً تتأثر حيوية الجماعات بالظروف العامة المحيطة بها على مستوى المجتمع عموماً .

(١) – مجموعة العوامل الداخلية :

تختلف حيوية الجماعات بجملة العوامل الداخلية التي تحدد طبيعتها وأهدافها، وأشكال التفاعل الاجتماعي داخلها، فأهداف الجماعة تسهم في أغلب الأحيان بتحديد جملة من النظم والقواعد التي تحكم علاقات الأفراد ببعضهم بعضاً، وبدرجة التفاعل القائم بينهم، ويمكن إجمال العوامل الداخلية إلى الشكل التالي :

١ – شخصيات أعضاء الجماعة :

تؤثر أنماط الشخصية التي يتصف بها أفراد الجماعة كثيراً في حيوية الجماعة وطبيعة العلاقات الاجتماعية التي تسود بينهم، فالأفراد الذين يتصفون بدرجات عالية من الفهم والوعي الاجتماعي يسهمون في تعزيز أشكال من التفاعل لا تنتشر بين الأفراد عندما يفتقرون إلى هذه الصفات. فعلى افتراض أن جماعة من الأشخاص تضم نخبة من المفكرين والمثقفين والعلماء، انتظموا في عمل مشترك لتحقيق أهداف اجتماعية معينة، فإن حيوية الجماعة، وأشكال العلاقات التي تنشأ بين أفرادها تختلف كثيراً عن حيوية الجماعة المؤلفة من مجموعة أشخاص اجتمعوا لتحقيق الأهداف ذاتها، ولكنهم ليسوا

على مستوى من الثقافة أو المعرفة بموضوع اجتماعهم بالدرجة التي تلاحظ لدى المجموعة الأولى . فاستجابة الأفراد المتعلمين للظروف المحيطة تختلف عن استجابة غير المتعلمين، وتأثيرهم في المحيط الاجتماعي قد يكون أكثر فعالية، لذلك تتأثر حيوية الجماعة باختلاف الأشخاص، وباختلاف الصفات التي تميز الأفراد عن بعضهم بعضاً .

٢ – العلاقات الاجتماعية ضمن الجماعة :

يترتب على اختلاف شخصيات الجماعة في كثير من الأحيان اختلاف أيضاً في العلاقات الاجتماعية ضمن الجماعة، ففي المجتمعات التقليدية تقوم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد على أساس الترابط الآلي، حيث تكون استجابة الفرد للآخرين استجابة تلقائية، لا تظهر فيها معالم التفكير والمحاكمة المنطقية للأشياء، بقدر ما تتضمن قدراً كبيراً من العاطفة التي تحكم سلوك الإنسان إزاء غيره من الأشخاص، وتجعله مندفعاً إلى هذا السلوك أو ذاك . أما في المجتمعات الحديثة نسبياً فتبدو مظاهر السلوك العقلاني وتبرز العلاقات الاجتماعية على أساس الروابط العضوية، فلا يقدم فرد من الأفراد على ممارسة هذا السلوك أو ذاك إلا بعد تفكير بجدوى السلوك، ومحاكمة لطبيعته، وما ينطوي عليه من آثار إيجابية وسلبية، وفي هذا النمط من العلاقات تتصف حيوية الجماعة بأنها مبنية على تبادل المصالح، وعلى أحكام العقل بدرجة كبيرة. بينما تتصف حيوية الجماعة الأولى بأنها مبنية على العاطفة بما يترتب عليها من استغراق الأنا في النحن .

٣ – أشكال العضوية :

تؤثر أشكال العضوية بحيوية الجماعات بدرجة كبيرة، فالجماعات التي تعتمد على أعضاء فاعلين عليهم أن يحققوا تواصلاً مع بعضهم بعضاً كل يوم لمناقشة قضايا الجماعة ومشكلاتها، والعمل على تحقيق أهدافها تنتشر بينهم علاقات وتفاعلات حيوية على درجة كبيرة من الأهمية . أما الجماعات التي يعد القسم الأكبر من أعضائها بمثابة أعضاء مؤازرين ولا يتواصلون مع بعضهم بعضاً إلا بين فترات وأوقات مختلفة، فإنهم يقيمون

بينهم أشكالاً من العلاقة تختلف في شدتها عن الأشكال التي نلاحظها في الجماعات الأولى، ومن الطبيعي أن يترتب على ذلك اختلاف في حيوية الجماعة، ودرجة تفاعلها .

٤ – أشكال القيادة في الجماعة :

تختلف أشكال القيادة في الجماعة الواحدة بين آن وآخر، وبين الجماعات المتعددة في الوقت الواحد . فبينما تلاحظ قيادة معينة في الجماعة تأخذ مساراً ديمقراطياً يقوم على المشاركة في اتخاذ القرارات، تلجأ قيادة أخرى تلجأ إلى اعتماد الديكتاتورية في اتخاذ قراراتها، ويلاحظ الباحثون في مجال خدمة الجماعة أن القيادات الديمقراطية غالباً ما تسهم في تحقيق تفاعل أفضل بين الأعضاء المكونين للجماعة، وتنجح في توفير ظروف النجاح وزيادة الأداء . فتكون الجماعة ذات حيوية افضل، وتفاعل أكثر خصباً . أما الجماعات التي تقوم القيادات فيها على الأسلوب الفردي والديكتاتوري، فإنها على الأغلب تسبب انفصالاً بين القاعدة والقيادة، فتنعدم المشاركة الفعلية للأعضاء في معظم النشاطات، ويصبح أداء المجموعة ضعيفاً، والتفاعل بين أعضائها أقل ثراء، وأقل خضباً . ويدل ذلك على أن أشكال القيادة تؤثر كثيراً في حيوية الجماعة، وأشكال العلاقات السائدة بين أعضائها، ودرجة تلك العلاقات.

٥ – النظام الداخلي :

يعد النظام الداخلي عاملاً أساسياً من عوامل تنظيم الجماعة، ومعلماً بارزاً نستطيع من خلاله التعرف على طبيعة الحقوق والواجبات المتبادلة بين الأفراد ضمن الجماعة . فالنظام الداخلي يبين على سبيل المثال أشكال العضوية، العضوية الدائمة، والعضوية المؤقتة، والعضو المؤازر وغير ذلك من الأشكال. ولكل شكل مهام، وأعمال تخص به دون غيره، فإذا انتسب شخص إلى الجمعية على أساس أنه عضو مؤازر، ترتبت على ذلك مهام ومسؤوليات تختلف عن المهام والمسؤوليات التي تترتب على العضو الدائم، أو العضو المؤقت . ومع ما يترتب على هذا التباين في الحقوق والواجبات يترتب

أيضاً اختلاف آخر في أشكال التفاعل بين الأعضاء، وفي مستويات الحيوية التي تتمتع بها الجماعة . وما يقال في أشكال العضوية، يقال أيضاً في التدرج المهني ضمن الجماعة، وقواعد الترقية، والمكافآت وغير ذلك من الاعتبارات التي يهتم بها النظام الداخلي، والتي ينجم عنها أيضاً اختلاف في حيوية الجماعة وأشكال التفاعل الاجتماعي داخلها .

٢ – مجموعة العوامل الخارجية :

تؤثر العوامل الخارجية المحيطة بالجماعة بأشكال حيوية الجماعات، ودرجات التفاعل الاجتماعي بين أعضائها، فالجماعة لا تأتي وهي معزولة عن البناء الاجتماعي العام، لذلك تتأثر بمعايير، وأحكامه، والقواعد الناظمة للسلوك الاجتماعي فيه . لأن الفرد ضمن الجماعة يتواصل يومياً مع أفراد من خارج الجماعة ويتبادل معهم التأثير، لذلك لا بد للأخصائي الاجتماعي أن يأخذ بعين الاعتبار عندما يتعامل مع الجماعة مجموعة العوامل الخارجية المؤثرة على قرارات أفرادها وأشكال سلوكهم ضمنها .

١ – الظروف البيئية العامة :

تتنوع الظروف البيئية على نطاق واسع، إذ يدرج الباحثون الاجتماعيون ضمن هذا المفهوم مجموعة العوامل الطبيعية والاقتصادية والسياسية بما في ذلك العوامل الاجتماعية فالمناطق الجبلية على سبيل المثال تدفع الأفراد القاطنين فيها إلى اتباع أنماط من السلوك الاجتماعي الذي قد لا يعد مفهوماً بين المقيمين على أودية الأنهار . ويظهر أثر البيئة الطبيعية حتى ضمن المكان الواحد تبعاً لتغيرات المناخ، فتساقط الثلوج يدفع الأفراد إلى ممارسة أنماط من السلوك لا نراها عندما تكون الشمس ساطعة . أما فيما يتعلق بالظروف الاقتصادية فتأثيرها أيضاً واضح، فالمجموعات الاجتماعية التي تتمتع بمستوى معيشي مرتفع تقدم على أشكال من السلوك لا يقدم عليها الأفراد من الجماعات ذات المستويات المعيشية المنخفضة، ويبرز تأثير الشروط المجتمعية في العوامل السياسية، والاجتماعية، والثقافية السائدة في المجتمع .

٢ – طبيعة النظم الاجتماعية :

تنتشر في المجتمعات الإنسانية أشكال من النظم الاجتماعية التي تتحقق من خلالها عمليات التفاعل الاجتماعي، ففي المجتمعات التي تأخذ بالاقتصاد الواحد، القائم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، أو تلك المجتمعات التي تأخذ بالملكية العامة دون غيرها، يندفع الناس في كلا النظامين إلى ممارسة أنماط من السلوك لا تظهر في المجتمعات الأخرى . ويدرج الأمر ذاته عندما يميز الباحثون بين الأنظمة الاجتماعية على أساس درجة انتشار الديمقراطية فيها، أو درجة سعيها لتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات أو غير ذلك من الاعتبارات .

٣ – درجة لنمو المهني للأخصائي الاجتماعي :

يعمل الأخصائي الاجتماعي على توجيه الجماعة ويشرف على نشاطها وفعاليتها، فإذا كان على دراية باختصاصه أولاً، وبخصائص الجماعة ثانياً استطاع أن ينمي بقوة أشكال التفاعل ضن الجماعة، ويعزز التواصل بين أفرادها . ولكن الأمر يختلف كثيراً عندما تغيب عن ذهن الباحث القواعد العامة التي ينبغي أن تحكم توجيهه للجماعة، أو إذا لم يتعرف بدرجة جيدة على خصائص الجماعة، والعوامل المؤثرة فيها، فتأتي مساهمته في تحسين التفاعل الاجتماعي ضمن الجماعة ضعيفة للغاية، الأمر الذي يجد آثاره في مستوى حيوية الجماعة ودرجة التفاعل بين أفرادها.

٤ – المحيط الاجتماعي العام:

المقصود بالمحيط الاجتماعي العام مجموعة العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع، ومثال ذلك أن ما ينتشر في المجتمع الذي ينظم الروابط بين أفراده على أساس البنية العشائرية من أنماط سلوك ومعايير تحكم التفاعل يختلف كثيراً عما نجده في المجتمعات التي تنظم الروابط بين أفرادها على أساس المهنة أو الكفاءة، في هذه الحالة لا يمكن للجماعة أن تشذ عن المجتمع الأكبر وتعزز لنفسها قواعد تحكم السلوك بمعزل عن البناء الاجتماعي العام .

الفصل الثاني
المهام الرئيسية للأخصائي الاجتماعي في المؤسسات

يعد عمل الأخصائي في مجال خدمة الجماعات الإنسانية في المؤسسات مهنة قائمة بحد ذاتها، لها تقاليدها، وأعرافها، والنظم الضابطة لها. وكثيراً ما تسهم الصفات التي يتميز بها الأخصائي الاجتماعي في نجاحه، وتحقيق الأهداف التي يبغيها من عمله. وكثيراً ما تسهم أيضاً في إعاقة عمله وتحول دون تحقيق لأهدافه . ومن الأخصائيين من تسعفهم خبرتهم وصفاتهم، وما يتمتعون به من قدرات في تجاوز الأزمات التي تعترض سير عملهم، ويتفاعلون معها أحسن تفاعل، ومنهم أيضاً من لا تسعفه خبرته، أو معرفته، ولا تسعفه قدراته الذاتية، فيتعلم من تجاربه ما يشكل له خبرة يمكن أن تفيده في المستقبل .

أولاً. الصفات الأساسية للأخصائي الاجتماعي:

إذا كان هدف الأخصائي في مجال عمل الجماعة تعزيز ثقة عضو الجماعة بجماعته ونفسه، والعمل على تأهيله ليكون أكثر توافقاً مع البيئة والمحيط، فمن الأولى أن يجتهد في تدريب ذاته، والعمل على تهذيبها بحسب ما تقتضيه الأعراف الاجتماعية والأخلاقية السائدة، شأنه في ذلك شأن المحلل النفسي، الذي يُطلب منه تحليل نفسه، والتعرف على العقد النفسية التي تسيطر عليه، قبل أن يقوم بتحليل نفسيات الآخرين، وقبل أن يتعرف على عقدهم النفسية والاجتماعية. وإذا لم يكن الطبيب النفسي قادراً على تحليل نفسه والكشف بواطن ذاته، وعجز عن ذلك لاعتبارات متعددة، فإنه بحق غيره سيكون أعجز، وليس من الغريب أن يشكل ذلك عقبة أمام نجاحه المهني.

ويمكن تصنيف السمات والخصائص التي تساعد الأخصائي الاجتماعي على النجاح في عمله، وتجاوز المشكلات التي تعترضه في السمات والخصائص الرئيسية التالية:

أ- الخصائص الذاتية والأخلاقية :

الأخصائي الاجتماعي في طبيعته إنسان، له من المشاعر والأحاسيس والعواطف التي تجعله يتفاعل مع المحيط الاجتماعي فيؤثر فيه، ويتأثر به تبعاً لشكل هذا التفاعل ومستواه وموقعه . وهو يشغل في الحياة الاجتماعية مواقع متعددة، فقد يكون أب لمجموعة أطفال، وأخ لعدد من الأخوة، وابن لأبوين طاعنين في السن، وفوق هذا وذاك يمارس عمله باختصاصه الذي يقترب في طبيعته من أعمال عديدة أخرى، ويبتعد عن أعمال كثيرة غيرها..ولكنه قبل كل ذلك إنسان يهدف، ويريد، ويتعلم، ويستخدم الوسائل والأدوات التي تمكنه من تحقيق غاياته . لذلك كثيراً ما يدخل خلال صِلاته الاجتماعية مع الآخرين في علاقات إنسانية فيها الحب، والكره، والمصلحة، والرغبة والميل وغيرها..

وفي ذلك تكمن أهمية أن ينمي الأخصائي الاجتماعي في ذاته تلك السمات والخصائص التي تؤكد إنسانيته، وتحقق تمثله للقيم الثقافية والحضارية التي توارثها أبناء البشر عبر العصور .

وتتوقف قدرة الأخصائي الاجتماعي على تهذيب ذاته، وتربية نفسه على أخلاق مجتمعة، ومبادئه الأخلاقية على مقدار صدقه مع نفسه أولاً، وكذلك الاعتراف بالقصور والعجز عندما يقدم الأخصائي على ممارسة عمل من الأعمال ويصاب بالفشل، فإذا أعاد ذلك إلى ذاته، وما بها من ضعف، وكان صادقاً مع ذاته، مكّنه ذلك من تجاوز المشكلة لاحقاً، ومكّنه من التعرف على جوانب القصور في شخصيته . أما تجاهل مواطن الضعف، وإلقاء مسؤولية ففشله على غيره من الأشخاص فغالباً ما يؤثر ذلك في طبيعة عمله، وفي أشكال العلاقة التي يقيمها مع غيره. ويجد ذلك أثره واضحاً في

الصراعات التي يجد الأخصائي نفسه قد اندرج فيها من حيث لا يدري.

وفي الوقت الذي يشكل فيه حب الآخرين والثقة بهم عاملاً أساسياً من عوامل نجاح عمل الأخصائي ضمن الجماعة، فإن حب الذات والرغبة في الظهور والسعي إلى تحقيق المكاسب بصرف النظر عن مشروعية الطرق المختارة لها .. تشكل عوامل أساسية لفشل الأخصائي الاجتماعي في المهام الموكولة إليه، وقد ينحرف عن أهدافه المهنية والإنسانية، ويصبح أسيراً لأخلاق وطباع لا تمت إلى مهنته بصلة.

وما يقال في الصدق مع الذات ومع الآخرين، وما يقال في حب الناس، والقدرة على استيعابهم، واحتواء مشكلاتهم..يقال أيضاً في مسائل الوفاء والأمانة، فالأخصائي أمين لما يكتسبه من معارف، ومعلومات تتصل بحياة الأعضاء المنتسبين إلى الجماعات التي يشرف عليها..وكل المعلومات التي يحصل عليها، إنما هي معلومات سرية لا يجوز استخدامها في غير الموقع التي وجدت من أجلها . ومن الطبيعي أن يسهم الاستخدام غير المشروع لهذه المعلومات في تقويض دعائم الثقة بين الأخصائي الاجتماعي وأعضاء الجماعة التي يشرف عليها.. والثقة هي من أهم عوامل النجاح في مهنته .

ب- الخصائص الاجتماعية والمهنية :

يبرز أثر الصفات الاجتماعية التي يتميز بها الأخصائي في طبيعة تفاعله مع الآخرين وفي الصلات التي يقيمها معهم، وتكمن أهميتها في كونها تحدد مدى تقبله للممارسات والأفعال التي تصدر عن الآخرين، والتي قد يكون من شأنها أن تعيق أداء الجماعة وتحول دون تحقق أهدافها، فقدرة الباحث على استيعاب الآخرين وامتصاص مظاهر الغضب والانفعال التي تبدو في سلوكهم، والبحث عن عوامل استقرارهم، وتعزيز عوامل الثقة والاطمئنان كل ذلك ضروري للباحث، وعليه أن يبحث دائماً عن الوسائل التي تمكنه من التفاعل الإيجابي والبناء مع الآخرين، وألا يضع نفسه في موقع يصبح من خلاله على صراع مع غيره حول عمل إداري، أو مزايا يراها من استحقاقه، فالانخراط في

ظروف العمل، والتفاعل بمؤثراته يفقد الأخصائي الاجتماعي قدراً كبيراً من مقومات مهنته، وهو بهذا الجانب يختلف كثيراً عن الأخصائيين في المجالات الأخرى، كالمحاسب، أو المستشار القانوني، أو أمين الكتبة، أو الطبيب . فلهؤلاء عمل له خصائصه ومواصفاته التي تختلف في وجوهها عن عمله، فهو يمارس عملاً ذا طبيعة اجتماعية، لذلك عليه أن يكون اجتماعياً بالمعنى الواسع لهذه الكلمة . ويمكن إيجاز أهم الصفات التي تساعده على تأدية مهامه، ونجاحه في عمله بالصفات التالية :

١. القدرة على فهم نفسية الجماعة .

٢. القدرة على فهم آليات القيادة .

٣. القدرة على التعامل مع الآخرين .

٤. القدرة على الاستماع والفهم .

٥. القدرة على الصبر .

ج. **الخصائص العملية :**

يتصف عمل الأخصائي الاجتماعي في مجال الجماعة ببعد علمي واضح، فهو يبحث، ويعالج، ويدرس مشكلة محددة أو مجموعة مشكلات..وقد يأخذ موضوع البحث أو الدراسة شكلاً فردياً، وقد يكون ذا شكل جماعي يخص فئة من الأعضاء المنتسبين إلى هذه الجماعة أو تلك . لذلك على الأخصائي الاجتماعي أن ينمي في ذاته مجموعة من السمات والخصائص التي تساعده على تحليل الواقع تحليلاً موضوعياً، ومن ذلك على سبيل المثال :

(١) **دقة الملاحظة :**

يجابه الباحث خلال عمله مجموعة كبيرة من المشكلات، والقضايا التفصيلية التي لا يكون لها أي اعتبار يذكر في ظروف الحياة الاعتيادية . ومع ذلك يمكن أن تكون لهذه

القضايا أهمية كبيرة في مجال فهم المشكلة المدروسة . لذلك يتوقف الأمر على قدرة الأخصائي في ملاحظة هذه القضايا التي تعد بنظر بعضهم تفصيلات جزئية لا معنى لها..كما هو الحال في زلات اللسان، أو التغيرات الطفيفة التي تطرأ على السلوك الشخصي بين يوم وآخر..إذ يتمكن الأخصائي من خلالها الدخول إلى طبيعة المشكلة والتعرف على جوانبها الخفية. وفي حال غياب الملاحظة الدقيقة قد تبقى الأمور خفية حتى على الأخصائي نفسه، مما يجعل المشكلة عصية على الفهم، وعصية على التحليل . ومن الطبيعي أن يشكل ذلك عقبة كبيرة أمام أداء الأخصائي لمهامه العملية اليومية .

(٢) الموضوعية :

تشكل الموضوعية واحدة من الصفات الهامة، والضرورية بالنسبة إلى الباحث والأخصائي الاجتماعي، فهو يشغل مواقع اجتماعية عديدة يتبادل من خلالها المنافع مع الآخرين، ويمارس أشكالاً متعددة من السلطة، فهو صديق لمدير المؤسسة، وقد يرتبط مع أحد أعضاء الجماعة بعلاقات جوار..، وقد يكون أيضاً عضواً في جماعة ينمي من خلالها مواهبه، وهواياته...

ويترتب على هذا التنوع في المواقف والأدوار تنوعاً آخر في الضغوط الاجتماعية التي يمكن أن تمارس معه لتوجيه قرار له متعلق بمجال عمله، أو بعلاقاته الشخصية مع أعضاء الجماعة، أو مع بعضهم على الأقل..وتقتضي شروط المهنة أن يكون الأخصائي الاجتماعي موضوعياً في علاقاته مع كل أعضاء الجماعة، فلا يميل إلى قرابة، أو صداقة ميلاً يضر بالمهنة، ويسئ إلى العمل . وألا يتخذ المواقف المسبقة في القضايا التي يعالجها، فمن شأن ذلك أن يفقده الكثير من مصداقية عمله.

(٣) الشك المنهجي :

يعد الشك المنهجي ضرورة من ضرورات المهنة، وأساساً من الأساسيات التي يبنى عليها نظام العمل . ويراد به أن يأخذ الأخصائي الاجتماعي بكل الاحتمالات الممكنة

عند معالجته لقضية من القضايا، أو لمشكلة من المشكلات . وأن لا يعتمد على ما يراه الآخرون بأنه في عداد المسلمات، فالاعتقاد السائد بأن انخفاض مستويات المعيشة سبب جوهري من أسباب الانحراف الاجتماعي لا يشكل بالنسب إلى الأخصائي الاجتماعي حقيقة يمكن الركون إليها ما لم يتحقق من ذلك علمياً، ومن خلال دراسة تحليلية مستفيضة . وهذا يعني أن على الأخصائي الاجتماعي أن يشكك في المقولات أياً كان مصدرها إلى أن يتحقق من صحتها في الواقع الذي يتفاعل معه. وإذا ما انطلق الأخصائي من مقولات عامة لم يتحقق منها ميدانياً فقد ينحرف في تفسيراته، ولا يجد ما يفسر مشكلاته تفسيراً علمياً دقيقاً . وكثيرة هي المفاهيم التي تستدعي من الأخصائي عدم الركون إليها على الرغم من انتشارها، واعتقاد القسم الكبير من الناس بصحتها .

ويراد بالشك المنهجي، ألا يهدف الأخصائي من تشكيكه بصحة هذه المقولة أو تلك لتأكيد فكرة توجهه مسبقاً، فالأب الذي ينفي عن ابنه صفة الكذب، أو السرقة غالباً ما يكون مدفوعاً إلى ذلك بقوة العاطفة، وهذا لا يعد شكاً منهجياً، مما يجعله يفقد القدرة على فهم حقيقة الأمر . أما إذا جاء نفيه لصفة الكذب أو السرقة عن شخص لا يعرفه، بغية التحقق من صحة الادعاء، وبيان البرهان، فذاك ما يعرف بالشك المنهجي، إنه الشك الذي يهدف إلى التحقق من صحة الفكرة، أو خطأها بالطرق العلمية المتعارف عليها .

ثانياً . إعداد بطاقات الأعضاء :

يعتمد الأخصائي الاجتماعي في عمله الرئيسي على المعلومات والبيانات التي يحصل عليها تباعاً، والمتعلقة بأوضاع أعضاء الجماعة، ومشكلاتهم، وقضاياهم المتنوعة، داخل أسرهم، وخارجها . وترتبط قدرته على فهم الجماعة بمقدار امتلاكه للمعلومات المتصلة بحياتهم، وأوضاعهم المعيشية والاجتماعية..لذلك يشكل إعداد البطاقة بالنسبة إلى الأخصائي الاجتماعي عملاً جوهرياً في عمله، وركناً أساسياً من أركان مهنته .

أ- البيانات التي تحتويها بطاقة العضو :

تضم بطاقة العضو مجموعة من البيانات التي يمكن تصنيفها بالمجموعات التالية:

- المعلومات الشخصية : (مكان الولادة، تاريخ الولادة، مستوى التعليم، المهنة الرئيسية، الهوايات، الدورات التي خضع لها،....).
- معلومات عن الأسرة : (حجم الأسرة، مصادر الدخل الرئيسية، عمل الزوجة، عمل الأبناء، الوضع المعيشي، مستويات التعليم في الأسرة، ظروف السكن، والخدمات الأساسية فيه كالماء والكهرباء والهاتف..).
- ظروف الحي الذي يقيم فيه العضو : (صلاته الاجتماعية مع الجوار، صلاته الاجتماعية مع الأقارب، صلاته الاجتماعية مع زملائه في العمل، الخدمات الأساسية المتوفرة في الحي، كالمواصلات، والكهرباء، ومياه الشرب وغيرها).
- ظروف العمل الذي يمارسه العضو : (صلاته مع زملائه في العمل خارج العمل، صلاته مع رؤسائه، الدخل، أوقات الراحة والعطل، درجة تقبله للعمل الذي يمارسه، مجال العمل ونوعيته..).
- معلومات عن شكل ارتباطه بالجماعة المعنية بالإشراف :(عضو دائم، عضو مؤازر، المهام التي قام بها بدافع ذاتي، المهام التي قام بها بتكليف مباشر، درجة التزامه بقواعد الجماعة، موقف أعضاء الجماعة منه، ودرجة تقبلهم له،..).

ب- أسس تصميم البطاقة :

يتم تصميم بطاقة الأعضاء في ضوء طبيعة البيانات المطلوبة في البطاقة، ويميز الباحثون بين نوعين من الأسئلة التي تتطلبها البيانات، يشمل الأول الأسئلة المغلقة المحددة الثابتة غير القابلة للتغير، وهي الأسئلة المتعلقة بالتواريخ التي تخص العضو، كتاريخ ولادته، ومكانها، وتاريخ الانتساب إلى الجماعة، وكيفية الانتساب..وغير ذلك من

القضايا التي تتضمن شيئاً من تاريخ العضو، والسيرة الذاتية له بما في ذلك شيئاً من ظروف أسرته إن أمكن، والتطورات التي مرت بها .

الأسئلة المغلقة المحددة، القابلة للتغير، وهي مجموعة الأسئلة المتعلقة بطبيعة عمله، واختصاصه، وميوله، ورغباته، والهويات التي يفضلها..وتندرج في هذا الإطار البيانات المتعلقة بتطور وضعه المهني، والتغيرات التي تطرأ عليه خلال فترة انتسابه إلى الجماعة المدروسة التي يشرف عليها الباحث .

الأسئلة المفتوحة، وتشمل مجموعة الأسئلة التي تتصل بالتغيرات اللاحقة المتوقعة في حياة العضو، مثل ترفيعات العمل، والإجازات، وزيادة عدد الأطفال، واتباع دورات تدريبية تخص العمل أو تخص الجماعة، وغير ذلك من الاعتبارات..

ج. **طرق صياغة الأسئلة والمعايير المعتمدة في ذلك :**

يأخذ الباحث الاجتماعي بصياغة أسئلته اعتماداً على مجموعة من المعايير التي يمكن إيجازها بالمعايير التالية:

- أسلوب توثيق المعلومات: يختلف أسلوب التوثيق من مؤسسة إلى أخرى، ومن جماعة إلى غيرها..فهناك من المؤسسات أو الجماعات التي تعتمد التوثيق المكتبي ن من خلال الاحتفاظ ببطاقات العاملين كما هي، ومثال ذلك إضبارة التلميذ في المدارس الابتدائية حيث تدون عليها كل التطورات التي تمر على التلميذ، ونشاطاته، وفعالياته. ويقتضي هذا الأسلوب من التوثيق صياغة الأسئلة بالشكل الذي يناسبه . أما التوثيق الآلي، وهو نموذج التوثيق الذي يعتمد استخدام الحاسوب فله شأن آخر. حيث تتم الاستعانة بخبير الحواسب لتنظيم البرامج التي تتضمن توثيق البطاقات على نحو إيجابي وفعال. وهذا يعني ضرورة أن يأخذ الأخصائي الاجتماعي هذه المسائل بعين الاعتبار عندما يريد تصميم بطاقة العضو .

- طرق التعامل مع البيانات والأغراض المتوخاة منها والتي تختلف باختلاف الأغراض المتوخاة منها، فقد تستخدم البيانات للتعرف على أوضاع أعضاء الجماعة بشكل دوري، وبين حين آخر، حيث يتم تصنيف أعضاء الجماعة بحسب متغيرات وخصائص عديدة للتعرف على مقدار التطور الذي تشهده الجماعة بين حين وآخر. في هذه الحالة تصاغ بطاقة العضو على نحو يساعد على تحقيق هذا الهدف. وقد يكون الغرض من بطاقات الأعضاء رصد ما يقوم به كل عضو، وتتبع سيرته الذاتية، داخل الجماعة وخارجها، بغية التعرف على التغيرات التي تطرأ على حياته، ومقدار هذا التغير واتجاهاته. ومن الطبيعي أن تأتي البطاقة في هذه الحالة بشكل مختلف نسبياً عن الشكل الأول . وقد يكون الغرض من استخدام هذه البطاقات هو الهدفين معاً. وفي هذه الحالة لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار خصوصية كل غرض .
- أسلوب تفريغ البيانات : يعتمد الباحثون في الدراسات الاجتماعية طرق متعددة لتفريغ البيانات واستخراج الجداول الإحصائية المطلوبة في التحليل . وهناك طريقتان أساسيتان، هما طريقة التفريغ اليدوي، وطريقة التفريغ الآلي، أما التفريغ اليدوي فقد بقي الأكثر انتشاراً لفترة طويلة من الزمن لغياب إمكانية ذلك على مستوى الشروط العامة من جهة، وعلى مستزى القدرات الفردية من جهة أخرى، نظراً لارتفاع أسعار الحواسب، وضعف قدرة الباحثين على امتلاكها. لذلك كان التفريغ الآلي وقفاً على المؤسسات الكبيرة كالجامعات والمؤسسات المعنية بشؤون الإحصاء . أما في الوقت الراهن فقد أخذ التفريغ الآلي بالانتشار، وأصبح في مقدور الباحثين إدراج بياناتهم على الحواسب الشخصية لاستخراج الجداول المطلوبة والمعلومات الضرورية لإنجاز دراساتهم . وعل الرغم من ذلك ما زالت هناك إمكانية استخدام التفريغ اليدوي في كثير من الحالات، وخاصة في البحوث

التي تشمل عينات صغيرة.

- كما تختلف طريقة إعداد بطاقة العضو باختلاف طريقة تفريغ البيانات، فالتفريغ اليدوي يقتضي استخدام نمط محدد من الأسئلة، وأشكال الإجابات عليها..والتفريغ الآلي يتطلب الاستعانة بخبير الحواسب حتى تأتي القنوات التي تصب فيها البيانات منسجمة مع أهداف البحث وغاياته . وقد يؤدي إهمال الأخصائي لهذه المسائل عند تصميمه بطاقة العضو إلى ظهور مشكلات عديدة جداً تحول دون إمكانية الاستفادة من البطاقات بشكل مفيد وفعال.

ثالثاً– المقابلات :

تشكل المقابلات الشخصية للباحث الاجتماعي مع المبحوثين وسيلة أساسية من وسائل جمع البيانات بوصفها جزءاً مكملاً للاستمارة، ولا يمكن الاستغناء عنها في الكثير من الحالات. ويلجأ إليها الأخصائي لأسباب عديدة، منها ما يتعلق بغايات البحث وأهدافه، وهي أسباب تتعلق بالأخصائي الاجتماعي نفسه، ومنها ما يتعلق بالمبحوثين أنفسهم، ومنها أيضاً ما يتعلق بقائمة الاستبيان، وشكلها، ونوعية البيانات المطلوبة، الواردة في الاستمارة .

وللمقابلة أشكال وأنواع يتم تصنيفها بحسب غايات البحث وأهدافه تارة، وبحسب نوعية البيانات تارة أخرى، وبحسب الخصائص التي تصف المبحوثين وتميزهم عن بعضهم بعضاً . وقد يستخدم الأخصائي الاجتماعي أدوات وتقنيات عديدة أثناء المقابلة، مثل آلات التسجيل، وآلات التصوير، وغيرها..وقد يجري الأخصائي مقابلاته مع المبحوثين دون استخدام أية أداة . ولكل حالة من الحالات شروطها، وأدواتها، ولوازمها.

أ– الأسباب التي تدعو الأخصائي الاجتماعي إلى إجراء المقابلات :

تصنف الأسباب التي تدعو الأخصائي الاجتماعي إلى إجراء المقابلات مع

المبحوثين أو غيرهم من المعنيين بعمله في ثلاث زمر أساسية ترتبط الأولى منها بغايات المقابلة وأهدافها، وتندرج فيها مجمل الأسباب الشخصية للباحث، وتتعلق الثانية بالمبحوثين، وتتصل الزمرة الثالثة بقائمة الاستبيان وطبيعتها، وأشكال البيانات الواردة فيها، ونوعية هذه البيانات.

(١) الدوافع الشخصية للباحث :

يضع الأخصائي الاجتماعي في قائمة الاستبيان، أو في بطاقة عمل كل عضو من أعضاء الجماعة جملة كبيرة من الأسئلة التي تتناول جوانب مختلفة من حياته، ومع ذلك قد يرمي الأخصائي الاجتماعي من مقابلته إلى التعرف على جملة من القضايا التي تضمها الاستمارة أو البطاقة، فيهدف إلى التعرف عما هو أكبر مما هو وارد في القائمة، كرغبته في التعرف على درجة انفعال المبحوث، عند الاستفسار منه عن سؤال محدد، أو قضية معينة، أو التعرف على سرعة استجابته، وقوة ملاحظته، وقوة نطقه، وسلامة منطقه، وغير ذلك من الغايات..فيستعين الأخصائي بالمقابلة التي تمكنه من استخدام ملاحظاته الشخصية، وقوة محاكمته في تقييم الأعضاء، أو الأفراد المعنيين بالمقابلة .

(٢) الدوافع المتعلقة بشخص المبحوث :

يتصف أعضاء الجماعة بخصائص، وسمات مختلفة كثيراً، فبعضهم يتميز بمستوى ذكاء مرتفع، ويوصف الآخر بمستوى ذكاء أقل، وبعضهم متعلم، ويجيد القراءة والكتابة، وبعضهم الآخر لم يسعفه الحظ في اكتساب القدرة على ذلك لظروف تجربة خاصة..لذلك لا يستطيع الأخصائي الاجتماعي صياغة الاستمارة بشكل يصبح كل عضو من أعضاء الجماعة قادراً على قراءتها، ومراجعتها، إلا إذا كانت الاستمارة لا تغطي سوى معلومات قليلة أو أن الجماعة التي يشرف عليها الأخصائي هي جماعة انتقائية، كما هو الحال بين جماعات الأطباء والمهندسين، والمعلمين..أي كان اجتماع أعضائها مبني على خصائص محددة مسبقاً . ومع ذلك قد يجد الأخصائي الاجتماعي

نفسه مدفوعاً إلى إجراء المقابلات الشخصية من الأعضاء لتحقيق مزيد من التعارف، ولتعزيز أواصر الثقة والتعاون معهم . ولكي يتمكن من إيصال الأفكار والمعلومات اللازمة إلى الأعضاء بصورة صحيحة، وطريقة مضمونة .

(٣) الدوافع المتعلقة بالاستمارة أو بطاقة العضو ذاتها :

تبرز هذه الدوافع لإجراء المقابلات عندما لا يستطيع الأخصائي الاجتماعي صياغة قوائم الاستبيان بالشكل الذي يناسب المبحوثين أو أعضاء الجماعة..فقد يعتمد على استمارات أو بطاقات معّدة مسبقاً، لم يكن له أي تدخل في إعدادها. ويلاحظ عدم قدرة أعضاء الجماعة على تدوين إجاباتهم فيها لاعتبار من الاعتبارات الممكنة،مثل طبيعة الأسئلة الواردة فيها، حيث تحتاج إلى قدرة معرفية وثقافة لا تتوفر بالضرورة بين أعضاء الجماعة كافة . أو تكون الاستمارة مترجمة عن لغة أجنبية، والتعابير الواردة فيها غير واضحة المعالم، وغير محددة بالشكل الذي يزيل اللبس عنها، أو قد يجد الأخصائي الاجتماعي ضرورة إضافة أسئلة جديدة لا توجد في القائمة الأصلية، لذلك يستعين الأخصائي بالمقابلة لترميم ما تتصف الاستمارة من نقص، واستكمال ما يجب استكماله.

ب. أنواع المقابلات :

يتم تصنيف المقابلات وفق معايير شتى، وأسس متعددة، برز في مقدمتها معياران أساسيان هما، المقابلات بحسب الأغراض المتوخاة منها، والمقابلات بحسب الأدوات المستخدمة فيها .

(١) أنواع المقابلات بحسب الأغراض المتوخاة منها :

يستخدم الباحثون والأخصائيون الاجتماعيون المقابلات لأغراض عديدة منها الأغراض السياسية، والأغراض العلمية، والأغراض الثقافية، ومنها أيضاً الأغراض الإعلامية التي تستخدم وسائل الإعلام من صحف ومجلات وتلفاز لنقل الفكرة أو

مجموعة الأفكار إلى الأفراد المعنيين بالتوجيه.

أما ما يتصل بالأخصائي الاجتماعي فكثيراً ما يجري مقابلات عديدة تختلف بغاياتها وأهدافها، ومثال ذلك لجوئه إلى مقابلة مدير المؤسسة التي تعمل فيها جماعته، وذلك لمناقشة موضوع من الموضوعات التي تهم هذه الجماعة أو لبحث وضع عضو من أعضاء الجماعة له خصوصيته، فيسعى إلى التعرف على موقف الإدارة من هذه القضية، ويحاول تقديم ما لديه من معلومات، وبيانات من شأنها توضيح صورة القضية أمام الإدارة بغية معالجتها المعالجة السليمة بما يضمن حقوق الجماعة، وحق العضو الذي تدور حول وضعه مقابلات الأخصائي الاجتماعي.

وقد يعتمد الأخصائي أيضاً على المقابلة مع الأعضاء أنفسهم للتعرف على ما يتصف به العضو من سمات وخصائص لا تكشف عنها الاستمارة، أو البطاقة المعتمدة لدى الجماعة، فيضع الأخصائي نصب عينيه مجموعة من الأهداف، ويحاول التعرف عليها من خلال مقابلته للعضو المعني بالدراسة .

(٢) أنواع المقابلات بحسب الأدوات المستخدمة فيها :

يستخدم الأخصائي الاجتماعي مجموعة متنوعة من الأدوات التي تساعده في جمع البيانات، وتحليل موضوع الدراسة التحليل الكافي. ويمكن تصنيف المقابلات بحسب الأدوات المستخدمة فيها على الشكل التالي :

أ- المقابلات الشفوية :

وفيها نجد أن الأخصائي لا يستخدم خلال مقابلته للأعضاء، أو غيرهم من الأشخاص أية أدوات . فهو يحتفظ في ذاكرته جملة الأسئلة التي يريد إثارتها، ويتابع مع المبحوث الإجابات التي يدلي بها..ويعتمد على قدراته الذهنية في الاحتفاظ بالمعلومات التي يكتسبها، ونادراً ما يهدف هذا النوع من المقابلات إلى جمع المعلومات، بقدر ما يهدف إلى إجراء تقييمات ذاتية تتعلق بالعضو، أو المبحوث، مثل التعرف على سرعة

استجابته لمثير اجتماعي، أو مادي، أو أخلاقي، أو للتعرف على درجة ذكائه ومستوى إدراكه للأشياء، وغير ذلك من الصفات التي تهم الأخصائي الاجتماعي، ويلاحظ من ذلك أن البيانات التي يستخلصها الباحث من المقابلة هي الهدف الأساسي منها. وبمقدوره الاحتفاظ بها والعمل على تدوينها في بطاقة العضو، دون أن يذكر تفاصيل المقابلة، ومجرياتها .

ب- المقابلات الكتابية :

يعتمد الأخصائي الاجتماعي في هذا النوع من المقابلات على وسائط التسجيل الكتابي، وتعد الاستمارة أو بطاقة العضو من أكثر الوسائط تداولاً، ومع ذلك قد يستخدم الأخصائي دفتراً آخر لتسجيل ما يذكره المبحوث بالتفصيل، كما لو أنه يذكر تفاصيل حادثة تعرض لها، أو تطورات قضية شهدها..ويستخدم الأخصائي مثل هذه الدفاتر عند الضرورة لاعتمادها على أسئلة مفتوحة لوقائع غير معلومة بالنسبة إليه.

ج_ المقابلات التسجيلية :

وهي المقابلات التي يعتمد فيها الأخصائي الاجتماعي على آلة لتسجيل الصوت أو الصورة للاحتفاظ بأشكال الانفعالات التي تبدو على المبحوث، وطرق التعبير عنها..ويضطر الأخصائي الاجتماعي لاستخدام هذه الأدوات في حالات الضرورة التي تستدعي العودة إليها لتحليل تلك الاستجابات والتعرف بعمق على شخصية المبحوث دون إجراء مقابلة جديدة، وفي وقت قد لا تكون إثارة تلك الانفعالات أمراً متاحاً أمام الأخصائي . وغالباً ما تستخدم هذه الوسائل في القضايا التي تتطلب توثيق كل معلومة يتم الحصول عليها لما لها من الأهمية في تحليل شخصية الفاعل، وفي التعرف على الجوانب الجزئية من شخصيته، كما هو الحال في التعامل مع موقوفي السجون المتهمين بممارسة أفعال يعاقب عليها القانون .

ويضاف إلى هذا التنوع في طبيعة المقابلات التي يجريها الأخصائي في خدمة

الجماعة تصنيفات تتعلق بفترة إجراء المقابلة، ودوريتها، وعدد الأعضاء المشاركين فيها، ودرجة التفاعل بين الأخصائي والعضو .

رابعاً– إعداد التقارير الدورية

تقتضي طبيعة العمل الذي يمارسه الأخصائي الاجتماعي إعداد مجموعة من التقارير الدورية التي تكشف عن التغيرات التي تطرأ على حياة الجماعة من حيث خصائصها العامة، وخصائص الأعضاء ونشاطاتهم والفعاليات الاجتماعية والثقافية التي مارسوها خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وكثيراً ما تضع إدارة الجماعة بالتعاون مع الأخصائي الاجتماعي أهداف التقارير الدورية المراد إعدادها وتقديمها بين آن وآخر، والأغراض المتوخاة منها. فصيغة إعداد التقرير والبيانات المضمنة فيه مرتبطة بأهدافه وغاياته، وطبيعة الجمهور المتلقي.

أ– تحديد أهداف التقارير :

تختلف التقارير التي يقوم بإعدادها الأخصائي الاجتماعي باختلاف الأهداف المتوخاة منها، ويمكن أن نميز في هذا السياق بين التقارير ذات الأهداف الإعلامية، وبين التقارير ذات الأهداف الإدارية التنظيمية، وبين التقارير ذات الأهداف العلمية البحثية .

(١) التقارير الإعلامية :

وهي مجموعة التقارير التي ترصد نشاط الجماعة، والفعاليات التي يمارسها الأعضاء بهدف تعريف الوسط الاجتماعي بأهداف الجماعة وغاياتها، والنجاحات التي تحققها بين آن وآخر بغية توجيه الرأي العام لمصلحة الجماعة، ودفع القسم الأكبر من أفراد المجتمع للمساهمة بفعاليات الجماعة، ونشاطاتها، والتوسع في عدد الأفراد المنضمين إليها، ونشر الخدمات التي تقدمها الجماعة بين أكبر عدد ممكن من الأفراد . فقد يهدف التقرير إلى تعريف القارئ بالنشاط الثقافي الذي تمارسه الجماعة، على مستوى المحاضرات العلمية، وإقامة المعارض، والتوسع في عرض الأفلام الثقافية، وإشراك الأعضاء في الدورات

التأهيلية والتدريبية على اختلاف أنواعها .

(٢) التقارير الإدارية والتنظيمية :

تهدف هذه المجموعة من التقارير إلى وضع صاحب القرار، والمعنيين بأمور إدارة الجماعة في صورة الواقع التنظيمي والإداري للجماعة، بغية التعرف على خصائص الأعضاء، وتوزعاتهم بحسب فئات أعمارهم، ومستويات تعليمهم، واهتماماتهم، إضافة إلى توضيح جملة من الخصائص التي يتصف بها واقعهم الاجتماعي والأسري، وكذلك واقعهم الإداري والمهني . فنجاح العمل الإداري والتنظيمي ضمن الجماعة متوقف في الجزء الكبير منه على معرفة الإدارة بالخصائص والصفات العامة التي تميز أعضاء الجماعة، وتصف درجة ترابطهم، وتفاعلهم، ومستوى ارتباطهم بالجماعة التي ينتمون إليها، ويعملون في إطارها. وتقتضي هذه الأهداف من الأخصائي الاجتماعي أن يضع المخطط العام للتقرير بالتعاون مع إدارة الجماعة، والمعنيين بتنظيمها . خاصة وأن عملية التخطيط لتطوير آلية العمل ضمن الجماعة تتطلب معرفة شاملة بواقع الجماعة .

(٣) التقارير العملية :

لهذا النوع من التقارير شأن مختلف نسبياً عن النوعين السابقين، فهو في هذا الإطار يرمي إلى توظيف البيانات الواردة فيه لخدمة الأبحاث ذات الطابع العلمي، ويهتم بإبراز طبيعة العلاقة بين المتغيرات المشمولة في التقرير، ومثال ذلك مشكلات الأسرة التي يعاني منها أعضاء الجماعة، ودرجة مساهمتهم في النشاطات والفعاليات الاجتماعية التي يمارسونها . أو طبيعة العلاقة بين أشكال العلاقة التي تربطهم مع الإداريين من جهة وأشكال مساهماتهم في فعاليات الجماعة من جهة أخرى، أو مستويات أدائهم المهني ضمن الجماعة . في هذا النوع من التقارير على الأخصائي الاجتماعي أن يضمِّن تقاريره البيانات التي يمكن أن تساعد في توضيح المشكلات الاجتماعية التي تعترض سير الجماعة، وتحول دون تحقيق أهدافها .

ب- تصميم جداول التقرير وتفريغ البيانات :

يرمي الأخصائي الاجتماعي من إعداد الجداول الإحصائية المشمولة في التقرير إلى إبراز توزع أعضاء الجماعة بحسب الصفات والخصائص التي تضمها بطاقة الأعضاء، أو قوائم الاستبيان التي يعدها لهذا الغرض . ومثال ذلك توزع أعضاء الجماعة بحسب فئات التعليم، أو درجة الارتباط بعضوية الجماعة أو ما شابه ذلك . ويقوم كل جدول من جداول التقرير على سؤال محدد أو أكثر من الأسئلة الواردة في بطاقة العضو . ويبين الجدول التحليلي رقم (٤٨) توزع حقول جدول مفترض على مستويات التعليم . وهو يضم عشرة صفوف، وثلاثة أعمدة . أما الصفوف فتشمل مستويات التعليم المختلفة، بينما تضم الأعمدة البيانات المستخلصة من تفريغ الجدول . فيشرح العمود الأول مستويات التعليم الممكنة ويبين الثاني عدد الأفراد في كل مستوى، ويبين الثالث التركيب النسبي للتوزع .

الجدول التحليلي رقم (٤٨)

لتوضيح توزع أعضاء الجماعة بحسب مستويات تعليمهم

والنسبة المئوية للتوزع

مستوى التعليم	العدد	النسبة
أمي		
ملم		
ابتدائية		
إعدادية		
ثانوية		
معهد		
جامعة		
أخرى		
المجموع		

ويمكن للأخصائي الاجتماعي أن يقوم بتصميم جداول مركبة من متغيرين، كما هو الحال في مستوى التعليم وفئات الأعمار مثلاً، ويتضمن الجدول التحليلي رقم (٤٩) توضيحاً بذلك.

الجدول التحليلي رقم (٤٩)

لتوضيح توزع أعضاء الجماعة بحسب مستويات تعليمهم وفئات أعمارهم

مستويات التعليم فئات الأعمار	أمي	ملم	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	جامعة	أخرى	المجموع
دون ٢٠ سنة								
٢٠-ودون٣٠								
٣٠-ودون٤٠								
٤٠-ودون٥٠								
٥٠-ودون٦٠								
٦٠-ودون٧٠								
٧٠ – وأكثر								
المجموع								

أما تفريغ البيانات فيمكن أن يتم آلياً باستخدام الحاسب، كما مرّ بيانه، ويمكن أن يكون يدوياً. وفي حين يقتضي استخدام الحاسب الاستعانة بخبير متدرب على قضايا الإحصاء، وتفريغ البيانات بالحاسب، يتطلب التفريغ اليدوي قدراً من المهارة التي يكتسبها الأخصائي خلال عمله.

(١) التفريغ اليدوي للبيانات:

تتلخص طريقة التفريغ اليدوي بقراءة الإجابة المعنية بالسؤال المطلوب ووضع إشارة (/) في الموقع المناسب ضمن الصفوف والحقول المشار إليها في الجداول التحليلية، ثم قراءة الإجابة الأخرى في البطاقة التالية، ووضع ذات الإشارة في الموقع الذي يناسبها .

فعلى افتراض أن هناك (١٥) استمارة وكانت إجاباتها على السؤال المتعلق بمستوى التعليم كما هو مبين في الجدول رقم (٥٠)، ويتم توزيع الاستمارات الخمسة عشرة أو البطاقات على الجدول المبين سابقاً كما هو مبين في الجدول رقم (٥١)

الجدول رقم (٥٠) يبين توزع أفراد عينة افتراضية بحسب مستويات التعليم

الاستمارة رقم (١) : ابتدائي	الاستمارة رقم (٩) : ثانوي
الاستمارة رقم (٢) : ابتدائي	الاستمارة رقم (١٠): أمي
الاستمارة رقم (٣) : إعدادي	الاستمارة رقم (١١): إعدادي
الاستمارة رقم (٤) : ثانوي	الاستمارة رقم (١٢): ابتدائي
الاستمارة رقم (٥) : أمي	الاستمارة رقم (١٣): ابتدائي
الاستمارة رقم (٦) : ابتدائي	الاستمارة رقم (١٤) : جامعي
الاستمارة رقم (٧) : إعدادي	الاستمارة رقم (١٥) : معهد
الاستمارة رقم (٨) : ابتدائي	

الجدول رقم (٥١)

يبين توزيع أفراد العينة بحسب مستويات التعليم بالتفريغ اليدوي

مستوى التعليم	التكرار	العدد	النسبة
أمي	//	٢	
ملم	–	٠	
ابتدائية	//// /	٦	
إعدادية	///	٣	

ثانوية	//	٢	
معهد	/	١	
جامعة	/	١	
المجموع		١٥	

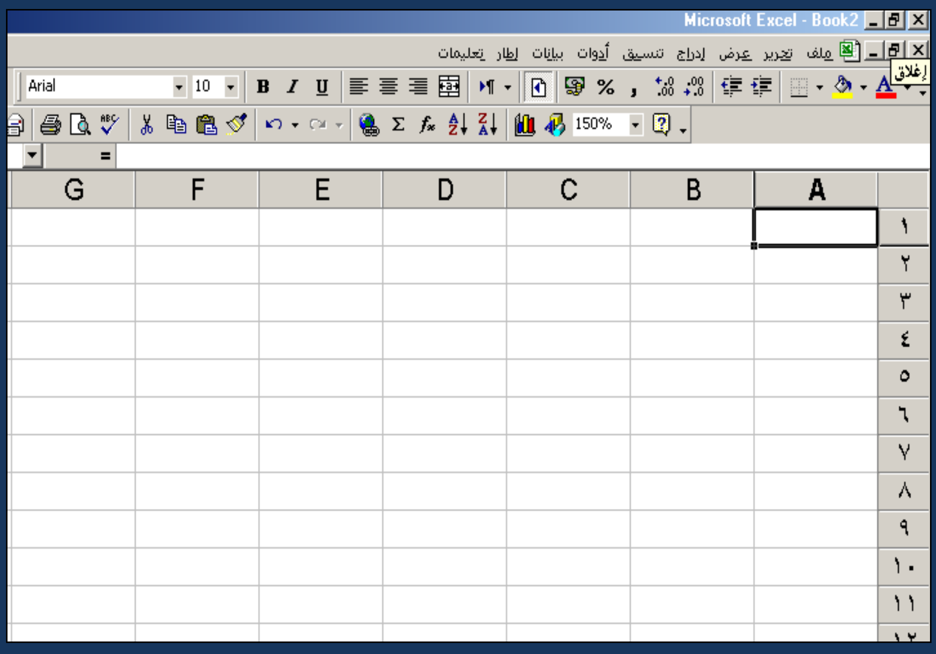
(٢) التفريغ الآلي:

يتطلب التفريغ الآلي الاستعانة بخبير إحصائي له إلمام ومعرفة كافية بالدراسات الاجتماعية، وتعد برامج (EXCLE) و(ACCESS) و(PARADOX) و (DATA BASE)، و(SPSS) من أكثر البرامج استخداماً في مجال الإحصاء والمحاسبة، وبعض الأعمال الإدارية. ويمكن الاكتفاء هنا بالإشارة إلى كيفية عمل برنامج (EXCLE) بوصفه من أكثر البرامج استخداما في الوقت الراهن، نظراً لقدرة المتميزة بالتعامل مع اللغة العربية.

يعتمد استخدام برنامج (EXCLE) على لوحة مؤلفة من (٢٥٤) عموداً، وأكثر من (٦٤) ألف صفاً، كما هي واردة في الشكل رقم (١١). ويستطيع الباحث النظر كل صف بمثابة بطاقة تدون فيها البيانات المتعلقة بكل عضو من أعضاء الجماعة، ويمثل كل عمود حقلاً لكل معلومة تتصل بهذا العضو، كأن يدون على العمود الأول رقم العضو، أو رقم البطاقة، وفي العمود الثاني الجنس، وفي العمود الثالث العمر، ثم المستوى التعليمي الحالة الاجتماعية، وهكذا إلى آخر البيانات .. ويبين الشكل رقم (١٢) نموذج هذه البيانات.

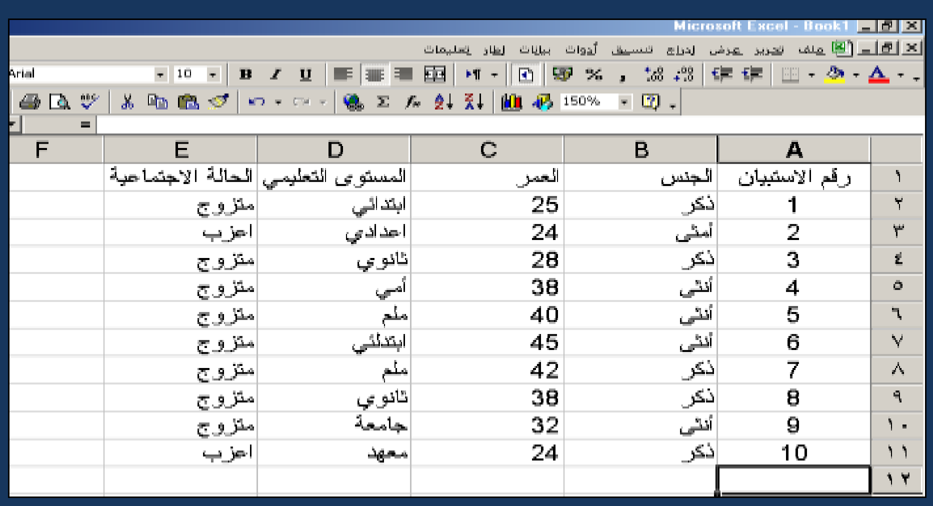
ويستطيع الباحث أن يعيد ترتيب بطاقات الأعضاء في البرنامج بحسب أي متغير يريده، ويبين الشكل رقم (١٣) لوحة (Excle) بعد أن تمت إعادة فرز البيانات بحسب فئات أعمار الأعضاء.

كما يستطيع الباحث استخلاص الجداول الإحصائية بطريقة أيسر بكثير من طريقة التفريغ اليدوي، ويبين الشكل رقم (١٤) جدولاً مستخلصاً بطريقة التفريغ الآلي وباستخدام برنامج (Excle) الذي سبقت الإشارة إليه.



الشكل رقم (١١)

يبين لوحة مستمدة من برنامج (Excle) التي تدون عليها بيانات الأعضاء

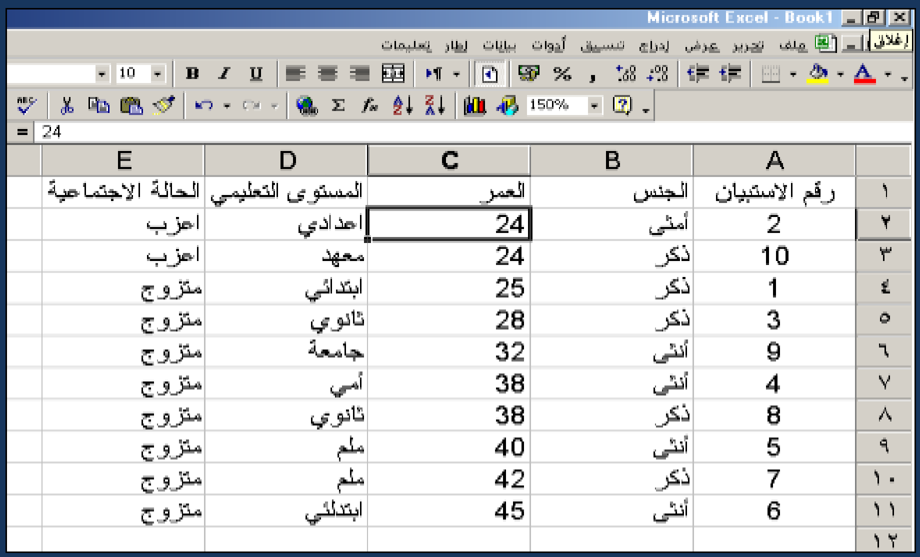


F	E	D	C	B	A	
	الحالة الاجتماعية	المستوى التعليمي	العمر	الجنس	رقم الاستبيان	١
	متزوج	ابتدائي	25	ذكر	1	٢
	اعزب	اعدادي	24	أمثى	2	٣
	متزوج	ثانوي	28	ذكر	3	٤
	متزوج	أمي	38	أنثى	4	٥
	متزوج	ملم	40	أنثى	5	٦
	متزوج	ابتدلئي	45	أنثى	6	٧
	متزوج	ملم	42	ذكر	7	٨
	متزوج	ثانوي	38	ذكر	8	٩
	متزوج	جامعة	32	أنثى	9	١٠
	اعزب	معهد	24	ذكر	10	١١
						١٢

الشكل رقم (١٢)

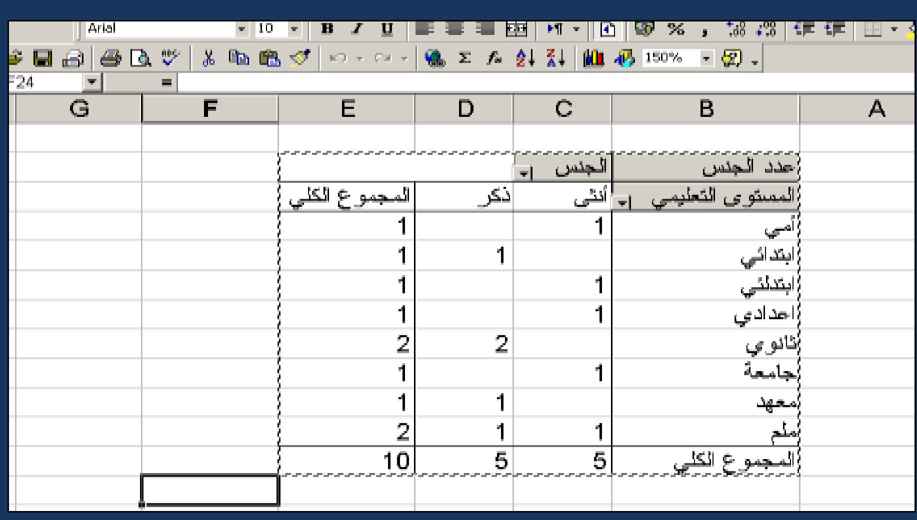
يبين لوحة من برنامج (Excle) وقد تم إدراج بيانات مختلفة لعشرة

أعضاء من الجماعة



E	D	C	B	A	
الحالة الاجتماعية	المستوى التعليمي	العمر	الجنس	رقم الاستبيان	١
اعزب	اعدادي	24	أمثى	2	٢
اعزب	معهد	24	ذكر	10	٣
متزوج	ابتدائي	25	ذكر	1	٤
متزوج	ثانوي	28	ذكر	3	٥
متزوج	جامعة	32	أنثى	9	٦
متزوج	أمي	38	أنثى	4	٧
متزوج	ثانوي	38	ذكر	8	٨
متزوج	ملم	40	أنثى	5	٩
متزوج	ملم	42	ذكر	7	١٠
متزوج	ابتدلئي	45	أنثى	6	١١
					١٢

الشكل رقم (١٣)
يبين لوحة من برنامج (EXCLE) بعد إعادة ترتيب البيانات بحسب
فئات أعمار المجموعة



عدد الجنس	الجنس		
المستوى التعليمي	أنثى	ذكر	المجموع الكلي
أمي	1		1
ابتدائي		1	1
ابتدائي	1		1
اعدادي	1		1
ثانوي		2	2
جامعة	1		1
معهد		1	1
ملم	1	1	2
المجموع الكلي	5	5	10

الشكل رقم (١٤)

يبين جدول مستخلص بطريقة التفريغ الآلي وباستخدام برنامج (Excle)

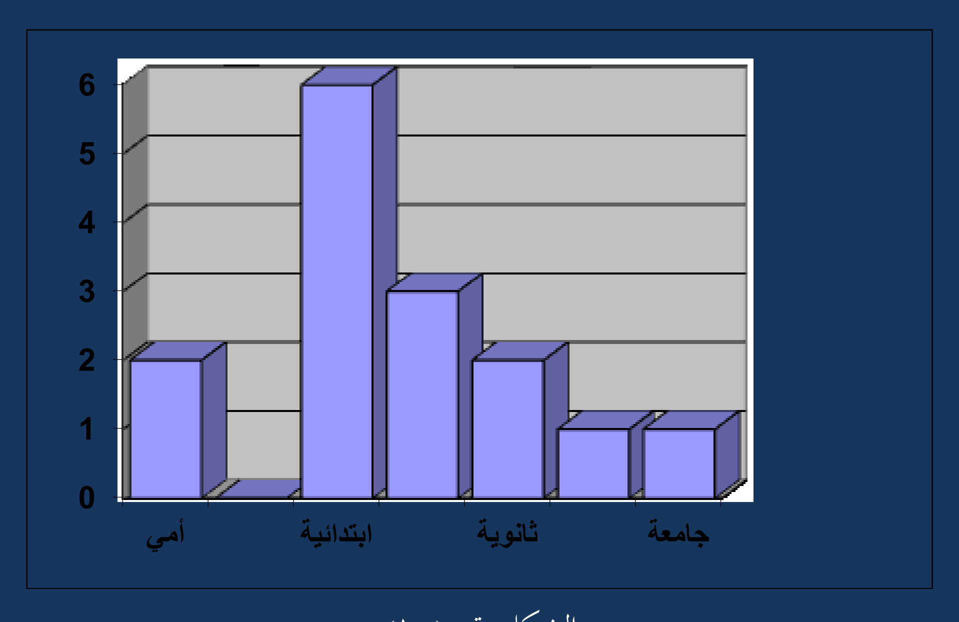
ج. تصميم المخططات البيانية والأشكال التوضيحية :

تستخدم المخططات البيانية، والأشكال التوضيحية لإبراز أوجه المقارنة بين جوانب ظاهرة من الظواهر، أو المقارنة بين توزع المبحوثين على قطاعات مختلفة، كمستويات التعليم، أو فئات الأعمار، أو أبواب المهن الرئيسية، أو غير ذلك من التصنيفات المعتمدة في الدراسات الاجتماعية .

وتأخذ الرسوم التوضيحية أشكالاً متعددة منها الرسوم البيانية بطريقة الأعمدة، والدوائر، وغيرها، ويتضمن الشكل رقم (١) توضيحاً بالرسم البياني لتوزع أعضاء الجماعة بحسب مستويات التعليم كما مبينة في الجدول السابق. بحسب الأعمدة . ويلاحظ فيه أن القسم الأكبر من أفراد العينة برز بشكل واضح بفئتي التعليم الابتدائي والإعدادي، ثم تتساوى فئتي من حصلوا على التعليم الثانوي، والأميين، وأخيراً خريجي المعاهد

والجامعات. كما يبين الشكل رقم (١٥) التوزع ذاته مبيناً على الشكل الدائري.

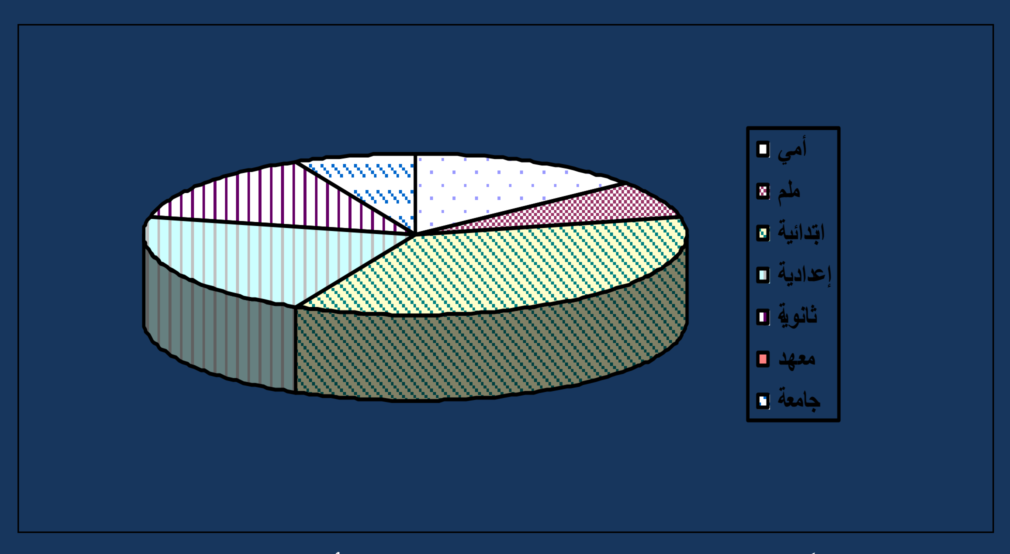
ويعتمد رسم المخطط البياني بشكل رئيسي على رسم محورين أساسيين هما محور (س) ومحور (ع) أو محور التصنيف، ومحور التكرارات أو الأعداد . فالخط الأفقي في الشكل رقم (١٥) يبين توزع أفراد عينة الدراسة بحسب التصنيف المعتمد، وهو في الشكل السابق متعلق بمستويات التعليم، أما المحور العمودي فيعكس عدد الأفراد في كل فئة من الفئات المدروسة، والمتعلقة بمستويات المشار إليها .



الشكل رقم (١٥)

يبين المخطط لتوزع أفراد عينة افتراضية بحسب مستويات التعليم

بطريقة الأعمدة



الشكل رقم (١٦) يبين الرسم البياني لتوضيح توزع أفراد عينة افتراضية

بحسب مستويات التعليم بطريقة الدوائر

ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة إلى الرسم البياني بطريقة الدوائر، حيث يتم تقسيم محيط الدائرة على عدد الفئات المدروسة، ومن ثم تعطى لكل فئة قيمة أو وزناً يعادل ما فيها من عدد للأفراد، أو التكرارات .

وتقدم الأشكال البيانية توضيحاً للمقارنات التي يعتمدها الأخصائيون في إبراز مواطن القوة والضعف في توزع من التوزعات، أو لإبراز حجم الفروق بين الفئات المدروسة . ويساعد هذا الاستخدام على نقل صورة المقارنة إلى الذهن بسرعة أكبر من السرعة التي تتم من خلال استخدام الجداول الإحصائية.

وتفيد هذه الأشكال الأخصائي في خدمة الجماعة عند إعداده للتقرير المطلوب، وتساعد على إبراز التطورات التي تشهدها الجماعة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، كما تكشف عن مقدار التغير الذي يطرأ على تكوين الجماعة، وبنيتها.

الفصل لثالث
مجالات العمل مع الجماعات الإنسانية
في المؤسسات الإنتاجية والخدمية

يستخدم تعبير مجالات العمل مع الجماعات للدلالة على المواقع التي يشغلها الأخصائي الاجتماعي أثناء عمله، وخلال تفاعله مع الجماعة التي يشرف عليها، ويتولى إدارة النشاطات والفعاليات التي تمارسها هذه الجماعة . وهي مواقع تختلف باختلاف مراحل نمو الجماعة، ودرجة تماسكها، وشدة تنظيمها وغير ذلك من الاعتبارات. فقد يكون عمل الأخصائي الاجتماعي محدداً ومباشراً، ويتسم بدرجة عالية من الوضوح إلى درجة يلجأ فيها أفراد الجماعة إليه، ويطلبون منه التدخل لمعالجة قضية من القضايا، أو مجابهة مشكلة من المشكلات، كما هو الحال بالنسبة إلى الجماعات التي يشرف عليها الأخصائي أثناء عمله في التنظيمات الرسمية، كالمدارس، أو المؤسسات الإصلاحية (السجون) أو الجمعيات ذات الأهداف الاجتماعية الخيرية..حيث تتضح مهمته إزاء الجماعة، وإزاء كل عضو من أعضائها، وتتطابق أهدافه مع أهدافها، شأنه في ذلك شأن المحامي الذي يتولى أمر الدفاع عن المتهم لإثبات البراءة، أو شأن الطبيب الذي يعمل لمعالجة مريضه، وتشخيص المرض بغية تقديم الدواء اللازم، في مثل هذه الحالات ليس لأعضاء الجماعة أهداف تخالف ما يسعى إليه الأخصائي، وليس لأي منهم أغراض لا يرضى عنها المجتمع المحيط، لذلك يؤدي الأخصائي الاجتماعي عملاً له خصائصه، وسماته التي لا نجدها بالضرورة في المواقع الأخرى التي يمكن أن يؤديها .

وعلى طرف آخر، قد يجد الأخصائي الاجتماعي نفسه مدفوعاً إلى معالجة قضايا لا تتوافق مع ما يسعى إليه أعضاء الجماعة، ويبحث في المشكلات التي يشعر بها أعضاء

الجماعة، ولا ينظرون إليها على أنها مشكلات فعلية حقاً، ومثال ذلك عندما يتولى المشرف الاجتماعي في المدرسة معالجة مشكلة انتشار ظاهرة التدخين بين التلاميذ، فهم لا يعلنون صراحة عن أهدافهم، ولا يستعينون بالأخصائي الاجتماعي على تحقيقها، بل على العكس يخفون عنه ما يمارسوه سراً، لأن أهدافهم في هذا المجال تأتي على النقيض مما يذهب إليه، فهو يسعى للحد من انتشار الظواهر السلبية التي يتأثر بها الأفراد . لذلك يشغل الأخصائي موقعاً بالنسبة إليهم يختلف في طبيعته عن الموقع الرسمي الذي يشغله بوضع آخر، فيعمل على توجيه الجماعة نحو المسار الذي لا يرغبون صراحة في قبوله أو الخضوع له لأنه ينتهي بهم إلى غير ما يرغبون فيه .

وعل هذا يمكن أن نميز بين موقعين مختلفين يشغلهما الأخصائي الاجتماعي في تفاعله المباشر مع الجماعة، الأول من داخل الجماعة حيث يتفاعل مع الأفراد بوصفه أخصائياً اجتماعياً، فيتبادل معه الأحاديث بالمشكلات العامة، ويقدم لهم النصائح بغية مساعدتهم على تحقيق أهدافهم وطموحاتهم التي اجتمعوا من أجلها، أو لتحقيق الأهداف والطموحات التي انتشرت بينهم على أثر تفاعلهم وترابطهم . والثاني العمل من خارج الجماعة، حيث لا تتماثل أهدافه مع أهدافها، بل على العكس، إذ يجتهد ليعيق ما يسعون إليه، ويحطم ما يطمحون له، ويبرز ذلك بشكل واضح عندما تتفق جماعة من الأفراد على ممارسة أعمال تخرج عن الصالح العام، وفيها ما يجعلهم في عداد المنحرفين الذين يهددون حياتهم بالخطر، وحياة من هو قريب منهم، ويلاحظ ذلك أكثر ما يلاحظ بين قطاعات الطلبة، وتلاميذ المرحلتين الإعدادية والثانوية عندما تجتمع جماعة منهم لتعاطي التدخين أو المخدرات، أو ممارسة أفعال تهدد أمنهم، وأمن من يحيط بهم . في هذه الحالة تصبح أهداف الجماعة منحرفة . وتأتي أهداف الأخصائي الاجتماعي مخالفة لها، ومخالفة لطموحات أفرادها، بل ويعمل الأخصائي علتقويض هذه الطموحات ويحد منها.

أما صيغ التفاعل غير المباشر فلها شأن آخر، ففي الجماعات كبيرة الحجم، والأكثر تعقيداً، كالجماعات المنتظمة في مؤسسات حيث تظهر للأخصائي الاجتماعي أعمال عديدة، على مستوى الإدارة، والتخطيط، والتنسيق، والتوجيه، وغيرها.. وفي كل مستوى من المستويات يقدم الأخصائي مجموعة من الوظائف والأعمال المنوطة به، والتي من شأنها أن تساعد الجماعة على تحقيق أهدافها، وتسهم في تلبية الحاجات الأساسية والاجتماعية للأعضاء على اختلاف أعمارهم، ودرجات تعليمهم، ومستويات ثقافتهم، وطبيعة أعمالهم .

ويميز الباحثون بين نوعين أساسيين من المؤسسات التي يعمل بها الأخصائي، المؤسسات الأولية، والمؤسسات الثانوية . أما المؤسسات الأولية فغالباً ما يكون عمل الأخصائي الاجتماعي فيها قائم على التواصل المباشر مع المستفيدين من المؤسسات، كمراكز العمل مع الجماعات غير الرسمية في المؤسسات، حيث لا يخضع النشاط الاجتماعي لهذه الجماعات لنظم أو خطط أو برامج تفيد حركة الأعضاء وتحد من حريتهم . فاتفاق جماعة من الرفاق على القيام برحلة ينبع من إرادتهم، ومن ذاتهم، ولا تفرضه برامج الإدارة . وقد تلغى الرحلة لسبب غير متوقع دون الرجوع إلى المعنيين بالإدارة، أو المعنيين بقيادة الجماعة، وقد يتفق أفراد جماعة على تناول طعام الغداء في مطعم قريب قبيل الغداء بفترة قصيرة . في هذه الجماعات يقوم الأخصائي على التواصل المباشر مع الأعضاء دون وساطة، ودون اتباع لوائح، ودون الاعتماد على قرار أو سلطة تمنح له، وغالباً ما توصف هذه الجماعات بمجموعة من الخصائص التي تأتي في مقدمتها (عدلي، ١٩٩٤، ١٢٩):

١. تهدف هذه الجماعات إلى أن تهيأ فرص النمو الاجتماعي للجماعة بغية تلبية حاجاتهم وموجهة مشكلاتهم.

٢. يوصف أعضاء الجماعة بأنهم قد انضموا إلى الجماعة باختيارهم، وإرادتهم .

٣. لا تهتم هذه المؤسسات بالأرباح المادية، إنما تقدم خدماتها أثناء وقت الفراغ.

٤. تغيب العلاقات الرسمية، أو تتضاءل كثيراً بين أعضاء الجماعة، وتنتشر علاقات الصداقة أو الزمالة.

٥. يسهم الأخصائيون الاجتماعيون المدربون في إدارة هذه الجماعات، ويعملون فيها كموظفين رئيسيين.

أما المؤسسات الثانوية، فتوصف بأنها أكثر تعقيداً، وغالباً ما ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما في ذلك المؤسسات الإنتاجية على اختلاف أنواعها، والأحزاب السياسية، والمنظمات الشعبية، وغيرها من التنظيمات التي تشرف على نشاط شرائح اجتماعية متعددة، وتوجهه. وتتميز هذه المؤسسات بجملة من الخصائص التي في مقدمتها :

١. تنوع أغراض هذه المؤسسات (اقتصادية، اجتماعية، سياسية..).

٢. تنوع الأسباب التي تدفع الأفراد إلى الانضمام إلى الجماعة.

٣. يعد عمل الأفراد ضمن الجماعات رئيسياً، وجزءاً أساسياً من حياتهم المعيشية.

٤. إدارة هذه المؤسسات للاختصاصات المتنوعة، والأخصائي الاجتماعي مساهم في هذه الأعمال، ولا يتولى بالضرورة قيادتها.

وتتنوع مراكز عمل الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات الثانوية بدرجة أكبر من تنوعها في المؤسسات الأولية، وحتى يستطيع الأخصائي الاجتماعي أن يؤدي الأعمال المختلفة في المواقع المتعددة عليه أن يكون ملماً بالقضايا الأساسية التي تخص الجماعة، وترتبط بها، ومن ذلك (عدلي، ١٣١، ١٩٩٤) :

١. أغراض المؤسسة ووظيفتها .

٢. المستفيدون من خدمات المؤسسة من حيث السن والجنس والثقافة.

٣. أسلوب المؤسسة في تكوين الجماعة، وإدارتها، وطرق تحقق حاجات أفرادها.

٤. محتويات البرامج وأنشطتها وإمكاناتها المادية .

٥. أنظمة المؤسسة ولوائحها من قواعد إدارية وتنظيمية .

وفي ضوء هذا التصور يمكن إيجاز أهم مجالات عمل الأخصائي الاجتماعي ضمن الجماعات بالتخطيط والتنظيم، والتوجيه والإشراف، والتنسيق، وغيرها.. (عدلي، ١٣٢،١٩٩٤):

أولاً– في مجال التخطيط:

تشكل عملية التخطيط لتطوير مستويات الأداء المهني وتحسين إنتاجية العمل بين العاملين واحدة من أبرز المسائل المتعلقة بالجماعات الإنسانية ذات الطابع الإنتاجي، وخاصة في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة..وتقع على عاتق الأخصائي الاجتماعي مجموعة من المسؤوليات التي يمكن من خلالها أن يسهم في تحسين آلية العمل، وبلورة أهداف المؤسسة وخطط عملها المستقبلية، ومن ذلك على سبيل المثال :

أ– توضيح أهداف خطط الإنتاج :

يتجه الأخصائي الاجتماعي إلى تحليل مدى تطابق أهداف الخطط المقترحة مع الإمكانات المادية والمهنية للعاملين . فالمعنيين بالإدارة يسعون دائماً إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج، ويجتهدون لدفع العمال نحو بذل أقصى ما يستطيعون من جهد بغية تطوير كمية الإنتاج وتحسين نوعيته، في الوقت التي تسعى فيه نقابات العمال وممثليهم إلى توفير أفضل الشروط بالنسبة إلى العامل، مع ضمان أفضل مستوى من الأجور، دون ان يكون ذلك على حساب جهوده وأتعابه الإضافية . فقد تقدم إدارة من الإدارات لعمالها المزيد من الأجور، وأحياناً أجوراً مضاعفة، ولكنها تجبرهم على ممارسة أعمال تفوق طاقتهم وقدراتهم، وغالباً ما يكون ذلك على حساب علاقاتهم الاجتماعية في محيط

أسرهم . لذلك تبرز مسألة التناقض بين ما تطمح غليه الإدارة من تطوير للإنتاج، وتحسين لنوعيته بأقل التكاليف مع السعي لضمان أفضل الجهود . بينما يهدف العمال إلى ضمان أفضل المزايا واكتساب الحقوق المتوجبة مع ضمان أفضل الشروط المناسبة للعاملين .

في ضوء ذلك تكمن أهمية الإسهام الذي يقدمه الأخصائي من خلال توضيحه للشروط المناسبة لضمان حقوق العاملين، مقابل تقديم الجهود المطلوبة منهم لضمان أفضل مستوى من الإنتاج بسبب كونها مبنية على معرفة الباحث الجيدة بأوضاع العاملين وإمكاناتهم وحاجاتهم المادية والمعنوية التي تقتضيها ظروف حياتهم أولاً، وعلى معرفة واسعة بظروف الإنتاج وعوامله.

ب- خطط تأهيل العاملين :

تقيم المؤسسات الإنتاجية والاجتماعية بشكل مستمر دورات تدريبية وتأهيل للعاملين بغية جعلهم على تواصل دائم مع شروط العمل المستجدة، ووسائله الحديثة، وطرق أدائه المتعددة ويعد التدريب والتأهيل جزءاً أساسياً من بنية التنظيم. وتختلف هذه الدورات في طبيعتها، ومستوياتها، والفترات الزمنية المتعلقة بها، فتأتي مستوياتها متدرجة بحسب تدرج فئات العاملين، فهناك الدورات المتعلقة بالعمال العاديين لتدربهم على المبادئ الأولية المتصلة بمجال عملهم، وهناك الدورات المتعلقة بالفنيين والخبراء والإداريين، إلى درجة أن المؤسسات العامة قد توفد لمصلحتها عدداً من مديري المؤسسات لاتباع دورات تدريبية أو تأهيلية تساعدهم في أداء مهامهم، وممارسة أعمالهم . كما تختلف هذه الدورات في فتراتها الزمنية، فبعضها لا يتجاوز الأسبوع الواحد، أو الأسبوعين، وبعضها الآخر قد يمتد إلى السنة أو أكثر تبعاً لنوعية الدورات ولطبيعة الموضوعات المطروحة فيها .

وتكمن أهمية الدور الذي يؤديه الأخصائي الاجتماعي في كونه أكثر معرفة ودراية

بأوضاع العاملين، وباحتياجاتهم المعرفية والمهنية . فهو يستطيع من خلال إشرافه على أوضاع العاملين تصنيفهم بحسب درجات تأهيلهم، ومستويات تدريبهم، ومن ثم فهو الأقدر على وضع الخطط العملية التي من شأنها تحسين واقع التأهيل والتدريب للعاملين، وتقديمها لإدارة الشركة أو المؤسسة بغية إقرارها، وإقرار برامج التدريب والتأهيل اللازمة .

ج. الخطط المتعلقة بتحسين الظروف المادية للعمل :

تتجه إدارة المؤسسات إلى تحسين ظروف العمل المادية المتنوعة بغية المحافظة على مستوى عالٍ من الأداء المهني، وبغية المحافظة على نوعية متميزة من الإنتاج . وتنقسم ظروف العمل المادية إلى أنواع عديدة مثل الإضاءة والتهوية، واتساع المكان، والنظافة، وغيرها من الشروط التي تسهم بأغلب الأحيان في إيجاد عوامل الارتياح بالنسبة إلى العامل، وحركة عمله ضمن المؤسسة . فزيادة الإنتاج وتحسين فرص العمل واستقطاب مزيد من العمال بين حين وآخر يجعل الشروط المادية القائمة غير مناسبة لتطوير الأداء وتحسينه . لذلك تهتم إدارة المؤسسة بتطوير هذه الشروط وتحسينها بمقدار النمو الملحوظ في النشاطات والفعاليات .

ويؤدي الأخصائي الاجتماعي دوراً كبير الأهمية في هذا المجال، فتفاعله المستمر مع العمال يجعله أكثر دراية بالمشكلات المترتبة على تطوير الإنتاج دون تطوير الظروف المحيطة به، فالقلق والضجيج والاضطراب..وغير ذلك من المظاهر التي تنجم عن عدم التوازن بين نمو الفعاليات، وتحسين الشروط المادية تنتشر بين العاملين، وتظهر في أنماط سلوكهم، وأشكال أفعالهم، حتى تصبح ممارساتهم مخالفة لما هو مطلوب منهم، لذلك على الأخصائي الاجتماعي متابعة مظاهر الخلل، والعمل على وضع الخطط العملية التي من شأنها تحقيق التوازن بين نمو الفعاليات الإنتاجية، وتطوير الشروط المادية للعمل، ويستطيع الأخصائي أن يعتمد في ذلك على مجموعة من الدراسات العلمية والعملية التي يجريها في مجال عمله ضمن المؤسسة .

د. الخطط المتعلقة بتحسين الظروف الاجتماعية للعمل :

تعد الظروف الاجتماعية المحيطة بالعمل داخل المؤسسات الإنتاجية من أبرز العوامل المؤثرة على عملية الإنتاج، ومستويات أداء العمل . فإنتاجية العامل هي نتاج كلي لتفاعله مع الآلة، ومع غيره من العاملين . وكثيراً ما تعيق ذلك التفاعل مشكلات اجتماعية عديدة تنتج عن تباين مستويات الإدراك والوعي تارةً، وعن تباين المصالح وتناقضها أحياناً أخرى . فعندما يختلف العاملون في مواقعهم المهنية ودرجات مسؤولياتهم، ويتباينون في مستويات وعيهم وإدراكهم لجوانب العمل تنتشر مظاهر النقد المتبادل والتجريح بين بعضهم بعضاً، وتزداد الاتهامات التي يصدق بعضها دون بعضها الآخر، فتصبح المشكلات الاجتماعية بما يترتب عليها من تناقضات الشغل الشاغل للعاملين، مما يجعل اهتماماتهم منصرفة عما هو مطلوب منهم إلى قضايا جزئية لم تكن لتشكل عبئاً لولا تراكمها الطويل وإهمالها من الإداريين وغيرهم .

وفي ذلك تكمن أهمية تحسين الظروف الاجتماعية المتعلقة بالعمل لتحسين الأجور ووسائل النقل، وبرامج الترفيه، والرحلات ذات المضمون الثقافي المعرفي، وأوقات الراحة، وتحسين المكافآت، وإقامة الندوات وتوفير الظروف المناسبة للمقابلات الشخصية للمدير مع العاملين..كل ذلك يساعد على تحسين الإنتاج، وتطوير نوعيته، مع أقل قدر ممكن من التناقضات بين العاملين .

هـ. الخطط المتعلقة بتحسين الظروف المعيشية للعامل :

كثيراً ما تشكل القضايا الاجتماعية والمشكلات الأسرية التي تجابه العامل في بيته عوامل معيقة للإنتاج في المؤسسة، فالعامل الذي تتوزع اهتماماته وميوله، وجلّ تفكيره على قضايا الأسرة ومشكلاتها لا يستطيع أن يقيم تفاعلاً بناءً مع زملائه في المؤسسة، ولا يستطيع أن يؤدي التزاماته بشكل كافٍ إزاء المؤسسة التي يعمل بها .

لذلك تتجه المؤسسات الإنتاجية على اختلاف أنواعها نحو الاهتمام بالقضايا

الاجتماعية المرتبطة بالعمال من حيث خدمات السكن، والصحة، والمواصلات، وغيرها..من الأمور التي تجعل اهتمام العامل موزعاً بينها . فتأخذ الإدارات على عاتقها هذه الظروف بالنسبة إلى العامل، وتقديم المساعدات اللازمة التي تضمن له السكن المريح، والخدمات الصحية المكافئة، وغيرها من الأمور التي تشغل اهتمامه، وتجعله مشتتاً في تفكيره ودرجة تركيزه .

ويسهم الأخصائي الاجتماعي في هذا السياق بتحليل الأوضاع المعيشية والأسرية للعاملين للتعرف على حاجاتهم الأساسية وضروراتهم المعيشية لإدراج ذلك في الخطط العامة التي توليها المؤسسة عنايتها، وتهتم بها، وتعمل على إنجازها، ويستطيع الأخصائي الاجتماعي أن يعتمد في ذلك على دراسات حقلية تسعفه في معرفة حقيقة الواقع.

ثانياً– التوجيه والإشراف :

تهدف عملية التوجيه والإشراف التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي إلى مساعدة العاملين لتحقيق أكبر قدر ممكن من التكيف المهني، وتوفير الظروف المناسبة لهم لتحقيق مزيد من النمو الذاتي والمهني اللذان يسهمان في مساعدة الأفراد على تحقيق غاياتهم . ويقوم عمل الأخصائي الاجتماعي في هذا الموقع على أساس التمييز بين العاملين بحسب فترات ممارستهم للعمل في المؤسسة، وبحسب فئات أعمارهم بحكم اختلافهم في درجات تكيفهم وأشكال تفاعلهم مع زملائهم في العمل، ومع الجهاز الإداري بشكل عام . فالعاملين الذين أمضوا فترات زمنية طويلة في المؤسسة، وهم على معرفة ودراية بأقسام المؤسسة، وعمالها ونظامها لا يعانون من مشكلات عدم التكيف التي تبدو واضحة بين العاملين الجدد المنضمين حديثاً إلى المؤسسة، إنما تنتشر بينهم مشكلات من نوع آخر ربما كانت معالجتها أكثر صعوبة، وطرق علاجها أكثر تعقيداً . وفي ضوء ذلك يميز الباحثون في مجال خدمة الجماعة بين مراحل التكيف تبعاً لمستوى القدرة على التوجيه والتأثير التي يتمتع بها العامل إزاء غيره من العمال، وغالباً ما تتوافق هذه المستويات مع

تباين الفترات الزمنية التي يمضيها العمال في مؤسساتهم، ومع تباين العمال في مستويات نضوجهم المهني والاجتماعي. ففي حين يوصف العمال الجدد بأنهم أكثر سلبية، وسرعان ما يتأثروا بغيرهم من الأشخاص، نجد أن العمال القدامى أكثر فعالية، وأكثر قدرة على التأثير في غيرهم .

أ. **مرحلة التخوف والقلق** :

تأخذ ظاهرة التخوف والقلق بالانتشار بين العمال الجدد وهم في المراحل الأولى من تعيينهم، وخاصة الذين ينتسبون إلى الجماعة دون أن تكون قد تشكلت لديهم الخبرات والكفاءات اللازمة، ودون أن يكونوا قد وصلوا مرحلة النضوج الفكري والعقلي والاجتماعي، وبصورة عامة هم من فئات الشباب الذين تقل أعمارهم عن العشرين عاماً، ولم يتلقوا قدراً كافياً من التعليم، أو لم يكونوا على تواصل متين مع الآخر، فيشعر هؤلاء بالغبطة، وعدم القدرة على التكيف الفعال، وخاصة إذا كانوا على جهل بنظم العمل ضمن المؤسسة، وبالقوانين المعمول بها، وفي كثير من الأحيان يكون هؤلاء من الذين قدموا إلى المدينة للاستقرار فيها، والعمل بعد تركهم مواطنهم الأصلية بسبب غياب فرص العمل اللازمة، أو غياب الخدمات الاجتماعية الضرورية .

يتصف هؤلاء من الناحية النفسية بأنهم ضعيفي الثقة بغيرهم من الناس، ولكن بالنظر إلى حاجتهم فإنهم يتلمسون من يثقوا به ليتعرفوا من خلاله على ظروف العمل والأنظمة النافذة في المؤسسة، لذلك يوصفوا بأنهم سريعي التأثر بغيرهم، مما يجعلهم يصدقون كل ما يقال لهم، أو يصدقون أغلبه على الأقل، وخاصة فيما يتعلق بأحكام الضبط والمراقبة والمتابعة، ويعود القدر الكبير من مخاوفهم إلى جهلهم بأوضاع المؤسسة عموماً . لأن المجهول بالنسبة إلى الإنسان يشكل مصدر قلق يزيد في حجمه عن القلق الناتج عن الأحداث المعلومة . وعندما تزداد معرفة هؤلاء بأوضاع المؤسسة وبالأحكام الناظمة لها تبدأ المخاوف بالتراجع، وبمقدار نمو المعرفة تنمو لديهم القدرة على التكيف،

والقدرة على التفاعل مع المحيط.

وتكمن مهمة الأخصائي الاجتماعي في مثل هذه الظروف باستثمار أوضاعهم النفسية وتقديم المعلومات الصحيحة التي تمكنهم من التعرف أكثر على شروط العمل وظروفه، وتمنحهم الاطمئنان للأخصائي الاجتماعي نفسه أولاً، وللعمال الآخرين ثانياً، الأمر الذي يعزز من ثقتهم بالأخصائي ويجعله أقرب إليهم من غيره، وملجأ يستعينون به كلما شعروا بحاجتهم إليه في استفساراتهم عن قضية، أو مسألة، أو مشكلة .. وما أن تمضي فترة من الزمن حتى يصبح هؤلاء أكثر تفاعلاً، وأقل سلبية مما كانوا عليه في السابق تبعاً لدرجة تفاعلهم مع الأخصائي الاجتماعي، وتبعاً لقدراتهم الذاتية في استيعاب خصائص التجربة الجديدة بالنسبة إليهم .

ب. مرحلة الفهم وصعوبة التطبيق :

يقتضي النمو في المعارف المتعلقة بظروف العمل، وتحقيق مستوى أفضل من التكيف اكتساب مجموعة جديدة من المهارات العلمية والمهنية، والتخلي عن مجموعة من العادات والتقاليد التي اكتسبها الأفراد في مراحل ما قبل قدومهم إلى المؤسسة أو الجماعة التي ينتمون إليها . فطاعة الرؤساء والاستماع إليهم والخضوع لنصائحهم غالباً ما تكون ضرورة من ضرورات العمل المهني، وعنصراً أساسياً من عناصر اكتساب المهارة. لذلك فهي من العادات التي يجب الخضوع لها سعياً وراء المزيد من المعارف . كما أن الاستقلالية وعدم الاعتماد على الآخرين، أو عدم الرغبة في مشاركتهم ظروفهم ومشكلاتهم يعيق كثيراً عمليات التكيف، ويحد من تفاعل العامل أو العضو مع أقرانه.

وعلى الرغم من أن العضو قد يصبح على معرفة جيدة بما يجب عليه أن يقوم به، وما يجب الابتعاد عنه، فقد يجد صعوبة في التخلي عن الكثير من العادات التي اعتاد عليها، وصعوبة أكبر في ممارسة سلوك لم يكن قد مارسه من قبل، أو لم يكن قد اعتاد عليه . ويجعله ذلك في كثير من الأحيان في مواقف في مواقف صعبة تبرز على شكل تردد

بين الإقدام على هذا السلوك أو ذاك، أو قبول هذا الفعل أو رفضه...فالقيم والعادات التقليدية التي نشأ العضو في ظلها تمنعه من القيام بمجموعة كبيرة من الأفعال، وظروف الواقع وضرورات التكيف تدفعه إلى ذلك . فالعامل الذي يتجنب الحديث مع إحدى المهندسات العاملات في المؤسسة، لأنها امرأة يجد من صعوبات التكيف ما لا يجده أولئك العاملين الذين حرروا أنفسهم من تلك القيود .

والمهندس الذي يمتنع عن نقد هذه الموظفة أو تلك عند ارتكابها لخطأ مهني، أو لتخلفها عن الدوام للسبب المشار إليه يرتكب هو أيضاً أخطاء تعيق الأداء وتحد من إنتاجية العاملين .

والأخصائي الاجتماعي هو الذي يستطيع توضيح الدلالات الاجتماعية للتفاعل، فالدلالات التي تنطوي عليها عملية التفاعل بين الذكور والإناث ضمن المصنع تختلف تماماً عن الدلالات التي تحملها عمليات التفاعل خارجه . والكلمة أو السلوك أو الفعل غالباً ما تأخذ هذه التعابير دلالاتها بحسب مواقعها والظروف المحيطة بها، والمناسبات التي استخدمت فيها . لذلك يسهم الأخصائي في توضيح هذه المعايير، وإبراز دلالاتها الاجتماعية في إطار المؤسسة لتقرير أنماط السلوك التي من شأنها تحسين واقع تكيف العامل، وتأكيد مشاركته في عملية الإنتاج .

ج. مرحلة الممارسة البناءة :

يتصف أفراد الجماعة في هذه المرحلة بأنهم أكثر تكيفاً، وقدرة على التفاعل مع المحيط الاجتماعي، وأكثر معرفة بالمواقع المهنية والرسمية للعاملين . لذلك يجد الأخصائي الاجتماعي نفسه أمام مجموعة من المهام والمسؤوليات التي تختلف في طبيعتها وشكلها عن المهام والمسؤوليات المنوطة به إزاء مجموعتي أفراد المرحلتين السابقتين، وغالباً ما يكون أفراد هذه الفئة من الجماعة ممن أمضوا فترات زمنية أطول في المؤسسة أو الجماعة التي ينتسبون إليها، مما يجعل توجيههم نحو غايات معينة أكثر صعوبة لأنهم استقروا على

أنماط معينة من المعارف والقيم ومحددات السلوك، بالإضافة إلى كونهم قد تعرفوا بدقة أكثر على قنوات التفاعل الاجتماعي، ومواقع القوة والضعف في المؤسسة . فإذا ما أراد أحدهم الحصول على تحقيق غاية من الغايات، أو هدف من الأهداف فإنه لن يجد صعوبة في إيجاد الطرق المناسبة واستخدام الوسائل الملائمة، وكثيراً ما يقدم أفراد هذه المجموعة لمساعدة أفراد المجموعتين السابقتين لتحقيق أهدافهم وغاياتهم المهنية والعملية .

وتقتضي عملية التوجيه والإشراف في هذه المرحلة من الأخصائي الاجتماعي أن يكون متصفاً بجملة من الخصائص المهنية والاجتماعية التي تمكنه من التفاعل البناء مع أفراد الجماعة، فالتعرف على طموحاتهم، ورغباتهم وأوضاعهم الاجتماعية يساعد كثيراً في عملية التوجيه والتأثير التي يمكن أن يمارسها، الأمر الذي يستدعي أن يكون الأخصائي الاجتماعي أكثر معرفة منهم بقنوات التفاعل الاجتماعي ضمن المؤسسة، وبمواقع القوة والضعف التي تؤثر في طبيعة القرارات ضمن الجماعة.

وتعد الدراسات الميدانية والتقارير الدورية المستمرة من أكثر الوسائل والطرق التي تساعد الأخصائي على معرفة أوضاع العاملين ومشاغلهم، ومشكلاتهم اليومية والأسرية، بالإضافة إلى طموحاتهم واتجاهاتهم القيمية، الأمر الذي يساعد الأخصائي في عمليتي التوجيه والإشراف بدرجة كبيرة، ويسهم في تحقيق أهداف الجماعة وغاياتها.

ثالثاً– مجالات التنظيم والإدارة :

يتداخل عمل الأخصائي الاجتماعي في مجال الإدارة والتنظيم مع عمله في مجال التخطيط، ويرتبط به ارتباطاً وثيقاً، فالمهام العديدة التي يجد الأخصائي الاجتماعي نفسه معنياً بها تتطلب مجالي العمل في الآن ذاته، مجال التفاعل مع ما هو قائم، من خلال عمليات التنظيم والتنسيق بين الفعاليات والأعمال التي يؤديها أفراد الجماعة على اختلافهم، واختلاف خصائصهم . ومجال التخطيط لما ينبغي أن يكون عليه الحال في المستقبل على ضوء التصورات المتوقعة لنمو الجماعة، ولتطور الفعاليات المتنوعة فيها .

وتبرز في مقدمة الأعمال التي تقتضيها عملية التنظيم، تلك الأعمال المتعلقة بتوفير مقومات الأداء، وبتقييمه، وبيان طبيعة العلاقة بين كفاءة العاملين وطبيعة المراكز الإدارية التي يتولون العمل فيها، وتشكيل اللجان المتنوعة التي تأخذ على عاتقها تتبع الأعمال الدورية أو الطارئة، وغير ذلك....

أ- تنظيم مقومات الأداء :

تختلف المؤسسات والجماعات الإنسانية، كما مر بيانه، في طبيعة أهدافها وغاياتها والطموحات التي تدفع الأفراد على اختلاف فئاتهم إلى المشاركة بعملية الأداء التي تعد هذه الجماعة السبب الرئيسي في تشكلها. فالجماعات الإنسانية المنتظمة فيما بينها لتحقيق أهداف إنتاجية اقتصادية محددة تعتمد الإدارة فيها على تقييم أعمال الأفراد فيها بمقدار ما تحقق المؤسسة من مردود اقتصادي إنتاجي، بينما تتجه الجماعات والمؤسسات ذات الطابع الخيري مثلاً، إلى تقييم أدائها بالرجوع إلى عدد الأسر والأفراد الذين شملتهم مساعدات الجمعية، وعدد الأفراد الذي تعتمد عليهم الجماعة في تأمين مواردها الأساسية..أما الجمعيات المتعلقة بشغل أوقات الفراغ، والترفيه فتحاول أن تبني تقييمها للأداء على أساس مجموع الخدمات ووسائل الترفيه التي تقدمها للمتعاملين معها، وعلى أساس درجة ارتباطهم بها وقدراتها على جذبهم إليها . لذلك تختلف مؤشرات الأداء بين جماعة وجماعة، وبين مؤسسة وأخرى.

وتقع على عاتق الأخصائي الاجتماعي مهمة توفير المقومات الأساسية التي تتمكن الإدارة من خلالها توفير حاجات الأعضاء، والبحث عن الوسائل التي توفر للجماعة إمكانية ذلك . سواء بالاعتماد على وسطاء من خارج الجماعة، أو بالاعتماد على مجموعة من العاملين ضمن الجماعة أو المؤسسة . لذلك على الأخصائي الاجتماعي أن يكون على تواصل مستمر مع المحيط، ومع المؤسسات الأخرى التي تشارك جماعته بعض أهدافها، أو المؤسسات المعنية بإنتاج لوازم عمل الجماعة وحاجاته

الأساسية .

وتقع على عاتق الأخصائي الاجتماعي مهمة المشاركة في توفير المقومات الأساسية لرفع مستوى أداء الجماعة وتحسينه، وتقسم هذه المقومات عادة إلى مقومات مادية، ومقومات اجتماعية، ومقومات تنظيمية، وما شابه ذلك..ويستطيع الأخصائي الاجتماعي تحقيق ذلك بوسائل عديدة، وأساليب شتى، منها ما هو بالطرق المباشرة، ومنها ما هو بالطرق غير المباشرة، ومنها ما يتم بحكم موقعه الرسمي، ومنها ما يتم عن طريق تواصله مع الآخر ومعارفه الشخصية، الأمر الذي يعني أن المشاركة في تأمين مستلزمات الأداء مهمة ضرورية من مهام الأخصائي الاجتماعي، والتي يستطيع العمل على تحقيقها بأساليب وطرق متعددة .

ب- تنظيم المهام الإدارية والقانونية :

يسهم الأخصائي الاجتماعي في الكثير من الأمور الإدارية المطلوب منه توضيحها، والوقوف عندها من الناحية الاجتماعية، مثل تنظيم مهمات العمل، والإجازات، والدورات التأهيلية للعاملين، وغير ذلك من الأعمال.

ويتداخل عمله في هذا المجال مع عمله الذي سبقت الإشارة إليه في مجال التخطيط لتأهيل القوى العاملة، فعندما يتم ترشيح مجموعة من العاملين لاتباع دورة تأهيلية أو تدريبية معينة، على الأخصائي الاجتماعي تأمين العاملين أو الأفراد الذين يقومون مقام المرشحين للدورات أثناء غيابهم، حتى لا يكون لذلك أثره على أداء الجماعة، أو المؤسسة . وغالباً ما يتم ذلك من خلال تنظيم بعض الأمور الإدارية مثل ندب مجموعة من الأشخاص من عمل إلى آخر، أو نقلهم جزئياً، أو كلياً تبعاً لمقتضيات طبيعة العمل وشروطه، وعلى الرغم من أن هذه المهام تقع في أغلب الأحيان على عاتق الإدارة، غير أن دور الأخصائي الاجتماعي يكمن في تقديم الاقتراحات العملية التي من شأنها تجنب المشكلات المترتبة على غياب بعض الأشخاص، وقيامهم بأعمال قد تكون

خارج الجماعة. ويندرج الأمر ذاته في مجال الإجازات المرضية والطارئة، حيث تقتضي ظروف عمل الجماعة أن يقدم الأخصائي الاجتماعي اقتراحاته الخاصة بتوفير الظروف المناسبة لمحافظة على أداء الجماعة، دون أن يتأثر ذلك بغياب هذه المجموعة من الأفراد، أو بقدوم مجموعة أخرى.

ج. الأخصائي الاجتماعي وتكوين اللجان المهنية :

تقتضي ظروف العمل في الكثير من الحالات أن يقوم مجموعة من الأفراد بمهام مؤقتة مرتبطة بفترة زمنية محددة، أو بنوعية محددة من العمل، فالعمل على شراء مجموعة من السلع والأدوات التي يتطلبها عمل الجماعة يقتضي أن تقوم مجموعة من الأفراد بشراء هذه السلع والأدوات من مصادرها الأساسية ومن ثم وضعها قيد الاستثمار الفعلي . وغالباً ما يتمتع أفراد هذه المجموعة بصلاحيات الإدارة بخصوص الشراء، ودراسة الأسعار، وتفصيل نوعية معينة من السلع على غيرها . لذلك يحظى تشكيل هذه اللجان بأهمية كبيرة في تنظيم العمل الإداري، حيث يتطلب اختيار الأفراد الأكثر كفاءة، والأكثر معرفة، وقدرة على الاختيار الصحيح، والأكثر أمانة حتى لا يتحول عمل اللجان عن هدفه العام ليصبح هدفاً خاصاً مرتبطاً بالأفراد أنفسهم، وفي ذلك تكمن أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه الأخصائي الاجتماعي في اختيار الأفراد المناسبين لهذه الأعمال على أساس ما يتوفر لديه من معلومات عن الأعضاء وكفاءتهم، وقدراتهم العملية والمهنية، بالإضافة إلى نزاهتهم المهنية والاجتماعية .

ويضاف إلى ذلك أيضاً مجموعة الأعمال التي يتطلب إنجازها تشكيل لجان مؤقتة، مثل اللجان المشرفة على حسن سير عمل الجماعة، وحسن أدائها، وحسن تفاعلها مع الأعضاء المنتسبين إلى الجماعة، والمستفيدين من خدماتها، وكذلك اللجان المعنية بتدريب العاملين وتأهيلهم أثناء الدورات المتخصصة لهم، وغير ذلك من الأعمال التي يسهم الأخصائي الاجتماعي فيها من خلال ما يقدمه من اقتراحات مبنية على ما لديه

من وثائق، ومعلومات .

د. تقويم أداء العاملين:

تعد عملية تقييم الأداء واحدة من أهم الأعمال المنوطة بالأخصائي الاجتماعي نظراً لأهميتها وضرورتها بالنسبة إلى الجماعة، والأفراد على حد سواء، فأداء الجماعة هو الهدف الأساسي من تشكلها، والعامل الأهم في تكوينها، ومتى أصبح أداء الجماعة ضعيفاً شكّل ذلك مصدر تهديد حقيقي لها . لذلك يتجه الإداريون في أغلب الأحيان إلى رصد عمل الجماعة وتتبع سير أدائها .

ولأداء الأفراد ضمن الجماعة أشكال متعددة، منها ما يمكن قياسه بيسر وسهولة، ومنها ما يحتاج قياسه إلى جهد نوعي خاص . فمن النوع الأول ما يكون فيه الأداء مرتبطاً بمؤشرات كمية، مثل إنتاج قطعة، أو سلعة، حيث يصار إلى تقييم الأداء بمقدار ما يحققه عضو الجماعة من إنتاج، مثل العامل الذي يستخدم الآلة الكاتبة،أو الحاسب في أعمال الطباعة حيث يمكن تتبع ما ينتجه في ساعة واحدة، وتقييم ما يؤديه من عمل . ومن النوع الثاني ما يكون عمل العضو فيه مرتبط بعمل جماعة أخرى، ولا يخضع لاعتبار كمي واضح، مثل عمل المدرس الذي يبذل جهداً لتعزيز فكرة، أو رأي في ذهن تلاميذه، وفي هذه الحالة لا يمكن التعرف على ما حققه من إنتاج خلال ساعة من الزمن، لأن ما أنتجه يتصف بطابع كيفي لا يمكن قياسه إلا بتتبع ذلك من مختص قادر على معرفة ما عززه المدرس في ذهن تلاميذه، ليحكم بعد ذلك ما إذا كان الأداء مرتفعاً أو ضعيفاً، سلبياً أو إيجابياً .

الفصل الخامس
التقارير العلمية والدراسات

يولي الأخصائي الاجتماعي اهتماماً خاصاً بالتقارير العلمية في مجال عمله، لما لها من أهمية وضرورة بالنسبة إلى الإدارة، وبالنسبة إلى أعضاء الجماعة في آن واحد. وتتنوع أشكال التقارير العلمية بتنوع أهدافها، وبتباين أغراض الجماعة، وبتعدد مناشطها. فقد تعترض حياة الجماعة مشكلة اجتماعية تعيق عمل أعضائها، وتحد من فاعليتهم، أو تحول دون تحقيق أهدافها في تلبية حاجات الجماعة وطموحاتها . وفي الحالات المختلفة يجتهد الأخصائي الاجتماعي في تقديم الحلول المناسبة للمشكلة المدروسة .

ويشترك التقرير العلمي مع التقرير الدوري بجملة من المسائل، ويختلف عنه بمجموعة أخرى من المسائل . فالتقرير العلمي يعتمد الأساليب والتقنيات وطرائق العمل التي يستخدمها الباحث في التقرير الدوري . فتشكل بطاقة العضو، أو المبحوث الركيزة الأساسية التي يقوم عليها جمع البيانات، كما يستخدم الأخصائي أساليب المقابلة والملاحظة ذاتها التي يستخدمها في التقرير الدوري، لذلك فإن قاعدة البيانات والمعارف والتقنيات المستخدمة في التقرير الدوري هي ذاتها التي يعتمدها الباحث في التقرير العلمي .

أما ما ينفرد به التقرير العلمي فمرتبط بأهداف التقرير وغاياته . ويكمن الفارق في أن التقرير الدوري يقدم صورة عما هو قائم من حيث توزع أعضاء الجماعة بحسب فئات الأعمار، وفئات الدخل، أو درجة ارتباط الأعضاء بالجماعة وغير ذلك من المسائل التي تخص حياة الجماعة وواقعها . بينما يتناول التقرير العلمي بالتحليل المشكلة المدروسة، ويسعى لتقديم الحلول المناسبة لها . فهو من حيث المبدأ تقرير موجه لمعالجة قضية محددة

لا توصف بطابع الاستمرارية والاستقرار لكونها قضية تظهر حين تتوفر العوامل المؤدية إليها، وأمثلة ذلك بين الجماعات كثيرة، كالتدخين بين طلبة المدارس، تعاطي المخدرات، ممارسة الكذب، تأخر مجموعة من الموظفين عن عملهم، اللامبالاة في العمل، السرقة، الاختلاس..وغير ذلك من المشكلات التي تجابه الجماعات على اختلاف أنواعها وأشكال اجتماعها .

ويعتمد الأخصائي في تحليله للظواهر جملة من الخطوات المنهجية التي تساعده في فهم أبعاد المشكلة وأسبابها، والجوانب المتعلقة بها . وتعد سلامة هذه الخطوات وتماسكها، وترابطها المنطقي مقدمة ضرورية لنجاح البحث، فتتوقف عليها قدرة الباحث على فهم المشكلة ومقدار استيعابه للعوامل المتعلقة بها . ويمكن إجمال هذه الخطوات المستخدمة في الدراسات الاجتماعية على الشكل التالي :

أولاً – تحديد مشكلة البحث :

تظهر أمام الباحث مجموعة كبيرة من المشكلات التي تستوجب الوقوف عندها، وتحليلها، والتعرف على أسبابها، والعوامل المؤدية إليها . غير أن تباين هذه المشكلات من حيث الأهمية والخطورة التي تنطوي عليها، يدفع الأخصائي إلى إختيار مشكلة محددة دون غيرها لتكون موضوع الدراسة والتحليل .

وتختلف المشكلات في طبيعتها، باختلاف مجال عمل الباحث، ومركز نشاطه، فالأخصائي الاجتماعي المعني بشؤون جماعة تلاميذ المرحلة الابتدائية يجد من المشكلات الاجتماعية التي تستوجب التحليل ما لا يجده الأخصائي الاجتماعي في مجال المؤسسات الإصلاحية، أو أنه يجد مثل تلك المشاكل، ولكن بصيغ مختلفة، والأخصائي الاجتماعي الذي يشرف على جماعة عمال المصنع تجابهه ظواهر عمالية تختلف في طبيعتها وأشكال انتشارها عن تلك المشكلات التي يراها الأخصائي المشرف على جماعة المنظمة الشعبية، كمنظمة الشبيبة أو الطلبة...

وعلى هذا لا توجد مشكلة أو مجموعة مشاكل يستطيع الأخصائي الاجتماعي تحديدها بدقة ما لم يكن على تواصل مع واقع الجماعة التي يشرف عليها، إذ تختلف مشكلات الجماعة الواحدة باختلاف الزمن، وباختلاف المكان، فما هو ضروري وجوهري بالنسبة إلى جماعة من الجماعات في الوقت الراهن، لا ينطوي على الضرورة ذاتها، أو الأهمية نفسها بالنسبة إلى ذات الجماعة في وقت آخر، وما هو ثانوي وغير ضروري في الوقت الراهن قد يصبح ذا أهمية كبيرة في وقت آخر .

ففي إطار عمل الأخصائي مع تلاميذ المرحلة الابتدائية مثلاً يمكن أن نميز بين مشكلات اجتماعية تؤثر في أداء التلاميذ، وتحصيلهم الدراسي، وبين مشكلات اجتماعية تؤثر في سلوكهم، وأخلاقياتهم. والأخصائي الاجتماعي هو المعني أكثر من غيره في توضيح ما هو ضروري، وما هو غير ضروري، وهو المعني بشؤون الأفراد ضمن المؤسسات الإصلاحية، أو المؤسسات الإنتاجية، أو غيرها . فهناك من المشكلات التي تشكل عوامل أساسية من عوامل ضعف الأداء، وتراجع مستوياته، وهناك من المشكلات التي تنعكس على سلوكياتهم وأخلاقياتهم الاجتماعية كالاختلاس، والأخصائي الاجتماعي هو الذي يميز بين المشكلات والظواهر، ويوضح المهم منها والأهم .

ثانياً – صياغة أهداف البحث :

يميز الأخصائيون الاجتماعيون بين مجموعتين من أهداف البحوث والتقارير العلمية التي يقدمونها، ويعملون على إنجازها، تتمثل المجموعة الأولى بالأهداف العلمية، وتبرز الثانية بالأهداف العملية . وما يهم الأخصائي في مجال الجماعة هو النوع الأول بأنه ذو طابع نظري بالدرجة الأولى التي يتوخاها في بحوثه، وتقاريره .

أ – الأهداف العلمية للتقارير :

تعالج العلوم الاجتماعية على اختلاف مجالاتها الظواهر المعنية بها في ضوء مجموعة واسعة من التصورات النظرية والفكرية التي تشكل ما يسمى بالنسبة إلى كل علم التراث

النظري له . فمشكلة انحراف مجموعة من التلاميذ عما هو شائع، ومتعارف عليه بين أبناء المجتمع الواحد يعد موضوع بحث للمتخصصين في علم الاجتماع، والتربية، وعلم النفس، وعلم النفس الاجتماعي، والخدمة الاجتماعية، وغيرها من علوم المجتمع . ولكل علم من هذه العلوم تراثه الخاص به، المكّون من الدراسات والبحوث السابقة التي أنجزها باحثون سابقون . وفي كل تراث علمي نجد اتجاهات، وأفكار ونظريات تعالج موضوع الدراسة وفق قواعد نظرية، وأسس وافتراضات مختلفة . وعلى الأخصائي الاجتماعي أن يكون ملماً بالتراث النظري لموضوع بحثه، ومواطن القوة والضعف فيه، حتى يتمكن من صياغة الأهداف النظرية التي تعطي لتقريره فائدة علمية، تعزز من مساهمة الباحث في رفد التراث النظري بمعارف جديدة، وتساعد على فهم المشكلة المدروسة فهماً افضل .

وفي هذا السياق يهدف الأخصائي الاجتماعي إلى التحقق من صحة مقولات نظرية، أو افتراضات سبق أن طرحها باحثون آخرون، أو افتراضات تم التوصل إليها من خلال تفاعله هو مع الواقع . وإذا ما تحقق الأخصائي من صحة هذه الافتراضات أو تأكد من خطأها كان ذلك عاملاً من العوامل التي تساعد فهم مشكلة البحث، ويجعل من دراسته مرجعاً نظرياً يستفيد منه الطالب والأخصائي والباحث .

ب – الأهداف العملية للتقرير :

يستمد الأخصائي الأهداف العملية لتقريره من حيثيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه أعضاء الجماعة، ومن جملة المشكلات المنتشرة في الوسط المدروس، فانتسار ظاهرة اللامبالاة بين العمال مثلاً، وغياب اندفاعهم نحو العمل المنتج الفعال يعد مشكلة كبيرة بالنسبة إلى المنشآت الإنتاجية، لما يترتب على انتشار هذه المشكلة من ضعف في الأداء، وتراجع في إنتاجية العمل، وخسارة في المردود الاقتصادي، لذلك من الطبيعي أن يشكل البحث في أسباب تردي الإنتاجية، وانتشار ظاهرة اللامبالاة هدفاً عملياً يسعى الأخصائي الاجتماعي لمعرفته، ولوضع الحلول المناسبة التي

تضمن معالجة المشكلة، وتحسين الإنتاجية، ورفع مستوى الأداء . وما يقال بالنسبة إلى المؤسسات الإنتاجية عموماً، يقال أيضاً في المؤسسات الخدمية، والتعليمية، والتربوية، وغيرها..فتردي مستوى الخدمات الصحية في مؤسسة معنية بهذه الخدمات، مع توفر الإمكانات المادية المطلوبة يعد مشكلة تستوجب الدراسة والتحليل لرصد الأسباب المؤدية إليها، ووضع البرامج العملية الكفيلة بتجاوز المشكلة، وتضمن النهوض بواقع المؤسسة سعياً وراء توفير الخدمات بصورة أفضل لمن يهمهم ذلك .

والأهداف العملية كثيرة جداً، إذ تنتشر في وسط كل جماعة مشكلات وظواهر عديدة، يعيق بعضها عمل الجماعة، ويحد من نشاطها، وفاعليتها، ويقلل من المردود الاجتماعي للجماعة بالنسبة إلى كل عضو من أعضائها . ومثال ذلك التهرب من المسؤولية في العمل، وممارسة أنماط من السلوك المنحرف الذي يعاقب عليه القانون، كالسرقة من الأموال العامة، والاختلاس، والرشاوي وغيرها..ويمكن أن يكون لبعض الظواهر الأخرى آثار إيجابية تساعد في زيادة الإنتاج، وتحسين المردود، وتوفير الجهود، مثل الابداع، واكتشاف طرائق جديدة في العمل..ولما لهذه الظواهر من أهمية كبيرة في مجال الإنتاج، وتحسين نوعيته، فإنها تستحق أن يرصد لها الأخصائي الاجتماعي قدراً من جهوده، وعمله للتعرف على عواملها المباشرة وغير المباشرة، ومن ثم البحث عن الوسائل التي تضمن حسن سير عمل الجماعة، وتساعد على انتشار الظواهر التي من شأنها تعزيز العمل ورفع مستوى الخدمات المقدمة للجماعة .

ثالثاً – افتراضات البحث الرئيسية :

يشكل اعتماد البحوث العلمية على الافتراضات من أبرز ما يميزها عن التقارير الدورية التي يعدها الأخصائي الاجتماعي . فالبحث العلمي أو التقرير العلمي يتجه لمعالجة مشكلة محددة، لذلك يعتمد الباحث والأخصائي على افتراضات أساسية لتفسير المشكلة والتعرف على أسبابها .

وعلى الرغم من أن الباحثين والمختصين في العلوم الاجتماعية يختلفون في استخدام تعبير الفرضية، أو الافتراض، غير أن هذا الاختلاف لا يعدو أن يكون اختلافاً لغوياً، سرعان ما يتوحد بالمعنى المراد منه .

يستخدم الباحثون كلمة "الفرض" أحياناً أخرى للدلالة على التعميمات التي لم تثبت صحتها، والتي يحاول الباحث التحقق من صحتها ليتخذها سبيلاً لفهم الظواهر المدروسة (داود،١٩٨١، ٣١). وبذلك يعد الافتراض بمثابة موجه للدراسة ومحدد لطبيعة المعلومات والبيانات المراد جمعها من الواقع الميداني .

ويمكن للباحث أن يصوغ الفروض بالاستناد إلى مصادر عديدة، منها ثقافة المجتمع وما تشمله من قيم واتجاهات وتقاليد، بالإضافة إلى الجوانب العلمية التجريبية التي عالجتها علوم أخرى أو مراحل تاريخية سابقة من تاريخ العلم، كما يعد مجال تخصص الباحث من المصادر الرئيسية في صياغة الفروض التي يعتمد عليها في بحثه بعد اطلاعه على التراث المعرفي المتراكم . فالنظريات السابقة التي خلص إليها الباحثون ليست إلا فروضاً من الدرجة الثانية يمكن اختبارها كمنطلقات نظرية وافتراضات جاهزة للتأكد من صحتها .

ويستطيع الباحث والأخصائي أيضاً الاعتماد على مصادر أخرى في صياغة افتراضاته، مثل نتائج العلوم الأخرى، ما ثبت منها وما يراد اختباره وتطبيقه في مجال علم الاجتماع، والخبرة الشخصية له، ثم خياله وقدراته على التصور (داود،٣٢،١٩٨١).

ويشترط في الفرض العلمي أن يحقق شروطاً عديدة، منها الوضوح والإيجاز وقابلية الاختبار، وارتباطه بالنظريات العلمية التي تم التوصل إليها، والتراث المعرفي للعلم، وتماسكه المنطقي وعدم التناقض. كما على الباحث أن يلجأ إلى مبدأ الفروض المتعددة بدلاً من الفرضية الواحدة (داود،١٩٨١، ٣٥). دون محاباة أو انحياز، وبصورة موضوعية منطقية بعيدة عن الذاتية .

فالأخصائي الاجتماعي الذي يعالج موضوع طبيعة ارتباط أفراد الجماعة بجماعتهم، وحاول أن يفسر اختلاف درجة الارتباط ليتمكن من التعرف على الأسباب التي تحول دون هذا الارتباط وتعيق من نموه يجد نفسه أمام مجموعة من الافتراضات الأولية التي لا يستطيع الجزم باي منها، فقد يعود ضعف ارتباط الفرد بجماعته إلى غياب التجانس بين أعضاء الجماعة أنفسهم، وقد يعود إلى تباين مصالحهم، وقد يعود إلى الأساليب التي تتبعها إدارة الجماعة مع أعضائها، وقد يعود ذلك إلى الظروف الاجتماعية الخاصة بأسر الأعضاء، وقد يعود إلى غير ذلك من الأسباب . وفي كل بحث على الأخصائي الاجتماعي أن يصوغ افتراضاته بدقة، ليتمكن من تحليل الظاهرة المدروسة والتعرف على أسبابها والعوامل المؤدية إليها .

رابعاً – تحديد مجال الدراسة :

يحدد الباحث مجال دراسته عبر مجالات عّدة هي : المجال المكاني، والمجال البشري السكاني، والمجال الزماني . أما المجال المكاني فيقصد به عادة الحدود المكانية التي تغطيها الدراسة، كأن نقول مدينة دمشق، أو محافظة الرقة، أو ريف اللاذقية أو غيرها..وقد يكون المجال المكاني محدداً في موقع واحد أوعدة مواقع . ويرتبط ذلك بمدى انتشار الظاهرة المدروسة، أو الموضوع المدروس . أو تبعاً لحجم عمل الجماعة، وطبيعة انتشارها عبر المكان، فتحليل مشكلة تأخر عمال المعمل عن عملهم اليومي ومعالجة المشكلة كما هي في المعمل يجعل المجال المكاني للدراسة محصوراً في هذا المعمل دون غيره . أما تحليل هذه المشكلة على مستوى شركة تنتشر لها فروع عديدة في مواقع عديدة فيجعل المجال المكاني للدراسة متعدداً، فيصبح المجال المكاني للدراسة على مستوى إجمالي المحافظة أو الدولة تبعاً لطبيعة انتشار المشكلة أو الموضوع المطروح لدراسة والتحليل . وفي ضوء ذلك تقع على عاتق الأخصائي الاجتماعي مهمة تحديد المجال المكاني لدراسته من خلال تحديد المواقع التي تنتشر فيها الظاهرة المدروسة، أو المواقع التي ينتشر فيها الموضوع

المدروس .

كما يستخدم المجال البشري السكاني أيضاً للدلالة على مجموعة الأفراد المعنيين بالدراسة، فإذا كانت الظاهرة المدروسة تخص مجموعة تلاميذ المرحلة الابتدائية مثلاً، فإن المجال البشري للبحث يخص هذه الفئة دون غيرها، وإذا كانت الظاهرة تتعلق بفئات الشباب فإن مجال الدراسة سيكون هذه الفئة دون غيرها، وقد يكون مجال البحث البشري، أو السكاني يخص مجموعة السكان القادمين من إحدى المناطق أو الأقاليم الأخرى، والمستقرين في هذه المدينة أو تلك للتعرف على أشكال تكيفهم الاجتماعي، ودرجة تفاعلهم مع المحيط. فكل ظاهرة من الظواهر تتصل على نحو من الأنحاء بفئة محددة من السكان الذين يتم تصنيفهم عادة وفق معايير عديدة، منها بحسب فئات الأعمار، أو مستويات التعليم، أو أماكن الإقامة، أو أماكن الولادة، أو مستويات الدخل، وغيرها الكثير . وعلى الأخصائي الاجتماعي في كل دراسة يقوم بها أن يكون قادراً على تحديد المجال البشري والسكاني لبحثه بغية تحقيق ضبط أفضل لعينة بحثه .

أما المجال الزماني، فيقصد به عادة تحديد المجال الذي تتم الدراسة خلاله. فنتائج البحوث مرهونة بزمانها، وما تكشف عنه الدراسات في زمن محدد قد يختلف تماماً في زمن آخر، فالتغير يعد من أبرز السمات التي تصف الواقع الاجتماعي، لذلك على الأخصائي تحديد المجال الزماني للبحث، كأن يقول أن هذه الدراسة تمت في عام ١٩٩٧، أو في الشهر الرابع من عام ١٩٩٧، أو في اليوم الثاني عشر من أيلول من عام ١٩٩٧ مثلاً، وبذلك يستطيع الأخصائي الاجتماعي رصد الواقع وإبراز النتائج على أنها مقرونة بالزمن الذي تمت الدراسة فيه، فإذا أقدم باحث آخر على إجراء دراسة مشابهة، وحصل على نتائج مختلفة كان في مقدوره توضيح الفروق، ومقدار التغير الحاصل. كذلك يستطيع الأخصائي الاجتماعي تحديد البرنامج الزمني لدراسته من خلال توضيح التفضيلات المختلفة المتعلقة بالمجال الزماني لدراسته. فإجراء الدراسات الاجتماعية لتعزيز العمل

السياحي وتعزيز هذا القطاع من النشاط الإنتاجي يتطلب أن يكون مجال البحث مرتبطاً بمواسم السياحة دون غيرها من المواسم، والدراسات المعنية باستطلاعات الرأي العام نحو مشكلة من المشكلات، أو نحو قضية من القضايا يتطلب أن يكون المجال الزماني مرافقاً للحدث، أو قريباً منه، وإلا فلا فائدة من البحث إذا مضى على الحدث فترة من الزمن جعلته بعيد عن مشاعر الناس وأحاسيسهم . لذلك على الأخصائي الاجتماعي أن يعمل على تحديد المجال الزماني لدراسته تبعاً لنوعية الدراسة وأهدافها، وغاياتها .

خامساً – تصميم قائمة الاستبيان :

يعد تصميم قائمة الاستبيان مرحلة أساسية من مراحل البحث الميداني نظراً لاعتماد التحليل الاجتماعي واستخلاص النتائج في المراحل التالية على ما تقدمه الاستمارة من بيانات ومعلومات تخص البحث وتهم الباحثين . وتختلف القواعد المتبعة في تصميم قائمة الاستبيان عن القواعد المتبعة في تصميم بطاقات الأعضاء التي سبق شرحها في أمور، وتتفق معها في أمور. أما القواعد المشتركة بين تصميم الاستبيان، وتصميم البطاقات فتتمثل بمجمل القواعد التي سبق شرحها في تصميم البطاقات، فالمعايير التي تحكم تصميم بطاقات الأعضاء تحكم أيضاً تصميم استبيانات التقرير العلمي، من حيث نوعية البيانات، وأشكال الأسئلة المطروحة و أسلوب التوثيق، والتعرف على طرق تفريغ البيانات وغير ذلك من المعايير والاعتبارات التي سبق شرحها .

أما ما تتميز به قائمة استبيان التقرير العلمي فهي كونها موجهة بافتراضات مسبقة، ولا تأتي به الأسئلة الواردة فيها على نحو ثابت، ومستقر،فقد يعتمد الأخصائي الاجتماعي استبيان محدد عندما يريد معالجة موضوع محدد، أو تحليل واقع ظاهرة محددة، ومن ثم يعتمد قائمة استبيان أخرى عندما يريد معالجة موضوع جديد، وتناول ظاهرة أخرى. فقائمة الاستبيان التي يعدها البحث للتعرف على واقع انحراف مجموعة من تلاميذ المرحلة الابتدائية لا تصلح عندما يريد الباحث التعرف على ظاهرة التدخين بين التلاميذ،

حتى لو كان مجتمع البحث الميداني هو المجتمع ذاته . لذلك يتجه الأخصائي الاجتماعي لوضع قائمة استبيان جديدة تناسب الموضوع الجديد على أساس الافتراضات التي تسّير بحثه . ويختلف الأمر بالنسبة إلى بطاقات الأعضاء، حيث توصف بأنها ثابتة نسبياً، وقليلاً ما تتعرض للتعديل أو التغيير .

يرتبط الأخصائي الاجتماعي عندما يقوم بتصميم قائمة الاستبيان بالافتراضات الرئيسية التي تسيّر بحثه، وتأتي أسئلة الاستبيان لتترجم الافتراضات المفسّرة للظاهرة المدروسة إلى أسئلة محددة تقبل إجاباتها التصنيف العلمي، والتبويب، ورسم الجداول الاحصائية بغية رصد أبعاد الظاهرة وضبط متغيراتها والتعرف على ما هو أساسي فيها وما هو ثانوي. مثال ذلك أن الباحث الراغب في التحقق أو التعرف على صحة الافتراض القائل بأن هناك ثمة علاقة بين ظاهرة التدخين بين الأطفال ومستوى تعليم الأبوين، فإن عليه أن يطرح مجموعة من الأسئلة التي ترمي إلى :

١ . التعرف على ممارسة الطفل للتدخين أم لا .

٢ . التعرف على درجة تعليم الأب .

٣ . التعرف على درجة تعليم الأم .

وعندما يريد الأخصائي أن يتحقق من صحة افتراضات أخرى عليه أن يضع مجموع الأسئلة التي تضمن له التعرف على الافتراض الرئيسي، وقد يستخدم من أجل ذلك سؤال واحد، وقد يستخدم مجموعة من الأسئلة، بالإضافة إلى مجموعة الأسئلة التي ترصد انتشار الظاهرة المدروسة أو عدم انتشارها في الوسط المعني . ومن المجموع الكلي للأسئلة المطروحة تتكون قائمة الاستبيان التي تعد الأساس في جمع البيانات، والأساس المعرفي الذي تبنى عليه الدراسة .

سادساً– اختيار عينة الدراسة ووسائل جمع البيانات :

يعتمد الباحثون في العلوم الاجتماعية طرقاً متعددة في جمع البيانات، وتبويبها، وتحليلها . ويلجئون في معظم الحالات إلى اختيار عينات من السكان والشرائح الاجتماعية للاعتماد عليها في جمع البينات المطلوبة نظراً لتعذر إمكانية جمع البينات من إجمالي السكان . فالباحث الراغب في إجراء دراسة اجتماعية عن أسباب تعاطي المخدرات مثلاً، لا يستطيع أن يقوم بجمع البينات المطلوبة من كل الأفراد الذين يتعاطون المخدرات لأسباب كثيرة منها سعة انتشار الظاهرة، وغياب إمكانية حصر المتعاطين، لذلك يلجأ الأخصائيون الاجتماعيون إلى اختيار عينة من المتعاطين وفق قواعد وأسس متداولة في العلوم الاجتماعية بحيث تكون عينة البحث ممثلة للمجتمع الأصلي. ويعتمد الباحثون من أجل ذلك طرقاً متعددة، ووسائل متنوعة منها الطريقة العشوائية، ومنها العينة الطبقية، ومنها العينة المقصودة، ومنها العينة العشوائية المقصودة، ومنها طرق أخرى أيضاً.

أ– تمثيل العينة للمجتمع الأصلي :

تقضي البحوث ذات الأهداف العملية الرامية إلى معالجة أية مشكلة، أو أية ظاهرة أن تكون عينة البحث ممثلة للمجتمع الأصلي بين (١) مقابل كل (١٠٠٠٠)، أو (١٠٠٠٠٠) من السكان، وبين (١٠%) أو (١٥%) من إجمالي السكان. ويعود هذا التباين في نسب التمثيل إلى تباين إمكانيات الباحثين، وتنوع أهداف البحوث، فالدراسات التي تقوم بها مؤسسات رسمية معنية بتطوير الواقع وتحسينه تستطيع توظيف الإمكانات الكبيرة في بحوثها، وبحكم الأهمية العلمية والتطبيقية لدراساتها يمكن أن تأتي عينة أبحاثها ممثلة للمجتمع الأصلي تمثيلاً عالياً . أما البحوث ذات الطابع الفردي التي يقوم بها مجموعة من الباحثين لإعداد رسائل تخرج جامعية، أو رسائل الماجستير والدكتوراه، ونظراً لكون إجراء البحوث يتم على النفقات الخاصة للطلبة فإن اختيار

عينات الدراسة الشمولية الواسعة . فقد يقدم باحث في علم النفس مثلاً على انتقاء عدد من تلاميذ المرحلة الابتدائية للتدليل على صحة العلاقة بين الظروف المعيشية للأسرة ومستويات الذكاء، ولا يتقيد في هذه الحالة بضرورة تمثيل عينة بحثه للمجتمع الأصلي . أما إذا كانت الدراسة تهدف إلى تحليل واقع تلاميذ المرحلة الابتدائية في المدينة، أو في الدولة للتعرف على العوامل المؤثرة في تدني مستويات التحصيل الدراسي، والعمل على معالجة هذه المشكلة، فإن ضرورات البحث تقتضي أن يكون اختيار العينة اختياراً منظماً وممثلاً للمجتمع الأصلي، وإذا لم يؤخذ بعين الاعتبار التمثيل الصحيح فقد تأتي نتائج الدراسة على خلاف ما هو متوقع منها، ودون النتائج المرغوب بها . لذلك تقتضي عملية إجراء البحوث تحديد أهداف البحث وتوضيح الإمكانات المتاحة أمام الباحثين، لتصميم عينة البحث واختيارها، وبيان درجة تمثيلها للمجتمع الأصلي .

ب- أنواع العينات وطرق اختيارها :

يقدم الباحثون في العلوم الاجتماعية توضيحاً لطرق اختيار العينة، والأسس المعتمدة في ذلك، ومن هذه الأنواع، العينة العشوائية، والعينة المقصودة، والعينة الطبقية، والعينة العنقودية، وغيرها من الطرق .

(١) العينة العشوائية :

تعد العينة العشوائية من أيسر العينات نظراً لسهولة اختيار أفرادها، ولإمكانية عدم الاعتماد على الشروط الفنية التي تقتضيها الأنواع الأخرى من العينات، إذ يتم اختيارها بشكل عشوائي، بحيث يستطيع الباحث أن يختار المبحوثين بشكل عشوائي دون أن يعتمد في ذلك قواعد محددة، ويأتي هذا الاختيار عندما يريد الباحث اختيار عينات صغيرة في مجتمع كبير لاعتبارات علمية بالدرجة الأولى، كالباحث الراغب في اختبار طبيعة العلاقة بين حجم الأسرة وأنماط محددة من السلوك المنحرف، دون أن يكون لبحثه أهداف عملية بالضرورة، في الوقت الذي لا تتيح له إمكانياته الخاصة أن يتوسع في بحثه

إلى درجة أن تكون العينة ممثلة للمجتمع الأصلي. فيعمل على اختيار مجموعة من التلاميذ بطريقة عشوائية ليغطي العدد المطلوب منه .

(٢) العينة المقصودة :

يختلف الأمر بالنسبة إلى العينة المقصودة، فقد يجد الباحث نفسه مضطر إلى أن يختار عينة من الأفراد ذات صفات وخصائص محددة، كأن يكونوا حائزين على شهادات علمية محددة، أو العاملين في قطاع محدد، أو لهم جملة من الخصائص التي تميزهم عن غيرهم من الأفراد، فإذا كان البحث معني بهذه الجماعة أو تلك لزم أن يتجه الباحث إلى هذه الجماعة دون غيرها. لجمع البيانات المطلوبة، ومن ثم تحليلها، ومعالجتها . ويطلق على هذه العينة اسم العينة المقصودة، لأن الباحث يريدها بالتحديد دون غيرها. ومثال ذلك أن يختار الباحث مجموعة تلاميذ المدرسة الذين يقدمون على ممارسة التدخين ليعالج هذه المشكلة، ويضع الحلول المناسبة لها، وفي هذه الحالة يختار الباحث هذه المجموعة من التلاميذ دون غيرها، ولهذا تسمى العينة المقصودة .

(٣) العينة العشوائية المقصودة :

ويقصد بها العينة التي يتم اختيار أفرادها بالطريقتين السابقتين معاً، فإذا أراد الباحث تحليل مشكلة اجتماعية تجابه طلبة الجامعة مثلاً ففي مقدوره أن يعتمد معيارين في الاختيار، أولهما الاختيار المقصود بحيث تشمل عينة دراسته طلاب الجامعة من السنوات الأربعة، تبعاً لنسبة وجودهم في المجتمع الأصلي، فيكون لطلبة السنة الأولى نسبة في عينة الدراسة تساوي نسبتهم الحقيقية في الجامعة عموماً، وكذلك الحال بالنسبة لطلاب السنوات الثانية والثالثة والرابعة، أما الاختيار العشوائي فيتم ضمن كل سنة بذاتها، شريطة أن يتحقق العد المطلوب، وفي هذه الحالة تسمى العينة المختارة العينة العشوائية المقصودة .

(٤) العينة العشوائية المنظمة :

وفيها يختار الباحث عينة دراسته بشكل عشوائي ومنظم في الوقت ذاته، فإذا أراد اختيار عينة تمثل (١٠%) من حجم المجتمع الأصلي، فإن بوسعه أن يرتب أسماء الأفراد ضمن المجتمع الأصلي في قائمة محددة، ثم يختار بشكل عشوائي رقماً واحداً من الأرقام العشرة الأولى، وبعدها ينتقي رقماً بعد كل عشرة أرقام ترد في القائمة، وبذلك يكون اختياره للعينة عشوائياً ومنظماً في الوقت ذاته.

وترد في الكتب والدراسات الاجتماعية والاجتماعية تفصيلات واسعة لطرق اختيار العينات مثل العينة العنقودية، والعينة الطبقية، ولا يمكن التعرف على هذه الطرق بالتفصيل دون الرجوع إلى تلك الكتب والوقوف عندها عندما يريد الباحث إجراء دراسته . لأن فيها ما يعد ضرورياً في كل دراسة تبعاً لأهداف الدراسات والبحوث .

سابعاً– صياغة التقرير العلمي :

لا تختلف صياغة التقرير العلمي عن التقرير الدوري الذي سبق الحديث عنه بالتفصيل غير أنه لا بد أن يراعي الباحث ملاحظتين ضرورتين:

أن يربط التقرير نتائج الدراسة بمقدماتها، فعلاوة على ما ورد في التقرير الدوري لا بد للباحث من أن يشير في نهاية دراسته إلى صحة الافتراضات التي انطلق منها أو خطأ هذه الافتراضات، ولا ترتبط قيمة البحث بما إذا كانت هذه الافتراضات صحيحة أو خاطئة، لأن هدف البحث هو الاختبار . فإذا ما لاحظ الباحث صحة الافتراضات التي انطلق منها وجب أن يوضح ذلك ويربطه بالتراث النظري للمعرفة، وبالتراث النظري للعلم، ويشير إلى الدراسات التي توافق نتائجه، وإلى الدراسات التي خلصت إلى نتائج مغايرة تماماً .

إن اجتهاد الباحث في ترجمة نتائج بحثه إلى اقتراحات وإجراءات عملية يمكن أن تساعد أصحاب القرار على تجاوز المشكلات التي تصدى لها التقرير، وعمل الباحث على تحليلها. ومن خلال هذه الاقتراحات يستطيع الأخصائي الاجتماعي أن يشارك في

عملية اتخاذ القرار بشكل فعال، ويكون في مقدوره أن يشارك بالفعل في عملية التطوير الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي للأفراد المشمولين بالدراسة.

وبذلك يكون الأخصائي الاجتماعي قد شارك بالفعل في عملية اتخاذ القرار وفي توضيح مجموعة من المسائل الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بأعضاء الجماعة، الأمر الذي يجعل أصحاب القرار بالنسبة إلى الجماعة على علم ودراية بأوضاع أفراد الجماعة، وعلى علم ودراية بمشكلاتهم، وقضاياهم المتنوعة، الأمر الذي يجعل إدارتهم لما فيه مصلحتهم يسيرة المنال. ويقدم لأصحاب القرار البيانات الصحيحة التي تمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة للجماعة ولمصالح أفرادها.

ملاحق الكتاب

فهرسة الجداول والأشكال التوضيحية

أ- فهرسة الجداول الواردة

١١	يبين متوسطات التوزعات التكرارية للعينتين الأولى والثانية من نتائج الدراسة الاستطلاعية	
١٢	يبين توزعات متوسطات التوزعات التكرارية لبعض المتغيرات للعينتين الأولى والثانية من نتائج الدراسة النهائية	
١٣	يبين توزع المقارنات الإحصائية المتعلقة بالفروق الإحصائية بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث مع تبدل الظروف المحيطة	
١٤	يبين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تغير الوضع الاجتماعي الأسري	
١٥	يبين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تبدل فئات الأعمار	
١٦	يبين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تبدل مستويات التعليم	
١٧	يبين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تبدل اتجاهات القيم المادية	
١٨	يبين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تبد اتجاهات القيم نحو العقلانية	
١٩	يبين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تبدل اتجاهات الأفراد نحو قيم حب المخاطرة	
٢٠	يبين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تبدل الوضع المهني للعامل	

٢١	يبين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تبدل فترة ممارسة العمل الصناعي	
٢٢	يبين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تبدل فترة ممارسة العمل ضمن المنشأة	
٢٣	يبين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تبدل حجم الأسرة	
٢٤	يبين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تبدل التقديرات الذاتية لمستوى المعيشة	
٢٥	يبين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تبدل التقديرات القياسية لمستوى المعيشية	
٢٦	يبين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تبدل التقديرات القياسية لمستوى المعيشية	
٢٧	يبين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تغير ملكية المسكن	
٢٨	يبين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تغير الظروف الاجتماعية للمسكن	

٢٩	يبين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تغير طبيعة الروابط القرابية في محيط الأسرة	
٣٠	يبين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تغير الروابط العمالية في محيط الأسرة	
٣١	يبين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تغير نمط الاستقرار الاجتماعي	
٣٢	يبين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تثبيت مستويات الأجر المختلف	
٣٣	يبين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تغير التعويضات المادية	
٣٤	يبين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تغير طبيعة العمل	
٣٥	يبين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تغير الظروف المادية للعمل	
٣٦	يبين الدلالات الإحصائية للفروق بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث بحسب مستويات الدلالة مع تغير الظروف الاجتماعية المحيطة بالعمل	

٤٧	يبين معاملات التوافق (Contingency Coefficient) بين مؤشرات مستوى المعيشة والدلالات الاجتماعية لعمل المرأة	
٤٨	لتوضيح توزع أعضاء الجماعة بحسب مستويات تعليمهم والنسبة المئوية للتوزع	
٤٩	لتوضيح توزع أعضاء الجماعة بحسب مستويات تعليمهم وفئات أعمارهم	
٥٠	يبين توزع أفراد عينة افتراضية بحسب مستويات التعليم	
٥١	يبين توزيع أفراد العينة بحسب مستويات التعليم بالتفريغ اليدوي	

ب- فهرسة الأشكال التوضيحية الواردة في الكتاب

قائمة بالمصطلحات الأساسية المستخدمة
في دراسات علم اجتماع التنظيم

أ- بحسب الترتيب الهيجائي لأحرف اللغة العربية

رقم	المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الفرنسية
٠٠١	الإبداع	Création
٠٠٢	الإحصاء	Statistique
٠٠٣	إحصاء استقرائي	Statistique Inductif
٠٠٤	إحصاء استنتاجي	Statistique Déductif
٠٠٥	الإحصاء الاجتماعي	Statistique Sociale
٠٠٦	إحصاء وصفي	Statistique Descriptif
٠٠٧	الإحصائية (الطريقة)	Méthode Staticien
٠٠٨	الأخلاق	Morales
٠٠٩	الأداء المهني	Intonation Professionnele
٠١٠	الإدارة	Gestion
٠١١	إدارة الإنتاج	Gestion de Produis
٠١٢	إدارة التسويق	Gestion de Marchandisage
٠١٣	الإدارة العلمية	Gestion Scientifique
٠١٤	إدارة العمل	Gestion du Travail

٠١٥	إدارة المؤسسات	Gestion des Institutes
٠١٦	الإدارة عن بعد	Telegestion
٠١٧	إداري	Administratif
٠١٨	أرباح اقتصادية	Benefices Economiques
٠١٩	أرباح تجارية	Benefises Commerciaux
٠٢٠	أرباح صناعية	Benefices Industrielles
٠٢٢	الإرهاب	Terorrisme
٠٢٣	الأسرة	Famille
٠٢٤	أسس التخطيط	Basse de la planification
٠٢٥	أسلوب الإنتاج	Mode de Produit
٠٢٦	إصلاح	Reforme
٠٢٧	إصلاح اقتصادي	Reforme Economique
٠٢٨	إصلاح ضريبي	Reforme Fiscale
٠٢٩	إصلاح مالي	Reforme Financiere
٠٣٠	الأطر الفنية	Cadres Techniciens
٠٣١	إعادة استثمار	Reinvestissement
٠٣٢	إعانة مالية	Subvention
٠٣٣	إعفاء	Abattement
٠٣٤	إعلان	Publicite
٠٣٥	إقرار، تصريح	Declaration

Féodalité	الإقطاع	٠٣٦
Region	إقليم	٠٣٧
Production	إنتاج	٠٣٨
Production Industielle	الإنتاج الصناعي	٠٣٩
Production Nationale	الإنتاج القومي	٠٤٠
Production Local	الإنتاج المحلي	٠٤١
Produit de Travail	إنتاجية العمل	٠٤٢
Anthropologie	الأنثروبولوجية	٠٤٣
Développement	الإنماء	٠٤٤
Bail	إيجار	٠٤٥
Idéologique	الأيديولوجية	٠٤٦
Recettes Commerciales	إيرادات تجارية	٠٤٧
Recettes Industrielles	إيرادات صناعية	٠٤٨
Orientations	الاتجاهات	٠٤٩
Telecommunication	اتصال عن بعد	٠٥٠
Monopole	احتكار	٠٥١
Probability	الاحتمال	٠٥٢
Test	الاختبار	٠٥٣
Spécialisation	الاختصاص	٠٥٤
Hausse	ارتفاع	٠٥٥

٠٥٦	الاستبيان	Questionnaire
٠٥٧	الاستثمار	Investissement
٠٥٨	الاستثمار الأولي	Preinvestissement
٠٥٩	الاستثمار التجاري	Investissement Comecial
٠٦٠	الاستثمار الصناعي	Investissement Industiel
٠٦١	استدلال إحصائي	Statistical iferencs
٠٦٢	استصلاح الأراضي	Defrichement
٠٦٣	استقلال اقتصادي	Autonomie Economique
٠٦٤	الاستلاب	Aliénation
٠٦٥	الاستهلاك	Consommation
٠٦٦	الاستيراد	Importation
٠٦٧	الاشتراكية	Socialisme
٠٦٨	الاغتراب	Dépaysement
٠٦٩	اقتصاد	Economie
٠٧٠	اقتصاد التنمية	Economie de Developpement
٠٧١	اقتصاد القطاع العام	Economie du Secteur Public
٠٧٢	الاقتصاد القومي	Economie Nationale
٠٧٣	اقتصاد سياسي	Economie Politique
٠٧٤	اقتصادي	Ecomomique
٠٧٥	انحراف (الأحداث)	Déviance

٠٧٦	الاندماج الاجتماعي	Compacité Sociale
٠٧٧	انعكاس	reflexion
٠٧٨	البحث الاجتماعي	Enquêter Sociale
٠٧٩	البروليتاريا	Prolétariat
٠٨٠	البطالة	Chomage
٠٨١	البطالة الظاهرة	Chomage Presente’
٠٨٢	البطالة المقنعة	Chomage Cache’
٠٨٣	البطالة الموسمية	Chomage Saisonnier
٠٨٤	البناء الاجتماعي	Structure Sociale
٠٨٥	البناء الاقتصادي	Structure Economique
٠٨٦	البناء الرسمي	Structure Officiele
٠٨٧	البناء السياسي	Structure Politique
٠٨٨	البناء الفوقي	superstructure
٠٨٩	بيانات متصلة	Continuous data
٠٩٠	بيانات متقطعة	Discrete data
٠٩١	البيروقراطية	Bureaucratie
٠٩٢	تأمين اجتماعي	Assurance sociale
٠٩٣	التأهيل الاجتماعي	Formation Sociale
٠٩٤	التأهيل المهني	Formation proffessionnelle
٠٩٥	تاجر	Commercant

٠٩٦	التاريخية	Histirisme
٠٩٧	تبادل	Echange
٠٩٨	التبادل الثقافي	Change culturel
٠٩٩	تبعية	Dependance
١٠٠	التبعية الاقتصادية	Dependance Economique
١٠١	تبويب	Imputation
١٠٢	تجارة	Commerce
١٠٣	التجديد	Invention
١٠٤	التجريبية	Empirisme
١٠٥	التجريبية (الطريقة)	Méthode Eexpérimental
١٠٦	التحديث	Modernisation
١٠٧	التحليل الاجتماعي	Analyse Sociale
١٠٨	التحليل الاقتصادي	Analyse Ecomonique
١٠٩	تحليل المضمون (طريقة)	Méthode d' analyse de textes
١١٠	تحويل	Transfert
١١١	التخطيط	Planification
١١٢	التخطيط الاجتماعي	Planification Sociale
١١٣	التخطيط الاقتصادي	Planification Economique
١١٤	تخطيط المدن	Planification des villes
١١٥	التخطيط الوظيفي	Planification Fonctionnel

١١٦	التخلف	Défaillance
١١٧	تداول	Ciculation
١١٨	تراكم	Accumulation
١١٩	التربية الاجتماعية	Éducation ociale
١٢٠	ترجمة	Traduction
١٢١	ترقيم (عد)	Conting
١٢٢	تسويق	Marchandisage
١٢٣	تشريع	Legislation
١٢٤	تشريع تجاري	Legislation Commerciale
١٢٥	تشريع ضريبي	Legislation fisvale
١٢٦	تشريع مالي	Legislation financiere
١٢٧	التشريعات الاجتماعية	Legislation Sociales
١٢٨	تشريعات العمل	Legislation du travail
١٢٩	تصغير	Initialisation
١٣٠	تصفية	Liquidation
١٣١	التصنيع	Industrialisation
١٣٢	التطور	Développement
١٣٣	تطور اجتماعي	Développement Social
١٣٤	التعاون	Cooperation
١٣٥	التعصب	fanatisme

Education Technicien	التعليم الفني	١٣٦
Changement Sociale	التغير الاجتماعي	١٣٧
Progression Sociale	التقدم الاجتماعي	١٣٨
Division du travail	تقسيم العمل	١٣٩
Technique	تقنية	١٤٠
Valorisation	تقييم	١٤١
Urbanisation	التمدن	١٤٢
Financement	تمويل	١٤٣
Prefinancement	تمويل أولي	١٤٤
Auto-financement	تمويل ذاتي	١٤٥
Instruction	التنشئة	١٤٦
Instruction Sciale	التنشئة الاجتماعية	١٤٧
Organitation	التنظيم	١٤٨
Organisation Social	التنظيم الاجتماعي	١٤٩
Organisation Economique	التنظيم الاقتصادي	١٥٠
Organisation Politique	التنظيمات السياسية	١٥١
Organisation du Travail	تنظيمات العمل	١٥٢
Organisation Industriel	تنظيمات صناعية	١٥٣
Développement Social	التنمية الاجتماعية	١٥٤
Développement Economique	التنمية الاقتصادية	١٥٥

١٥٦	التنمية، التطور	Developpement
١٥٧	الثقافة	Culture
١٥٨	الثقافة الاجتماعية	Culture Sociale
١٥٩	الثقافة الاقتصادية	Culture Economique
١٦٠	الثقافة التاريخية	Culture historique
١٦١	الثقافة الدينية	Culture Religieux
١٦٢	الثقافة السياسية	Culture Politique
١٦٣	الجدلية	Dialectique
١٦٤	جدول	Table
١٦٥	الجزاء	Récompense
١٦٦	الجماعة	Groupe
١٦٧	الجنس	sexe
١٦٨	حجم	Volume
١٦٩	حجم الأسرة	Volume de la famille
١٧٠	الحضارة	Civilisation
١٧١	الحضر	Urbain
١٧٢	حق، رسم	Droit
١٧٣	حيوية الجماعات	Dynamisation de la Groupe
١٧٤	خاص	Prive
١٧٥	الخدمات	Services

١٧٦	الخدمة الاجتماعية	Services Sociales
١٧٧	الخصوبة	Fécondité
١٧٨	الخطة	Plan
١٧٩	خلل	Dérangement
١٨٠	خلل اجتماعي	Dérangement Social
١٨١	خلل اقتصادي	Dérangement Economique
١٨٢	داخلي	Interne
١٨٣	دالة متعددة القيم	Multiple- valued function
١٨٤	دالة وحيدة القيمة	Single- valued Function
١٨٥	دخل	Revenu
١٨٦	الدخل القومي	Revenu National
١٨٧	الدخل المقطوع	Forfait
١٨٨	دفع	Paiement
١٨٩	الدور	rôle
١٩٠	الدور الاجتماعي	Rôle Social
١٩١	الدولة	Etat
١٩٢	رأس مال متغير	Capital Variable
١٩٣	رأسمال	Capital
١٩٤	رأسمال ثابت	Capital Constant
١٩٥	رأسمال متداول	Capital Circulant

١٩٦	رأسمالي	Capitaliste
١٩٧	الرأسمالية	Capitalisme
١٩٨	رقم زوجي	Even intrger
١٩٩	رقم معنوي	Signification digits(Figures)
٢٠٠	زبون	Client
٢٠١	السكان	Population
٢٠٢	السلطة	Autorité
٢٠٣	السلوك الإنساني	Comportement Humain
٢٠٤	سياسية ضريبية	Politique Fiscale
٢٠٥	السيطرة	domination
٢٠٦	الشخصية	Personnalité
٢٠٧	الشراء	Achat
٢٠٨	الشرعية	légalité
٢٠٩	الشركة	Societe
٢١٠	الشريك	Associe
٢١١	صافي	Net
٢١٢	الصراع	Lutte
٢١٣	الصراع الصناعي	Lutte industrielle
٢١٤	صف	Rang
٢١٥	الضبط الاجتماعي	Contrôle Sociale

Contribution	ضريبة	٢١٦
Aval	ضمان	٢١٧
Classes Sociales	الطبقات الاجتماعية	٢١٨
Classe	طبقة	٢١٩
Nature	طبيعة	٢٢٠
Modele	طراز	٢٢١
Mode	طريقة، شكل	٢٢٢
Degrevement	طي	٢٢٣
Phénomène Social	الظاهرة الاجتماعية	٢٢٤
Conditions du travail	ظروف العمل	٢٢٥
Habitudes Socialles	العادات الاجتماعية	٢٢٦
General	عام، شامل	٢٢٧
Public	عام، عمومي	٢٢٨
Factore Humaine	العامل الإنساني	٢٢٩
Poide	عبء	٢٣٠
Déficit budgétaire commercial	عجز تجاري	٢٣١
Enumeration	عدد	٢٣٢
Sociologie de l' Organisation	علم اجتماع التنظيم	٢٣٣
Sociologie du Travail	علم اجتماع العمل	٢٣٤
Sociologie	علم الاجتماع	٢٣٥

٢٣٦	علم الاجتماع الاقتصادي	Sociologie Economique
٢٣٧	علم الاجتماع البدوي	Sociologie Bédouin
٢٣٨	علم الاجتماع التربوي	Sociologie Pédagogique
٢٣٩	علم الاجتماع الثقافي	Sociologie Culturelle
٢٤٠	علم الاجتماع الحضري	Sociologie Urbaine
٢٤١	علم الاجتماع الديني	Sociologie Réligieux
٢٤٢	علم الاجتماع الريفي	Sociologie Rural
٢٤٣	علم الاجتماع السياسي	Sociologie Politique
٢٤٤	علم الاجتماع الصناعي	Sociologie Industrielle
٢٤٥	علم الاقتصاد	Economic
٢٤٦	علم السكان	démographie
٢٤٧	العمل	Travaile
٢٤٨	عملة، نقد	Argent
٢٤٩	عملية	Operation
٢٥٠	العنف	Brutalité
٢٥١	العينة	Sample
٢٥٢	غير مباشر	Indirect
٢٥٣	غير محدود (لانهائي)	Infinite
٢٥٤	فائدة (ربح)	Benefice
٢٥٥	فائدة، منفعة	Profit

٢٥٦	فترة	Periode
٢٥٧	الفعالية اجتماعية	Activite Sociale
٢٥٨	فعالية اقتصادية	Activite Economique
٢٥٩	فعالية سياسية	Activite Politique
٢٦٠	فعالية، نشاط	Activite
٢٦١	الفعل الاجتماعي	Action Social
٢٦٢	فقدان، خسارة	Perte
٢٦٣	الفقر	Pauvrete
٢٦٤	قانون	Loi
٢٦٥	قانون اقتصادي	Loi Economique
٢٦٦	القرار(نظرية)	Decision
٢٦٧	قرض خارجي	Emprunt Exterieur
٢٦٨	قسم	Section
٢٦٩	قطاع	Secteur
٢٧٠	قطاعي	Sectoriel
٢٧١	قوة شرائية	Pouvoire d’ achat
٢٧٢	قومي	National
٢٧٣	قياسات	Measurements
٢٧٤	القيمة	Valeur
٢٧٥	القيمة الثابتة	Valeur constante

٢٧٦	القيمة المضافة	Valeur ajoutee
٢٧٧	كمي	Quantitatif
٢٧٨	مؤسسة	Etablissement
٢٧٩	متغير	Variable
٢٨٠	المتغير التابع	Dependent variable
٢٨١	متغير متصل	Continuous variable
٢٨٢	متغير متقطع	Discerte variable
٢٨٣	متغير مستقل	Independent variable
٢٨٤	مجال	Domain
٢٨٥	مجتمع إحصائي	Population
٢٨٦	المجتمع الصناعي	Société Industrielle
٢٨٧	مجموع	Total
٢٨٨	مجموعة كلية	Universe
٢٨٩	محدود	Finite
٢٩٠	محلي	Local
٢٩١	مخالفات	Derogation
٢٩٢	مدير	Directeur
٢٩٣	مرحلة	Phase
٢٩٤	مرن	Flexible
٢٩٥	مساعدة اقتصادية	Aide Economique

Consommateur	مستهلك	٢٩٦
Niveau	مستوى	٢٩٧
Assistance Economique	مشاركة اقتصادية	٢٩٨
Acheteur	المشتر، الشاري	٢٩٩
Projet	المشروع	٣٠٠
Traitement	معالجة	٣٠١
Information	معلومات	٣٠٢
Parametre	مقياس، معيار	٣٠٣
Propriete	الملكية	٣٠٤
Zone	منطقة	٣٠٥
Metier	المهنة	٣٠٦
Produit National	الناتج القومي	٣٠٧
Taux	نسبة، معدل	٣٠٨
Systeme de gestion	نظام الإدارة	٣٠٩
System Economique	النظام الاقتصادي	٣١٠
Systeme Capitaliste	النظام الرأسمالي	٣١١
Dépenses	النفقات	٣١٢
Dépenses administratives	النفقات الإدارية	٣١٣
Dépenses qctives	النفقات الإيجابية	٣١٤
Courant dépenses	النفقات الجارية	٣١٥

٣١٦	النفقات، المصاريف	Frais
٣١٧	نقطة الأصل	Origin
٣١٨	النمو	Accroissement
٣١٩	نوعي	Qualitatif
٣٢٠	نوعي	Specifique
٣٢١	وكالة	Agence
٣٢٢	الوكيل	Agent
٣٢٣	وكيل أعمال	Agent D' affaires
٣٢٤	وكيل تجاري	Agent Commercial
٣٢٥	اليد العاملة	Main-D'oeuvre
٣٢٦	اليومية	Journal

ب- بحسب الترتيب الهيجائي لأحرف اللغة الفرنسية

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الفرنسية	الرقم
إعفاء	Abattement	001
النمو	Accroissement	002
تراكم	Accumulation	003
الشراء	Achat	004
المشتر، الشاري	Acheteur	005
الفعل الاجتماعي	Action Social	006
فعالية، نشاط	Activite	007
فعالية اقتصادية	Activite Economique	008
فعالية سياسية	Activite Politique	009
الفعالية اجتماعية	Activite Sociale	010
إداري	Administratif	011
وكالة	Agence	012
الوكيل	Agent	013
وكيل تجاري	Agent Commercial	014
وكيل أعمال	Agent D’ affaires	015
مساعدة اقتصادية	Aide Economique	016
الاستلاب	Aliénation	017

018	Analyse Ecomonique	التحليل الاقتصادي
019	Analyse Sociale	التحليل الاجتماعي
020	Anthropologie	الأنثروبولوجية
021	Argent	عملة، نقد
022	Assistance Economique	مشاركة اقتصادية
023	Associe	الشريك
024	Assurance sociale	تأمين اجتماعي
025	Auto-financement	تمويل ذاتي
026	Autonomie Economique	استقلال اقتصادي
027	Autorité	السلطة
028	Aval	ضمان
029	Bail	إيجار
030	Basse de la planification	أسس التخطيط
031	Benefice	فائدة (ربح)
032	Benefices Economiques	أرباح اقتصادية
033	Benefices Industrielles	أرباح صناعية
034	Benefises Commerciaux	أرباح تجارية
035	Brutalité	العنف
036	Bureaucratie	البيروقراطية
037	Cadres Techniciens	الأطر الفنية

038	Capital	رأسمال
039	Capital Circulant	رأسمال متداول
040	Capital Constant	رأسمال ثابت
041	Capital Variable	رأس مال متغير
042	Capitalisme	الرأسمالية
043	Capitaliste	رأسمالي
044	Change culturel	التبادل الثقافي
045	Changement Sociale	التغير الاجتماعي
046	Chomage	البطالة
047	Chomage Cache’	البطالة المقنعة
048	Chomage Presente’	البطالة الظاهرة
049	Chomage Saisonnier	البطالة الموسمية
050	Ciculation	تداول
051	Civilisation	الحضارة
052	Classe	طبقة
053	Classes Sociales	الطبقات الاجتماعية
054	Client	زبون
055	Commercant	تاجر
056	Commerce	تجارة
057	Compacité Sociale	الاندماج الاجتماعي

058	Comportement Humain	السلوك الإنساني
059	Conditions du travail	ظروف العمل
060	Consommateur	مستهلك
061	Consommation	الاستهلاك
062	Conting	ترقيم (عد)
063	Continuous data	بيانات متصلة
064	Continuous variable	متغير متصل
065	Contribution	ضريبة
066	Contrôle Sociale	الضبط الاجتماعي
067	Cooperation	التعاون
068	Courant dépenses	النفقات الجارية
069	Création	الإبداع
070	Culture	الثقافة
071	Culture Economique	الثقافة الاقتصادية
072	Culture historique	الثقافة التاريخية
073	Culture Politique	الثقافة السياسية
074	Culture Religieux	الثقافة الدينية
075	Culture Sociale	الثقافة الاجتماعية
076	Decision	القرار
077	Declaration	إقرار، تصريح

078	défaillance	التخلف
079	Déficit budgétaire commercial	عجز تجاري
080	Defrichement	استصلاح الأراضي
081	Degrevement	طي
082	démographie	علم السكان
083	Dépaysement	الاغتراب
084	Dependance	تبعية
085	Dependance Economique	التبعية الاقتصادية
086	Dependent variable	المتغير التابع
087	Dépenses	النفقات
088	Dépenses administratives	النفقات الإدارية
089	Dépenses qctives	النفقات الإيجابية
090	Dérangement	خلل
091	Dérangement Economique	خلل اقتصادي
092	Dérangement Social	خلل اجتماعي
093	Derogation	مخالفات
094	Developpement	التنمية، التطور
095	Développement	الإنماء
096	Développement	التطور
097	Développement Economique	التنمية الاقتصادية

098	Développement Social	تطور اجتماعي
099	Développement Social	التنمية الاجتماعية
100	Déviance	انحراف (الأحداث)
101	Dialectique	الجدلية
102	Directeur	مدير
103	Discerte variable	متغير متقطع
104	Discrete data	بيانات متقطعة
105	Division du travail	تقسيم العمل
106	Domain	مجال
107	domination	السيطرة
108	Droit	حق، رسم
109	Dynamisation de la Groupe	حيوية الجماعات
110	Echange	تبادل
111	Ecomomique	اقتصادي
112	Economic	علم الاقتصاد
113	Economie	اقتصاد
114	Economie de Developpement	اقتصاد التنمية
115	Economie du Secteur Public	اقتصاد القطاع العام
116	Economie Nationale	الاقتصاد القومي
117	Economie Politique	اقتصاد سياسي

118	Éducation ociale	التربية الاجتماعية
119	Education Technicien	التعليم الفني
120	Empirisme	التجريبية
121	Emprunt Exterieur	قرض خارجي
122	Enquêter Sociale	البحث الاجتماعي
123	Enumeration	عدد
124	Etablissement	مؤسسة
125	Etat	الدولة
126	Even intrger	رقم زوجي
127	Factore Humaine	العامل الإنساني
128	Famille	الأسرة
129	fanatisme	التعصب
130	Fécondité	الخصوبة
131	Féodalité	الإقطاع
132	Financement	تمويل
133	Finite	محدود
134	Flexible	مرن
135	Forfait	الدخل المقطوع
136	Formation proffessionnelle	التأهيل المهني
137	Formation Sociale	التأهيل الاجتماعي

138	Frais	النفقات، المصاريف
139	General	عام، شامل
140	Gestion	الإدارة
141	Gestion de Marchandisage	إدارة التسويق
142	Gestion de Produis	إدارة الإنتاج
143	Gestion des Institues	إدارة المؤسسات
144	Gestion du Travail	إدارة العمل
145	Gestion Scientifique	الإدارة العلمية
146	Groupe	الجماعة
147	Habitudes Socialles	العادات الاجتماعية
148	Hausse	ارتفاع
149	Histirisme	التاريخية
150	Idéologique	الأيديولوجية
151	Importation	الاستيراد
152	Imputation	تبويب
153	Independent variable	متغير مستقل
154	Indirect	غير مباشر
155	Industrialisation	التصنيع
156	Infinite	غير محدود (لانهائي)
157	Information	معلومات

158	Initialisation	تصغير
159	Instruction	التنشئة
160	Instruction Sciale	التنشئة الاجتماعية
161	Interne	داخلي
162	Intonation Professionnele	الأداء المهني
163	Invention	التجديد
164	Investissement	الاستثمار
165	Investissement Comecial	الاستثمار التجاري
166	Investissement Industiel	الاستثمار الصناعي
167	Journal	اليومية
168	légalité	الشرعية
169	Legislation	تشريع
170	Legislation Commerciale	تشريع تجاري
171	Legislation du travail	تشريعات العمل
172	Legislation financiere	تشريع مالي
173	Legislation fisvale	تشريع ضريبي
174	Legislation Sociales	التشريعات الاجتماعية
175	Liquidation	تصفية
176	Local	محلي
177	Loi	قانون

178	Loi Economique	قانون اقتصادي
179	Lutte	الصراع
180	Lutte industrielle	الصراع الصناعي
181	Main-D'oeuvre	اليد العاملة
182	Marchandisage	تسويق
183	Measurements	قياسات
184	Méthode d' analyse de textes	تحليل المضمون (طريقة)
185	Méthode Eexpérimental	التجريبية (الطريقة)
186	Méthode Staticien	الإحصائية (الطريقة)
187	Metier	المهنة
188	Mode	طريقة، شكل
189	Mode de Produit	أسلوب الإنتاج
190	Modele	طراز
191	Modernisation	التحديث
192	Monopole	احتكار
193	Morales	الأخلاق
194	Multiple- valued function	دالة متعددة القيم
195	National	قومي
196	Nature	طبيعة
197	Net	صافي

198	Niveau	مستوى
199	Operation	عملية
200	Organisation du Travail	تنظيمات العمل
201	Organisation Economique	التنظيم الاقتصادي
202	Organisation Industriel	تنظيمات صناعية
203	Organisation Politique	التنظيمات السياسية
204	Organisation Social	التنظيم الاجتماعي
205	Organitation	التنظيم
206	Orientations	الاتجاهات
207	Origin	نقطة الأصل
208	Paiement	دفع
209	Parametre	مقياس، معيار
210	Pauvrete	الفقر
211	Periode	فترة
212	Personnalité	الشخصية
213	Perte	فقدان، خسارة
214	Phase	مرحلة
215	Phénomène Social	الظاهرة الاجتماعية
216	Plan	الخطة
217	Planification	التخطيط

218	Planification des villes	تخطيط المدن
219	Planification Economique	التخطيط الاقتصادي
220	Planification Fonctionnel	التخطيط الوظيفي
221	Planification Sociale	التخطيط الاجتماعي
222	Poide	عبء
223	Politique Fiscale	سياسية ضريبية
224	Population	السكان
225	Population	مجتمع إحصائي
226	Pouvoire d' achat	قوة شرائية
227	Prefinancement	تمويل أولي
228	Preinvestissement	الاستثمار الأولي
229	Prive	خاص
230	Probability	الاحتمال
231	Production	إنتاج
232	Production Industielle	الإنتاج الصناعي
233	Production Local	الإنتاج المحلي
234	Production Nationale	الإنتاج القومي
235	Produit de Travail	إنتاجية العمل
236	Produit National	الناتج القومي
237	Profit	فائدة، منفعة

238	Progression Sociale	التقدم الاجتماعي
239	Projet	المشروع
240	Prolétariat	البروليتاريا
241	Propriete	الملكية
242	Public	عام، عمومي
243	Publicite	إعلان
245	Qualitatif	نوعي
246	Quantitatif	كمي
247	Questionnaire	الاستبيان
248	Rang	صف
249	Recettes Commerciales	إيرادات تجارية
250	Recettes Industrielles	إيرادات صناعية
251	Récompense	الجزاء
252	reflexion	انعكاس
253	Reforme	إصلاح
254	Reforme Economique	إصلاح اقتصادي
255	Reforme Financiere	إصلاح مالي
256	Reforme Fiscale	إصلاح ضريبي
257	Region	إقليم
258	Reinvestissement	إعادة استثمار

259	Revenu	دخل
260	Revenu National	الدخل القومي
261	rôle	الدور
262	Rôle Social	الدور الاجتماعي
263	Sample	العينة
264	Secteur	قطاع
265	Section	قسم
266	Sectoriel	قطاعي
267	Services	الخدمات
268	Services Sociales	الخدمة الاجتماعية
269	sexe	الجنس
270	Signification digits(Figures)	رقم معنوي
271	Single- valued Function	دالة وحيدة القيمة
272	Socialisme	الاشتراكية
273	Societe	الشركة
274	Société Industrielle	المجتمع الصناعي
275	Sociologie	علم الاجتماع
276	Sociologie Pédagogique	علم الاجتماع التربوي
277	Sociologie Bédouin	علم الاجتماع البدوي
278	Sociologie Culturelle	علم الاجتماع الثقافي

279	Sociologie de l’ Organisation	علم اجتماع التنظيم
280	Sociologie du Travail	علم اجتماع العمل
281	Sociologie Economique	علم الاجتماع الاقتصادي
282	Sociologie Industrielle	علم الاجتماع الصناعي
283	Sociologie Politique	علم الاجتماع السياسي
284	Sociologie Réligieux	علم الاجتماع الديني
285	Sociologie Rural	علم الاجتماع الريفي
286	Sociologie Urbaine	علم الاجتماع الحضري
287	Spécialisation	الاختصاص
288	Specifique	نوعي
289	Statistical iferencs	استدلال إحصائي
290	Statistique	الإحصاء
291	Statistique Déductif	إحصاء استنتاجي
292	Statistique Descriptif	إحصاء وصفي
293	Statistique Inductif	إحصاء استقرائي
294	Statistique Sociale	الإحصاء الاجتماعي
295	Structure Economique	البناء الاقتصادي
296	Structure Officiele	البناء الرسمي
297	Structure Politique	البناء السياسي
298	Structure Sociale	البناء الاجتماعي

299	Subvention	إعانة مالية
300	superstructure	البناء الفوقي
301	System Economique	النظام الاقتصادي
302	Systeme Capitaliste	النظام الرأسمالي
303	Systeme de gestion	نظام الإدارة
304	Table	جدول
305	Taux	نسبة، معدل
306	Technique	تقنية
307	Telecommunication	اتصال عن بعد
308	Telegestion	الإدارة عن بعد
309	Terorrisme	الإرهاب
310	Test	الاختبار
311	Total	مجموع
312	Traduction	ترجمة
313	Traitement	معالجة
314	Transfert	تحويل
315	Travaile	العمل
316	Universe	مجموعة كلية
317	Urbain	الحضر
318	Urbanisation	التمدن

319	Valeur	القيمة
320	Valeur ajoutee	القيمة المضافة
321	Valeur constante	القيمة الثابتة
322	Valorisation	تقييم
323	Variable	متغير
324	Volume	حجم
325	Volume de la famille	حجم الأسرة
326	Zone	منطقة

قائمة المراجع المستخدمة في الكتاب

أ- قائمة المراجع المستخدمة باللغة العربية

- إبراهيم، حسنين توفيق (١٩٩٩)، العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية: رؤية أولية من منظور علم السياسية، مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٨)، العدد الثاني، أكتوبر، ديسمبر.
- إبراهيم، زكريا، (١٩٧٥) مشكلة البنية، مكتبة مصر، القاهرة.
- إبراهيم، سعد الدين، التحضر في العالم العربي، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، النشرة السكانية، تموز، ١٩٧٤.
- أبو صالح، نزيه، التنظيم الصناعي، ١٩٨٣.
- أبو عيانة، فتحي، التحضر في العالم: نظرة في النشأة والتطور، اللجنة الاقتصادية لغلاب آسيا، ندوة السكان والتنمية في منطقة غرب آسيا، ١٩٧٨
- الأخرس، صفوح. العلوم الاجتماعية: وميدانيها وطرائق بحثها، دار الفكر،١٩٧٢.
- الأخرس، صفوح: علم الاجتماع الصناعي، مطبعة الاتحاد، دمشق، ١٩٩٠م، ص٤١-٤٢
- الأخرس، محمد صفوح (١٩٨٣)، علم الاجتماع، منشورات جامعة دمشق.
- الأخرس، محمد صفوح، علم الاجتماع العام، منشورات جامعة دمشق، ١٩٨٢.
- الأخرس، محمد صفوح، ميادين علم الاجتماع، جامعة دمشق، ١٩٨٣-١٩٨٤.
- إسماعيل، توفيق، أسس الاقتصاد الصناعي وتقييم المشاريع الصناعية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨١.

- الأغواني، سعيد، أسواق العرب في الجاهلية وصدر الإسلام، المطبعة الهاشمية، دمشق، ١٩٣٧.
- أمين، سمير، التراكم على الصعيد العالمي، ١٩٨١.
- إنجلز، فريدريك، وكارل ماركس، بيان الحزب الشيوعي.
- أوزيل، روبير، فن تخطيط المدن.
- ابن أبي طالب، علي (كرم الله وجهه)، نهج البلاغة، شرح محمد عبدة.
- ابن خلدون، المقدمة، الجزء الأول.
- اتزيزني، التغير الاجتماعي، الجزء الثاني، ١٩٨٤.
- بدر الدين، إكرام (١٩٩٣)، ظاهرة الفساد السياسي، مجلة الفكر العربي، العدد (٧١)، السنة (١٤).
- براون، أ، علم النفس الاجتماعي في الصناعة، مرجع سابق، ص١١١.
- بركات، حليم، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط٤، ١٩٩١، ص٣٢٤.
- بريسمان، مارتن، التصنيع في البلدان النامية، ترجمة مفيد حلمي، دمشق، ١٩٧٣.
- البستاني، بطرس (١٩٨٥)، محيط المحيط، باب الضاد.
- بكري، كامل، وأحمد مندور، علم الاقتصاد، ١٩٨٩.
- بن باز، عبد العزيز (٢٠٠١) (موقع الشيع عبد العزيز بن باز).
- بهجت، محمد صالح، المدخل في العمل مع الجماعات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.ت.
- بو، فرنسيس، العلاقات الإنسانية، د.ت.

- بودون، ريمون، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ...، ص:(٤٢١-٤٢٥).
- بوليتزر، جورج، وآخرين، أصول الفلسفة الماركسية.
- التل، سفيان، التخطيط الإقليمي والتجربة الأردنية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، ١٩٨١.
- تورين، المجتمع مابعد الصناعي، ١٩٨٣.
- تيماشيف، نيقولا، نظرية علم الاجتماع، ١٩٧٨.
- الجابري، محمد عابد، العصبية والدولة، ١٩٧١.
- جامعة الدول العربية، العمالة والتصنيع ودورهما في التنمية الاجتماعية، دار النشر للجامعات المصرية، ايار ١٩٦٧.
- جماعة من الأساتذة السوفيت، المادية الديالكتيكية، ١٩٧٨.
- الجنحاني، الحبيب، ظاهرة العولمة: الواقع والآفاق، مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٨)، العدد الثاني، أكتوبر، ديسمبر، ١٩٩٩،
- جورج بوليتز وآخرين. أصول الفلسفة الماركسية، ص:(٣٧٤).
- جوليان فروند. علم الاجتماع عند ماكس فيبر، ...، ص:(٩٧).
- الجوهري، عبد الهادي، قاموس علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٣
- الجوهري، محمد، مقدمة في علم الاجتماع الصناعي، الطبعة الثانية، ١٩٧٩
- الجوهري، مقدمة في علم الاجتماع الصناعي، ١٩٨٤، ص:(٢٢٣).
- حجازي، أحمد مجدي، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية، رؤية نقدية من العالم الثالث، مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٨)، العدد الثاني، أكتوبر، ديسمبر، ١٩٩٩.

- حسن، عادل. الكفاية الإنتاجية للأفراد في الصناعة، دار الجامعات المصرية.
- حسن، عادل، الكفاية الإنتاجية للأفراد في الصناعية، دار الجامعات المصرية، (د.ت)
- حسن، محمد عبد الباسط، علم الاجتماع الصناعي، مكتبة غريب، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م.
- الحسيني، السيد محمد: النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، دار المعارف بمصر، ط١ ١٩٧٥م.
- الحكيمي، محمد رضا ومحمد علي، الحياة، الجزء الأول (د.ت).
- الحمصي، محمود، التخطيط الاقتصادي، دار الطليعة، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٧٩.
- حميداتو، مصطفى محمد (١٤١٨ هـ)، عبد الحميد بن باديس و جهوده التربوية، كتاب الأمة مجلة المنبر، العدد (٥٧) ، محرم ١٤١٨ هـ، السنة السابعة عشرة .
- حنوش، زكي، البعد العلمي والاجتماعي لنقل وتوطين التكنولوجيا في المجتمع العربي، آفاق اقتصادية، العدد ٦٤، المجلد ١٦، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٥، ص٦٩.
- حياني، إبراهيم، النمو الحضري، مجلة الاقتصاد، العدد ٢١٢، أيلول، ١٩٨١.
- الخضر، علي ابراهيم: المدخل إلى إدارة الأعمال، مطبعة الاتحاد، دمشق، ١٩٨٩م.
- الخطيب، حسام ، أي أفق للثقافة العربية وآدابها في عصر الاتصال والعولمة، مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٨)، العدد الثاني، أكتوبر، ديسمبر، ١٩٩٩.
- الخماش، سلوى. المرأة والمجتمع التقليدي، د. ت.

- خياطة، عبد الوهاب، مبادئ في علم الاقتصاد..
- داود، ليلى، البحوث الاجتماعية،١٩٨١.
- الدبوسي، محمد أسامة، التكنولوجيا والطاقة في المجتمعات العربية، ندوة أثر التكنولوجية على المجتمع العربي، الرياض، ١٩٨٤.
- درويش، عبد الكريم: البيروقراطية والاشتراكية، مكتبة الأنجلو، مصر، ١٩٦٥.
- دياب، فوزية: القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٠.
- ديب، فرج الله، حول نظرية ماكس فيبر.
- ديفير، كيث: السلوك الإنساني في العمل، ترجمة سيد عبد الحميد مرسي، محمد اسماعيل يوسف، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ط٢، ١٩٩٠، ص٣٤٩.
- دينجس، جون، نمو المدن العملاقة، جامعة الأمم المتحدة، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، ملف المستقبلات العربية البيدلة، العدد (١٤)، ١٩٨٤
- رايت، ميلز، مصادر القوة المجتمعية، ١٩٨٤.
- الربايعة، أحمد، التحضر في البلدان النامية، دراسة في النظرية والمنهج، المجتمع الأردني مثالاً، بحث معد للنشر في مجلة الفكر العربي المعاصر.
- رحمة، وديع، مبادئ العمارة وتنظيم المدن، منشورات جامعة دمشق، ١٩٨٢.
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، (١٩٨٠م، ١٤١٠هـ) تاج العروس من جواهر القاموس، الجزء التاسع عشر، تحقيق عبد العليم الطحاوي، مطبعة حكومة الكويت.
- زهري، زينب محمد، واسماعيل، محمد قباري، مرجع سابق، ص (١٩٨-١٩٩).
- الساعاتي، حسن، علم الاجتماع الخلدوني، ١٩٧٥

- الساعاتي، حسن، علم الاجتماع الصناعي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٠.
- سالم، أحمد شكري، تحديد المشروعات في إطار التخطيط القطاعي، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدمشق، ١٩٨٠.
- سبنسر، هربرت، نمو المجتمعات ص:(٢١).
- السطمبولي، فرج، مشروع بحث إقليمي عن أنماط التحضر في الشرق الأوسط، مؤتمر العلوم الاجتماعية في الشرق الأوسط، الكويت، ١٩٩٧.
- سليمان، عدلي، العمكل مع الجماعات بين النظرية والتطبيق، مكتبة عين شمس، ١٩٩٤.
- السيد، فؤاد البهي. علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى،١٩٥٨.
- شتا، السيد علي: اغتراب الإنسان في التنظيمات الصناعية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، دون تاريخ.
- شرابي، هشام: مقدمات لدراسة المجتمع العربي المعاصر، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٧.
- الشريف، طلال مسلط: "العوامل المؤثرة في الأداء"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والتجارة، مركز النشر العلمي، جدة، المجلد ٥، ١٩٩٢.
- شعيبي، عماد فوزي (١٩٩٩)، ضرورة الفساد: مدخل إلى بنية السياسة والفساد، جريدة المحرر، العدد (١٩٤)، أيار، حزيران.
- شفيق، أمينة (٢٠٠٠)، المرأة والدورة الاستثنائية للأمم المتحدة-٣، الجهود والصعوبات في مجال عمل المرأة، مجلة الأهرام، السنة (١٢٤)، العدد (٤١٤٢٥). أيار.

- صديق، حسين
- الطيب، عبد الله: مشكلة هبوط مستوى الإنتاجية في العمل الحكومي في المملكة العربية السعودية الأسباب والحلول، ندوة الإنتاجية في القطاع الحكومي ومعوقاتها، معهد الإدارة العامة، الرياض، ١٩٨٠، ص٥٦.
- عاشور، أحمد صقر: السلوك الإنساني في المنظمات، بيروت، ١٩٨٩، ص٢٤٧-٢٤٨.
- عبد السلام، جعفر، (١٩٩١) مشروعية ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي، مجلة مصر المعاصرة، يناير.
- عبد العظيم، حمدي (١٩٩٧)، غسيل الأموال في مصر والعالم، القاهرة، الطبعة الأولى.
- عبد الفضيل، محمود (٢٠٠٠)، دراسة تشريحية لاقتصاديات الفساد، مجلة "الكتب وجهات نظر في الثقافة والسياسة والفكر"، السنة الثانية، العدد (١٥)، ابريل.
- عبد الله، إسماعيل صبري عبد الله، في التنمية العربية، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣.
- عبد الله، عبد الخالق (١٩٩٩)، العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٨)، العدد (٢)، أكتوبر، ديسمبر، ١٩٩٩.
- عبد الله، عبد الخالق، (١٩٩٩)، العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٨)، العدد (٢).
- عبد المولى، سيد شوربجي، (١٤٢٠) عمليات غسل الأموال وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد (١٤)، العدد (٢٨).

- عبد الوهاب، علي: اتخاذ القرارات في المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، ١٤٠٠هـ، ١٩٧٩.
- عدلي، سليمان، العمل مع الجماعات بين النظرية والتطبيق، مكتبة عين شمس، ١٩٩٤.
- العديلي، ناصر محمد، مرجع سابق.
- عساف، عبد المعطي: نقل التكنولوجية ومعضلة الإدارة المعاصرة في البلاد العربية النامية، المجلة العربية للعلوم، العدد ٣، السنة الثانية، ديسمبر، ١٩٨٣.
- عصفور، محمد: الإنتاجية في القطاع الحكومي ومعوقاتها في المملكة العربية السعودية، ندوة، الإنتاجية في القطاع الحكومي ومعوقاتها، معهد الإدارة العامة، الرياض، ١٩٨٠.
- عمار، حامد، حول التعليم العالي العربي والتنمية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٠)، ١٩٨٢.
- غروشية، جي، الأسس المعياترية للفعل، ١٩٨٥
- غندور، ضاهر، (١٩٩٤) عصر الفساد، مجلة دراسات عربية، السنة (٣٠)، العددان (٩-١٠)، ١٩٩٤.
- الفارس، سليمان خليل، مرجع سابق، ص٢٨٨.
- الفتوى، حسن الأمين، التخطيط الإقليمي، الجزء الأول، جامعة دمشق، ١٩٨١، ١٩٨٢.
- فروند، جوليان، علم الاجتماع عند ماكس فيبر، ١٩٧٦.
- فريدمان، ج، ور، ولف، التحول الحضري، ١٩٧٩.
- فهمي، مصطفى، مرجع سابق، ص٦٥-٧٦.

- فواز، زكريا، (١٩٩٧) مساهمة نظرية في دراسة الاقتصاد السياسي للرشوة، مجلة دراسات عربية، العددان (٥-٦)، السنة (٣٣).
- فوجل، فرانك، (١٩٩٨)، من منظور عرض الرشوة الدولية، مجلة التمويل والتنمية، يونيو. موثق في : عبد المولى، سيد شوربجي (١٤٢٠)، عمليات غسيل الأموال وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد (١٤)، العدد (٢٨)، رجب، ص: (٣٠٨).
- قانصوة، صلاح، الموضوعية عند ماكس فيبر، ...، ص:(١١٥).
- القرآن الكريم
- القريوتي، محمد قاسم: السلوك التنظيمي، عمان، ط١، ١٩٨٩م، ص١٥٤- ١٥٥.
- القزويني، حسن مرتضى (١٤١١ هـ، ١٩٩١م) ، الرسول الأكرم: مدرسة الأخلاق، دار البيان العربي.
- قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، علم النفس الاجتماعي والعسكري
- كابوس، أمل. أهمية المعطيات الإحصائية في التخطيط لمساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية، مجلة المعرفة، دمشق، العددان٢٤٣/٢٤٤، حزيران١٩٨٢.
- كارل ماركس. الثامن عشر من لويس بونابرت، ص:(٧).
- كارل ماركس. فريدريك انجلز. البيان الشيوعي، ص:(٤٦)
- كارل ماركس. موجز المادية التاريخية، في: ص:(٦٣).
- كارلتون،ج، هـ، الثورة الصناعية، تعريب أحمد عبد الباقي، مكتبة المثنى، بغداد، ط ٢.

- الكبرا، هيفاء فوزي. المرأة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية: دراسة ميدانية لواقع المرأة العاملة في سورية، دار طلا للدراسات والترجمة والنشر،١٩٨٧.
- الكيال، عبد الوهاب وآخرون، (١٩٩٣)، موسوعة السياسة، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية.
- كيللي وكوفالزون، المادية التاريخية، ترجمة أحمد داود، دار الجماهير الشعبية، دمشق، ١٩٨٣.
- لازار سفليد، بول. علم الاجتماع، ترجمة حافظ الجمالي، وزارة العليم العالي في الجمهورية العربية السورية، في: الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، القسم الأول، المجلد الأول،١٩٧٦.
- لوترباخ، زيادة ثروة الشعوب، د.ت، ص: (٥٦).
- لوفيفر، هنري، الثورة العمرانية، ترجمة صلاح الدين برمدا، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٣.
- ليفي ستراوس، ليفي، (١٩٧٧) الأنثربولوجيا البنيوية، ترجمة د. مصطفى صالح، منشورات وزارة الثقافة، دمشق.
- ماركس، الأجوروالاسعاروالارباح، د.ت، ص:(٣٠).
- ماركس، انجلز، لينين. الشيوعية العلمية ، ص:(١٠١).
- ماركس، كارل وفريدريك إنجلز، بيان الحزب الشيوعي، دار التقدم، موسكو، د.ت.
- ماركس، كارل، رأس المال، الكتاب الأول، نمو الإنتاج الرأسمالي، الجزء الثالث، ترجمة أنطون حمصي، وزارة الثقافة، ١٩٧٣.

- المالكي، إبراهيم، الإدارة المحلية في القطر العربي السوري، نظاماً وتطبيقاً، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دمشق.
- مبيض، عامر رشيد (٢٠٠٠)، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية: مصطلحات ومفاهيم، دار المعارف للنشر والطباعة والتوزيع، حمص، سورية.
- المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، المجلد (٤٣)، دار الكتب الإسلامية، بيروت.
- مجموعة باحثين، معنى المدينة، ترجمة الدكتور عادل العوا، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٨.
- مجموعة مؤلفين، مشكلات التصنيع في البلدان النامية، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٤.
- محجوب، محمد عبده، الأنثربولوجية ومشكلات التحضر، الكتاب الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، د.ت.
- محمد، محمد علي: دراسة في علم اجتماع التنظيم، الهيئة المصرية للكتاب، الاسكندرية، ١٩٧٣.
- مدكور، ابراهيم، مرجع سابق، ص٥٢٣.
- المدني، سليمان (١٤١٦، ١٩٩٦)، الملف السري للفساد في فرنسا، دار المنارة، بيروت، لبنان.
- مصطفى، عدنان، مسائل وسياسات الطاقة في سورية، مجلة ديارنا والعالم، كانون الثاني، ١٩٨٤.
- المفتي، كمال جعفر: الرقابة وتقويم الأداء، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، شوال، ١٣٨٠هـ ابريل، ١٩٦١.
- المكتب المركزي للإحصاء (٢٠٠٠)، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٠.

- المنتدى الثاني لمؤتمر قمة المرأة العربية حول "المرأة والسياسة"، تونس، أيار
- مندل، وجوردان، قيم الموظفين في مجتمع متغير، ترجمة محمد حامد حسنين، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مطبعة المؤسسة الصحفية الأردنية، ١٩٨١، ص٣٣-٣٤.
- مندور، أحمد وكامل بكري، علم الاقتصاد، ١٩٨٩
- موتيز، برنار، سوسيولوجية الصناعة، ترجمة بهيج شعبان، منشورات عويدات، دون تاريخ.
- موسوعة الحديث الشريف، (١٩٩١-١٩٩٦)، إصدار صخر لبرامج الحواسب، الإصدار الأول، (١.٢).
- موسوعة الحديث النبوي الشريف (١٩٩٧)، الإصدار الثاني، شركة البرامج الإسلامية الدولية.
- النابلسي، فريدة، الرعاية الصحية وعلاقتها بقضايا التنمية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة دمشق، ١٩٨٥.
- نافع، محمد مبروك، عصر ما قبل الإسلام، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٥٢
- النجار، باقر. المرأة العربية وتحولات النظام الاجتماعي العربي، حالة المرأة العربية الخليجية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (١٣)، العدد (٤) شتاء١٩٨٥.
- نشواتي، عبد المجيد. خنقر. أثر التحصيل والجنس ومفهوم الذات في إدراك عوامل النجاح والفشل المدرسي لدى طلبة الصف الثاني الثانوي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، عدد خاص،١٩٨٨.
- نعامة، سليم: علم الاجتماع الصناعي التحليلي، مطبعة عكرمة، دمشق، ١٩٨٩.

- نعامة، سليم: مشكلات العمل والإنتاج في المؤسسة الصناعية، مطبعة عكرمة، دمشق، ١٩٩١.
- نيقولا تيماشيف. نظرية علم الاجتماع،...، ص:(٢٥٨).
- هوفستيد، غيرت، ودانييل بولينجر (١٩٩٣) د. مرعي مرعي، الفروق الثقافية بين الأمم في إدارة الأعمال، المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.
- هيكل، عبد العزيز فهمي. طرق التحليل الإحصائي، دار النهضة العربية، د، ت.
- وتي، مصطفى، علم الاجتماع العمراني، جامعة حلب، ١٩٨١.
- وزارة الإدارة المحلية، قانون الإدارة المحلية واللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية.
- ولف، ر، وج. فريدمان، التحول الحضري، ١٩٧٩.
- اليافي، عبد الكريم: "الأدوار الاجتماعية وتغيرها مع الزمن"، ندوة دور القيادات التربوية في مجال التربية السكانية، دمشق، كانون أول، ١٩٨٨م، ص١.
- يافي، محمد: مبادئ الإدارة العامة، مطابع الفرزدق، ١٩٨٣م، ص٨٤.
- يتيم، عبد الله عبد الرحمن، (١٩٩٦) الفكر الأنثربولوجي لكلود ليفي ستروس، مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٥)، العدد الثاني (أكتوبر- ديسمبر).
- اليوسف، أحمد إبراهيم، علاقة التربية بالمجتمع وتحديد ملامحها النوعية، مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٩)، العدد الأول، أيلول، ٢٠٠٠.
- يوسف، أحمد عمر، ندوة التخطيط الإقليمي، إعداد سمير صارم، التخطيط الإقليمي في القطر العربي السوري، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٣.

ب- قائمة المراجع المستخدمة باللغة الفرنسية

- Bedarida,1975,p:(8952).
- Boudon, Raymond, "Causalit en science sociales", Encyclopedie Universalis, Corpus (4), Paris,1984.
- Boudon. Raymonde, 1975, “Talcotte Parsos”, la grande encyclopedie, libraire larousse paris.
- CD - Universqlise 3, Edition 1999.
- Chazel, Francois “Normes et valeurs sociales”, encyclopedie universalis corpus 13, paris 1985.
- Chazel, francois, “Normes et Valeurs Sociales”, CD-Universalis-3, Edition 999, 16-451.
- Christian Lazzeni, "Action reciproque", dictionnaire critique du marxisme...,p:(14).
- Claval,1975,P:(32).
- Crosier, Michel, "Bureucratie", Encyclopedie Universalis, Corpus (3), Paris,1984.
- Cuisenier,J "organisation Social", CD-Universalis-3, Edition 99- 17-68 b.
- Daval, Rene, “Theorie des Organisation”, encyclopedie universalis corpus (13), paris, 1985.
- Encyclopédie® Encarta 2000, “théorie de la décision”, © 1993-1999 Microsoft Corporation.
- Encyclopédie® Encarta 2000. "Parsons, Talcott,", © 1993-1999 Microsoft Corporation.
- Gardi, Jean Michel “Gramsci (Antonio),1974,P:(5517).
- Gorbatchev, Michail , rapporte politique du comite central du P.C.U.S au XXVLII congres du parti, Moscou, 1986
- Grand dictionnaire encyclopide larousse, p:(8418).

- Guy Rocher, (1968), Introduction a la Sociologie General
  2- L'organisation Sociale, Edition HMH, Montereal,
- Menget, Patrck, " Fonction et fonctionnalisme", Encyclopedie Universalis, Corpus (7), Paris,1984.
- Microsoft Encarta 97,(1997), Encyclopedia prench Edition.
- Mottez, Bernard, et Arnold Ogus "Sociologie du Travaille" la grande encyclopedie, volum (19) libraire larousse,1976
- Observatoire Geopolitique, (2000) "Geopolitique Mondiale Des Drogues", Rapport Annuel , 1998/ 1999, , Avril
- Ogus,1985,P:(219).
- Oizerman, M.Thedore, "la pratique comme critrer de la verts" Science sociales N(3),1989
- Oizerman,1989,P(82).
- PNUCID, (1995), Modele de legislation sur le Blanchiment de l'argent et la confiscation en matiere de drogues, Novembre.
- Polin, Claude "Max Waber", la Grande Encyclopedie Libraire larousse 1976, Tomp 20, p:(12754).
- Sainsaulieu, Renaud. "Le Monde Du Travail", Encyclopedie De La Sociologie , Le Present En Question, Libraire Laousse, Paris, 1975.
- Simonov, Pavil, la nature de l'acte. Science sociales n(3),1989
- Touraine, A, "Action Collective" CD-Universalis-3, Edition 999, 1-235 b.
- Tourin, Alain, (1971), "Sociologie de l'action", la grande Encyclopedie, libraire, larousse.
- Tourine, Alain, "Action collestive", encyclopedie universalis, Corpus(1), Paris1984.

ج – مواقع على شبكة الاتصال العالمية (الأنترنيت)

مستخدمة في الكتاب

- http://www.akhbar.tn/forum_femme/02-005.html
- http://www.binbaz.org.sa/RecDisplay.asp?f=n-02-1407-0200011.htm#
- http://www.islam.gov.qa/umaa/57/uma_57_intro-sheikh.htm
- http://www.ahram.org.eg/arab/ahram/2000/5/7/OPIN6.HTM#top